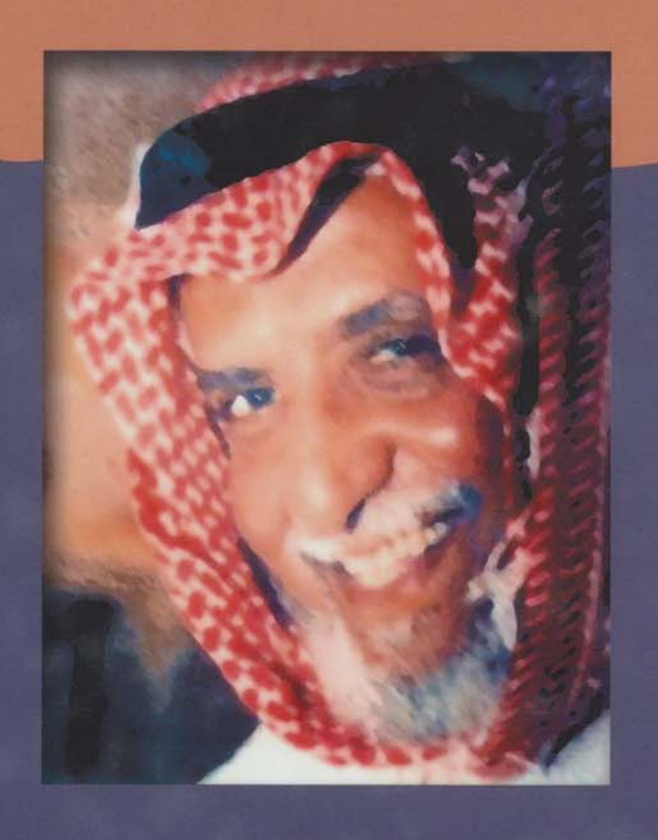
محمد بن عبد الله السيف

عبد الله الطريقي

صخور النفط ورمال السياسة





رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

محمد بن عبدالله السيف

عبدالله الطريقي
صخور النفط ورمال السياسة





عبد الله الطريقي

صخور النفط ورمال السياسة

ABDALLAH ALTURAIKI

Rocks of Oil and Sands of Politics

By

Mohammad bin Abdallah Al-Saif

First Published in March 2007

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-280-5

صورة الغلاف: للفنان السعودي صالح العزّاز
تصميم الغلاف: محمد حمادة
الطبعة الأولى: آذار/مارس ٢٠٠٧

المحتويات

الإهداء

إلى أبي
عبدالله بن محمد السيف

وإلى أمي
دلال عبدالعزيز الطريقي

حباً ووفاءً وعرفاناً.

مقدمة الكتاب

يُمثل الشيخ عبدالله بن حمود الطريقي، أول وزير للنفط في المملكة العربية السعودية، ظاهرة فريدة ومتميزة ومثيرة، لا على مستوى وطنه السعودية فحسب، بل على مستوى الوطن العربي أجمع، بما حقّقه من سمعة وصيت في مجال صناعة النفط العربي، حيث يُعد من طلائع خبراء النفط العربي، ومن أوائلهم، إن لم يكن الأول، في التخصص الدقيق في مجال النفط والحصول على شهادة عالية في هذا المجال ومن جامعة أميركية عريقة.

تبدأ الإثارة في حياة الطريقي منذ نعومة أظفاره وفي يفاعته ومرحلة شبابه، ثم في معترك حياته الوظيفي، حينما بدأ في مشاكسة شركة النفط العاملة في بلاده، ثم في بزوغ نجمه على مستوى الوطن العربي بعد تصريحاته المثيرة التي دأب على إطلاقها في مؤتمرات النفط العربي، ثم في تخطيطه وتنسيقه من أجل إنشاء كيان يجمع الدول المنتجة للنفط لمواجهة احتكارات الشركات العاملة في حقول النفط، لا العربي فحسب، بل العالمي!

بعد أن عُيّن وزيراً، زادت إثارته، وحينما أُعفي من منصبه بلغت الإثارة لديه ذروتها إذ تخلص من أعباء الوظيفة وتحرّر من مسؤوليتها، ليكون المجال مفتوحاً أمامه لمهاجمة شركات النفط العاملة في المنطقة العربية ومشاكستها، من خلال مقالاته وأبحاثه ومشاركاته في مؤتمرات النفط، العربية والدولية، ولم تنته الإثارة حتى بعد أن ووري في الثرى، ذلك أنه طرح وحمل على عاتقه رسالة، عمل من

أجلها وكافح، وضحى في سبيلها بمنصب وزاري مهم في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم!

منذ نعومة أظفاري، وأنا أسمع بالشيخ عبدالله الطريقي، نظراً للعلاقة العائلية فيما بيننا، وحينما تفتحتْ مداركي وبدأتُ أقرأ في التاريخ الحديث للدولة السعودية، تكشّفت لي جوانب مهمة في حياة عبدالله الطريقي، إذ عرفتُ بعضاً من إنجازاته وأحطتُ بشيء من عمله الإداري، فأخذتُ أجمع كلّ ما يقع بين يديّ من مقالات صحافية تتضمن إشارات إليه، وأخذتُ أبحث عن الكتب التي من الممكن أن تتناوله أو تعرض شيئاً من إنجازاته، ثم شرعتُ في مقابلة ومحاورة أصدقائه وزملائه ومحبيه، وكان الهدف من ذلك هو كتابة وتوثيق سيرته ومسيرته، وعرض رحلته العلمية والعملية، التي بلغت الثمانين عاماً، بكل ما تحقق فيها من مُنجزات وإنجازات، وما تخللها من طموحات، وما أحاط بها من خيبةِ آمال، فكان هذا الكتاب الذي قسمته إلى أبوابٍ ثلاثة:

الباب الأول: ويتضمن سيرته ومسيرته من مولده حتى وفاته.

الباب الثاني: ويتضمن آراءه وأفكاره ورؤاه، التي طرحها ونشرها في مجلته.

الباب الثالث: ويتضمن بعض الشهادات والدراسات التي كُتبت عن عبدالله الطريقي، إما بعد وفاته أو بطلب من كاتب السيرة. والتي رأى كاتب السيرة أهمية تضمينها الكتاب. كما أفردتُ ملحقاً خاصاً بالوثائق.

في الباب الأول وقفتُ على مولده في الحي العتيق بمدينة الزلفي النجدية، القابعة بين كثبانٍ من الرمل وصخور من الجبل، وتتبعتُ مسار رحلته، حينما خَطا أولى خطواته في طفولته، مُتجهاً نحو الكويت، الحضن الرؤوم لأبناء نجد آنذاك، ومنها إلى الهند، ليعمل لدى تاجر نجدي يعلّمه الحساب، كأنما ذاك التاجر على علم بأن عاملَه الفتى سيكون يوماً ما، مسؤولاً عن حسابات حكومته لدى أكبر شركة منتجة للنفط بالعالم، ثم عرضتُ رحلته نحو المجهول، حينما ركب البحرَ، إلى الإسكندرية ومنها إلى القاهرة، في طموحٍ علمي تجاوز زمانه ومكانه! ليحقق مركزاً متقدماً في دراسته، حينما حصل على المركز الثاني على مستوى مصر، وليحصل على أعلى رتبة في الكشافة، وليمضي إجازاته الصيفية، مسترخياً

على شواطئ الإسكندرية ورأس البر، يُراقب ويتأمل مسيرة النجوم في ليلها الحالك، محاولاً أن يقرأ مستقبله وقادمَ أيامه، كأنما هو قد التقى على تلك الشواطئ بسيدة قرأت له فنجانه، فنصحته بأن يتخصّص في علم الأرض، ظاهرها وباطنها، أو كأنما هو على علم بأن ساحل وطنه الشرقي، سيسح نفطاً دافقاً، وأن أمور النفط وشؤونه ستنقادُ إليه مذعنة، مُشيراً في هذه السيرة إلى النظرة الاستشرافية لدى المليك المؤسس عبد العزيز آل سعود، وتوجيهه في ابتعاث الشاب عبدالله الطريقي إلى أميركا ليواصل دراساته العالية، في أهمّ وأغنى ولاية أميركية، تلك التي تسبحُ على بحار من النفط الهادر، فنهلَ الفتى العربيّ السعوديّ المسكونُ بشؤون النفط وهمومه، من أهم مصدر وأعذبه، فكان التخصص العلمي الدقيق، وجاءت الشهادةُ عن جدارة واستحقاق، ليعود إلى بلاده مسؤولاً إدارياً وخبيراً بترولياً، ويضع بصمةً لا يمحوها الزمن في مسيرة النفط السعودي وصناعته، وليؤسّس لدعائم فكر وطني بترولي، وعرضتُ لحواره ومجادلاته مع الشركة العاملة في بلاده، ومطالباته وإصراره على زيادة حصة حكومته، انطلاقاً من حس وطني صادق ومن رغبات جامحات في سيطرة حكومة بلاده على مواردها وثرواتها الطبيعية، متوجاً حسّه الصادق بلمّ شمل دول الإنتاج النفطي تحت مظلة عُرفت بـ«الأوبك».

وقفتُ مع عبدالله الطريقي في وزارته الناشئة، آنذاك، عارضاً تتويج جهوده وعطاءاته من قبل حكومته، بتسميته وزيراً للنفط والثروة المعدنية في عام ١٩٦٠م، كأول وزير للنفط في تاريخ البلاد، وذلك في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، وعرضتُ لما شهدته المنطقة آنذاك من تغيرات فكرية واجتماعية، وكيف أن الطريقي كان معجباً جداً بشخص الزعيم المصري عبد الناصر، المناوئ في فترةٍ ما للحكم السعودي، وأن وجهات النظر بينه وبين المسؤولين في بلاده قد تباعدت! وأنه لا بد من الرحيل، وما كان الطريقي أولَ وزير في التاريخ يُعفى، ولن يكون الأخير! فلقد كاد موسى عليه السلام، يُعفي وزيرَه هارون، بعد أن أخذ برأسه ولحيته يجرهما إليه، لولا أنه اقتنع بمبرراته فامتنع!

عاش الطريقي بعد الوزارة، في منفاه الاختياري، متنقلاً بين عدد من العواصم، التي أبى إلا أن يكون له فيها ذكرٌ عاطر، بدءاً من بيروت وانتهاءً بالقاهرة، التي

منحها من الودّ أجمله ومن الحبّ أجزله، فتسربتْ رائحةُ نيلها الخالد في مسامات جسده النحيل، حيثما حلّ وارتحل، ولا غروَ ولا عجب، فلقد كانت القاهرةُ ولا تزال، الصدرَ العربي الواسع، الذي يتسع لكل مساحات الحزن وخيبات الأمل! أوى إليها خلال عقود، مفجوعو الأمة وثكالاها، فأخذت منهم الحزن وزمجرت عنهم!

لقد أراد الطريقي أن تكون القاهرة في حياته، المبتدأ والخبرَ والصفةَ والحال! فكانت المرتكز في كتابة تاريخه، على أنه عطّر عواصم أُخر، بسيرته ومسيرته، كالرياض وبيروت والكويت وغيرها، مما جعلني أتعقب في تلك العواصم أصدقاءه وزملاءه والعاملين معه، وأقتفي أثره، مرةً على رمال الدهناء وأخرى على قمم جبل الدروز اللبناني، والطريقيُّ بإجماع مَنْ التقيتُ بهم، داخل الوطن وخارجه، كان عظيمَ الشوق دائمَ الحنين لوطنه، خاصةً الرياض؛ حاضرة نجد ورياض المجد، المتربعة بشموخ وكبرياء على هضبة طويق، والمُعطرُ ليلُها بروائح الشيح والقيصوم والعرفج! وكان الطريقي في منفاه، كصاحبه المتنبي، قلقاً؛ كثير السؤال عن ليل نجد، أطويلٌ هو بعد رحيله أم قصير؟!

عرضتُ في هذه السيرة لما لعبه الطريقي من دور رائد، على مستوى الوطن العربي في الخارج، حينما أصدر مجلته النفطية المتخصصة بشؤون النفط والغاز والمعادن، وكيف ساهمت المجلة بنشر وتعميم الوعي والثقافة البترولية، وكيف أنها كانت رزينة رصينة في طرحها الواعي، البعيد عن الابتذال والاستجداء، وأن الطريقي استطاع بجهوده الذاتية إيصال رأيه وصوته إلى القراء العرب.

عاش الطريقي في منفاه، حراً كريماً، شريفَ اليد عفيفَ اللسان، لم يساوم ولم يناوئ، وظل محتفظاً بحبهِ وتقديره واحترامه لحكومة بلاده، التي أكرمته حينما عاد على رأس القرن الهجري الحالي، فالتقى الملكَ خالد بن عبدالعزيز، الذي أحسن استقباله وأكرم وفادته، ورقّ له قلبُ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، فعامله بما يليق، وأهداه منزلاً بالرياض، وكان لأمير الرياض؛ الأمير سلمان بن عبدالعزيز، دوره البارز في ذلك.

وقفتْ هذه السيرة مع الطريقي على مدرجات جامعة تكساس الأميركية، حينما تم تكريمه في الجامعة ضمن «الخريجين العظماء» الذين تخرجوا في الجامعة،

ثم لعبوا أدواراً بارزة في بلادهم وأوطانهم، وكيف أن الطريقي لم يصعد إلى منصة التتويج، لإصابته بجلطة في دماغه في يوم تكريمه، مما أثَّر على عطاءاته بعد ذلك، فأغمد قلمه، وجفّ مداده، وقرّر قضاء سنوات عمره الأخيرة في القاهرة، لذلك استفتحتُ بابَ فيلته الجميلة، ففُتح وقرأتُ تاريخه المكتوب والمرسوم، على حيطانها وجدرانها، وجلستُ على مقعدِهِ الوثير، أمام موقد ناره، والذي طالما قضى عليه جلوساً، الساعات الطوال، واضعاً يده على خده، يتأمل ويراجع ويقيّم عطاءاته وجهوده وأعماله؛ وأحسبُ أن الطريقي لو أعطيَ فرصةَ أن يُعدّل ويبدّل في سيرته ومسيرته، فلن يحذف لحظة واحدة من حياته، ولن يتراجع عن رأي أعلنه أو فكر طرحه، فمَن ذا الذي يأسف أو يندم على هذا التاريخ؛ المثقل بالعطاءات والمتخم بالإنجازات، مهما كان الخلافُ معه وحوله؟!

لقد كان الطريقي فارساً ما ترجل، لم ينهزم ولم يتراجع ولم يتململ، بل ظل مقاوماً ـ رغم الثمانين ـ حتى النفَس الأخير، يوم أن خانه الرمق، في مستشفى الصفا، فأسلم روحَه لبارئها، ولأنه شخصية مثيرة، فلقد ظلّ جسده النحيلُ مُسجّى لأيام، تتنازعه أرضان، أرض نجد وأرض الكنانة! تلك تريدُ أن تسقيه من صيّب روائحها الغاديات، لتنبت على قبره الخزامى والأقحوان، وتلك تريدُ أن تسقيه من مياه النيل الخالد! وفي النهاية، قهرت الصحراءُ الماء، فأخذته أرضُ نجد، ولأن قلبه المفعمَ بالعروبة، كان أرقّ من نفحات النسيم، فقد أودعوه مقابرَ النسيم! وطوى معه صفحة البذل والعطاء، وفتح لي ولغيري صفحة البحث والسؤال! وها أنذا قد بحثتُ وسألت وحاورت وناقشت أولئك الذين رأيتُ أنهم شواهد على مسيرته، في مختلف أرجاء الوطن العربي، فكانت هذه السيرة، التي لم يكن لها أن تكتمل لولا جهود وتشجيع عدد من السيدات والسادة، الذين أمدوني بكل ما لديهم من معلومات ووثائق وصور ومصورات، كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذه السيرة.

وأجدني بعد إنجاز هذا العمل الذي استغرق ثلاثة أعوام، مُرغماً على تقديم آيات الشكر والتقدير والامتنان، لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة، ولكلّ من تفضل واستجاب لمناقشته ومحاورته، ولكل من زودني بما لديه من آراء ومقترحات.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزوجته السيدة مها جنبلاط، التي كان لوعيها

وتفهمها ثم استجابتها لمحاورتي إياها، الأثر الكبير في كتابة تاريخ الطريقي، على ضوء الحقائق، والشكر نفسه والتقدير، لكريمته الأستاذة هيا، التي كشفتْ في حوارها عن جوانبَ مهمة في شخصية والدها، والشكر والتقدير للأستاذ فريد جنبلاط، الذي عمل مع الطريقي في المنفى، فكان لحواره أهمية كشفت عن حياة الطريقي وأعماله في الخارج، وكان للحوارات، التي أجريتها مع عدد من أصدقاء ومعارف وزملاء الطريقي، دورها الكبير في إثراء مادة الكتاب، وفي كشف جوانبَ مهمة من حياته، العلمية والعملية، لذلك أتقدم بالشكر والتقدير لصديق الطريقي على مدى ستين عاماً، الدكتور عمر وهبي، والأستاذ مصطفى حافظ وهبة، الذي عمل معه في شؤون النفط، والأستاذ أحمد طاشكندي، الذي عمل معه في شؤون المعادن بجدة، ومعالي الأستاذ عبد اللطيف الحمد، وزير المال والتخطيط السابق في دولة الكويت، الذي ساهم مع الطريقي وعدد من مثقفي الأمة العربية، في إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، وكذلك المهندس أسامة فؤاد نجار، الذي تربى في ظل رعاية عبدالله الطريقي فكان شاهداً على إنسانية الطريقي وتربيته. والشكر والتقدير للشيخ عبدالعزيز التويجري، الذي أفدتُ منه وكشف لي عن علاقة ورسائل متبادلة بينهما، وإن طغى عليها وغلب الجانب الشخصي.

كما أشكر الذين أمدوني بما لديهم من صور للطريقي في مختلف مراحل عمره، وعلى رأسهم زوجته مها جنبلاط، وصديق عمره الدكتور عمر وهبي، وابن أخيه سعود بن ناصر الطريقي، الذي التقيته في الكويت، فأفادني، وكذلك السيدة شيخة الحميضي، زوجة المناضل الكويتي جاسم القطامي، التي تحتفظ بعدد من الصور التي تجمع بين عائلتها وعائلة الطريقي. كما أشكر الدكتور برنارد هيكل، الذي ساعدني في الحصول على صورة الصحافية الأميركية واندا جابلونسكي من إحدى المجلات الأميركية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، التي أطلعت فيها على أرشيف الصحافة السعودية في الخمسينات والستينات، وأخص بالشكر الباحث محمد القشعمي، مدير الشؤون الثقافية في المكتبة، الذي ساعدني في البحث في أرشيف الصحافة السعودية.

المؤلف

الباب الأول

السيرة والمسيرة

على رمال الزلفي

في شمالي هضبة نجد السعودية، حيثُ الزلفي، يُطأطئ جبل طويق الشهير هامته، لتعلوه رمال الثويرات، في مشهدٍ جغرافي أثار انتباه الكثيرين، وقد عُرف ذلك الموضع واشتهر باسم «جزرة» لانجزار الجبل، وعناقه مع الرمل، ذاك المشهد أوقف شعراء ما كان أولهم الشاعر الأموي جرير، القائل:

يا أهل جزرة لا مالَ فينفعكم — أو تنتهون فيُنجي الخائفَ الحذرُ
يا أهل جزرة إني قد نصبتُ لكم — بالمنجنيقِ ولما يُرسلُ الحجرُ[١]!

وما كان آخرهم الشاعر النبطي حميدان الشويعر، الذي خلّد الموقع بقصيدته الشهيرة التي قال فيها:

أهل الزلفي زغيوية — وأي دحوشٍ بجزرة![٢]

قُبيل ذاك المشهد الجغرافي، يوجد سهلٍ فسيح ما بين النفود والجبل، النفود غربه والجبل شرقه، يبدأ هذا السهل يضيق شيئاً فشيئاً حتى يتعانق الرمل والجبل في جزرة! وقبل هذا العناق، وبمسافة خمسة عشر كيلومتراً تقبع مدينة الزلفي، التي يعود تأسيسها الحديث إلى ما قبل ثلاثمائة سنة، حينما بدأت تذكرها المصادر النجدية، في أحداث

آخر القرن الحادي عشر الهجري وأول القرن الثاني عشر الهجري، حينما سجّل المؤرخون أحداث آل محدث والفراهيد، إذ سطا آل محدث على الفراهيد فأخرجوهم من الزلفي سنة ١٠٩٨هـ (١٦٨٦م)، ثم سطا الفراهيد واستقر لهم الأمرُ واستتب في الزلفي عام ١١١٣هـ (١٧٠١م)[٣].

الزلفي قديماً مناهل لقبائل راحلة، ومناهل استوطنتها قبيلة بني تميم وغيرها، ضمن ما استوطنته من مناهل وقرى في نجد، ومن تلك المناهل القديمة في الزلفي: سمنان، عريعرة، جزرة، القلتة، الطرغشة، وغيرها، وليس في هذه المناهل ولا في التاريخ القديم للزلفي ما يستحق أن يُذكر أو يدوّن[٤]، ولعل عدم تدوين أحداث سابقة قد وقعت في الزلفي أو قريباً منها يعود إلى أن اسم الزلفي مُحدث، لم يذكره المعجميون والبلدانيون القدماء باسمه الصريح.

* * *

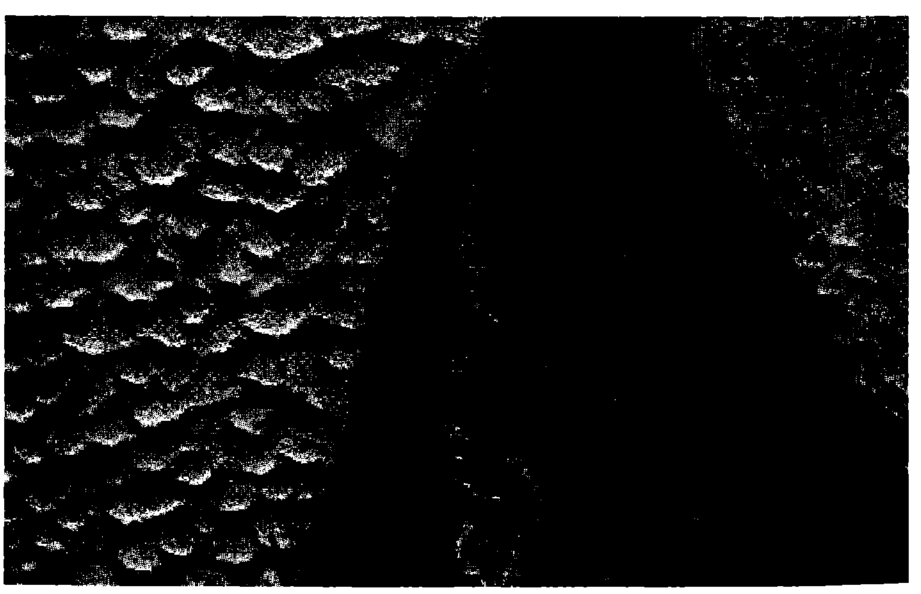
في عام ١١٥٧هـ، (١٧٤٤م) انطلقت من الدرعية دعوة إصلاحية تجديدية دعا إليها الشيخ محمد بن عبدالوهاب، بعد أن وجد النصر والتأييد والمؤازرة من أمير الدرعية الأمير محمد بن سعود، الذي بنصرته وتأييده للدعوة أعطاها قوة سياسية احتضنتها وتبنّتها، وقام عليها النظام السياسي للدولة السعودية، التي نشأت حينذاك، ولا تزال، حيثُ تعاهد الإمامان على نصرة دين الله، فبدأت فصول حركة تاريخية امتدت زماناً ومكاناً، علا فيها دين الله مرتكزاً على التوحيد والعلم والدولة.

راسل الشيخ محمد بن عبدالوهاب أمراء المدن والقرى المجاورة للانضمام إلى دعوته الإصلاحية، وحينما وصلت الرسائل إلى الزلفي، لم تجد ترحيباً بها، ولا بالدعوة الإصلاحية، إنما تمردت على الدعوة وشاكستها، بل واحتضنت أخاه سليمان بن عبدالوهاب، المنشق عليه، والثائر على الدعوة، فشُنت الهجمات على الزلفي، في عام ١١٦٤هـ، ثم في عام ١١٦٧هـ، (١٧٥٠م) وتوالت الغزوات إلى عام ١١٩٤هـ، (١٧٨٠م) وقد استسلمت الزلفي وحضرت بنفسها إلى الدرعية لتقديم الولاء والطاعة للإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، والخضوع للدعوة الإصلاحية، وقد حضر مع أهل الزلفي سليمان بن عبدالوهاب[٥].

إلى قبل عقود، كان إقليم الزلفي يتكون من بلدة الزلفي، المنقسمة بذاتها إلى بلدتين

تبعد إحداهما عن الأخرى مسافة كيلين فقط، إضافةً إلى قرية علقة الواقعة إلى الشمال من بلدة الزلفي، بمسافة ٥ أكيال، في السهل نفسه الممتد بين النفود والجبل، كما تنتشر العديد من القرى التي أُصطلح على تسميتها بالعُقَل، داخل نفود الثويرات، في شمال الزلفي وغربه وجنوبه الغربي، والعُقل مفردها «عُقلة» وهي كما يقول حمد الجاسر: (البئر القريبة الماء، التي يُنزع ماؤها لقربه بعقال المطية، وهو الحبل الذي تُعقل به يدها لئلا تغادر المكان، فقد كان يُستقى به من الآبار القريبة الماء)[٦]. والعُقل هي الجفار التي ذكرت قديماً في كتب البلدانيين، كما بيّن ذلك حمد الجاسر، والجفار مفردها «جفرة» وهي البئر التي لم تطوَ . ومن أهم العُقل في الزلفي: قصيباء، شلوان، الجوي، الثوير، المنسف، الأثلة، أميه الذيب، وغيرها.

تنقسمُ بلدة الزلفي، التي تُعد قاعدة لإقليم الزلفي، إلى بلدتين رئيستين، اندمجتا في الوقت الحاضر لتكوّنا مدينة الزلفي، الأولى وهي الأقدم والأعرق، وتُعرف باسم «البلاد» أو «السُفلى» أو البلدة الشمالية، وهي مركز مدينة الزلفي، وتحتضن الجامع الكبير والسوق والدوائر الحكومية التي افتتحت لأول مرة في الزلفي، ويُذكر أن تأسيس البلدة يعود إلى عام ١١١٣هـ (١٧٠١م).



منظر جوي للزلفي وتبدو المدينة أسفل الصورة بين النفود والجبل، وفي أعلى الصورة مكان التقاء الجبل بالنفود (جزرة)

البلدة الثانية وتُسمى «العقدة» أو «العليا» أو البلدة الجنوبية، ويعود تأريخ تأسيسها إلى العقود الأولى من القرن الثالث عشر الهجري، على يد مؤسسها علي بن حمد آل راشد، الذي كان قائداً للحملات النجدية بين نجد والكويت، والذي ذكره مؤرخو نجد المعاصرون له، والذي تذكر الرواية المحلية أنه انتقل من البلدة العتيقة إلى موضع الجديدة، وبنى بيتاً ومسجداً وعَقَد عليها بسور، عرف الموضع بعد ذاك بـ«عقدة علي الحمد» ثم حُذفت الإضافة لتكون «العقدة».

يقول فلبي الذي زار الزلفي عام ١٣٣٦هـ، الموافق ١٩١٧م «تُشكّل الزلفي والقرى الصغيرة حولها في سهل البطين منطقة متميزة ومستقلة مع صلة قرابة وشَبه مع القصيم وسدير» وأكد فلبي أن الشمالية «البلاد» هي الأقدم(٧).

وإذا كانت الزلفي قد تمردت، بدايةً، على الدعوة الإصلاحية، وشاكستها واحتضنت أبرز معارضيها سليمان بن عبدالوهاب، فإنها وفي الدولة السعودية الثانية، حينما أعاد الإمام تركي بن عبدالله تأسيس دولته، حاولت أن تعوّض تلك المعارضة والممانعة التي أبدتها مع الدولة السعودية الأولى، وأن تُكفّر عن خطئها وخطيئتها، حينما قدَّمت أحد أبنائها ليكون أحد قضاة الدولة السعودية الثانية وأحد المؤلفين والمحققين في الفُتيا والإرشاد والتوجيه، وهو الشيخ حمد بن محمد بن عتيق(٨)، الذي ولد في «البلاد» عام ١٢٠٣هـ (١٧٨٨م) ونشأ فيها وتعلّم في جامعها الكبير على يد الشيخ جار الله بن حسين المسعود، وهو الجامع الذي سيتعلمُ فيه لاحقاً عبدالله الطريقي، الذي سيصبح هو الآخر وزيراً من وزراء الدولة السعودية الثالثة وخبيراً من خبرائها بشؤون النفط والمعادن.

الطريقي الأسرة

تعود أسرة «الطريقي» في أصلها إلى فخذ الولامين من الوداعين من قبيلة الدواسر الشهيرة، التي تعودُ بنسبها إلى قبيلة الأزد القحطانية، وقد قدم الجد الأعلى لأسرة الطريقي من وادي الدواسر، الواقع في جنوب منطقة الرياض، إلى بلدة الزلفي، قبل أكثر من قرنين من الزمان، فاستوطنها، وتفرّق أبناؤه وأحفاده في المدن السعودية كالرياض وحفر الباطن ودولة الكويت، وتعدُّ أسرة آل الطريقي اليوم واحدة من أشهر

أُسر الزلفي، وقد برز منها واشتهر عدد من أبنائها في عدد من المجالات.

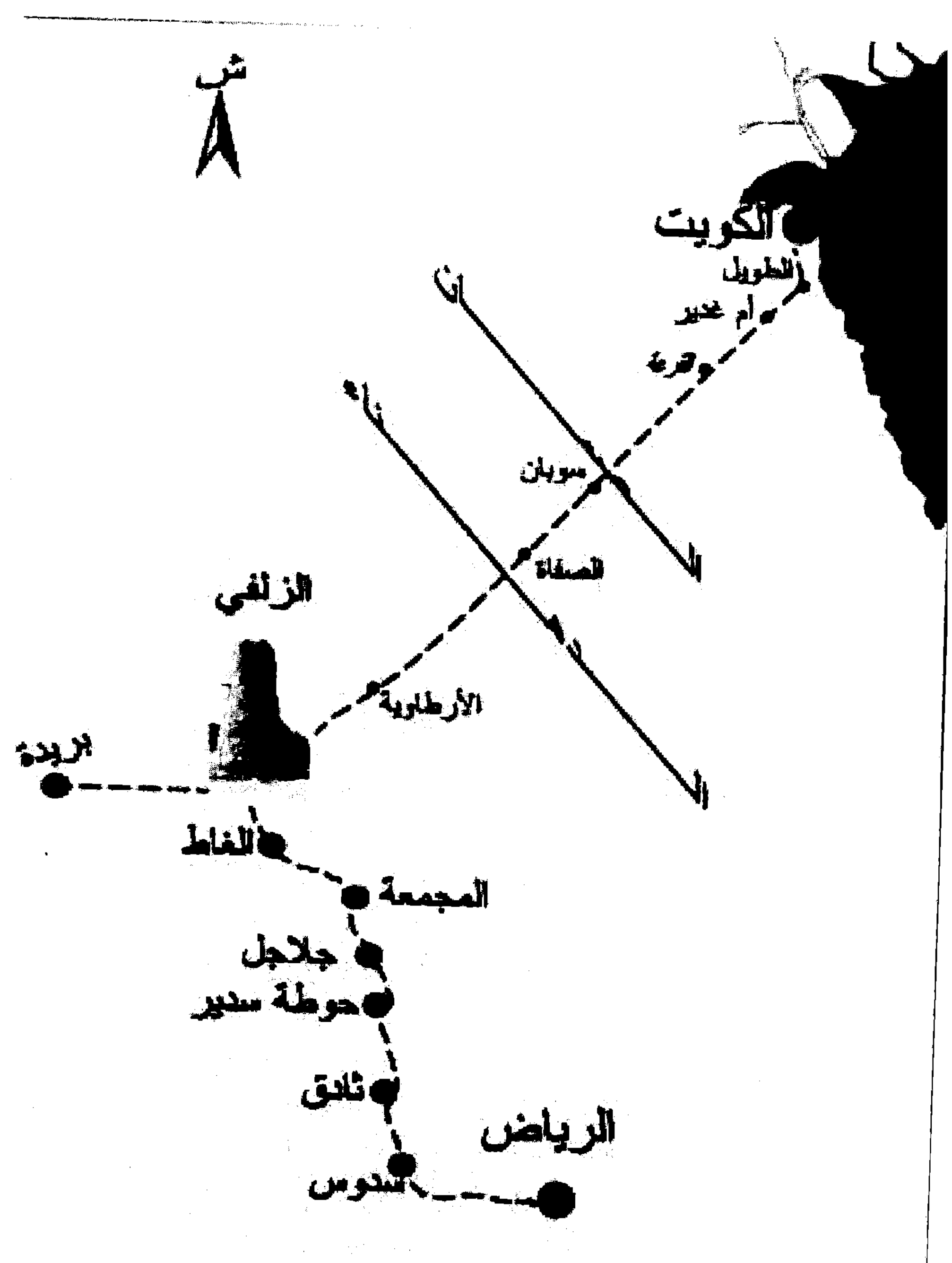
وآل الطريقي في الزلفي ينتمون إلى الجد الجامع لهم، وهو «حمود بن عبدالله بن حمود بن عبدالله بن محمد الودعاني الدوسري» ومما يلحظه الباحث ذلك الحضور الطاغي لاسم «حمود» في مُشجر آل الطريقي، منذ الجد الأعلى حمود وانتهاء بالجيل الحاضر.

* * *

ما بين البلدتين وما أحاط بهنَّ من قرى وعُقل، كان أحد أبناء أسرة الطريقي، وهو حمود بن عبدالرحمن بن حمود الطريقي، الذي اتخذ من بلدة «البلاد» مسكناً له، يتنقل بين قرى وعُقل المنطقة، يمارس في سنوات يفاعه، وكغيره من أبناء جيله، الفلاحة، حيثُ كانت له نُخيلات باسقات في قريتي «بيضا نثيل» و «قصيباء» في شمال الزلفي، فكان يتردد ما بين تلك القُرى وما بين بلدته الزلفي.

شبّ حمود الطريقي على العمل والنشاط، وزادت همته من أجل كسب العيش الكريم حينما قرّر أن يُتاجر خارج حدود بلدته، فأخذ يُتاجر بين الكويت ونجد، إذ إن أهالي الزلفي قد اعتادوا المتاجرة في الكويت وما حولها، وسجلوا بذلك حضوراً، فكانوا يذرعون الفيافي ويقطعون البيداء الموحشة، وقد شهد لهم المؤرخون بذلك، فقد كان أحد أبنائهم وهو علي آل حمد (الراشد) قائداً ورئيساً لحملات أهل نجد كافة، من الزلفي والعارض والقصيم والوشم وسدير، بتكليف وتعيين من الإمام تركي بن عبدالله، مؤسس الدولة السعودية الثانية، ولعل خير وصف لهم ما كتبه عبدالله بن خميس بقوله: «أن أهل الزلفي أهلُ شدّ ومدّ يطلبون أرزاقهم على أكوار المطي ويخلطون السير بالسُرى ويعانقون الأسفار والأخطار ويلملمونها قوافلَ كأحراج النخيل يغزون بها أسواق المدن ويثرون بها مواسم التجارة»[٩].

ولجسارة أهل الزلفي وعدم مهابتهم للأسفار، شاع المثل النجدي القائل «ما أدري أروْح للسبلة أو الكويت»[١٠] وقصته أنّ رجلاً خرج من منزله فسألته زوجته إلى أين هو ذاهب؟! فقال: لا أدري هل أذهب إلى السبلة أم إلى الكويت! والسبلة روضة تقع



الطريق التجاري الذي يربط بين الكويت والزلفي وبين الرياض والزلفي والقصيم
(إعداد وتصميم د. عبداللطيف النافع)

إلى الشرق من بلدة الزلفي بمسافة عشرين كيلاً تقريباً، بينما الكويت تبعد عن الزلفي مسافة ٥٠٠ كيلو متر تقريباً.

إن هذه الجسارة في الأسفار هي ما عبّر عنها الشاعر رشيد العلي الحمد (ت ١٣١١هـ)، حينما يصفُ أهل الزلفي قائلاً:

حنا كما طيرٍ يخفّق بجنحان	نضرب حراوي رزقنا كل ديرة
وإلا رزقنا الله فلانا بخلان	من رزقنا ترزق يدينٍ كثيرة!

اشتهر أهل الزلفي بنقل الصوف والقماش والبضائع الأخرى وكانت وجهتهم في الغالب، الكويت، بينما وجهة أهل القصيم بلاد الشام وبغداد، وأهل سدير يكادون يختصون في بلدة الزبير، كما عُرف عن أهل الزلفي نقل «العَجَم» وهم الحجاج القادمون من بلاد فارس وخراسان وغيرها.

أهل الزلفي ورغم وصف حافظ وهبة[١١] لهم بأنهم من أنشط أهل نجد في التجارة، إذ تقصد قوافلهم سائر الجهات العربية، وتجارهم كثيراً ما يسافرون إلى الهند ومصر في سبيل التجارة، إلا أن أثر ترحالهم واختلاطهم بتلك المجتمعات بقيَ مقتصراً فقط على الناحية الاقتصادية، ولم يمتد إلى نواحٍ أخرى تمسُّ اللهجة والشعر والعادات والتقاليد والملبس والاهتمام بالمظهر، فكان أن حافظ أهل الزلفي على عاداتهم وتقاليدهم رغم اغترابهم واحتكاكهم بمجتمعات الكويت وبلاد الرافدين، لكنّ ذلك لا يعني الالتزام الصارم لابن الزلفي بعاداته وتقاليده في تلك البلاد، بل إنه واجه وعانى ــ كغيره ــ من ازدواجية الشخصية بين ما يراه هناك وما يفعله في بلدته وبين أهله، فكثيراً ما عانت شخصية ابن الزلفي التذبذب بين عادات وممارسات أهل تلك البلاد وبين عاداته التي نقلها معه في حله وترحاله، وهذا التذبذب والازدواج في الشخصية هو ما عبّر عنه الشاعر رشيد العلي الحمد قبل أكثر من مائة وخمسين عاماً، بقوله:

إن حدرنا نكرنا	والتتن شاربينه
وإن رجعنا اعتذرنا	واليمين مطرفينه![١٢]

والشاعر يقصد بالحدرة التوجه إلى الكويت، وهي مأخوذة من الانحدار، نظراً للطبيعة الجغرافية للأرض، حيثُ تنحدر هضبة نجد شرقاً.

كان ابن الزلفي إذا عاد من الكويت يُهجر ولا يُسلم عليه من قبل المتشددين لعدة أيام، وذلك لأنه قد أتى من بلاد، من وجهة نظرهم، ظاهر فيها الفساد ومنتشر في برها وبحرها!

وقد عُرف عن حمود الطريقي تأثره من حيث الملبس والاهتمام بالمظهر، بأهل الكويت وأهل الزبير، حيثُ اعتاد أهل الزلفي رؤيته مرتدياً العقال فوق رأسه، ويلبس ما يُعرف محلياً بـ«السديرية» وهو ما يُلبس على الصدر، أو «الدقلة» وهو ملبوس يشبه الثوب ويصل إلى منتصف الساق ومفتوح من الأمام، ونظراً لولعه بالغناء والهجيني واهتمامه بمظهره، فقد نعته أهل الزلفي بـ«الزكرتي»[١٣]!

في ظل هذه البيئة، لم يكن غريباً على حمود الطريقي أن يمتهن التجارة وهو يرى الكثيرين من أبناء بلدته يحطّون ثم يغادرون، طلباً للعيش والرزق، فانخرط كغيره، في دروب التجارة، وبدأ في تحصيل معيشته، ويبدو أنه قد حقّق ما ينشده، من تأمين سبل العيش الكريم، فوهبه الله المال الذي أغناه، لكنّ هذا المال لم يُنسه ولم يُبدّد قلقه، الذي بدأ ينتابه، حينما تقدم به العُمر إلى شيخوخته ولم يمنّ الله عليه بمولود، يُحيي ذكره ويُبقي اسمه!

كان حمود الطريقي حريصاً كل الحرص على ألا يخرج من هذه الدنيا إلا بولد، وكان شعاره «لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس» لذلك لم ييأس من فضل ربه، بل عمل كلّ ما في وسعه، فتزوج مرةً ومرتين وثالثة ورابعة بحثاً عن مولود!

ورغم أن حمود الطريقي تزوّج اثنتي عشرة زوجة، من بلدته الزلفي ولم يُرزق بمولود، فإنه لم ييأس، بل واصل طريق زواجه، فيمّم وجهه ذات مرةٍ ضمن رحلاته الكثيرة إلى الكويت، وقد كتب الله له أن يكون مولوده البِكر من فتاة كويتية من عائلة «السميط» التي تعودُ بنسبها إلى قبيلة سبيع، تزوجها فأنجبت له ابنيه محمداً وناصراً[١٤].

الحدث التاريخي

في أثناء تنقُّل حمود الطريقي ما بين نجد والكويت، وفي سنة من السنوات، نمى إلى سمعه تلك الأخبار التي ترددت وتناقلها أهل نجد مسرورين فرحين، وهي أن الأمير الشاب عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، قد استرد الرياض، التي كانت مُلكاً لآبائه وأجداده مع كوكبة من رجاله، الذين انطلقوا من الكويت، وحطّوا في الرياض في ليلةٍ ليلاء من ليالي نجد الباردة النسمات، في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٠٢م الموافق ١٥ شوال ١٣١٩هـ، وكان لهذا الحدث أثره السياسي والفكري والاقتصادي على أهل نجد، ففي الأعوام التالية لهذا الحدث، انتعشت التجارة وازدهرت بين الكويت ونجد، وأُمنت السُبل والطرق، فساعد ذلك في تسريع وتيرة النقل التجاري بين مدن العراق والكويت والرياض.

انتظمت القوافل وتعانقت رقاب الإبل العربية، في ذلك الطريق التجاري الطويل، وأصبح لأهل الزلفي وغيرهم من أهل نجد معتمد تجاري مُقيم في الكويت من أبناء الزلفي، وهو عبدالعزيز العثمان الناصر.

غير أن هذا الطريق توقف وتغيّر! وتحول إلى طريق آخر، وهو الطريق الذي يربطُ ما بين هَجَر وحَجَر! هَجَر هو الاسم القديم لواحة الأحساء، وهي شرقي الدهناء، وحَجَر هي قاعدة إقليم اليمامة قديماً والتي قامت على أنقاضها مدينة الرياض، وهي غربي الدهناء، وما بين الموضعين درب من العشق! فمنذُ فجر التاريخ والبطاحُ تسيل بأعناق المطايا الضامرات، وهو ما عناه الشاعر العربي القديم بقوله:

يمرون بالدهناء خفافاً عيابهم ... ويرجعنَ من دارينَ بُجرَ الحقائب!

ودارين هي الجزيرة الشهيرة وهي من أعمال هجر قديماً!

ولم يفُت الشاعر عبدالله بن خميس أن يُمضي توقيعه على هذه الدرب في قصيدته الشهيرة «لو أباحت» عندما قال:

تشهدُ العيسُ حَسْراً من وَجَاها ... شفها الوخدُ والسُرى والزميلُ!

ضاربات ما بين هجرٍ وحجر   وبأعناقها البطاح تميل!
ضامراتٍ كأنهنّ العراجينُ   طواها بعد التموكِ النحولُ![١٥]

تعود قصة هذا الطريق التجاري الجديد، إلى أنه في عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م)، استطاع الملك عبدالعزيز أن يضم الأحساء، بكل ما تمثله من قوة وأهمية اقتصادية إلى قاعدة حكمه، وتلا ذلك افتتاح ميناء العقير، فعاد هذا الطريق، بعد أن كان أثراً، وكان الملك عبدالعزيز خلال معاركه التي تلت ضم الأحساء، بحاجة إلى رجالٍ أشداء أقوياء ينقلون ما يحتاج له من سلاح وأطعمه إلى أرض المعركة ـ حيثما كانت المعركة ـ كما كان بحاجة إلى من ينقل المؤن والأطعمة من الأحساء إلى مدينة الرياض، لذلك تشكل وعُرف ما يُسمى بالـ«الجماميل» وهم الذين رسموا أثراً لا يزالُ وشماً في جبين الدهناء، إذ سالت البطاح وتواصلت أعناق المطي في منظومة تجارية، انتظمت فيها عشرات القوافل التي يدفعُ بعضها بعضاً على مدى أربعة عقود، وكان لأهالي الزلفي النصيب الأكبر في تشكيل جماميل درب الأحساء، وقد أشار إلى ذلك المؤرخ مقبل الذكير[١٦]، وكانت لهم الرئاسة عليها، إضافة إلى مشاركة غيرهم من أبناء الوشم والقصيم وسدير، ويصف شاعر الزلفي عبدالعزيز العبيدي، طريق الجمالة بالوادي، يقول:

نبي نمر نسلّم على اللّي يكدون   اللّي يكدون الحسا والجمالة
من هجر المسمّى للرياض يشيلون   وادِ لبو تركي وهم من رجاله

انضم حمود الطريقي مع غيره من أهالي الزلفي إلى مشروع «الجمالة» الذي استمر لأكثر من ٤٠ عاماً، لم يُنهِهِ إلا دخول السيارات إلى البلاد، وافتتاح محطة السكك الحديدية بين الدمام والرياض، وخلال هذه المدة قام «الجماميل» بأعمال مهمة وشاقة، فإضافةً إلى نقل المؤن والبضائع من الأحساء إلى الرياض، ونقل الأسلحة إلى الملك عبدالعزيز في حروبه المتأخرة، فهم أول من نقل السيارات إلى الرياض حيث عملوا على سحبها بالجمال عند اجتيازها رمال الدهناء، وقد تنوعت الطرق التي يسلكها «الجماميل» ما بين الأحساء والرياض، فكان هناك: طريق مزاليج، وطريق الخشبي، وطريق دربة الخيل، وطريق الجودي، وطريق حوجان وطريق مخيط[١٧].

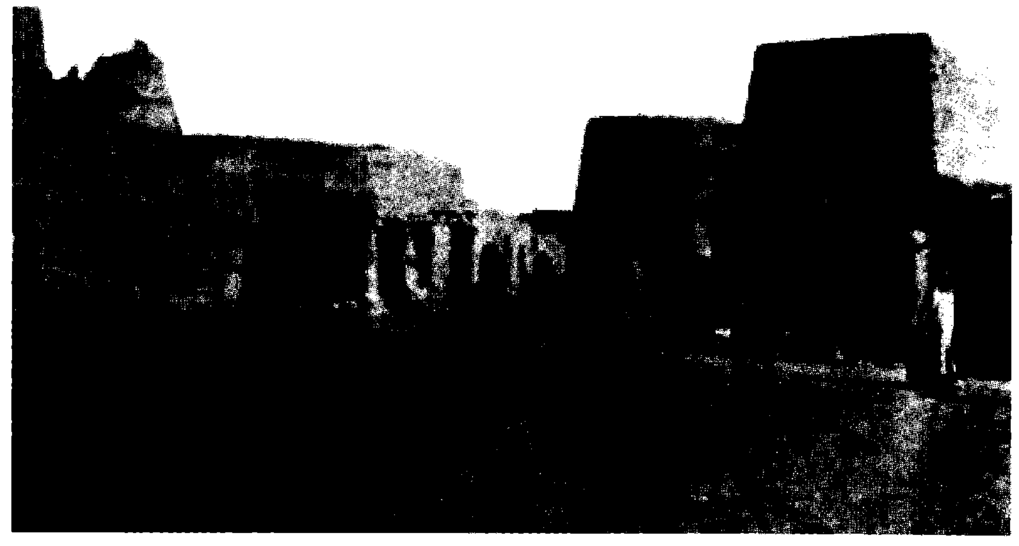
موعد مع مولد وزير النفط!

رغم أن الله قد منَّ على حمود الطريقي بولدين من زوجته الكويتية، إلا أنه في إحدى زياراته لمسقط رأسه وبلدته الزلفي احتفل بزواجه الثالث عشر ضمن منظومة زيجاته، كأنما هو بالفعل في سباق مع الزمن بحثاً عن ابنٍ يكون له شأن في المحافل المحلية والدولية، وأن يكون مثل والده عاشقاً للترحال والمخاطرة في سبيل المجد والسؤدد، ولم يخب الظنُ، فقد رُزق حمود الطريقي بمولود، عشق الترحال، فلم يقر له قرار، بحثاً عن العلم والمعرفة، فتنقل في الأقطار، طالباً للعلم ثم باحثاً وخبيراً ومستشاراً نفطياً في أقطار متعددة ودول مختلفة!

* * *

في بلدة الزلفي العتيقة، وتحت ظلال مئذنة جامعها الكبير، وفي بيتٍ من بيوتاتها العريقة، كان لبلدة الزلفي موعد مع مولد أحد أبرز أبنائها النابهين، فحينما كان حمود الطريقي على ظهر مطيته في درب الجمالة، نما إلى سمعه خبر أن الله قد منّ عليه بمولود جديد، من زوجته لولوة بنت أحمد العبدالكريم، كان ذلك المولود هو عبدالله بن حمود الطريقي، الذي ولد في بيت خؤولته «آل عبدالكريم» الكائن إلى الشمال من جامع الزلفي الكبير، وكان ذلك في عام ١٩١٨م الموافق ١٣٣٧هـ، وهو ما يؤكده عبدالله الطريقي نفسه عن مولده، حسبما روت لي زوجته، وهذه السنة هي ما تعرف عند أهل نجد بـ«سنة الجدري» كما يسميها البعض سنة «الرحمة» تفاؤلاً برحمة الله.

غير أن حمد الجاسر يستدرك في مجلته[١٩] مُشككاً في تاريخ مولد عبدالله الطريقي، وذلك بحجة أن المرء يميل دائماً إلى تصغير سني عمره، حيث يرى أن الطريقي قد ولد قبل هذا التاريخ بثمانية أعوام على الأقل، مُحتجاً بأن عبدالله الطريقي قد أُبتعث إلى القاهرة ضمن أول دفعة غادرت البلاد السعودية في عام ١٣٤٦هـ، ومن غير الممكن أن يكون، حسب قول الجاسر، من بين تلك البعثة المختارة من قبل ديوان الملك عبدالعزيز، مَن هو بمثل تلك السن، ويرى الجاسر أنه عند ابتعاثه قد بلغ سن البلوغ، من أمثال زملائه في البعثة، عبدالعزيز بن معمر، ويوسف الهاجري، ومهنا المعيبد، وعلى هذا يكون مولد الطريقي في عام ١٩١٠م. وفق رأي الجاسر.



صورة التقطها فلبي لسوق الزلفي القديم، وذلك في عام ١٩١٧م قبيل مولد عبدالله الطريقي الذي كان مولده على بعد خطوات معدودات من هذا المكان!

ومهما يكن من أمر بالنسبة لمولد عبدالله الطريقي، إلا أنه لم يكن ضمن البعثة السعودية الأولى، التي أحتجّ بها الجاسر، إذ ذهب إلى مصر وحيداً منفرداً، ولم يُلحق بالبعثة السعودية إلا بعد تخرجه من ثانوية حلوان، وهو ما يقوله الطريقي عن نفسه، من أنه ذهب إلى مصر وحيداً دونما بعثة[٢٠]، وهو ما يؤكده الدكتور حسن نصيف، الذي ذكر لي أن الطريقي سبق البعثة، التي كان نصيف أحد أعضائها[٢١]، ويرى صالح جمال الحريري أن الطريقي قدم إلى مصر وعمره لايتجاوز العاشرة[٢٢].

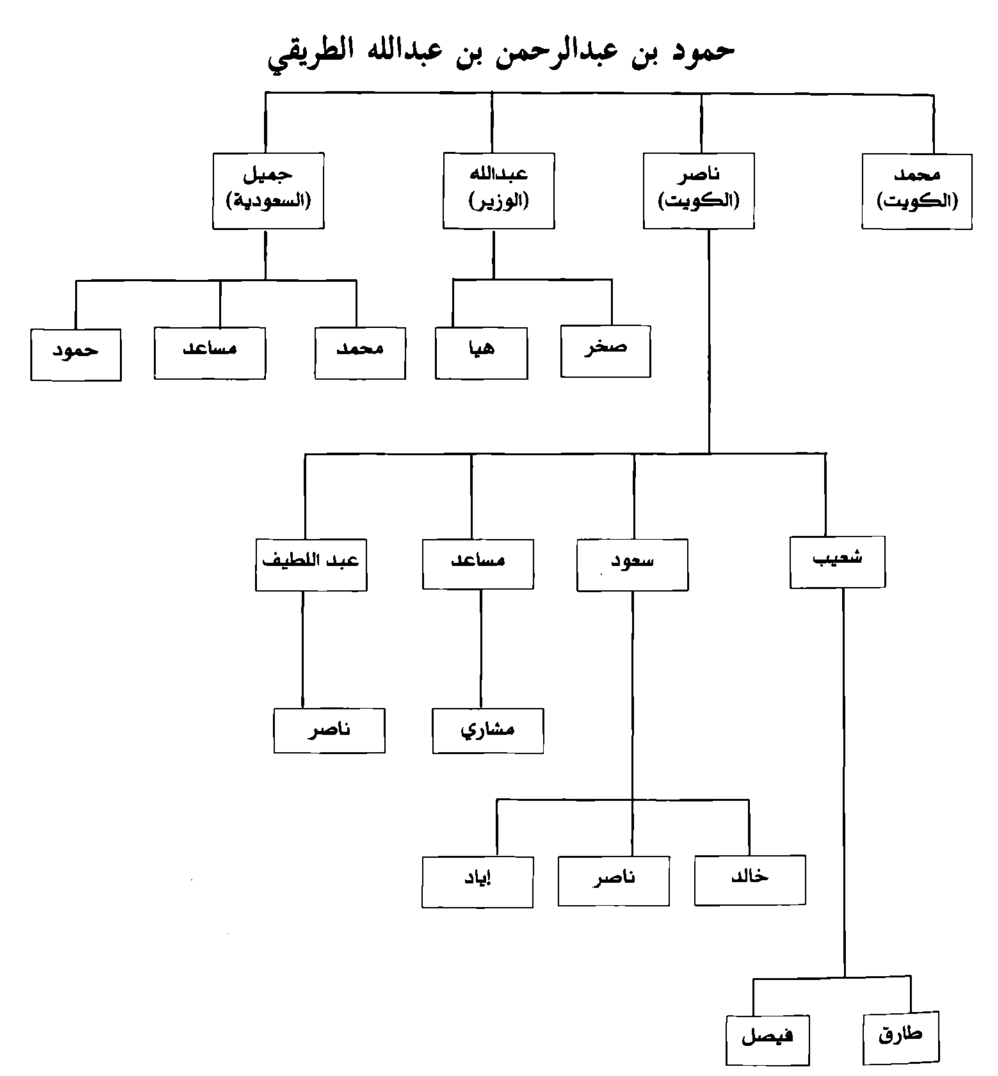
صرخ عبدالله الطريقي صرخته الأولى في حضن والدته لولوة العبدالكريم، التي انفصل عنها والده، لتتزوّج من رجلٍ آخر، فتربى الطفل عبدالله على يد مرضعته حصة بنت حمد الحبيشي، وفي حضن جدته لأمه، التي اهتمت به كثيراً وأولته عنايتها.

تذكر زوجة عبدالله الطريقي السيدة مها جنبلاط، أن زوجها كان يفتخرُ بوالدته وبخؤولته «آل عبدالكريم»[٢٣].

أمضى عبدالله الطريقي سنوات طفولته لاهياً مع أقرانه، في ممارسة ألعاب شعبية اعتادها الأطفال آنذاك، وكان بيت جدته يقع قبالة باب الجامع الكبير في الزلفي،

والذي كان يعجُّ بالطلاب الذين يدرسون القرآن الكريم على يد مطوع الزلفي الشهير، محمد بن عمر، فلم تتردد جدَّته في إلحاقه بـ«كُتَّاب ابن عمر» ليدرس القرآن الكريم وشيئاً من أمور دينه. وكان والده الذي طلّق والدته قد تزوّج بأخرى هي الزوجة الرابعة عشرة والأخيرة في منظومة زيجاته، وهي من أسرة الجميل، ورزق منها بابنه جميل وبنتاً واحدة.

وهنا رسم توضيحي لامتدادات حمود الطريقي:



انضم عبدالله الطريقي إلى مدرسة «ابن عمر» كي يتعلم ويحفظ شيئاً من القرآن الكريم، لكنه كان طالباً مختلفاً ولم يكن كأقرانه، بل كان متفوقاً عليهم، ويروي عدد من كبار السن الذين درسوا مع عبدالله الطريقي في الكُتّاب، أن المطوع ابن عمر، قد تنبه لذكاء وفطنة الطريقي، وأبدى إعجابه به وتوقع له شأناً كبيراً. ومما يدلُّ على نبوغه وسرعة إدراكه واستيعابه ما يتناقله كبار السن، الذين زاملوه في الكُتّاب، أنه في الوقت الذي لم يكونوا يستطيعون فيه قراءة الكلمة المكتوبة على اللوح، كان المطوع ابن عمر يكتب الحرف أو الكلمة بإصبعه في الهواء ثم يقرأها الطفل عبدالله الطريقي، فكان هذا محل استغراب زملائه.

وبالفعل لم يخب ظن ابن عمر، الذي توسَّم النبوغ في تلميذه، إذ عند وفاته عام ١٩٦٨م كان تلميذه النجيب قد غادر وزارته النفطية، ليدير مكتبه الاستشاري في بيروت، وليعمل مستشاراً وخبيراً نفطياً في أكثر من دولة عربية منتجةٍ للنفط والغاز الطبيعي!

* * *

المطوع ابن عمر، الذي علّم عبدالله الطريقي الحرف الأول في حياته، يُدينُ له الكثير من أبناء الزلفي بالفضل والعرفان، إذ ظل معلماً لعقود طويلة في الجامع الكبير، لأجيال متتالية، وليس غريباً أن تجد في بعض بيوتات الزلفي ثلاثة أجيال متتالية درست عند ابن عمر، أي أنّ ابن عمر قد درَّس الأب ثم الابن ثم الحفيد.

ابن عُمَر هو محمد بن عُمَر آل رحمه، انتقلت أسرته من الأحساء واستوطنت الزلفي، وعمل معلماً في الجامع ومؤذناً، وظل صوته شجياً يُحلق في سماء الزلفي في تلك العقود الخوالي، وقد اعتاد أهل الزلفي سماع صوته المُميّز، لا سيما حينما يرتفع لحظة الإفطار في شهر رمضان الكريم، وقد خلفه ابنه أحمد في الأذان ولا يزال.

وزير وعلماء ومشائخ وقضاة ومثقفون، درسوا على يد «ابن عمر» ثم تفرقوا في البلدان، وسواءٌ اختلفت توجهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية أو تباينت مناصبهم الوظيفية، فهم يلتقون في بدء الحرف عند ابن عمر!

عبدالله الطريقي، الوزير والخبير البترولي، وقضاة تمييز، منهم علي الرومي ومحمد

البداح، وشاعر ثائر متمرد ذو نزعة اشتراكية واقعية هو عبدالرحمن المنصور، وصحافي ليبرالي شارد، عثمان العمير، كلٌّ له مشربه ومنبعه، لكنهم في البدء تلامذة ابن عمر!

* * *

أمضى عبدالله الطريقي شطراً من طفولته المبكرة في بلدته الزلفي، ويذكر عارفوه أن طفولته لم تكن كما هي لدى أترابه وأقرانه، بل كان طفلاً شقيّاً، كان ينزل إلى الآبار و«القلبان» المنتشرة في بلدته، وكان يأخذ بيض الحمائم وفراخها، التي قد بَنَت أعشاشها في الحجارة المطواة حول البئر، ويُلحق أمهات الحمائم بالحجارة، في محاولة الاصطياد، ورغم هذا اللهو البريء والشقاء الطفولي، فإن فضاء الزلفي وحدود بلدته، لم تتسع لأحلام الفتى الصغير!

إلى الكويت على ظهر الجمل:

في الزلفي حينما تضيقُ الأرض بأحلام الشبان قبل وحدة عبدالعزيز، أو حينما تضيق ذات اليد، ويمضون الليالي والأيام دونما رزق، فيبيتون عطاشاً وجياعاً، فإنهم يتطلعون بأنظارهم إلى منحدرات جبل طويق، الذي يُشرف على بلدات الزلفي من الجهة الشرقية، يترقبون قدوم «الطارش» من الكويت، علّ وعسى أن يكون قد جاء وأحضر معه ما يسدّ الرمق!

البعض منهم تعلو همته، فيخاطر ويسلك الدرب الذي سلكه الآباء والأجداد، الذي حُفر في جبين الصحراء، ما بين الزلفي والكويت، فيتجه إلى هناك، حيث الآمال العِراض بالرزق الوفير، فهناك البحر والغوص والتجارة، وأعمال وأشغال بناء المنازل بالطين واللِّبن، ومن الكويت ربما ينطلقون إلى بغداد أو الهند أو غيرها يسيحون بأرض الله.

عبدالله الطريقي لم يكن بِدعاً في أمره، حينما قرّر التوجه إلى الكويت، سوى أنه انفرد عن أقرانه في أنه ذهب إلى هناك ولمّا يبلغ السادسة من عمره، بينما لا يذهب أحد في الغالب إلا بعد أن يشبّ عن الطوق ويكون قد بلغ مبلغ الرجال، ولعل مما ساعد على ذهابه في طفولته، أن والده كثيراً ما كان يتردّد على الكويت، إضافةً إلى وجود

أخويه محمد وناصر هناك، لذلك انتقل صحبة أبيه، وليس معه من حصيلة سوى ما تعلّمه وحفظه في كُتَّاب ابن عمر، وشقاوة طفولية ستكون حاضرة معه في الكويت!

في الكويت كان الوضع مختلفاً عمّا هو عليه في قرى ومدن نجد، إذ بدأت تنحسر مهنة الكتاتيب، مقابل المدارس النظامية التي بدأت الكويت في افتتاحها عام ١٩١١م حينما فُتحت أول مدرسة نظامية، وهي المدرسة المباركية، المنسوبة للشيخ مبارك الصباح، مؤسس الكويت الحديثة، ثم أعقبها افتتاح ثاني مدرسة نظامية وهي المدرسة الأحمدية، التي فتحت عام ١٩٢١م والمنسوبة للشيخ أحمد الجابر الصباح، حاكم الكويت آنذاك، وكلتا المدرستين فُتحتا نتيجة مبادرات رسمية وأهلية جادة سعت إلى تطوير التعليم.



محمد الحمود الطريقي.. الأخ الأكبر لعبدالله، أخذ بيده إلى الهند وعرفه على شيخ التجار العرب.
محمد توفي شاباً مخلفاً ابنتين فقط

ما إن وصل عبدالله الطريقي إلى الكويت عام ١٩٢٤م حتى التحق بالمدرسة الأحمدية، ودرس بها بعض تعليمه الابتدائي، مما جعله يتوافر على معرفة في أمور دينه وفي القراءة والحساب وغيرها.

يقول ريتشارد: (في طفولته اعتاد أن يمتطي قمة الجمل لقافلة كان يمتلكها أبوه، ليأتي بالأرز والتمر وسلع أخرى من الكويت إلى الرياض، وأمضى خمسة أعوام من الدراسة في الكويت، عندما اصطدم لأول مرة باللغة الإنكليزية، اتبعها مهمة صبي تجارة في بومباي في الهند)[٢٤].

في المدرسة الأحمدية تعرّف الطريقي إلى زملاء جُدد، أضافهم إلى رصيده الذي بدأه في بلدته الزلفي، لكنّ زميلاً بينهم سيكون جدّ مختلف عن غيره، هذا الزميل درس الى جانب الطريقي ثم افترقا بعد المدرسة الأحمدية، وباعدت بينهما السنون ولم يؤملا أن يلتقيا مرةً ثانية، لكنهما التقيا وبمحض الصدفة في نيويورك في اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م.

أثناء اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة كان عبدالله الطريقي في أميركا يُلملم أوراقه من أجل العودة إلى الوطن، وقد استغل وجود الوفد السعودي المُشارك في الاجتماعات برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وكان بين الوفد شاب صغير في مطلع العشرينات من عمره، جاء مع الوفد بصحبة أبيه، سلَّم الطريقي على الوفد السعودي، ومن بينهم هذا الشاب، الذي عرفه الطريقي بينما لم يعرف هو الطريقي! وكان قد نسي أيام المدرسة الأحمدية!

بادره الطريقي بسؤال قائلاً: هل أنت مصطفى؟! أجاب الشاب قائلاً: نعم! وأنت من تكون؟ وكيف عرفتني؟!

أجابه الطريقي بأنهما كانا زملاء مدرسة الأحمدية في الكويت، وذكَّره بتلك الأيام وما رافقها من مواقف وطرائف! غير أن الشاب لم يتذكر ويتأكد، إلا حينما سأل الطريقي قائلاً له: هل أنت الذي كان يُلاحق القطط في شوارع الكويت؟!

أجاب الطريقي والابتسامة تعلو محياه قائلاً: نعم بالفعل هو أنا ذلك!

تجاذبا أطراف الحديث وعادت بهما الذكرى إلى أيام المدرسة الأحمدية، وافترقا من نيويورك ليلتقيا مرةً ثانية، ويُعيدا زمالة المدرسة الابتدائية، حينما عمل هذا الشاب مع الطريقي مساعداً له في إدارة شؤون الزيت بالمنطقة الشرقية من البلاد السعودية عام ١٩٥٤م.

هذا الشاب الذي التقاه الطريقي في اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك، والذي سبق وزامله في المدرسة الأحمدية في الكويت، هو مصطفى حافظ وهبة[٢٥].

حافظ وهبة

يُجمع المؤرخون على أن من دلائل عبقرية المليك المؤسس عبدالعزيز آل سعود، أنه أحاطَ نفسه بكوكبة من المستشارين، من مختلف الأقطار العربية، أولئك الذين التفوا بسيدهم كالشّهب بالبدر أو كالجند بالعَلَم! ولا يسع أيّ باحث منصف إلا أن يشهد بأن المليك المؤسس، قد منح مستشاريه ثقته المطلقة، فاستشعر أولئك عِظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، فأخلصوا القول والفعل ومنحوا سيدهم النصيحة والرأي والمشورة، وكان المليك المؤسس عند حسن ظن مستشاريه.

ولا يُذكر مستشارو «عبدالعزيز» إلا ويُذكر في الطليعة منهم الشيخ حافظ وهبة، الذي ساقته الأقدار، ليتنقل في العديد من الأقطار، من مصر إلى تركيا فالهند ثم سواحل الخليج، ليحط رحاله وتقرّ عينه، في بلاط أعظم ملوك العرب قاطبةً في القرن العشرين، وصاحب المعجزة التي تمت فوق رمال وهضاب الجزيرة العربية، وقد عمل المستشار حافظ وهبة وأخلص في كل المهام التي أسندها إليه سيده المؤسس، بدءاً من إدارة المعارف بالحجاز، وانتهاءً بعمله سفيراً لمليكه في بلاط سانت جيمس، لمدة ثلاثين عاماً، كأول سفير سعودي في أهم عاصمة أوروبية.

حافظ وهبة وابنه مصطفى، سيكونان لاحقاً زميلين لعبدالله الطريقي، في مشواره العملي في صناعة وإدارة شؤون النفط السعودي، حافظ وهبه من خلال تعيينه مع الطريقي، كأول عضوين سعوديين في مجلس إدارة الشركة العربية الأميركية (أرامكو)، أما الابن مصطفى فسيكون مساعداً للطريقي، حينما تمّ تعيينه مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، ويتولى افتتاح مكتب شؤون الزيت في المنطقة الشرقية، مما سيتضح بيانه لاحقاً.

تزوج المستشار حافظ وهبة مرات عدة، وكان من بين زوجاته سيدة كويتية، تزوجها عندما كان في الكويت، وأنجبت له ولداً وابنتين، الولد هو مصطفى، الذي تعرف إلى الطريقي في الكويت عام ١٩٢٦م وزامله في المدرسة الأحمدية، وعاشا سنوات الطفولة معاً.

يقول مصطفى حافظ وهبة[٢٦]: (ولدتُ في الكويت وقد تزوج والدي في الكويت من شيخة بنت حسين المسعود، ولي منها أختان، واحدة متزوجة في الكويت ولا تزال تقيمُ هناك، والأخرى متزوجة من سعودي هو عبدالمحسن السيف، ولها عدد من الأولاد، منهم خليفة السيف. درستُ في كلية فكتوريا بمصر، وكان لي علاقة بالبعثة السعودية، التي كان الطريقي يدرس فيها، وفي تلك الفترة ذهب الوالد إلى إنكلترا لافتتاح السفارة (ممثلية) فذهبتُ معه ودرست في جامعة كامبردج، ثم عملتُ مع الوالد في لندن ثم عدتُ إلى جدة عام ١٩٥٤م للعمل في وزارة الخارجية، والتقيتُ بالطريقي هناك، وطلب مني أن أعمل معه في مديرية شؤون البترول والمعادن، تعرفتُ إلى الطريقي في الصغر بالكويت، وكان مولعاً بالحيوانات، والذي يحب الحيوانات لا بدّ أنه يحب الإنسان، وكان عنده إنسانية لا حدود لها).

* * *

يبدو أن الطريقي في الكويت استبدل حمائم الزلفي بقطط الكويت، وكان كما يقول عنه مصطفى حافظ وهبة مولعاً بالحيوانات، وقد ظلت هذه الخصلة معه إلى وفاته، فمن حمائم الزلفي وقطط الكويت إلى تربية الكلاب الثمينة التي بدأها منذُ دراسته في أميركا، واستمرت معه إلى وفاته، ويُذكر أن الطريقي من أوائل النجديين ـ إن لم يكن الأول بينهم ـ في اقتناء الكلاب وتربيتها، وممّا يدل على ولع الطريقي بالحيوانات، ما تذكره زوجته مها جنبلاط، أن زوجها حينما كان يعمل في مدينة جدة مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، كان لديه في منزله أكثر من عشرين كلباً، وتضيف: أنه لولا خشيته من الناس لهيأ لهذه الكلاب غرفة خاصة مزودة بالتكييف! وكثيراً ما كان الشيخ حمد الجاسر يمازحه بقوله: «إن كلابك تعيش في بحبوحة وحياة مرهفة يحسدها عليها كثير من الناس»[٢٧].

وحينما زرتُ فيلته في ضاحية المعادي بالقاهرة، وهي المكان الذي أوى إليه الطريقي آخر حياته، وقضى فيه ما تبقى من خريف العُمر، كان في استقبالي الكلب «تشارلي» الذي حاول منعي من الدخول فزجرته، ثم مسحتُ على رأسه، وتشارلي هذا عاصر السنوات الأخيرة من حياة عبدالله الطريقي، وما يزال في حديقة داره باسطاً ذراعيه بالوصيد.

ما بين الحمائم والكلاب، اهتم الطريقي بالخيول العربية الأصيلة، فكان يقتنيها ويمارس هوايته المحببة إلى نفسه، وهي ركوب الخيل والدخول في سباقات تنافسية، ويبدو أن هذه الهواية قد بدأت معه حينما نزل في مصر طالباً وظلت معه، إلا أن مشاغل العمل حالت دون تنميتها وممارستها بشكل مكثف ومستمر، لذلك حينما نقل مكتبه الاستشاري إلى الكويت في عام ١٩٧٣ عاد إلى ممارسة هذه الرياضة بشكلٍ مكثف، حيثُ ساعده الجو هناك كثيراً، نظراً لكثرة المهتمين باقتناء الخيول ولوجود سباقات تنافسية، فدخل الطريقي في كثير من سباقاتها، وعلّم ابنته هيا الفروسية في ميادين السباق الكويتية، وحينما عاد إلى الرياض في عام ١٩٨٠م واصل هوايته، إذ كثيراً ما شوهد مُمسكاً برأس خيله في نادي الفروسية بالرياض، وللطريقي صورة وهو في شبابه تعود إلى عام ١٩٥٦م حينما كان مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن في مدينة جدة، وهو ممسك بغزال بين يديه، وقد التقطتها الصحافية الأميركية واندا جابلونسكي.

بعد أن أمضى عبدالله الطريقي عدة سنوات في الكويت غادرها مع أخيه الأكبر محمد إلى الهند، قريباً من عام ١٩٢٨م، وعمل لدى شيخ التجار العرب عبدالله الفوزان،



تطلبت كتابة السيرة إمضاء ساعات طويلة من الحوار والمناقشة مع عدد من أصدقاء الطريقي ورفاقه وزوجته وكريمته. هنا كاتب السيرة يصغي بكل اهتمام إلى تفاصيل حياة الطريقي التي ترويها زوجته السيدة مها جنبلاط. دور آل جنبلاط. جبل لبنان ٩ أكتوبر ٢٠٠٣م.

ومن خلال عمله تعلّم الحساب واللغة الإنكليزية، وقد اكتشف الفوزان ذكاء الطريقي، وأبدى إعجابه به، فأوصى أخاه به، ونصحه بأن يحرص على تعليمه، وتذكر زوجته مها جنبلاط[٢٨] أن زوجها كان يسمع بنفسه نصيحة التاجر لأخيه، فذلك مما شجعه على طلب العلم، فعَقَد العزم على مواصلة رحلة طلب العلم والبحث والسؤال! فقرر السفر إلى القاهرة.

عبدالله الفوزان

حينما بدأ الملك عبدالعزيز بتوطيد دعائم حكمه، وبدأ في تشكيل علاقات دولية مع بعض الدول، عَمَد إلى تعيين عدد من الممثلين له في تلك الدول، وقد عهد بذلك إلى عدد من الرجالات السعوديين المقيمين في تلك الدول لأغراض التجارة، ممن عُرف عنهم واشتُهر الصدق والأمانة والإخلاص. وفي الهند، كان هناك أحد رجالات مدينة عنيزة، التاجر النجدي الشهير عبدالله بن محمد الفوزان، الذي مثّل الملك عبدالعزيز خير تمثيل وخدم مليكه وبلاده، وله أفضال كثيرة على عددٍ من أبناء هذه البلاد، الذين عملوا معه في الهند، يقفُ في مقدمهم الشيخ عبدالله السليمان، أول وزير في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، والصحافي سليمان الدخيل والأديب خالد الفرج وعبدالله الطريقي وآخرون.

ولد عبدالله الفوزان في مدينة عنيزة، وفيها نشأ وتعلّم وغادرها إلى الهند مساعداً لوالده في أعماله التجارية ثم استقر في بومباي، معتمداً للتجار العرب، ورغم غربته الطويلة فقد عُرف بعشقه وحبه الكبير لمسقط رأسه عنيزة، وحينما حجّ ذات مرة، أراد أن يزور عنيزة، فلما وصل قريباً منها تملكه شعور غريب، فلم يستطع دخولها، فعاد أدراجه إلى جدة ومنها سافر إلى بومباي، وحينما توفي عام ١٩٦٠ شهد جنازته آلاف المشيعين من مسلمين وغيرهم من المِلل والنِحل الأخرى، وكتبت عنه الصحف الهندية، ومن أبنائه يوسف، الذي عمل سفيراً للسعودية في الهند وإيران وإسبانيا، وهو من مواليد بومباي، ويُروى أن رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، حينما زار السعودية، قال مُداعباً الأمير فيصل بن عبدالعزيز: خذوا أبو الكلام أزاد، وزير الثقافة الهندي، لأنه من مواليد مكة المكرمة، وأعطونا يوسف الفوزان، فهو من مواليد الهند وابن عمدة تجار بومباي[٢٩].

هوامش الفصل الأول

(١) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج٢، ص ١٣٣.

(٢) محمد الحمدان، **ديوان حميدان الشويعر**، ص ٨٤.

(٣) آل المحدث من بني العنبر من تميم، والفراهيد من الأساعدة من الروقة من عتيبة، وهم أقدم الأساعدة ذكراً في نجد، تاريخياً ووثائقياً، حيثُ ذكرتهم الوثائق في عام ١٠٦٦هـ، في قرى منيخ وسدير، وقد نزلوا الزلفي واتخذوا من قصر ضبعان مستقراً لهم، وأشهرهم ذوو سيف بن فرهود، ودارت بينهم وآل المحدث وقعات انتهت بتملّك الفراهيد للزلفي، يقول ابن ربيعة المعاصر للأحداث (وفي عام ١١١٣هـ، ملكوا الفراهيد الزلفي).

(٤) مقبل الذكير، مخطوطة عنوانها «طوق الحمامة في أخبار اليمامة»، المبحث الخاص بالزلفي.

(٥) عثمان بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ج١، ص ٦٥.

(٦) «العقل في منطقة الزلفي»، حمد الجاسر، **مجلة صدى طويق**، العدد الثالث، ١٤١٣هـ.

(٧) عبداللطيف النافع، الزلفي قبل مائة عام، **مجلة صدى طويق**، العدد العاشر، ١٤١٩هـ.

(٨) لمعرفة المزيد عن الشيخ حمد بن عتيق، انظر «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، عبدالله البسام، ص ٨٤.

(٩) من مقدمته لكتاب «**شعراء من الزلفي**» ج١، ص ١٠.

(١٠) ورد المثل بعدة صِيَغ، أنظر مثلاً **الأمثال الشعبية في الجزيرة العربية**، عبدالكريم الجهيمان، وكذلك «**في شمال غرب الحجاز**» لحمد الجاسر.

(١١) حافظ وهبة، **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، ص ٧١.

(١٢) عبدالله الدويش، **الفنون الشعبية**، ص ٧١.

(١٣) يقول الشاعر ابن بطي، شاعر الإخوان، مثنياً على العمامة، وأنها أفضل من العقال:

فليست كلبس الجند في أزماننا حاشا وربي كيف يستويانِ؟

هذي شعار ذوي التقى، وذاك للزكرتِ وكل ذي طغيانِ !

(١٤) قصة زيجات حمود الطريقي يرويها عدد من كبار السن في الزلفي، وقد سمعتها من الشيخ الراوية سعود الشقير، الذي سمعها من والده نقلاً عن حمود الطريقي نفسه.

(١٥) عبدالله بن خميس، **على ربى اليمامة**.

(١٦) مقبل الذكير، مرجع سابق.

(١٧) لمعرفة المزيد عن الجماميل راجع «الجماميل..تاريخ ما أهمله التاريخ» عبدالعزيز بن سعود الفرهود، **مجلة صدى طويق**، العدد ١١.

(١٨) مها جنبلاط، مقابلة في منزل فريد جنبلاط، لبنان، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ م.

(١٩) حمد الجاسر، **مجلة العرب**، السنة ٣٣، محرم وصفر ١٤١٩هـ، ص ٤٧٩.

(٢٠) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٢١) حسن نصيف، **مذكرات طالب سابق**، ص ١١٨.

(٢٢) صالح جمال الحريري، **تاريخ البعثات التعليمية**، ص ٧.

(٢٣) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٢٤) ريتشارد (Coming To Texas: International Students at the university of Texas) ص ٧٥.

(٢٥) ولد السيد مصطفى حافظ وهبة في الكويت، ودرس في مصر في كلية فكتوريا وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كامبردج ببريطانيا، وعمل مع والده في المثلية السعودية بلندن (قبل أن تصبح سفارة) ثم عمل في وزارة الخارجية بجدة، وانتقل إلى المديرية العامة لشؤون البترول والمعادن، وساهم في تأسيس مكتب شؤون النفط بالظهران، وعمل مساعداً لمدير عام شؤون النفط والمعادن لشؤون الزيت، ثم انتقل إلى وزارة المالية وكيلاً لها للشؤون الاقتصادية، تقاعد مبكراً واتخذ من عمّان بالأردن مستقراً له ولا يزال.

(٢٦) مصطفى حافظ وهبة، مقابلة معه في منزل ابنه عمر بالرياض، ٣/١١/٢٠٠٣م.

(٢٧) عبد العزيز السنيد، مقالة في صحيفة **الشرق الأوسط** بعنوان «الشيخ الجاسر فريد ومتميز في خلقه وطباعه».

(٢٨) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٢٩) لمعرفة المزيد عن عبدالله الفوزان، راجع «عبدالله الفوزان..» محمد القشعمي، **المجلة العربية**، جمادى الآخرة، ١٤٢٢هـ.

الفصل الثاني

في أرض الكنانة

عاد الطريقي من الهند إلى الكويت ومن الكويت جاء إلى بلاده، مقتفياً أثر من سبقه من أبناء بلدته، وتبدو المعلومات شحيحة جداً عن حياة الطريقي بعد قدومه من الهند إلى بلاده، غير أنه قد عاد ولديه تحصيل جيد في الحساب واللغة الإنكليزية. ويبدو أنه لم يمض وقتاً طويلاً في الهند، وبعد عودته قرر السفر إلى القاهرة لمواصلة دراسته وتعليمه.

سفر الطريقي إلى القاهرة تنقسمُ الآراء حوله إلى عدة آراء، فحمد الجاسر[١] يُرجح أن الشيخ عبدالله الفوزان هو الذي أوصى بابتعاث عبدالله الطريقي إلى القاهرة، حينما عمل معه في الهند وأنه كتب بذلك إلى الملك عبدالعزيز، لا سيما أن أوائل المبتعثين إلى مصر كانوا باقتراح من عبدالله الفوزان نفسه، كي يتعلم أبناء البلاد العلوم التي تخدم بلادهم وحكومتهم، فرأى الملك عبدالعزيز وجاهة رأي الفوزان، فوافق على ذلك.

وهناك رأي آخر ذكره روبرت ليسي[٢] وعبدالرحمن الرويشد[٣]، وآخرون، وهو أن الشيخ عبدالله السليمان، وزير المالية آنذاك، هو الذي أوصى بابتعاث الطريقي إلى القاهرة.

أما الرأي الثالث فهو رأي زوجته السيدة مها جنبلاط[٤]، والتي تروي عن زوجها أنه




أقدم صور للطالب عبدالله الطريقي.. حينما كان طالباً في ثانوية حلوان

لم يكن مبتعثاً حينما وصل إلى القاهرة، بل إن قدومه إلى القاهرة جاء بمبادرة شخصية منه، تقول جنبلاط: (حينما حضر عبدالله إلى القاهرة لم يكن معه فلس واحد، وكان عمره ١٢ سنة، حسب كلامه، وهو لم يكن ضمن البعثة، لقد سبق البعثة، وجاء إلى مصر على حسابه الخاص، كما كان يقول، وقد درس سنتين حتى يتأهل للإعدادي ولم يكن يملك مليماً واحداً، وكان يذهب إلى المعتمد السعودي في ذلك الوقت وكان يعطيه ما تجود به نفسه). وتذكر جنبلاط أن زوجها لم تتحسن أحواله المالية وأوضاع سكنه ومعيشته إلا بعد أن ضُمّ إلى البعثة.

قريباً من عام ١٩٢٩م حلّ الطريقي طالباً في أرض الكنانة، وفيها التحق بالمدرسة الابتدائية في حلوان، وكان نظام الدراسة آنذاك، ينقسم إلى مرحلتين: المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة فيها أربعة أعوام، والمرحلة الثانوية ومدة الدراسة فيها خمسة أعوام. ويبدو أنه قد درس السنتين الأخيرتين من المرحلة الابتدائية في مصر، حيث حصل على المركز الثاني على مستوى القطر المصري في اختبارات المرحلة الابتدائية.

يقول حمد الجاسر(٥): (عبدالله الطريقي من أكثر الطلبة نشاطاً، بحيثُ كان في إحدى السنوات ثاني تلميذ في القطر المصري، من حيث الترتيب في نيل الشهادة

الابتدائية، فكوفئ بإرساله ببعثة كشفية إلى أوروبا وكان من المتفوقين في الألعاب الرياضية). ويذكر الدكتور حسن نصيف[٦] أن مما لفت انتباهه أثناء الدراسة في مصر أن الطريقي لم يكن يرتدي طربوشاً كبقية الطلاب، كما كان لديه ذكاء وقدرة على الحديث والحوار.

* * *

بعد اجتيازه للمرحلة الابتدائية، التحق الطريقي بثانوية حلوان، وأمضى فيها سنواته الخمس، وتخرج منها عام ١٩٣٨ وكان أثناء دراسته في الثانوية وفي الجامعة أيضاً شعلةً من النشاط، وكان يهتم اهتماماً كبيراً بالنشاط اللاصفّي، في الإذاعة وإعداد الصحف الحائطية، وكان مُبرزاً في الكشافة، وقد وصل فيها إلى أعلى مرتبة، وهي «كشاف ملكي» وكان يهوى المعسكرات ويقضي الصيف في الاسكندرية ورأس البر، وكان سباحاً ماهراً وطباخاً.

* * *

في محاوراتي ونقاشاتي مع أصدقاء عبدالله الطريقي وزملائه، التقيتُ في القاهرة الدكتور عمر وهبي، الذي يُعد أقدم أصدقاء الطريقي، حيثُ صحِبه من أيام دراسة الثانوية العامة، ولم يفارقه حتى ألقى عليه نظرة الوداع الأخير في مستشفى الصفا بالقاهرة!

يقول عمر وهبي[٧]، متحدثاً عن لقائه الأول ومعرفته بالطريقي: (كان لقائي الأول بالشيخ عبدالله الطريقي، في اليوم الأول من أيام امتحانات التوجيهي الثانوي، وهذا اليوم لم ولن أنساه، كان عبدالله الطريقي يدرس في ثانوية حلوان وكنتُ أدرسُ في ثانوية الخديوي إسماعيل (الثانوية الملكية)، وفي امتحانات الثانوية صادف أن انضم طلبة ثانوية حلوان في لجنة امتحانات ثانوية الخديوي إسماعيل، وبعد أداء امتحان اليوم الأول، شاهدتُ عبدالله الطريقي ونحن خارجون من الامتحان، وكنتُ أراه قبل ذلك في التجمعات الكبرى للكشافة، ولم أتعرف إليه لأن مستواه في الكشافة كان كبيراً حيثُ وصل إلى رتبة «كشاف ملكي» وهي أعلى رتبة في الكشافة، ثم ذهبتُ

أمشي إلى بيتنا في شارع الداخلية (محمد سعيد الآن) فمشى بجانبي عبدالله الطريقي، وهو يريد الذهاب إلى مقر البعثة السعودية في نفس الشارع، لأنه بعد أن قدِم إلى القاهرة من حلوان لأداء الامتحان جلس مع البعثة، وفي طريقي إلى البيت تعرفتُ إلى عبدالله الطريقي، وكان ذلك في شهر أيار/مايو من عام ١٩٣٨م ومنذ ذلك اليوم وإلى أن توفاه الله لم تنقطع علاقتنا مع بعض طيلة ستين عاماً).

ويضيفُ الدكتور عمر وهبي، متحدثاً عن الصفات التي كان يتمتع بها زميله الطالب عبدالله الطريقي، تلك الصفات التي جعلته يحرص على التعرف إليه وجعله صديق عُمر، يقول: (كنتُ أرى الطريقي وألحظهُ في الاجتماعات الكبرى للكشافة قبل أن أتعرف عليه، وقد لفتَ نظري بشخصيته وكلامه وأسلوبه، وبعد أن تعرفتُ عليه وجدته شخصية ممتازة بكل المقاييس، وفريداً من نوعه ولم أرَ في حياتي مثله ولا أعتقد أنني سأرى مَن هو بخلقه، كان كريماً إلى أبعد حد، وكان يؤثر الناس على نفسه وكان متفوقاً على زملائه في كل شيء، في الدراسة وفي الكشافة وفي المخيمات في الاسكندرية، وأذكر أننا كنا في الصيف في «رأس البر» في دمياط، وكان عبدالله الطريقي يبني «عشته» ثم مرّ أحد عابري السبيل، فأراد النوم، فاستضافه عبدالله الطريقي في خيمته التي بناها وتركه ينام على سريره، ونام الطريقي على الأرض خارج خيمته! لقد كان الطريقي شخصاً غير عادي، كان خلقه سامياً وكبيراً، وكان على جانب كبير من الذكاء الفطري، لم أرَ في حياتي مثله). ويذكر عمر وهبي أن هذه الأخلاق التي كان الطريقي يتوافر عليها هي الدافع الذي جعله يقول هذا الكلام للتاريخ.

والحقيقة أن عائلة آل وهبي، التي تعرّف عبدالله الطريقي إلى أبنائها أثناء دراسته المرحلة الثانوية، أصبحت بمثابة العائلة الثانية له، والتي عوّضته عن أسرته الزلفاوية، إذ شكّل صداقات مع أبنائها وأصبح واحداً منهم، فكان صديقاً لثلاثة من أبنائهم، وهم يوسف، الذي توفي في مرحلة مبكرة من عمره، عام ١٩٤٥ بعد أن غادر الطريقي القاهرة، وزميله الدكتور عمر[٨] والدكتور عثمان وهبي، أستاذ أمراض النساء والولادة بجامعة القاهرة، المتوفى عام ١٩٩٨م، وكان يُكثر من زيارتهم في بيتهم ويتناول طعامه معهم، وربما نام عندهم حينما يأخذه النعاس.

يعتز عمر وهبي كثيراً بصداقته مع عبدالله الطريقي، التي تمتد على مدى ستين عاماً ويحفظ كثيراً من تفاصيلها ومواقفها وأحداثها.

* * *

بعد أن تخرج عبدالله الطريقي من ثانوية حلوان عام ١٩٣٨م، ، عاد إلى مكة المكرمة، ويبدو أنه قد اطلع وقرأ كتابات عدد من دعاة الوحدة العربية، ولا بدّ أنه تأثر بما كانوا يكتبونه حيال قيام وتشكيل الدولة العربية الواحدة، من أمثال الكاتب اللبناني نجيب عازوري، مؤسس جامعة الوطن العربي في مطلع القرن العشرين، ومؤسس مجلة «الاستقلال العربي» في سنة ١٩٠٤ والداعي إلى نشر الوعي القومي، والمؤيد للثورة العربية الكبرى، ومؤلف كتاب «يقظة الأمة العربية» كما يتضح أنه كان متأثراً بدعوة بعض الكُتاب العرب الذين دعوا إلى تدويل مكة المكرمة، إذ يُشير روبرت ليسي[٩]، وهو يتحدث عن صراحة الطريقي، عندما وقف وهو صبي، في مجلس الملك عبد العزيز، مقترحاً جعل «مكة المكرمة» مدينة مستقلة، تدار من قبل هيئة تمثل المسلمين من كافة أنحاء العالم، كفاتيكان إسلامية داخل الدولة السعودية! وقد ظل الهاجس القومي العروبي مهيمناً على فكر الطريقي منذ يفاعته وحتى وفاته، كما سيتضح لاحقاً من خلال هذه السيرة.

يذكر ليسي أنّ هذا الموقف وهذه الصراحة من الطريقي، لم تثنِ أو تعمل على تثبيط عزم عبدالله السليمان، وزير المالية، الذي بادر على الفور بإرسال الشاب في بعثة تعليمية إلى القاهرة، والتي يبدو أنها البعثة الثانية لدراسة الجامعة.

في مكة المكرمة أجرى الطريقي امتحان قبول البعثة في مدرسة تحضير البعثات، والذي أشار إلى هذا الامتحان وجعلني أبحث في هذه المسألة هو عزيز ضياء، في مقالة كتبها في الصفحة الأولى من صحيفة «البلاد» عام ١٩٥٩م في عموده المعنون بـ«كلمتنا»، وكان ضياء وقتها مديراً لتحرير الصحيفة. يقول عزيز ضياء بمناسبة النجاحات التي حققها الطريقي والحضور المبهر له في مؤتمر النفط العربي الأول، الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٥٩م: (معرفتي بالأستاذ عبدالله الحمود الطريقي، ترجع إلى سنوات ربما زادت عن العشرين عداً، يوم كنا نذاكر معاً، في فترةٍ ما بمكة

للدخول في امتحانٍ مُعين، وكنا يومها شباناً حالمين، وكانت أحلامنا كبيرة جداً..)[١٠] إلى آخر المقالة التي ستردُ في فصلٍ لاحق من فصول الكتاب، غير أن المهم فيها هو إشارته إلى أنه والطريقي قد أجريا امتحاناً معيناً، والذي يبدو أنه اختبار تحضير البعثات، إذ لم يُشر أحد إلى أن الطريقي قد درس دراسة مطولة سواء في المعهد السعودي أو في مدرسة تحضير البعثات، حيثُ لم يذكر ذلك حمد الجاسر في مذكراته، ولا يتذكر عبدالكريم الجهيمان أن الطريقي قد درس في المعهد، وكان الجهيمان آنذاك معلماً في المعهد[١١]، وقد أفادني الدكتور حسن نصيف بأنه لا يتذكر أن الطريقي قد درس في مكة المكرمة دراسة نظامية، بل إن دراسته كلها كانت في مصر[١٢]، وهو ما يؤكده عبدالله عبدالجبار[١٣]، فالامتحان الذي أشار إليه عزيز ضياء هو بالتأكيد اختبار تحضير البعثات.

بعد هذا الامتحان، الذي لا بدّ من إجرائه لكل طالب يجري ابتعاثه، قرّر عبدالله الطريقي الالتحاق بجامعة الملك فؤاد (القاهرة حالياً) التي تُعد من أعرق الجامعات على مستوى الوطن العربي، والتي بدأت فكرة إنشائها حينما تصدّى رواد حركة التنوير والفكر الاجتماعي في مصر في أوائل القرن الماضي للمطالبة الجادة والمستمرة من أجل إنشاء جامعة أهلية تنهض بالبلاد المصرية، وبالفعل تم افتتاح الجامعة المصرية عام ١٩٠٨م وفي عام ١٩١٧م فكرت الحكومة المصرية بإنشاء جامعة حكومية، فدمجت الجامعتان باسم «الجامعة المصرية» إلى أن تم تغيير مسماها في شهر أيار/مايو ١٩٤٠م إلى «جامعة فؤاد الأول» وبعد ثورة الضباط المصريين عام ١٩٥٢ تم تغيير مسماها إلى «جامعة القاهرة»[١٤].

في أيلول/سبتمبر ١٩٣٨م التحق الطريقي في كلية العلوم، متخصصاً في الكيمياء والجيولوجيا، يقول عمر وهبي: (بعد أن تعرفتُ على الطريقي في الثانوية العامة، دخلنا جميعاً جامعة القاهرة وكانت هي الجامعة الوحيدة آنذاك، الطريقي تخصّص في الجيولوجيا وتخصّصتُ في الزراعة، وكنا على اتصالٍ دائم وتعزّزت صداقتنا أكثر حينما كنا نقضي الصيف في «رأس البر» مع الكشافة، وكان الطريقي يحبّ السباحة وكنتُ كذلك وكنا نذهب معاً إلى مسبح وزارة المعارف)[١٥].

التحاق الطريقي بجامعة الملك فؤاد، جاء بدعم ورعاية من السفير السعودي في مصر



الطريقي، الأول من اليمين واقفاً مستعداً أمام العلم المصري
في معسكر الكشافة المصرية في الغردقة عام ١٩٤٠م

فوزان السابق، الذي كان يعطف على الطريقي أثناء دراسته الثانوية في حلوان، فكان أن أوصى بضم الطريقي إلى البعثة السعودية، فتمّ له ذلك. فكان للجامعة أن تكون نقطة انعطاف في حياته، إذ بدأ يستلم مكافأة من البعثة السعودية، فتحسنت أحواله المعيشية، وبدأ يلبس ملابس أنيقة، تليق بطالب جامعي طموح مثله! يقول عمر وهبي: (عندما كان الطريقي يدرس الثانوية العامة، كانت أوضاعه بسيطة وصعبة جداً، ولكن بعد دخوله الجامعة تحسنت ظروفه، وبدأنا نلحظ عليه ذلك، حينما بدأ يلبس ملابس جميلة وأنيقة، وأعتقد أنه بدأ يستلم مكافأة من البعثة، ولكن أود أن أشير إلى شيء مهم في حياة الطريقي، وهو مساواته بين الأكل والقراءة، فأتذكر أننا كنا في «سيدي بشر» بالاسكندرية، وكان يستلم الواحد منا يومياً قرشاً واحداً، وكان الطريقي يصرف نصف قرش لشراء رغيف ـ عيش ـ والنصف الآخر يشتري به جريدة! وكان هذا التصرف محل استغراب الجميع، وقد ظل الطريقي على هذه الحالة لمدة شهرٍ كامل، رغيف وجريدة! فقد كان يحبّ القراءة بشكل كبير). أما عن الطريقي الطباخ الماهر، فيقول وهبي: (كان الطريقي طباخاً ماهراً، وكان طبخهُ شهياً، ولديه كفاءة وسرعة في إعداد الطبخ، وكنا كثيراً ما نتناول طعام الغداء عنده في شقته أيام الجامعة)[١٦].

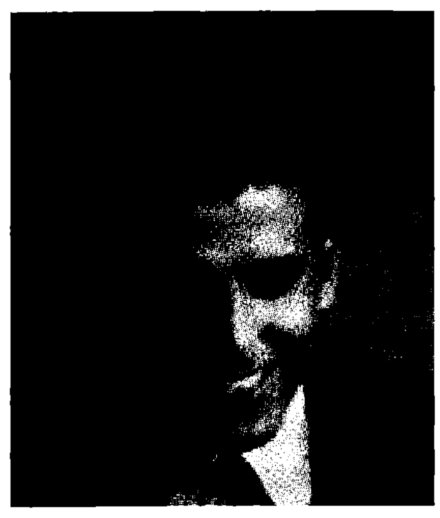
يقول ريتشارد: (التحق الطريقي بجامعة الملك فؤاد الأول، حيثُ درس الجيولوجيا



الطريقي.. الطالب الأنيق يتوسط اثنين من زملائه،
عبدالمعطي لاشين يمين الصورة وعمر وهبي يسار، جامعة فؤاد الأول ١٩٤١

والكيمياء، بعين تتجه نحو العودة في يومٍ ما كي يقدم المساعدة لوطنه في استغلال ثروتها من النفط، وحجم هذه الثروة لم يكن يقدرها أحد بعد، بمن فيهم الطريقي نفسه، ثم بعد ذلك كان يعتقد أن هناك يداً مقدسة تقوده نحو مصيره المكتوب)[١٧].

في كلية العلوم واصل الطريقي نشاطه اللاصفي، خاصةً في إعداد وكتابة مقالات الصحف الحائطية، التي كان يوقعها تحت اسم (أبوصخر). أما الكشافة التي كان قائداً لفرقةٍ منها، فقد كان يجمعهم ويعلمهم أصول الكشافة وآدابها، وفي كتابه «مذكرات طالب سابق» وتحت عنوان «أصول الكشافة» يذكر الدكتور حسن نصيف، الذي زامل الطريقي في الدراسة القاهرية، مدى اهتمام الطريقي بالكشافة، ويقول ما نصه (كان الطريقي قد سبقنا إلى الابتعاث فوجدناه في مصر، وهو أكبر منا سنّاً وله لحية محترمة، فتوثقت بيننا أواصر الحب الممزوج بالاحترام، وكان طالباً في كلية العلوم وكُنا في إعدادي الطب الملحق بكلية العلوم، وكانت للطريقي شخصية محبوبة بين الطلاب، وكان يساهم في نشاط الكلية، ويكتب في صحيفتها بتوقيع «أبوصخر»


الطريقي.. الشاب الوسيم ١٩٤١م

وقد سمّى ابنه صخراً فيما بعد، وأراد الطريقي أن ينقل جانباً من نشاطه إلى البعثة، فأخذ في تدريبنا على أصول الكشافة وواجباتها، ورأى أن يجمع بين التدريب النظري والتطبيق العملي، فأقمنا معسكراً في حلوان في النادي الرياضي التابع لوزارة المعارف، ونصبنا خيامنا وأخذنا في أسباب اللهو البريء والرياضة، حتى إذا جنّ الليل وسكن الزملاء، تحركت الخيام وخرج من تحتها جماعة الأشقياء، فأخذوا ينزعون الخيام فتغطي النائمين فيها، بعد أن يُلقي على النائمين ما يتيسر من التراب والحجارة الصغيرة، وكانت خيام الطريقي وباحجري، في مقدمة الخيام المقصودة، وثارت ضجة وأخذ باحجري يُسمعنا من السباب المعهود في سوق العلوي بجدة، كما أخذ الطريقي ينتقد هذه الروح ويلقي علينا درساً جديداً في أصول الكشافة وآدابها، وظننا أن الموضوع انتهى عند هذا الحد، ولكننا فوجئنا في الليلة التالية باقتلاع جميع الخيام وعندما بحثنا وجدنا أن الطريقي هو الذي قاد الحملة في تلك الليلة وقد أعجبته هذه الطريقة الكشفية الحديثة، وأدخلها في فصول الكشافة وآدابها، ثم انفلت الحبلُ وأصبحنا نتبع طرقنا المألوفة في رحلاتنا وما كان أكثرها)[١٨].

ويذكر الدكتور نصيف في موضعٍ آخر من كتابه، وهو يتحدث عن أفراد البعثة السعودية في مصر، أن الطريقي كانَ ينام على سرير حديد، دون مرتبةٍ أو شرشف، بل على الحديد مباشرةً إمعاناً في التقشف[١٩].

وحينما سألتُ عمر وهبي عن أبرز أصدقاء الطريقي من زملائه السعوديين أيام دراسته الجامعية، قال: (لا أتذكر أن له أصدقاء سعوديين في الجامعة، ولكنني تعرفتُ من خلاله على طالب سعودي آخر كان يدرس في كلية الطب، وهو يوسف الهاجري، ولكنه لم يكن صديقاً للطريقي).

وفي المذكرات التي كتبها الشاعر السفير أحمد بن علي آل مبارك[٢٠]، أشار إلى موقفٍ حصل له مع الطالب عبدالله الطريقي أثناء دراستهما في القاهرة، وذلك أنّ آل مبارك قد تم ابتعاثه إلى مصر للدراسة لكنه لم يُلحق رسمياً بالبعثة، مما سبّب له مضايقات مالية.

يقول أحمد المبارك: (فكرت أن ألجأ إلى حكومتي ولا أرى في ذلك غضاضة أو حرجاً، فمبدأ ابتعاثي إلى مصر للدراسة وافق عليه الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله تعالى ـ والإشكال جاء عن طريق سوء فهم بمقدار ما يلزم لي من النفقة من قبل بعض موظفي وزارة المالية مما سبب لي المشكلات التي سبق أن عرضتها فيما مرّ من حديث عن هذه الرحلة.

وفعلاً كتبت خطاباً إلى الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ولكن لم يرد إليّ جواب ولعل خطابي ضاع في الطريق، ثم كتبت للأمير فيصل نائب الملك في الحجاز إذّاك (الملك فيما بعد)، فأحاله سموه إلى مديرية المعارف، والمعارف بدورها أحالته إلى مجلس المعارف، ومجلس المعارف أحاله بدوره إلى مدير البعثة في القاهرة السيد ولي



الكشاف الطريقي في وسط الصورة جالساً ومبتسماً للمستقبل..
معسكر كليتي الزراعة والعلوم ـ الغردقة ١٩٤١م

الدين أسعد يسألونه عني وعن سيري في الدراسة. فأجابهم بما يؤيد طلبي ــ جزاه الله خيراً ــ فقد استغرقت هذه العملية سنة كاملة، وكانت صحتي فيها في تردٍّ مستمر، ولم أتلق ما يفيد بقبول طلبي.

وذات يوم كنت متجهاً إلى السفارة السعودية كعادتي بين آن وآخر أزورها، وإذا بي ألتقي فيها بالأستاذ عبدالله حمود الطريقي الذي في ذلك العام قد تخرج في كلية العلوم في جامعة الملك فؤاد بالقاهرة. فسألني: ماذا تم في طلب تعديل راتبك أو إلحاقك بالبعثة؟ فقد بلغني أن البعثة التي سحبت لأسباب قيام الحرب العظمى قد أعيدت بسبب استئناف المواصلات البحرية لأن البحار قد طهرت من الغواصات الألمانية التي كانت تمنع تسييرها بين جدة والسويس. وواصل الأستاذ عبدالله الطريقي حديثه إليّ قائلاً: والآن يوجد في القاهرة الأستاذ يوسف ياسين رئيس الشعبة السياسية في الديوان الملكي، وهو حالياً في مكتب سعادة السفير الشيخ فوزان السابق، فلماذا لا ننتظره حتى يخرج من عند السفير ونطلب منه أن يساعدنا في توصيل خطاب منك للملك عبدالعزيز ليأمر بإلحاقك بالبعثة. فاستحسنت ما عرضه عليّ، وطلبنا من سعادة الأستاذ يوسف ياسين أن يعطينا فرصة لنتحدث إليه عن قضيتي، وأذكر أننا جلسنا معه في صالون السفارة، واستهل الحديث الأستاذ عبدالله الطريقي بأن أشار قائلاً إن الأخ أحمد المبارك سبق أن كتب والده إلى الملك عبدالعزيز خطاباً بإلحاقه بالبعثة، ولكن بعض موظفي وزارة المالية لم يلحقوه بالبعثة الرسمية كما كان طلب والده وإنما أعطوه مساعدة شهرية غير مجزية، وتحمّل بسبب هذه المساعدة غير المجزية متاعب شديدة كادت تودي بحياته، بينما هو من أسرة هم أهل علم وفضل، والآن وقد ظفرنا بلقائك، وأنت من الرجال الذين يشجعون العلم، ولك مكانتك في ديوان جلالة الملك التي تمكنك من عرض مشكلته على مسامع الملك أعزه الله، فقاطعه الأستاذ يوسف ياسين قائلاً: شؤون التعليم قد وكلها جلالة الملك عبدالعزيز إلى سمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز. وهنا بادرت قائلاً: سبق أن كتبت لسمو الأمير فيصل، ودارت المعاملة دورة طويلة دون أن أحظى بما يفك أزمتي، فقال: اكتبوا كتاباً إلى الملك وإن شاء الله سأبذل جهدي بالمساعدة. وسألنا معاليه عن موعد سفره، فأخبرنا أنه يوم الثلاثاء القادم، وكنا ذلك اليوم في يوم السبت، فقلت للأستاذ عبدالله الطريقي: سأكتب الخطاب وأسلمه غداً إلى السفارة، فقال الأستاذ الطريقي: أرى أن تكتب



الطريقي في الوسط متحدثاً إلى زميله عبدالمعطي لاشين
ويبدو يسار الصورة صديق حياته عمر وهبي، القاهرة ١٩٤٢م

خطابك الآن وتسلمه للأستاذ يوسف ياسين الآن أيضاً، فقلت له: ليس لديّ ورق أكتب فيه، فأخذ بعض الأوراق من أحد مكاتب السفارة، وبدأت أكتب، فنظر إلى خطي فوجده رديئاً، فبادر بحزم، وقال: أنا أكتب وأنت تملي عليّ ـ وكان خطه جميلاً ـ وأخذ الخطاب إلى الأستاذ يوسف ياسين وكان في مكتب مستشار السفارة إذّاك الأستاذ خير الدين الزركلي، وطلب مني مصاحبته، فطلب منا تسليم الخطاب إلى سكرتيره الخاص الأستاذ علي عوض، وبعد شهر من ذلك التاريخ والذي أرجح أنه في منتصف السنة ١٣٦٢هـ، ورد إلى السفارة من الشعبة السياسية سؤال عني، فأجابت السفارة بما هو في صالحي حسب ما أخبرني الأستاذ خير الدين الزركلي، وإذا ببرقية بتوقيع الملك عبدالعزيز، موجهة إلى السفارة وصورة موجهة إلى سمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز هذا نصها: «ألحقوا أحمد بن علي المبارك بالبعثة الرسمية» التوقيع عبدالعزيز. والسفارة بدورها أمرت مدير البعثة بإجراء اللازم وأذكر أنني دخلت منذ ذلك اليوم في حياة تختلف كل الاختلاف عمّا كنت فيه من عناء وتعب والحمد لله على ذلك).

* * *

أمضى الطريقي في الجامعة ستة أعوام، فقد أخفق عامين في كلية العلوم، والسبب كما يقول صديقه عمر وهبي أنه ورغم ذكاء الطريقي فإنه كثيراً ما يعاني من «فوبيا» الامتحانات والقلق الذي يعيشه خلالها. يقول الطريقي عن نفسه: (لقد حصلتُ على درجة البكالوريوس، ولكني نجحتُ بشق الأنفس، كان صعباً لأني كنتُ مصراً على دراسة العلوم، لقد أمضيتُ ستة أعوام لإنهاء فترة دراسة من أربع سنوات)[٢١].

في عام ١٩٤٤م تخرج عبدالله الطريقي في كلية العلوم، ولأنه كان محبوباً من زملائه وأصدقائه، فقد أقام له الطلاب السعوديون حفلاً في دار البعثة، ألقيت فيه القصائد والخُطب، وقد أشار إلى ذلك عبدالله عبدالجبار[٢٢]. ويذكر الدكتور يوسف نصيف قائلاً: (ويوم تخرج الطريقي أقمنا له حفلاً في دار البعثة، وألقيت الخطب والقصائد المناسبة.. وألقيتُ زجلاً أوله:

في مرة جيت من الكلية   وجدت زيطة عند الباب

إخوان في روحه وجية ... ومشغولين بسؤال وجواب
واللي نازل لي بطاقية ... واللي يطرقع بالقباب
فقلت خير إن شاء الله كان
أول ما جاني على بالي ... إن العصابة عاملة هجوم
فقلت بالله يا أبو عالي ... دي فرصة عمرها ما تدوم
ورحت أجري طوالي ... على الزعيم أسعد جمجوم
وقلت يا الله يا أبو سعيدان
قام قال لي أعمل لك أنا إيه ... هو الطريقي يا ابني روح
فقلت ياسيدي على إيه ... قال لي نجح وبقي مشروح
فرحت أجري دغري عليه ... هنيته بلساني والروح
وبقيت كده مبسوط فرحان)

ويمضي يوسف نصيف قائلاً: (ثم تدرج الزجل إلى حياته معنا في البعثة، ثم وجهتُ إليه نصيحة عندما يعود إلى المملكة ليعمل وهو متخصص في الجيولوجيا، فقلتُ:

ولما توصل أول يوم ... ويسألوك إيش الأخبار
إن قلت أنا عندي دبلوم ... في الأرض أو علم الأحجار
يروحوا مدينتك قدام ... وتسير قرار تشقى نهار
بريال حرش أبيض رنان
وإن قلت أنا أخصائي في الزيت ... وفيه قضيت كل التعليم
ويا ما تعبت ويا ما لاقيت ... حياتي سهد وجهد عظيم
شوفوا لي شغل أفتح به بيت ... يروحوا مدينتك لغنيم
تلعن وتقول ياريت ماكان)[٢٣].

* * *

بعد أن تخرج الطريقي في كلية العلوم عاد إلى وطنه السعودية وعمل فيها سنتين، ويبدو أنه عمل مع الشيخ عبدالله بن سليمان في وزارة المالية، ورغم أن لا شيء يؤكد هذا، فإن الدكتور عمر وهبي يذكر أن الطريقي لمّا تخرج من الجامعة ذهب إلى السعودية وعمل فيها قبل سفره إلى أميركا، مؤكداً أن الطريقي خلال هذه الفترة

زاره في القاهرة، ثم سافر بعد ذلك إلى أميركا، ويذكر أنه غادر بالباخرة من ميناء بورسعيد، وكان ذلك أواخر عام ١٩٤٥م[٢٤].



الطريقي... السباح الماهر.. يسار الصورة جالساً ومبتسماً، الاسكندرية ١٩٤٤م

في جامعة تكساس

تفوّق الطريقي وجِدّه في الدراسة والتحصيل، في جامعة الملك فؤاد بالقاهرة، لم يكن خافياً عن علم مؤسس الدولة السعودية وبانيها الملك عبدالعزيز آل سعود، بل كان الطريقي وتفوقه محل تقدير وإعجاب الملك عبدالعزيز، الذي كان يتطلع بثاقب بصيرته، وحرصه إلى تعليم وتدريب وابتعاث الحريصين من أبناء شعبه، كي يسهموا في قيادة بلادهم وإدارة شؤونها، لا سيّما أنها مقبلة على نهضة تنموية، بعد تدفق النفط في ساحلها الشرقي، لذلك فقد وجه الملك عبدالعزيز وزير ماليته الشيخ عبدالله بن سليمان، إلى ابتعاث أثنين من السعوديين اللّذين كانا يدرسان في مصر إلى الولايات المتحدة الأميركية للتخصص في دراسة النفط، وهما عبدالله الطريقي ومهنا بن معيبد، من أجل أن يُسهما في إدارة شؤونه بعد أن ينالا من العلم والمعرفة ما يؤهلهما لذلك.

هذا الحرص من جلالة الملك عبدالعزيز، الذي وجهه بعد سنوات معدودات من إعلانه الاسم الجديد لهذه البلاد، يدلّ دلالة أكيدة على ما يتمتع به من نظرة ثاقبة وبُعد نظر وحرص على الأخذ بزمام العلم والمعرفة من أي مكان يوجد فيه هذا العلم، فالحكمة ضالة المؤمن.

لقد كان المليك عبدالعزيز بالفعل مؤسس دولة ومنشئ نظم من طراز نادر وفريد، فلم يكن أسير محيطه الاجتماعي والثقافي، بل تعداه برؤيته التي سبقت زمانها والتي تؤكد أنه على علم بما سيتحقق لهذه البلاد من نهضة تنموية لن تقوم إلا على سواعد أبنائها المتعلمين، إذ ليس من المعقول أن يبقى هذا النفط تحت إدارة وتصرف الشركات الأجنبية، ولا بدّ أن يتسلم إدارته أبناء الوطن المتخصصون بالإدارة والمحاسبة وشؤون النفط والمعادن، لذلك وجه الملك عبدالعزيز وزيره بهذه البرقية:

البرقية رقم ٦٠٨٦

تاريخ ١٣٥٧/٦/٢٩هـ

ابن سليمان

عندنا شاب اسمه مهنا بن معيبد من أهل نجد كان مع البعثة الأولى في مصر وباقي له سنة ليأخذ شهادة الثانوية العامة وعنده معرفة باللغة الإنكليزية وفيه استعداد للتعليم ومن رأينا أن يرسل للشركة في الظهران للتمرن على الأعمال الفنية وبعد ذلك يرسل لأميركا للتخصص في فن الزيوت ويوجد شخص آخر اسمه عبدالله الطريقي من أهل الزلفي يتعلم الآن في مصر مع البعثة وأثنوا على اجتهاده وهو يصلح لهذه المسألة أيضاً لأن الحكومة محتاجة لناس من رعاياها يكونون متقنين لهذا الفن ولذلك راجعوا شركة كاليفورنيا في هذا الأمر وعرفونا بالنتيجة. عبدالعزيز[٢٥].

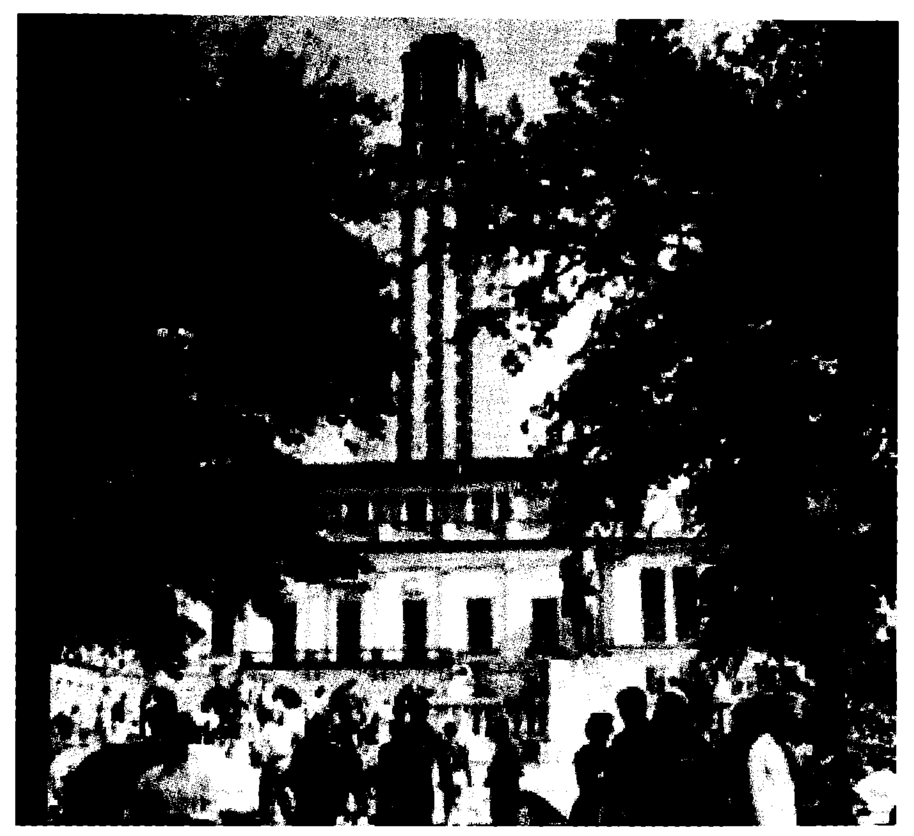
لقد جاء هذا التوجيه الملكي في عام ١٣٥٧هـ، الموافق ١٩٣٨م والطالبان ابن معيبد والطريقي مازالا يدرسان في المرحلة الثانوية، لكنه حرص الملك على أن تُسند إدارة شؤون النفط إلى أبناء البلاد.

إن هذا التوجيه الملكي الذي تمّ والطريقي في آخر مرحلته الثانوية، هو دونما شكّ الدافع الحقيقي للطالب الطريقي في أن يتخصص في قسم الكيمياء والجيولوجيا، فالذي أرشده إلى أهمية هذا التخصص في مستقبل الأيام والأعوام هو تلك البرقية التي لا شكّ أن الطريقي علمَ بها وعنها، فشدّ من أزره وحزمَ أمره على أن يدرس النفط بدءاً من علم الأرض.

يُعلّق الشيخ عبد العزيز التويجري على هذه البرقية قائلاً: (هذه البرقية تُشير إلى اهتمام الملك عبد العزيز بالتعليم الفني الاختصاصي، الذي جعله يبحث عن شباب نوابغ ولا نظنّ أن هذه هي الحالة الوحيدة. كل من تابع توجيهات الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ واهتمامه بشؤون البلاد يدرك أن هذا العقل الذي وهبه الله لهذا الرجل لا تستغرب مساراته مع الأحداث الشاقة، التي نتج منها توحيد هذه البلاد. من هذين الشابين عرفنا المرحوم عبدالله الطريقي معرفة تامة، وعرف الناس أجمع فيه النزاهة، الإخلاص، الرجولة في التعبير عن آرائه. تولى وزارة البترول وخرج منها طاهر اليد والضمير، عاش البساطة إلى أن توفاه الله، غفر الله له)[٢٦].

ويرى عبد الرحمن الراشد أن الطريقي كان نتاج مشروع الملك عبد العزيز لمواجهة شركات البترول المقترة، فالملك هو الذي دفع الشركات البترولية للتنقيب عن النفط في أراضي دولته الحديثة، وصادفت رغبته رفضاً متكرراً بدعوى أن الملك قد يفهم في السياسة، لكنه يجهل في جيولوجيا النفط، وعليه ألا يقارن أرضه القاحلة الشحيحة بالماء والنفط في إيران الغنية، ووافقت إحداها بتلكؤ لتضرب أعظم حظ لها وتضع يدها على أكبر احتياط بترولي في العالم وسط غيرة الشركات الإنكليزية في إيران التي كانت أول من هزأ بالدعوة. ويضيف الراشد: إيران اكتشفت النفط في عام ١٩٠٨م والسعودية لم تعثر عليه إلا بعد ذلك بثلاثين عاماً بالضبط، ومن هنا قرّر الملك أن ليس له سوى أن يعرف سر المهنة من خلال تأهيل أبنائه لها، ولهذا أرسل الطريقي فور تخرجه من القاهرة إلى حيث يوجد النفط وشركاته العالمية، حيث تكساس الأميركية[٢٧].

من ميناء بورسعيد، حزم الطريقي حقائبه، متوجهاً على ظهر الباخرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ليس معه سوى هذا التوجيه الذي توّجه بشهادة تؤهله لدخول تلك



جامعة تكساس كما بدت في الأربعينيات الميلادية. وفي هذا الحرم واجه الطريقي مضايقات عدة باعتباره مكسيكياً. لاحقاً صافح الطريقي الأيدي الأميركية قائلاً: أنا من السعودية!

البلاد البعيدة. وقد أمضى أياماً وليالي على ظهر السفينة، طواها بحزم وعزم ليصل إلى الساحل الشرقي لتلك البلاد، كأول طالب سعودي يبتعث إلى الولايات المتحدة الأميركية.

حطّ الطريقي رحاله هناك ووطئت قدماه أرض تلك البلاد، وكان همه الذي شغله واشتغل عليه طيلة عامين أن لا يعود إلى بلاده، إلا وقد تخصص بالنفط، مهما كلّف الثمن، إنفاذاً لتوجيه سيده ومليكه، وتحقيقاً لآماله العِراض وتصديقاً لاهتمام المليك بشؤون بلاده وأبنائها.

حلّ الطريقي في مدينة أوستن في ولاية تكساس الأميركية، وقد ترك وراء ظهره بلدته

التي ما زالت تغفو بين جبلٍ أشم ونفودٍ ثائرة، ترك فيها والدته وجدّته ومرضعته ومراتع صباه وأقران الطفولة ومسارح اللّهو البريء وحمائم الآبار، كما ترك معلمه الأول «ابن عمر» الذي لو علمَ أنّ تلميذه النجيب قد حطّ في بلادٍ كافرة، لنهاه! وإن كان قد تنبأ له بمستقبل واعد، لكنه مستقبل طالب العلم التقليدي، الذي يتخرج من الكتاتيب ليواصل تعليمه عند علماء بلدته أو منطقته ومن ثمّ يصبح فقيهاً بشؤون الدين، يُفتي ويُستفتى، لكنّ الطريقي لم يكن ذلك الذي كان متوقعاً منه هذا الشيء!

يقول ريتشارد (كان الطريقي أول طالب سعودي يلتحق بجامعة أوتاوا، وقد سنحت له خبرته التي اكتسبها في بومباي والقاهرة الفرصة لكي يكتشف الجزء الأكبر من العالم عن أي شخصٍ آخر من بني وطنه، ففي تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٥، ودّع الطريقي أسرته في الزلفي وانطلق إلى مدينة جدة على البحر الأحمر، وأقلته ناقلة جنود بحرية إلى خليج السويس داخل البحر المتوسط ثم عبر بعد ذلك المحيط الأطلسي إلى نيويورك ثم قدم إلى أوستن)[٢٨].

حياة الطريقي وسلوكه في المجتمع الغربي، يشوبها شيء من الغموض، فلم يتحدث عن تلك المرحلة في حياته، ورحل قبل أن يكتب مذكراته، التي وعد بكتابتها، وتبدو المعلومات شحيحة عن حياة الطريقي ومشاعره تجاه ذلك المجتمع، الذي انتقل إليه في وقت مبكر، على أن الطريقي أعجب بالفعل بحياة الغربيين، وكان لذلك تأثيره وانعكاسه على سلوكه ونمط حياته، خصوصاً ما يتعلق بمحبته للنظام والتزامه في مواعيده، فيما يصف أصدقاؤه ومعارفه الذين التقيتُ بهم، وكان زواجه الأول من سيدة أميركية دليلاً أكيداً على مدى إعجاب الشيخ الطريقي بالغربيين وحياتهم. إلا أن المؤرخ روبرت ليسي، الذي التقى الطريقي مرات عدة، ذكر أن الطريقي شخصية جذابة، ذكي وبليغ، تعلو شفته ابتسامة تؤثر في الجالسين من حوله، وتكشف عن أسنان بيضاء لامعة، غير أنه يفقد صبره وأعصابه بسرعة، وأضاف ليسي أن الطريقي عندما كان يدرس في مدينة أوستن في الأربعينيات، وفي الوقت الذي كان الناس لا يعرفون مَن هو السعودي، ظنّ بعضهم في عدة مناسبات أنه كان من المكسيك، وعمل ذلك على جعل الطريقي لا يحبُّ أميركا ولا يحبُ ما كانت تقوم به[٢٩].

وثمّة قصة غير سعيدة واجهها الطريقي في دراسته، وهي اعتقاد الكثيرين أنه ينحدر من

أصول مكسيكية، الأمر الذي عرّضه لبعض أشكال التفرقة العنصرية في بعض المنشآت داخل الحرم الجامعي، وقد أكّد الطريقي، نفسه حدوث مثل هذه المواقف. يقول ريتشارد: (عندما كان في تكساس كان الناس يعتبرونه مكسيكياً وتعاملوا معه وفقاً لذلك، وتلك حقيقة قد يكون لها تأثير شخصي على علاقاته بعد ذلك بالأميركيين)[٣٠]. ويقول ستيفن داغويد: (تشكّل رأيه بأميركا في تكساس، حيثُ في مناسبات عدة يقال أنه استبعد من بارات ومرافق أخرى لأنهم حسبوه مكسيكياً)[٣١].

عن هذا التحدي الجديد في حياة الطريقي المغامر، يقول عن نفسه: (كنتُ على يقين من أن شيئاً لن يوقفني، كنتُ قد عقدت العزم على قضاء ستة أعوام أخرى من عمري، إذا لزم الأمر، للحصول على درجة الماجستير، لم أكن سعيداً في الواقع، لأن الجامعة لم ترحب بي بالطريقة الملائمة كوني أول طالب يلتحق بالجامعة من السعودية، وهكذا كنتُ مجرد أي طالب آخر، ولكني سريعاً ما توقفتُ عن توجيه اللوم لهم، فقط تقدمتُ مصافحاً الأيدي وقلت: أنا من السعودية)[٣٢]. ويقول: (لقد سمعتُ العديد من القصص عن رجال تكساس، لقد كانوا زعماء النفط، وأعتقد إذا ذهبتُ هناك، فإنها الولاية الأكبر وبها معظم النفط، إذن ستكون كلمتي حمل الأثقال)[٣٣]. ويضيف: (ذهبت لتكساس لهذا السبب ولستُ أعرف لماذا لم يفعل ذلك أحد من قبل، لم يكن لديهم نفس الشعور الذي كان عندي تجاه وطني)[٣٤].

في جامعة تكساس بمدينة أوستن كان الطريقي يُقيم مع زميل له يُدعى جاك براون من غرب أوستن، بالقرب من حوض ديب إدي، وكان الطريقي كسباح ماهر يذهب إلى هناك كثيراً. يقول زمليه براون: (لقد كان شخصية حادة المزاج، وكان يتردد على مباريات كرة القدم، حتى التي تجري خارج المدينة، فقد أحب الطريقي كرة القدم، وبكى عندما خسرت تكساس، وكان يمثل أهمية شديدة بشكلٍ واضح للسعودية، حتى أنني اعتقدتُ أنه ابنٌ للملك، ولكني لم أسأله، أتذكر أنه أراد أن يكون أكثر صرامة تجاه دول النفط في العالم، وعشنا معاً لمدة سنة كاملة دون أن نختلف أبداً)[٣٥].

وكان للطريقي زميلة تُدعى جين جارسيس، وكانت طالبة في (U.T.V) منتصف الأربعينيات، تقول عنه: (لقد اشترى سيارة بويك، على الرغم من عدم معرفته الجيدة

بالقيادة، وكان قائد سيارة سيئاً جداً) لقد قال لها إن السبب وراء وجوده هنا هو أنه أراد أن يفعل شيئاً حيال النفط في بلاده، ويحصل على صفقات أفضل للعرب، وتصفه جين جارسيس أنه (كان طالباً جاداً ومخلصاً جداً لدراسته، ولكننا فوجئنا بعد مرور سنوات عندما قرأنا عنه في مجلة «التايمز»، لم نكن لندرك أنه قد أصبح مهماً لهذه الدرجة)[٣٦]!

وكطالب جيولوجيا قرأ الطريقي تقارير عن ريلرود كوميشن أوف تكساس، وهي جهة تنظيمية تتمتع بسلطة التحكم في إنتاج النفط، وقد علِم حقيقة دامغة هي أن النفط الذي يكمن تحت الأرض في تكساس والسعودية وفي كل مكان، ليس مطلقاً، وبدأ الطريقي في صياغة الخطط لسياسة طويلة الأجل لاستغلال متوازن للمصدر الأول للثروة في وطنه[٣٧].

أمضى الطريقي ١٨ شهراً في دراسة الماجستير، ثم تقدم برسالته المعنونة بـ «جيولوجيا المملكة العربية السعودية» وقد ناقشها في آب (أغسطس) ١٩٤٧م، وفي مقدمتها شكر شركة أرامكو لتقديمها تقارير وخرائط الشركة، ولكنه ألمح أيضاً إلى أن أرامكو شديدة البخل في معلوماتها، خاصةً فيما يتعلق بمقدار ومواقع احتياطي النفط الشاسعة في السعودية، ولم تكن المرة الأولى التي تقوم فيها الشركة بالتشويش في مثل هذا الأمر، ربما رأت الشقيقات السبع في شخص عبدالله الطريقي أنه خصم المستقبل، منذ ذلك الحين.

* * *

بعد ذلك أمضى عبدالله الطريقي سنة بعد حصوله على الماجستير، في فترة تدريب من قبل شركة تكساس، حيثُ أمضى ثمانية شهور في تكساس وأربعة شهور في كاليفورنيا.

يفرز أثر هذا النوع من الخبرة التعليمية، خاصةً تلك الفترة التي قضاها في الغرب، مجموعة من القيم وأنماطاً مقبولة من الأفعال لهؤلاء الذين خاضوا التجربة، وترى تلك الشخصيات العصرية هذه القيم داخل منظومة تثمر عن نتائج معينة في كفاءة التشغيل والاقتصاد في الجهد، وهم يؤمنون بالاستخدام الفعال للوقت بدلاً من اللامبالاة التقليدية في استخدامه المنظم السائد في منطقة الشرق الأوسط، تلك الشخصيات

العصرية تهتم بالحكم على الآخرين من خلال أدائهم في المحيط الاقتصادي الحديث بنفس قدر الحكم عليهم من خلال جذورهم العائلية أو السمعة بالنسبة لحسن الضيافة[٣٨].

إعجاب الطريقي بالحياة الغربية من حيث التنظيم والاهتمام بالوقت جاء متناغماً مع ليبراليته الاجتماعية وتحرريته التي عُرف بها منذُ مطلع شبابه، لذلك توّج وجوده في أميركا بزواجه من فتاة أميركية هي السيدة إليانور نيكولاس، التي تزوجها أثناء دراسته مرحلة الماجستير، والتي عادت معه إلى السعودية، ورُزق منها بابنه الأكبر صخر بن عبدالله الطريقي، ثمّ طلقها بعد ذلك[*].

على أن هذا الإعجاب بالغرب لم يجعل منه أسيراً لذلك المجتمع، منسلخاً من عروبته وقيمه الأصيلة، التي سكنته منذُ نعومة أظفاره، كما لم يأخذ منه أصالته واعتزازه بماضيه وجذوره، وحنينه إلى بلاد الشيح والقيصوم، وممارسته للرياضة العربية المحببة إليه، وهي تربية الخيل العربية الأصيلة وركوبها.

يقول فؤاد زيدان: (تعلّم الطريقي في أرقى مدارس وجامعات الغرب الأميركي، لكنها لم تأسره ولم تؤثر على منظومته القيمية ومعدنه النبيل، إنما أخذ منها العلم والمعرفة ليوظفها في خدمة وطنه وأمته وفي مواجهة البغي والاستغلال الغربي نفسه)[٣٩]. ويؤكد على ذلك صديق الطريقي الكاتب عبدالعزيز السنيد، بقوله أن الطريقي سمّى أول مولود له باسم (صخر) وأول بنت باسم (هيا)[**] وهذا إن دل على شيء فإنما يدلّ على عمق الانتماء الأصيل لعروبته، وتاريخها وتراثها بالأمجاد والأسماء ولوطنه

(*) تزوج عبدالله الطريقي السيدة إليانور حينما كان طالباً في جامعة تكساس، وعادت معه إلى السعودية ثم طلقها بعد أن رُزق منها بابنه صخر، فعادت إلى أميركا، وظلت على صلة بالمجتمع السعودي، وعاشت مع ابنها صخر في الرياض، وقد توفيت في مدينة الرياض، وصُلي عليها في جامع الراجحي يوم الجمعة ١٤٢٥/٩/٢٢هـ، ودفنت في مقبرة النسيم، التي دفن فيها زوجها عبدالله الطريقي!!

(**) حينما رُزق الطريقي بابنته لم يتردد بتسميتها بالخنساء (أخت صخر) غير أن هذه التسمية واجهت معارضة شديدة من زوجته فغيّر الاسم إلى هيا.

بالإكبار والحب والإخلاص والتفاني والنزاهة، وكان مؤمناً بعروبته طوال حياته، لم يهتز إيمانه ولم يُصب بالإحباط[٤٠].

حياة الطريقي في بلاد الغرب، جعلته يواجه الأميركيين، فيما بعد، ويجادلهم ويخاصمهم عن وعي ومعرفة وإدراك بطبائعهم وعاداتهم، كما أنها عزّزت من حسّه القومي العروبي، حينما شاهد مظاهر وشواهد الحضارة الغربية هناك، الأمر الذي جعله يعمل ويكتب متطلعاً إلى اللحاق بركب أولئك!

يتجلى الحسّ العروبي لدى الطريقي منذُ بواكير شبابه، حينما كان يُحرّر صحف الحائط في ثانوية حلوان، ويوقعها تحت اسم (أبوصخر) قبل أن يُرزق بابنه الذي لم يتردّد بتسميته صخراً، ويُلحظ من هذه التسمية، التي توشّح بها الطريقي منذُ شبابه، المنزع العروبي لديه، في محاولة بعث الأسماء العربية القديمة وإحيائها، وهو ما شاع لاحقاً وانتشر في أوساط القوميين العرب في التسمية بالأسماء العربية القديمة، كصخر ويعرب ونزار وعدنان وغسان وغيرها.

لم يُمضِ الطريقي سنوات طويلة في بعثته إلى أميركا، إذ جدّ واجتهد في جامعة تكساس بمدينة أوستن بولاية تكساس الأميركية (عاصمة النفط الأميركي) وحصل منها على شهادة الماجستير في الهندسة الجيولوجية، بعد انتهاء مناقشة أطروحته، التي طبعها لاحقاً في كتاب.

يذكر عمر وهبي أن الطريقي بعد أن حصل على شهادة الماجستير، وفي طريق عودته إلى نيويورك مرّ به في «إيمز» مفيداً بأنه سيغادر إلى السعودية مروراً بالقاهرة، فكتب عمر وهبي إلى أخته بالقاهرة يخبرها بأن الطريقي وزوجته سيزوران القاهرة، وبالفعل حلّ الطريقي وزوجته على آل وهبي ثم واصل طريقه إلى الرياض.

في عام ١٩٤٨م عاد الطريقي إلى بلاده السعودية، حاملاً شهادته وبرفقته زوجته الأميركية، ويُعد الطريقي أول طالب سعودي يتخرج في جامعة أميركية، وممّا يلفت النظر أن الطريقي عاد الى السعودية في العام الذي فُتحت فيه أول مدرسة ابتدائية في مسقط رأسه الزلفي!

افتتاح مدرسة نظامية لتعليم البنين آنذاك، يعني في ما يعنيه، طي صفحة الكتاتيب إلى غير رجعة، وقد كان مُفاجئاً أن افتتاح المدرسة الأولى بالزلفي لم يجد ممانعة أو معارضة من الأهالي(*)، كما حدث في بعض المدن والقرى النجدية أو كما حدث لأهالي الزلفي حينما فُتحت أول مدرسة لتعليم البنات عام ١٩٦٤م، وما صاحب ذلك الافتتاح من معارضة وممانعة وصلت إلى حد الاعتداء على مندوب تعليم البنات، الذي حضر ليُدشّن افتتاح المدرسة، وليعلن عن بدء مرحلة جديدة للمرأة في الزلفي، لكنه دفع الثمن وفرّ هارباً إلى غير رجعة!

رغم عدم وجود تلك الممانعة في افتتاح مدرسة البنين، إلا أنها بالمقابل لم تجد الترحيب من قبل الأهالي، وفُتح فصلها الأول بعدد محدود من الطلاب، ويبدو أن السبب في عدم وجود تلك الممانعة أو الرفض من قبل الأهالي هو أن المدارس النظامية للبنين أصبحت أمراً واقعاً، إذ بدأت تنتشر في أغلب المدن والقرى المجاورة، فالتعليم النظامي بالزلفي تأخر عشرة أعوام عن مثيله في المدن المجاورة كعنيزة والمجمعة وشقراء!

حينما كان مدير المدرسة آنذاك الشيخ محمد السليمان الذييب يدور على أهالي الزلفي وعلى الباعة الذين يفترشون ممرات سوق الزلفي، في محاولة لإقناعهم بإدخال أبنائهم بالمدرسة التي فُتحت ذاك العام، كان ابن الزلفي عبدالله الطريقي في باخرته في المحيط الأطلسي مُبحراً باتجاه الشرق، مرتدياً بدلته الأنيقة، شاداً ربطة عنقه، ممُسكاً بيده اليُمنى بوثيقة تخرجه، واضعاً يده اليسرى على كتف زوجته إليانور نيكولاس، التي كانت نسمات الأطلس تعبث بخصلات شعرها الأشقر.

(*) افتتاح المدرسة جاء بمبادرة شخصية من الشيخ محمد بن إبراهيم بن معتق، الذي كتب خطاباً لمدير عام المعارف بمكة المكرمة فجاءت الموافقة.

هوامش الفصل الثاني

(١) حمد الجاسر، **مجلة العرب**، السنة ٣٣، محرم وصفر ١٤١٩هـ، ص٤٨٠.
(٢) روبرت ليسي، **المملكة**، ترجمة دهام العطاونة، ص ٢٤٥.
(٣) عبدالرحمن الرويشد، **عبدالله السليمان الحمدان: صفحة مشرقة في تاريخ المملكة العربية السعودية**، ص١٦٤.
(٤) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٥) حمد الجاسر، **مجلة العرب**، السنة ١٧، رمضان وشوال ١٤٠٢هـ.
(٦) حسن نصيف، حوار مكتوب بشأن الطريقي، بتاريخ ٢٠٠٥/١/١م.
(٧) عمر وهبي، مقابلة في القاهرة، ٢٠٠٣/١٠/١٢م.
(٨) عمر وهبي، من مواليد القاهرة عام ١٩٢١م وفيها درس مراحل التعليم العام وتخرج في جامعتها، ثم غادرها إلى أميركا عام ١٩٤٨م وحصل على الماجستير ثم الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي عام ١٩٥٢م، عاد ليعمل بجامعة القاهرة ثم ذهب إلى أميركا في مهمةٍ علمية عام ١٩٥٩م لمدة سنتين ثم عمل في منظمة الأغذية والزراعة، وتنقل ما بين ماليزيا والأردن وإثيوبيا والقاهرة وبيروت، وتقاعد من العمل الحكومي عام ١٩٨١م ليعود إلى القاهرة ليعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة.
(٩) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص ٢٤٥.
(١٠) عزيز ضياء، **صحيفة البلاد**، العدد ٨٠، تاريخ ١٣٧٨/١٠/٢٧هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/٤م.
(١١) عبدالكريم الجهيمان، مقابلة في القاهرة، ٢٠٠٣/١٠/٨م.
(١٢) حسن نصيف، حوار مكتوب بشأن الطريقي.
(١٣) عبدالله عبدالجبار، مكالمة هاتفية.
(١٤) جامعة القاهرة، الموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة.
(١٥) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(١٦) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(١٧) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(١٨) حسن نصيف، **مذكرات طالب** سابق، ص ١٨٨.
(١٩) حسن نصيف، مرجع سابق، ص ١٤٠.
(٢٠) أحمد آل مبارك، **المجلة العربية**، العدد ٣٠٠، السنة ٢٧، محرم ١٤٢٣هـ.
(٢١) ريتشارد، مرجع سابق، ص ٧٧.
(٢٢) عبدالله عبدالجبار، **التيارات الأدبية في الجزيرة العربية**.
(٢٣) حسن نصيف، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢٤) عمر وهبي، مقابلة سابقة.

(٢٥) عبدالرحمن الرويشد، مرجع سابق، ص٣٠٨.

(٢٦) عبد العزيز التويجري، **عند الصباح حمد القوم الشرى**، ص ١٤٠.

(٢٧) عبدالرحمن الراشد، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد ٦٨٦٧ وتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦م.

(٢٨) ريتشارد، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢٩) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٣٠) ريتشارد مرجع سابق.

(٣١) ستيفن داغويد، (Social Change in the middle East: Abdullah Tariki As A new man) ص ١٩٧.

(٣٢) ريشتارد، مرجع سابق.

(٣٣) ريتشارد، مرجع سابق.

(٣٤) ريشتارد، مرجع سابق.

(٣٥) ريتشارد، مرجع سابق.

(٣٦) ريتشارد، مرجع سابق.

(٣٧) ريتشارد، مرجع سابق.

(٣٨) ستيفين داغويد، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٣٩) فؤاد زيدان، **صحيفة الخليج الإماراتية**، في ١٩٩٧/٩/١٩م.

(٤٠) عبدالعزيز السنيد، **صحيفة اليوم**، العدد ٨٨٧٦ بتاريخ ١٤١٨/٦/٢هـ.

الفصل الثالث

في المعترك



الملك عبدالعزيز.. مؤسس المملكة العربية السعودية ورائد التحديث الاقتصادي فيها، وجه بابتعاث الطالب عبدالله الطريقي لدراسة النفط في تكساس وذلك في عام ١٩٣٧م

في عام ١٩٤٨م الموافق ١٣٦٧هـ، والحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، عاد الشاب عبدالله الطريقي إلى أرض وطنه، بعد أن أنهى بعثته إلى الولايات المتحدة الأميركية، بنجاح وتفوق، فعاد إلى بلاده يحمل شهادة الماجستير في الهندسة الجيولوجية، عاد وهو أكثر نشاطاً وحيويةً ـ كما يقول ـ متطلعاً إلى اليوم الذي يخدم فيه بلاده.

يوم أن عاد الطريقي إلى بلاده كان الساحل الشرقي فيها قد سال نفطاً دافقاً،

فقد أمضى الطريقي أعواماً عديدة خارج بلاده، حدثت خلالها تحولات جذرية في المجتمع السعودي، إذ بدأت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، بالبحث والتنقيب عن البترول في الأراضي السعودية الشرقية، منذ أن وقعت معها أول اتفاقية في تاريخ النفط السعودي، وذلك بتاريخ ٤ صفر ١٣٥٢هـ، الموافق ٢٩ أيار/مايو ١٩٣٣م والتي وقعها الشيخ عبدالله السليمان، وزير المالية، من الجانب السعودي، والسيد لويد هاملتون، ممثلاً ومفوضاً من قِبل الشركة، ولم يأت عام ١٩٣٨م إلا وقد تدفق النفط وسال من البئر التي سُمّيت «الدمام رقم ١» بل وتم تصديره في العام نفسه، وما إن حل العام ١٩٤٨م حتى صارت السعودية من أكبر البلاد المنتجة للنفط، فانخرط الآلاف من السعوديين للعمل في الشركة، فساهم النفط في ارتفاع الدخل السعودي، وتغيّر الكثير من الأوجه في السعودية[١].

يقول عبد الرحمن الراشد: عاد الطريقي ليصبح عند الملك رجلاً يفهم في الجيولوجيا والهندسة، عاد في العام نفسه الذي أُسست فيه أكبر شركة بترول جماعية، سُميت «أرامكو» وفي نفس العام أيضاً وقعت حرب ٤٨م، أول الحروب العربية ـ الإسرائيلية، فكان ذلك إيذاناً بعلاقة معقدة بين البترول والسياسة[٢].

عاد الطريقي إلى أرض الرياض، وذهب إلى وزارته التي ابتعثته «وزارة المالية» لينخرط فيها موظفاً، وما إن قابل وزيرها الشيخ عبدالله السليمان، حتى كلّفه عملاً هو أقرب ما يكون إلى تخصصه وتعليمه، إذ رأى الوزير أهمية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فانتدبه للعمل مسؤولاً عن مكتب مراقبة حسابات الحكومة على الدخل النفطي من شركة أرامكو في الظهران من المنطقة الشرقية بالسعودية. يقول عبدالرحمن الرويشد: (عهد الشيخ عبدالله السليمان إلى أحد الموظفين السعوديين النشطين، وهو الشيخ عبدالله الطريقي، بأن يكون مراقباً لعمليات أرامكو، من ضخ ومبيعات وحسابات للعائدات، وكان هذا الشخص يتصف بالقوة والمهارة والقدرات العجيبة في الصناعات البترولية وما يحيط بها)[٣]. وبهذا العمل بدأ الطريقي رحلته في مجال الصناعة النفطية، وهي رحلة طويلة وشاقة وممتعة، وجد الطريقي فيها نفسه، فأخلص العمل والقول وصَدَق نفسه ودولته ومجتمعه، وأسدى النصيحة وقدّم التجربة، ولم تخل رحلته العملية من متاعب ومنغصات، إذ واجه معارك مع الشركات النفطية، إلا أنه ما وهِن ولا استكان، لقناعته التامة بأنه يعمل لما فيه صالح حكومة بلاده.

عبدالله السليمان



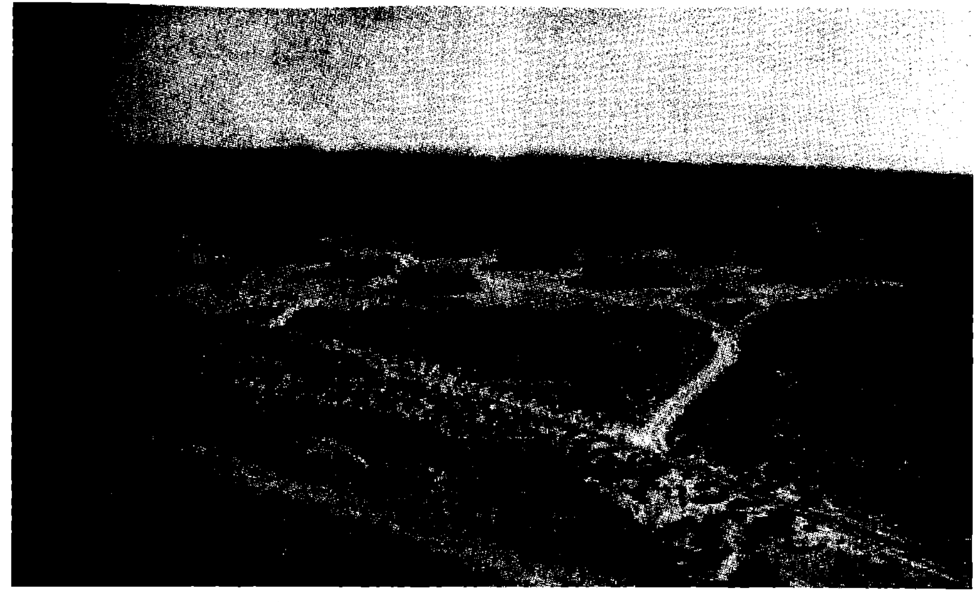
السليمان... الوزير الأول في دولة عبدالعزيز عمل معه الطريقي في بداية مشواره ثم بكاه من منفاه في بيروت

من الرجال الذين كان لهم تأثير كبير في مسيرة عبدالله الطريقي، الشيخ عبدالله السليمان الحمدان، أول وزير في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وأبرز رجالات الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، فقد أُسند إليه الكثير من الأعباء والوظائف والمهام، منذُ أن التحق في بلاط سيده المليك، فأدى الأمانة وأخلص القول والفعل، ولا تذكر مفردة «الوزير» في المجتمع السعودي، إلا ويتبادر إلى الذهن عبدالله السليمان، إذ ظل ولسنوات طويلة الوزير المتفرد في بلاط المليك المؤسس(٤).

إن الدور الذي قام به الوزير عبدالله السليمان في حياة الطريقي يتجاوز مهمة الحرص على التعليم والابتعاث، إلى الثقة التي أولاه إياها، طيلة عمله معه في وزارة المالية، منذ أن عاد من أميركا وحتى تقاعد الشيخ الوزير عن العمل، في اليوم الأول من عام ١٣٧٤هـ، الموافق ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٥٤م. وحينما توفي عبدالله السليمان في عام ١٣٨٥هـ، الموافق ١٩٦٥م رثاه عبدالله الطريقي من منفاه في بيروت، مُشيداً بإنجازاته ومساهماته في شتى المجالات، مبيناً أن ابن سليمان هو أول من أدخل مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات والحكومات في الشرق الأوسط، وعدّه ضمن رجالات البترول العربي. وسترد مقالة الطريقي ضمن الباب الثاني من هذا الكتاب.

* * *

يُعلّق الدكتور عبدالعزيز الدخيّل، عن عودة الطريقي إلى وطنه، ومدى حاجة الوطن إلى شاب متعلم مثله، قائلاً: «عاد عبدالله الطريقي إلى وطنه، ووطنه في أشد الحاجة إلى مواطن متعلّم مخلص توكل إليه شؤون الزيت وتنظيم العلاقة مع شركات البترول العالمية، فوجدت حكومة المملكة العربية السعودية في الرجل مطلبها وسلمته الزمام،



هكذا هي مدينة الظهران في بدايات اكتشاف النفط. وقتها كان الطريقي طالباً في كلية العلوم بالقاهرة يتطلع إلى اليوم الذي يشرف فيه على أعمال النفط في الظهران

فأصبحت شريكة في العطاء لأنها صاحبة القرار»[٥]. وعن مدى اشتياق الطريقي للعمل، يقول الدكتور الدخيّل: «الطريقي من جانبه عاد وهو في أشد الشوق للعمل والعطاء الفني، المعرفة التي اختزنها من مصادرها العلمية، والوطنية المؤسسة على الأمانة الأخلاقية والمالية كانت مبادئه ومرتكزاته، لم يكن من أصحاب الأيدلوجيات اليمينية أو اليسارية، المستوردة أو المهجنة رغم انتشارها ورواج سوقها آنذاك، بل كان وطنياً مخلصاً لأهله وأمته جدول أعماله من حاجة بلاده، وسياساته لصالح وطنه»[٦].

مع تعيين عبدالله الطريقي مسؤولاً عن مكتب مراقبة حسابات النفط في وزارة المالية، يكون قد دخل المعترك الوظيفي وبدأت رحلته العملية في صناعة النفط وإرساء دعائم الفكر الوطني البترولي ووضع لبنات أول مؤسسة نفطية، والتي ستصبح أهم وزارة نفطية، ربما على مستوى العالم كله، ثم عمله الاستشاري النفطي وكتابة التقارير النفطية والدراسات المتخصصة ذات العلائق بالنفط العربي والغاز.

ويمكن تقسيم رحلة الطريقي العملية إلى المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: وتتمثل في عمله الإداري، منذ عودته من أميركا عام ١٩٤٨م وانخراطه في العمل الوظيفي مراقباً لحسابات النفط في وزارة المالية، وحتى آذار/مارس ١٩٦٢م حينما خرج من التشكيل الوزاري، وتتضمن هذه المرحلة أدواره المهمة التي قام بها والنتائج التي حققها، من ذلك تعيينه مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن بوزارة المالية ومن ثمَّ دوره في التفاوض مع شركة أرامكو، وتعيينه عضواً في مجلس إدارة الشركة، وحضوره الكبير في مؤتمرات النفط العربي وكذلك الدور الكبير الذي أداه في تأسيس منظمة الأوبك، مع زميله وزير النفط الفنزويلي عام ١٩٦٠م ومن ثمّ تعيينه وزيراً للبترول والثروة المعدنية، كأول وزير لها، في العام ذاته.

المرحلة الثانية: وتتمثل في عمله الاستشاري لعددٍ من الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، بعد أن تحرّر من مسؤولياته العملية الإدارية في الوزارة، وقد اتخذ من بيروت مقراً ليواصل كتاباته وتقاريره ويُصدر مجلة متخصصة بشؤون النفط والغاز والمعادن، وهذه المرحلة تمتد من عام ١٩٦٣م وحتى عام ١٩٨٠م حينما عاد من الكويت إلى الرياض، وأوقف نشاطه الصحافي والكتابي المتخصص.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في تحرره من مسؤولياته الاستشارية والكتابية نهائياً، بعد أن عاد من الكويت إلى الرياض، محاولاً أن يُمارس شيئاً من هواياته المحببة لنفسه، كممارسة الزراعة في مسقط رأسه، ومواصلة ممارسة هوايته المحببة منذ طفولته، وهي رياضة الفروسية، ومن ثمّ البقاء في منزله بعد أن ألقى عصا الترحال، ليسافر إلى القاهرة عام ١٩٩٠ لمتابعة دراسة ابنته هيا في الجامعة الأميركية، وقد بقيَ في القاهرة متأملاً لمشواره العلمي والعملي، إلى أن وافته المنية عام ١٩٩٧م .

المرحلة الأولى: العمل الإداري

بدأ الطريقي في مرحلته الأولى مراقباً على حسابات الحكومة السعودية من مداخيل شركة أرامكو، ثم ترقى ليكون مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، وذلك في عام ١٩٥٤م، الموافق ١٣٧٤هـ، والتي تمّ استحداثها لتكون مسؤولة عن شؤون الزيت والمعادن، ومنذُ أن عُين الطريقي مديراً عاماً بدأت أخباره تظهر وبدأ الناس يقرأون تصريحاته ومقالاته وحواراته التي تجريها معه الصحف السعودية وغيرها.

الفترة الممتدة من التحاقه بوزارة المالية عام ١٩٤٨م وحتى تعيينه مديراً عاماً في الوزارة نفسها، فترة يشوبها الكثير من الغموض، كون أغلب الصحف السعودية لم تكن قد صدرت وقتذاك، مما يتعذر معه معرفة وكشف ما حقّقه الطريقي، سوى أنه يمكن القول بأن عمله في مراقبة حسابات الحكومة على شركة أرامكو قد كشف له الكثير من المساوئ في العلاقة القائمة بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو، الأمر الذي جعله يضغط باتجاه خدمة حكومته، من حيث التمرد على الوضع القائم ومحاولة إدخال شيء من التعديلات على تلك العلاقة، وهو الأمر الذي تمكن منه حينما عيّن مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن.

بعد عمل الطريقي في مراقبة حسابات الحكومة على شركة أرامكو، يذكر عاطف سليمان: (أن الطريقي حينما كان يعمل في مراقبة حسابات الحكومة بدأت تتكشف له مساوئ الإطار القائم حينذاك، للعلاقة بين الشركة البترولية العاملة في البلاد والحكومة المضيفة، ومنذ وقت مبكر بدأ يتمرد على بعض جوانب هذا الوضع ويشعر بضرورة إدخال التعديلات عليه، وبدأ واضحاً أن هذا المهندس الشاب لن يقنع بالقيام بمجرد دور فني تقليدي، كمهندس بترول، كما كان متوقعاً منه، ضمن إطار العلاقات بين الحكومة والشركة البترولية سبق رسمه ولا ينبغي المساس به، ولكنه يطمح في أن يدخل التغيير على ذلك الإطار المرسوم نفسه)[٧].

ويُشير روبرت ليسي إلى أنه في منتصف الأربعينيات كانت شركة أرامكو تطبق نوعاً من التفرقة بالنسبة لترتيبات السكنى التي كانت توفرها، وعلى الرغم من أن الطريقي وصل في نهاية المطاف درجة عالية في السلك الوظيفي تخوله الدخول إلى الأماكن التي كانت محظورة على غير الأميركان، إلا أنه في البداية كان قد أعطي سكناً من الدرجة الثانية[٨].

ويفصّل ليسي في أسباب الخلاف الذي نشب بين الشركة والطريقي، في أن أرامكو كانت تضخ البترول من الحقول السعودية السهلة والرخيصة من دون أن يكون لها سياسة طويلة الأمد لموازنة استنفاد الحقول، وعملت على إحراق الغاز الطبيعي الذي يصاحب عادةً عمليات استخراج البترول مسبّبة في إهداره في الوقت الذي كان فيه الطريقي يرى أن هذا الغاز هو ثروة طبيعية ثمينة من الواجب استثمارها[٩].



في مجلس الملك عبدالعزيز.. عبدالله الطريقي واقفاً في الوسط
وهي أقدم صورة للطريقي بعد عودته إلى العمل في السعودية

وعلى الرغم من شكاوى الطريقي، إلا أن الشركة تعمدت الاستخفاف بالشكاوى التي قدمها الشاب العربي الغاضب بخصوص حرق الغاز واستخفّت في معرفته بالهندسة البترولية، ووصفتها بأنها سطحية، ويذكر ليسي أنه حينما سألَ القنصل الأميركي في الظهران شركة أرامكو بصورة سرية، عما إذا كان السعودي المشاكس على حق فيما ذهب إليه، اعترفت الشركة بأن الطريقي كان إلى حدّ ما على حق فيما ادّعاه من الناحية النظرية وعلى المدى الطويل، أضف إلى ذلك أن أرامكو كانت تقتسم الأرباح مع الحكومة السعودية، وكان تقسيم الأرباح يتم بعد احتساب المصاريف، وجاءت المسألة التي شكلت خطراً أكثر وهي نسبة الخفض التي كانت أرامكو تمنحها للشركات الأم، والتي تصل إلى ١٨٪، غير أن عبدالله الطريقي، وفقاً لرأي روبرت ليسي، اكتشف نتيجة للحسابات التي أجراها أن أرامكو تخفض حصة حكومته من أرباح السوق الحقيقية من المناصفة (٥٠ إلى ٥٠) إلى ما نسبته (٦٨ إلى ٣٢) لصالح الأمريكان، لذلك كرس الطريقي جهوده لاسترداد ما تتمتع به أرامكو وشركاتها الأم من منفعة، وكان يطمح للحصول على مشاركة الحكومة في كل مرحلة من مراحل إنتاج البترول وتسويقه، وكان شعاره من «البئر إلى السيارة»[١٠].

في تلك الفترة، كان هناك وفدٌ فنزويلي يجوب الأقطار الشرقية المنتجة للنفط، حاملاً معه أفكاراً جديدة تتعلق بشؤون النفط، راغباً في مناقشتها مع القائمين على النفط الشرقي، من ذلك مثلاً إنهاء المنافسة المحمومة، في أسعار النفط الفنزويلي والنفط الشرقي، والتي تصبّ في مصلحة الشركات العاملة، وتلحق الخسائر بالدول المنتجة، إلا أنّ الوفد الفنزويلي، الذي رغب في زيارة السعودية، لم يتمكن من ذلك نظراً لتدخل أرامكو، وهنا كان للطريقي رأي آخر عندما حلّق بالجو، مسافراً بنفسه إلى كراكاس، ليلتقي الوفد في عُقر داره!

يقول روبرت ليسي: (في عام ١٩٥١ سافر الطريقي إلى فنزويلا وأقنع وزير المالية عبدالله السليمان بتوفير المال اللازم للرحلة التي قال إن الهدف منها التعرف على الكيفية التي استطاعت بموجبها أكثر البلدان المصدرة للبترول في العالم تقدماً من الحصول على صفقة منصفة من الشركات، وقد توصل إلى حقائق مذهلة)[١١].

ويُشير عاطف سليمان إلى أهمية الزيارة التي قام بها الطريقي إلى فنزويلا، حيث اطلع على معالم الوضع البترولي هناك وعلى مختلف جوانب العلاقات بين الحكومة والشركات البترولية، هذه الزيارة فتحت عينيه على كثير من الجوانب الإيجابية في إطار العلاقات بين الحكومة هناك والشركات البترولية والتحسينات الكثيرة التي حصلت عليها فنزويلا بالمقارنة مع الوضع السائد في البلدان العربية المنتجة للبترول ومن بينها السعودية[١٢].

ويذكر مازن البندك أن الصحافة الفنزويلية قد اعتنت بهذا الزائر القادم من الصحراء اعتناءً غير عادي، وكان الطريقي مدة إقامته يقابل صحافياً أو إذاعياً أو مسؤولاً في صناعة النفط ويودع آخر. استمع كثيراً وقال كثيراً، واكتشف أن بعض الأفكار التي تجول في خاطره هي الأفكار نفسها التي يتحدث بها المسؤولون في فنزويلا. وبعد انتهاء المؤتمر قرّر ألا يعود رأساً إلى السعودية، وأن يعرج على طهران وبغداد في طريق عودته ليستمر خيط الأفكار، الذي بدأه مع أحد المسؤولين العراقيين، والذي تعزّز وتقوّى بعد زيارته لفنزويلا. في طهران قابل عباس هويدا، الذي كان يتولى منصب وزير المالية، قبل أن يصبح رئيساً للوزارة بعد ذلك، وشرح له فكرة قيام تعاون ما بين الدول المنتجة للنفط، فقدمه هويدا إلى رئيس شركة النفط الإيرانية، ليستأنفا الحديث.

وفي هذا اللقاء، عرض الطريقي فكرة إيجاد الوسائل لإيجاد رابطة اتصال دائمة بين الدول المنتجة، للتشاور وتبادل المعلومات ووجهات النظر المختلفة. وطار من طهران إلى بغداد، بعدما لقي تشجيعاً من الجانب الإيراني. وفي بغداد، فوجئ الطريقي بأن العهد الملكي وشركة النفط البريطانية قد استطاعا تعطيل قيام جهاز حكومي متخصص بشؤون النفط، ولكنه عرض فكرته، التي بدأت تتخذ بعض المعالم والقسمات، على المسؤولين في بغداد، الذين رحبوا بالفكرة. كذلك التقى بنوري السعيد نفسه الذي أيّد الفكرة ودعا الطريقي إلى المضي بها. وعاد عبدالله الطريقي إلى المملكة وقد عزم عزماً أبدياً على متابعة هذه الفكرة وتطويرها وترجمتها إلى صيغة عملية. يقول الطريقي عن نفسه: (كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بأن تحقيق هذه الفكرة هو الوسيلة الوحيدة لحفظ الأسعار ومنع تلاعب الشركات بها، التي تنفرد بتحديد الأسعار بدون مشورة الحكومات المنتجة، وهي بذلك ضرورة من ضرورات الحياة لهذه البلاد). وفي سنة ١٩٥٣، وضع الطريقي تقريراً عن مغالطة الشركات في الحساب لحرمان البلاد المنتجة من جزء كبير من عوائدها التي تستحقها بموجب عقود الامتياز السائدة، وبعث بنسخة من التقرير إلى العراق والكويت. واستمرت، بعد ذلك، الحكومات الثلاث في تبادل الخبراء[١٣].

ويؤكد عاطف سليمان أن الطريقي ومنذ الخمسينيات أبدى استياءه ونقده لكثير من الجوانب السلبية وغير المقبولة في الإطار السائد للعلاقات بين الحكومة والشركة البترولية العاملة، وبدأ بطرح أفكار كانت في حينها بمثابة ثورة على الأوضاع البترولية السائدة، وبدأت تتبلور لديه عناصر بناء فكري سليم لا تنقصه الجرأة الفائقة والصراحة غير المعهودة، وهو لم يكتف بطرح الأفكار ووضع اللبنات في بناء فكر بترولي عربي، إنما حرص على أن يقترن العمل بالفكر وأن يسعى لجعل هذه الأفكار تأخذ طريقها للتطبيق[١٤].

المقالة القضية:

في عام ١٣٧٢هـ الموافق ١٩٥٣م أصدر الشيخ حمد الجاسر مجلة «اليمامة»، أول مجلة تصدر في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، وفي العدد الثاني عشر الصادر في ذي القعدة ١٣٧٣هـ، يوليو (تموز) ١٩٥٤م كتب عبدالله الطريقي مقالة

هي الأولى له في عالم الصحافة والنشر، والذي سيكون لاحقاً أحد المعنيين والمهتمين به، حينما يغادر بلاده إلى منفاه الاختياري بيروت، فيصدر مجلته المعنية بشؤون النفط والغاز.

مقالة الطريقي التي نشرها في «اليمامة» كانت بعنوان «إلى أين نحن مسوقون؟» وهي كلمة وجّهها وخاطب فيها خريجي وطلاب الكليات والمعاهد العليا، وقد سبّبت وقتها ضجة كبيرة، إذ لم يعتد المجتمع السعودي آنذاك على مثل هذه المقالة الحادة، وكادت تُغلق صحيفة اليمامة بسببها، وقد ذكر حمد الجاسر أن هذه المقالة كادت تودي بحياة المجلة، لولا الاعتذار والتعهد بعدم التعرض بالنقد لأي عمل من أعمال الدولة بصفة عامة[١٥].

هذه المقالة، التي حفلت بجمال أسلوبها، وقوة سبكها، لم تخل من طموحات دفينة وآمال عريضة اكتنفت جوانح كاتبها، إذ عبّر في مقالته عن خيبة أمله فيما وجده في عمله بعد أن عاد من أميركا محملاً بالشهادة العالية، إذ حينما نشرها، كان قد مضى على تعيينه مسؤولاً عن مراقبة حسابات النفط ستة أعوام، وهي مدة يبدو أنها طالت في نظره، لا سيّما وأنه شكا في مقالته من عدم استطاعته الوصول إلى صانع القرار، نظراً للتسلسل الإداري في العمل الوظيفي، كما أن أفكاره يتبناها غيره، والفضل يذهب لغير أهله، ولعل ممّا يجب ملاحظته هو موعد نشر المقالة، حيث نُشرت قبل تقاعد وزير المالية بشهر واحد، كما تمّ ترقية الطريقي وتعيينه مديراً عاماً بعد هذه المقالة بستة أشهر! ونظراً لأهمية هذه المقالة، حيثُ إنها أول مقالة لعبدالله الطريقي، أنشرها كاملة:

عزيزي الخريج:

في الأسطر التالية سأتحدث إليك حديث الزميل الذي مرّ على الأطوار التي تمرُ بها الآن، والتي ستمر بها في المستقبل، وسأكون صريحاً معك إلى أبعد الحدود، ولك مطلق الخيار في الاستماع لي، وفي تصحيح ما أكون قد خالفت فيه الصواب، ولكن المهم أن نصل إلى الحقيقة، وإلى العلاج الناجح لما نحن به من مشكلات وطنية واجتماعية وأخلاقية.

بعد أن حصلتُ على ما اتفق على تسميته بشهادة الجدارة والمعرفة، وهي ورقة تحصل عليها ـ كما تعرف ـ من الجامعة أو المعهد العلمي، حضرت إلى وطني أحملها، وكنتُ أتخيّل بعدما قضيت الليالي ساهراً، والبطن خاوياً، أنني سأجد من مواطني التقدير والتكريم، وستفتح لي الأبواب، وسأوضع في المكان الذي تخيلته لائقاً بكفاءتي وعلمي، وهو مكان الصدارة بالطبع، وجدت أنني كنت ويا للأسف قد تعلمت أشياء وفاتتني أشياء أخرى، وجدتُ نفسي مملوءة سذاجة، وبعيدة كل البعد عن واقع الحياة، ووجدتُ بيني وبين مواطني هوة سحيقة، لا أتجرأ على النظر إلى عمقها. نعم يا صديقي، أُغلقت الأبواب في وجهي، وكانت صدمة شديدة يُمكنك أن تتخيلها بدون أن أشرح العوامل النفسية التي كنتُ فريستها، ووجدتُ الجميع ينظرون إليّ نظرة عطف وسخرية، فهم يرون فيّ شاباً مغروراً، يعيشُ في الخيال، جسمه معهم وروحه وخياله في مكان آخر، يسير معهم ويعيش بعقلية أجنبية غريبة عنهم، يتحدث عن الوطنية والإخلاص والتضحية، بينما هم يتحدثون عمّا جمع فلان، وعمّا كسب فلان، وكيف تقدم فلان، وكيف حصل فلان على شرهة أو سيارة أو قاعدة سنوية، بينما أنا أتحدثُ عن نظريات لا يفهمونها، وأصبرُ على إقناعهم بما هم به كافرون، حتى ملّوا مجلسي، وأخذ الطيبون منهم ينصحونني بالإقلاع عن سذاجتي، والذهاب إلى باب فلان، وتملق فلان، والإقعاء تحت مقعد فلان، وأن أطلب من فلان كذا، ومن علان كذا، وألا أقاطع الجميع، وأن أمرّ للسلام والتحية وتقبيل أيادي الكبار والصغار، وأن أظهر بمظهر المتواضع، والعبد الذليل، لرئيسي المباشر، ولخدم رئيسي المباشر، ولعبيد رئيسي المباشر، وأن أتعلم الصبرَ على الجلوس (إذا ما لم يسمح لي بالتشرف بالمثول) خارج باب فلان الساعات الطوال، بدون تذمر، بل يجب أن أتعلّم كيف أبتسم، وكيف أذل النفس وأعلمها الصبر على ما تكره، حتى أُحصّل رضا الجميع من الرجال، ومن أشباه الرجال من الكرام، وممن ليس بينهم وبين كرم الخلق أي نسب، وما دام المجال مجال صراحة، فقد مرت بي أوقات كنتُ أبكي فيها لعدم استطاعتي العمل بنصيحة المخلصين من أصدقائي، وقد حاولتُ إقناع نفسي المتكبرة المتغطرسة كما يسمونها، بالانصياع لما يقولون، وما ضرّها لو أنها تنازلت من عليائها وعملت بنصيحتهم، لعل الحال تتغيّر، والأبواب تفتح والشفاه تجود بابتسامة، ولكنها أبت وأخذت تكرر قول الشاعر:

خُلقتُ عيوفاً لا أرى لابن حرةٍ عليّ يداً أُغضي لها حين يغضبُ

وهكذا يا صديقي، مرت بي الأيام والسنون، وأنا أرى خلالها الصغار يكبرون، ويتنفذون، وأرى أفكاري يتبناها الآخرون، وأرى الفضل يذهب لغير أهله، واستمر الأصدقاء يرثون لحالي، والمنافسون يسخرون من عقليتي المتحجرة، ونفسي المتغطرسة، وأصبحتُ أرتفع يوماً لأُهبط في اليوم الآخر، فإذا ما أريد شيء يتعلق بعملي قُربت، وإذا ما انتهى الأمر أُبعدت، وكنتُ لا أستطيع الوصول إلى الجهات العليا ومن يهمها المصلحة الحقيقية للوطن، لأن المنافقين والمتنفذين من الصغار ومن الكبار، كلمتهم مسموعة لدى المقامات العليا، ونحن ما نحنُ إلا أناس متعلمون متغطرسون، لنا أفكار غريبة، ونظريات في الحياة مكروهة، وخطرة على بيئتنا الطاهرة المؤمنة الموحدة، لقد حاربونا يا صديقي واستعملوا كل سلاح كما سيحاربونك ويستعملون كل سلاح للحيلولة دونك وهدفك.

لو أنني كنتُ أقل إيماناً برسالتي في الحياة، لتحطمت منذ زمن بعيد، وجاريت الوضع، وسرت مع الركب، ولكن ما هي رسالتي التي أعتقد أنها رسالتك ورسالة كل مخلص وطني، يحمل لهذه البلاد، ذكرى مُنشئ هذه البلاد، ووارث عرش هذه البلاد، الإخلاص والتضحية والتفاني، ويهمه أولاً وقبل كل شيء المحافظة على دولة طالما انتظر التاريخ قيامها، فلنتحدث الآن عن ماضينا وحاضرنا.

منذ نصف قرن، كنا مستعمرين للأتراك حيناً، أو قبائل متفرقة يغزو وينهب ويسلب بعضها بعضاً، حتى طلعت شمس من الشرق غير الشمس التي تطلع كل يوم فوحدتنا، ولمّت شملنا وجعلت منا أمة واحدة، وأصبح معظم شبه الجزيرة موحداً تحت راية واحدة، ومن ثمّ أنعم الله علينا بثروة نحن بأشد الحاجة إليها، وهكذا لم يصبح لنا عذر، فبلادنا غنية بمواردها، يشملها السلام والأمن والطمأنينة، فالتاريخ ينتظر منا ــ وقد وفر الله لنا كل عوامل النجاح ــ أن نعمل شيئاً يليق بتاريخنا التالد، فهل نحن يا رى كفؤ لحمل العبء الملقى على عاتقنا؟ يا صديقي هنا تأتي رسالة الأجيال القادمة لتي مهمتك تمهيد السبل أمامها، أنت ــ ياصديقي المتخرج ــ أمل هذه الأمة وثروتها حقيقية، أنت وزملاؤك من الرعيل الأول، الأمل المرتقب لتثبيت أركان هذه المملكة تي يهمنا جميعاً المحافظة عليها، وتوطيد أركانها، فهي قلب العروبة والإسلام،

وبقوتها تقوى العروبة، ويرتفع شأن الإسلام، وقد اختارك الله وزملاءك لأن تكونوا من الأوائل، والأوائل هم أسس النهضة في كل أمة، فهل يا ترى ستحمل العبء وترفع الراية؟ إن الظروف المحيطة بنا لاتشجع كثيراً، ولكن الطريق أمامنا متسع، ولو أنه شاق وعر، ورسالتنا ليست بالسهلة، ولكن باستعمالنا الحكمة والتبصر في الأمور والابتسام للشدائد، والتعاون والتعاضد والسير صفاً واحداً، نحو الهدف الأسمى، سنصل يا صديقي وسنرفع شأن وطننا، وسنرتفع عن الصغائر إذا ما وضعنا نصب أعيننا خدمة وطننا ومواطنينا، ورفع مستوى الفقير، ومعالجة المريض، والأخذ بيد الضعيف، وتعليم الأمي، وكل هذا لا يتمُّ إلا إذا كنا أمناء على رسالتنا أقوياء الأخلاق، لدينا الكثير من التضحية مؤمنين بالله وبمصلحة الوطن العليا.

فيا صديقي: المستقبل لنا، والله مؤيدنا، فعليك بالصبر الجميل والتفكير المستقيم، ولا تجعل لعواطفك عليك سبيلاً، واستعمل عقلك وعلمك في كل تصرفاتك، واعلم أن الوطن ينتظر إنتاجاً لا عواطف، وأن بناة الوطن يجب أن يكونوا أصلب من الصُّلْب، ولا يكونوا طلاب وظائف وغنى سريع، وعلى الله فليتوكل المتوكلون، وإلى العدد القادم إن شاء الله.

الظهران / أبوصخر(١٦).



عبدالله الطريقي... المدير العام في منزله في مدينة جدة عام ١٩٥٤م

المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن:

في عام ١٩٥٤م الموافق ١٣٧٤هـ، تم تعيين عبدالله الطريقي مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، ومقره مدينة جدة، وهذه الإدارة بهذا التشكيل تعتبر أعلى سلطة تُشرف على أعمال النفط وشؤونه وكذلك التعدين، وهي مديرية عامة مرتبطة مباشرة بوزير المالية الشيخ محمد سرور الصبان.

لقد اتخذت هذه الإدارة مقرها مدينة جدة، رغم أن النفط يسيحُ في شرق البلاد! والسبب في ذلك أن هذه الإدارة كانت تطويراً لمكتب المعادن الموجود أصلاً في مدينة جدة، والذي من مهامه البحث في المحاجر ومناجم الذهب في شمال غرب المملكة، خاصةً منجم مهد الذهب القريب من المدينة المنورة، وقد أنشئ هذا المكتب قبل اكتشاف النفط في البلاد السعودية.

يقول داغويد: كان هذا التعيين بمثابة البداية للطريقي كي يعتلي المناصب ذات التأثير والمسؤولية في السعودية. وعلى الرغم من النهوض السريع في ميزات العديد من الشخصيات العصرية في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان أكثر وضوحاً بالنسبة للطريقي بسبب النقص الحاد في العمالة المدربة المؤهلة لتولي الأمور في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وقد ظهرت هذه الترقية أثناء إعادة التنظيم الإداري في السعودية والتي بها تم دمج منصبي وزراء المالية والاقتصاد معاً. وكان وراء ذلك الأمير فيصل، الذي قام بإنشاء مكتب البترول والأعمال المعدنية، وتأكد من تولي الطريقي رئاسته. ويضيف داغويد أن المنصب الجديد قد أعطى الطريقي السيطرة الكاملة تقريباً في العلاقة بين الحكومة السعودية والشركة العربية الأميركية للنفط (أرامكو)، الشركة الوحيدة التي كانت تعمل في الدولة في ذلك الوقت(١٧).

ويقول ريتشارد: كان الطريقي يتمتع بمميزات شخصية رائعة: الإخلاص والتفاني والعزة والصرامة والقيادة والعدل، والتي جميعاً قدمت الدليل على سرعة اعتلائه لأكبر المناصب في الحكومة السعودية. ونَعَت ريتشارد الطريقي وعدداً من السعوديين بـ«الأقلية المبدعة» في السعودية، الذين مقارنة بالمتطرفين العرب، كانوا معتدلين عمليين(١٨).


الطريقي مع وزير المالية محمد سرور الصبان في جدة ١٩٥٥م

ويرى داغويد أن هناك توضيحاً أكثر توازناً لارتقائه تمثل في مجموعة الصفات الشخصية مع مهارته الإدارية وعلاقاته الشخصية، بالإضافة الى النقص الحاد في المواطنين السعوديين ممن لديهم المعلومات الكافية في صناعة النفط والقدرة على التعامل مع الغربيين على طريقتهم الخاصة. وكان قد عمل مع رجال نفط غربيين وتعلم على الأقل أساسيات صناعة النفط العالمية عندما كان في الغرب. والأكثر من هذا، أولى رجال النفط الغربيون ومديرو أرامكو هذا الرجل احتراماً بسبب سمعة الإخلاص وبسبب تجاربه الدراسية[١٩].

ووصفت الصحافية الأميركية واند جابلونسكي، التي التقت الطريقي عام ١٩٥٦م في منزله في جدة بأنه شخص مخلص جداً وصادق ونزيه وبار لوطنه ولثرواته، ويفضّل عزة ورفعته على أية أطماع شخصية. والصفة التي جعلته يقف شامخاً بين المسؤولين السعوديين كانت سمعته كونه حي الضمير على الإطلاق[٢٠].

* * *

بدأت الإدارة العامة بمدير عام هو عبدالله الطريقي، وبكوكبة من الموظفين السعوديين والعرب، من فنيين ومستشارين، وحسب واندا جابلونسكي: «الإعداد الحالي فيما يفكر فيه الطريقي، ويعتمد عليه هو أنه الرجل الذي يتعين أن يفاوض على الشروط النهائية، دون النظر إلى أي سوء فهم غير رسمي قد يصل إلى سعوديين مؤثرين

آخرين»[٢١]. ويرى داغويد أن الملك سعود منحه مطلق التصرف نسبياً في الشؤون النفطية، وكان الطريقي يأمل الاهتمام بأهدافه وسياساته وأن تنفذ في النهاية وأنه كان يستطيع أن يسهم بإيجابية في إصلاح المجتمع السعودي[٢٢].

وكان يساعد الطريقي في إدارة هذه المنشأة فاضل خيري قباني، المتخصص بشؤون المعادن، والذي سيصبح لاحقاً وكيلاً للوزارة، وكان عبدالهادي طاهر مسؤولاً فيها عن الإدارة المالية، ومن أبرز موظفيها آنذاك عمر فقيه، وزير التجارة فيما بعد، وهشام ناظر، وزير التخطيط ثم وزير البترول والثروة المعدنية أيضاً، وقد تولى هشام ناظر إدارة مكتب الطريقي بعد أن انتقل السيد حسن نصير للعمل مديراً لمكتب نائب المدير العام فاضل قباني. كما ضمت الإدارة بعد ذلك فاروق الحسيني، الذي كان مسؤولاً عن الشؤون الاقتصادية، وعاطف سليمان، المتخصص في الاتفاقات البترولية.

ولقد تحدث عبدالله الطريقي عن الهدف من إنشاء هذه المديرية[٢٣] بقوله إن الهدف من إنشائها هو المحافظة على ثروة البلاد الطبيعية، وأهمها البترول والمعادن، وهذا هو اختصاصها. وتتولى تمثيل الحكومة والمحافظة على مصالحها لدى شركات الامتياز. شركة أرامكو، وشركة جيتي أيول، والشركة العربية للبترول (اليابانية). أما من ناحية المعادن فإن المديرية تقوم بنشاط كبير، الغرض منه اكتشاف ثروات أخرى تساعد البترول وتحل محله تدريجياً حتى لا تعتمد البلاد على ثروة واحدة.

وعن العمل الإداري في المديرية العامة والكيفية التي كان يُدير الطريقي بها إدارته، كان لي حوار مع عدد من الذين عملوا مع الطريقي، منهم أحمد طاشكندي، الذي عمل مع الطريقي في إدارة شؤون الزيت والمعادن بجدة، ثم انتقل للعمل معه إلى الرياض بعد إنشاء وزارة البترول والثروة المعدنية.

يقول طاشكندي: (انضممتُ في جهاز الإدارة العامة لشؤون الزيت والمعادن، موظفاً في إدارة الشؤون المالية، وفي ثاني يوم عمل، قيل لي بأن المدير العام يدعوني لمكتبه ويطلب لقائي! ففوجئتُ بذلك، إذ كيف يلتقي المدير العام بموظف بسيط في أول درجاته الوظيفية؟ إلا أنني ذهبتُ إلى المدير العام في مكتبه وكان هدفه حسبما فهمتُ من كلامه هو أن يتعرف إلى كل موظفي الجهاز، وكانت لمسة حانية من الطريقي.

وقد اكتشفتُ من خلال اللقاءات أن الطريقي رجل دولة وحكيم، هذا الذي يشغل نفسه بالتعرف إلى الموظفين، والحقيقة أني سعدتُ عندما تعرفتُ إلى عبدالله الطريقي، وقد عرفتُ من خلاله العديد من المزايا من أهمها: الدقة والمواظبة في العمل، حيثُ كان يحضر إلى مقر العمل قبل قدوم «الخادم» في مكتبه، وكان يحضر في الساعة السادسة صباحاً ويفتح مكتبه، ويقوم بتنظيف مكتبه ومسحه بنفسه، ثم يبدأ في عمله، وفي الساعة السابعة والنصف يقوم بجولة على مكاتب الموظفين ويحاسب المتأخرين الذين يحضرون بعد الثامنة وإن بدقيقة واحدة، وكان كثير الحسم من رواتب الموظفين، إلا أنه في غالب الأمر يتراجع عن قراره إذا حلّ موعد الحسم. وأحبّ أن أشير إلى صفةٍ أخرى لا يعرفها الكثيرون عن الطريقي وهي حرصه الشديد على أسرار عمله وعدم السماح لأي متطفل ــ كما كان يقول ــ من صحافي أو موظف إذاعة أو أجنبي بأن يتحدث إلى أي موظف.

كان الطريقي حازماً وكان يمشي في ممرات الإدارة بطريقة عسكرية! وغالباً ما وضع يديه خلف ظهره، وهو مكشوف الرأس، مُلقياً نظره إلى الأسفل، وكان الموظفون يخشونه ويهابونه، وكان يعلم عن كل ما يدور في إدارته. وأذكر موقفاً طريفاً وهو أنه في إحدى المرات حضرتُ في المساء إلى الإدارة كي أُنجز بعض المهام والأعمال المطلوب مني إنجازها، فوجئت بعد دخولي للمكتب بالطريقي يدخل بعدي إلى مكتبه لينجز بعض أعماله، واكتشفتُ بعد ذلك أن الطريقي يحضر بشكل دائم للعمل مساءً وحده، فهو لا يحتاج لأحد، لأنه لا يطلب شاياً أو قهوةً أو حتى ماء!)[٢٤].

ويؤكد طاشكندي أن الموظفين في الإدارة لم يقبلوا مثل هذه التصرفات من المدير العام، بل كانوا يتأففون ويستاءون منها، لكنه يستدرك ليقول: (للحقيقة أقول والرجلُ قد توفاه الله، وبعد خبرة في العمل لمدة ٣٥ عاماً في أجهزة الدولة، إن شخصية الطريقي غير مألوفة، وإن العنف الظاهري كان وراءه قلب ينبض بالحب والعطف واللين والرقة، للموظفين وللوطن وللمسؤولين)[٢٥].

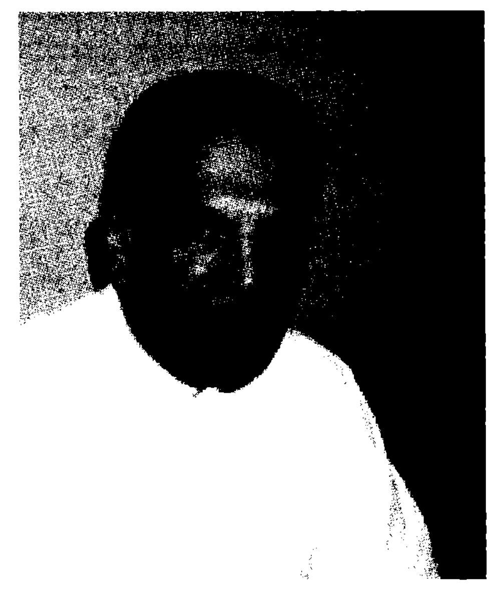
ويذكر طاشكندي أن لا أحد من موظفي الإدارة يعلمُ شيئاً عن الحياة الشخصية والعائلية للطريقي، يقول: (لا أحد من موظفي الإدارة يعلمُ شيئاً عن الحياة الشخصية والعائلية للطريقي، ولكن كنا نسمع أن زوجته أم صخر والابن صخر، كانا معه في

جدة، وسمعنا بعد ذلك أنه طلقها وسافرت إلى أميركا)[٢٦].

ويُضيف طاشكندي قائلاً: (عملت بعد ذلك على وظيفة مدير الإدارة المالية بشؤون الزيت والمعادن، والذي كان قبلي هو السيد عمر فقيه، الذي أصبح وزيراً للتجارة فيما بعد، وكان قبله في المنصب ذاته الدكتور عبدالهادي حسن طاهر، محافظ بترومين لاحقاً، وهو أول من تولى إدارة الشؤون المالية بعد إنشاء الإدارة العامة لشؤون الزيت والمعادن، إلا أن المرحوم الطريقي ابتعثه إلى أميركا ليدرس فلسفة المحاسبة، وقد أخذ الدكتوراة، أما السيد عمر فقيه فقد ابتعثه الطريقي إلى لندن ثمّ غيّر وجهته إلى أميركا وحصل على الماجستير)[٢٧].

* * *

مصطفى حافظ وهبة، أحد موظفي الإدارة العامة لشؤون الزيت والمعادن، التقى الطريقي ذات يوم في جدة وطلب منه الطريقي أن ينتقل للعمل معه في المديرية، وكان وقتها موظفاً في وزارة الخارجية، يقول مصطفى وهبة: (التقيتُ الطريقي في جدة وطلب مني أن أعمل معه وقال إنه يبحث عن كوادر متخرجة من جامعات وأنه يريد أن يبني ويرفع من مستوى الأداء، وقال لي إذا كنتَ موافقاً فاترك الموضوع عليّ وسأعمل كل الترتيبات مع الوزير لنقلك)[٢٨].



مصطفى وهبة.. عمل مع الطريقي مساعداً له لشؤون الزيت حتى عام ١٩٦٠م

لم يتردد أبداً مصطفى وهبة في الموافقة على نقل خدماته إلى إدارة شؤون النفط، لا سيّما أن الشيخ عبدالعزيز بن معمر، الذي كان يعمل وقتها في ديوان جلالة الملك عبدالعزيز، رحمه الله، قد شجّعه

على العمل في مجال النفط، لأنه مستقبل البلاد، إضافةً إلى العلاقة المتلازمة بين تخصص وهبة الأكاديمي والنفط(*).

في عام ١٩٥٤م التحق مصطفى وهبه بالمديرية مساعداً لمديرها العام لشؤون الزيت، ومقره الظهران، يقول وهبة: (قبل أن أذهب إلى المنطقة الشرقية، قابلت الطريقي وقال لي لا بد أن تعرف أن هناك شيئاً ممكناً وهناك شيئاً غير ممكن! ولكن دعنا نتعايش في الممكن، نحنُ لدينا ميزانية معينة وعندنا طلبات كثيرة وسنحضر موظفين جددً، وكل الذي أريده أن نستغل الحدود الممكنة، وألا تصطدم بالواقع، هل هذا واضح؟ فقلتُ له: واضح! وقال إذا واجهتك أي مشكلة فسندرسها معاً، فتوجهتُ للشرقية، ولم يكن لنا مكتب فأخذنا مساحة من مبنى وزارة المالية، وكان جميع موظفي المالية متعاونين معنا إلى أبعد حد)[٢٩].

وعن العمل في مكتب الزيت بالظهران بعد أن تسلّم وهبة زمامه، يقول (سارت الأمور بشكل جيد، وكان لدينا ميزانية خاصة بالمكتب، ولكننا كنا نريد مهندسين ومحاسبين وجيولوجيين، وكان هذا يتطلب شيئاً من الوقت، وكنا مستعجلين وليس لدينا وقت! وقد استمريت في العمل في المكتب حتى تشكلت حكومة الشباب، وتأسست وزارة البترول والثروة المعدنية)[٣٠].

يتذكر مصطفى وهبه موقفاً حدث قبل أن يتسلم عمله، يقول: (قبل أن استلم عملي في عام ١٩٥٤م، حدثت أحداث في عام ١٩٥٣م، وذلك أن العمال والموظفين بشركة أرامكو تقدموا بطلبات لتحسين أوضاعهم، وقد طلب مني الطريقي أن أتعرف على هذه المطالب وكانت ١٢ طلباً، وقد قال لي الطريقي: إن جلالة الملك عبدالعزيز قال بأن الموظفين لم يتقدموا بطلبات إلا لحاجتهم ولوجاهة طلبهم، وبالنسبة

(*) بتاريخ ١٠/٧/١٣٨٠هـ، أصدر الملك سعود بن عبدالعزيز عدة مراسيم ملكية بتعيين وكلاء وزارات، من ذلك المرسوم الملكي رقم ٤٣ القاضي بتعيين حسن المشاري وكيلاً لوزارة المالية بالمرتبة الأولى، والمرسوم الملكي رقم ٤٤ القاضي بتعيين مصطفى حافظ وهبة وكيلاً لوزارة المالية للشؤون الاقتصادية بالمرتبة الأولى، والمرسوم الملكي رقم ٤٥ القاضي بتعيين عبدالمنعم عقيل وكيلاً لوزارة الداخلية بالمرتبة الأولى. (مجلة **قريش**، العدد ٦٠ الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٣٨٠هـ).

لي كان عندي قناعة تامة بأنه لا يمكن أن تدار هذه الصناعة بدون ما يكون لدينا عمال وموظفون، سعوديون بالدرجة الأولى، وأنه لا بد من حل مشاكل هؤلاء الموظفين، واتصلتُ بالطريقي وسألته عن رأيه، فقال: مهما كانت هذه المطالب فما هي إلا قطرة من أرباح شركة أرامكو! خذ الكلمة هذه ودبّر حالك!)[٣١].

يقول وهبه: (حاولتُ بعد ذلك أن أتعرف على الطلبات، فكانت حول تحسين الأجور وتحسين ظروف العمل، السكن الأفضل، مواصلات من وإلى، التعليم لهم ولأبنائهم، العلاج، دراسات عليا ودراسات مهنية، علماً بأن هذه لصالح الشركة، ولعلك تدرك حكمة الملك عبدالعزيز في تعليم أبناء هذه البلاد، فقد أرسل الطريقي وغيره، لدراسة تخصصات دقيقة، لأنه يبحث عن كوادر متعلمة، كان الموظفون يطلبون إيجاد وسيلة للتفاهم مع الشركة، فأقامت الحكومة «مصلحة العمل والعمال» والتي أنشأت ووضعت نظام العمل والعمال، وكان الهدف من حديثي هذا أن أعطي فكرة عن الحياة آنذاك، فقد كانت حركة ديناميكية متعلقة بالاقتصاد وبثروة استراتيجية غايةً في الأهمية، ومرتبطة بالتجارة العالمية، وهذا ما كان يفكر فيه الطريقي، وبهذه المناسبة أود أن أضيف أنه في عام ١٩٤٨م طرح جورج مارشال مشروع مارشال لإنقاذ أوروبا، وكنا عنصراً من العناصر التي لبت دوراً في إنقاذ أوروبا من الدمار بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كانت أوروبا تريد نفطاً، ونفطاً رخيصاً، ونحن الذين مددناها بالنفط، وكان الطريقي يقول: ساهمنا في إنقاذ أوروبا ولا أحد يعطينا هذا الدور، لكن يجب عند كتابة التاريخ أن يذكر هذا الدور)[٣٢].

وينفي مصطفى وهبة أن يكون الطريقي شديداً وقاسياً على موظفيه، بقوله: (عندما أردت الذهاب إلى الشرقية، قال لي لدينا موظفون ونحن نريد من مديرية الزيت والمعادن أن تكون نموذجاً يحتذى في كل الوزارات الأخرى، لا نريد التسلط، ولكن كن صديقاً لكل الموظفين، ولا بد من الاحترام بين أصغر موظف وبين المدير، لا بد تكون الأمور طبيعية، وأنت لازم تكون أول الناس انضباطاً بالحضور والخروج، ولا نريد إرهاب الموظفين، ولابد أن تتعرف على مطالب الموظفين، فهناك من يريد إجازة، وهناك من يمرض، وآخر يريد زيادة وغيره، صحيح أن الطريقي كان يدور على مكاتب الموظفين بنفسه، لكن ذلك لم يكن تسلطاً بقدر ما هو حرصاً منه على العمل)[٣٣].

ويُرجع طاشكندي هذا الحزم والعزم في شخصية الطريقي إلى دراسته في أميركا وفي

أوساط علمية دراسية[٣٤]، بينما يرجعه زميله مصطفى حافظ وهبة إلى حبه للكشافة وسفره وترحاله المبكر من الزلفي إلى الكويت والهند ومصر، إذ أكسبه الدقة والانضباط في المواعيد[٣٥].

وفي الوقت الذي يرى فيه طاشكندي أن الطريقي كان متعالياً على موظفيه ومتغطرساً، ويطلب من موظفيه مناداته بـ«سعادة المدير العام»! يرى مصطفى حافظ وهبة أن هذا الكلام غير صحيح إطلاقاً، فالطريقي لديه لم يكن متعالياً ولا مغروراً، ويعتقد وهبه أن الفترة الزمنية الطويلة ربما أنست طاشكندي كثيراً! ويتذكر مصطفى وهبة زميله طاشكندي، وقد باعدت بينهما السنون، بأنه كان لطيفاً ومؤدباً، لكنه تمنى عليه لو اتجه إلى الصحافة[٣٦]!

في ظل وجود عدد من الإداريين والفنيين السعوديين والعرب المتخصصين، كل في مجاله، عمل الطريقي مع زملائه وبإشراف ومتابعة من وزير المالية على تسيير أمور النفط والتعدين ومتابعة أعمالهما، ولقد استطاع الطريقي أن يُحقق نجاحات متتالية، طيله عمله مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن.

العدوان الثلاثي

في يوليو (تموز) من عام ١٩٥٦م اتخذ الرئيس المصري جمال عبد الناصر قراراً بتأميم قناة السويس، وكان هذا القرار هو السبب في الحرب التي شنتها ثلاث دول، هي فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، والتي عُرفت لاحقاً بـ«العدوان الثلاثي» على مصر. هبّت الدول العربية كافة لنجدة مصر ومساعدتها إثر هذا العدوان.

السعودية وقفت في جانب مصر، وأُعلنت التعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب والتعاون مع الشقيقة مصر، وفُتحت المطارات السعودية لهبوط الطائرات المصرية، وبعث الملك سعود بن عبدالعزيز ببرقية إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر يضع فيها القوات السعودية رهن المساعدة في رد العدوان. كما تجاوز الدعم السعودي إلى استخدم البترول سلاحاً في المعركة، حينما أمر الملك سعود بن عبدالعزيز بوقف إمدادات النفط السعودي إلى بريطانيا وفرنسا، كما منع تزويد الناقلات والطائرات

الفرنسية والبريطانية بالوقود. هذا القرار السعودي أبلغه عبدالله الطريقي إلى شركة الزيت العربية الأميركية، بموجب البرقية رقم ١٤٨١ ــ س ــ ١١ وهذا نصّها[٣٧]:

١٤٨١ ــ س ــ ١١ سري ومستعجل جداً

١٣٧٦/٤/٣هـ

١٩٥٦/١١/٦م

حضرة المكرم ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية المحترم

بعد التحية:

كُلفتُ أن أُشعركم بأن لا تقوم شركتكم ببيع أي شيء من الزيت الخام أو مشتقاته من إنتاج المملكة العربية السعودية إلى كل من بريطانيا وفرنسا. وأن تمتنعوا كذلك عن تزويد بواخر هاتين الدولتين بالوقود أو طياراتها، اعتباراً من لحظة تسلمكم لهذا الكتاب، الذي أرجو أن تشعرونا باستلامه في الحال. وتقبلوا تحياتنا

المدير العام

عبدالله حمود الطريقي

هذا العدوان الثلاثي على مصر، ومن قبله تأميم قناة السويس، ألهبا مشاعر المواطنين العرب، وأبرزا شخصية الرئيس عبدالناصر كرمز قومي تعاطفت معه وهتفت له الجماهير في كثير من البلاد العربية. حيثُ أظهرت هذه الأحداث البُعد العربي في ثورة عبدالناصر، فكان الالتفاف الشعبي العربي حول مركزية مصر وقيادة عبدالناصر، ونشِط التيار الناصري القومي في البلدان العربية في الإلحاح بمطالب الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار، لا سيّما أن عدداً من الدول العربية كانت تعاني آنذاك من الاستعمار الأجنبي.

عبدالله الطريقي كأحد المثقفين العرب، كان متفاعلاً مع هذه الأحداث القومية، وقد شكّلت نقطة انعطاف في مسيرته الفكرية وهويته القومية، لا سيما أن عبدالناصر قد أقدم على تأميم قناة السويس، الذي تلاه وقف إمدادات النفط، وهو ما قدّره الطريقي

لاحقاً في مقالاته، حينما كتب يقول إن معركة ١٩٥٦ أثبتت أن البترول العربي سلاح رهيب إذا قُطع عن المعتدين. وأن دول أوروبا قد تعلمت من هذا الدرس القاسي أن اقتصادها مرتبط ارتباطاً محكماً بالبلاد العربية، وأن أي تغيير لهذا الوضع يعرضها لأخطار اقتصادية جسيمة. أما تأميم قناة السويس، فيرى الطريقي أنه قد هزّ ضمير العالم واضطربت الأوساط المالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، لا لأن التأميم عملية غير نظامية، فمن حق مصر أن تؤمم قناة السويس، لكن إقدام ثوار مصر على هذه الخطوة جرأة ما بعدها جرأة. وقد تؤدي إلى سلسلة من التأميمات خصوصاً في مجال صناعة البترول مما يفقد الغرب أهم ثرواته خارج بلاده[٣٨].



في عمق الصحراء.. الملك سعود بن عبدالعزيز يستمع إلى شرح من السيد ج. بول غيتي

عملية تأميم قناة السويس، كانت الأنموذج لعبدالله الطريقي، حينما طالب بعد تركه الوزارة بالتأميم الشامل لمنشآت النفط العربي، كما أنّ قرار إيقاف النفط عن فرنسا وبريطانيا، كان التجربة التي استلهمها الطريقي ورأى مدى فاعليتها، حينما رفع فيما بعد شعاره المدوّي «البترول سلاحنا في المعركة القومية»، لكن الطريقي لن يظل على رأيه، خاصة في موضوع التأميم، إذ سيتغير لاحقاً حسب ظروف ومتغيرات الأمة العربية.

* * *

لم يحل عام ١٩٥٨ إلا وقد احتل الطريقي مكانة متميزة، في بلده وعلى مستوى

الوطن العربي، نتيجة لكفاحه وعمله الدؤوب وحضوره الإعلامي، وهذا ما سيتضح أثناء انعقاد المؤتمر الأول للبترول العربي في القاهرة عام ١٩٥٩م.

يقول داغويد: «ارتقت مكانة الطريقي في السعودية وفي الدول العربية الأخرى بدرجة كبيرة، كنتيجة كفاحه الصريح مع أرامكو، وظهور الأمير فيصل كحاكم حقيقي للسعودية في مارس (آذار) ١٩٥٩. وقد طرقت مطالب الطريقي الوتر الحساس في جميع الدول العربية المنتجة للبترول. فإن مجمل خصائص الطريقي من تدريب وشخصية ديناميكية وإنجازاته الحقيقية للسعودية العربية منحته احترام كل العرب وشركات النفط الغربية، التي ارتأته الخبير العربي الوحيد في مجال النفط. ولقد رأينا بالفعل كيف كان الأمير فيصل مسؤولاً إلى حدٍ كبير عن ارتقاء الطريقي المبكر في السلطة البيروقراطية للسعودية. وواضح أن الطريقي كان نتاجاً لفيصل، ونفوذه داخل الحكومة السعودية قد ازداد وفقاً لذلك مع الإضافة الأخيرة في عام ١٩٥٨». واعتبر داغويد أن الطريقي كان يمثل إحدى القوى المحركة الرئيسية وراء أول مؤتمر عربي للنفط، والذي اجتمع في القاهرة في أبريل (نيسان) ١٩٥٩م[٣٩].

في عام ١٩٥٨م قام الطريقي بزيارة إلى فنزويلا، وكان برفقته وفد من وزارته، منهم مصطفى وهبة، الذي يصف الرحلة بأنها جاءت عبر تكساس، وأن الطريقي سأله عن السر الذي يكمن وراء قوة وثروة الولايات المتحدة الأميركية، فأجاب وهبة بأن النشاط الإنساني يلعب دوراً كبيراً إلى جانب الآلة والتطور الميكانيكي والسوق الضخمة المشتركة. فكان جواب الطريقي بالتأكيد على ما قاله وهبة، مضيفاً: نحن نتمنى للسعودية أن تصبح كذلك، ولكن لا بد من العمل، فالتمني وحده لا يفيد[٤٠].

هوامش الفصل الثالث

(١) قبل هذه الاتفاقية، كانت هناك محاولات سابقة في البحث والتنقيب، وللمزيد من المعلومات عن بدايات اكتشاف النفط السعودي يمكن الرجوع إلى هاري سانت جون فلبي في كتابه «مغامرات النفط العربي: قصة اكتشاف ومنح امتيازات النفط السعودي» وكذلك طلال محمد نور عطار في كتابه «قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية» وعبدالرحمن الرويشد في كتابه عن عبدالله السليمان الحمدان.

أما عن التأثيرات والتحولات التي أحدثها النفط في المجتمع السعودي، فتلك لها قصة طويلة، فلا شك أن ثمّة تغيرات جذرية أحدثها النفط في بنية المجتمع السعودي، الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وقد حاول عدد من الباحثين السعوديين دراسة وقياس هذه التأثيرات، من ذلك التساؤل الذي طرحه الشيخ عبدالله بن خميس في صحيفة «الجزيرة» إبان رئاسة تحريره لها، وكان بعنوان «النفط.. نقمة أم نعمة» وقد شارك في الموضوع عدد من المثقفين والأدباء السعوديين، وقد جمع ابن خميس تلك المقالات وضمها في كتابه «بلادنا والزيت». وفي منحى آخر، ثمّة من أعلن سخطه على هذا النفط، ذلك أنه حوّل حياة الناس إلى استقرار وتمدن، من ذلك ما عبّر عنه الشاعر النبطي بندر بن سرور بقوله:

سلط على النصراني اللي لقى الزيت   ياعل نبع الزيت يعمي عيونه
لولاه تحتاج المراجل شفاليت   تحتاج شيءٍ يقصر النذل دونه

(٢) عبدالرحمن الراشد، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد ٦٨٦٧ وتاريخ ١٦/٩/١٩٩٧م.

(٣) عبدالرحمن الرويشد، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٤) لمعرفة المزيد عن حياة الشيخ عبدالله السليمان ودروه الإداري والوزاري يمكن الرجوع إلى كتاب عبدالرحمن الرويشد «**عبدالله السليمان الحمدان: صفحة مشرقة في تاريخ المملكة العربية السعودية**».

(٥) عبدالعزيز الدخيل، **مجلة العرب**، السنة٣٣، محرم وصفر ١٤١٩هـ، ص٤٧٣.

(٦) عبدالعزيز الدخيل، مرجع سابق، ص٤٧٤.

(٧) عاطف سليمان، **صحيفة الخليج**، ٢١/٩/١٩٩٧م.

(٨) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٩) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(١٠) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(١١) روبرت ليسي، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(١٢) عاطف سليمان، مرجع سابق.

(١٣) مازن البندك، **مجلة الجيل**، السنة ١٨، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧م.

(١٤) عاطف سليمان، مرجع سابق.

(١٥) حمد الجاسر، **مجلة العرب**، السنة ١٧، رمضان وشوال ١٤٠٢هـ.
(١٦) مجلة اليمامة، العدد ١٢، ذو القعدة ١٣٧٣هـ.
(١٧) داغويد مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(١٨) ريتشارد مرجع سابق، ص ٧٨.
(١٩) داغويد، مرجع سابق.
(٢٠) داغويد، مرجع سابق.
(٢١) داغويد، مرجع سابق.
(٢٢) داغويد، مرجع سابق.
(٢٣) عبدالله الطريقي، **مجلة أخبار البترول والمعادن**، العدد الأول.
(٢٤) أحمد طاشكندي، مقابلة مسجلة في مدينة الرياض. ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
(٢٥) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.
(٢٦) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.
(٢٧) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.
(٢٨) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٢٩) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٠) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣١) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٢) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٣) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٤) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.
(٣٥) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٦) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.
(٣٧) محمد جلال كشك، **السعوديون والحل الإسلامي**، ص ٨٢، ٨٣.
(٣٨) عبدالله الطريقي، «البترول العربي يدخل المعركة من أوسع الأبواب»، **مجلة الحرية**، العدد ١٩، حزيران/يونيو ١٩٦٧م.
(٣٩) داغويد، مرجع سابق.
(٤٠) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.

حُمّى مؤتمرات النفط

بتاريخ ١٦ أبريل (نيسان) ١٩٥٩م الموافق ٩ شوال ١٣٧٨هـ، عُقد في القاهرة المؤتمر الأول للبترول العربي، وقد حضرته الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بالإضافة إلى إمارات الخليج العربي وإيران وفنزويلا وبعض شركات البترول والهيئات ذات الاختصاص بالنفط ومشتقاته، ويُعد هذا المؤتمر الأول في تاريخ صناعة البترول العربي، وقد شاركت السعودية بوفد رأسه عبدالله الطريقي، المدير العام لشؤون الزيت والمعادن بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

هذا المؤتمر، يمثل نقطة انعطاف في مسيرة الطريقي العملية في صناعة النفط، فمن خلال تصريحاته التي أطلقها فورَ وصوله القاهرة، ومن ثمَّ ورقة العمل التي تقدم بها إلى المؤتمر ومداخلاته وحواراته الصحافية التي أعقبت المؤتمر، كل هذه جعلت منه النجم الأول في المؤتمر، وبالتالي كان حضوره الصحافي المتميّز في الصحافة العربية والغربية، كما أن هذا المؤتمر شهد ولادة فكرة توحيد الدول المنتجة للنفط تحت مظلة واحدة، وهو ما كان يحلم به الطريقي ويدعو إليه من ذي قبل.

أشارت صحيفة «البلاد» السعودية إلى هذا المؤتمر، وذلك نقلاً عن راديو القاهرة،

بقولها: (يُفتتح اليوم في القاهرة مؤتمر البترول العربي الأول ويشترك في هذا المؤتمر الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومعها أيضاً فنزويلا وإيران وإمارات الخليج العربي وبعض الشركات والهيئات المشتغلة بالبترول، وقد أصدرت وزارة المواصلات طابعاً تذكارياً للبريد من فئة عشرة مليمات بهذه المناسبة، كما قررت الوزارة تخفيض أجور السفر بالسكة الحديد بنسبة ٥٠٪ وهو أول مؤتمر يُعقد في تاريخ صناعة البترول في الدول العربية ومن أهم الموضوعات التي سيبحثها هذا المؤتمر الوسائل الحديثة المطبقة في عمليات البترول واقتصاديات صناعة البترول وسياسة الدول العربية فيما يتعلق برؤس الأموال المشتغلة بالبترول)[١].

حالما وصل الطريقي إلى القاهرة أدلى بتصريح مُثير أشار فيه إلى أن شركات النفط ستضطر إلى منح الدول العربية المنتجة للزيت حصة أكبر من العائدات، مقارناً ذلك بما تحصل عليه جمهورية فنزويلا، وقد نشرت التصريح صحيفة «البلاد» السعودية، بقولها: (أدلى سعادة الشيخ عبدالله الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن في المملكة العربية السعودية بتصريح أمس قال فيه إن شركات الزيت الغربية الكبرى ستضطر إلى منح الدول العربية المنتجة للزيت حصة أكبر من العائدات، واقترح سعادته عقد اتفاقية بين الدول المنتجة للزيت لتخفيض الإنتاج عندما تغرق الأسواق العالمية بما يفيضُ عن حاجتها من الزيت، وقال إن هذه الدول ما فتئت تُعاني من الانخفاض الذي طرأ على أسعار الزيت في الأسواق بنسبة عشرة بالمئة قبل شهرين. وقد أدلى سعادته بهذا التصريح في القاهرة بمناسبة انعقاد مؤتمر البترول العربي اليوم، وأضاف سعادة الشيخ الطريقي يقول: إنه لن يمضِ وقت طويل حتى تصبح نسبة العائدات التي تحصل عليها الدول المنتجة للزيت في الشرق الأوسط معادلة لما تحصل عليه جمهورية فنزويلا وهو ستون بالمائة من الأرباح، وقال إن المملكة العربية السعودية لم تطلب رسمياً من شركة الأرامكو تغيير نسبة اقتسام الأرباح على أساس المناصفة المعمول بها حالياً بين الطرفين، وعزا سعادة الشيخ الطريقي حالة الكساد الراهنة في أسواق الزيت إلى الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وقيود الاستيراد الأميركية، وقال إن الأمور ستعود إلى مجراها الطبيعي حالما يزداد استهلاك الولايات المتحدة من الزيت)[٢].

* * *

في المؤتمر، أثار الطريقي انتباه الصحافيين والإعلاميين الحاضرين بتصريحاته وتعليقاته



عبدالله الطريقي في مؤتمر القاهرة ١٩٥٩م مترئساً وفد بلاده وشاجباً بقوة مبدأ مناصفة الأرباح!!

القوية، وبمعرفته العميقة وخبرته في شؤون النفط العربي وقضاياه، فكانت تصريحاته مدار نقاش الإعلاميين، ومن أهم تصريحاته شجبه من على منبر المؤتمر مبدأ مناصفة الأرباح، مُبيناً أنه مبدأ قديم يتنافى مع واقع الحال، وقد تناقلت تصريحاته الصحف العربية والغربية ووكالات الأنباء، وأشار ناصر الدين النشاشيبي في مقابلة أجراها مع عبدالله الطريقي بعد نهاية المؤتمر إلى أن الطريقي عَلَم المؤتمر بلا جدال، حيثُ أبرقت شركة رويترز العالمية للأخبار إلى مندوبها في القاهرة تقول له: لا تترك الطريقي، إن مفاتيح الأسرار كلها عنده[٣]! ووصفته مجلة «التايم» بأنه: «المتحدث غير المُفنَّد للجيل الجديد من الخبراء العرب في مجال النفط»[٤].

ونقلت صحيفة «البلاد»[٥] نقلاً عن وكالة يونايتد برس التي بدورها نقلت عن صحيفة «الأهرام» المصرية تصريح الطريقي المتضمن أنه يتوجب على الحكومات العربية الدخول في المفاوضات مع الشركات من أجل وضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ، وقال إنه إذا لم تلبّ الشركات الغربية المطالب العربية فإنه يتوجب علينا أن نجتمع مرة أخرى لاتخاذ موقف موحد. واصفاً مبدأ اقتسام الأرباح على أساس المناصفة بأنه مبدأ قديم يتنافى مع واقع الحال. واستشهد بفنزويلا كمثل لأحد البلدان التي تنال ٦٠٪ من عائدات البترول، وقال: إذا ما طالبت البلدان العربية في الوقت الحاضر بتعديل نسبة الأرباح التي تنالها فإنه لا يمكن اتهامها بأنها تحاول أخذ أكثر مما تستحقه من شركات الزيت الغربية. كما نقلت وكالة يونايتد برس عن صحيفة «الشعب» المصرية أن التوصيات التي اتخذها مؤتمر البترول العربي الأول تعني أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة بين البلدان العربية

وشركات الزيت لمنح العرب حصة أكبر، مضيفة القول: إن العرب لا يريدون استعمال ثروتهم البترولية سلاحاً للسيطرة على الدول المستهلكة لهذا البترول، غير أنها في الوقت نفسه لا تقبل أبداً استخدام هذه الثروة سلاحاً مسلطاً على رقابهم.

وقد استغل ناصر الدين النشاشيبي وجود عبدالله الطريقي في المؤتمر، فانتهز الفرصة ليجري معه حواراً صحافياً، نُشر في صحيفة «الأخبار» المصرية[٦]، يقول النشاشيبي في مقدمة حواره أنه تحدث إلى شاب عربي، رقيق كالخيال، قوي كالصخر، مؤمن كالصوفي، فيه صراحة الصحراء، وذكاء العلم! اسمه عبدالله الطريقي، صديقي منذ زمن ليس بقريب. جاء على رأس وفد بلاده ليحضر مؤتمر البترول. وكان عَلَم المؤتمر بلا جدال، وأبرقت شركة رويتر العالمية للأخبار إلى مندوبها في القاهرة تقول له: لا تترك الطريقي.. إن مفاتيح الأسرار كلها عنده. وسألني عبدالله: كيف نلتقي؟ قلت: نتغدى معاً غداً في ظلال الهرم! ومع رياح الخماسين اللاهبة، جلسنا في ظل الهرم نتحدث عن البترول ومؤتمر البترول.

سأل النشاشيبي الطريقي عن أهمية المؤتمر بالنسبة للدول العربية، فأجاب بأن مجرد حضور الدول إلى القاهرة وتلبيتها الدعوة يعنى شيئاً واحداً، هو شعورها بالغبن المجحف الذي لحقها من جراء الاتفاقيات البترولية بينها والشركات التي تشتري البترول وتستغله لمصلحتها! وشدّد الطريقي على أن المؤتمر هو أخطر مؤتمر بترولي تشهده شركات الزيت العالمية. يقول في حواره: (إنهم يكادون يحصون علينا أنفاسنا، إنهم يتطلعون باهتمام وقلق إلى أي اجتماع يضمّ أي عضو عربي مع أعضاء وفد فنزويلا! إنهم يخشون أن يوصي المؤتمر بأية اقتراحات ترمي لتعديل الاتفاقيات البترولية القائمة). وحينما سأله النشاشيبي عن رأيه بالاتفاقيات البترولية القائمة؟ أجاب بأنها مجحفة! إنها اتفاقيات من نوعين: نوع قام بين طرف ضعيف وطرف قوي، ونوع آخر قام بين طرف متعلم وطرف جاهل! مضيفاً القول بأن شركات البترول تعلم أن تكاليف إنتاج البترول في الشرق العربي لا يكاد يكون شيئاً بالنسبة لتكاليف إنتاج البترول في أميركا مثلاً، وشركات البترول تعلم أن «أسطورة» مقاسمة الأرباح بنسبة المناصفة، إنما هي أسطورة، لا أكثر ولا أقل!

وأجرت صحيفة «الأهرام الاقتصادي»[٧] حواراً مطولاً مع عبدالله الطريقي، تناول فيه شؤون البترول العربي وسياسة بلاده السعودية النفطية، وقد سأله الصحافي عن الفرق بين الاتفاقية التي عُقدت مع الشركة اليابانية والاتفاقية التي عُقدت مع شركة أرامكو؟ فقال إن الفارق كبير جداً، وليس هناك وجه للمقارنة إطلاقاً، فالاتفاقية اليابانية تحتّم تكوين شركة متكاملة تقوم بجميع العمليات، وتتعرض الشركة وحدها لجميع المخاطرات المالية، التي تصاحب عمليات التنقيب، وعند اكتشاف الزيت بكميات اقتصادية يكون من حقنا أن نشتري ١٠٪ من أسهم الشركة بسعرها الأصلي قبل العثور على الزيت.. والحكومة تشارك الشركة في جميع أرباحها في كل العمليات، من الإنتاج والنقل والتصفية والتسويق، وتشرف على مشتريات الشركة حتى تمنع التبذير. مُضيفاً أن هذا يعني أن ثمّة تعاوناً حقيقياً بين الرأسمال الأجنبي والحكومة السعودية، يقوم على تفهم صحيح لمتطلبات البلاد وحاجياتها، فليس من حق الشركة تغيير الأسعار من دون موافقة الحكومة، ونحن نشرف على الإنتاج ونحدد كمياته، وهناك بندان رئيسان أحدهما ينصُّ على أن الشركة ملزمة بتكرير ما لا يقل عن ٣٠٪ من الزيت محلياً، والآخر أن تتعهد الشركة إنشاء صناعات كيميائية، كما لا يحق لها أن تحرق الغازات الطبيعية إلا بإذن خاص من الدولة.

وتساءل الطريقي نفسه قائلاً: أين هذا من اتفاقية أرامكو؟! مبيناً أنه رغم التعديلات التي أدخلت عليها، فإنها ما تزال بحاجة إلى تطوير لتتمشى مع المصالح الحقيقية للبلاد. حيثُ إن الدولة لا تشارك الشركة إلا في أرباح استخراج الزيت الخام وعمليات التكرير الضئيلة التي تتم في الداخل مع أن الحكومة تشاركها في جميع مصروفاتها، سواء كانت في داخل البلاد أو في خارجها، وهذا ليس من العدل في شيء! وحينما سأله الصحافي عن أن الشركات الأربع التي تمتلك مؤسسة أرامكو موجودة في الوقت نفسه في فنزويلا، لكن على شكل شركات مستقلة بعضها عن بعض، الأمر الذي يُغري بالمنافسة، قال الطريقي: هذه هي الحقيقة! لقد كان الاعتقاد السائد في الماضي هو أن الامتياز السعودي، وهو أغنى وأكبر امتياز للبترول في العالم، تستطيع شركة واحدة أن تستغله، فكان لا بدّ من تجميع هذه الشركات لتكوين شركة واحدة، فكانت النتيجة أن حقّقت بتجمعها أرباحاً طائلة، ولم تستفد البلاد إلا القليل، ولقد ثبت أخيراً أن هذا التجمع قد أدى إلى احتكار أضر بمصلحة البلاد،

ونحن نبحث إيجاد حل يجعل شركة أرامكو تدير عملياتها مستقلة عن سيطرة الشركات المالكة لها، متعاونة معها لتحقيق مصالحها ومصالح الشعب السعودي. وأضاف حول ما يتعلق بفنزويلا قائلاً: أما في فنزويلا فالأمر على خلاف ذلك، فهناك أكثر من أربعين شركة تستغل مساحة تقل عن عُشر المساحة التي تحتكرها أرامكو وحدها، إنهم يؤمنون بالتنافس، ففي عامي ١٩٥٨/٥٧ طرحت فنزويلا ألفي برميل مربع للاستغلال، وطلبت من الشركات التنافس للحصول على قطع منها، فكانت النتيجة أن حصلت الحكومة على ٦٠٠ مليون دولار لمجرد الفوز بالامتياز فقط. هذا إلى جانب الإيجار وما ستدفعه الشركة للدولة بعد ذلك عند اكتشاف البترول.

ونفى الطريقي في حواره مع «الأهرام الاقتصادي» أن تكون شركة أرامكو تحتكر كل المناطق البترولية، غير أنها تحتكر أهم المناطق التي تحوي البترول، مبيناً أن الاتفاق ينصّ على أن تتنازل الشركة كل خمس سنوات عن ٣٢ ألف ميل مربع من الأراضي التي لا تستغلها.

وأثار الصحافي مع عبدالله الطريقي العرض الذي طرحه الوفد السعودي في المؤتمر، والخاص بأن من حق الدولة تعديل أو إلغاء العقود التي تبرمها مع الشركات الخاصة أو الأفراد إذا ثبت أن هذه الاتفاقات أو العقود تتعارض مع المصلحة العامة، متسائلاً (الصحافي) عن الغرض من إثارة مثل هذا الموضوع في المؤتمر؟! فأجاب الطريقي بأن الغرض الذي من أجله أثير هذا الموضوع هو إثبات حق الدولة في التصرف إذا ثبت أن هذه العقود لا تحقق المصالح العليا للبلاد، وأن يكون معروفاً لجميع الشركات والحكومات أن هذا الشرط قائم ومعترف به عالمياً، ونحن نميل إلى الوصول إلى حقوقنا بالتفاهم والتراضي على شرط أن تكون المصلحة العليا للبلاد هي هدف المفاوضين سواء كانوا من الشركات أو الحكومات. وعرض الطريقي في حواره سياسة بلاده النفطية مُبيناً أنها تتلخص في أن يكون التعاون بينها وبين الشركة المنتجة، يبدأ من البئر وينتهي بخزان السيارة، كما أنها تؤمن بضرورة مساهمة الحكومة والشعب في عمليات البترول كلها، فلا تكتفي بالمساهمة في عمليات الإنتاج وحدها. والزيت في السعودية يلعب أخطر الأدوار في حياة الحكومة والشعب، ولهذا فنحن لا نستطيع أن ننتظر النتائج التي تصل إليها الشركات وحدها، بل لا بد أن نساهم مساهمة فعالة لضمان مصالحنا في الحاضر والمستقبل، وسنحاول ما

استطعنا وبالطرق المشروعة أن نصل إلى هذه الأغراض. ونفى الطريقي أن يكون للمؤتمر أي أهداف سياسية، قائلاً إن البحث في الاتفاقيات المعقودة مع الشركات البترولية أحد أهداف المؤتمر وليس في هذا خروج عن طبيعته، وإنما هي من صلب اختصاصاته .

وبعد نهاية المؤتمر نشرت صحيفة «البلاد» في افتتاحيتها المعنونة بـ«معركة البترول»[٨] أن مؤتمر البترول العربي الأول يُعدّ انتفاضة صادرة عن الوعي العربي وحاجته إلى الاستفادة من صناعة الزيت المتكاملة في جميع الخطوات التجارية، مُشيرةً إلى أن تصريحات الطريقي جاءت لتضع النُقط على الحروف، حينما شجب مبدأ مناصفة الأرباح، ووصفه بأنه مبدأ قديم يتنافى مع واقع الحال، حيثُ ضخامة الإنتاج في زيتنا الخام الذي تتسلمه الشركات الوالدة من ابنتها أرامكو. وتساءلت الصحيفة: لماذا لا نستفيد منه الفائدة القصوى؟ كما أن هناك علامات استفهام أخرى عن جملة موضوعات في اقتصاديات البترول تتطلب بحثاً وحلاً؟ لأن كثيراً من شركات الزيت في الشرق الأوسط وفي الخليج العربي التي أخذت امتياز استثمار الزيت على مبدأ الباب المفتوح طبقت عليه هذا المبدأ بحرفيته، ومن ضمن بنود هذا المبدأ احتفاظ بعض تلك الشركات بملكية المشتقات الكيماوية من البترول من دون أن تجعل للدولة التي منحت الامتياز أسهماً في هذه الملكية تتقاضاها في الصناعات البتروكيميائية، وفي طليعتها شركة الزيت العربية الأميركية.

وأضافت الصحيفة: إن مبدأ مناصفة الأرباح انتهى بدخول مرحلة جديدة، وهي عقد الشركة اليابانية في المياه المغمورة، التي حطّمت هذا المبدأ كما حطمته من قبلها فنزويلا بواقع ٦٠٪ وبواقع ٦٧٪ لبعض شركات البترول الأميركية في الشرق، مع أن تكاليف إنتاج البترول في المملكة بسيطة فهو يستخرج من عمق يراوح بين ٤٠٠٠ و٥٥٠٠ قدم، وتستخرج من البئر الواحدة إنتاجاً يومياً يراوح من ألفين إلى أحد عشر ألف برميل يومياً بقوة الضغط الطبيعي بينما معدل إنتاج البئر الواحدة في فنزويلا يراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ برميل يومياً. وكل ربح عمليات النقل من ميناء صيدا والدمام تذهب للشركات الأربع ولا يمكن حصر هذه الأرباح، فليست هناك أرقام منشورة عنها، فهي من الأسرار التي تحتفظ بها تلك الشركات، لكن المعروف أن صافي أرباح نقل الزيت على ظهور الناقلات التي تمخر المحيطات وقنال السويس بلغ حوالى

٥٠ أو ٦٠ سنتاً على البرميل الواحد، وهذا سر ثراء أصحاب ناقلات الزيت أمثال أوناسيس ونياكروس، اليونانيين، أما أرباح خط الأنابيب «التابلاين» فتُقسم بنسبة ٥٠٪ للدول التي يمر الخط بأراضيها ما عدا السعودية و٥٠٪ للشركة، وقد انخفضت أجور النقل بنسبة ضئيلة بعد زوال أزمة قناة السويس، وما حصل من تضخم جزئي في بناء ناقلات الزيت في أنحاء العالم.

وعلّقت الصحيفة على ما طرحه الطريقي بشأن مدّ خط أنابيب عربي برؤوس أموال عربية تشرف عليه مؤسسة الإنماء العربية، بأنه سيحول نصيباً كبيراً من أرباح النقل لمصلحة العرب. وذكرت أن هناك مشروعاً تقدمت به شركة سويدية لبناء أسطول ملاحي للمملكة من حصيلة أرباح نقل جزء من الزيت السعودي على أن يؤول الأسطول بعد ذلك للمملكة بعد أن تسدد الشركة تكاليفه من أرباح نقل الزيت الذي تتولى نقله. ومهما قيل عن ضآلة الربح المادي لأسطول إقليمي صغير، إلا أنه بلا شك ذو علاقة اقتصادية عامة للبلد. وما سيتوفر عليه المواطنون من خبرة في أعمال الملاحة وتوسيع الآفاق في الإدارة الدولية المتعددة النواحي ومؤازرة صناعة الزيت السعودي في ناحية هامة هي نقل جزء منه إلى الأسواق الخارجية لأن المفروض في أرباح البترول أن ترد من جميع عمليات صناعة البترول. من بيع الزيت بيعاً حراً لمن يرغب ومن تكريره ونقله وبيع منتجاته الكيماوية، ورغم انقضاء ما يزيد على خمسين عاماً على صناعة الزيت في الشرق الأوسط فإن الصناعة المتكاملة تكاد تكون مفقودة إلا في بعض المناطق فلماذا؟!

* * *

عاد عبدالله الطريقي والوفد السعودي إلى جدة بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٧٨هـ، بعد مشاركتهم في أعمال مؤتمر البترول العربي الأول، وقد نشرت صحيفة «البلاد» في صفحتها الأولى خبراً في اليوم التالي لعودة الطريقي تحت عنوان «أهلاً بالطريقي.. المواطن الذي تفخر به البلاد». يقول الخبر: (وصل من القاهرة مساء أمس سعادة الأستاذ عبدالله الحمود الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن ورئيس الوفد السعودي لمؤتمر البترول العربي المنعقد بالقاهرة. وجدير بالذكر أن الأستاذ الطريقي كان ألمع شخصية في مؤتمر البترول العربي، وقد أدهش الجميع بعمق خبرته ودقة

معلوماته وإحاطته بكل شيء عن الزيت، حتى لقد أفردت له الصحف والمجلا
العالمية أعمدة وصفحات تحدثت فيها عن شخصيته القوية المؤثرة ونزاهته المطلة
وإخلاصه في خدمة بلاده وثقافته البترولية الواسعة التي جعلت خصومه يعترفون بفض
«والحق ما شهدت به الخصوم» كما يقول المثل السائر. إن صحيفة «البلاد» باس
الشعب السعودي ترحب بمواطن كريم رفع رأس بلاده وأثبت للعالم أجمع أن الجزي
العربية لا تزال أعظم منبت للرجال. فمرحباً بمواطننا العزيز وليُكثر الله من أمثاله م
المخلصين)[٩].

عاد عبدالله الطريقي إلى موطنه السعودية، بعد مشاركته بالمؤتمر، وقد حقّق مكاسد
عدة، فعلاوة على هذا الوهج الكبير الذي تحقّق له في الصحافة العربية والغربية، فق
بحث وبشكل سري مع زميله وزير النفط الفنزويلي موضوع إيجاد تكتل للدو
المنتجة للنفط يحميها ويحفظ مصالحها من تكتل وتسلط شركات النفط الأجنبيا
الأمر الذي نتج عنه وتبلور مشروع «أوبك» الذي سأعرضه لاحقاً. غير أن الشي
المهم الذي حقّقه الطريقي في هذا المؤتمر هو أنه التقى على هامش المؤتمر رئيـ
الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر. وكم كان شوقه وتطلعه وأمله إل
لحظة هذا اللقاء؟! الذي وصفه لموظفيه بعد عودته في حديث حماسي، مبيناً له
مدى انبهاره وإعجابه بشخصية الرئيس عبد الناصر. ولا شكّ أن عبد الناصر م
جانبه، ثمّن الشعور القومي والتعاطف الناصري من قِبل هذا المسؤول السعودي، وكا
لا بدّ له أن يفعل ذلك في محاولة الهيمنة الناصرية على مؤتمرات ومباحثات النف
العربي، فكيفِ وقد التقت الرغبات بين الرجلين؟! هذه الهيمنة الناصرية هي ما تنبّه ل
حُكام بغداد الجُدد، الذين قاطعوا المؤتمر!

مؤتمر البترول الثاني ببيروت

في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٦٠م الموافق لشهر جمادى الأول
١٣٨٠هـ، عُقد في بيروت مؤتمر البترول العربي الثاني، والذي سبقه مؤتمر القاهر
وقد حظيَ المؤتمر بحضور كبير تجاوز ألفين شخص، حسبما ذكرت الصحف
الصادرة آنذاك، وعلى خلفية مؤتمر القاهرة، الذي شكّل فيه الطريقي حضوراً قوياً م
خلال تصريحاته ومداخلاته وأوراق عمله، فقد كانت كلمته التى ألقاها فى مؤتم

بيروت من أخطر ما تضمنه المؤتمر.

وتُعد صحيفة «البلاد» السعودية أكثر صحيفة محلية غطّت فعاليات المؤتمر، حيثُ أوفدت رئيس تحريرها حسن قزاز لحضور المؤتمر وتغطية فعالياته، وتحت عنوان «أكثر من ألفي شخص يستمعون للطريقي» كتب حسن قزاز في «البلاد»[١٠] قائلاً: (كانت جلسة مؤتمر البترول العربي الثاني المنعقد حالياً في بيروت من أخطر جلسات المؤتمر، حضر الجلسة أكثر من ألفي شخص ليستمعوا إلى كلمة الشيخ عبدالله الطريقي. وتعتبر كلمة الشيخ الطريقي من أخطر ما صادف المؤتمر طوال جلساته السابقة، زود الشيخ عبدالله الطريقي كلمته بالأبحاث الدقيقة والتوصيات الهامة التي ترسم الطريق أمام المشتركين من أعضاء المؤتمر).

وكانت كلمة الطريقي تركزت على أسعار البترول الخام ومنتجاته، وحسب التغطية الصحافية لحسن قزاز، فقد نوقشت كلمة الطريقي من قبل الكثير بالتأييد والاستحسان، غير أن المستر بروم، أحد رؤساء شركة أرامكو، تحدث فيما يختص ببعض الأرقام التي أوردها الطريقي حول مبيعات أرامكو، حينما أشار الطريقي إلى أن هنالك جملة مبالغ تقدر بخمسة بلايين ونصف بليون دولار محسومة من الشركات، كأرباح نقل وهمية، كما أنه أورد أن الحكومات دائماً على استعداد للتفاهم والتفاوض مع الشركات بما يضمن حق الطرفين، وعند انتهائه من محاضرته التي نالت التصفيق الحاد والإعجاب المنقطع النظير، أشار المستر بروم إلى أن البلايين الخمسة التي تحدث الطريقي عنها غير معقولة، بل ومستحيلة، وأنه لا فرق بين الأسعار المعلنة، التي ذكرها الطريقي، لأن الأسعار يحددها السوق ولا وجود لأرباح غير ظاهرة، وأن البلاد المنتجة والشركات قد حققت أرباحاً تقدر بحوالى ٢١٣ مليون دولار في خلال سبع سنوات ونصف، وهي التي يشير إليها الطريقي بالخمسة بلايين ونصف بليون الغير موجودة إطلاقاً في البحث المشار إليه.

لكن الطريقي ردّ عليه مُبيناً أن الأرقام التي أوردها قد لا تكون وصلت إلى علم رجال أرامكو، لأنها في تقارير ومعلومات الشركات الأم التي تحتفظ بها وحدها. ثم نهض السيد إميل البستاني، من أعضاء الوفد اللبناني، فأثنى على الطريقي ثناء عاطراً وأيده في كل ما ذكر، ثم تلاه المراقب السوفياتي وتحدث باستثارة عما يدعيه باستغلال

الشركات البترولية في الشرق الأوسط.



الطريقي في منزله بجدة.. تصوير واندا جابلونسكي ١٩٥٦م

وذكر حسن قزاز، في تغطيته الصحافية، أن السيد يفجيني غوروف، رئيس فريق المراقبين السوفيات، قد وصف مبدأ توزيع الأرباح على أساس المناصفة بين شركات النفط والبلدان العربية التي تعمل فيها بأنه مبدأ غير ذي بال وغير عادل ويعوق التطور الاقتصادي لهذه البلدان. ثم علّق على البحث الذي قدمه عبدالله الطريقي، رئيس الوفد السعودي، عن تسعير البترول الخام ومنتجاته، وعندما سمح له رئيس اللجنة بالنيابة السيد أحمد عمر بالرد فاجأ اللجنة ببيان أحد موظفي السفارة السوفياتية في بيروت يتلوه عنه بالعربية، وقد وزع هذا البيان بعد تلاوته. ونفى المستر غوروف في بيانه أن يكون هناك أي إغراق مزعوم لسوق أوروبا الغربية بالنفط السوفياتي الخام، وقال: إننا لعلى ثقة بأن البلدان العربية ليس لديها الأسباب للجزع على مصير صادراتها ليس فقط لأوروبا الغربية بل للبلدان الأخرى أيضاً، خصوصاً أن استهلاك العالم من النفط الخام في نمو مستمر عاماً بعد آخر. وقال: إنه ليست لديه النية للتطرق إلى نشاط شركات النفط الأجنبية في البلدان العربية، لكنه وصف أرباح هذه الشركات من جني النفط الخام في هذه البلدان بأنها أسطورية. مُشيراً إلى أن عدة شركات أقلعت عن ممارسة مبدأ المناصفة في الأرباح، وذكر مثالاً في ذلك الاتفاق المعقود بين شركة ايني الإيطالية وحكومة إيران، وتنال بموجبه إيران ٧٥٪ من الأرباح.

وتطرق قزاز في تغطيته، التي نشرها على صفحة كاملة في صحيفة «البلاد» السعودية أن عبدالله الطريقي ذكر في بحثه الذي ألقاه أمام اللجنة، أن التخفيضات التي حدثت

في أسعار النفط العربي لم يكن لها مبرر، وأن الأُسس التي كان يُبنى عليها تحديد هذه الأسعار من وقت إلى آخر لم تكن سليمة. وطالب بإشراك البلد المنتج في عملية تحديد الأسعار. موضحاً أن بلاده ذات اهتمام مباشر بموضوع تسعير النفط، لأن النفط هو دخلها الأساسي، والذي تعتمد عليه في تطوير بلدها ورفع مستوى المعيشة فيه. ثم استعرض الطريقي موضوع منافسة النفط الفنزويلي للنفط العربي بالسعر المحدد للنفط في الخليج المكسيكي، قائلاً: إن الشركات تقدم حججاً كثيرة من حين لآخر لتبرير خفض الأسعار، من هذه الحجج فائض الإنتاج في السوق. والذي يتعلق بالشركات المنتجة نفسها لأنها هي التي تحدد مدى إنتاجها، مُضيفاً: إن الشركات كانت تعتقد أننا نجهل صناعة البترول ولهذا السبب تفعل ما تشاء وتعطي الحجة التي تريد، لكنها لا تعلم أننا تعلمنا أشياء كثيرة عن صناعة البترول وباستطاعتنا أن نعرف خفاياها. وهدفنا من معالجة هذا الموضوع بيان أخطاء الشركات حتى تسعى إلى تصحيحها لكي تكون العلاقات بيننا وبينها على أحسن ما تكون من التفاهم لما فيه مصلحة الطرفين.

وأشار الطريقي في بحثه الذي ألقاه في مؤتمر بيروت، إلى مبدأ المناصفة بالأرباح، قائلاً: الواقع أن المملكة العربية السعودية لم تكن تنال من الخمسين بالمائة إلا ٣٢٪ كربح صاف لأن ١٨٪ تحسم لصالح الشركات. مقترحاً أن تكون الشركات المنتجة شركة مستقلة بذاتها من مركز إدارتها بالبلد المنتج، حيث تقرر جميع شؤونها، مُطالباً بأن تباع أسهم الشركات الأم في الشركة المنتجة إلى جملة الأسهم فيها، وبذلك يسهل التفاهم والاتفاق لما فيه مصلحة الطرفين، لأننا نعلم بأن الشركة المنتجة تجني أرباحاً بطرق مختلفة من النفط المنتج في بلدنا من دون أن يكون لنا حصة من هذه الأرباح. وضرب الطريقي مثلاً في أن مجموع ما جنته شركة أرامكو أو شركاتها الأم من النفط السعودي ولم تنل الحكومة منه شيئاً بلغ أكثر من ٥٠٠٠ مليون دولار من سنة ١٩٥٣ حتى اليوم!

بعد ذلك اعترض أحد المراقبين الحضور من شركة أرامكو على ما ادعاه الطريقي، بقوله: إن هذا الرقم لا وجود له، باعتبار أن التقارير الرسمية من المصادر المالية، فالمصارف توضح المبالغ والأرباح الصافية التي تعود للشركات، لكنّ الطريقي ردّ عليه مؤكداً أن معلوماته صحيحة، وأنها ليست في متناول شركة أرامكو، لأنها على الصعيد

الأعلى، أي صعيد الشركات الأم.

وواصل حسن عبدالحي قزاز، رسالته الصحافية المثيرة من بيروت، إذ صدرت صحيفة «البلاد» في أحد أعدادها[١١] بمانشيتات عريضة تصدّرت الصفحة الأولى، وكان المانشيت الرئيس المكتوب بخط عريض بأعلى الصفحة قد تضمن التالي: «قرارات مؤتمر البترول العربي: استنكار تخفيض أسعار البترول. تأييد الحكومات العربيّة في العمل على تحسين شروط الامتيازات» ونشرت الصحيفة النص الكامل لقرارات المؤتمر، كما نشر حسن قزاز قائمة بأخبار المؤتمر وأعضائه، تضمّنت أن البحث الذي أعده حسن تيم، عضو الوفد السعودي، عن الغاز الطبيعي قد طلبت شركة أرامكو أن يوحَّد مع بحثها الذي قدمته للمؤتمر، وأن الطريقي قد وافق على ذلك، شريطة ألا تُمس النظريات الواردة في البحث بأي تغيير أو تبديل، ومن الأخبار أيضاً أن الطريقي في المؤتمر مشغول جداً، والسبب أن كل الخبراء يريدون التحدث إليه، وهو لا يعرف كيف يوزع أوقاته بينهم.

في اليوم التالي نشر حسن قزاز حواراً أجراه مع الطريقي في بيروت، يقول قزاز في مقدمة حواره: لم أتمكن هنا في بيروت من الانفراد بالشيخ عبدالله الطريقي، لقد كنت أراه في دوامة متصلة الحلقات من عقد اجتماعات خاصة بزملائه رؤساء الوفود، إلى اجتماعات برجال الشركات، الذين وفدوا من مختلف أنحاء العالم، إلى اجتماعات مع خبراء يستزيدون لمعلوماتهم وخبراتهم من معلوماته وخبراته وأيضاً من جرأته ومن قدرته على التحدث بالأرقام والوقائع والاستشهادات. كانت الأضواء كلها منصبة عليه، وكانت الهمسات كلها تدور حوله، وكانت الاهتزازات التي مسّت أعظم رجال الشركات وخبرائها هي من أوراقه، التي كشف بها أخطر عمليات البترول وحساباتها المستورة المخبوءة. لقد استمعت إلى كثيرين وهم يتمنون أن هذا الرجل من خبرائهم ومن قادة الرأي والمشورة فيهم، وغمزتُ مرة بعيني لأحدهم، وقلت: إنكم تتمنون هذا الرجل، ليس حباً في مشورته ولا رأيه، ولكن لئلا يكشف المستور ويفضح المخبوء! ولكنهم يقولون: ليس لدينا شيء مخبوء ولا مستور.

يواصل قزاز قائلاً إنه بعد مناقشة محاضرة الطريقي شقّ طريقه بين الجموع إلى الطريقي فسلّم عليه وعانقه في حرارة وحب وإكبار، وتحدثا طويلاً عن الثقافة البترولية

التي يجب أن تولى العناية، ثم جرى حوار عن أسعار النفط العربي ومنتجاته.

* * *

تعليقاً على ما دار في المؤتمر، خاصةً حينما أعلن الطريقي بجرأة، أن بلاده لا تحصل إلا على ٣٢٪ من الأرباح، كتب أحمد طاشكندي، في صحيفة «الندوة» السعودية مقالة عنونها بـ «قضية البترول من واقع تصريحات الطريقي»[١٢] أشار فيها إلى أن بعض الصحف اللبنانية حفلت بتصريحات وأقوال لرؤساء الوفود العربية عن الأوضاع الحاضرة للشركات الأجنبية التي تستغل الزيت العربي. وكان من بين تلك التصريحات، ما صرح به الأستاذ الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، وأحدث أثراً بعيداً في لجان المؤتمر ووراء الكواليس حينما قال الطريقي إن الأسس التي حُددت بموجبها أسعار النفط ليست عادلة، وأن حصة المملكة العربية السعودية من الأرباح لا تزيد على ٣٢٪ وتستولي شركة أرامكو على الباقي باسم مصاريف ونفقات للشركات الأربع المتفرعة عنها، وقوله أيضاً: إن أرامكو اعتادت أن تبلغ الحكومة السعودية عن الخسائر دون إبلاغها عن الأرباح، في الوقت الذي لا تمانع فيه الحكومة السعودية من المشاركة الفعلية في عمليات استخراج النفط وتوزيعه على أن تشترك مع أرامكو في أرباح كل هذه العمليات.

ويذكر طاشكندي في مقالته أن مندوب شركة أرامكو شن حملة شديدة على أقوال الطريقي، ووصفها بأنها غير واقعية، ومجرد خيالات..!

يُعلق طاشكندي على ذلك بقوله: إن هذه الحادثة مرّت دون أن تحظى بتعليقات من الرأي العام هنا، بينما أشارت إليها معظم الصحف في البلاد العربية! إن قضية البترول لم تكن أسراراً تحفظها مكاتب شركة أرامكو، إنما أصبحت ملكاً لكل فرد من أفراد هذا الشعب لأنها مسألة حيوية بالنسبة لمعيشته. إننا ننتظر اليوم الذي يقف فيه محاسب شؤون الزيت موقف الند للند مع محاسب شركة أرامكو، لا أن يكون مجرد موظف تمر من بين يديه كشوفات الحساب الشهرية، أو ميزانية الشركة السنوية، ليقرأها ويوقع على صحتها، ثم لا شيء بالمرة..!



الطريقي مبتسماً وإلى يمينه وزير النفط الفنزويلي بيريز ألفونسو وعبد الهادي طاهر، وخلفه جواد السقا المستشار القانوني بالوزارة

ويمضي طاشكندي، الذي كان يعمل آنذاك موظفاً لدى الطريقي في المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن، قائلاً: لقد كان لجرأة الشيخ الطريقي وهو يعلن بصراحة من فوق منبر مؤتمر البترول العربي الثاني أن حصة السعودية من الأرباح لا تزيد على ٣٢٪ وتستولى شركة أرامكو على الباقي باسم مصاريف ونفقات للشركات الأربع المتفرعة منها، كان لهذا التصريح أطيب الأثر في نفوس العرب جميعاً، لأنه قد كشف النقاب عن سر تناقص صافي الأرباح العائدة للحكومة السعودية من حصتها في مبيعات الشركة عاماً بعد عام.

وفي زاوية «كل صباح» المنشورة في صحيفة «الندوة»[١٣] كتب أحمد طاشكندي مقالة أخرى بعنوان «قضية البترول من واقع ادعاءات أرامكو» متناولاً تصريح المستر بروم، مندوب شركة أرامكو في مؤتمر البترول الثاني، حينما حاول أن يُفند ما ذكر الطريقي، بشأن مبلغ ٥ آلاف مليون دولار، والذي وصفه المستر بروم بأنه حديث خيالات وافتراءات ملفقة على الواقع.

يقول طاشكندي: إن ما أدلى به المستر بروم يُعد عملاً منافياً للآداب العامة وتحدياً لشخصية رسمية حكومية، ممثلة في شخص المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، ولا

بد أن تكون الحقيقة أحد أمرين: إما أن المستر بروم كان يرد على أقوال وتصريحات الشيخ الطريقي ليكذبها ويصفها بأنها (مجرد خيالات وكذب)، وهو يعي ما يقول، وفي هذه الحالة ينبغي أن لا تمر هذه الحادثة من دون إجراء تحقيق دقيق معه، لأنه لو حدثت هذه الواقعة في بلد آخر لكان مصير الموظف الأجنبي هو الترحيل من البلاد، لأنه يصبح غير مرغوب فيه!

وإما أن يكون قد اندفع في حماسته وتعصبه لشركته التي جاء يمثلها، أي أنه لم يكن يؤمن بما يقول، ومن ثمّ بات من الضروري لفت نظره، حتى لا يعود إلى تكرار هذه الحادثة مستقبلاً. وإنني لواثق أن المسؤولين في الحكومة، لا بد من أن يكونوا قد اتخذوا فعلاً الإجراءات تجاه المعلومات الكاذبة التي يذيعها مندوب أرامكو عن قضية البترول السعودي في الخارج في مثل هذه المناسبات الهامة.

أما صحيفة «عكاظ» فقد كتبت تحت عنوان «وسام الشعب» مثمنة الجهود التي بذلها عبدالله الطريقي في مؤتمر بيروت، تقول الصحيفة(١٤): (يسرّ عكاظ ويسعدها أن تهدي وسام الشعب هذا الأسبوع للأستاذ عبدالله الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، للمظهر الكبير الذي ظهر به في اجتماعات مؤتمر البترول العربي في بيروت، فلفت أنظار العالم إلى الكفاءة السعودية وبيّن بالأرقام المبالغ الخيالية المأخوذة من الشركات العربية للبترول كأرباح نقل موهومة. إن عكاظ تحيي الطريقي على خطابه الرائع الذي أبان فيه خفايا السياسة التي تنتهجها الشركات المستثمرة للبترول العربي، وأوضح الطريق الذي يجب أن تسير فيه الدول العربية المنتجة لحفظ حقوقها. إن الطريقي جدير بهذا الوسام: وسام الشعب، لأنه كان حقاً ابن الشعب البار).

وفي صحيفة «القصيم» كتب عبدالله محمد الحقيل مقالة بعد ختام أعمال مؤتمر «بيروت» ذكر فيها أن عبدالله الطريقي قد مثّل السعودية بشجاعته وبصراحته، حينما كشف ألاعيب الشركات وخيانتها وخداعها للمسؤولين ودجلها على الرأي العام بما تذيعه من البيانات المغلوطة والأكاذيب المفضوحة وبما تنشره من التضليل والتدليس على عيون الناس واستغفالهم، وذلك لما تقدم عليه الشركات من عدم ذكر الأرقام الصحيحة لحساب الأرباح ومحاولة اللف والدوران في ذلك وعمل المراوغة من أجل امتصاص جزء من أرباحنا والاستيلاء عليها باسم مصاريف ونفقات وغير ذلك.

ومضى الحقيل يقول إن هذه الصراحة من الطريقي يُشكر عليها، فقد أثار ثائرة الشركات وسل حفيظتها للدفاع عن نفسها ولكن هيهات، فلن تجدي المغالطة فتيلاً. لقد أسفر المؤتمر عن قرارات عادلة ومطالب حكيمة تبدو عليها الدقة والعدالة والاتزان ومراعاة المصالح المشروطة بين الدول المالكة للبترول والشركات المنتجة له، فنصت على المطالبة برفع أسعار البترول وإرجاعها لسعرها الطبيعي حتى تعود الأمور سيرتها الأولى قبل الخفض وتعود معها مصالحنا وترجع خبراتنا المسلوبة التي نهبتها شركات البترول واقتطفتها من دماء شعوبنا لتملأ بها البنوك الاستعمارية وخزائن الأعداء[١٥].

المدير العام والصحافة

حينما كان عبدالله الطريقي مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، كان من أكثر المسؤولين السعوديين حضوراً في الصحافة، فتصريحاته دائماً مثيرة، يجدُ فيها الصحافيون غايتهم، إضافة إلى أن الطريقي كان قريباً منهم، متجاوباً معه، وقد وصفته صحيفة «البلاد»[١٦] برحابة الصدر وسعة الأفق وطول البال، فهو في الوقت الذي يرحب فيه بتزويدها بأخبار الزيت يضرب المثل النبيل والقدوة الحسنة في عدم حجب الأخبار المتصلة بالزيت عن الجمهور والاستجابة إلى إشباع النهم الصحافي، كما تقول الصحيفة.

تفاعل الطريقي مع الصحافة يأتي إيماناً منه بأهمية الصحافة في إيصال رسالته، ولم يكن حضوره الصحافي تبجيلياً واحتفائياً به من قبل الصحافيين، بل كثيراً ما دخل في مجادلات صحافية مع عدد من الكُتّاب، حيال عدد من القضايا ذات الصلة بشركة أرامكو والسعودة والتجنيس ومحاباة الإخوة العرب، وغيرها، كما تعرّض للكثير من التساؤلات حيال بعض التصرفات والأعمال التي تصدر عن شركة الزيت أو أرامكو وتساؤلات عن دور المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن.

لقد كان من أهم الحوارات التي أجريت في الصحافة السعودية مع عبدالله الطريقي، الحوار الذي أجرته صحيفة «حراء»[١٧] والذي وضعت له الصحيفة مانشيت رئيساً في الصفحة الأولى تحت عنوان «الرجل رقم ١ في بترول الشرق الأوسط يتحدث إلى

حراء»(*) ونُشر جزء من الحوار في الصفحة الأولى، وهو حوار أعده أنور زعلوك وصلاح الدين محمد.

تقول الصحيفة: ثمّة رجل واحد، ربما لم تكن تسمع به حتى هذه اللحظة، ولكنه ومنذ أمد بعيد يتردد اسمه على أفواه الناس في أميركا وتنشر صوره على صفحات مجلاتها، خاصة تلك التي تهتم وتكتب في شؤون البترول. وفوق هذه الصفحات يشنون على هذا الرجل هجوماً عنيفاً وبلا هوادة، كل ذلك لا لشيء، إلا لأنه بدأ يرسم لبلاده الخطوط العريضة نحو مستقبلها الذي يجب أن تناله من وراء زيت البترول الذي تحويه أراضيها. ومن أميركا طارت السيدة «واندا جابلونسكي» المحررة الأولى في مجلة «بتروليوم ويك» الأميركية، التي تكتب عن زيت البترول، وجاءت المحررة إلى بلادنا لتبحث عن هذا الرجل. وفي جدة تقابلت «واندا» مع هذا الشاب مع عبدالله الطريقي، وبعدها طارت إلى كل مناطق الزيت الهامة في الشرق الأوسط، لتبحث وتستقصي في كل شبر منها عن «سياسة الطريقي» التي ما زالت تقلق بال شركات البترول الأميركية! وكتبت المحررة «واندا» تقول: الرجل رقم (١) الذي يجب أن نفتح عليه أعيننا جيداً، عندما نتكلم عن شؤون الزيت في الشرق الوسط هو شاب واسع الاطلاع يبلغ من العمر ٣٧ عاماً. ذو فكر ثاقب وجرأة فائقة وعزيمة وثابة، يعمل بشرف وإخلاص كبيرين لبلاده، وينال عطف جلالة الملك وولي العهد سمو الأمير فيصل رئيس الوزراء. هذا الشاب هو الشيخ عبدالله الطريقي، الذي يحمل شهادة مهندس جيولوجي من جامعة القاهرة ثم من جامعة «تكساس» بأمريكا، وهو نجل أحد بدو الصحراء في البلاد السعودية، وواحد من شباب الجيل الجديد فيها، الذي لم ينل بعد شهرة واسعة خارج حدود بلاده، ولكن سياساته المخلصة الواعية سوف تحرز تقدماً كبيراً وشهرة أوسع في يومٍ ما.

وبدأت صحافة أميركا تكتب عنه، ففي مقال آخر نشرته مجلة «فورتشن» الأميركية المشهورة بتحقيقاتها الصحافية عن الشؤون الاقتصادية خارج وداخل أميركا، كتبت

(*) أول من وصف الطريقي بأنه الرجل رقم ١ في بترول الشرق الأوسط هي الصحافية الأميركية واندا جابلونسكي بعد حوارها معه عام ١٩٥٦م.



**يحرص الطريقي على المشاركة في الحفلات والمناسبات الاجتماعية..
هنا في حفل افتتاح شركة الألبان الكويتية**

المجلة عن المصاعب التي يواجهها الاستثمار الأميركي خارج أميركا. وخاصة في بلاد الشرق الأوسط.

تقول المجلة: هناك فيما يختص باستثمار بترول الشرق الأوسط، نواجه «سياسة الطريقي» في المملكة العربية السعودية وهي سياسة رجل طموح هو الشيخ عبدالله الطريقي، مدير مكتب الزيت. وإن هذا الرجل الذي تلقى علومه في الغرب يؤمن بأن الزيت هو أداة للقوة بالإضافة إلى أنه مصدر للدخل في الدولة، وأن على شركات البترول التي تبحث عن امتيازات جديدة لاستخراج الزيت من الأراضي السعودية أن لا تحاول إضاعة وقتها ما لم تكن على استعداد تام لقبول الشروط السعودية لاستخراج وتسويق الزيت طبقاً للمصالح الداخلية والخارجية. ولكن هناك خمس نقاط هامة يجب أن تضعها هذه الشركات نصب أعينها، فيما لو أرادت أن تحصل على امتيازات جديدة لاستخراج بترول السعودية. هذه النقاط الخمس هي:

١ ـ أن يكون نشاط هذه الشركات متضمناً استخراج البترول وتكريره، ثم تسويقه مباشرة في الأسواق الخارجية، على أن تخضع أرباحها للضرائب التي تقررها الحكومة السعودية.

٢ ــ هذه الشركات يجب أن تكون «عربية» مكونة في السعودية، أو على الأقل قائمة فعلاً فيها بشروط أن تتبع سياسة المملكة في تسويق زيتها في النطاق الخارجي.

٣ ــ يجب أن تدفع ما لا يقل عن ٥٦ أو ٦٠٪ من أرباحها للمملكة العربية السعودية.

٤ ــ يجب أن تساعد الحكومة في خلق صناعات كيميائية من البترول.

٥ ــ أن تقوم بتكرير ما لا يقل عن ٣٠٪ من البترول المستخرج في داخل المملكة العربية السعودية.

ومنذ أن تولى الطريقي إدارة مكتب الزيت، بدأت تبرز سياسته الجديدة لاستثمار الزيت في بلاده. وللشيخ الطريقي نظرة خاصة بالنسبة للشركة المستغلة للبترول في بلاده، وهي شركة أرامكو التي تساهم فيها أربع شركات بترول أميركية، فهو يقول: «إننا لا نريد أن نأخذ من أرامكو أكثر من حقوقنا، التي اتفقنا عليها في عقد منح الامتياز، ولكننا نطلب من أرامكو أن تكون شركة متكاملة، أي بمعنى أن تقوم باستخراج الزيت من أرضنا وتبيعه لحسابها في الأسواق الخارجية بطريقة تخدم بها مصلحة شركة أرامكو نفسها، وبالتالي مصالحنا نحن لا مصالح الشركات الأربع للبترول التي تساهم فيها. لأنه ليس من المعقول أن تشارك في محلك التجاري أحداً ويكون هذا الآخر في مركز عميل لديك! يباشر نشاطاً مماثلاً خارج شركتكم، ثم تسمح له في نفس الوقت بأن يستفيد من وضعه في الشركة لخدمة نشاطه الخارجي على حساب الشركة التي قبلتم أن تكوِّنوها لمصالحكم المشتركة».

وهناك نقطة أخرى يتكلم عنها الشيخ الطريقي بنفس الجرأة والصراحة والوضوح وهي طريقة إدارة شركة أرامكو في بلاده، فيقول: إن طريقة إدارة شركة سعودية من نيويورك ليست سياسة سليمة، ولا نريدها، فإذا كان هناك تعارض في المصالح بين شركة أرامكو في المملكة وبين الشركات الشخصية المساهمة في نيويورك، فإنه سوف يتقرر في نيويورك الأمر لصالح نيويورك فقط، لا السعودية.

ونتيجة لذلك، فإن وضعنا الآن، على الرغم من وجود الزيت في أراضينا، أننا نمثل دور التجار فقط، نتقاضى نسبة من بترولنا لكن في نفس الوقت نفتقد السيطرة على هذا البترول، وذلك لأن صناعة الزيت في بلادنا لا يديرها السعوديون أنفسهم، إنما الأجانب، وهم يأخذون هذا الزيت ليعطوه إلى شركات توزيع أجنبية وليس لنا سيطرة عليها، ولكن هذا النوع من العمل يجب أن يوقف، فإن أهمية الزيت لبلادي ليست بإنتاجه فقط، بل إننا نريد أن لا نفقد السيطرة على تسويق بترولنا في الأسواق التي نريدها نحن. نريد أن نبيع هذا البترول في كل أسواق الدنيا لنجني الأرباح التي تساعدنا على أن ننهض ببلادنا وإننا بعملنا هذا يمكننا أن نأخذ خبرة في تسويق الزيت وفي الوقت نفسه يساعدنا ذلك على تأسيس شركات عربية لبيع هذا الزيت، ولذلك فإننا نُحتّم الآن على كل شركة تريد الحصول على امتياز الزيت في المملكة أن تسوق هذا الزيت في أسواق العالم مباشرة من خلال شركة خاضعة للإدارة السعودية والسياسة التي تتبعها في تسويق زيتنا يجب أن تمشي جنباً إلى جنب مع مصالحنا الأخرى بالنسبة للعالم الخارجي والمحيط الذي نعيش به.

تذكر صحيفة «حراء» أن أنور زعلوك، أمضى ثلاث ساعات مع الطريقي في حوار، تضمن عدداً من الأسئلة التي أجاب عنها.

سأله المحرر عن أسباب الهجمات الصحافية الموجهة إلى الطريقي شخصياً من الصحف الأميركية، فقال الطريقي إن الأسباب تعود إلى سوء فهم موقفه وتصرفاته مع الشركات العاملة، فهم يعتقدون أننا نحاول أن نأخذ من الشركات أكثر مما تعطينا الاتفاقيات المبرمة بيننا وبينها، بينما الواقع أن مهمتنا هي المحافظة على مصالح الشركات بنفس القوة التي نحافظ بها على مصالح بلادنا، لكنهم لا يعرفون الحقيقة. ونفى الطريقي أن يكون على علم بالشركة التي تقف خلف هذه الحملة، وبيّن أن هناك كُتّاباً يحصلون على معلومات خاطئة فيكوّنون رأياً بعيداً عن الحقيقة، بينما الكُتّاب الذين يتصلون به ويكتبون بعد ذلك يكونون أكثر إنصافاً وفهماً للموقف.

وسأله الصحافي عن العُمال السعوديين في شركة أرامكو، وأن الشركة لا تُسند إليهم أعمالاً مهمة تتعلق بصناعة الزيت، فأجاب الطريقي بأنه ليس مفروضاً على الشركة أن تُنشئ طبقة عمالية واعية بصناعاتها، إنما هذا واجب الدولة في أن تهيئ العامل وتثقفه

ثم تفرضه على الصناعة وتحميه بالقوانين من منافسة العامل الأجنبي، والذي نستطيع فعله الآن هو مساعدة هذه الطبقة العاملة كي تتمركز في مناطق الصناعة وأن نطلب من الشركات أن تبني المدن الصناعية، لينشأ جيل صناعي جديد. كما أجاب الطريقي عن أسئلة تتعلق بكيفية حصر الزيت المنتج، وأجاب عن سؤال يتعلق بالصناعات البتروكيميائية، مفيداً بأن المديرية تجري تجارب ودراسات بغرض الاستفادة من الغازات الطبيعية في إنشاء صناعات بتروكيميائية.

وشدّد الطريقي في حواره على أهمية الدور الذي تلعبه وزارة المعارف، مبيناً أن مهمتها خطيرة، وأنه من الممكن أن تنتج كَتَبَة وأنصاف متعلمين، لا يفيدون أنفسهم ولا وطنهم كثيراً، كما يمكنها بالمقابل أن تحولنا إلى دولة صناعية كبرى، لأن طبيعة البلاد السعودية أقرب ما تكون إلى الدولة الصناعية، لذا يجب عليها الاهتمام بالتعليم الصناعي والتدريب المهني. وحينما طلب منه المحرر أن يتوجه بكلمة إلى قراء «حراء» قال الطريقي إنه يجب على كل مخلص لبلاده أن يعلم أن مستقبل وطنه يتوقف على الصناعة! لذلك يجب على أبناء الوطن أن يتجهوا لدراسة الجيولوجيا والهندسة والاقتصاد والمحاسبة، وجميع الدراسات التي لها صلة بصناعة الزيت، لأن تخرج جيولوجي واحد معناه توفير مصاريف خبير أجنبي، ولفت الطريقي الانتباه إلى أنه بالإمكان تأميم صناعة النفط، ليس بالاستيلاء على ممتلكات الغير، إنما بجعلها صناعة وطنية بموظفيها وفنييها وتمكين أبناء البلاد من الاستفادة. وختم الطريقي حواره معتبراً أن التاريخ شهد حدثين مهمين، هما ميلاد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، واكتشاف البترول بكميات هائلة، حيثُ أعطانا فرصة كبيرة لنبني حياة أفضل وسط الصحراء.

* * *

صالح محمد جمال، رئيس تحرير «الندوة»، كتب مقالة بعنوان (صباح الخير) قال فيها[١٨]: (كتبتْ زميلات لنا وكتبتْ هذه الصحيفة عن تصرفات وأعمال غير مرضية صدرت عن شركة الزيت وبعض موظفي شركة الزيت وحالة العمال السعوديين وحالة العمال الأميركان وموقف الشركة من الصحافة السعودية والمؤسسات الخيرية السعودية وموقفها من الصحافة الأجنبية وإسرافها هناك وتقتيرها هنا.

كتبتْ هذا وقرأناه وظللنا ننتظر إصلاحاً للوضع أو بياناً من جهة مسؤولة في الدولة عن الزيت وشؤون الزيت تضع الحق في نصابه بعد التحقيق في كل ما نُسب إلى الشركة فيعرف الناس أصحيح ذلك؟ أم غير صحيح! وإذا كان صحيحاً فما هي الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الحال وعدم تكرار حدوث ما حدث.

أكتب هذا الكلام على أثر رسالة تلقيتها من مواطن متحمس يقول فيها: «ماذا استفدنا مما كتبته الصحافة السعودية عن أرامكو؟! هل أصلحت الأحوال التي كانت محل الشكوى؟ إن الصحافة نفسها لم تستطع الحصول على حقوقها من هذه الشركة! إن الشركة ما تزال تتحدى الصحافة السعودية فتبعثر إعلاناتها على الصحف العربية لا الشهيرة فحسب، بل المجهول منها! لقد قرأتُ إعلاناتها لعام ١٩٥٩م في الصحف العربية الأخرى قبل أن أراها في صحفنا بشهر ثم ماذا قرأتُ في صحفنا، إنه الفتات رغم قلة عدد صحفنا فهل تعرفون السبب؟! إنهم يخشون الصحافة العربية أكثر مما يخشونكم ولهذا فإنهم يتملقونهم بإكثار الإعلانات ويتحدونكم بقلتها! والدليل على ذلك أن الصحافة السعودية ما زالت تنشر للشركة دعاياتها وأخبارها المطعمة بالدعاية لها وإعلان أفضالها على البلاد ولا أدري أهي إعلانات تتقاضون عليها أجراً أم هي إمعان في الاستهتار والاستغلال للصحافة السعودية وإن كنت أرجح الثانية!».

ويواصل جمال بقوله: هذا موجز ما جاء في رسالة القارئ، أضعه تحت أنظار المديرية العامة للزيت والمديرية العامة للصحافة وشركة الزيت نفسها وأتساءل مع المتسائلين: هل صحيح ما تناولته الصحف عن تصرفات هذه الشركة

الطريقي وبجواره هشام ناظر في مادبة غداء
في المنطقة الشرقية في السعودية، حيث النفط ١٩٦٠م

وما تعامل به السعوديين؟! وإذا كان صحيحاً فما هي الخطوات التي اتخذت لإصلاح الوضع، إن من حق الرأي العام وقد سمع الشكوى أن يسمع النتيجة، وهل صحيح أن أكثر من تسعة أعشار ميزانية الإعلانات في شركة الزيت تصرف على الإعلانات خارج المملكة وأقل من العُشر هو المخصص للإعلانات في الداخل، وبماذا يُسمى هذا التصرف: استهتار أم تحد؟! أم ماذا؟! إن على رأس المديرية العامة لشؤون الزيت شاباً نزيهاً مخلصاً تتطلع الأنظار إليه لإصلاح هذه الأوضاع وإعلان الحقائق والاطمئنان إلى أن صيحات الإصلاح لن تذهب في واد، وأنا أثق أنه لم يترك شاردة ولا واردة نُشرت عن الزيت إلا وحقق فيها وعرف حقيقتها وملابساتها واتخذ فيها إجراء للتصحيح. فهل لنا أن نسمع منه كلمة؟!).

وبتاريخ ١٣٧٩/٠١/٤هـ، أجرى أحمد عبد الحميد في صحيفة «البلاد»[١٩] حواراً مع عبدالله الطريقي، بعد عودته من أميركا، حيثُ مثّل بلاده في اجتماعات مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) كما حضر هناك مؤتمر البترول الدولي الخامس.

يقول المحرر: عاد الطريقي إلى بلاده ومعه الابتسامة العريضة المتفائلة، التي ترسم على وجهه صورة مشرقة لمستقبل بلاده، المستقبل الذي تصنعه حكومة جلالة الملك المعظم، ورغبتها في أن ترى هذه الأمة تتقدم لتحتل مكانها بين الأمم.

يذكر المحرر أنه ذهب إلى الطريقي في مكتبه في مديرية شؤون الزيت والمعادن مهنئاً له بسلامة الوصول، فرآه وقد شغل بأعماله، منهمكاً على أوراقه، لكنه استطاع أن يأخذ من وقته، ليجري حواراً معه، سأله الصحافي: هل من المصلحة الاعتماد على الزيت اعتماداً كلياً، أم أن هناك موارد أخرى يمكن الاستفادة منها واستغلالها بالإضافة إليه؟ فأجاب الطريقي أنه سبق أن صرّح للصحف بعد عودته من مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة، بأن السعودية غنية بمواردها الطبيعية، وأن الدراسات متجهة الآن إلى البحث والتنقيب عن هذه الكنوز حتى يمكن استغلالها لخير البلاد. وعن الخفض في أسعار النفط آنذاك، الذي دعت له ضرورة التسويق والمنافسة، ومدى أثره على موارد البلاد، قال الطريقي إن الموارد، دونما شكّ، ستتأثر، لكن الأمل في زيادة الإنتاج، وهو ما تحقق، كما أنّ حل المسائل المختلف عليها بين الحكومة والشركة

سوف يعوض هذا النقص، وسيساعد على ذلك الطريقة التي اتخذتها الحكومة أخيراً في ضبط المصاريف. وأضاف الطريقي قائلاً: إن الخطوات الحكيمة التي اتخذتها حكومة جلالة الملك المعظم كفيلة بأن تعود على البلاد بالرخاء، فنحن نرى الآن كيف استرد الناس ثقتهم في عملتنا، ولقد شهدتُ أثناء زياراتي الأخيرة في الخارج، وشهد ذلك إخواني السعوديون أن سمعتنا قد تحسنت، وكل يوم يمضي تزيد نظرة الاحترام والتقدير لنا في الأمم الأجنبية. إن ما نشعر به في الوقت الحاضر من نقص في بعض وجوه الإنفاق إن هو إلا نتيجة طبيعية لخطة رُسمت بواسطة أخصائيين ماليين، تنفذها الحكومة بكل دقة لتعود البلاد إلى رخائها السابق، ولكن بطرق علمية مدروسة، نتائجها الطبيعية الرخاء الدائم والاستقرار وبناء احتياطي كبير، وتقوية العملة، وتنفيذ المشاريع الحيوية. كل هذا لم يكن ليتأتى إلا بما اتخذ من خطوات حاسمة قوية، وأن الأمل كبير في أن نرى بلادنا في أحسن حال في أقرب وقت بإذن الله. لقد ارتكبنا أخطاء في الماضي، ولكننا ككل الشعوب لا نتعلم إلا إذا أخطأنا، ولحسن حظنا أننا لم نستغرق الوقت الذي أخذته الشعوب الأخرى. لقد كان زمن التجربة قصيراً وتنبهت حكومة جلالة الملك في الوقت المناسب إلى الأخطاء، فوضعت الأمور في نصابها على أساس علمي مضمون.

وسأله المحرر عن السبب في عدم إقبال الشباب السعودي على ميادين الإنتاج، وأن العمل في وزارة الخارجية يحظى برغبة أكثر لدى الشباب السعوديين؟ فقال الطريقي: لهذه الظاهرة عدة أسباب، من أهمها أن تعليمنا الثانوي كان في مراحله الأولى ضعيفاً، وهذا شيء طبيعي، فطلابنا إذا ذهبوا إلى الخارج يحسون بضعفهم بالنسبة لطلبة البلاد الشقيقة، فيلجأون إلى الكليات النظرية، حتى كثر عدد خريجي هذه الكليات من شبابنا، وأنسب الوزارات لهؤلاء الخريجين هي وزارة الخارجية، التي ترسلهم إلى الخارج فيعودون إلى الحياة التي استساغوها أثناء دراساتهم. وفي السنوات الأخيرة لاحظنا أن تعليمنا الثانوي قد قوي، وأن شبابنا قد أخذ يقبل على دراسة العلوم والرياضيات إلى جانب الدراسات الأدبية. وأصبحنا نسمع كل يوم عن عودة أطباء ومهندسين وكيميائيين وجيولوجيين إلى الوطن. وعدد هؤلاء يزداد يوماً بعد يوم.

ولم يفت الطريقي أن ينوه إلى رأيه الذي يُكرره في كثير من المناسبات والحوارات

الصحافية، وهو أن السعودية ليست بلداً زراعياً، إنما يتوقف مستقبلها على الصناعة فقط! مطالباً بضرورة توجيه الأجيال القادمة توجيهاً صناعياً، وفتح المدارس الصناعية ومعاهد التدريب المهني، وترسيخ أن مستقبل الشباب السعودي يتوقف على ما يتقنون من صناعات. يقول الطريقي: (إن إمكانات قيام الصناعة في بلادنا متوفرة، فالمواد الخام متوفرة والأيدي العاملة موجودة ولكنها غير مدربة واستيرادها يزيد تكاليف الإنتاج. فعلينا أن نبدأ في تعليم أبنائنا الصناعة. وطبعاً يجب أن يسبق هذا تعليمهم التعليم الأولي الذي هو ضروري لهم. ثم نوجههم إلى التعليم الفني والصناعي).

وفي صحيفة «البلاد» نفسها، وتحت عنوان «زيتنا الذي تستغله أرامكو» أجرى المحرر سليمان قاضي[٢٠]، حواراً مطولاً مع عبدالله الطريقي، وذلك بعد قرار أرامكو خفض أسعار النفط السعودي.

صدّرت الصحيفة حوارها بالقول: (كان تخفيض أسعار الزيت السعودي الذي قامت به «أرامكو» هو السؤال الذي يدور في الأذهان في الوقت الحاضر، قياساً على علاقة التخفيض بالحالة الاقتصادية في البلد، وعلى علاقته بمشاريع التنمية الاقتصادية وغيرها. لذلك سارعت «البلاد» إلى إيفاد مندوب عنها إلى عملاق البترول سعادة الأستاذ عبدالله الطريقي، المدير العام لمديرية شؤون الزيت والمعادن، وقد دار بينهما حوار عن أسعار الزيت، وغيرها من الشؤون المختصة بالبترول، كمقدار مساحة الأراضي المستردة من شركة الزيت، مما لم تُمسح جيولوجياً ولم يجر فيها التنقيب عن الزيت، وقد تفضل سعادته مشكوراً، فأجاب عن الأسئلة التي وجهت إليه، بما عرف عنه من رحابة الصدر وسعة الأفق وطول البال، فهو في الوقت الذي يرحب فيه بتزويد «البلاد» عن أخبار الزيت يضرب المثل النبيل والقدوة الحسنة في عدم حجب الأخبار المتصلة بالزيت عن الجمهور والاستجابة إلى إشباع نهمة الصحافي، لكي نستطيع أن نقدم للجمهور ما يهمه من أخبار الزيت، الأول فالأول).

يرى الطريقي في حوار صحيفة «البلاد» أن خفض أسعار النفط في الخليج العربي، ليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية، وأنه إجحاف بحقوق البلاد المنتجة، فكيف تقل الأسعار الآن (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م) عمّا هي عليه قبل العدوان الثلاثي؟! وبيّن أن المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن، تنفيذاً لرغبة حكومة جلالة الملك سعود،

تحاول ألا تتكرر هذه الحادثة مرة أخرى، وأن يكون ارتفاع وانخفاض الأسعار مَبنياً على أسس اقتصادية سليمة، لا على مصالح حكومة أو شركات أو بلد، والحل عنده يكمن في مراقبة كميات الاستهلاك في الأسواق، وأن يُعدل الإنتاج، بحيث يتناسب مع الطلب ولا يسمح للشركات بأن تنتج أكثر من طاقة الأسواق، لأنها سترْبح من أي كمية تنتج ولو قلّت نسبة الربح، كما يجب أن تعمل البلاد المنتجة سواء كانت في نصف الكرة الغربي، كفنزويلا أو في الشرق الأوسط مع بعضها لتبادل الرأي والاتفاق على سياسة موحدة، لأنها تواجه مجموعة من الشركات تسندها مجموعة من الحكومات.

وذكر الطريقي في الحوار أن المساحة التي استردتها الحكومة السعودية من «أرامكو» خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥م تزيدُ على ١٠٠ ألف ميل مربع، وكانت الشركة قد تخلت قبل ذلك في عام ١٩٤٧ عن جزء من «منطقة الأفضلية» تقرب مساحته من ١٣٦ ألف ميل مربع، وتبلغ مساحة الامتياز المتبقية، والتي تعمل بها شركة واحدة هي «أرامكو» ٣٣٠ ألف ميل مربع.

ورداً على سؤال إذا كانت هناك شركات أخرى قد تقدمت للتنقيب عن الزيت في المناطق المستردة؟ قال الطريقي إن قانون البترول لم يصدر بعد، وعندما يصدر وترى الحكومة أن الوقت مناسب لمنح امتيازات جديدة، فستكون الأراضي المتخلى عنها ومنطقة الأفضلية من أولى المناطق التي تعرض لمنح امتيازات جديدة، وقد قدمت فعلاً بعض الشركات عروضاً للبحث عن البترول في منطقة الأفضلية ولكننا لم نتوصل إلى اتفاق معها.

وحينما نبه المحرر المدير العام للزيت والمعادن إلى أن حكومة فنزويلا تفرض رسوماً سنوية على كل فدان لم تستثمره شركات النفط المالكة لامتياز الزيت، ولماذا لا يتمُ التعامل مع «أرامكو» بمثل هذا الإجراء؟ أجاب الطريقي بأن اتفاقية فنزويلا تختلف عن اتفاقية السعودية، فلديهم قانون للبترول يفرض هذه الأجور، ورغم أن الاتفاقية السعودية تلزم الشركة دفع أجور عن الأراضي التي تحتفظ بها، إلا أنها تعتبر جزءً من المقاسمة في الربح، بينما هي في فنزويلا تعتبر أجوراً منفصلة، ومن العدل بالطبع أن تعامل البلاد المنتجة للبترول والتي تعتمد عليه كمورد أساسي معاملة متساوية لا بتشابه

الأسماء ولكن بالنسب الحقيقية العادلة.

وتساءل الصحافي عن قانون الزيت المزمع رفعه لرئاسة مجلس الوزراء؟ فأجابه الطريقي بأن القانون لم يرفع لمجلس الوزراء بعد، لظروف خاصة ولو أنه قد تم إعداده وسيرفع في الوقت المناسب.

وعن المباحثات القائمة مع أرامكو بشأن إقامة صناعات متكاملة للزيت في المملكة، ذكر الطريقي أن المطالبة لا تزال قائمة، بأن تقوم الشركة كما ينصّ امتيازها بجميع العمليات من تنقيب وحفر وإنتاج ونقل وتصفية وتسويق، ولا زلنا مصرين على هذا الموقف، ونؤمّل أن نصل إلى نتيجة تضمن للمساهمين أرباحاً عادلة ونحقق للبلاد فوائد تتناسب وأهمية هذه الصناعة بالنسبة لكل بلد منتج للبترول. ومضى الطريقي في حواره يقول: إن مستقبل صناعة البترول يتوقف إلى درجة كبيرة على التقدم في صناعة الكيماويات البترولية وبلادنا في حاجة شديدة إلى هذه الصناعات، فهي توفر علينا الكثير مما نستورده من الخارج كما توفر لنا العملة الصعبة التي تجيء نتيجة لفائض التصدير على الاستيراد، وسنعمل إما بواسطة الشركات المنتجة أو الحكومة نفسها أو شركات أخرى جديدة على تنمية هذه الصناعات.

* * *

وفي صحيفة «البلاد» كتب محمد جوخدار مقالة بعنوان «البترول: العرض، الطلب، تحديد الإنتاج وتخفيض الأسعار»[٢١] ذكر فيها أن وكالة اليونايتد برس نقلت عن مجلة «فورتشن» الأميركية أن الشيخ عبدالله الطريقي والسيد خوان بابلو ألفونسو وزير التعدين والمحروقات قد أعربا عن رأيهما خلال انعقاد مؤتمر البترول العالمي، بضرورة اتخاذ إجراءات على وجه السرعة، لتقييد عملية إنتاج الزيت الخام بشكل حصة نسبية للمحافظة على الزيت الخام من التقلبات الاقتصادية الطبيعية منها والمفتعلة، ويُذكّر جوخدار في مقالته بموجة الانخفاض الشديد الذي طرأ على أسعار النفط في فبراير (شباط) ١٩٥٩ حينما علّلت شركة الزيت الفنزولي أن ذلك الخفض كان رغبة في المحافظة على منافسة بترول فنزويلا لبترول الشرق الأوسط، تمشياً مع حالة الطلب العالمي على الزيت الخام! وتساءل جوخدار: كيف يمكن العقل أن يقبل تعليل

شركات الامتياز في فنزويلا، التي لبعضها مصالح اقتصادية في بترول الشرق الأوسط، الذي اعتبرته شركات الامتياز في فنزويلا منافساً قوياً لبترولها، الأمر الذي من شأنه أن يبق الفرق بين الأسعار في المنطقتين كما كان عليه قبل إعلان الخفض، وهكذا بطبيعة الحال، لم يتأثر عامل المنافسة مطلقاً.

وتحدث جوخدار في مقالته عن حالة الطلب العالمي على البترول عام ١٩٥٧ رغم ارتفاع أسعاره، وعرض العوامل التي تقف خلف خفض الأسعار رغم الطلب العالمي للبترول.

* * *

وتعليقاً على مؤتمر خبراء البترول العربي، الذي عُقد في مدينة جدة في ١٩٥٩م، كتب عبدالله عريف مقالة تحت عنوان «لا بد لنا من ثقافة بترولية عامة»[٢٢] قال فيها: لقد أظهر مؤتمر خبراء البترول العربي السابع الذي انعقد في جدة قبل أسبوعين أن الثقافة البترولية عندنا تكاد تكون ثقافة خاصة محظورة في بعض الشباب المتخصص، وأن مجموع شبابنا المثقف ينقصه أن يعرف الكثير من شؤون البترول مادة، وصناعة، واستخراجاً، وعلوماً، وتسويقاً، وأن يعرف الكثير عن الدول المنتجة للبترول سواء في ذلك دول الشرق الأوسط أو واقع الاستفادات منه في كل دولة من الدول، وأن يعرف شيئاً ولو يسيراً من قوانين البترول، وأنظمته، وأن يعرف أيضاً شيئاً عن الاتفاقات بين الشركات المنتجة وأصحاب الأرض المستخرج منها البترول. وبالجملة ينبغي أن يعرف الكثير من كل ما يتعلق بالبترول في كل ناحية من نواحيه، ذلك لأن المعلومات عن البترول لم تعد شيئاً مقصوراً على الخاصة ولم تعد سياسة محدودة بأفراد معدودين، إنه اليوم موضوع عام لا بد لكل مواطن أن يعرف عنه ما يعرفه الآخرون، وأن يهتم بشؤونه كموضوع رئيسي يكاد يتكون منه الدخل الرئيسي للدولة، فلا بد إذن من تكوين وعي عام بشأنه، وأن يأخذ حيزاً كبيراً من عقولنا ومكاناً مرموقاً من تفكيرنا.

وإذا كان هذا واجب عام بالنسبة لشؤون البترول فإن من أوجب ما ينبغي أن تتجه إليه المعرفة والاهتمام والتخصص هو شؤون البترول السعودي. يجب أن يعرف كل فرد مثقف أهم بنود اتفاقياته، وكل الأنظمة التي يسير عليها العمل، وعن جميع إجراءات

شركات الاستثمار ـ أرامكو وجيتي واليابانية ـ بالنسبة لحصص الربح والتكرير والتوظيف والتسويق ووسائل المعيشة وأساليب المعاملة للوطنيين وغير الوطنيين، وكل ما يعطي المواطن فكرة واضحة عن أكبر الأعمال التي تمارس في بلادنا ، وبذلك وحده يستطيع كل مواطن أن يعرف معنى هذه الثروة الراقدة تحت الأرض في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، معنى يلامس إحساسه وشعوره ويشغل تفكيره وتقديره، وحينئذ سيجد أنه معنى بالمحافظة على هذه الثروة، مسؤول عن تعميل كل قرش يصل إلى يده من وراء استغلال ذلك، ومشغول بأمر إخوانه العاملين في ذلك المجال، ومشغول بكل ما يكتب وما يقال عن وسائل تحسين الاستفادة منه، إنه بذلك سيصير أمر البترول أمره وكل ما يتعلق به يتعلق بشأن من أخص شؤونه. والجهة المسؤولة عن إشاعة هذه الثقافة البترولية العامة، وهذه المعلومات عن البترول السعودي خاصة، هي المديرية العامة لشؤون الزيت، إن عليها بلا شك بجانب ما تقوم به من مهام كبيرة في شأن الزيت أن تضيف هذا الأمر إلى جملة شؤونها، وأن تعطيه عناية خاصة، تجعل إشاعة كل ذلك سهلاً ميسوراً ليحسن الناس، على اختلاف ثقافاتهم، تلقي هذه المعلومات وهضمها، وسبيل ذلك الإذاعة والصحف والأفلام والمحاضرات في أحاديث عامة وفي المدارس، بعضها بالحديث المسهب المفهوم، وبعضها عن طريق موظفي المديرية، أو من الرجال المختصين في شؤون الزيت، وبعضها عن طريق رجال الصحافة، أو عن طريق الصحف نفسها، وبالجملة فلا بد من قيام جهاز خاص بهذا الشأن، يؤدي هذه المهمة الوطنية.

ولقد تحدثت في كل هذا، في ليلة قريبة، إلى الصديق الوطني الأستاذ عبدالله الطريقي، المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، فقال لي: إنه لم يغفل ذلك من حسابه، وإنه يشجع على ذلك كثيراً ويتتبع كل ما يكتب، وإن كان لا يجد من وقته ما يساعده على تصحيح المعلومات أو التصريحات التي تقال عنه، ولكنه عازم أشد العزم على إعطاء هذا الأمر حقه من العناية، وأنه سيجعله ضمن مهامه في المديرية.

وقد كتبتُ هذا تسجيلاً لوعده، ولأني أريد من الشباب المثقف، أيّاً كان اختصاصه، أن يقرأ ويتابع كل ما يكتب عن الزيت سواء في بلادنا أو في غيرها وسواء في ذلك الأبحاث الخاصة أو العامة، وأن يهضم ما يقرأ ثم يعمل على إشاعة هذه الثقافة بالحديث أو النشر، فإنه بذلك يؤدي لحكومته ولوطنه ولنفسه ولإخوانه خدمة كبرى

ليس أقلها دفع الوعي البترولي إلى المزيد، وعند هذا الحد يستطيع أن يقدِّر كل مواطن مخلص نتائج هذا الوعي ومقدار استفادة بلادنا منه والله يتولانا بعونه وتوفيقه.

نشرت صحيفة «الندوة»، في صفحتها الأولى خبراً حمل صورة الطريقي بعنوان «خطوط أنابيب عربية»[٢٣] قالت فيه إن الطريقي الذي رأس وفد السعودية في مؤتمر القاهرة، قد قدم اقتراحاً بإنشاء خط أنابيب عربية من الخليج العربي إلى ساحل البحر الأبيض، مقترحاً أن يمتد بموازة خط التابلاين.

وفي صحيفة «الندوة»[٢٤] وتحت عنوان «أبا صخر..!» كتب حامد مطاوع مقالة قال فيها: رجل من الصحراء، يخافه رجال الزيت، عرف منطق القوم فخاطبهم على قدر عقولهم ولم ينس أبداً طبيعة رجل الصحراء، لم ينس الفروسية والصلابة، ولقد كان الأستاذ عبدالله الطريقي فارساً صلباً، تجلت تلك الفروسية وتلك الصلابة في إبرام اتفاقية الزيت مع الشركة اليابانية، لم يظلم الشركة اليابانية، ولم يجحف معاملتها، وإنما أعطاها ما لها وأفهمها ما عليها، وحُفظت حقوق الطرفين وكرامتهما وكان كلاهما من الرابحين، الحكومة والشركة. وبقي إعادة النظر في اتفاقية أرامكو! (وإعادة النظر) كلمتان مخففتان جداً لكلمة التعديل أو كلمتي (إعادة صياغة) أو ما وراء التعديل وإعادة الصياغة، وهذا ميدان جديد للفروسية والصلابة.

إن الحياة تلقائياً تسير إلى الأحسن وتتطور في الطريق إلى الكمال، ونحن نريد من أرامكو أن تسير في هذا الطريق، طريق التكامل، فإذا قلنا، ومن حقنا أن نقول ونُصر على هذا القول، إذا قلنا:

فـإن الماءَ مـاءُ أبـي وجـدي وبئري ذو حفرتَ وذو طويت

إذا قلنا هذا واستبدلنا الماء (بالزيت) فسيصبح هكذا:

فـإن الـزيتَ زيتُ أبـي وجـدي وبئري ذو حفرتَ وذو طويت

فالزيت زيتنا وفي أرضنا، ونحن الذين منحنا الامتياز، ولكن كل ما ندريه أن الزيت يستخرج من أرضنا، منه ما يكرر في رأس تنورة أو يشحن في الناقلات خاماً من

هنالك، والأكثر ينساب في أنابيب التابلاين، ونعلم كذلك أن هذه الأنابيب تنتهي بميناء الزهراني بصيدا بلبنان ومن هناك تتسابق الناقلات لنقله، ولكن إلى أين؟ لا ندري!.. ويسوق في أسواق العالم ولكن إلى من يباع؟ لا ندري! كل هذا لأن الاتفاقية لم يُنص فيها أن لنا الحق في الإشراف وتقاسم الأرباح، من البئر إلى الاستهلاك، ابتداء من الإنتاج ثم التكرير ثم النقل ثم التسويق، واتفاقية هذا واقعها ألا تقتضي المصلحة العامة تطويرها وإلباسها ثوب الظرف الراهن؟ الجواب عند أبي صخر، الشيخ عبدالله الحمود الطريقي، وإن كنت أعلم أن الطريقي يدور في فلك سياسة مرسومة رشيدة خططتها يد حكومة صاحب الجلالة.

وفي صحيفة «البلاد»[٢٥] وعلى صفحتها الأولى، كتب عزيز ضياء مقالة بعنوان «الطريقي والعالم» قال فيها: (معرفتي بالأستاذ عبدالله الحمود الطريقي، ترجع إلى سنوات ربما زادت على العشرين عداً، يوم كنا نذاكر معاً، في فترةٍ ما بمكة للدخول في امتحان معين. وكنا وقتها شباناً حالمين، وكانت أحلامنا كبيرة جداً، ولعلها ما تزال أكبر كثيراً من واقعنا اليوم، ولم نكن ـ في تلك الأيام ـ نتفلسف في أسباب النجاح أو الفشل وتحقق الأحلام. وقد انطلق الطريقي الحالم في طريق كفاحه، فكان أول سعودي حمل بكالوريوس كلية العلوم المصرية في علم طبقات الأرض، وهكذا، بدأ يدخل خطاً جديداً، أبرز ما فيه أنه خط الحقائق والأرقام ـ ومع ذلك استطاع الخط الأصيل ـ خط الأحلام الكبيرة ـ أن يظل موازياً للخط الجديد، فكان الطريقي الحالم هو الطريقي العالِم، وهو الطريقي الذي تخصّص في هندسة البترول، عماد الثروة في هذه البلاد، وقد يبدو لأول وهلة، أن من المتعذر اجتماع الأحلام والحقائق على صعيد واحد أو في ذهن إنسان واحد، بينما الواقع أنه لا تناقض بين الحقائق والأحلام، ولا تنافر بينهما في القلب المؤمن، وفي العقل الهادف، الذي يستطيع أن يُنظم حركة زحفه المتواصل. إن الحقائق والأرقام هي «المعدات الثقيلة» التي يشق بها العلماء وكبار المفكرين طريقهم الصخري نحو الآمال الكبار.

ومن الصعب أن نقول إن الطريقي قد حقّق أحلامه الكبيرة حتى اليوم، ولكن ليس من شك في أنه يستفيد من «المعدات الثقيلة» ومن العقل العلمي المركز في زحفه الذي نتمنى له أن يستمر. وقد استطاع منذُ أكثر من ثلاثة أعوام أن يحتل الأماكن البارزة في صحف العالم، في «اللايف»، وفي «التايمز»، وفي «الفايننشال تايمز»، وفي «لوك»،

وفي غيرها، بل استطاع أن يكون بعض الأحيان سبباً في صداع دوائر معينة في العالم الكبير، وهذا معناه، أنه خرج بأحلامه عن نطاقها الضيق المحدود إلى النطاق العالمي.

وبغض النظر عن فرحتنا بتألقه وهي فرحة لن تزول، فإننا ننظر إلى ما هو أبعد من اقتراحه في مؤتمر البترول العربي الأخير، ننظر إلى الطريقي، الذي يُثبت للعالم، كما أثبت كبار الحالمين قبله، أن أحلام اليوم هي حقائق الغد!

في نفسي منذُ زمن طويل، أن أفي الطريقي حقه، كمثل كبير من أمثلة الرجولة الصارمة، وكصاحب أشجع قلب عرفته مستوياتنا في حقول الخدمات العامة، ثم كسبب من أسباب الصداع العالمي. وليست هذه الكلمة وفاء بكل هذا أو حتى ببعضه. فالطريقي اليوم أكبر كثيراً من مقال أو كلمة، إن حقه عليّ أن أكتب عنه كتاباً خاصاً، إذا تهيأت الأسباب والظروف والأحوال(*).

وفي صحيفة «البلاد»[٢٦] نشرت الصحيفة على صدر صفحتها الأولى هذا العنوان «الطريقي يُدلي لـ«البلاد» بحديث خاص عن البترول» تقول الصحيفة: في الفيلا الأنيقة التي تقع في ركن هادئ قريب من طريق جدة ـ مكة، عند الكيلو٣ التقت «البلاد» بالأستاذ عبدالله الطريقي. ودار حديث حول الشؤون التي تشغل الرأي العام، وكانت «البلاد» تتوجه بالسؤال، فيتولى الطريقي الإجابة بدقة وطلاقة حديث الرجل العالم بما يتحدث فيه، الفاهم لما يدور حوله، الوطني الذي يضع مصالح وطنه فوق كل اعتبار.

سألته الصحيفة عن تقرير «أرامكو» السنوي، الذي تطغى عليه الصور، مما يجعل منه كتاباً دعائياً أكثر منه تقريراً مالياً، فأجاب الطريقي بأن المديرية قد لاحظت هذه الظاهرة، وكتبت لأرامكو كي تعطي تقريرها صورة أوضح، عن حالتها المالية وما تنفقه لرفع مستوى عمالها وتحسين أحوالهم المعيشية، وأنه قد طرأ تعديل، إلا أنه ما زال يغلب عليه الطابع الدعائي. وحينما سأله الصحافي عن الشركة المنتجة للزيت

(*) يبدو أن الأسباب لم تتهيأ للكاتب عزيز ضياء في أن يُفرد مؤلفاً خاصاً عن الطريقي، ولعل في هذه السيرة شيئاً يُحقّق ما كان يتمناه الكاتب القدير عن صديقه، رحمهما الله.



الملك عبدالعزيز يشرف بنفسه على تحميل أول شحنة من الزيت الخام يتم تصديرها إلى الخارج مدشناً بذلك عهداً جديداً لدولته الناشئة آنذاك. ١ مايو (أيار) ١٩٣٩

وأنها تذهب لإقامة مصاف في غير السعودية، فرك الطريقي يديه ولمس الشعرات البيضاء في رأسه، وقال إن الحكومة السعودية ما تزال تلح بتنمية وتوسيع طاقة التكرير فيها، ففي رأس تنورة، مثلاً، حققنا الاكتفاء الذاتي، وسينتهي العمل في إنشاء معمل لبنزين الطائرات، وسيستمر التوسع في إنتاج جميع أنواع الزيوت والوقود، وسيتم إنشاء صناعات بتروكيمائية. وشدّد الطريقي في حواره على نفيه أن السعودية ليست بلداً زراعياً، فليس فيها أنهار ولا أمطار، فليس بالإمكان أن نحقق الاكتفاء الذاتي. كما تحدث عن التعاون السعودي ـ الفنزويلي، بعد التقارب الذي حصل في مؤتمر القاهرة، وعلّق الطريقي في الحوار على المشروع الذي تقدم به أميل البستاني في مؤتمر القاهرة، والقاضي بتخصيص ٥٪ من عائدات البلاد المنتجة للنفط في التمنية الاقتصادية للبلاد العربية، فذكر أن هذا المشروع قُدّم في وقت غير مناسب! ذلك أنه قدم في الوقت الذي تم فيه خفض الأسعار. ولم يفت محرر الصحيفة أن يسأل الطريقي عمّا أثارته بعض الصحف بشأن عدم تجاوبه مع ما توجهه الصحف إليه من أسئلة واستفسارات، فقال الطريقي: لقد وجه هذا السؤال إلينا من جريدة «الندوة» وقد اتصلت بالأخ رئيس التحرير وتحدثت معه واتفقنا على أن يحضر لمقابلتي حينما

أكون في جدة. ولكن للأسف لم نتمكن من المقابلة ولا زلت أنتظر وعده بالزيارة! وقال إن المديرية ترحب بأي فرد يكون لديه سؤال عن أية مسألة من المسائل المتصلة بعملنا، وسوف نرد على ما يريد، ومن الممكن الإجابة عما يصلح للنشر الآن، وأيضاً الذي لم يحن الوقت لنشره بعد!

وذكرت الصحيفة أن الطريقي سيسافر إلى أميركا لحضور اجتماع مجلس إدارة شركة أرامكو، وبيّن الطريقي أن الغرض من الاجتماع هو الموافقة على ميزانية الشركة وتعيين رئيس جديد خلفاً للمستر ديفيز، وللآن لم يصل جدول الأعمال!

في جريدة «الندوة»[٢٧] وتحت عنوان «همسة اليوم» كتب عبدالله عريف مقالة تعقيبية على ما سبق وصرّح به عبدالله الطريقي، يقول الكاتب: في حديث الأستاذ الطريقي أشياء كثيرة تستحق الوقوف عندها، والسؤال عنها، فمن ذلك مثلاً: لماذا يعقد مجلس إدارة الشركة في أميركا؟ أليس المعقول أن يكون مقر مجلس الإدارة هنا في المملكة، حيث مركز أعمال الشركة، ومكان إنتاجها؟! إنه أمر يبدو غير طبيعي، على الرغم من أن رأس مال الشركة أميركي، ثم أليس معنى هذا أن جميع أعمال الشركة الرئيسية التي هي من حق مجلس الإدارة ستكون بمعزل عن علم واطلاع العضوين السعوديين؟! لقد سألتُ عن هذا الموضوع قبل سبع سنوات في مؤتمر صحافي بمقر الشركة بالظهران، وأجابني المستر قاري أوين، محامي الشركة إذذاك، بأن الشركة ستحقق أمر نقل مجلس الإدارة إلى الظهران قريباً، ولم تزل «قريباً» هذه بعيدة بعيدة!! فهل لنا أن نسمع بأن العضوين السعوديين قد أثارا هذا الموضوع، أو أن الحكومة تعمل على تحقيق الفكرة؟! وشيء آخر لعل العجب له لا ينقضي، لقد قال الأستاذ الطريقي، وهو أحد العضوين السعوديين في المجلس (.. وللآن لم يصلنا تفصيل جدول الأعمال..) وهذا الكلام يقوله قبل انعقاد المجلس بتسعة أيام، ومعناه أنه لن يطلع على جدول الأعمال إلا هناك في أميركا، أي قبل انعقاد الجلسة بيوم أو يومين، فكيف للعضوين أن يعرفا رأي الحكومة فيما سيُعرض على المجلس وأن يتزودا بما لديها من معلومات وتعليمات؟ وأخيراً ما هي الفائدة من دخول أعضاء سعوديين إلى المجلس؟! وهل لنا أن نسأل: هل تُدار مجالس إدارة الشركات في أميركا على هذا النحو؟ إن الشركات في بلادنا وهي شركات صغيرة، وحديثة العهد بأعمال الشركات توزع جدول أعمالها على أعضاء المجلس قبل أسبوع، فإن ضاق الوقت، فقبل أيام،

فكيف بشركة كبرى؟ لا أدري. أعتقد أن العضوين السعوديين لن يفوّتا هذه المسألة في مرة قادمة، لأن جدول الأعمال هو موضوع الجلسة، وبدونه لا وجود للجلسة، لأنه من غير المعقول أن تكون ارتجالاً أو تكون قاصرة على انتخاب خلف للرئيس، ثم النظر في موازنة الشركة، لا سيما أن الجلسة تعقد بعد مؤتمر بترولي صاحب عُقد في القاهرة وأُثيرت فيه أبحاث تعطيها الشركة كل اهتمامها ورعايتها. وأمر ثالث يتعلق بالمصفاة ولكن الحيز قد ضاق عن إمكان توفية الموضوع حقه من الكلام فإلى همسة الغد.

وفي يوم الغد، واصل الكاتب مقالته[٢٨] مناقشاً عبدالله الطريقي فيما جاء في حديثه عن مصفاة الزيت، وقوله: أن تصدير الزيت الخام قبل تصفيته، أمر اتفق عليه بين الشركات المنتجة للزيت وحكومات بلادها وبين البلاد المستهلكة لهذا الزيت وحكوماتها، وأن هذه السياسة استهدفت مساعدة البلاد التي خربتها الحرب، إلا أن هذا كان على حسابنا، وعلى حساب مصالحنا، وكان من الممكن والصواب تصفية ٥٠٪ من الزيت الخام في بلادنا و٥٠٪ في البلاد المستهلكة، ولكن لسوء الحظ ضحوا بمصالحنا في سبيل مصالحهم، والحكومة السعودية كانت ولا تزال تُطالب بتنمية وتوسيع طاقة التكرير في بلادنا. لذلك علّق الكاتب على حديث الطريقي قائلاً: معنى هذا أننا حالياً نخسر كثيراً من التصفية خارج بلادنا، لأن حكومات البلاد المستهلكة للزيت رفعت ضريبة الاستيراد على المنتجات البترولية المُصفاة، وخفضتها على الزيت الخام، فلو أمكن تحقيق جزء كبير من التصفية داخل بلادنا لاستفدنا كثيراً، استفدنا أولاً فرق السعر بين الزيت الخام والزيت المُصفى، واستفدنا إيجاد وظائف لأكبر عدد ممكن من المواطنين واستفدنا إنتاج كثير من المواد التي نستوردها من الخارج في الوقت الحاضر. فما هو الطريق إلى تحقيق هذه الاستفادات الجمة؟ الطريق هو إنشاء مصافٍ في داخل بلادنا، والاعتماد على أن الشركة تفعل ذلك من عندياتها أمر غير مفيد، وهي إن فعلت شيئاً من ذلك تحت طلب الحكومة وإلحاحها فلن تفعل إلا في أضيق الحدود، لأن مصلحتها في تصديره خاماً وتصفيته في البلاد المستهلكة، فلماذا إذن لا نفكر على مستوى عال؟ لماذا لا نفكر في تأسيس شركة سعودية أو عدة شركات تُساهم فيها الحكومة بنصيب معقول، لإنشاء مصفاة في جدة لتموين المنطقة الغربية، ثم التصدير إلى الخارج عن طريق البحر الأحمر، ولا سيما

للبلاد القريبة منا، ومصفاة أخرى في الرياض لتموين المنطقة الشرقية وما جاورها. إن إنشاء مصفاة ليس بالأمر العسير، فلنفكر في الموضوع على أساس تجاري محض تتقدمه رؤوس الأموال الكبيرة ولو في شكل شركات محدودة، أو إعطاء امتياز به لفرد أو جماعة. إن من واجب مديرية الزيت أن تقدم دراستها في هذا الموضوع الذي لا بد من أن تكون قد درسته من جميع نواحيه إلى الحكومة، أو إلى لجنة التنمية الاقتصادية، لتدرسه وتعلن عنه وما أشكُ في أن بعض ذوي رؤوس الأموال والعقول النيرة سيغريها المشروع بالدخول فيه وتحقيقه، وبذلك تتحقق الاستفادات الجمة التي تجنيها البلاد من وراء إنشاء مصفاة أو أكثر داخل البلاد. وما أشكُ في أن الموضوع أضخم من أن يمرّ مروراً عابراً، أو أنه من اليسر بحيث يكتفى فيه بكلمة «صحيح». إن واجب مديرية الزيت ولجنة التنمية الاقتصادية إزاء تحقيقه أضخم الواجبات وألزمها... وفق الله العاملين لخير بلادهم.

وفي صحيفة «الندوة» أيضاً وتحت عنوان «سياسة البترول في المملكة كما يمثلها الطريقي»[٢٩] قالت الصحيفة إن مجلة «التايم» تناولت في عددها هذا الأسبوع السياسة البترولية السعودية كما يمثلها سعادة الشيخ عبدالله الطريقي، وقالت «التايم»: إن الطريقي ليس من دعاة التأميم وأنه يريد أن يتوصل إلى حال من الإدماج في جميع عمليات البترول من بدايتها إلى المضخات البعيدة حيث يُشحن البترول في السفن، ويريد أيضاً أن يُساهم العرب في إنتاج البترول ونقله وتسويقه، وترغب شركة أرامكو في موافقته على زيادة نصيب العرب من الأرباح في الاتفاقيات المقبلة، ولكنها لا تريد أن يكون للسعوديين أي دور في عمليات الشركة خارج السعودية، وختمت المجلة مقالها بأن هؤلاء الخبراء يجب أن يُحسب حسابهم بدرجة كبيرة كلما مرّت السنون.

وفي الصحيفة نفسها وتحت عنوان «من هو الطريقي؟»[٣٠] عرّفت الصحيفة قراءها بأن الطريقي قد درس الجيولوجيا (علم طبقات الأرض) في كلية العلوم بجامعة القاهرة حتى نال الليسانس، ثم سافر إلى أميركا وواصل دراسته هناك حتى حصل على ماجستير في الجيولوجيا من جامعة تكساس، وكان موضع تقدير وإعجاب أساتذته وزملائه الطلاب، وكان يحضر لنيل الدكتوراه لو لم تشغله مهام منصبه كمدير عام لشؤون الزيت والمعادن منذ عام ١٩٥٤م.


الطريقي في فنزويلا.. يتقلد وساماً

في عام ١٣٧٩هـ، الموافق ١٩٥٩م، أقام مصطفى حافظ وهبة، حفلاً تكريمياً في المنطقة الشرقية، باسم مديرية شؤون الزيت والمعادن لوفد خبراء مؤتمر الزيت العربي، وقد استغلت جريدة «اليمامة» هذا الاجتماع، فأوفدت مندوبها بالمنطقة الشرقية يوسف الشيخ يعقوب، فعقد ندوة في فندق مطار الظهران، تناولت أحاديث مهمة عن الزيت العربي، شارك فيها: محمد سليمان، مندوب الجامعة العربية، وأحمد كامل البدري، مندوب الجمهورية العربية المتحدة، وعصام الخيري، مندوب الأردن، وأحمد السيد عمر، مندوب الكويت. وقد توجه إليهم بعدد من الأسئلة حول شؤون الزيت العربي، وقد نُشرت الأسئلة والإجابات في جريدة «اليمامة»، تحت عنوان «أحاديث هامة عن الزيت مع خبراء الزيت العربي»[٣١].

الاتفاقية اليابانية وأشياء أخرى!

في عام ١٩٥٩م وقعت الحكومة السعودية مع إحدى الشركات اليابانية اتفاقية عُرفت بـ«الاتفاقية اليابانية» منحت الحكومة السعودية بموجبها الشركة امتياز استخراج الزيت من المنطقة المغمورة بالمياه، وقد حظيت هذه الاتفاقية بالأحاديث والتعليقات الصحافية، لأهميتها ولكونها نقلة نوعية في عالم الاتفاقيات الدولية، لما تضمنته من بنود نصّت على حقوق الحكومة السعودية، كما أنها كسرت الاحتكار الغربي حينما دخلت اليابان في هذا المجال، فقد أعادت مجلة «اليمامة»[٣٢]، نشر حوار أجرته صحيفة «الندوة»[٣٣] مع عبدالله الطريقي تحدث فيه عن الاتفاقية اليابانية، وعدّد من مزاياها أن الحكومة السعودية استطاعت أن تتلافى الحقوق المسلوبة في غيرها، حيثُ

حصلت على حقوق ضخمة في هذه الاتفاقية، فمثلاً شكلت الحكومة لجنة مكونة من ٥٠٪ عن الحكومة بجانب ٥٠٪ ممثلين للشركة للقيام بالمشتروات اللازمة حتى لا تطلق يد الشركة في المصاريف التي تضعف الأرباح وحتى تضمن حكومتنا بذلك خضوع هذه المصروفات للرقابة. وذلك يرتكز على العنصرين اللّذين أشرت لهما، وهما المساهمة الفعلية، والمشاركة الإيجابية، فيما نجد أن هذه المسألة أهملت في الاتفاقيات السابقة، مثل اتفاقية الزيت العربية الأميركية، ثم مع شركة جيتي، فإننا نجد لهما مطلق الحرية في الصرف بشكل يعد إسرافاً في بعض الحالات هذه واحدة. والأخرى، هي أن هذه الشركة العربية الأميركية، لا تتعاون مع رجال الأعمال والتجار الوطنيين، بالشكل الذي يجب عليها أن تفعله، كما هو حادث مثلاً في الكويت والبحرين حيث تكفّلت الشركات هناك بأن تقوم بمشترواتها كلها عن طريق التجار ورجال الأعمال الوطنيين، فشركة الكويت مثلاً لا تستطيع توريد أي شيء إلا عن طريق التجار الكويتيين، بينما الشركة العربية الأميركية فتحت لها مكاتب في عدة بلاد، منها نيويورك، لشبونة، بيروت، القاهرة وغيرها، للقيام بمشترياتها وحدها، فإن مشتريات هذه الشركة يصرف منها ٩٠٪ خارج البلاد، ولا يستفيد رجال الأعمال هنا، وبالتالي لا يستفيد الاقتصاد الوطني منها أيضاً، وبالتالي يتأخر قيام الصناعات، أو التطور الصناعي والتجاري، ومن ورائه الأيدي العاملة وعدم تدريبها، أو اكتساب الخبرات المحلية، بجانب عدم الانتعاش الاقتصادي، والقول أيضاً على شركة جيتي، ولكنها بنسبة أقل. وتساءل الطريقي: يا ترى، إلى متى تظل شركة (أرامكو) تصرف أموالها خارج البلاد، ويستفيد منها الأميركان والهولنديون، بدل استفادة الأهليين هنا؟ وأشار الطريقي في حواره إلى بعض الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية مع الشركة اليابانية، منها تكرير ٣٠٪ من الإنتاج محلياً، فيما أرامكو تكرر ما يكفي الإنتاج المحلي فقط، وإنشاء مصانع كيماوية للاستفادة من الغاز الطبيعي وتحقيق مبدأ التكامل في صناعة الزيت، من حيث الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، كما أن الشركة اليابانية مجالها عالمي فيما أرامكو مقيدة بالحكومة الأميركية، وتبلغ أرباح الحكومة ٥٦٪ رغم المساهمة الفعلية لها في جميع عمليات الزيت والصناعات القائمة عليه.

وعن الاتفاقية اليابانية نفسها، صرّح عبدالله الطريقي لصحيفة «البلاد»[٣٤] وذكر محرر

الصحيفة في حواره أن عبدالله الطريقي ما إن وصل من القاهرة حتى توجه من المطار إلى مكتبه في المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن، فلحق به وقابله في مكتبه، وتحدث معه في كثير من المسائل، منها الاتفاقية اليابانية، حيث قال الطريقي عنها: إن مما يثلج الصدور أن عقد هذه الشركة كُتب بين ندين متكافئين، لقد كتبناه ونحن غير مضطرين لكتابته، وكانت الدوافع إليه مصلحة كلا الطرفين، وكلاهما عارف أين تقع مصلحته. وتعتبر الاتفاقية في نظرنا أحسن اتفاقية عُملت في أي مكان من العالم على الإطلاق، وهي تظهر التعاون واضحاً بين صاحب الأرض وصاحب المال وهي وزعت الاختصاص والحقوق بشكل يرضي الطرفين ويضمن تعاونهما القلبي. كما اعترفت الاتفاقية بحق الشعب السعودي وحكومته في اكتساب الخبرة خارج البلاد، إذ لا بد أن يكون ٣٠٪ من رجال الشركة في أي مكان تعمل فيه في الخارج من أبناء البلاد العربية السعودية. وتنص الاتفاقية على حق الحكومة السعودية في الإشراف على المصاريف بالتساوي مع الشركة، ومنحتها حق الحصول على ٥٦٪ أو ٥٧٪ من الأرباح في الداخل والخارج. وذكر الطريقي أنّ ثمّة احتفالاً كبيراً قد أقيم في اليابان، وذلك رداً على الأصوات التي هاجمت الشركة عندما عقدت الاتفاقية مع الحكومة السعودية. لذلك فقد أطبقت أبواق الدعاية التي كانت تروّج للشائعات أفواهها.

وبيّن الطريقي في ختام حواره أن تنفيذ الاتفاقية اليابانية سوف يبرهن على أن أسطورة الاحتكار يجب أن تُلغى، وأن تستغل الثروات الطبيعية لمصلحة الشعوب التي تخرج من أرضها، ويجب أن يؤمن الجميع بأن وضع العراقيل في سبيل تنمية التجارة بين مختلف بلدان العالم هو عمل قد مضى زمانه وأصبح يتنافى مع روح العصر الذي نعيش فيه ومع الأفكار التي تسيطر عليه. إن التجارة يجب أن توجه لمصلحة الشعوب المنتجة لا الشركات فقط.

وختمت الصحيفة حوارها بأن الشيخ عبدالله الطريقي قد غادر جدة إلى الرياض ومنها إلى المنطقة الشرقية ويتوقع أن يزور المنطقة التي اكتشف فيها الزيت قبل سفره للقاهرة لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي.

وفي صحيفة «الندوة»[٣٥] أدلى عبدالله الطريقي بحديث مهم، قال فيه: إن مجلس

الوزراء يدرس حالياً مشروعاً جديداً بتحويل المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن إلى هيئة عامة للبترول تتمتع بنوع من الحرية ومن الاستقلال، يكفلان لها إمكانات واسعة النطاق من حيث تدعيم ميزانيتها والتخلص من الروتين الحكومي، والتوسع في إيفاد البعثات والاستفادة من الخبرات، وخدمة صناعة البترول في المملكة لمنافسة الشركات الأخرى الموزعة. ومضى يقول: إننا مصممون على تعريب صناعة البترول في بلادنا وفي الشرق الأوسط بأسره، تلك الصناعة التي تسيطر عليها حتى الآن شركات أجنبية، هدفها التجارة والكسب فقط، وأن جميع الوظائف في شركة أرامكو ستصبح سعودية من مديرها إلى أصغر عامل فيها. وقال إن مجلس الوزراء سيصدر قريباً أول تشريع للمعادن من نوعه في الشرق الأوسط يعقبه تشريع آخر جديد خاص بالبترول.

أما الكاتب أحمد عبد الحميد مندوب صحيفة «الندوة»[٣٦] فقد كتب يقول إنه التقى بالجنتلمان، الذكي البارع الهادئ، الذي تجمعت في يديه خيوط صناعة البترول في المملكة العربية السعودية، والذي يحمل على كتفيه الرقيقتين أخطر مسؤولية، تتعلق بشريان الحياة الأول في المملكة، وعماد هذه الأنفاس القوية التي تتردد بين جنباتها.

يقول عبدالحميد: (تسللت إلى مكتبه، وأنا مشفق على وقته من ثرثرة الصحافة، وازداد إشفاقي وأنا أراه لا يكاد يحس بوقع خطاي المترددة، وهو غارق بين الكتب والأبحاث والمراجع والمجلات، وانفلتت عيناي تقرآن عناوين بعض هذه الأكداس الهائلة، لأكتشف أنها جميعاً تتعلق بشيء واحد فقط، هو البترول. رفع رأسه وطالعتني ملامح هادئة هدوءاً أخاذاً، وصافحتني ابتسامة حلوة ذابت على شفتيه، وفي قسماته، وانبعث إلى أسماعي صوت خفيف مهذب يستقبلني ويرحب بي ترحيباً وادعاً جميلاً.. الهدوء الأخاذ والابتسامة الحلوة والصوت الخفيض المهذب، كل هذه السمات لم تتغير منذ تسللتُ إلى مكتبه حتى انصرفت مودعاً، لم تتغير أبداً حتى في مواطن الثورة في حديثه ومواطن الانفعال في تصريحاته. نفس الهدوء الأخاذ، نفس الابتسامة الحلوة، نفس الصوت الخفيض المهذب، إنها هي السمات الحقيقية لشخصية عبدالله الطريقي، المدير العام لشؤون الزيت والمعادن والرئيس المقبل للهيئة العامة لشؤون الزيت والمعادن).

تحدث الطريقي في حواره مع أحمد عبد الحميد عن الامتياز الجديد، الذي مُنح

للشركة اليابانية، وقال إن مجرد حصولها على امتياز في الشرق الأوسط، يُعد تحولاً تاريخياً بالنسبة لبترول الشرق الأوسط، ذلك أن الامتيازات قبل هذا التاريخ كانت وقفاً على رعايا دول معينة، وهم الأميركان والإنجليز والهولنديون والفرنسيون وأحياناً الإيطاليون، أما دخول اليابانيين هذا الحقل فقد أحدث ما يمكن أن يسمى هزة في أوساط البترول، فمن المعروف أن اليابان وهي دولة صناعية تستهلك مقادير هائلة من البترول، ومن المؤمل أنها بعد دخولها ميدان الاكتشاف البترولي سوف يكون للبترول المكتشف بواسطة اليابانيين الأولوية بطبيعة الحال في استعانة صناعاتهم به، خاصة أن مصاريف اكتشافه بالعملة اليابانية.

ورداً على سؤال عن إنشاء وزارة للبترول، وأنه قد آن الأوان لإنشائها، قال الطريقي: أنا أفضل وجود هيئة عامة لشؤون الزيت والمعادن، ومجلس الوزراء يدرس الآن مشروعاً هاماً بتحويل مديرية شؤون الزيت والمعادن إلى هيئة عامة، لها ميزانية خاصة مستقلة من الروتين الحكومي، وتعطى وسائل وصلاحيات وإمكانات مادية أوسع من الإمكانات الموجودة في الميزانية الحالية لمديرية شؤون الزيت والمعادن، وهذا يخول لنا القدرة على الاستعانة بالخبرات ومنافسة الشركات التجارية في الحصول على الفنيين والخبراء من المواطنين وغيرهم من المتعاقدين، ونؤمل بعد ذلك أن تستطيع الهيئة العامة أن تسير قدماً من أجل تنمية الموارد البترولية وفي نفس الوقت تنمي الثروة المعدنية.

وأشار الطريقي في حواره إلى وجود عدد من الطلبة السعوديين الذين يدرسون البترول والمعادن في الولايات المتحدة الأميركية، حيثُ يوجد ٣٦ طالباً، وسيلحق بهم ٢٧ طالباً.

وعن مدى استفادة المواطنين من تعهد شركة أرامكو بتدريبهم على أعمال صناعة الزيت، ذكر الطريقي أن أرامكو ليست إرسالية لرفع المستوى التعليمي والاقتصادي، إنما هي جاءت للكسب فقط، لذلك فإن على الحكومة أن تعلّم أبناءها، وأن التدريب الذي تقوم به أرامكو، لن يكون مجدياً أبداً إلا إذا انخرط فيها أبناء الشعب المتعلمون، ولم يفت الطريقي أن يقرّر مبدأ تعريب صناعة الزيت، وجعلها بيد العرب، يقول: إننا مصممون على أن يحتل جميع الوظائف أبناء البلاد من مدير الشركة إلى أصغر عامل فيها.



أول ناقلة تمخر عباب الخليج العربي محملة بالزيت السعودي
ليتحول الخليج بعدها إلى منطقة صراع دولي نظراً لأهميته

مجلة «اليمامة» هي الأُخرى حاورت المدير العام لشؤون الزيت والمعادن حول الاتفاقية اليابانية، التي كانت محل اهتمام الصحافة السعودية، فقد وجّهت له سؤالاً تعقيباً على تصريح له في صحيفة «البلاد» حينما قال إن الاتفاقية المعقودة بين الشركة اليابانية وبين الحكومة لاستخراج الزيت من المنطقة المغمورة بالمياه الواقعة بين المملكة وبين الكويت، هي أفضل اتفاقية عقدت بين حكومة وشركة لاستثمار الزيت، فقد بيّن وشرح بنودها بشكلٍ مفصل، منها أن الاتفاقية تعطي الحكومة ٢٠٪ من الزيت الخام، بينما أية اتفاقية أخرى لا تعطي أكثر من ١٦٪. كما أن للحكومة الحق في الإشراف على المصاريف والمشتريات، حيثُ توجد لجنة مشتركة تتولى الإشراف، وتعطي الاتفاقية الحكومة السعودية الحق في المشاركة في ٥٦ و٥٧٪ من صافي الأرباح داخل السعودية وخارجها، أي أن المشاركة تكون من البئر إلى السيارة. كما ساوت هذه الاتفاقية بين المواطنين والأجانب، حيثُ تنص على أن ٧٠٪ من موظفي الشركة داخل البلاد من المواطنيين، إذا وجدوا أو من أبناء الجامعة العربية، أو من أبناء البلاد العربية الأخرى، أو من أبناء البلاد الصديقة التي ترضى الحكومة بها، وعلى أن يكون ٣٠٪ من موظفي الشركة خارج البلاد في أي مكان تعمل فيه هذه الشركة من السعوديين. وأعطت الاتفاقية الحق للحكومة السعودية أو لمواطنيها في تملك ١٠٪ من أسهم الشركة، كما أن للحكومة السعودية، وفق الاتفاقية، الحق في المطالبة بأية امتيازات قد تتحصل عليها حكومة الكويت ولا تكون موجودة في شروط الشركة مع

الحكومة، وقيّدت الاتفاقية الشركة في أن تكون مشترياتها من الداخل السعودي، إلا البضائع التي لا توجد في السعودية، ويُشير الطريقي إلى أن معظم البنود التي تضمنتها الاتفاقية، غير موجودة في الاتفاقيات المعقودة في أي مكان آخر، لذلك غدت الاتفاقية من وجهة نظره، أحسن اتفاقية عقدت بين حكومة وشركة زيت في العالم.

وعن مدى أثر هذه الاتفاقية اليابانية في الاتفاقيات الأخرى مع أرامكو وشركة (جيتي) قال الطريقي: لا شك أن نجاح اليابانيين في تنفيذ ما وعدوا به في الاتفاقية سيكون له أثر كبير على الاتفاقيات الحالية حيث إن هذه الاتفاقيات عقدت في وقت كان يظن أن شروطها أفضل الشروط، فإذا قدر لليابانيين النجاح في تنفيذ شروطهم فلا بد أن تتحسن الظروف في الاتفاقيات الأخرى، لتتناسب ومصالح البلاد. إن أي اتفاقية تعقد بين حكومة وطنية وشركة لاستغلال أية ثروة طبيعية، فإن العقد يهدف بالدرجة الأولى إلى استغلال هذه الثروة الطبيعية، لمصلحة البلاد التي توجد فيها هذه الثروة، ويحقق أرباحاً للشركة وأصحاب أسهمها، فإذا ثبت في أي وقت من الأوقات أن هذه الحقوق تضر أو لا تحقق مصلحة أحد الطرفين، فلا بد من تعديلها لتلافي النقص، فالشركة تضع في الاتفاقية نصاً يجعلها تتخلص من جميع التزاماتها إذا اختفى عامل الربح، والحكومة المسؤولة عن تحقيق وحماية مصالح شعبها، لها كل الحق من الناحية القانونية في تلافي النقص في هذه الاتفاقية بتعديلها، حتى تكون صالحة لتحقيق مصالح شعبها وحماية حقوقه، والنقص الموجود في الاتفاقيتين المعقودتين مع (أرامكو) و(جيتي) لا بد من تعديله، بحيث يتناسب والمصالح العليا للبلاد، وإن الاتفاقية اليابانية ستكون برهاناً قاطعاً في حالة نجاحها على ضرورة تعديل هاتين الاتفاقيتين لتعيش والزمن الذي توجدان فيه.

وبحسٍ عروبي، ختم الطريقي حواره مع «اليمامة» قائلاً: بما أن الحديد صناعة ألمانية، والفحم صناعة إنكليزية، والخشب صناعة كندية، والبن صناعة برازيلية، فيجب أن يكون الزيت صناعة عربية، حيث إن العرب في جميع أوطانهم أو معظمها، يملكون أعظم احتياطي للزيت في العالم إذ يقدر أن ٧٠٪ من احتياطي العالم في أراض عربية، والزيت سيلعب دوراً هاماً في حياة العرب سواء رضوا أو لم يرضوا، فهو سلاح ذو حدين، إن استفادوا منه وعرفوا كيف يستخدمونه رفع مستواهم الاقتصادي، والمعيشي، والعسكري، وكل ما يتعلق بحياتهم، وإن لم يبادروا إلى ذلك انقلب

سلاحاً ضدهم واستخدمه غيرهم في إذلالهم واستعبادهم. ونحن في السعودية يتكون معظم شعبنا من أفراد بدائيين لم يتجهوا بعد إلى أي نوع من أنواع الحياة المستقرة، عليهم أن يتجهوا أو يوجهوا إلى ناحية الزيت، فهذه الصناعة هي التي يجب أن يوجه شعبنا إليها، ففيها سيجدون الأعمال الشريفة التي ستؤمن لهم ولأولادهم من بعدهم حياة رغدة، ففيها مجالات لا حدَّ لها، من حيث إخراج الزيت وتصفيته ونقله إلى أسواقه، وفيها سيجدون مجالاً للصناعات الكيماوية الناتجة من الزيت والتي ستكون أكبر مصدر لاستهلاك الزيت في المستقبل، ومن ثروة هذا الزيت سيتوجهون إلى صناعات أخرى زراعية، أو صناعية، وبما أن صناعة الزيت هي في الوقت الحاضر أول هذه الصناعات وأسهل شيء يمكن أن يلجأوا إليه فعلينا أن نوجههم إلى هذه الصناعة فهي السبيل الأسهل لرفع طبقاتنا الفقيرة[٣٧].

وفي العدد التالي للمجلة نفسها، نُشر حوار آخر مع المدير العام لشؤون الزيت والمعادن[٣٨] حول الاكتشافات الجديدة للزيت في المنطقة العربية، في الجزائر وأفريقيا، وهل سيكون لهذه الاكتشافات أثر على الزيت السعودي، قال الطريقي: الحمد لله أن هذا الزيت قد اكتشف في أراض عربية، أما أنه سيكون منافساً خطيراً لزيتنا في الأسواق فهذا مخالف للواقع، لأن كل الزيت الذي اكتشف أقل من نصف الزيت الموجود في حقل واحد في المملكة العربية السعودية وهو حقل بقيق، كما أن الزيت السعودي المكتشف لا يمثل إلا عُشر ما تم اكتشافه، كذلك فإن السعودية لديها أكبر كمية من الزيت ثابت وجودها ويمكن إخراجها بالطرق العادية في العالم، وإن ما يقال عن منافسة زيت شمال أفريقيا للزيت العربي لعبة قديمة تلجأ إليها الشركات في الأوقات التي تحاول الحكومات فيها تعديل الاتفاقيات لمصلحة شعوبها.

وفي صحيفة «الندوة»[٣٩] كتب عبدالعزيز مؤمنة، مقالة ذكر فيها أن الطريقي قدّم عدة مقترحات وصفها بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، كان أهمها هو الاقتراح الرامي إلى ضرورة اتفاق الدول المعتمدة اعتماداً كلياً على مواردها من الصادرات البترولية على تحديد أسعار بيع البترول. وتناول مؤمنة هذا الاقتراح بالتحليل، مبيناً أن الطريقي كان مصيباً في اقتراحه، بعيد النظر في تأملاته للمستقبل، فما توقعه بالأمس حدث اليوم!

لا للزراعة.. نعم للصناعة:

في أغلب تصريحاته وحوارته، يؤكد عبدالله الطريقي، على ضرورة أن تتحول السعودية إلى بلد صناعي، فالمقومات متوفرة، ومستقبلها يتوقف على تطوير هذه الصناعة. ولم يكتف بهذه الدعوة فحسب، بل كان يُعارض تدشين المشروع الزراعي في السعودية، فالسعودية لديه ليست بلداً زراعياً، إذ لا يوجد فيها أنهار ولا أمطار، ولا تمتلك مقومات الزراعة، ولو امتلكت وفق رؤية الطريقي، فليس لديها وسائل المواصلات التي تُمكن من تسويق منتجاتها الزراعية، ولو تمكنت أيضاً من تسويق منتجاتها فلن تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وكان الطريقي قد انتقد في حوار صحافي معه في صحيفة «البلاد»[٤٠] المشروع الزراعي، إذ حينما سأله المحرر عن مستقبل الصناعة في السعودية؟ أجاب بأن السعودية ليست بلاداً زراعية ومستقبلها يتوقف فقط على الصناعة، وعلينا أن نستغل جميع الإمكانات الزراعية الموجودة لكن موارد الصناعة هي التي يجب أن نعتمد عليها، حيث الامكانيات في مجالها كبيرة. إن علينا أن نوجه الأجيال القادمة توجيهاً صناعياً ونفتح المدارس الصناعية ومعاهد التدريب المهني وأن نرسخ في أذهان شبابنا أن مستقبلهم الزاهر يتوقف على ما يتقنون من صناعات. ومضى الطريقي قائلاً: إن إمكانات قيام الصناعة في بلادنا متوفرة، فالمواد الخام متوفرة والأيدي العاملة موجودة، لكنها غير مدربة واستيرادها يزيد تكاليف الإنتاج. فعلينا أن نبدأ في تعليم ابنائنا الصناعة. ويجب أن يسبق هذا التعليم الأولي، ثم يتم توجيههم إلى التعليم الفني والصناعي.

وحينما ذكر له المحرر أن ثمة مناطق سعودية تتوافر على إمكانات زراعية كالقصيم وجيزان وبالإمكان استغلالها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أجاب الطريقي: يجب أن نستخدم العلم في كل خططنا. فإذا ثبت علمياً أن استغلال هذه المناطق على نطاق واسع أرخص من توريد هذه المنتجات، فعلينا أن نستفيد من الإمكانات إلى أبعد حد ممكن، أما إذا كانت تكاليف الإنتاج مرتفعة فعلينا أن نستورد من الدول الشقيقة المجاورة.

الكاتب عبدالله عريف علّق على حديث الطريقي في صحيفة «الندوة»[٤١] معارضاً بشدة ما ذهب إليه الطريقي، لأن فيه تثبيطاً للهمم مما يشكل خطراً على مستقبل الزراعة في البلاد.

وتعليقاً على ما دار بين الطريقي وعريف أفردت صحيفة «الندوة» [٤٢] تحقيقاً حول الموضوع، فالتقت بالمهندس عبدالله الدباغ، المدير العام لوزارة الزراعة، الذي تحدث للصحيفة قائلاً: لا شك أن حديث الأستاذ الطريقي كان لافتاً لأنظار الكثيرين ومجالاً لتعليقاتهم. إنني مع الأستاذ الطريقي في أن بلادنا ليست زراعية، لأن البلد الزراعي هو ذلك الذي تعتمد كل اقتصادياته أو معظمها على الزراعة، ومعه أيضاً في أنه ليست لدينا أنهار وأمطار يمكن اعتبارها غزيرة، غير أنه تسرع في رأيه بعدم استطاعتنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة حتى لو استغللنا كافة إمكاناتنا الزراعية وأنشأنا المواصلات الكافية، فإبداء رأي صائب في هذا الموضوع لا بد أن تسبقه دراسة دقيقة لكافة الامكانات الزراعية في البلاد من جهة ومقادير احتياجاتنا من المنتجات الغذائية من جهة أخرى، لا بد أن نعرف أننا نستهلك سنوياً كذا طناً من القمح وكذا طناً من الأرز وكذا طناً من البصل وكذا طناً من الفواكه وكذا طناً من اللحوم، إلى آخر ما نستهلكه من مواد غذائية، وأن المساحة التي تنتج هذه الكميات تبلغ كذا فداناً من الأرض، وأن ما يمكن إعداده للزراعة من أراض جديدة تضاف إلى ما هو مستغل منها حالياً، كل هذه الدراسات لازمة لكي نقرر ما إذا كان في استطاعة بلادنا أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي في الوقت الذي تحتم الظروف اتباعها.

وأضاف الدباغ قائلاً: لقد سبق أن أجرت وزارة الزراعة بعض الدراسات في هذا الموضوع، قدرت الكميات المستوردة من المواد الغذائية في العام الواحد، وهي تمثل بطبيعة الحال مقدار العجز في الإنتاج المحلي عن حاجة الاستهلاك في الوقت الحاضر. المواد الغذائية (النباتية والحيوانية) المستوردة يلزمها مساحة من الأرض الزراعية تقدر بأقل من مائتين وخمسين ألف فدان، إلا أننا افترضنا هذا الرقم لمواجهة الزيادة المستمرة في الاستهلاك لعدة سنوات نتيجة لزيادة عدد السكان الذي يقدر سنوياً بحوالى ٢,٥٪ في منطقة الشرق الأوسط.

وبما أن الرقعة الزراعية في المملكة تراوح في الوقت الحاضر بين خمسمائة وستمائة

ألف فدان، فإن المساحة الزراعية التي يمكن أن تنتج ما نستهلكه من مواد غذائية تقدر بحوالى ثمانمائة وخمسين ألف فدان. وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: هل في استطاعتنا إيجاد هذه المساحة الإضافية من الأرض وإعدادها للزراعة؟

يُجيب الدباغ عن سؤاله بالقول: إن الأرض متوفرة من غير شك، لكن المشكلة تبدو في توفير المياه اللازمة لزراعة هذه الأرض. إلا أننا نجد أن أكثر من ٥٠٪ من مياه الآبار والعيون في منطقة الأحساء لا يستفاد منها، وأن أكثر من ٨٠٪ من الأمطار التي تسقط على منطقة جبال عسير والسيول التي تتدفق في وديانها العديدة تذهب إلى البحر أو تغور في رمال الصحراء، ولقد قدرنا كمية المياه التي تدفقت في وادي جازان خلال ٢١ ساعة فكانت ٩,٣٤٨,٨١٠ أمتاراً مكعبة، فإذا عرفنا أن في هذه المنطقة عدداً من الأودية يزيد بعضها في حجمه عن وادي جازان لاستطعنا أن نتصور أي كمية هائلة من المياه يمكن الحصول عليها لزراعة مساحات شاسعة من الأرض، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يقل عن ٤٠٪ من المياه المستعملة حالياً في الري في مختلف أنحاء المملكة يمكن توفيرها لزراعة أرض جديدة، لأن المزارعين يغالون في ري مزروعاتهم.

عرض المهندس الدباغ في حديثه ما تتمتع به منطقة عسير من مقومات زراعية، وأن مستقبل الزراعة فيها يُبشر بالخير. ثم ناقش الطريقي في سياسة الاكتفاء الذاتي، وبيّن أنه ليس هدفاً اقتصادياً سليماً، لأن هناك كثيراً من العوامل الاقتصادية والمؤثرات الطبيعية تحدد لكل بلد ما ينتجه وما يستورده، فما ينتج في بلد ما قد تحول دون إنتاجه طبيعة البلد الآخر، فالتفاح مثلاً يجود ويعطي أصنافاً ممتازة في لبنان بينما لا تستطيع مصر إنتاجه بالرغم من أن مساحتها الزراعية أضعاف المساحة الزراعية في لبنان، ويجري فيها النيل وهو أكبر أنهار العالم، وقد يكون إنتاج محصول في بلد ما أكثر تكلفة من إنتاجه في بلد آخر، فالقمح مثلاً تنتجه كندا بأرخص مما تنتجه كثير من دول العالم، فيباع في هذه بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجه فيها، وهناك عدد لا حصر له من الأمثلة التي تبين لنا أن الاكتفاء الذاتي ليس من أهداف التنمية الزراعية، بل هو خطة ترسمها الدولة في ظروف معينة غالباً ما تكون ظروفاً استثنائية كحالات الحرب مثلاً وتوقف التبادل التجاري بين بعض البلدان.

واستطرد الدباغ قائلاً: التنمية الزراعية في السعودية لا تستهدف الاكتفاء الذاتي بقدر

ما تستهدف أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استغلال طاقاتنا الزراعية الكامنة، فهنالك ثروة من الأرض والماء ضائعة لم تمتد إليها يد الاستغلال بعد، وهناك ما لا يقل عن ٧٠٪ من السكان صناعتهم الزراعة، ولا جدال في أن تهيئة العمل وتوفير وسائل الإنتاج لاستغلال هذه الثروات هو الطريق الوحيد لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للغالبية.

ولم يفت الدباغ أن يُشير في رده إلى أن التنمية الزراعية من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمعات ونموها وازدهارها، وتمهد لظهور مجالات اقتصادية أخرى، وذلك بعد النزوح الهائل إلى المدن الرئيسة نتيجة للطفرة الاقتصادية، مما أدى إلى تفكك المجتمعات الريفية. وختم الدباغ حديثه بضرورة توخي الحذر في الإقدام على مشاريع الإنماء الصناعي قبل التثبت من نجاحها من الوجهتين الفنية والاقتصادية، إذ تبيّن أن عدداً من الصناعات المبنية على الغاز الطبيعي كصناعة الكبريت والكربون الأسود والصودا الكاوية والكلورين وغيرها غير عملية فصرف النظر عنها، إنني لا أعني بهذا أن نتجه بكل إمكاناتنا للتنمية الزراعية ولا أدعو إلى الانصراف عن التنمية الصناعية ولكنني أود أن يكون اتجاهنا مبنياً على دراسة دقيقة شاملة وعلى تخطيط سليم يعالج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

المدير العام في الصحافة الليبية

بتاريخ ١٩٦٠/٠١/٢٣م نشرت صحيفة «الرائد» الليبية خبراً عن قدوم عبدالله الطريقي إلى طرابلس، وقالت الصحيفة عنه: إنه المدير العام لشؤون البترول والمعادن في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، في المملكة العربية السعودية، إن الأستاذ الطريقي مهندس معروف في الأوساط البترولية، ومن ألمع الخبراء العرب في شؤون الزيت وممن ساهموا بأوفر الجهد في جميع المجالات التي اشترك فيها مع زملائه، من رجال الأعمال والمهتمين بالشؤون البترولية في العالم العربي، وللأستاذ الطريقي آراء جريئة في مستقبل البترول العربي، كما يرجع له أكبر الفضل، في إنجاح المؤتمرات والحلقات التي اشترك فيها عن المملكة العربية السعودية. هذا وقد نزل الأستاذ الطريقي في فندق «المهاري» حيث توافد عليه أصدقاؤه لتحيته والترحيب بالضيف الكبير يرجون له إقامة طيبة في وطنه العربي.

وتعليقاً على هذا الخبر كتب الصحافي الاقتصادي الليبي محمد الكاديكي في صحيفة «الرائد»[٤٣] مقالةً عبّر فيها عن مشاعره تجاه عبدالله الطريقي، ونشر شيئاً من أحاديث دارت بينه وبين الطريقي في ردهات فندق المهاري.

يقول الكاديكي: هذا الخبر قرأته في صحيفة «الرائد» فلم أتمالك نفسي، وخيل إليّ أني في دوامة من الفرح، فرح وصول هذا الضيف الكبير، بل المجاهد المتفاني في لمّ كلمة العرب وتوحيد صفهم الاقتصادي، وتذكرت بأني عرفته في مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة، وعرفت فيه الخطيب البارع، والاقتصادي المحنك، والعربي المخلص، وقد قلت عنه وقولي لم يكن فيه عمق، لأني لم أستطع معرفة الرجل عن كثب بل عن بُعد، لا لأنه يبعد نفسه عن الناس كلا ولكن، لأن الناس تزدحم عليه ولا تترك لك فرصة محادثته والتمتع بآرائه ومعلوماته، فقد كتبت عنه في صحيفة ليبية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٣١م، رداً على سؤال عن محررها ما يلي: لقد أجمع المؤتمرون بلا نزاع على أن السيد الطريقي رئيس وفد السعودية الذي كان لحضوره أكبر الأثر في إنجاح المؤتمر، وقد تقدم بأبحاث تستهدف كلها مصلحة العرب وحقهم في الإفادة من خيرات بلادهم، وكان محدثاً لبقاً شهد له الجميع بالكفاءة، ومما يلفت النظر أن السيد الطريقي قد تلقى دراسته في أميركا وتزوج من أميركية. ولكن هذه الأمور لم تغير من نظرته إلى العمل على الصالح العربي جميعاً.

هذا ما انطبع في ذهني عن العربي الكبير في تلك الظروف، ظروف المؤتمر الصاخبة، واليوم وقد أتى زائراً، فلماذا لا أزوره؟ وفعلاً توجهت لنزيل المهاري، ووجدت الضيف الكبير هو هو، لم تتغير ابتسامته، وتواضعه الجم، ولطفه وهدوؤه، فلاقاني مرحباً وعازماً على أن أتناول معه القهوة، وغمرتني الفرحة بلقياه، وطلبت منه موعداً لأقابله في اليوم التالي وأتحدث معه، وأقدم له زملاء تأثروا بمجرد سماعي التحدث عنه، فلم يكن منه إلا أن عيّن لي صباح الأحد، في التاسعة، وفعلاً تركته على أمل لقائه في غد الأحد، ولكن أصر الأصدقاء على إكرامه، فرجعنا إليه عشية ذاك اليوم، فوجدناه، ورغم ضيق وقته، وكثرة زواره، ومشاغله، قبل دعوتنا شارطاً أن تكون بعيدة عن التكلف وعن المظاهر وعن الإتيكيت، فشكرنا له لطفه وتواضعه ورجعنا بفرح لا يتصوره إلا من له شعور من يلاقي الأحبة بعد أن فرّق بينه وبينهم قاهر ماكر، كما كانت الحال معنا نحن الليبيين، من موانع منعت اتصالنا بإخواننا في الأقطار العربية، ردحاً من الزمن.

لقد أتينا إلى ضيفنا قبل ميعادنا واختلى بنا في زاوية من زوايا المهاري الهادئة، ففاض علينا من قلبه العامر، بحديث شائق، زادني به تعلقاً وقد شاركني الشعور، الإخوة جميعاً وعدّوه موعظة تستحق التدبر والاتباع لكل شاب عربي يطمح في لمّ شمل كلمة العرب. وهذا ما حفزني على تسطير ما كتبت، وإذاعته، وعذري أني أعتمد على الذاكرة فيما لو لم آت به كما فاض من القلب الكبير، قلب المؤمن بما يقول والمجاهد في سبيل ما يؤمن به.

قال الأستاذ الطريقي رداً على أحد الزملاء ما يلي: لم أعرف ليبيا إلا أنها من العالم العربي الكبير، وعن طريق ما قرأت أو قابلت من أبنائها، ولكن عندما زرتها وجدتها بحق تستحق كل احترام وتقدير، أما عن انطباعاتي فلا يسعني إلا أن أقول إن مدينة طبرق لم تكن كما صورتها الدعاية في أثناء الحرب، ذات جبال شاهقة. أما الجبل الأخضر فيا له من جبل، لم أكن أتصور أنه كذلك، وأود أن أقطن فيه لو أتيح لي ذلك عند اعتزالي العمل. بنغازي ليست كبيرة كما كنت أظن، أما طرابلس فكنت أعتقد أنها أوسع وأكبر مما هي عليه. والشعب الليبي شيء آخر، فخيل إليّ عندما تحدثت إلى صبي من صبيان برقة أنني أتحدث إلى صبي من نجد، ومرأى البدوي مع غنمه، هو نفس ما يراه الرائي بالسعودية، وقد أعجبتني في هذا الشعب شجاعته وإيمانه بكيانه، وبعروبته، وبعزمه على السير إلى الأمام، الشيء الذي قلَّ أن يتوفر في الشعوب الأخرى، فالشعب الليبي واثق من نفسه، وفي ذاته كرامة، هي أكبر ميزة يمتاز بها. هناك ملاحظة وهي انعدام روح النكتة فيه، وأعزو ذلك إلى السنين الطويلة التي قضاها في مواقف الجد، حتى أصبح في كل تصرفاته جاداً، مهما كان كبير السن أو صغيرها.

وأضاف محمد الكاديكي قائلاً: أما عن صناعة البترول فقد قال الطريقي للشباب الليبي: إن القانون الليبي قانون حديث، ولا يعيب ما به من نقاط الضعف، ستزول عندما يتكامل الوعي بهذه الصناعة، كما قال إن تنافس الشركات أتاح فرصة عظيمة لاستفادة ليبيا منه، ولا سيما وهي قليلة العدد، فهذا لا يعد مشكلة تواجهها مستقبلاً، غير أنه نصح بأن نكون واعين، فيما لو اتجهنا كلية إلى الصناعة، وتركنا الزراعة وغيرها، فسوف نواجه مشكلة التفتيش عن حبة البيض فلن نجدها، ويتحتم علينا عند ذلك أن نتجه إلى الخارج لجلبها، وهذه يمكن تلافيها، إما بفرض استيطان المواطنين

في المزارع أو بفتح الهجرة للمزارعين العرب، ليعملوا هذا العمل. وقد تحدث عن العرب فقال إذا أرادوا النجاح، فعليهم أن يعملوا متكاتفين، لكي يستفيدوا من خيرات بلادهم، وهذا لا يمنع أن يكون لكل دولة، نظامها الخاص، تسيره كما تشاء، وإنما المهم هو إيجاد رباط ينسق اقتصادها، لأننا نتعامل مع شركات، قد تكون ضعيفة في مظهرها، لكنها في حقيقة الأمر هي قوية، بما تساندها الدول المنتمية إليها، من قوة.

هوامش الفصل الرابع

(١) **صحيفة البلاد**، العدد ٦٥، الخميس ١٣٧٨/١٠/٩هـ، الموافق ١٩٥٩/٤/١٦م.
(٢) **صحيفة البلاد**، العدد السابق.
(٣) ناصر الدين النشاشيبي، **صحيفة الأخبار المصرية**، العدد ٢١١٧.
(٤) **صحيفة الندوة**، العدد٧٣، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/١٩هـ، الموافق ١٩٥٩/٤/٢٦م.
(٥) **صحيفة البلاد**، العدد ٧٣، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/١٩هـ، الموافق ١٩٥٩/٤/٢٦م.
(٦) **صحيفة الأخبار المصرية**، العدد السابق.
(٧) **صحيفة الأهرام المصرية**، بتاريخ ١٩٥٩/٥/١م.
(٨) **صحيفة البلاد**، العدد ٧٦، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/٢٢هـ، الموافق ١٩٥٩/٤/٢٩م.
(٩) **صحيفة البلاد**، العدد ٧٩، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/٢٦هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/٣م.
(١٠) حسن قزاز، **صحيفة البلاد**، العدد ٥٢٢، بتاريخ ١٣٧٨/٥/١هـ، الموافق ١٩٦٠/١٠/٢١م.
(١١) حسن قزاز، **صحيفة البلاد**، العدد ٥٢٣، بتاريخ ١٣٨٠/٥/٣هـ، الموافق ١٩٦٠/١٠/٢٣م.
(١٢) أحمد طاشكندي، **صحيفة الندوة**، العدد ٥٥٨، بتاريخ ١٣٨٠/٥/٢٥هـ، الموافق ١٩٦٠/١١/١٤م.
(١٣) أحمد طاشكندي، **صحيفة الندوة**، العدد ٥٦٤، بتاريخ ١٣٨٠/٦/٢هـ، الموافق ١٩٦٠/١١/٢١م.
(١٤) **صحيفة عكاظ**، العدد٢١، بتاريخ ١٣٨٠/٥/٢هـ، الموافق ١٩٦٠/١٠/٢٢م.
(١٥) **صحيفة القصيم**، العدد٥٢، بتاريخ ١٣٨٠/٥/١٧هـ، الموافق ١٩٦٠/١٢/٦م.
(١٦) **صحيفة البلاد**، العدد ٨٧، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٤هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/١٢م.
(١٧) **صحيفة حراء**، العدد ١٤٦، بتاريخ ١٣٧٨/٥/٢٥هـ، الموافق ١٩٥٨/٩/١٠م.
(١٨) صالح محمد جمال، **صحيفة الندوة**، العدد ١٨، بتاريخ ١٣٧٨/٨/٨هـ، الموافق ١٩٥٩/٢/١٧م.
(١٩) أحمد عبدالحميد، **صحيفة البلاد**، العدد ١٣٢، بتاريخ ١٣٧٩/١/٤هـ.
(٢٠) سليمان قاضي، **صحيفة البلاد**، بتاريخ ١٣٧٩/٤/١١هـ.
(٢١) محمد جوخدار، **صحيفة البلاد**، العدد ١٥٧، بتاريخ ١٣٧٩/٢/٥هـ، الموافق ١٩٥٩/٨/١٩م.
(٢٢) عبدالله عريف، **صحيفة البلاد**، العدد ٢٣٧، بتاريخ ١٣٧٩/٥/٩هـ، الموافق ١٩٥٩/١١/١٠م.
(٢٣) **صحيفة الندوة**، العدد ٧١، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/١٦هـ، الموافق ١٩٥٩/٤/٢٣م.
(٢٤) حامد مطاوع، **صحيفة البلاد**، العدد ٧٥، السنة الأولى، ١٣٧٨/١٠/٢١هـ.
(٢٥) عزيز ضياء، **صحيفة البلاد**، العدد ٨٠، بتاريخ ١٣٧٨/١٠/٢٧هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/٤م.
(٢٦) **صحيفة البلاد**، العدد ٨٧، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٤هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/٤م.
(٢٧) عبدالله عريف، **صحيفة الندوة**، العدد٩١، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٩هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/١٧م.
(٢٨) عبدالله عريف، **صحيفة الندوة**، العدد٩٢، بتاريخ ١٣٧٨/١١/١٠هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/١٨م.

(٢٩) **صحيفة الندوة**، العدد ٩١، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٩هـ.
(٣٠) **صحيفة الندوة**، العدد ١٠٦، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٢٦هـ.
(٣١) **مجلة اليمامة**، العدد ١٩٦، بتاريخ ١٣٧٩/٥/١٤هـ، الموافق ١٩٥٩/١١/١٥م.
(٣٢) **مجلة اليمامة**، العدد ٢٠٠، بتاريخ ١٣٧٩/٦/١٣هـ، الموافق ١٩٥٩/١٢/١٣م.
(٣٣) **صحيفة الندوة**، العدد ٢٦٣، بتاريخ ١٣٧٩/٦/٩هـ.
(٣٤) **صحيفة البلاد**، العدد ٣١٥، بتاريخ ١٣٧٩/٨/١٢هـ، الموافق ١٩٦٠/٢/٩م.
(٣٥) **صحيفة الندوة**، العدد ٤٦٠، بتاريخ ١٣٨٠/٢/٧هـ، الموافق ١٩٦٠/٧/٣١م.
(٣٦) **صحيفة الندوة**، العدد السابق.
(٣٧) **مجلة اليمامة**، العدد ٢٠٩، بتاريخ ١٣٧٩/٨/١٧هـ، الموافق ١٩٦٠/٢/١٤م.
(٣٨) **مجلة اليمامة**، العدد٢١٠، بتاريخ ١٣٧٩/٨/٢٤هـ، الموافق ١٩٦٠/٢/٢١م.
(٣٩) عبدالعزيز مؤمنة، **صحيفة الندوة**، العدد ٤٩٥، بتاريخ ١٣٨٠/٣/٢٠هـ، الموافق ١٩٦٠/٩/١١م.
(٤٠) **صحيفة البلاد**، العدد ٨٧، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٤هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/١٢م.
(٤١) عبدالله عريف، **صحيفة الندوة**، العدد٩٠، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٨هـ، الموافق ١٩٥٩/٥/١٦م.
(٤٢) **صحيفة الندوة**، العدد ١٠٧، بتاريخ ١٣٧٨/١١/٢٧هـ، الموافق ١٩٥٩/٦/٤م.
(٤٣) **مجلة الرائد**، العدد١٢ بتاريخ ١٣٧٩/٨/١٦هـ، الموافق ١٩٦٠/٢/١٣م.

الفصل الخامس

الأوبك.. الحلم والحقيقة!

لعل ممّا يُسجله التاريخ لعبدالله الطريقي هو مشاركته الإيجابية والمثمرة، حينما كان مديراً عاماً لشؤون النفط والزيت في تأسيس منظمة «الأوبك» والعمل على إيجادها، ولعل الطريقي نفسه خير من يتحدث عن الكيفية التي تمّ بموجبها إنشاء هذه المنظمة، حيثُ يذكر أنّ فنزويلا هي أول من اتخذ خطوات عملية نحو توحيد وتنسيق مواقف الدول المنتجة، إذ أرسلت في عام ١٩٤٩ وفداً بترولياً زار كلاًّ من إيران والعراق الكويت وتبادل الرأي مع الرسميين الذين زار بلادهم وأطلعهم على شروط الامتيازات التي تُصر فنزويلا على العمل بها لبلادها.

يقول عبدالله الطريقي[1] إن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من أهم المنظمات الدولية، نظراً للدور الحساس الذي تلعبه لتنظيم العلاقات بين أعضائها بعضهم ببعض وتنظيم علاقات هؤلاء مجتمعين وشركات البترول العاملة في بلادهم. ويُبيّن الطريقي في مقالةٍ كتبها بعد إعفائه من عمله الوزاري أنّ خلق هذه المنظمة وإظهارها إلى حيز الوجود كان حلماً يداعب مخيلة الوطنيين في البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في نصف الكرة الشرقي (إيران، السعودية، الكويت، العراق)، وفي نصفها الغربي (فنزويلا)، وكان الجميع يفكرون ويعتقدون أنه لا بد من إيجاد كيان دولي يجمعهم ويحمي مصالحهم حيال الدول المستهلكة للبترول. فهم وبدون استثناء دول نامية، بينما المستفيدون والمستهلكون للطاقة الرخيصة التي تخرج من بلادهم

دول صناعية كبرى تشاركهم شركاتها المنتجة للبترول والمالكة للامتيازات أرباح العمليات التي تتم خارج بلادهم. وكانت شركات البترول العالمية ومن ورائها الدول المستهلكة للبترول تستغل تباعد شعوب الدول المنتجة عن بعضها وعدم معرفتها للأحوال السائدة في البلاد المختلفة والمنتجة والمصدرة للبترول، وتملي شروطاً مجحفة على كل بلد، وتهدد بزيادة الإنتاج بكميات كبيرة أو إنقاصه من هذا البلد أو ذاك، إذا ما حاول أي من البلاد المنتجة والمصدرة للبترول تحسين شروط الامتيازات وزيادة عوائدها من ثرواتها البترولية.

* * *

في صيف عام ١٩٥١ نظمت حكومة فنزويلا مؤتمر البترول الأهلي الفنزويلي ودعت إليه بعض رجال البترول العرب والإيرانيين. وكان من بين حضور هذا المؤتمر عبدالله الطريقي، الذي التقى بالمسؤولين الفنزويليين وبحث معهم موضوع توحيد وتنسيق مواقف الدول المنتجة للنفط، غير أنهم لم يكونوا بنفس الحماسة التي كانوا عليها في عام ١٩٤٩، ولعلهم يئسوا من إمكان العمل بين فنزويلا ومنطقة الشرق الأوسط، أو كانوا مكتفين بما كانوا يحصلون عليه من شروط وغير راغبين في إغضاب شركات البترول في فنزويلا. فقد كان الحكم في فنزويلا آنذاك، حكماً دكتاتورياً قام على أثر انقلاب عسكري أطاح الحكومة الدستورية المنتخبة. لذلك فقد أمّنت شركات النفط على نفسها من إمكان قيام منظمة تجمع حكومات البلاد المنتجة في الشرق والغرب.

غير أن هذا المؤتمر الأهلي الذي دعت إليه فنزويلا، كان له آثاره الإيجابية فيما بعد، فمن خلاله تعرّف رجال البترول العرب، الذين حضروا المؤتمر، إلى ما هو جارٍ في فنزويلا، إذ عادوا إلى بلادهم وقد تبلورت في أذهانهم فكرة التعاون بين منتجي البترول في منطقة البحر الكاريبي والمنتجين في منطقة الخليج العربي. واستمر الاتصال قائماً بين المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات.

في شهر أبريل (نيسان) من عام ١٩٥٩م نظمت جامعة الدول العربية مؤتمر البترول العربي الأول، والذي عُقد في القاهرة، وقد دُعيت فنزويلا إلى حضور هذا المؤتمر،

فحضر وفد برئاسة وزير النفط والمناجم السنيور خوان بابلو بيريز ألفونسو، الذي كان غاضباً من خفض «البريتش بتروليوم» للأسعار ومن القيود على النفط الفنزويلي بموجب الحصص الأميركية الجديدة، والمتألم من رفض واشنطن القاطع الحديث في مشروعه النفطي لنصف الكرة الغربي، وقد حضر بصفته «مراقباً» وكان الغائب الوحيد والملحوظ هو العراق! إذ رغم السيطرة الإيديولوجية الناصرية في العالم العربي، فإن حكام بغداد الجُدد لم يميلوا لتبعية عبدالناصر، فكان الخلاف بينهم قائماً.

ظل الحاضرون ينظرون في عدد كبير من الأوراق، التي حُضرت جيداً مُقدماً، ومعظمها فني، لكن خفض السعر عشية المؤتمر من قبل «البريتش بتروليوم» غيّر المزاج ودفع المشاركين الرئيسيين المتميزين غضباً إلى السعي لجبهة مشتركة ضد مثل هذه الممارسات، وأرسلت الشركات الكبرى مراقبيها إلى لقاء القاهرة قلقةً من أن يجري هناك حديث عن التأميم، بيد أن ما سمعه ورآه ممثلو الشركات طمأن بالهم[٢]!

واندا جابلونسكي

في مؤتمر القاهرة، كان هناك صحافية نشطة تعمل مراسلة لمجلة «Petroleum Week» وكانت الصحافية الأكثر نفوذاً في شؤون النفط في زمانها. شقراء وأنيقة، حملت اللباقة الاجتماعية الأوروبية المطلوبة لتدخلها في كل ضروب المواقف، ثرثارة، فظة، وحيدة، شقّت طريقها في عالم ذكوري مفرط من مهندسين ووطنيين، وكانت تعرف كل شخص له أهمية في عالم النفط، وعلى نحو دوري كانت تُثير غضب هذه الشركة أو تلك بأخبارها المثيرة، وأحياناً تقطع بعض الشركات اشتراكاتها حتى تخجلها لإعادة اشتراكاتها، لكن لا أحد في موقع سلطة أو مسؤولية في صناعة النفط يمكنه العمل من دون مجلتها[٣].

واندا جابلونسكي، سبق لها أن زارت السعودية، بُعيد أزمة السويس عام ١٩٥٦م، ضمن جولة لها على ١٢ بلداً في الشرق الأوسط، وقد أجرت حواراً صحافياً مع الملك سعود بن عبدالعزيز، وكتبت من الرياض إلى زملائها في نيويورك قائلةً: «احزروا أين قضيت مساء البارحة؟ في حرملك ملك المملكة العربية السعودية! وقبل أن تقفزوا إلى أية استنتاجات، دعوني أسرع لأضيف أني كنت هناك أشرب الشاي بماء الورد



واندا جابلونسكي في حديث باسم مع الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي عام ١٩٥٦م

وأتناول العشاء وأحضر حفلاً نسائياً خالصاً ساراً، أنسوا ما شاهدتم في الأفلام أو قرأتم في الليالي العربية، لا شيء من ذلك الوهم والأعمال السينمائية، إنه جو عائلي، منزلي، دافئ، عادي، بسيط تماماً، تماماً مثل بيوتنا، مع أنه أوسع نطاقاً جداً! تحياتي للجميع، واندا»(٤).

هذه الثرثارة الأنيقة، التقت عبدالله الطريقي أيضاً في جدة، والذي وصفته آنذاك بأنه الرجل رقم ١ الذي يجب مراقبته في الشرق الأوسط، ووصفته بأنه شاب ذو رسالة، ونشرت له في مجلتها مقتطفات من أحاديثه وشجبه القاسي لشركات النفط الأميركية.

في مؤتمر القاهرة التقت واند بالطريقي مرةً أخرى، ووجدته كما رأته لأول مرة في الرياض بقسوته وحدته تجاه شركات النفط، بل ربما أشد، قالت له في حديث جانبي: «يوجد شخص غريب الأطوار مثلك! سأجمعكما معاً»(٥).

كانت تقصد بالشخص غريب الأطوار خوان بابلو بيريز ألفونسو، وزير النفط والتعدين الفنزويلي، وفي إحدى الليالي دعت واندا الرجلين إلى تناول شراب الكوكا كولا في غرفتها المطلة على النيل في فندق «هيلتون القاهرة»!

قال بيريز ألفونسو مخاطباً الطريقي: أنتَ الشخص الذي سمعتُ عنه كثيراً! وفي غرفة

واندا اتفق الرجلان على وجوب السرية في محادثاتهما مع الممثلين من البلدان المصدرة الأخرى، فاتفقوا على أن يكون مكان المباحثات في ناد لليخوت في ضاحية المعادي، وهناك جرت المحادثات بسرية تامة وحذر مفرط، وصاغوا أفكار ما عُرف بـ«اتفاقية السادة».

اتفاقية السادة في كل أبعادها، مع أنها سرية، هي حجر الأساس في تغيير القوى المحركة في صناعة النفط، لقد رسمت الخطوط الواقعية باتجاه إنشاء جبهة مشتركة ضد شركات النفط. أما بالنسبة لواندا جابلونسكي، فكانت كالعادة قريبة من مركز الفعل، كانت مُنظِمة المبارة للحلف الذي سيتطور إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

* * *

هذا ما دار خلف الكواليس، أما في ردهات المؤتمر وفي اجتماعات جانبية وغير رسمية ضمت مندوبين من بعض البلاد العربية وإيران وفنزويلا، فقد نوقشت فكرة إيجاد منظمة الدول المصدرة للبترول وأُعدت مذكرة في ذلك الاجتماع ليأخذها كل مندوب إلى حكومته.

إضافة إلى ما دار في الاجتماعات الجانبية الغير الرسمية بين أعضاء الوفود بشأن إيجاد منظمة ترعى مصالحهم، فقد صدر قرار عن المؤتمر يدعو الشركات المنتجة للبترول إلى أن لا تغير في أسعار مبيعاتها بدون التشاور مع الحكومات المعنية، لكن الشركات لم تأخذ الأمر جدياً واستخفّت بقرارات المؤتمر ولم تولها العناية الكافية، فأقدمت في شهر أغسطس (آب) عام ١٩٦٠ على خفض أسعار بترول منطقة الخليج العربي بنسب تتراوح ما بين ٤ و ١٤ سنتاً عن كل برميل، فكان عملها هذا هو القشَّة التي قصمت ظهر البعير!

نتيجةً لهذا الخفض، بعث عبدالله الطريقي ببرقية إلى زميله الفنزولي، الذي التقاه في غرفة واندا قبل عام، يسأله عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات؟! فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيّد موقف المنتجين في الشرق الأوسط ولن توافق على خفض أسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه تلقى عبدالله الطريقي برقية من الشيخ جابر الأحمد الصباح، وزير مالية الكويت، يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدِّرة للبترول.

بعد ذلك ذهب الطريقي إلى بيروت في زيارة استغرقت يوماً واحداً، وهناك سأله الصحافيون: ماذا سيحدث؟! فأجابهم بكلمة واحدة: انتظروا! ثم ذهب إلى بغداد، لمناقشة العراقيين بالموضوع، وكان يريد ومعه ألفونسو أن يجمعا الموقعين على «اتفاق السادة» في القاهرة مرةً ثانية وبأسرع ما يمكن، غير أن العراقيين كان لهم رأي آخر، فحكومة عبدالكريم قاسم الثورية، التي لم ترغب السير في الفَلَك الناصري، وعارضت بشدة نفوذ عبدالناصر على سياسة النفط، دَعَت إلى عقد المؤتمر في بغداد، فوجهت الدعوة إلى السعودية والكويت وإيران وفنزويلا وقطر، التي حضرت كمراقب فقط، فتمّ الاجتماع في بغداد في شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠م، فتمت الموافقة على إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط، فكان المؤسسون، هم: السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا.

في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٦١ انعقد المؤتمر الثاني للمنظمة في كاراكاس (فنزويلا)، وفيه تمت الموافقة على نظام المؤسسة وميزانيتها، وتقرر أن يكون مركزها الرئيس في مدينة جنيف، لقربها من أهم الأسواق العالمية للبترول، ولتوسطها بين فنزويلا والشرق الأوسط. وكان القرار الأول من قرارات المنظمة هو الخاص بمطالبة الشركات بإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الخفض، وأن الحكومات ستعتبر أن عوائدها يجب أن تحتسب على أساس الأسعار التي كانت سائدة قبل خفض أغسطس (آب) عام ١٩٦٠. وقد انضم إلى المنظمة، في يونيو (حزيران) ١٩٦٢م، كأعضاء: قطر وليبيا وإندونيسيا.

كان قيام المنظمة حدثاً مهماً جداً، وخشي المستهلكون في أوروبا واليابان من أن يشجع وجود هذه المنظمة أعضاءها على تحويلها إلى (كارتل) يفرض الأسعار، نظراً للقوة التفاوضية الضخمة التي تملكها هذه المنظمة حيال المستهلكين. فهي تصدر إلى الأسواق يومياً ما يعادل ٧٩٪ من البترول الخام والمنتجات البترولية التي تدخل هذه الأسواق يومياً. وامتنعت الشركات على أثر تكوين المنظمة من التلاعب بأسعار النفط.

منظمة أوبك في رأي الطريقي

كتب عبدالله الطريقي بعد عام من تأسيس المنظمة، مُبيناً أن لهذه المنظمة دوراً



الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥م) يرى داغويد أنه هو الذي وقف خلف ارتقاء الطريقي لمنصبه كمدير عام للزيت والمعادن عام ١٩٥٤م

إيجابياً يتفرع في مضمونه إلى فرعين:

الأول: علمي ويقوم بالدراسات التي تحدد سير الصناعة بما يعود بالخير على المشتركين فيها من دول وشركات، فالمؤسسة تقوم الآن بإعداد دراسات علمية عن الأسعار يضطلع بها خبراء عالميون للاحتفاظ بها في مستوى عادل مانع للضياع الاقتصادي، كما تقوم بدراسة اقتصاديات توظيف رأس المال في الدول المنتجة لتحديد العدالة في العائد على التوظيف ودراسة توحيد الإجراءات المحاسبية في الدول المنتجة لإمكان تحديد تكاليف الإنتاج وضبط المصاريف، كما تقوم بمشروع دراسة لتوحيد السياسة البترولية في جميع الدول المنتجة.

والثاني هو تمكين الدول الأعضاء من مساعدة بعضهم لبعض بتبادل المعلومات والخبراء وتشحيذ التعضيد الدبلوماسي لمؤازرتهم في حل مشاكلهم المعلقة مع الشركات المنتجة كالتعضيد الذي تتلقاه حكومة العراق اليوم في مفاوضاتها مع شركة نفط العراق، وذلك الذي تتلقاه فنزويلا في مشكلة تحديد استيراد البترول من قبل الولايات المتحدة الأميركية، ونحن نعتقد أن وحدة التفكير البترولي وتنظيمه وتوحيد أساليبه كفيل بإيجاد حل للمشاكل المعلقة منذ سنوات، كما نعتقد أنه بمزيج من الحنكة والحكمة، تستطيع مؤسسة الدول المصدرة للبترول أن تخرج إلى العالم المتمدن الذي يستفيد من هذه الثروة الطبيعية بروح جديدة من المشاركة في خبراته على أسس من العدالة والتعاون(٦).

غير أن الطريقي وبعد سنوات من تأسيس المنظمة، وبعد تركه للوزارة، كتب مبيناً أنه برغم أن الشركات قد امتنعت على أثر تكوين المنظمة من التلاعب بالأسعار، إلا أنها بدأت تسلك أسلوباً آخر غير أسلوب الاستهتار والاستخفاف بالحكومات المنتجة والمصدرة للبترول.

الأسلوب، الذي ذكره الطريقي، هو إثارة الغيرة بين الحكومات الأعضاء وبذر بذور الخلاف بينها على أساس أن تحاول كل منها استغلال الظروف المناسبة لها وزيادة إنتاجها على حساب البلاد الأخرى الأعضاء في المنظمة. ففنزويلا مثلاً التي تجد بأن من مصلحتها رفع الأسعار، لأن تكاليف الإنتاج فيها كبيرة يجعل المشترين والشركات تقبل على شراء البترول العربي والإيراني على حساب البترول الفنزويلي.

يقول الطريقي إن الشركات تقول لحكومة فنزويلا أن بلدان الشرق الأوسط لا فائدة تذكر من الاتفاق معها، فحكوماتها تتنافس فيما بينها وهي لا تحافظ على تنفيذ القرارات التي تتخذ في المنظمة، وحكوماتها مستقلة استقلالاً اسمياً ويمكن تغيير سياساتها بسهولة، وأن على الفنزويليين أن يركزوا على نصف الكرة الغربي وأن يُسهلوا الأمر للشركات وأن لا يغالوا في طلباتهم حتى يستطيع بترولهم الوصول إلى الأسواق بسهولة ولا يتأثر كثيراً بمنافسة البترول من منطقة الخليج العربي.

ويواصل الطريقي بقوله أن الشركات أخذت تضرب البلاد العربية المنتجة بعضها ببعض، والبلاد العربية وإيران. فهي تقول للإيرانيين: إن العرب استغلوا الظرف عندما أممتم البترول في عام ١٩٥١ وحلوا محلكم في الأسواق، وسيفعلون ذلك في أية فرصة تتاح لهم إذا ما اختلفتم مع الشركات، ولو كانوا أصدقاء لكم لقلّلوا من إنتاجهم وجعلوكم تزيدون إنتاجكم لتصبحوا الدولة الأولى المنتجة والمصدرة للبترول في المنطقة! ويقولون للعرب: إن الإنتاج الإيراني تكاليفه مرتفعة بالنسبة للإنتاج في بلادكم، وإن الإيرانيين يريدون عن طريق المنظمة زيادة إنتاجهم على حسابكم، وأنتم لستم بحاجة لإثارة النزاع مع الشركات، فهذه الشركات قد رعت مصالحكم وزادت من دخلكم على حساب إيران، فإذا ما دخلتم في نزاعات معها تسبب لكم ما تسبب لإيران على يد مُصدّق، والشركات تعطيكم في الوقت الحاضر دخلاً كبيراً يسد حاجتكم للتطوير ولتحسين أحوال المعيشة وبناء المستشفيات والمدارس ووضع

الأموال الفائضة في بنوك الدول الغربية، فلماذا الشكوى وأنتم تعرفون أن البترول لا قيمة له إلا إذا أتت الشركات وأخرجته من صحاريكم ونقلته على ناقلاتها إلى الأسواق وباعته للمستهلكين؟

يكشف الطريقي في مقالته التي كتبها في عام ١٩٦٥م أن الشركات استطاعت أن تتسلل إلى داخل المنظمة، فأضعفتها وساهمت في توجيه سياستها، بحيث لم يعُد يُعرف عنها إلا أنها تجتمع وتصدر بعض المنشورات البسيطة وتَحَطّم الحلم الكبير الذي كان يطمح أن يصل إليه منشئوها. ويتساءل الذي ساهم في تأسيس المنظمة عن السبب في ذلك؟ مُجيباً بأن ابتعاد منشئي المنظمة والمؤمنين إيماناً صادقاً بضرورتها عن مسرح أحداثها، قد ساهم في تدخل الشركات فيها، ويذكر مثالاً لذلك بصديقه وزميله المستر خوان بيريز ألفونسو، وزير التعدين والنفط السابق في فنزويلا، والذي آمن بالفكرة إيماناً صادقاً وعمل على إخراجها إلى حيّز الوجود بكل صدق وإخلاص، وكان له صراع عنيف مع الشركات في بلاده، فهو بحق أبو السياسة البترولية الفنزويلية. ولم تغفر له الشركات نشاطه خارج حدود بلاده وساءت العلاقات بين وزرائه والحكومة الأميركية، وإذا عرفنا أن الولايات المتحدة الأميركية هي أكبر سوق للبترول الفنزويلي، خصوصاً ما يصدر إليها من زيت الوقود المستخرج من البترول الخام الفنزويلي، أمكننا أن نتصور الموقف الحرج الذي وجد المستر ألفونسو نفسه فيه، مما جعله يفضل أن لا يعرض المصالح العليا لبلاده للخطر نتيجة الصدام مع أميركا، ففضل الانسحاب، وبذلك فقدت المنظمة ركناً من أركانها.

وبعد انسحاب ألفونسو ومن قبله الطريقي، أصبحت المنظمة بيد أقوى الجهات الباقية وهي إيران. وكانت إيران بحكم خبرتها الطويلة في صناعة البترول ولكون سكرتير المنظمة إيرانياً وهو السيد فؤاد روحاني، فقد عملت على توجيه المنظمة بطريقة تلائم مصالحها بالدرجة الأولى. ولذلك استغلت الشركات هذا الموقف وبدأت تساوم إيران على أساس توجيه نشاط المنظمة بطريقة لا تُضر بمصالح الشركات وتحقق فوائد لا بأس بها لإيران. واستطاعت الشركات عن طريق إقناع إيران أن تفرض المعادلة المسماة بـ«معادلة الأوبك»، وهي الخاصة بقبول الشركات مطلباً من أهم مطالب المنظمة، وهو اعتبار الربع من ضمن نفقات المشروع البترولي لأغراض ضريبة الدخل. والربع هو المبلغ الشهري الذي تدفعه الشركات رسماً عن كل برميل تنتجه وتصدره.

وكان هذا المبلغ يطرح مباشرة من حصة الحكومات، أي أن مناصفة الأرباح تشمل الربع والضريبة، بحيث يكون مجموعهما يساوي بالضبط صافي أرباح الشركات من عملياتها، مع أن هذا الربع يعتبر في البلاد الأخرى جزءاً من المصاريف العامة، ولكن حكومات الشرق الأوسط، كانت تأخذ نصف الأرباح مطروحاً منها الربع الذي كان يجب أن تأخذه كمالكة للأرض بدون حسم. وقد دافعت الشركات بعد مفاوضات مع الأوبك على اعتبار الربع جزءاً من المصاريف العامة.

يقول الطريقي: كنا في الماضي نشكو من سيطرة إيران على المنظمة، فأصبحنا نفضل سيطرتها على الواقع المرير! غير أنه، وبإنصافٍ وتجرد، قال: حتى لا نظلم المنظمة التي يعز علينا ألا نراها بالشكل الذي كنا نحلم به، فإنها استطاعت في بعض المناسبات أن تكون أداة فعالة، بل إن مجرد وجودها كان له تأثير طيب. فمجرد تماسك أعضائها وبقائها حتى الآن حفظ الأسعار من الهبوط ووفّر مئات الملايين من الدولارات على البلاد المنتجة والمصدرة للبترول، كما أن المنظمة قامت بالتعاون مع بعض الخبراء العالميين والشركات الاستثمارية، بإعداد بعض الدراسات القيمة حول عدد من المسائل القانونية والاقتصادية والفنية التي تهم الدول المنتجة.



وزير النفط الفنزويلي خوان بيريز الفونسو، التقى الطريقي لأول مرة في غرفة واندا جابلونسكي في هيلتون القاهرة وعملا معاً على تأسيس منظمة الأوبك

وعن دور إيران في وضع العُصي بين عجلات المنظمة، يذكر عبدالله الطريقي أنه حينما بدأت المنظمة أعمالها، بدا أن حكومة إيران تريد لنفسها مكان الصدارة، وكان بعض الفنزويليين والعرب، رغبةً منهم بألا

تقوم أية عراقيل أمام المنظمة في سنواتها الأولى يجارونها في ذلك، وقد تقرر في اجتماع كراكاس عاصمة فنزويلا الذي عقد في شهر يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٦١، أن يكون أول سكرتير للمنظمة إيرانياً ولمدة سنتين، خلافاً لقانون المنظمة الذي ينص على أن تكون مدة السكرتير العام سنة واحدة، وأن يكون لكل بلد الحق في ترشيح سكرتير عام ينتخب لمدة عام كامل. ولسوء حظ المنظمة كان رجال الشركات الأجانب يفهمون نفسية الموظفين الإيرانيين وسياسة حكومتهم أكثر من الأعضاء العرب والفنزويليين. وأخذ هؤلاء الأجانب يلعبون على وتر حساس وهو أن إيران كانت قبل التأميم أول بلد منتج للبترول في منطقة الخليج العربي فأصبحت الآن الثالثة بعد الكويت والسعودية[٧].

وتثميناً لدور الطريقي في المساهمة في تأسيس منظمة الأوبك، يرى الدكتور عبدالرحمن منيف، وهو المتخصص في اقتصاديات النفط، ورئيس تحرير سابق لمجلة «النفط والتنمية»، أن الطريقي خاض معركة خارجية تمثلت في أن الاحتكار العالمي للنفط، الذي تمارسه الشركات السبع الكبرى لا يواجه من خلال المنافسة بين الدول المنتجة، وإنما من خلال التضامن والتنسيق والاتفاق على الأسعار وحجم الإنتاج، وهذه المعركة أدت بنتيجتها إلى قيام الأوبك، التي استطاعت أن تحقق مكاسب للدول المنتجة[٨]. بينما يرى الدكتور وليد خدوري، أنّ مما سيسجله التاريخ لعبدالله الطريقي، هو تعامله الإيجابي والمثمر في تأسيس منظمة الأوبك مع زميله الفنزويلي خوان بيريز ألفونسو، مُشيراً إلى أن ذلك يعكس سعة اهتمام الطريقي، فإلى جانب تفكيره في مصالح بلاده وأمته في الدفاع، وسِعَ اهتمامه شعوب العالم الثالث، وبالذات عن مصالح الدول المنتجة للنفط في تلك البقعة الجغرافية وذلك لتقارب مصالحها مع مصالح الأقطار النفطية في الشرق الأوسط[٩]. وعدّ المحامي السعودي محمد الهوشان، نجاح الطريقي وزملائه في تأسيس منظمة الأوبك مفخرة للبلاد السعودية وبلدان المنطقة، ومعجزة إذا أُخذ في الحساب سيطرة «المكارثية» على الكونغرس الأميركي والأوساط الاقتصادية في أميركا آنذاك، ويقول الهوشان إنه لو لم يذكر سوى نجاح هذه المنظمة في اعتبار العوائد بدءاً من بنود المصاريف بفرض احتساب الضرائب لكفى[١٠].

خوان بابلو بيريز ألفونسو

من مواليد كاراكاس، لأسرةٍ ميسورة، درس الطب لكنه تركه إلى القانون، اختير عضواً

في البرلمان الفنزويلي، واشتهر كمعارض للشركات الأميركية في أعمال النفط الفنزويلي، عيّن وزيراً للتنمية عام ١٩٤٥ في ظل الحكومة الديموقراطية، وحينما سقطت عام ١٩٤٨ وانتقلت السلطة إلى الحكم الدكتاتوري برئاسة الكولونيل ماركوس جيمينز، أعتقل الفونسو وأُدخل السجن، ثم خرج وعاش في المنفى (واشنطن) بعد أن وعد أسرته بألا يعود إلى العمل السياسي، وفي منفاه تفرغ للقراءة والكتابة في شؤون النفط، وحينما سقطت الحكومة الدكتاتورية عام ١٩٥٨ أصر الرئيس الجديد بيتانكور على أن يتولى ألفونسو وزارة النفط والمناجم، فعاد من منفاه وتولى الوزارة، والتقى بعبدالله الطريقي في مؤتمر القاهرة بعد تعيينه وزيراً للنفط بسنة واحدة. عُرف عنه عدم اكتراثه بالمناصب وأنه عاش حياة بسيطة، منضبطة، مقترة، فقد كان يحمل معه إلى مكتبه في الوزارة شطائر السردين لوجبة الغداء[١١]!

خاض بعد توليه الوزارة معارك عدة مع شركات النفط الفنزويلي، توّجها بحضوره على رأس وفد بلاده إلى مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٩ غاضباً من خفض «البريتش بتروليوم» للأسعار ومن القيود التي فُرضت آنذاك على النفط الفنزويلي، فعمل بالتنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط من أجل إيجاد كيان يرعى مصالحهم، فكانت «الأوبك»!

تعيين الطريقي وحافظ وهبة في مجلس إدارة شركة أرامكو

في شهر مايو (أيار) ١٩٥٩م صدر قرار بتعيين حافظ وهبة وعبدالله الطريقي عضويْن رسميين وممثلين للحكومة السعودية في مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) والمكوّن أصلاً من ممثلين من الشركات الأربع ومن شركة أرامكو، وهذا التعيين يعتبر هو الأول من نوعه على مستوى شركات النفط في جميع الدول المنتجة للنفط.

وقد تناقلت الصحف السعودية هذا الخبر، ودعت بعضها إلى تكريم العضويْن السعوديين وهبة والطريقي، وقد كتبت صحيفة «البلاد» في افتتاحيتها المعنونة بـ«تكريم العاملين» تقول: (علمت صحيفة البلاد أن هناك اتجاهاً لتكريم كل من سعادة الأستاذ حافظ وهبة وسعادة الأستاذ عبدالله الطريقي، وذلك بمناسبة اختيارهما عضويْن في مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأميركية. «والبلاد» إذ يسرها أن يكون هنا مثل هذا



الطريقي وحافظ وهبة..
أول عضوين سعوديين في مجلس شركة أرامكو ١٩٥٩م

التفكير فإنها تحبذه وترحب به وتدعو إليه بكل قوتها، ذلك أن كلا الرجلين من خيرة رجالاتنا، وممن نفخر بهم ونعتز، فإن لسعادة الأستاذ حافظ وهبة تاريخاً طويلاً حافلاً مجيداً في خدمة هذه البلاد وحكومتها، سواء في الحقل الإداري أو الثقافي أو الدبلوماسي، أما سعادة الأستاذ الطريقي فلا تزالُ آخر أمجاده ملء السمع، بعد أن مثل المملكة تمثيلاً رائعاً مشرفاً في مؤتمر البترول ونال من الإعجاب في جميع الأوساط المعنية مما هو جدير بالتسجيل والتقدير. ولقد أحسن القائمون على الفكرة اختيار المناسبة، فلقد كان ملءُ المكانين الشاغرين من عضوية مجلس الإدارة في شركة الزيت العربية السعودية للسعوديين بعد أن كان حلماً مجنحاً، كان ذلك عملاً رائعاً يدل على توفر الكفايات السعودية، وعلى حسن استغلالها وتوجيهها، ومن ثمّ فإن هذه المناسبة ومن أجل هذين الرجلين الكبيرين هي خيرُ مناسبة لتكريم جهودهما. وليس ثمة شك في أن تكريم جهاد هذين الرجلين سيكون تكريماً جماعياً تشترك فيه أمهات المدن من مكة والمدينة والرياض وجدة والظهران، وستحتفي به الصحافة السعودية في كل أنحاء المملكة، بنفس القوة التي تدعو إليها، ذلك لأن تكريم الرجال العاملين هدف من الأهداف الصحافية العالمية التي تشاركنا فيه كل الزميلات الأخريات في مكة والظهران والرياض والمدينة)[١٢].

وتحت عنوان «تعيين الطريقي ووهبة.. حدث تاريخي هام» كتب أحمد الخيال مقالة قال فيها: (ظهرت علينا الصحف قبل أيام تحمل خبراً من أهم الأخبار وأخطرها شأناً

في سطور ثلاثة. حملت هذا الخبر الذي اهتم به كل من تتبع التطور المطرد في هذه البلاد على أيدي المخلصين. هذا الخبر هو خبر تعيين سيادة الشيخ عبدالله الحمود الطريقي وسيادة الشيخ حافظ وهبة عضويْن رسميين وممثلين للحكومة في مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) الذي يتكون من ممثلين عن الشركات الأم الأربع المسيطرة على تنمية وتوزيع الإنتاج للشركة ورسم سياستها الخاصة والعامة ومن أعضاء شركة أرامكو نفسها. ولأول مرة في المملكة، بل في جميع الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط يجلس ممثلونا جنباً إلى جنب مع رجال صناعة الزيت للمداولة في السياسة العليا لواحدة من أكبر شركات الزيت في العالم، وبذلك نكون قد دخلنا ميدان صناعة الزيت العالمية وأصبحت لنا كلمتنا المسموعة في القرارات الهامة التي تؤثر على جميع نواحي صناعة الزيت في العالم.

وبالأمس القريب كانت كل القرارات التي تمسّ صناعة الزيت في بلدنا والتي تؤثر تأثيراً خطيراً علينا باعتبارنا إحدى الدول الكبرى المنتجة للزيت، كانت كل هذه القرارات تتخذ من دون علم منا ثم تأتينا أخبارها فيما بعد.

لقد جاء الوقت بتطور كبير في صالح هذه المملكة ووضعها في الموضع الذي تستطيع به أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية المشروعة وأن تؤثر في التيارات العالمية المسيطرة على ميدان هام من ميادين الاقتصاد العالمي.

فإذا أضفنا إلى الاعتبارات السابقة الصفات البارزة التي يتمتع بها ممثلا الحكومة، وما يمتازان به من موهبة وعلم وخبرة وحنكة وإخلاص ووطنية، استطعنا أن نلمس الأهمية البالغة لهذا الخبر والآمال العريضة التي نعلقها على هذا التعيين. ولعل من أولى الفوائد التي يمكن أن تجنيها المملكة من هذا التعيين المطالبة بنقل مركز عقد مجلس الإدارة إلى المملكة بدلاً من أميركا. وهناك أبحاث على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمملكة وبالنسبة لاقتصادها ولرفاهية شعبها يستطيع ممثلانا أن يُساهما في بحثها بحثاً جدياً مستفيضاً وأن يعرضا رأي المملكة بشأنها عرضاً مُباشراً فعالاً.

ومن أهم هذه الأمور مناقشة الفوائد والأرباح وطريقة حسابها واقتسامها وسياسة التوظيف وحقوق الموظفين والعمال السعوديين والعرب وامتيازاتهم وتنفيذ بنود

الاتفاقيات ومناقشة التزامات الشركة نحو المملكة والمطالبة بزيادة الإنتاج وزيادة مساهمة الشركة في الحقول الاجتماعية والتطوير الاجتماعي لشعب المملكة، والمطالبة برفع مستوى العامل السعودي الفني في الشركة وتدريبه لإيجاد طبقة الفنيين السعوديين المهرة. ثم مناقشة مواضيع الأسعار وسياسة التسويق وتطوير الاتفاقيات تمشياً مع الزمن وغير ذلك من المواضيع الكثيرة الهامة.

هذه النقاط والملاحظات التي تكشف لنا عن الأهمية من وراء اختيار الشاب الذي تفخر به البلاد والذي شهد له البعيدون بمقدرته وجدارته ودقته وإخلاصه، والشيخ الذي عاصر السياسة وتطور معها مدة تزيدُ على نصف قرن من الزمن وقد شهدت له أعماله وأقرانه في محيط السياسة.

إننا إذ نفخر بهذا الاختيار والتعيين، الذي لا شك أنه حدث تطوري في حياة المملكة الفتية، نعلق الآمال الكبيرة على ما ستجنيه بلادنا من المكاسب والفوائد في القريب العاجل[١٣].

وقد تحدث الطريقي نفسه عن هذا التعيين في حوار أجرته معه صحيفة «البلاد» حينما سأله الصحافي عن الفائدة المرجوة من وجود ممثلين سعوديين في مجلس إدارة الشركة؟ فأجاب بأن وجود ممثلين للحكومة في مجلس إدارة الشركة له فوائد كبيرة، فهم يبدون رغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك، في ما تريد تحقيقه في أعمال تعود على البلاد بالنفع، وهو يعطي للحكومة بالإضافة إلى ذلك فرصة الاطلاع على سير الأعمال في الشركة، ويمكنها من التوجيه ولفت النظر إلى ما فيه صالح البلاد[١٤].

هوامش الفصل الخامس

(١) عبدالله الطريقي، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة١، العدد٣، نوفمبر ١٩٦٥م.

(٢) دانيل يرغن، **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ص ٦٣٦.

(٣) دانيل يرغن، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

(٤) دانيل يرغن، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

(٥) دانيل يرغن، مرجع سابق، ص ٦٣٨.

(٦) **مجلة أخبار البترول والمعادن**، السنة الأولى، العدد الخامس.

(٧) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد السابق.

(٨) عبدالرحمن منيف، **صحيفة السفير**، بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٧م.

(٩) وليد خدوري، **عبدالله الطريقي.. الأعمال الكاملة**، ص ٢١.

(١٠) محمد الهوشان، **صحيفة الرياض**، بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٧م.

(١١) لمعرفة المزيد عن خوان بيريز ألفونسو، يمكن الرجوع إلى كتاب دانيل يرغن، مرجع سابق، ص ٦٢٨ ومابعدها.

(١٢) **صحيفة البلاد**، العدد ٨٤، بتاريخ ١/٧/١٣٧٨هـ، الموافق ٨/٥/١٩٥٩م.

(١٣) أحمد الخيال، **صحيفة البلاد**، العدد ٩١، بتاريخ ٩/١١/١٣٧٨هـ، الموافق ١٧/٥/١٩٥٩م.

(١٤) **صحيفة البلاد**، بتاريخ ٣/١١/١٣٧٨هـ، الموافق ١٠/٥/١٩٥٩م.

الفصل السادس

الطريقي وزيراً

لعل من الجدير بالذكر، أن النجاحات التي حققها الطريقي في مسيرته العلمية والعملية، لم تكن لتتحقق لولا الدعم الذي وجده من حكومة بلاده، فهي التي قرّرت ضمّه للبعثة السعودية في القاهرة، كما أن الملك عبدالعزيز بنفسه، هو الذي وجّه بابتعاثه إلى أميركا، ثم قيام الحكومة بتعيينه مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، وبالتالي إعطائه كل الصلاحيات وتخويله التفاوض مع الشركات النفطية، وقيامه بتعيين واستقطاب الكفاءات الشابة للعمل معه، بتوجيه وإشراف من وزير المالية عبدالله السليمان، ثمّ من خلفه محمد سرور الصبان.

جهود الطريقي وأعماله وتفانيه وإخلاصه، كانت محل تقدير وإعجاب المسؤولين في حكومة بلاده، الذين توّجوا جهوده بتعيينه وزيراً للبترول والثروة المعدنية، وذلك كأول وزير يتولى حقيبة وزارة البترول، بعد استقلال إدارة شؤون الزيت، عن وزارة المالية.

* * *

في تاريخ ١٣٨٠/٧/٣هـ، الموافق ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠م، أصدر الملك سعود بن عبدالعزيز مرسوماً ملكياً أعاد فيه تشكيل الحكومة السعودية، وكان عبدالله الطريقي أحد أعضاء هذه الحكومة، وهذا نص المرسوم الملكي[١]:

الرقم ٣٧

التاريخ ١٣٨٠/٧/٣هـ

بعون الله تعالى نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة من نظام مجلس الوزراء وبناءً على المرسوم رقم ٣٦ وتاريخ ١٣٨٠/٧/٣ أمرنا بما هو آت:

أولاً: عيّنا الوزراء المدرجة أسماؤهم كلٌ في الوزارة المدرجة بجانب اسمه:

سمو الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز وزيراً للداخلية.

سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني.

سمو الأمير بدر بن عبدالعزيز وزيراً للمواصلات.

سمو الأمير محمد بن سعود وزيراً للدفاع والطيران.

الشيخ عبدالعزيز بن حسن وزيراً للمعارف.

السيد إبراهيم السويّل وزيراً للخارجية.

السيد عبدالله الحمود الطريقي وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

السيد أحمد شطا وزيراً للتجارة.

الدكتور حسن نصيف وزيراً للصحة.

السيد عبدالله الدباغ وزيراً للزراعة.

ثانياً: يتولى الوزراء الصلاحيات المنصوص عنها في نظام مجلس الوزراء اعتباراً من تاريخ صدور هذا المرسوم.

والله ولي التوفيق

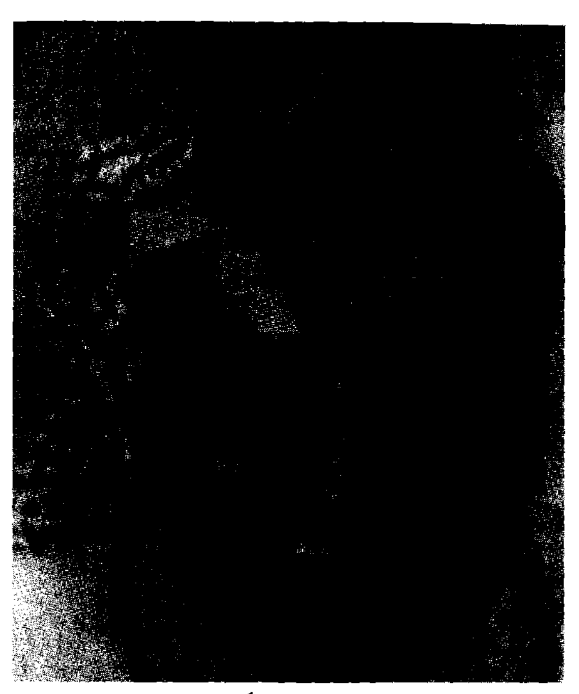
التوقيع الملكي الكريم

سعود(*)

بصدور هذا المرسوم الملكي، تبوأ عبدالله الطريقي منصب وزير البترول والثروة المعدنية، كأول وزير لهذه الوزارة الناشئة، وبذلك انتقل عمله من مدينة جدة إلى مدينة الرياض.

عن بدايات تشكّل الوزارة بوزيرها ووكلائها وموظفيها الجُدد، يذكر أحمد طاشكندي[٢] أنه لم ينتقل من جدة إلى الرياض إلا الموظفون المعنيون بشؤون النفط فقط، أما الموظفون المعنيون بقطاع التعدين، فبقوا في الإدارة، التي تحولت إلى فرع للوزارة، برئاسة الدكتور فاضل القباني. وبعد النقل إلى الرياض، أستحدثت إدارات وأقسام عدة، وعيّن عبدالهادي طاهر مديراً عاماً للوزارة وقائماً بأعمالها في المنطقة الشرقية، وأصبح هشام ناظر، الذي كان مديراً لمكتب الطريقي مديراً للعلاقات العامة، وظل الدكتور فاضل قباني في جدة كوكيل للوزارة لشؤون التعدين، وانتقل مصطفى حافظ وهبة، مع هذا التشكيل الوزاري للعمل وكيلاً لوزارة المالية للشؤون الاقتصادية، وخلفه في منصبه كوكيل لوزارة البترول لشؤون الزيت فهد عبدالله الخيال.

(*) الجدير بالذكر أن الملك سعود بن عبدالعزيز أصدر عدة مراسم ملكية، سبقت المرسوم رقم (٣٧) القاضي بتشكيل الحكومة، منها المرسوم رقم ٣٥ وتاريخ ١٣٨٠/٧/٣هـ، والمتضمن أنه بناء على طلب الأمير فيصل بن عبدالعزيز إعفاءه من منصبه، فقد تم قبول استقالته المؤرخة في ١٣٨٠/٧/١هـ، وبذلك يعتبر جميع الوزراء مستقيلين تبعاً لاستقالة رئيس مجلس الوزراء. ثم أصدر مرسوماً ملكياً برقم ٣٦ وتاريخ ١٣٨٠/٧/٣هـ، والقاضي بأن يتولى الملك شخصياً صلاحيات ومسؤوليات رئيس مجلس الوزراء. أما المرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٨٠/٧/٥هـ، فقد تضمن تعيين السيد ناصر المنقور وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء. (صحيفة **القصيم**، العدد ٥٥، ١٣٨٠/٧/٩هـ، ١٩٦٠/١٢/٢٧).



الطريقي بعد أن أصبح وزيراً، الصورة المعتمدة في الصحف آنذاك ١٩٦٠م

ومن موظفي وزارة البترول والثروة المعدنية آنذاك محمد جوخدار، الذي التحق بالمديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن كمستشار اقتصادي في عام ١٩٥٨م ثم عُيّن ممثلاً للحكومة السعودية في لجنة الإشراف على مصروفات ومشتروات شركة الزيت العربية (اليابانية) وفي عام ١٩٦١م عيّن مديراً لمكتب الوزارة في المنطقة المحايدة. ومنهم أيضاً عاطف سليمان والدكتور فاروق الحسيني، وجواد السقا، المستشار القانوني بالوزارة، وحسن تيم، وسليم الأعور، وعبدالكريم الغلاييني، من موظفي فرع الوزارة بالمنطقة الشرقية، وهو أحد المتخصصين في التصوير الجوي، وفتحي الخضري، وعبدالفتاح الحمود، وعمر الحايك، وفرانك هندريكس، وهاشم نور شقدار، الذي كان يعمل مديراً للمعمل الكيميائي بالوزارة. وكمال شهوان، أحد الكيميائيين في المديرية العامة لشؤون البترول بالوزارة. ومن موظفي الوزارة أيضاً سعود الشواف، صالح الضلعان، إبراهيم مرزا، علي ظريفة، عدنان شعبان عنان، عبدالله الخيال، عبدالله المطلق، خليفة حمدان، إبراهيم أبوهيلة، محمد الضويان، عيد مسعود[٣].

وفي مقالة كتبها عبدالهادي طاهر، في العدد الأول من مجلة «أخبار البترول والمعادن» تحدث عن التنظيم العام لوزارة البترول والثروة المعدنية، بيّن فيها أن للوزارة أهدافاً أنشأت لها الوسائل اللازمة لتحقيقها بواسطة مجموعة من الفنيين والإداريين، الذين يتعاونون لتحقيق هذه الأهداف بمعدل عال من الكفاية والسرعة. وذكر أنه قد تقسيم الوزارة بناءً على التخصص، وفقاً لأحدث المبادئ التي توصل إليها علم الإدارة.

وذكر أن الوزارة تختص برسم التخطيط العام للسياسة البترولية والمعدنية في المملكة العربية السعودية وفي الجزء المُشاع لها في المنطقة المحايدة، السعودية الكويتية، بما يكفل تنمية الثروة البترولية والمعدنية وحسن إداراتها واستثمارها والمحافظة عليها بالشكل الذي يكفل حقوق الدولة في استحقاقاتها على الشركات، كما تتولى الوزارة تطبيق السياسة البترولية والمعدنية ووضعها موضع التنفيذ.

وحدّد عبدالهادي طاهر في مقالته القسمين الرئيسين، اللّذين تنقسمهما الوزارة، وهما: القسم الذي يرسم السياسة البترولية والمعدنية، وهو قسم ينهض به الوزير بالتعاون مع مستشاريه من اقتصاديين وقانونيين وفنيين. والقسم الآخر يختص بالأعمال التنفيذية، ويرتبط به:

- المديرية العامة للبترول، ومقرها مدينة الدمام، ومن نشاطها مراقبة النشاط الفني لشركات البترول في مراحل التنقيب والتنمية والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق.

- إدارة البترول بالمنطقة المحايدة، وذلك لمتابعة سير أعمال شركات الامتياز، والرقابة المستمرة على أدائها.

- المديرية العامة للثروة المعدنية، ومقرها مدينة جدة، ومن مهامها القيام بأعمال التنقيب عن المعادن، وإجراء التحاليل الكيميائية لمعرفة عناصر مختلف الصخور والخامات، وغيرها.

- مديرية الشؤون العامة، ومن مهامها إجراء الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالأمور الاقتصادية والقانونية، وكذلك إعداد وصياغة اتفاقيات الامتياز، وتُشكّل هذه الإدارة حلقة وصل بين أقسام الوزارة.

الوزير والصحافة

رحّبت الصحافة السعودية بتعيين عبدالله الطريقي وزيراً، ثم تبارى الكُتّاب السعوديون في مقالاتهم مخاطبين الوزير الجديد، منهم من يُهنئ ويؤمِّل، ومنهم من يُذكّر الوزير

بما صرّح به قبلُ، ومنهم من واصل طرح الأسئلة. ولعل من أوائل الكُتّاب السعوديين الذين وجهوا رسالة إلى الوزير الطريقي بعد تعيينه وزيراً بثلاثة أشهر تقريباً، هو الكاتب عبدالكريم الجهيمان، الذي كتب في زاويته «مع الزمن» في صحيفة «القصيم»[٤] مخاطباً الوزير، مثمناً جهوده، مُبرزاً إخلاصه ونزاهته، ثم يطرح عليه آمال المواطنين مؤملاً منه، وهو صاحب الصلاحية المُطلقة في منصبه الجديد أن يُحققّها.

يقول الجهيمان:

يا صاحب المعالي لقد كان المواطنون ينظرون إليكم بآمال باسمة مشرقة، ويتطلعون إلى مثل هذه الظروف التي تستطيعون فيها أن تشاركوا في توجيه سياسة بلادكم، لا سيما سياسة البترول الذي هو حتى الآن عماد حياتنا ومصدر رزقنا، وهو ومحصولاته موضوع الصراع في الداخل وفي الخارج، كل يريد أن يأخذ منه لصالحه الخاص النصيب الأوفر والقدر الأكبر ويتساوى في هذه الرغبات الجامحة معظم الأعداء ومعظم الأصدقاء على حد سواء!

وأمام هذه الرغبات المسعورة لابد أن يكون هناك موقف صلب يحفظ لهذه الأمة وهذه البلاد ثروتها، لتوجه هذه الثروة إلى ما فيه خير هذا الوطن وتوطيد دعائم نهضته واقتصاده على أسس قوية يوجهها العالم وتراقب تطوراتها الخيّرة التي هي صمام الأمان والإتقان في جميع الأعمال. ومعاليكم ولا شك يقدر المادة، لأنكم لم تنالوا ما نلتم من مكانة مرموقة إلا بالكفاح والصبر والتقشف والتصميم، ولعل في حياة معاليكم من الدروس والتجارب ما يفيد أبناء وطنكم الكادحين، فتجنبونهم من التجارب القاسية التي قد لا يستطيع اجتيازها إلا أولو العزم من الرجال فعيونكم الآن بصيرة، وأيديكم ليست بقصيرة، ومجال العمل أمامكم واسع، والخامات متوفرة، سواء الخامات الجامدة أو الخامات المتحركة، ورائد نهضتنا سعودنا العظيم قد قلدهم هذه الأمور في ثقة واطمئنان وهو يسعى أمامكم في طليعة الركب، فحيَّ إلى العمل المجدي المثمر، وحيَّ إلى إرساء قواعد الحياة المستقرة السعيدة، التي يعيش في أكنافها النائية جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم، واعلموا أن كل عام، بل كل شهر، بل كل يوم، يمرّ على تقلدكم هذه المناصب العامة في الدولة سوف يسجل لكم أو عليكم، ولن تعذركم الأجيال القادمة، بل إنها ستحصي لكم أو عليكم الصغيرة والكبيرة، وسوف

تحمّلكم من التبعات أكثر مما تحمّله السابقون أو اللاحقون لأن وضعكم الخاص، ووضعكم العام يحملكم مسؤولية عظمى، هي بداية الانطلاقة الكبرى إلى ما يتطلع إليه كل مواطن مخلص في هذه البلاد لمليكه ووطنه ومواطنيه.

يا صاحب المعالي: إن المواطنين يعلمون صلابتكم في الحق، تلك الصلابة التي ترتكز على النزاهة والخبرة والإخلاص، ولهذا فإنهم يتطلعون إلى مواقف نافعة من جهة، وحاسمة من جهة أخرى، في توجيه ثروتنا البترولية إلى حيث يجب أن توجه، وجعلها أداة خير ومنفعة للجميع، لا أن يحوز منافعها فئات قليلة ويتخبط في إصدارها السواد الأعظم من إخواننا المواطنين.

يا صاحب المعالي: لقد تفاءل المخلصون كثيراً بأن معاليكم في وضعكم الجديد تستطيعون أن تحققوا آمالهم التالية وأكثر منها.

أولاً: النظر في اتفاقنا مع شركة أرامكو، لا من حيث الحقوق التي تجنيها الدولة، ولا من حيث الحقوق التي يجنيها الوطن والمواطنون، ولا من حيث المساحة الواسعة التي أدخلت في امتياز هذه الشركة ولم تستغلها لصالحنا وصالحها، بل إن المواطنين يتطلعون إلى إعادة النظر في جميع هذه الأمور على شكل يحفظ لنا حقوقنا صغيرها وكبيرها خاصها وعامها.

ثانياً: لماذا لا توجد شركات أخرى لمختلف المعادن والثروات ثم نجعل سجلاً لكل واحدة من هذه الشركات نسجّل فيها حسناتها وسيئاتها، من حيث العلاقات التي تربطنا بهذه الشركات كدولة وكوطن وكمواطنين، ثم عند تمديد هذه الاتفاقيات أو تجديدها ننظر إلى سجل هذه الشركات فما كان مشرفاً ونظيفاً من جميع النواحي جدّدناه وما كان غير ذلك ألغيناه؟.

ثالثاً: يجب أن نأخذ من الماضي والحاضر دروساً وعبرة، فننتقي الشركات التي نتعاقد معها، بحيث تكون من دول وشعوب ليس لها ماضٍ في الاستعمار، وليس لها حاضر فيه، لنأمن بذلك المكايد والاحتيالات وإملاء الرغبات والولوج على حقوقنا مع الثغرات واستغلال نواحي الضعف فينا، تلك النواحي التي لا تخلو منها أمة من الأمم،

ولا سيما إذا كانت حديثة عهد بنهضة وكانت ألوان الحياة والمعاملات التي تعيشها كلها جديدة عليها.

رابعاً: هذه الشركات التي نتعاقد معها يجب أن يشترط عليها أن تكون كالمدارس العملية لأبناء البلاد، فيمارسون فيها الأعمال التي لا يعرفونها، وتكون لهم الأفضلية فيما يحسنونه إذا تساوت كفاءاتهم بكفاءات الآخرين، ثم تكون الأفضلية من بعدهم لأبناء البلاد العربية المجاورة، ثم من بعدهم الأقرب فالأقرب ممن تربطنا بهم روابط الدين أو روابط الدم والمصير، فالأقربون دائماً أولى بالمعروف والإنسان يبدأ بنفسه ثم بمن يعول.

خامساً: لماذا لا نجعل نصف رأس المال من هذه الشركات وطنياً حتى يشترك رأس المال الوطني والمجهود الوطني في توجيه سياسة هذه الشركات إلى صالح البلد وصالح المواطنين.

يا صاحب المعالي هذه آراء تخطر على بال كل مواطن عندما يفكر في وزارتكم الجليلة، التي يعلق عليها المواطنون آمالاً كباراً في أن تكون أداة خير ونفع يستفيد منه الكثير ويمتد نفعه إلى القاصي من أطراف هذه البلاد، كما ينعم في خيره القريب، فأرونا نماذج من تحقيق هذه الآمال لتطمئن نفوسنا وننظر إلى مستقبلنا بآمال باسمة مشرقة.

أما الكاتب ناصر بن سليمان العُمري، فقد كتب تحت عنوان «الطريقي والنفط» مقالة في صحيفة «الجزيرة»(٥) أشار فيها إلى رغبة الطريقي الطموحة التي يؤملها، حينما كان مديراً عاماً، وهي الانفصال عن وزارة المالية، والاستقلال بهيئة عليا للنفط وشؤونه، مُذكراً الطريقي بأن صلاحياته قد اتسعت وصلته بمجلس الوزراء غير ما كانت سابقاً، متسائلاً عن صمت الطريقي إزاء بعض تصرفات شركة أرامكو، مؤملاً أن يتجاوز الطريقي الأقوال إلى الأفعال، ثم طرح عشرات الأسئلة على الوزير، التي تخصّ أسعار النفط وشركة أرامكو والعاملين السعوديين في الشركة، مُعترفاً بأنه قد خلط بين مهمات وزارة البترول والثروة المعدنية ومصلحة العمل، لكنه يرى أن تُضم المصلحة إلى الوزارة.



الطريقي مشاركاً في ندوة «الأوبك» وأسعار النفط، التي نظمتها صحيفة الوطن الكويتية، ويبدو في يمين الصورة عبدالله النيباري ٢٥/١٢/١٩٧٦م

يقول ناصر العُمري في مقالته:

كان الأستاذ عبدالله الطريقي متضائقاً من وجوده على رأس مديرية شؤون الزيت والمعادن مرتبطاً بوزارة المالية، يود أن ينفصل إدارياً عن وزارة المالية ليتسنى له العمل بخبرته الفنية في حدود صلاحياته الإدارية غير موجَّه من وزارة المالية، قبل الوزارة الجديدة التي أصبح أحد أعضائها، وليس الطريقي مبتدئاً في رغبته، فشأنه في ذلك شأن الخبير الراغب في العمل دون معوقات. وفي تشكيل الوزارة الجديدة حصل ما لم يكن في الحسبان، لقد شاء الله أن يكون الطريقي وزيراً للنفط والثروة المعدنية، وأنا لست أقصد هنا حسبان الطريقي، فالطريقي شاب طموح وكتابته «إلى أين نحن مسوقون» التي نُشرت في مجلة **اليمامة** ما زال عنوانها في الذاكرة(*)، كما أن الأوساط الشعبية تقدر الأستاذ الطريقي على ما أعلمه وترشحه لمثل منصبه، ولكن لم يكن في حسبان شركة الزيت. لقد كان الطريقي صريحاً في كلامه في المؤتمرات الدولية للنفط لدرجة لم تألفها شركة الزيت. كان ينقد شركة الزيت وشقيقاتها من الشركات ويتهمها بالخيانة وطلب من شركات الزيت في العالم طرح أسهمها للبيع، لكي يشتريها العرب فيصبحوا مالكي شركات الزيت تدريجياً.

(*) سبقت الإشارة إلى المقالة في الفصل الثالث من هذه السيرة.

وكنت أشفق على الطريقي من دسائس شركات الزيت ومكائد شركة الزيت في بلادنا، أو لم يقم الأميركي روبرت برنجهام(*) في مؤتمر البترول الثاني بمهاجمة الطريقي بصفة دفاع عن شركات الزيت، حينما هاجم الطريقي شركات الزيت وندّد بأعمالها، فوصف حسابات الطريقي بأنها صورية لا تدعمها الحقائق فيما الطريقي يمثل الحكومة العربية السعودية في المؤتمر، بل يحافظ على مصالح الشعب العربي في هذه الديار وغيرها من بلدان العالم العربي، والشعوب العربية على اختلاف ديارها تنتظر ما يقوله الطريقي وأنا هنا أكتب للطريقي وعليه.

لقد كنا نرى بعض الكُتاب يصف الأستاذ عبد العزيز بن معمر(**)، بأنه الدماغ البترولي، ونحن لا نشك في كفاءة الأستاذ ابن معمر، وبحوث الأستاذ ابن معمر التي نشرها في جريدة **اليمامة** الغراء تدل على سعة اطلاعه في شؤون اتفاقيات استخراج وتسويق الزيت، وله مؤلف عن الزيت وأنا لست من العليمين بشؤون الزيت ولكنني خشيت على الدماغ البترولي أن يلتهب وقلت في نفسي: متى كان الأميركيون وأذنابهم يطمئنون إلى الأستاذ عبد العزيز بن معمر.

وكنا نرى تشجيع شركة الزيت للأستاذ أحمد جمجوم، وزير التجارة، قبل دعوتها له لإلقاء محاضرة في الظهران ودعوتها لطائفة من الناس لسماع تلك المحاضرة، إننا

(*) الأميركي الذي دافع عن شركة أرامكو في مؤتمر البترول الثاني هو المستر بروم وليس روبرت برمنجهام.

(**) هو عبدالعزيز بن إبراهيم بن معمر. والده كان رئيساً لديوان الملك عبدالعزيز منذ عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م). درس عبدالعزيز بن معمر تعليمه الأولي في مصر وتخرج في الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٤٨ متخصصاً في الفيزياء والرياضيات بتقدير ممتاز، عمل مترجماً في ديوان الملك عبدالعزيز. ثم كلفه الملك سعود بن عبدالعزيز بتأسيس مصلحة العمل والعمال بعد إضراب عمال أرامكو عام ١٩٥٣، فعمل رئيساً لها وضمّ إليها عدداً من الشباب السعودي، من أمثال عبدالرحمن المنصور وعبدالله الحقيل وعبدالعزيز السنيد ومحمد الهوشان وعبدالله الضبيب وآخرين. وفي عام ١٣٧٩هـ، أصدر الملك سعود قراراً ملكياً بتعيين عبدالعزيز بن معمر مستشاراً خاصاً بالديوان الملكي بالمرتبة الممتازة، ثم عمل سفيراً للسعودية في سويسرا، وعاد إلى السعودية وتوفي في مدينة الدمام بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥م، وقد طرح سلسلة من المقالات بعنوان «الزيت والدولة في الشرق الأوسط» وذلك في مجلة **اليمامة** عام ١٣٨٠هـ، (١٩٦٠م).

نعرف لماذا دعت شركة الزيت الأستاذ أحمد جمجوم مع احترامنا له، لم نرَ شركة دعت الأستاذ الطريقي ليلقي محاضرة تختار عنوانها الشركة، بل لم تدعه ولا دعوة مجاملة لزيارة المنطقة الشرقية بعد إنشاء وزارة النفط والثروة المعدنية واختياره وزيراً لها، وسكرتير الأستاذ الطريقي الآن يقوم بزيارة منشآت شركة الزيت في المنطقة الشرقية لمدة شهر، ليتعرف على أعمال الشركة كأن سكرتيره هو الذي سيوجه وزارة النفط والثروة المعدنية ويرسم سياستها.

إننا عرفنا سياسة شركة الزيت. تأتي بدعوتها مثلاً إلى أحد المشتغلين بالصحافة في مدينة من مدن المملكة لزيارة الظهران أو غيره وتترك زميله أو نظيره، وما هذه الطريقة إلا سياسة تتخذها كحرب باردة تريد بها الانتصار على هذا أو ذاك، ناسية أنها لا تستطيع التأثير على المدعو وأنها لا تضعف غيرة الغير على مصالح بلادهم.

إن الأستاذ الطريقي لا ينتظر دعوة من شركة الزيت، بل بصفته وزير الزيت والثروة المعدنية يجب أن يقوم هو بدعوة من يشاء للزيارة وتفقد أعمال شركة الزيت على حساب وزارة الزيت. إن العمل الذي اختير له الأستاذ الطريقي هو أهم عمل في جهاز الدولة، فالمال هو عصب الحياة، وجميع أعمال الدولة تستمد قوتها ونشاطها من دخل الزيت. إن دخل الزيت بالنسبة لجهاز الدولة كالوقود لمحرك السيارة، والزيت الذي هو كل شيء بصفته مصدر رخاء البلاد أصبح تحت إشراف الأستاذ الطريقي، العملاق في نظرنا ونظر الكثيرين، ولا يظن ظان أنني هنا أنتقص حق الأستاذ عبد العزيز بن معمر والأستاذ أحمد صلاح جمجوم أو غيرهما.

إننا لم نرَ أثراً جديداً لأعمال الأستاذ الطريقي، وهل هو لم يعمل شيئاً حتى الآن. أم أن أعماله لا صلة لها بالجمهور بعكس أعمال الوزراء الآخرين الذين شهدنا لبعضهم نشاطاً عسى أن يكون محمود العاقبة.

إن صلاحيات الأستاذ الطريقي اليوم غيرها بالأمس، وصلته بمجلس الوزراء الآن غيرها بالأمس، وموازنة جهازه وإمكاناته غيرها قبل، فلمَ هذا الصمت أم أن الأستاذ الطريقي يريد أن يعمل بدون ضجة؟ إن كل الذي نرجوه ألا يقف الأستاذ الطريقي عند الأقوال فقط، إننا نريد تطبيق النقد الموجه لشركة الزيت في المحافل الدولية من قبل الأستاذ الطريقي.

أذكر أنني في عام ١٩٧٦ سألت أحد موظفي المديرية العامة لشؤون الزيت بقولي: هل مديرية شؤون الزيت تهيمن على أعمال شركة الزيت وتطّلع على حقيقة إنتاجها، بحيث لا تستطيع شركة الزيت أن تبخس شيئاً من حق بلادنا، فكان جواب الموظف ابتسامة وبعدها: لا أستطيع إجابتك! ونحن نعرف أن هناك عدادات لسائل الزيت وهي مراقبة ومسجلة ولكن من الذين يراقبونها. ثم هناك أنابيب زيت مقفولة، فهل المصلحة تقضي بقفلها أو استغلالها؟ وهل لاستخراج الزيت من البلاد المجاورة تأثير على الآبار المغلقة؟ أقول هذا وأنا غير راض عن توجيه اقتصاد بلادي فلست ممن يرى استخراج وتبديد الثروة البترولية.

وعائدات بلادنا من النفط، هل ستترك على ما هي عليه؟ وأسعار النفط في الأسواق الخارجية هل هي لصالحنا؟ المعروف أن الجواب بالنفي. وأسعار الزيت ومشتقاته في بلادنا هل هي معتدلة؟ الجواب طبعاً لا. والفلاح المسكين هل أسعار الديزل والزيت متفقة مع مصلحته؟ الجواب بالنفي أيضاً. وهل أسعار غاز الوقود متفقة مع مصلحة الشعب؟ وهل أرباحه معقولة؟ والعامل السعودي والموظف في شركة الزيت، هل يأخذان مكانهما محترمين بين العمال والموظفين الأجانب؟ وهل يأخذان أجورهما متناسبة مع أجور الأجانب؟ وهل حقوق الفصل والتنسيق محفوظة؟ وهل التنسيق والفصل على نظم عادلة تحت إشراف رجال نزيهين؟ وهل تعويضات الإصابات من العمل وفي العمل متفقة مع روح العدل الحافظة لمصلحة العامل والموظف المصابين؟ وهل نسبة العمال الأجانب للسعوديين طبق المصلحة والاتفاقية؟ وهل شركة الزيت محقة باستعمال العمال باسم العمائر التي تشيدها لهم؟ وإذا أراد العامل أو الموظف الانتقال إلى شركة أخرى، كالشركة اليابانية، هل ارتباطه بشراء عمارة أرامكو يحول دون انتقاله؟ وإجازات السعوديين ورواتبهم، الإجازة وأجور النقل هل هي عادلة؟ وهل نظام العمل والعمال يساير مصلحة العامل والموظف السعودي؟ وهل تلفزيون شركة الزيت سيبقى يعرض رعاة البقر؟ وهل مُلاك البيوت المعدة للتأجير في المنطقة الشرقية أخذوا تعويضاً من شركة الزيت عن تجميد منازلهم نتيجة إقامة مبانٍ للعمال الموظفين استغنوا بها عن استئجار المنازل المعدة للتأجير؟

هناك الأمرُّ من كل ذلك، بالنسبة للتجارة في المنطقة الشرقية، فالشركة تستورد معظم حاجياتها من طعام وغيره من الخارج وتبيع على العمال والموظفين بأسعار

تموينية رخيصة، وهذا لا شك مضر بمصلحة التاجر وفي نفس الوقت مفيد لعمال الشركة، ولكن هناك سكان البلاد من موظفين حكوميين وغيرهم، ليس لهم هذا الامتياز، ثم هل الدولة تأخذ رسوماً على المواد الغذائية وغيرها التي تستورد شركة الزيت؟ ومن أين جاء انخفاض أسعار المواد التي تبيع الشركة للعمال والموظفين؟ لا شك أنه من العفو عن الرسوم.

أرى أنني خلطت بحث أعمال مصلحة العمل مع أعمال وزارة الزيت، غير أنني أرى أن تشرف وزارة الزيت والثروة المعدنية على مصلحة العمل وتوجهها حتى تنشأ في بلادنا وزارة للشؤون الاجتماعية.

وبعد فقد انتصر الأستاذ الطريقي على ممثلي شركة الزيت فأصبح وزيراً للزيت والثروة المعدنية، ولكن انتصار الطريقي الحقيقي يوم يحقق المكاسب للأمة والبلاد، يوم يكون للشعب العربي في هذه الديار على يديه نصيب الأسد، بل نصيب الشعب المتعلم الواعي اليقظ القوي الغالب، ومن سار على الدرب وصل. والله الموفق.

* * *

أما صحيفة «الندوة»[٦] فقد أجرت حواراً موسعاً مع الوزير الطريقي، ونشرت في صفحتها الأولى مانشيت عريضاً بعنوان «مطلوب من أرامكو ١٨٠ مليون دولار» وطرحت في صفحتها الأولى تساؤلات، وأفادت بأن هذه الأسئلة التي تُحيّر القارئ سيُجيب عليها الطريقي في داخل الصحيفة.

الحوار المطوّل تمّ في مكتب الطريقي، وأعده أنور زعلوك، المدير العام لصحيفة «الحقائق» المصرية، وكان حاضراً الحوار حسين زيدان، رئيس تحرير صحيفة «البلاد» وصالح محمد جمال، رئيس تحرير «الندوة»، وعبدالغني قستي، سكرتير تحرير «البلاد». يقول أنور زعلوك في مقدمة حواره: التقيتُ به منذُ سنوات، بعد أن قرأت عنه الكثير في الصحف الأميركية والإنكليزية، وبعد أن قرأت علامات الاستفهام العديدة التي أحاطته بها، وفهمتُ ماذا تقصده دوائر شركات البترول من وراء علامات الاستفهام؟ وماذا ترمي من وراء ترديد عبارات (التطرف.. الصلابة.. متاعب شركات

البترول) كلما ذكر اسمه! وفي مديرية شؤون الزيت والمعادن بجدة، التقيتُ لأول مرة بابن الزلفي، الذي خرج من الصحراء ليتخصص في البترول، في الوقت الذي كانت بلاده لاتدرك أهمية هذه الثروة الهائلة، كان لا يزال عند أول لقاء مديراً لشؤون الزيت والمعادن، ودار نقاش استمر أكثر من ساعتين، وخرجتُ لأنشر في جريدة «حراء»[٧] السعودية تحقيقاً صحفياً ضخماً توجته بمانشيت أحمر كبير «الرجل رقم ١ في بترول الشرق الأوسط» ويومها لا زلتُ أذكر كيف اهتزت إحدى السفارات الأجنبية من الحديث، ودبّ نشاط غير عادي في أقسام الترجمة في كثير من الممثليات الأجنبية، وفي بعض الشركات التي يعنيها الأمر، ويومها أيضاً لم يكتم أحد كبار موظفي شركات البترول غيضه فصرخ: «لن يكون الطريقي يوماً من الأيام وزيراً للبترول.. وإن علينا أن نستعين بأصدقائنا للحيلولة دون أن يحقّق الطريقي أطماعه بوصوله لمنصب الوزارة». ومرت الأيام وشكّل جلالة الملك سعود الوزارة الحاضرة، التي حرص على أن يكون أعضاؤها من الشباب الوطني المتحمس لخدمة بلاده والنهوض بها، والسير بها نحو مستقبل آمن أفضل، وكان لا بد أن يكون الطريقي واحداً من هذه المجموعة.

وذكر أنور زغلوك في مقدمته أن الطريقي يعمل أستاذاً زائراً في معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.



ريقي الوزير... متفقداً العمل في معمل حفظ الغاز بالظهران وبجواره السيد بارجر رئيس شركة أرامكو ١٩٦١م

تحدث الطريقي في الحوار حديثاً مطولاً عن الإنجازات التي حقّقها المجلس الأعلى للتخطيط، حيثُ إنه عضو فيه، وسيأتي حديث الطريقي عن إنجازات المجلس، عند الحديث عن عضوية الطريقي في هذا المجلس، أما أحاديثه عن النفط وشؤونه، فقد ذكر أن الشركة اليابانية قد بدأت بالفعل في الإنتاج، وستضيف إلى دخل البلاد قدراً كبيراً سيُنتفع به في تنفيذ المشاريع التي تكفل خير البلاد ومستقبلها. وبيّن أن الحكومة قد أخطرت شركة أرامكو بأنها - أي الحكومة - لن تعترف بأية مصروفات تصرفها الشركة من دون أن تحصل على موافقة مسبقة من الحكومة، كما طلبت الحكومة من الشركة أن تشتري جميع مشترياتها من داخل البلاد أو عن طريق وكلاء الشركات الأجنبية، كما أن الحكومة قد طالبت شركة «جيتي» بتعريب وظائفها، وألا تستخدم إلا السعوديين، فإن لم يتوافر العدد، فأبناء البلاد العربية. وبيّن الطريقي أن الاتفاقية التي صيغت في عام ١٩٥٠ وهي اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة أرامكو، كان فيها كثير من العيوب، بحيث استطاعت الشركة أن تجد مجالاً لتفسير الاتفاقية لصالحها، حيثُ ظلت تأخذ ٦٨٪ من الأرباح، لكن هذا الوضع قد صُحّح أخيراً. لكن الطريقي استطرد مُبيناً أنه حتى مبدأ مناصفة الأرباح هو مبدأ غير عادل، ولا يتفق مع مصالح شعبنا، كشعب يريد النمو والازدهار، حيثُ إن رأس المال الأجنبي في السعودية يكسب ٦٠٪ سنوياً، بينما لو وظف في بلاده لما حقّق أرباحاً تزيد عن ١٠٪. وطالب الطريقي بضرورة تعديل الاتفاقيات، بما يحقق لرأس المال الأجنبي ربحاً معقولاً، يساعده على الاستثمار في العمل، أما بقية المكاسب فيجب أن تكون للشعب.

ودعا الطريقي في حواره إلى التوسع في الصناعات البتروكيميائية، وقال: يُحرم تحريماً باتاً حرق أي غاز من الغازات التي تخرج مع الزيت إلى سطح الأرض، فإما أن يُصَنَّع هذا الغاز أو يُرسل إلى باطن الأرض مرةً أخرى ليُحفظ للأجيال القادمة، لأن حرق هذه الثروة وتبديدها إنما هو جريمة في حق الأجيال القادمة وفي حق ثروة الشعب ولن نسكت عنها. وعن موقف أرامكو قال الطريقي إن شركات البترول قوية وتسيطر على منابع البترول في معظم بلاد العالم، ولا يمكن بسهولة إقناعها، لكن إذا اتخذ سبيل العقل والحكمة، وتم توحد الأقطار المنتجة وتم وضع هذه المشاكل أمام جهة علمية فستثبت حق هذه البلاد وحقوق شعوبها. وذكر أن أرامكو تمارس تحايلاً على

الحكومة السعودية، حيثُ إنها لا تبيع البترول لمالكيها بالأسعار الرسمية، لكن بأسعار مخفضة، يقصد منها أن تنتقل الأرباح من أرامكو إلى مالكيها، وأوضح أن الحكومة تطالب أرامكو بـ١٨٠ مليون دولار نصيباً في الأرباح التي تحققت من بيع الزيت بأسعار أقل من الأسعار الرسمية، وبيّن أن حكومة جلالة الملك مُصمّمة على إعادة هذه الحقوق. وعن عمال أرامكو السعوديين، قال إن الحكومة حريصة على شؤون العمال، حيثُ أنها أسّست وزارة لشؤون العمل والعمال. وزفّ البشرى إلى أنه الوزارة تنوي إصدار مجلة معنية بأخبار البترول في السعودية والعالم.

وعن الشائعة التي انتشرت، والمتضمنة أن الطريقي هو الذي كان يقف دون انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى منظمة الأوبك، ذكر الطريقي أن هذا الكلام غير صحيح، فالجمهورية العربية المتحدة لا تنطبق عليها شروط العضو المصدِّر للبترول.

* * *

أما الكاتب يعقوب الرشيد، فقد وجّه خطاباً مفتوحاً إلى وزير البترول والثروة المعدنية، من خلال صحيفة «القصيم»[8] تضمّن حدة وقسوة على الوزير، وسخرية مبطنة في ثنايا مقالته، ذكّره بما سبق للطريقي أن وعد به في مؤتمر بيروت، بعد مناقشته مع السيد بروم، مندوب أرامكو، من أنه سيكشف الحقائق في مؤتمر الإسكندرية، لكن الطريقي لم يفعل! ثم سأله عن مسألة إيقاف نسبة ٢٪ التي كان يحصل عليها السيد كمال أدهم، من صافي أرباح الشركة اليابانية، وهل ستعود إلى خزينة الدولة أم للشركة؟!

يقول يعقوب الرشيد في مقالته: (بالنظر إلى كثرة مشغولياتكم وأسفاركم وعدم استقراركم، حيث إنكم دائماً إما على أهبة السفر أو على أثر العودة منه، لأنكم حفظكم الله وأبقاكم، حريصون كل الحرص على تمثيل المملكة في المؤتمرات البترولية والاقتصادية والتجارية والمعدنية والمالية وما ينبثق من هذه الحقول من مؤتمرات، وإنكم ـ هداكم الله ـ في طليعة الوفود التي تبادر إلى المؤتمرات وهدفكم في ذلك واضح وهو خدمة بلادكم، وإعلاء كلمتها في المحافل الدولية. لكل هذا وذلك، فكرتُ في توجيه هذا الخطاب لمعاليكم على صفحات الصحف المحلية،

آملاً أن تحظى ولو واحدة منها بمطالعتكم، لكي تتمكنوا من الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية، ولتنوّروا الرأي العام الذي أجزم بأنه متعطش لمعرفة الحقائق:

السؤال الأول: ذكرتم ـ لا فض فوكم ولا عدمنا وجودكم ـ في مؤتمر البترول العربي الثاني المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في بيروت، أن أرامكو (سرقت) من أموال البلاد نحو ٦٠٠٠ ستة آلاف مليون دولار، منذ أن بدأت الإنتاج بكميات تجارية. وقد وقف مندوب أرامكو المستر بروم حينذاك وكذب هذا الادعاء وقال بأنه خيالي ولا يعتمد على الحقيقة. وقمتم ـ لا أقعدكم الله ـ وسددتم إلى مندوب أرامكو لكمة بطولية، وقلتم له إن المعلومات التي أدليتم بها هي فوق مستوى موظفي الشركة وأنها مستقاة من الشركات الأم المالكة لأرامكو، ولكن المستر بروم عاد إلى التكذيب مرة أخرى، بيد أن معاليكم أعدتم الكرّة البطولية ووعدتم المواطنين بأنكم سوف تكشفون الحقائق الدامغة في المؤتمر البترولي القادم والذي انعقد في الإسكندرية في شهر تشرين الأول/أكتوبر لهذا العام. ويبدو أن معاليكم لكثرة مشغولياتكم قد سها عليكم الوعد الذي قطعتموه للمواطنين، ولما كنا نؤمن في إخلاصكم لبلادكم السعودية فإننا نذكركم بوعدكم لنا وننتظر الجواب؟

السؤال الثاني: نشرت أرامكو قبل حوالى ثلاثة أشهر بياناً موجهاً إلى شعب المملكة العربية السعودية، وهو أول بيان من نوعه ينشر في تاريخ أرامكو، تذكر فيه أن بعض المسؤولين ينشرون التصريحات ذات اليمين وذات الشمال بدعوى أن للحكومة على الأرامكو مبلغ ١٨٠ مليون دولار. وتقول أرامكو أيضاً: إنه حتى الآن لم يتصل بنا أحد بهذا الخصوص، وأن أرامكو مستعدة في أي وقت للتفاوض وإذا لم يتم الاتفاق فيمكن اللجوء إلى التحكيم، وكنا نتوقع أن معاليكم سوف يرد على هذا البيان الذي يعتبره البعض تحدياً سافراً لوزارة البترول، ولكن أيضا لكثرة مشاغل معاليكم لم تتمكنوا من إعداد الجواب الشافي على البيان المذكور، لذلك فإني كمواطن أتوسل إلى معاليكم الكريم أن تنوروا الشعب بالحقائق؟

السؤال الثالث: اطلعنا على البيان الأخير الصادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية والذي نشر في الصحف المحلية، إبلاغ الشركة اليابانية بإيقاف الـ٢٪ من صافي أرباح الشركة والتي كانت تصرف كمكافأة للمجهودات التي قام بها رجل الأعمال

المعروف المواطن السيد كمال أدهم. وقد استندتم معاليكم في هذا العمل إلى عدم قانونية هذا الفعل، ولكنكم لم تذكروا للمواطنين فيما إذا كنتم على علم سابق بهذه الاتفاقية التي قلتم عنها إنها سرية، وهي ليست حتماً سرية، لأنها لو كانت كذلك لما علمتم وعلمنا عنها في الماضي. ولم تذكروا معاليكم فيما إذا كانت النسبة المقتطعة ستعود إلى دخل الحكومة؟ أم أنها ستعود إلى خزينة الشركة اليابانية ويحرم منها مواطن سعودي؟ هذا وقد جاء في بيان ديوان سمو ولي العهد المعظم، الذي أصدره في العام الماضي، يرد فيه على ادعاءات الصحف المأجورة التي حاولت النيل من شخصية سموه والذي قال فيه: إن الاتفاقية الخاصة بالـ ٢٪ تمت بإطلاع وعلم المسؤول الأعلم في المديرية العامة لشؤون البترول ولو كان هنالك ما يتعارض مع المصلحة العامة لما أجازه الوزير المذكور، خصوصاً وأن جميع الخبراء من جيولوجيين وقانونيين وغيرهم من الذين درسوا هذه الاتفاقية. نرجو أن يتفضل معاليكم بتنويرنا عن ما ذكرناه أعلاه وكشف المزيد من الحقائق.

وإننا يا صاحب المعالي نكتفي اليوم بهذا القدر اليسير من الأسئلة، وأسئلة الغد ستدور حول ما حققتموه للوطن والمواطنين خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة، التي كنتم فيها المسؤول الأول عن شؤون البترول والمعادن في المملكة. وعن عدد الشباب السعودي الذي تخرج خلال هذه الفترة في شؤون البترول والمعادن وأصبح يشارك بالفعل في جهاز وزارتكم الضخم؟

حفظك الله يا صاحب المعالي الوزير ورعاك، وجعل الجنة مثواك، ومكروهاً أو حقداً لا أراك، والسلام عليكم وعلى من بالهدى اتبع خطاك!).

وقد عقّبت الصحيفة في أسفل مقال يعقوب الرشيد، فكتبت تقول: هل يتفضل معالي الوزير بالإجابة على أسئلة الكاتب لإطلاع القراء على الحقيقة؟ غير أن الوزير الطريقي لم يُجب على تساؤلات يعقوب الرشيد، فتجاهله كما تجاهل نداء الصحيفة(*)! الأمر

(*) من خلال بحثي في صحافة تلك الفترة تبيّن لي أن صحيفة «القصيم» لم تكن تحتفي بالطريقي وبإنجازاته وبأخباره، كما هو الحال مثلاً في صحف: «البلاد» و«الندوة» و«عكاظ» و«اليمامة». والأمر كذلك بالنسبة للطريقي فلم يكن حفياً بصحيفة «القصيم» ولم يخصها بمقابلاته وتصريحاته وأخبار =

الذي دفع الكاتب يعقوب الرشيد إلى الكتابة مرةً أخرى في الصحيفة نفسها تحت عنوان «عود إلى وزارة البترول».

يقول الرشيد: تلقيت على أثر نشر الخطاب المفتوح الذي وجهته لمعالي وزير البترول على صفحات جريدة القصيم الغراء رسائل ومحادثات تلفونية ومخاطبات شخصية من بعض الأوساط الشعبية ومن كثير من المثقفين، مما أكد لي أن الخطاب قد لاقى كثيراً من القبول والاستحسان، لما ورد فيه من أسئلة تناولت نقاطاً حساسة ذات أهمية كبيرة لاقتصاديات البلاد وموارد خيراتها. وقد طلب مني البعض توجيه المزيد من أمثال هذه الأسئلة إلى معاليه وإلى غيره من المسؤولين وذلك تنفيذاً للوعد الذي تضمنه الخطاب المفتوح. ولكن آثرت أن أنتظر رد معالي الوزير قبل أن أوجه إليه أسئلة أخرى، علماً بأن لديّ المزيد من الأسئلة والاقتراحات التي تستند إلى وقائع ملموسة وتصريحات صادرة فعلاً عن معالي الوزير.

من هذه الاقتراحات والتصريحات، اقتراحان في غاية الأهمية نؤيده فيهما كل التأييد ونتمنى مخلصين تحقيقهما. أولهما: قدمه إلى الجهات المسؤولة قبل أن يصبح وزيراً ببضعة أشهر. ويتضمن هذا الاقتراح إنشاء هيئة عامة للبترول تكون بمثابة السلطة العليا في شؤون البترول. وذلك على أساس أنه لا يمكن لفرد، ولو كان وزيراً متعدد الطاقات، أن يقوم منفرداً بأعباء هذا العمل الكبير. والواقع أن هذا الاقتراح لو وضع موضع التنفيذ لأصابت البلاد منه خيراً عميماً، إلا أنه يبدو ـ للأسف الشديد ـ أن معاليه في غمرة مشغولياته وبعد أن تربع على جهاز الوزارة، تناسى هذا الاقتراح. فضاعت بذلك حماسته لعمل كان ينبغي أن يضعه ـ وهو يدرك أهميته ـ فوق كل اعتبار. وبهذه المناسبة نجد الفرصة أمامنا سانحة لتذكير معالي الوزير وكبار المسؤولين بأهمية هذا الاقتراح ومدى فاعليته وجدواه.

وثاني الاقتراحين: قدمه منذ زمن بعيد، وقد جاء منصباً على أن يكون العضوان

= إدارته وزارته. وكل ما نشر فيها حوار وحيد له ظروفه الخاصة ولم يكن بمبادرة من الصحيفة نفسها، إنما أجراه لها ضحيان العبدالعزيز، الذي كان يكتب آنذاك في الصحيفة ويعمل وقتها مديراً لمكتب العمل والعمال في الرياض.

السعوديان في مجلس إدارة أرامكو متفرغين تماماً لهذا العمل الضخم. لا سيما أنهما يزاملان عمالقة البترول العالميين، الذين حصلوا على هذا اللقب بأعمالهم الطويلة في حقول النفط. ومن الدراسات العلمية وليس لدعايات الصحف والمبالغات الشرقية أي فضل في شهرتهم(*). وكان ذلك في وقت تتردد فيه ترشيحات بعض الأسماء التي لم يكن من ضمنها اسم معاليه. وقد استند معاليه في ضرورة تنفيذ هذا الاقتراح تمشياً مع بعض الدول المنتجة للزيت. وكذلك لأن الأعضاء الأميركان بحكم عملهم يعتبرون متفرغين لأعمال عضوية مجلس الإدارة. والآن تعالوا معي نتساءل: كيف اتفق معاليه بقدرة قادر أن يجمع في يديه أعباء الوزارتين (البترول والثروة المعدنية) وعضوية المجلس الأعلى للتخطيط، ولجان مجلس الوزراء، وحضور كافة المؤتمرات من عربية إلى أجنبية، ثم القيام بأعباء عضوية مجلس إدارة أرامكو؟!!

إن تشعب هذه المسؤوليات لا يدع لشخص مهما بلغت إمكاناته العقلية والبدنية أن ينتج فيها إنتاجاً يكفل تحقيق المكاسب للشعب.

وهناك مسألة ذات أثر خطير في مستقبل البلاد، ذلك أنه منذ قام بعض أكابر أبناء هذا الوطن الغُيَّر على مصلحة البلاد بفكرة إنشاء مصفاة بترول سعودية صميمة، على هيئة شركة مساهمة للجمهور وكان الناس ينتظرون أن تلقى هذه الفكرة العظيمة تأييداً فورياً وقوياً من شخص الرجل المسؤول عن البترول. ولكن هنا موضع العجب، فإن هذه الفكرة المنبثقة من نفوس تتدفق بالوطنية، لم تلق هذا التأييد منه بل على العكس لقيت معارضة، وأقيمت في وجهها الصعوبات حتى كادت تغلق دونها الأبواب!! إلا أن مجلس الوزراء الحصيف قد أدرك أهمية هذه المسألة فبادر بدراسة مشروع إنشاء هذه الشركة، ثم وافق عليه بمرسوم ملكي كريم. وطرحت أسهم الشركة للجمهور وغطيت على الفور (وليس هنا مجال للدعاية للشركة) ولكن المجال هو العجب من أن يعمد وزير البترول إلى عرقلة عمل هذه الشركة وإعاقتها عن السير وتجميد

(*) هنا ثمّة إجحاف بحق الطريقي ومؤهلاته! فالطريقي لم يشتهر بسبب الدعاية الصحافية، إنما بسبب أعماله وإنجازاته، فهو خبير نفطي جمع بين التخصص العلمي الدقيق والخبرة العملية الممتدة لأكثر من ١٢ عاماً حين كتابة الرشيد لمقالته!!

رأسمالها المدفوع دونما ذنب للجمهور!! ومما يزيد دهشتنا أيضاً أن هذه الفكرة متوطنة في ذهن الوزير، لا بالنسبة لشركة المصافي فحسب، ولكن بالنسبة لكل الشركات الوطنية الكبرى القائمة فعلاً، مثل شركات الكهرباء والغاز والأسمنت وخلافها، حيث يرى ـ ونحن نخالفه الرأي تمام المخالفة ـ أن هذه الشركات يجب أن تكون في البلدان المتأخرة، حكومية لحماً ودماً، في حين أن الواقع قد أثبت تماماً عكس هذه النظرية حيث أممت شركات مماثلة في بعض أقطار الشرق الأوسط الأكثر تقدماً منا فأدى إلى ضعف كيانها وهبوط فعالياتها، رغم حرص تلك الحكومات على تقويتها وتقدمها.

زد على ذلك أن بلادنا تقوم على الشريعة الإسلامية الغراء وأن مبادئ الدين الحنيف تتعارض وما يدعو إليه معالي الشيخ الطريقي[*]. وبعد: فأرجو أن يتأكد معالي الشيخ الطريقي بأن قصدي وهدفي هو تنوير أذهان الناس لكي يطمئنوا ونطمئن معهم إلى سلامة الخطة التي تسير عليها وزارة البترول. وإنا لمرتقبون، والله من وراء القصد[٩].

* * *

وكانت بعض الصحف اللبنانية، قد شنّت هجوماً على السعودية، بشأن الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة السعودية مع الشركة اليابانية، محاولةً إلقاء ظلال شك على سمعة الحكم السعودي ونزاهته. وقد صدر بيان من مكتب ولي العهد آنذاك، الأمير فيصل بن عبدالعزيز، نُشر في الصحف السعودية، وهذا نصه[١٠]: (دأبت في الآونة الأخيرة بعض الصحف المأجورة التي تصدر في لبنان الشقيق على ترديد شائعات مغرضة تدور حول الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة السعودية مع شركة الزيت اليابانية في الفترة التي كان حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد يرأس فيها مجلس الوزراء السعودي، محاولة من وراء ذلك إلقاء ظلال من الشك على سمعة الحكم السعودي ونزاهته وإلصاق شبهة استغلال النفوذ برئيس الحكومة آنذاك. ولو أن الشائعات المغرضة مسّت شخص حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد فقط، لما سمح لديوانه بالرد على

(*) لم يُحدد يعقوب الرشيد دعوات عبدالله الطريقي التي تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف!!

مثل هذه المهاترات الرخيصة، فهو دائماً وأبداً يترفع عن الخوض في أمور تمس شخصه مستنصراً الله تعالى معتمداً على يقظة ووعي إخوانه أبناء هذه البلاد، وسلامة تقديرهم، ولكن الأمر أبعد خطراً في مرماه من النطاق الشخصي، فهو عبث صبياني يهدف إلى النيل من سمعة الحكم السعودي، وحرص المسؤولين عنه آنذاك على رعاية حقوق الشعب السعودي ومصالح البلاد العليا. لذلك فإن ديوان ولي العهد المعظم يجد نفسه ملزماً بسرد الوقائع المادية المجردة التي لابست إبرام الاتفاقية المذكورة واثقاً ومطمئناً إلى أن في تبصير الجميع بالحقيقة وحدها ما يقطع دابر تلك الإشاعات المغرضة:

١- في منتصف عام ١٣٧٦ (١٩٥٦م) استقبل سموه في مدينة الرياض وفداً من ممثلي شركة الزيت المذكور برئاسة المستر ياماشيتا، الذي أعرب عن رغبته في الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول واستثماره في حصة الحكومة المشاعة في المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة السعودية، ولما كان سموه يحرص دائماً على أن يسود النظام وتتحدد المسؤوليات، فقد عهد إلى وزير المالية الأسبق الشيخ محمد سرور الصبان أن يتولى دراسة الأمر ومفاوضة الشركة بمعاونة المدير العام لشؤون الزيت والمعادن حينذاك (وزير البترول الحالي) مفوضاً إياهما صلاحيات مطلقة لا تحدها إلا قيود المصلحة العامة والأنظمة المرعية، وعاد المستر ياماشيتا إلى بلاده دون أن تبدأ مفاوضات جدية في الموضوع.

٢- في يوم الثلاثاء، الخامس من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (١٩٥٦م)، غادر حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم المملكة قاصداً الولايات المتحدة الأميركية للعلاج وعاد إلى الوطن في الرابع عشر من شهر رجب سنة ١٣٧٧ (١٩٥٧م).

٣- في بداية عام ١٣٧٧ (١٩٥٧م)، بدأت المفاوضات بمدينة جدة بين الجانب السعودي، يمثله مدير عام شؤون الزيت والمعادن (وزير البترول الحالي) تحت إشراف وزير المالية الأسبق وبين الشركة يمثلها وفدها برئاسة المستر تارو ياماشيتا ثم عرض الاتفاق الابتدائي على مجلس الوزراء برئاسة صاحب الجلالة الملك سعود المعظم، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٩٧ في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٧ (١٩٥٧م) بتوقيع

جلالته بالموافقة على إبرام الاتفاقية بعد دراستها وتمحيصها على ضوء المصلحة العامة للدولة، وما أكده المسؤولون الرسميون عن شؤون الزيت من أن الاتفاقية تعدُّ كسباً سياسياً ومادياً كبيراً لهذه البلاد، وقد تم توقيع الاتفاقية فعلاً بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٧، من وزير المالية الأسبق ورئيس الشركة المستر تارو ياماشيتا. ومن هذا يتضح أن المفاوضات بدأت وانتهت وتم التوقيع على الاتفاقية وولي العهد غائب عن الوطن منقطع عن ممارسة مسؤولياته في الحكم.

٤- ليس في الوقائع التي سردها الديوان آنفاً ولا في النتائج التي توصلت إليها الحكومة مع شركة الزيت المذكورة ولا يوجد في سجلات الدولة ووثائقها ما يوحي بإن إبرام الاتفاقية المذكورة صاحبته شبهة استغلال النفوذ، أو كانت كما يدعي المغرضون دليلاً على عدم نزاهة الحكم السعودي المجيد.

أما ما يقال عن أن هناك اتفاقاً تم بين هذه الشركة والسيد كمال أدهم تمنحه الشركة بمقتضاه حقوقاً معينة من حصتها في الأرباح، فإذا ثبت أن في تصرف الشركة المذكورة ما يخلُ بنظم البلاد ويمس حقوقها، فإن حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد يعلنها صريحة مدوية، مطالباً باتخاذ الإجراءات الحازمة الكفيلة برفع الضرر فوراً، وصون مصالح البلاد وتأمين حقوقها، والله نسأل أن يلهم الجميع الصواب والهداية لسواء السبيل).

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية قد أصدرت بياناً نُشر في الصحف السعودية حول إلغاء الاتفاقية السرية مع شركة الزيت العربية اليابانية قالت فيه: (عندما أذيع بيان وزارة البترول والثروة المعدنية الخاص بإلغاء الاتفاقية السرية المعقودة بين شركة الزيت العربية المحدودة اليابانية والسيد المواطن كمال أدهم والتي حصل الأخير بموجبها على عمولة قدرها ٢٪ من صافي أرباح الشركة، تساءل الناس ما هي المصلحة في أن نلغي هذه الاتفاقية بدون أن تستفيد الحكومة فائدة تذكر من ذلك. والحقيقة أن الحكومة كانت ستخسر مبلغاً يعادل ٢٠٪ مما كان سيدفع للسيد كمال أدهم، وحيث إن الحكومة تملك ١٠٪ من أسهم الشركة كلها، أي ٣٠٪ مما يخص المملكة العربية السعودية، فكان قرار مجلس الوزراء واضحاً وصريحاً من حيث المكاسب حيث قرر:

أولاً: الموافقة على إلغاء الاتفاقية المبرمة بين شركة الزيت العربية المحدودة «اليابانية» والسيد كمال أدهم التي حصل الأخير بموجبها على عمولة مقدارها ٢٪ من صافي أرباح الشركة سنوياً بعد حسم ضريبة الدخل والريع للأسباب التي أدلى بها معالي وزير البترول والثروة المعدنية.

ثانياً: في الوقت نفسه يعهد لمعالي وزير البترول أن يتفاوض مع شركة الزيت العربية المحدودة «اليابانية» في جعل مبلغ ٢٪ المشار إليه ضمّاً إلى حصة الحكومة العربية السعودية من جملة مصلحتها وريعها، وقد أخطرت وزارة البترول والثروة المعدنية شركة الزيت العربية المحدودة اليابانية بأن تضم حصة الـ٢٪ إلى جملة ما تأخذه الحكومة.

* * *

في عام ١٣٨١هـ، ١٩٦١م اخضعت صحيفة «عكاظ» الوزير الطريقي لاستجواب طويل، حيثُ ذهب إليه الصحافي عزيز ضياء، وأجرى حواراً مطولاً معه، ونُشر تحت عنوان رئيس «عكاظ تستجوب وزير البترول والثروة المعدنية».

يقول عزيز ضياء إن الطريقي[١١] قبل أن يصبح وزيراً كان الرجل الوحيد في المملكة، الذي استطاع أن يملأ بالحديث عنه وبأخباره مساحات كبيرة من مجلات «لايف، تايم، والنيوزويك» وهي مجلات عالمية، لا يقل ما توزعه كل منها في العالم عن أربعة ملايين نسخة، لذلك كان من المتعذر على «عكاظ» أن تساير كل ما قيل عن الوزارة وما يوجه إلى وزيرها من نقد في صحف معينة، ما لم تتقص الحقائق من الوزارة ووزيرها، وما لم تعرف الأسباب التي عملت على غمر أعمال هذه الوزارة، واستهداف وزيرها لحملات النقد، وليس معقولاً بالطبع أن نلغي عقولنا، وأن نُردّد ما يقوله القائلون، وهو أن وزير البترول بعد إسناد منصب الوزارة إليه، قد تغيّر، فتكشف عن شخصية لا سبيل للربط بينها وبين الشخصية التي ملأت مساحات من المجلات العالمية؟! لذلك رأت «عكاظ» أن تستجوب الشيخ عبدالله الطريقي وأن تواجهه بكلام الجمهور.

يقول عزيز ضياء إنه في الوقت الذي أمشي فيه من مكتب مدير العلاقات العامة هشام ناظر إلى مكتب الوزير، كان يدور في نفسي سؤال، لم أكن أتوقع أن أسمع له جواباً عن الوزير، لأنه سؤال محرج لا يستطيع الإجابة عليه! كان السؤال إلى أي حد تغيّر

الطريقي بعد أن أصبح وزيراً؟ ذلك أن عزيز ضياء قد ذكر أنه يعرف الطريقي منذُ أن كان شاباً ثم عرفه بعد أن التحق في وزارة المالية، فكان هو الطريقي الحالم، الذي تلْمس حرارة آماله وأحلامه الكبيرة في كل كلمة يقولها عن بلاده ومستقبلها، ثم عرفه بعد صدور بيان التشكيل الوزاري، فكان هو الطريقي! وبعد أن دخل عزيز ضياء في مكتب الوزير تأكد له بالفعل أن الطريقي قد تغيّر! فقد اشتعل الشيبُ في رأسه وارتسمت على جبهته خطوط عميقة، وأخذت ابتسامته تحمل معنى من الرسمية أكثر مما تحمل من البساطة والانطلاق، ابتسامة فيها من ثقل الأعباء وضخامة المسؤوليات. وفيما عدا هذه الابتسامة وهذه الخطوط العميقة في الجبهة لم يتغيّر شيء!

قال عزيز ضياء للطريقي: قد جئت لأواجهك بأسئلة الجمهور، وهي أسئلة فيها الكثير مما يتعذر عليك أن تجيب عنها بصراحة ووضوح! فرد الطريقي قائلاً: ليس هناك سؤال يتعذر الجواب عليه، لسبب بسيط أننا لا نعمل في الظلام، وليس في أعمالنا ما ينبغي أن نتستر عليه أو أن نخفيه عن الجمهور، وقد تعهد الطريقي أن يُجيب عن كل سؤال!

كان السؤال الأول عن الوزارة، ماذا فعلت كي تساهم بنصيبها في أعمال التنمية والإنشاء؟ وماذا فعلت في حقل الحديد الموجود في منطقة هدى الشام؟ فذكر الطريقي أن كثيراً من مناطق المملكة غنية بالمعادن، لكن مجرد وجود المعدن، لا يعني أننا نستطيع استخراجه واستثماره، أو أنه صالح للاستخراج والاستثمار، وألمح إلى بعض التجارب القاسية، نتيجة إقامة مشاريع لاستخراج بعض المعادن لم تُكلل بالنجاح، وحذر من الاندفاع! وبيّن أن الوزارة قد عملت على تصوير المملكة من الجو، وأن الوزارة تستطيع أن تزود المملكة بخريطة لأي جزء منها، وقال إنه بناءً على هذه المصورات يمكن تحديد أماكن وجود المعادن وأنواعها. ولذلك تم التعاقد مع شركة «هانت» وهي شركة معروفة في هذا الاختصاص.

واجه عزيز ضياء الوزير بسؤال عن كثرة زياراته وتنقلاته، بحيث تؤثر على أعماله كوزير، فلماذا لاينتدب الوزير أحد موظفيه لحضور المؤتمرات؟ فرد الطريقي بأن أعمال الوزارة لا تتوقف على وجود الوزير، إنما تقوم على أكتاف موظفيها، وليس

الوزير إلا القوة أو اليد التي توجه أو ترسم الخطوط العامة للوزارة. أما الوزارة التي تتوقف أعمالها على وجود الوزير فهي وزارة فاشلة، والوزير الذي يربط مصير الأعمال بشخصه وزير فاشل! وأضاف قائلاً: إنه ليسرني أن أفخر بأن جهاز وزارتي يدور سواء وجدت أو لم أوجد. لكن عزيز ضياء استرسل قائلاً: أليس من الممكن أن تنتدب موظفين لحضور المؤتمرات؟ فرد الوزير مبيناً أن المؤتمرات التي حضرها خلال الفترة الماضية هي اجتماع منظمة أوبك، ومؤتمر البترول العربي والمؤتمر الاقتصادي العربي، واجتماع مجلس أرامكو، وجميعها مؤتمرات يتطلب أن يمثل المملكة فيها مسؤول بمستوى وزير! وحتى لو افترضنا أنه بالإمكان انتداب موظفين، فإن الأعمال التي تعالجها هذه المؤتمرات هي من صميم مهمة الوزير وأعماله.

وبإلحاح عاد عزيز ضياء إلى سؤاله الأول قائلاً: إنك لم تقل لي ما الذي عملته وزارتك منذُ إنشائها؟! فقال الوزير: لا تنتظر من وزارة البترول عمارات أو طرقاً أو مستشفيات، إن مهمتنا أن نرسم خطاً طويلاً للمستقبل. والثروة التي نعثر عليها اليوم لا تنفق غداً، إننا حينما نجد الثروة فإننا نؤسس قاعدة من قواعد المستقبل الاقتصادي في مداه الطويل.

مصنع تكرير جدة

في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦١م أُعلن عن إنشاء مصنع لتكرير النفط في مدينة جدة، وقد رحبت الصحف بهذا الخبر السار، وكتبت صحيفة «الندوة»[١٢] تقول إن المرحلة التي تخطوها مملكتنا الفتية اليوم في سبيل التطور الصناعي وتدعيم النهضة الصناعية في أرجاء هذه المملكة، هي مرحلة تبشر بالخير العميم والمستقبل المشرق، وإن حكومة جلالة الملك المعظم الساهرة على مصلحة البلاد بتوجيهات من جلالته، لا تألو جهداً ولا تدخر وسعاً في سبيل النهضة الصناعية، التي تخطوها مملكتنا الفتية في حاضرها المشرق وغدها المأمول. وإن الأنباء التي طالعتنا بها صحفنا اليوم عن إنشاء مصنع لتكرير البترول في مدينة جدة أنباء تملأ قلب كل إنسان بالفخر والاعتزاز وتملأ فؤاد كل إنسان بالغبطة والبهجة وترسم على ثغر كل إنسان ابتسامة نشوانة سعيدة فرحاً بهذا النبأ ويملأ الأفئدة ثقة. إن مشروعاتنا تتخذ طريقها نحو النمو والارتقاء في طريق سليم صحيح مدروس، من قبل المجلس الأعلى للتخطيط، الذي

يقوم بالدرس والتمحيص، ويستقدم الخبراء لبذل النصيحة وإسداء الرأي السديد والائتناس بآراء ذوي الخبرة، يضمن للمشروع سلامته ويحقق الفائدة المرجوة منه ويجعله يسير بخطى ثابتة وئيدة نحو تحقيق الفائدة منه والثمرة المرتقبة من إنتاجه. وإنشاء المصانع في بلادنا لا يهدف إلى تطوير النهضة الصناعية فيها فحسب، ولا يحقق ثماراً يانعة للاقتصاد القومي فحسب، بل يفتح آفاقاً ضخمة رحيبة لتشغيل الأيدي العاملة وفتح المجال أمامها لتعمل وتكد وتكتسب الخبرة والمهارة الفنية، وتقف شامخة في اعتزاز، لأن هذه الأيدي التي تعمل في مصانعنا هي الدافع للنهضة الصناعية إلى الأمام وهي المحرك لهذا الإنتاج الضخم الذي ستحققه هذه المصانع ويرفع عماد الاقتصاد القومي. وإذا كان معمل التكرير، تكرير البترول التابع لشركة المصافي السعودية، التي قابلها الشعب بفرح أيما فرح وسرور قد تجلى في تغطية أسهمها في وقت أقل بكثير من الوقت المقرر، فإننا نأمل لشركة المصافي السعودية ولمعمل تكرير البترول السعودي أن تدور محركاتها بأقرب ما يمكن بعد انتهاء دراسات المجلس الأعلى للتخطيط بشأن كل منها، نتمنى أن تدور هذه المحركات حتى تبعث الفرحة في نفوسنا وترسم الابتسامة الحلوة على شفاهنا وتنطلق الألسن داعية إلى الله العلي القدير أن يحفظ سعوداً العظيم، رمز هذه النهضة وراعيها الأمين.

مبدأ التقنين الدولي

حينما كان عبدالله الطريقي وزيراً نشر مقالاً في مجلة «عالم البترول» الأمريكية، أعادت مجلة «قريش»[١٣] نشره، وكان المقال بعنوان «مبدأ التقنين الدولي لمواجهة الفائض من البترول» تناول فيه مسألة التقنين الدولي لمواجهة الفائض الراهن في الطاقة الإنتاجية عارضاً آراءه في الموضوع، مبيناً أن بلاد الشرق الأوسط تمر في مرحلة انقلاب في اقتصادياتها الأساسية وفي طرق معيشة شعوبها، والسبب في ذلك أثر صناعة الزيت في هذه البلاد وحكوماتها، حينما أخذت بالاعتماد أكثر على صناعة الزيت للحصول منها على وارداتها، ومن نتائج هذه التغيرات أن هناك اقتصاداً صناعياً أخذ ينشأ ليحل محل الاقتصاد الزراعي. ومن الجلي الواضح أن اقتصاديات البلدان المصدرة للزيت تعتمد على صناعة النفط إلى حد بعيد وخطير، ومن الجلي الواضح كذلك أنه يمكن بسهولة لتقلبات الأسعار في السوق أن تخل بالتوازن الدقيق القائم بين دخل الحكومات ومصروفاتها المخصصة في ميزانياتها.

ويعرض الطريقي نشوء فكرة التقنين على أساس عالمي، وأنها نشأت نتيجةً لضرورة إيجاد طريقة لتثبيت اقتصاديات أقطار الشرق الأوسط المصدرة للزيت، حينما أدرك أولو الأمر أن الطاقة الإنتاجية أصبحت تتجاوز الطلب بكثير، وأن الظروف تمهد لنشوء مزاحمة هدامة تتخذ شكلاً لها إغراق السوق بالنفط المعروض للبيع أو حرباً في الأسعار، مما يؤدي إلى حلول كارثة بالأقطار المصدرة، ولا يمكن التغاضي عن ذلك، لأن العاقبة ستكون خطيرة وبعيدة الأثر. وبالنظر إلى تجربة الولايات المتحدة في هذا الشأن فإن المنطق يقضي بأن الطريق إلى منع الإفراط في الإنتاج هو التقنين، على أن يكون هذه المرة على أساس عالمي بدلاً من أن يقتصر على دولة أو ولاية، وليس وراء فكرة التقنين العالمي أية دوافع خفية، بل يمكننا أن نحدد غاياته على وجه الاختصار بما يلي:

(١) تثبيت الأسواق وذلك بألا يسمح للإنتاج بأن يفيض عن طلب السوق.

(٢) منع (التبديد الاقتصادي) الذي ينشأ عن انتكاس الأسعار بصورة غير طبيعية نتيجة للإفراط في الإنتاج.

(٣) الحفاظ على مورد لا يعوض عنه من موارد الثروة الطبيعية من أجل مصلحة الدول المنتجة ومصلحة الأجيال القادمة.

ومن الطبيعي أن تكون أكثر النقاط مثاراً للجدل والخلاف في مشروع التقنين هذا مسألة تثبيت الأسواق، وسمها إذا شئت التحكم بالأسعار، وفي مفهومي للتقنين العالمي أن الشيء الذي يجب منعه هو انتكاس الأسعار بصورة غير طبيعية وغير ضرورية نتيجة للإفراط في الإنتاج، فليس في قصدنا أن نتحكم بالسوق تحكماً احتكارياً، حتى نفرض زيادات في الأسعار دون تمييز، والواقع أنه لن يكون هناك أي احتكار لأن صناعات النفط المحلية في العديد من البلدان المستوردة سوف تبقى قوة بعيدة الأثر في تقرير بنيان الأسعار، وإني أعتقد اعتقاداً صادقاً أن الزيت المصدر يجب أن يصدر لاستكمال صناعات الزيت المحلية في البلدان المستوردة لا لكي يحل محلها، وبعبارة أخرى يجب ألا يدخل الزيت إلى بلد مستورد إلا عند الاحتياج إليه، وأن يكون ذلك على أساس تنافسي. ولسوف يمكن الحيلولة دون استغلال التقنين

العالمي بوجود احتياطي هائل من الزيت وبتنمية الطاقة النووية أو بغير ذلك من مصادر توليد الطاقة، مما قد يكون اقتصادياً. وسوف تكون الخطوة الأولى نحو التقنين العالمي، بالطبع، اتفاق الدول المعنية بالأمر على مبدأ التقنين ثم على طريقة التنفيذ، وسوف يقتصر الاشتراك في اتفاقية كهذه على الدول التي تزيد صادراتها من الزيت على وارداتها، أي ما يسمى بالدول المصدرة (الصافية)، وبهذا الشرط يقتصر الاشتراك على تلك الدول التي تتأثر بالأمر مصالحها المباشرة، كما أن ذلك يمهد لقيام مؤسسة أقدر على أداء عملها لقلة عدد أعضائها.

فإذا تم التوصل إلى اتفاق على المبدأ بين الدول المصدرة الصافية (أي الدول التي تزيد صادراتها على وارداتها)، فإن إيجاد معادلة منصفة لتوزيع مقادير الإنتاج المسموح بها لن ينطوي على مشكلات خاصة، ويمكن أن يقوم بإيجاد هذه المعادلة خبراء فنيون أكفاء، لا شك أنهم سوف يأخذون العوامل التالية بعين الاعتبار:

(١) الاحتياطي الثابت وجوده في كل قُطر، وسوف يكون هذا هو العامل الأساس عند وضع أية معادلة، على أن تُستعمل أساليب موحدة في تقدير الاحتياطي في مختلف الأقطار.

(٢) تشجيع الأعضاء على اتباع أفضل طرق المحافظة على الزيت، سوف يبقى تسيير العمل والإشراف عليه في حقول كل بلد مشترك مسألة داخلية، وإنما يجب أن تعمل الهيئة في ميدان المحافظة على مصادر الزيت بصفة استشارية، وأن تشجع الدول الأعضاء على اتباع الأساليب المثلى بجميع الطرق الممكنة.

(٣) ترك المجال للاكتشافات المقبلة، سواء في داخل البلدان المشتركة أو في بعض البلدان المنتجة للزيت عندما تتوفر فيها شروط الاشتراك.

(٤) عامل تعديلي على أساس وضع الأعضاء الراهن في السوق، والغرض من هذا العامل منع إلحاق خسارة لا مبرر لها بالدخل في المراحل الأولى من التقنين، على أن زيادة الطلب في المستقبل يجب أن توزع بحيث يزال هذا الاعتبار أو يحد منه إلى أقصى درجة ممكنة.

وحتى تبقى هذه المعادلة مسايرة للأوضاع الراهنة لا بد من أن تكون العناصر المختلفة خاضعة للتعديل من حين إلى حين، كذلك يجب أن يُترك في الاتفاقية مجال للسماح ببعض الاستثناءات الممكنة، عندما تنشأ في المستقبل ظروف تجعل هذه الاستثنائية ضرورية أو مستحسنة. والمعقول أن يُعهد في تطبيق مشروع للتقنين العالمي إلى هيئة أو لجنة تؤلف خصيصاً لهذا الغرض، ولقد يمكن فيما يخيّل لي أن نقسم هذه الهيئة إلى قسمين: أولاً جهاز لرسم السياسة يتألف من ممثلين من جميع البلدان المشتركة، وثانياً جهاز للإدارة يتألف من موظفين دائمين، فيقوم الجهاز الأول بالبت في السياسات العليا والسياسات المتعلقة بسير العمل، وبالنظر في جميع المشكلات التي تتصل بسياسة الهيئة، وبالإشراف على الجهاز الإداري بصورة عامة، ويتألف الجهاز الثاني من الموظفين الذين يشغلون الوظائف الإدارية والفنية والتنفيذية والكتابية مما هو ضروري لتطبيق اتفاقية التقنين، ولسوف يمكن لهيئة تؤلَّف على هذا الشكل أن تقوم بتنفيذ هذا البرنامج بصورة فعالة.

مجلة «أخبار البترول والمعادن»

نظراً لإيمان عبدالله الطريقي بأهمية الإعلام، خاصة الصحافة، في نشر الوعي البترولي بين المواطنين، فقد أسّس مجلة شهرية تُعنى بأخبار البترول والمعادن وكذلك أخبار الوزارة وموظفيها ومشاريعها المستقبلية، كما تتضمن إعادة نشر حوارات وتحقيقات وبحوث شارك فيها موظفي وخبراء الوزارة، وتتولى إدارة العلاقات العامة بالوزارة إصدار المجلة، ويشرف على إخراجها محمد فهمي، وقد صدر العدد الأول منها في ربيع الأول من عام ١٣٨١هـ، الموافق أغسطس (آب) ١٩٦١م.

وقد تصدرت العدد افتتاحية كتبها الوزير، بيّن فيها أن هدف الوزارة من وراء إصدار هذه المجلة هو تعريف المواطنين بأوجه نشاط الوزارة، وما تحاول أن تقدمه من خدمات للشعب الكريم، متمنياً أن تتمكن الوزارة من جلب شباب الوطن إلى قطاع البترول والتعدين، تلسماً لخُطى الملك سعود بن عبدالعزيز، الذي قطع على نفسه عهداً بأن يُتيح المجال لأبناء الشعب في أن يخدموا وطنهم وشعبهم.

وكان من كُتاب العدد فاروق الحسيني، الذي كتب عن اقتصاديات ناقلات البترول،

وفهد الخيال، الذي كتب عن جدول أسعار النقل البحري، وعبدالهادي طاهر، الذي سلّط الضوء على التنظيم العام للوزارة. ونشرت المجلة بعض أخبار الوزارة، ومنها أن جريدة «الخليج العربي» قد حصلت على حوار مع الوزير، وأن الموظف محمد جوخدار سيُمثل الوزارة في اللجنة الملكية التي تقوم بدراسة تطوير المنطقة الشرقية، وأنه سيرأس مكتب الوزارة في المنطقة المحايدة. وخبر عن مغادرة السكرتير الفني للوزير حسن تيم إلى روما، لزيارة مصانع البتروكيميائيات، حيثُ إن الوزارة مهتمة جداً بدراسة مشروع إقامة صناعات بتروكيميائية. وخبر آخر عن هشام ناظر، الذي يعكف على إعداد بحث بعنوان «نحو فهم أفضل لحياتنا البترولية».

تضمنت المجلة أيضاً خبراً عن أنه قد تم تأسيس جمعية تعاونية بين موظفي الوزارة، وأشارت إلى أن هذه الجمعية هي أول جمعية تعاونية في السعودية بين موظفي الوزارات.

كما نشرت المجلة قائمة بأسماء موظفي الوزارة، الذين تمّ ابتعاثهم إلى الخارج لمواصلة دراساتهم العالية، ذات العلاقة بالبترول والاقتصاد والمحاسبة، وهم: عبدالله السالم البار، أحمد عبدالله الزامل، محمد قصي أسعد، خالد ناصر العجاجي، عبدالهادي حسن طاهر، عمران محمد العمران، زينل عمر أكبر علي رضا، سليمان عبدالله القاضي، عبدالرحمن سليمان الروق، سامي راغب بدر، السيد غازي سلطان.

وفي زاوية «شخصية العدد» التي يتمّ من خلالها التعريف بأحد موظفي الوزارة، نشرت المجلة تعريفاً بالدكتور فاضل قباني، الذي كان يعمل وقتها وكيلاً للوزارة للثروة المعدنية في مدينة جدة. كما تضمنت خبراً عن أن وزير المعادن الفنزولي الدكتور خوان باولو ألفونسو سيزور السعودية، في زيارة استطلاعية، تقول المجلة عنه: إنه من ألمع الشخصيات العالمية، وقد كان لتضامنه مع المسؤولين عن البترول في السعودية أثر كبير في اتخاذ عدد من القرارات والتنظيمات الهامة التي تخدم السياسة البترولية للدولتين الصديقتين، مما أحدث ضجة في دوائر البترول العالمية، فأهلاً وسهلاً بالزائر الكبير.

أما العدد الثاني، فقد صدر في ربيع الثاني ١٣٨١هـ، سبتمبر (أيلول) ١٩٦١م وقد صدر مرفقاً معه هدية، وهي عبارة عن صورة ملونة لجلالة الملك سعود، وفيه إعادة

نشر حوار صحافي لمعالي الوزير نشرته جريدة «الخليج» تحدث فيه الطريقي عن اللجنة التي ألفها جلالة الملك سعود، وهي اللجنة الملكية لدراسة أحوال المنطقة الشرقية، والتي تمّ تأليفها بعد الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز، وزير المالية والاقتصاد الوطني، ووجه الطريقي نداءه إلى سكان المنطقة الشرقية بأن يثقوا بأن تأليف هذه اللجنة الملكية هي أولى الخطوات الجدية في طريق ازدهار المنطقة وتحسين أحوالها، كما واجه الصحافي الوزير بتهمة توظيف الأجانب في مراكز حساسة، على حساب أبناء البلد، وقد أجاب الوزير الطريقي دافعاً عن نفسه هذه التهمة بقوله:

(لا أحد ينكر ندرة الكفاءات الوطنية، خاصةً في مجال البترول، فلم يكن بُدّ من الاستعانة بالخبرات من الخارج. أما ما يقال عن تشجيعي للأجانب، فهذا هراء لا أساس له من الصحة، فأنا أؤمن بأن حق المواطن في العمل هو حق مقدس، ولكن هل من المعقول أن نُجابه رجالات الزيت الذين يعملون في الشركات في بلادنا والذين يحملون أرقى الشهادات بحملة الابتدائي؟!)

كما تضمّن العدد بعضاً من الأخبار الداخلية للوزارة، من ضمنها خبر عن زيادة الإنتاج في حقل خفجة، وخبر عن مغادرة الخبير الأميركي ستربلنج سنود جراس الرياض بعد أن أجرى دراسات حول إنشاء مصفاة للبترول في الرياض وإمكانية استغلال الغاز الطبيعي، وكذلك خبراً عن عودة حسن تيم، الموظف بالوزارة، بعد مشاركته في مؤتمر المصادر الجديدة للطاقة، الذي عقد في روما.

ودأبت المجلة على نشر تعريف بأحد موظفي الوزارة، تحت عنوان «شخصية العدد» وكان عبدالهادي طاهر، الذي كان آنذاك المدير العام لديوان الوزارة وهو شخصية العدد الثاني، وفيه تعريف بمولده ونشأته ودراساته وأعماله.

وفي الصفحة ١٠ من العدد الثاني، نُشرت رسالة من الدكتور روبرت فولك، الأستاذ في قسم الجيولوجيا بجامعة تكساس، بعث بها إلى وزير البترول والثروة المعدنية(*)،

(*) سترد صورة من رسالة الدكتور روبرت فولك في ملحق الوثائق.



بعد استقلال الكويت ١٩٦١، زارها الملك سعود
في الصورة يبدو الطريقي واقفاً خلف الشيخ عبدالله السالم، حاكم الكويت آنذاك

يخبره فيها بتفوق الطالب غازي سلطان، أحد مبتعثي الوزارة، والذي أظهر تفوقاً غير عادي، وقد بعث الوزير برسالة إلى الطالب غازي سلطان، هذا نصُها:

المكرم السيد غازي سلطان المحترم

بعد التحية:

فإنه ليسرنا أن تصلنا دائماً أخبار سارة عن أبنائنا في الخارج، كالتي وصلتنا عنك من الأستاذ فولك، بقسم الجيولوجيا بجامعة تكساس، وإننا إذ نثني على نشاطكم واجتهادكم لنتمنى أن يكون النجاح حليفكم دائماً، وفقكم الله إلى ما فيه خير الوطن.

وزير البترول والثروة المعدنية

عبدالله الحمود الطريقي

وفي العدد نفسه وتحت عنوان «عرب تجنسوا بالجنسية السعودية» نشرت المجلة صوراً لبعض الإخوة العرب الذين تمّ تجنيسهم، وهم: معين جميل السراج (فلسطيني) والدكتور عاطف إبراهيم سليمان (أردني) وجواد عمر السقا (فلسطيني) وأحمد محمود

الشنطي (أردني) ومحمد فاروق الحسيني (أردني) وحمزة فؤاد بسيسو (فلسطيني) وخضر إبراهيم حرز الله (فلسطيني) وعبدالكريم الغلاييني (فلسطيني) وعليان حسن شراب (فلسطيني) وحسن أحمد تيم (أردني) وأغلب هؤلاء الذين تم تجنيسهم من الحاصلين على الشهادات العالية في هندسة البترول والكيمياء والجيولوجيا أو في الاقتصاد والحقوق والتجارة.

هذه الصور التي نشرتها المجلة لبعض الإخوة العرب، الذين تم تجنيسهم بالجنسية السعودية، أثارت بعض الكُتاب السعوديين، الذين طرحوا تساؤلاتهم على الوزير، مما سيتضح في موقع آخر من الكتاب.

في جمادى الأولى وجمادى الآخرة لعام ١٣٨١هـ، الموافق لشهري أكتوبر ونوفمبر (تشرين الأول والثاني) لعام ١٩٦١م صدر العدد المزدوج (الثالث والرابع) وقد تضمن عدداً من البحوث والمقالات، كما أنه صدر متزامناً مع ذكرى عيد الجلوس الملكي السعيد(*)، لذلك احتلت صورة الملك سعود كامل غلاف المجلة، وكتب الوزير مخاطباً القارئ والمواطن بقوله: هذه المناسبة نؤمل أن تعود كل عام وبلادنا وجميع مواطنينا بحالة أسعد وأن تمر السنين جالبة معها الخير والبركة والتقدم والنهضة لبلادنا العزيزة. وتمنى الطريقي على المواطن أن يكون قد وصل وبما قرأه من أعداد إلى تكوين فكرة عما يحاولون عمله، ودعا الطريقي صديقه المواطن إلى الاتصال به لنقده، فالنقدُ بنّاء أو لإبداء الرغبة التي يسعد لتحقيقها، وقال: إن رسالة هذه الوزارة هي المحافظة على مصالح البلاد، ولا نستطيع تحقيق هذا الهدف إلا بتعاون المخلصين من أبناء هذه البلاد.

وتحت عنوان «نحو غدٍ أفضل» كتب كمال عابدين مخاطباً الشباب بأن ينهلوا من العلوم والفنون والآداب ويخوضوا ميادين العمل الحكومي وغير الحكومي، وأن يتجهوا

(*) من خلال بحثي في صحافة تلك الفترة تبيّن لي أن الصحافة السعودية درجت على أن تحتفل آنذاك بما يُسمى بـ«عيد الجلوس» أو ذكرى الجلوس، حيثُ يوجه الملك سعود كلمة بهذه المناسبة، وتفرد الصحف صفحاتها للكُتّاب للحديث عن عيد الجلوس.



عبدالله الطريقي وعبدالهادي طاهر وبعض الفنيين في أحد المؤتمرات الخارجية

إلى الأعمال الحرة في مختلف ميادينها التجارية والصناعية، وتمنى أن تُسهم مجلة «أخبار البترول والمعادن» بنصيب في تطوير الوعي الاقتصادي فتقدم صوراً حية للنشاط البترولي والتعديني وما يسمح به المجال من الأبحاث العلمية الخاصة بهذا القطاع.

أما «شخصية العدد» في هذا العدد المزدوج، فكانت من نصيب محمد جوخدار، الذي كان يعمل آنذاك مديراً لمكتب الوزارة في المنطقة المحايدة.

أما الأخبار الداخلية الخاصة بالوزارة، فقد تضمن العدد بعضها، ومنها مغادرة هاشم شقدار وعبدالكريم الغلاييني إلى بانكوك لحضور مؤتمر الخرائط لدول آسيا والشرق الأقصى، وموافقة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز على الدعوة التي وجهت لمعالي الوزير من الحكومة اليابانية لزيارة اليابان بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي القائم بين السعودية واليابان، وتضمن العدد خبراً عن اجتماع في مبنى الوزارة في الدمام ضمّ ممثلين من الوزارة ووزارة المالية والغرف التجارية وشركة أرامكو، تم فيه بحث أفضل الوسائل لزيادة مشتريات أرامكو من السوق المحلية، وخبراً عن أن موظفي الوزارة بالمنطقة الشرقية قد كونوا جمعية تعاونية استهلاكية، وسيتم انتخاب أول مجلس لها! كما تضمن العدد خبراً عن عودة المحافظ السعودي في أوبك (أحمد زكي يماني)

وهشام ناظر مدير الشؤون العامة بالوزارة، من طهران بعد مشاركتهما في مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط، كما تضمن العدد حواراً أجرته المجلة نفسها مع وزير البترول والثروة المعدنية، وذلك بمناسبة عيد الجلوس الملكي السعيد، تضمن حديثاً لمعالي الوزير عن الاتفاقية اليابانية وعن أهم المشروعات المستقبلية للوزارة.

وفي صفحة (٢٤) من العدد نفسه، تم إفراد صفحة بعنوان «مع القراء» تضمنت أسئلة القراء التي وردت إلى المجلة، وتتولى المجلة الإجابة عنها، وهي الأسئلة التي تتعلق بالنشاط البترولي والتعديني، وكانت أسئلة هذا العدد من المواطن صالح المالك. وفي هذا العدد تم نشر صورة لخطاب موجه لمعالي الوزير من وزير الدولة لشؤون الإذاعة والصحافة والنشر عبدالله بلخير، وقد تضمن الخطاب شكره وتقديره على ما حقّقته مجلة «أخبار البترول والمعادن»، وأنها قد سدّت فراغاً كبيراً في بناء نهضة هذه البلاد.

يقول بلخير:

(إن صدورها بإشرافكم وعن المملكة السعودية بالذات يتيح الفرصة لمواكبة تطور التقدم في بلادنا وملاحقة الخطوات الموفقة التي تقومون بها في فن البترول والمعادن الجديد على دُنيا العرب، والذي ستساهم نشرتكم فيه بالآراء السديدة والمعلومات العلمية في إعطاء فكرة صحيحة عما يجري هنا من تقدم ونهضة وتطور، فتقبلوا يا صاحب المعالي أصدق التهاني والتبريك بهذه الخطوة المباركة، آملاً أن تمدونا بما لا يقل عن مائة نسخة من كل عدد، لتوزيعها على مكاتبنا الصحافية وعلى المكتبات والأندية في الخارج التي نمدها بما يصدر عن هذه البلاد من مطبوعات).

وفي شهر رجب ١٣٨١هـ، الموافق ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦١م صدر العدد الخامس من هذه المجلة، وعلى غلافها نُشرت صورة لجلالة الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود، ومعه الملك سعود بن عبدالعزيز، وهما ينزلان من إحدى ناقلات النفط في بئر حقل الدمام رقم ٧ وتحت الصورة كتبت المجلة تقول (الذين عملوا صناعة البترول حقيقة واقعة).

وكتب عليان حسن شراب عن قصة البترول السعودي واكتشافه بكميات تجارية،

متخذاً من البئر رقم ٧ أنموذجاً، ونشر معالي الوزير مبحثاً عن منظمة الدول المصدرة للأوبك، أهميتها ودورها الإيجابي.

أما شخصية العدد، فكانت من نصيب هاشم شقدار، الذي كان يعمل وقتها مديراً للمعمل الكيميائي بالوزارة. كما تضمن العدد خبراً عن موافقة مجلس الوزراء على الترشيح الذي رفعه الوزير بتعيين عبدالهادي طاهر ومحمد جوخدار وفهد الخيال أعضاءً في مجلس إدارة شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) وذلك بموجب نص المادة رقم ٢٨ من اتفاقية الامتياز المعقودة بين الحكومة السعودية والشركة اليابانية.

السعودة وتجنيس العرب!

خلال عمل الطريقي في الإدارة العامة لشؤون الزيت والمعادن، ومن ثمّ تعيينه وزيراً للبترول والثروة المعدنية، ووجه من قِبل عدد من الصحافيين والكُتّاب بتهمة محاباة الإخوة العرب وتوظيفهم في الإدارة العامة لشؤون الزيت والمعادن على حساب السعوديين، والعمل على تجنيسهم بعد تأسيس الوزارة.

لقد تحدث الطريقي في عدد من الصحف عن هذا الموضوع، في محاولة لدفع الاتهامات الصحافية، وقد وضعت صحيفة «الندوة» عناوين مثيرة منسوبة للطريقي، مثل: (الأجنبي المنتج خير من الوطني غير المنتج) (ونحن نتعاون مع العنصر المنتج) (ولا داعي للتفرقة التي يدعيها ضعاف الخلق).

هذه العناوين الرئيسة التي تصدرت الصحف، حرّكت عدداً من الكُتّاب ليكتبوا ويناقشوا الطريقي، فيما طرحه من آراء، ومن هؤلاء الكاتب محمد عبدالله مليباري، الذي كتب في مجلة «قريش»[١٤] قائلاً: كلنا يعرف الأستاذ الطريقي، وكلنا يعرف وطنيته وغيرته على بلاده، وقد شهد له بذلك كثير من المواقف، وكانت هذه المواقف ذاتها دافعاً لنا جميعاً إلى تتبع خطواته الإيجابية التي يخطوها، وإلى تتبع كل كلمة تصدر منه. ومنذ أيام قلائل نشرت إحدى صحفنا المحلية حديثاً قديماً له عن البترول، بصفته مسؤولاً كبيراً عن هذه الثروة الإنتاجية في بلادنا. وجاء في (المنشتات) التي اختارها محرر الصحيفة، بعض عبارات لا يقولها مواطن غيور مثل

الأستاذ الطريقي، ومنها: ماذا؟! «الأجنبي المنتج خير من الوطني الغير المنتج» فكان رد مليباري قوله: أنه إذا أخذنا بهذا المبدأ تعين علينا أن نُخرج من بلادنا كل مواطن أو وطني لا تنتفع به البلاد، وتعين علينا بجانب ذلك أن نفتح بلادنا للأجانب وهم على ما هم عليه من وفرة في الإنتاج وتقدم في الصناعة. إن الوطني الغير المنتج يجب أن نعلمه كيف ينتج ليضارع الأجنبي المنتج إن أردنا الخير لبلادنا. فالسلطات القديمة التي حكمتنا ظلت حياتها ترسل إلينا الأجنبي المنتج وتكتفي به وتتركنا نتفرج فهل من مصلحة العروبة أن نبقى طيلة حياتنا نتفرج، ولا سيما بعد هذه الطفرة الجامحة؟ التي خطت بنا خطوات واسعة في سبيل التقدم، ما ضر شيء هذا البلد مثلما ضره الأجنبي. فقد أرادت السلطات الأجنبية التي حكمتنا قديماً هذا المصير المؤلم لنا، كما يريده لنا الآن بعض الانتفاعيين من الأجانب، ثم ماذا ؟! أيرضى الأستاذ الطريقي أن نتعاون مع العنصر المنتج؟ لا أظنه يرضى لنا ذلك، وهو الذي يدعو إلى أن نخصص أنفسنا في صناعة البترول حتى تشطر كلمة (العربي) إلى معنى البترول. وبديهي أن التعاون مع الأجنبي سواء كان منتجاً أو غير منتج وأياً كان نوعه لا يستفيد منه سوى الانتفاعي، الذي وجد المجال واسعاً أمامه في بلادنا، ووجد منا ترحيباً ووجد أننا تركنا له الحبل على الغارب لينتجع كيف شاء، بقصد الاستفادة المادية التي تنسيه الخطورة الكامنة وراء هذا النوع من الأفكار المظلمة، مثل الاستعمار تماماً، الفائدة الفردية والنفعية المادية، هي وحدها التي تدعو هذا اللون من الناس للتخفي وراء المعاني الخلابة ليخدعوا بها من حولهم.

إن العروبة تسلك بنا جميعاً في درب واحد، وتضمنا جميعاً تحت لوائها. وليس معنى ذلك أن نعبث بالقوانين الإقليمية وأن نتخذها سلاحاً للمصلحة الفردية. والعروبة لا تفرض أن تلغي قوانين البلاد حتى في أدق المواقف وإلا كان كثير من البلاد العربية يضج اليوم بالمشردين من أبناء البلاد العربية التي جنى عليها الاستعمار وكانت الفوضى اليوم تعم أكثر هذه البلاد.

بقيت حقيقة واحدة أحب أن يعرفها القارئ وهي أن العبارات التي أشرت إليها لم يكن لها وجود في صلب حديث الأستاذ الطريقي، وإنما هي منتحلة عليه من محرر الجريدة الذي اختار المنشتات، وبذلك يدرك القارئ إلى أي مدى يجني بعض الانتفاعيين علينا في سبيل أغراضهم وأهوائهم. ولعل الأستاذ الطريقي نفسه عرف هذه

الحقيقة، وربما يطالعنا بالتعديل.

وبالفعل وكما توقع الكاتب محمد مليباري، فقد نشرت مجلة «قريش»[١٥] رداً تحت توقيع «هشام ناظر» مدير مكتب المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، نيابةً عن المدير العام، الذي كان مسافراً في رحلة عمل خارج الوطن.

يقول هشام ناظر في ردّه: نظراً لتغيب الشيخ عبدالله الطريقي في الخارج في الوقت الحاضر فقد كلّفني بإيضاح الأمر بالنسبة للفكرة العامة في حديثه، فهو إذ قال إن الأجنبي المنتج خير من الوطني الغير المنتج، لم يقصد بالطبع عدم استخدام الكفاءات الوطنية الموجودة، ولم يقصد أيضاً إهمال تعليم الوطنيين بما يؤهلهم للعمل في أدق المناصب وأكبرها مسؤولية، فواقع الأحداث يثبت أن العكس هو الصحيح. غير أننا يجب أن ننظر إلى المشكلة عامة من ناحيتين وهما:

أولاً: في حالة تعذر الحصول على كفاءات وطنية تستطيع أن تسيّر الأمور في علم ومعرفة، بما يحفظ المصلحة العامة فاستخدام الكفاءات الأجنبية في هذه الحالة واجب تحتمه الضرورة والغيرة على المصلحة الوطنية.

ثانياً: وجود الكفاءات الوطنية لا يضمن الإنتاج العملي كشرط أساسي، فالوطني الكفء قد يكون كسولاً مثلاً، ولا أقصد هنا أن الوطنيين كسالى، لهذا نرى مثلاً أن نظام الموظفين يضع الموظف في فترة تجريبية لمدة سنة، يحق للدولة فيها فصله إذا أثبت عدم لياقته، والعقد الموحد لاستخدام الأجانب لا تمتد فترته أكثر من سنة ونصف يحق للحكومة بعدها عدم تجديده إذا أثبت المتعاقد معها عدم لياقته للعمل الموكل إليه.

لكن الجوهر في حديث الشيخ عبدالله الطريقي يكمن في كلمة (الإنتاج)، فما قاله عن الأجنبي المنتج والوطني الغير المنتج صحيح، وهو يردده دائماً في أحاديثه الخاصة والعامة، فنحن يهمنا الإنتاج لسببين هما:

أولاً: عدم الوقوع في الأخطاء الخطيرة التي وقعنا فيها في الماضي نتيجة قلة الخبرة والدراية.

ثانياً: اللحاق بالركب الذي فاتنا منذُ أمد بعيد.

ومما لا شك فيه أن استخدام الخبرات الأجنبية إجراء وقتي يحتمه النقص الموجود في بلادنا في تلك الخبرات حتى يستكمل لدينا العدد الكافي من الوطنيين، وهذا الإجراء في حد ذاته إجراء مزدوج، ففي الوقت الذي نستخدم فيه الكفاءات الأجنبية نقوم بتعليم المواطنين الذين نأمل أن يحلوا محل تلك الكفاءات في المستقبل وتشهد على ذلك عدد بعثاتنا العلمية في أرقى الجامعات العالمية.

ونحن لا نعتبر العرب في بلاد العرب مشردين، فلا قوانين البلاد أُلغيت باستخدامهم ولا كان التعاون مع أصحاب الخبرة (لا يستفيد منه سوى الانتفاعي الذي وجد المجال واسعاً أمامه في بلادنا) على حد قول السيد المليباري فالمصلحة العامة فوق كل شيء ونحن ننظر اليوم الذي نرى فيه مواطنينا يديرون أدق المناصب).

وسبق للطريقي أن صرح قائلاً: إننا مصممون على تعريب صناعة البترول في بلادنا وفي الشرق الأوسط بأسره، تلك الصناعة التي تسيطر عليها حتى الآن شركات أجنبية هدفها التجارة والكسب فقط، وقال سعادته إننا مصممون على أن تصبح جميع الوظائف في شركة أرامكو سعودية من مديرها إلى أصغر عامل فيها قريباً إن شاء الله.

وفي حوار صحافي بعد أن تسنّم الطريقي منصب وزير البترول والثروة المعدنية[١٦]، رد الوزير على سؤال بشأن مطالبته الدائمة بتعريب النفط، في قوله: إن تدريب أكبر عدد ممكن من أبناء البلاد على مختلف الأعمال الخاصة بصناعة النفط، وبالتالي إسناد الوظائف لهم في شركات النفط وممارستهم لهذه الوظائف ممارسة فعلية فيها، ومن ثم تأسيس شركات عربية للبترول يديرها قسم من هؤلاء الموظفين المدربين على مختلف أوجه هذه الصناعة، لهي من الخطوات التي تتيح اشتراك العرب اشتراكاً فعلياً وحقيقياً في هذه الصناعة، التي يعتمدون عليها بشكل رئيسي في معيشتهم وفي اقتصادهم القومي، وقد سارت هذه الخطوة شوطاً كبيراً في سبيل التحقيق.

وحينما واجهه الصحافي بما كان يُشنّع عليه في تشجيع توظيف الأجانب في المراكز

الحساسة، وعدم إتاحة الفرصة للسعوديين، قال الوزير: وزارة البترول والثروة المعدنية، هي الوزارة المسؤولة عن أكبر ثروة للبلاد، والذين يمثلون شركات الزيت العاملة في البلاد رجال أكفاء قديرون في شؤون عملهم، وهم بالطبع حريصون كل الحرص على مصالح الشركات التي يمثلونها، والتي كثيراً ما تضاربت ومصلحة البلاد، لذا كان ضرورياً أن تضم هذه الوزارة كفاءات ممتازة، تستطيع بدورها أن تحافظ على مصلحة البلاد. ولا أعتقد أن هناك من ينكر ندرة الكفاءات الوطنية، خاصة في مجال البترول، فلم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبرات من الخارج. أما ما يقال عن تشجيعي للأجانب، فهذا هراء لا أساس له من الصحة، فأنا أؤمن بأن حق المواطن في العمل هو حق مقدس، ولكن هل من المعقول أن نُجابه رجالات الزيت الذين يعملون في الشركات في بلادنا والذين يحملون أرقى الشهادات بحملة الابتدائي؟!

يرى الطريقي إن ذلك أمر سوف يؤدي إلى ضياع الحقوق، متعجباً من الذين يرددون مثل هذا الكلام، وهم لا يعلمون أن أكثر من ٦٠ طالباً سعودياً يدرسون في أرقى جامعات العالم، للالتحاق بالوزارة، لإدارتها مستقبلاً.

ووجه الطريقي تحدياً لأولئك الكُتّاب بأن يأتوا إليه بشاب سعودي واحد تقدم للوزارة وفضّل عليه أجنبياً في نفس مستواه العلمي! مبيناً أنه قد سعى بنفسه إلى بعض موظفي الوزارة السعوديين قبل أن يسعوا هم إليه(*)!

يقول الطريقي: إني لأنتظر الوقت الذي يحتل فيه السعوديون جميع المناصب في هذه الوزارة بلهفة بالغة، وإن هذا ما سوف تتكشف عنه الأيام.

(*) مما يدلّ على أن الطريقي كان يسعى إلى ضم الكفاءات السعودية إلى وزارته، ما ذكره الدكتور غازي القصيبي من أنه وبعد حصوله على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة (١٩٦١) تلقى عدة عروض مغرية للعمل في مؤسسات الدولة، كان أكثرها إغراءً من عبدالله الطريقي، حيثُ عرض عليه أن يتولى الإدارة القانونية مع إمكانية الابتعاث في المستقبل، غير أن القصيبي لم يقبل العرض! (غازي القصيبي، **حياة في الإدارة**، ص ٢٤).

لكن المحرر الصحافي طلب رأي الوزير في وجود شخص أميركي على رأس دائرة الحسابات في الوزراة، متسائلاً بأنه في هذا المنصب المهم قد يعطف على بني جلدته ويساعدهم على حساب المصلحة الوطنية! غير أن الطريقي ردّ بقوله أن وجود الخبير الأميركي يجعلنا في موقف أحسن مما لو كان إنكليزياً أو هولندياً مثلاً، لكي لا يكون في وسع شركات الزيت أن تقول إن الإنكليزي أو الهولندي قد تحيّز ضدها، ثم بإمكاننا أن نرفض آراءه إذا كانت في غير صالحنا.

وظلت هذه القضية تلاحق الوزير الطريقي، خاصة بعد أن نشرت مجلة «أخبار البترول والمعادن» التي تصدرها وزارة البترول والثروة المعدنية صوراً لبعض الإخوة العرب، الذين تمّ تجنيسهم، والذين يعملون في الوزارة!

هذه الصور دفعت بالكاتب عبدالله محمد الحقيل إلى كتابة مقال جريء بحق الوزير، نشره في صحيفة «القصيم»[١٧] وعنونه بـ «إلى أين نحنُ مسوقون» وهو العنوان الذي كتب تحته عبدالله الطريقي مقالته الجريئة بمجلة «اليمامة» عام ١٩٥٤م، والذي سبقت الإشارة إليه.

بدأ الحقيل مقالته بالاستئذان من الطريقي في أن يستعير عنوان مقاله، الذي سبق أن نشره منذ سنوات في إحدى الصحف، والذي كان له حسب الحقيل، وقع جميل وصدى طيب، مُبيناً أنه ينطبق إلى حد كبير على مقاله (هو) لأنه يصور الحيرة ويجسم علامات الاستفهام التي ترتسم على وجوه المواطنين!

يُذكّر الحقيل معالي الوزير بأن الدوافع التي حَدَت به لكتابة المقال، هي دوافع وطنية بحتة، حيث يرغب في وضع الحقائق أمام أنظار معاليه، ليُسمعه عن طريق الصحافة، التي هي منبر للفكر الحر، ما يدور بخلد المواطنين وما يتناقلونه في مجالسهم ويتهامسون به بينهم، بل ارتفع عن مجال الهمس وأصبح حديث المجتمع.

يقول الحقيل:

(يا معالي الوزير: لقد طالعتنا «أخبار الزيت والمعادن» تلك النشرة التي تصدرها الوزارة

بريبورتاج صحافي مُحلى بالصور لبعض من إخواننا وأشقائنا الذين تجنسوا بالجنسية السعودية وهم يبلغون عشرة، وأما البعض الآخر وعددهم كما هو معروف سبعة فلم تُشر إليهم الصحيفة، وحجة الوزارة في ذلك (التجنيس) هو تدعيم جهازها وتقويته بالموظفين الأكفاء الذين يستطيعون مجابهة الشركات والوقوف أمامها وهذا منطق جميل ومعقول بحد ذاته، إذا أُخذ وسُلم به دون مناقشة أو عرض على محك البحث، أما إذا نوقش ودُرس دراسة منطقية، فإنه يتهاوى ويتلاشى بل ينقلب إلى أداة تُسيء إلى قائليه.

ولسنتعرض المؤهلات التي يحملها هؤلاء المتجنسون، فقد يظن البعض أنهم على الأقل من حملة المؤهلات العالية والشهادات النادرة، ولكن هذا الظن يتلاشى أمام النظر إلى مؤهلات المذكورين، والتحقّق من شهاداتهم، كما نشرتها «أخبار البترول والمعادن» أنه لا يوجد فيهم من حملة الدكتوراه سوى «واحد فقط». أما البقية الباقية فهم لا يتجاوزون البكالوريوس والليسانس فقط!

فإذا كان كل مؤهلاتهم البكالوريوس فقط، فلماذا توصد الأبواب وتغلق الميادين وتقفل الطرق في وجه شبابنا ممن حملوا أمثال هذه الشهادات في الجيولوجيا وهندسة البترول والكيمياء وغير ذلك؟! لماذا تبعدهم عن ميدان تخصصهم وحقول إنتاجهم؟! لماذا تُعطل هذه الطاقات ويُقتل ذلك الطموح ويوأد ذلك الإخلاص المتناهي؟!

لقد عادت أخيراً مجموعة طيبة ونخبة ممتازة من شبابنا متخصصين في مجالات البترول، وأوصدت الوزارة أمامهم أبوابها فلماذا؟! نعم لماذا؟

يا معالي الوزير: لك أن تتصور المرارة وقوة الصدمة وفعاليتها لدى الشباب، حينما يعود إلى وطنه مزوداً بسلاح العلم وقوة المعرفة، تدور في رأسه أفكار ومشاريع ومخططات من أجل صالح الوطن وخير المواطنين ثم يصطدم بالحقيقة المؤلمة والمزعجة، حينما يُبعد عن ميدان تخصصه، والميدان الذي أنهك عمره وقضى سِني حياته، للاستعداد له بالدراسة والتجارب، ثم بعد ذلك يلجأ إلى وزارة الصحة ليكون مديراً لمستشفى، أو لوزارة الزراعة ليقوم بعمل تحريري محض، أو لوزارة الدفاع ليكون كاتب حسابات، كما هو واقع ومشاهد أمام العيان، ثم ما مصير ذلك الشباب

الذين ابتعثتهم البلاد لتلقي العلم في معاهد أميركا وجامعاتها؟! ما هو مصير هؤلاء الذين سافروا لكي يتخصصوا في حقول البترول وميادينه المختلفة ويتعمقوا في معرفة أسراره؟! ما مصيرهم وقد عادوا إلى البلاد يحلمون بالعمل لخدمة الشعب ولصالح الأمة ولأداء الضريبة، ضريبة الواجب والعمل المقدس والمشاركة في تقدم الوطن ورفعته، ثم تنكشف الحقائق المزعجة وهي أنه لا مجال لهم في بلادهم ولا مكان لهم بين شعبهم وأن أماكنهم قد شغلت بالمتجنسين؟!

إن المرء ليحار أمام هذا التصرف والأسلوب الذي تسيرُ عليه الوزارة والسياسة الغريبة التي تنهجها، ثم هناك نقطة دقيقة، هي جانب الإخلاص، نعم وأكررها الإخلاص، ذلك الذي يتوفر لدى أبناء الوطن، تمتلىء به نفوسهم وتزخر به قلوبهم وقلّ أن يوجد عند سواهم، إنه يسد مكامن النقص ومواطن الضعف، وما جدوى الكفاءة بدون إخلاص؟).

ثم يطرح الحقيل تساؤلاً على الوزير، ومضمونه: ألا يمكننا الاستفادة منهم وهم باقون على جنسياتهم؟ ويجيب: إنني أعتقد أن ذلك أحسن بكثير لأن كلاّ منهم سيعمل بجد وإخلاص حتى ينال الثقة، وحتى يكون ذلك مدعاة لتجديد عقده في السنة القادمة، أما إذا أصبح سعودياً بالتجنس، فأرى أنه ضمن حقه في دوام عمله واستمراره بموجب نظام الموظفين العام!

ثم يدخل الحقيل في نقاش مع الوزير، حينما يطرح عليه هذه القضية، وهي أن غالبية المُجنسين هم من شعب فلسطين، الشعب المشرد، الذي طُرد من بلاده وأُبعد عن أرضه، الشعب الذي تعمل الدول العربية وفي طليعتهم حكومتنا إلى بعث كيانه وجمع شمله ولم شعثه، حتى يكون على أهبة الاستعداد لردّ الأرض السليبة والثأر من أعدائه، وبإعطائنا إيّاه الجنسية نكون قد ساهمنا في إذابة هذا الكيان وشاركنا في تفتيته وتفريقه، وهذا ما تريده الصهيونية ويسعى له الاستعمار عن طريق مشاريعه الاستعمارية وعملائه في البلاد العربية، وحاشا أن تكون الوزارة سائرة على هذا الطريق ولكن من قبيل حسن النية وسلامة القصد، وطيبة القلب.

يختم عبدالله الحقيل مقالته بقوله: لعلنا بهذا نكون قد نقلنا بأمانة وبصدق حقيقة

تساؤلات المواطنين واستفهاماتهم، علّنا نحظى برد مقنع يضع حدّاً لهذه التساؤلات ويزيل علامات الاستفهام.

وفي الاستجواب الصحافي الذي أجراه عزيز ضياء، ونُشر في صحيفة «عكاظ»[١٨] واجه الطريقي بهذا الأمر، قائلاً أن الصحف نشرت أنك قد سعيت للحصول على الجنسية السعودية لعشرة أشخاص من المتعاقدين للعمل في الوزارة، وأن هذا قد أثار دهشة المواطنين، أليس من الأولى أن تكون هذه المناصب للمواطنين؟ فقال الوزير: لقد سعيتُ فعلاً إلى تجنيس عشرة أشخاص، ولكن ينبغي أن تعلم ويعلم قراؤك أيضاً أن الوزارة هي الوزارة الوحيدة التي بلغ عدد أفراد بعثتها ٩٨ طالباً، جميعهم يدرسون في أميركا وغيرها على أعمال البترول. معنى هذا أني محتاج إلى الكفاءات، فإذا جنست عشرة أشخاص مشهود لهم بالخبرة، أكون قد ضمنت للوزارة نسبة ضئيلة جداً من الكفاءات التي أحتاج إليها الآن، ولن أجدها إلا بعد أن يعود المبتعثون. ثم أني أريد أن يحس الذين يعملون في الوزارة من الذين تمّ تجنيسهم بالاطمئنان على مستقبلهم وأن يشعروا بالمسؤولية، ليس نحو الأجر أو العمل، إنما نحو الوطن والمستقبل. أعتقد أني أضمن إخلاص المتجنس أكثر مما أضمن إخلاص المتعاقد، الذي يعرف أن مصيره رهن بنهاية عقده!

وفي السياق نفسه، نشرت صحيفة «الخليج العربي» وعلى صفحة كاملة، مقالة لعباس الرميح بعنوان «حقيقة مهداة للشيخ الطريقي: مديرية شؤون الزيت والمعادن بالميزان»[١٩] انتقد فيها أداء المديرية العامة، وبيّن أن هناك أعداداً من الموظفين فيها من غير السعوديين، وأن المديرية تحارب السعوديين ولا ترغب في توظيفهم. والرميح هو أحد الموظفين السابقين في المديرية، غير أنه استقال من عمله، فكتب مقالته.

مصطفى حافظ وهبة، مساعد المدير العام لشؤون الزيت، كتب مقالة مطولة بعنوان «رداً على مغالطات الرميح.. المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن وموظفوها في طليعة العاملين بإخلاص للصالح العام» نُشرت في صحيفة «الخليج العربي»[٢٠] قال وهبة فيها: كم كنا نأمل أن نقرأ دراسة تحليلية نقدية للسياسات البترولية التي تشرف عليها مديرية شؤون الزيت أو بحثاً موضوعياً علمياً مجدياً لنواحي نشاط المديرية، وكم كنا نرحب أن نقرأ نقداً موضوعياً إيجابياً لأية أخطاء يكون موظفو المديرية قد

ارتكبوها في تنفيذ سياسة المديرية ونشاطها حتى نستفيد مما يوجه إلى أعمالنا وإنتاجنا من نقد لتحسين هذا الإنتاج والبلوغ به الدرجة التي نحرص عليها لرفعة هذا البلد ونهضته وسؤدده. لكن كم كانت خيبة أملنا أن قرأنا كتابة بدائية مليئة بالتهجمات الشخصية والاتهامات الرخيصة غير الحقيقية والافتراءات غير الصحيحة.

ولم يفت وهبة أن يبيّن أن كاتب المقال كان موظفاً سابقاً في المديرية ولم يمكث في المديرية إلا أشهراً قليلة أثبت، وفقاً لمقالة وهبة، خلالها فشله في القيام بواجبات وظيفته ولم يستطع أن يجاري النشاط الخصب والإنتاج الغزير الذي يسيطر على المديرية والذي لا يرحم المتخلفين والقاعسين ولا محل فيه إلا للعاملين المخلصين من أبناء هذا البلد ومن إخواننا في العروبة والدين. فانسحب المذكور من المديرية ليثير الغبار حول العاملين بإخلاص ويتهجم على زملائه من السعوديين ومن إخواننا العرب ويوجه الاتهامات الرخيصة جزافاً بلهجة تمجها الأسماع وأسلوب غث سقيم يقطر الحقد من كل كلمة من كلماته.

يضيف وهبة: نحن نربأ بأنفسنا أن نتدنى إلى ذلك المستوى من تولي الدفاع عن أنفسنا ضد التهم الشخصية التي لا أساس لها والتي أثارها الكاتب، إذ لا نعتقد أن ذلك مما ينبغي أن تخوض فيه الجرائد ولا مما يهم القارئ، الذي عندما يقدم على قراءة جريدة ما، فإنما يتطلع إلى التوجيه والنقد البناء والدراسة الموضوعية لا المهاترات الشخصية والاتهامات الزائفة. غير أننا نود أن نؤكد حقيقة مهمة يعرفها جميع المخلصين في هذا البلد وهي أن مديريتنا العزيزة بجميع فروعها وأقسامها تعد من خيرة الدوائر الحكومية تحت رئاسة شخصية هي مضرب المثل في الإخلاص والكفاءة والعلم والأمانة لا في المملكة فحسب، بل وفي كثير من الأوساط الخارجية، وأن جميع أعمالنا وتصرفاتنا سواء منها ما يتعلق بسياسة الزيت والمعادن ونواحي النشاط الفني للمديرية أو بالنواحي الإدارية من توظيف وإدارة مالية وسواها، هذه الأعمال كلها تدور علانية وتتم بموافقة السلطات الحكومية العليا وحسب الأنظمة المرعية. وإذا كان لدى المديرية عدد من الموظفين غير السعوديين فإنما يرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال الفنية التي تقوم بها والتي تحتاج إلى الاستعانة بعدد كبير من المهندسين الجيولوجيين ومهندسي البترول والمحاسبين القانونيين المدربين والخبراء القانونيين. ولملء هذا النقص فقد أوفدت المديرية عدداً من الطلبة السعوديين إلى

الولايات المتحدة وسواها لدراسة الجيولوجيا وهندسة البترول والمحاسبة والقانون للتغلب على مشكلة حاجة البلاد إلى هؤلاء الاختصاصيين، وكلما تخرج شاب سعودي في أي فرع من فروع هذه المعرفة الفنية سواء من الموفدين أو من سواهم فإن المديرية لا تتوانى عن توظيفه. والأمثلة كثيرة على ذلك حتى أصبحت مديريتنا منتجعاً للشباب السعودي المثقف بثقافة عالية. أما الوظائف فإن النظام يقضي أن يعلن عنها في الجرائد حتى يتقدم لها السعوديون القادرون على شغلها ثم يجري امتحان مسابقة تحت إشراف مندوبي ديوان الموظفين ويتم الاختيار بموافقتهم ثم يصدر قرار تعيين من معالي الوزير المختص مهما كانت الوظيفة. ولا تقوم المديرية بتعيين غير السعوديين إلا حين يثبت عدم توافر السعوديين القادرين علماً وخبرة على شغلها ويكون ذلك باستمرار بموافقة وزارة المالية حيث يوقع معالي وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصاد الوطني باسم الحكومة على جميع العقود المبرمة مع المتعاقدين، ويتبين من هذه الإجراءات التي نوردها بإيجاز توظيف الموظفين من جميع الدرجات وسواء منهم السعوديون أو غير السعوديين، إنما يتم حسب الأنظمة المرعية بموافقة الوزارة. فهل يسمى ذلك محاربة لابن البلد في وطنه كما جاء في المقال؟ ومن هو الذي يحاربه؟

إن جميع الموظفين الذين أشار إليهم الكاتب توفرت جميع المبررات التي تدعو لاستخدامهم وبعضهم يقوم بأعمال أكثر من وظيفته في وقت واحد مما يوفر على خزانة الدولة مبالغ كبيرة، وقد أثبت هؤلاء الموظفون كل كفاءة وإخلاص. وإذا كنا نستغرب صدور تلك الأفكار عن كاتب المقال الذي خبرناه في مديريتنا، فقد أسفنا أشد الأسف إذ وجدنا صحيفة محترمة تفسح صدرها لمثل هذه المهاترات الشخصية والاتهامات غير الصحيحة التي لا تستند إلى أية دراسة موضوعية إيجابية مجدية بل إن الصحيفة قد أبرزت المقال بحروف كبيرة ضخمة ومنحته صفحة كاملة كأنما كان المقال تحفة أدبية أو دراسة اجتماعية مليئة بالتوجيهات السديدة والإرشادات القيمة التي أرادت الجريدة لفت نظر القارئ إليها. وقد أعطت الجريدة للمقال عنوان (حقيقة مهداة للطريقي) فهل حرصت الجريدة على تحري ما جاء في المقال من اتهامات بالاحتيال والكذب وعدم أداء الواجب بأمانة وإخلاص وخلاف ذلك من اتهامات حتى تصفه بالحقيقة؟ وهل كلف رئيس التحرير نفسه عناء زيارة مكتب المديرية

بالمنطقة الشرقية الذي لا يبعد عن مكاتب الجريدة إلا دقائق، لتحري ما جاء في المقال طالما أن الجريدة تريد نشر الحقائق؟ أم لعل الجريدة قد رأت أن نشر صورة الخطاب الذي نشرته ـ مخالفة بذلك الأنظمة الحكومية التي لا تجيز نشر الخطابات الرسمية دون إذن المسؤولين ـ أقول لعل الجريدة رأت أن نشر صورة الخطاب يضفي على المقال صفة الحقيقة، وماذا أثبت الخطاب حقاً؟

لقد أثبت استدعاء المديرية للموظف الوارد اسمه في الخطاب لتوظيفه في إحدى الوظائف الفنية، والموظف المذكور يقوم الآن بالفعل بأعمال المستشار القانوني وهي وظيفة فنية وأعمال وكيل الإدارة في آن واحد ووظيفة المستشار القانوني كان يشغلها موظف براتب ألف وأربعمائة ريال ووظيفة وكيل الإدارة كان يشغلها موظف براتب ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين ريال. ويقوم السيد جواد السقا بأعمال كلتا الوظيفتين، بكل كفاءة وإخلاص براتب ألف ومائتن وخمسين ريال فقط، فهل هذا العمل الذي وفر على الدولة مبلغاً كبيراً هو الاحتيال على أنظمة الدولة الذي يشيد به كاتب المقال وتنشره الجريدة على أنه حقيقة؟

ويختم مصطفى حافظ وهبة قائلاً: في الختام فإننا نود أن نهمس في أذن رئيس التحرير الفاضل بأن الجريدة مسؤولة عن كل ما يرد من أمثال هذه المقالات المليئة بالاتهامات الشخصية التي تمس سمعة الناس واحترامهم والتي تقع تحت طائلة القانون والنظام. وإن حرية الصحافة لا تعني أن تفسح الجرائد صدرها للمهاترات الشخصية، لأن الصحافة خلق ورسالة وميدان الدراسات العلمية الموضوعية. والنقد الإيجابي البناء مفتوح على مصراعيه لكل من يريد أن يسهم مساهمة مثمرة في ترقية الوطن العزيز وكل من يحرص على بقاء الصحافة منبراً نظيفاً للتوجيهات القيمة والإرشادات السديدة والنقد النزيه.

مؤتمر الإسكندرية

في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٦١م، عُقد في الإسكندرية مؤتمر البترول العربي الثالث، وقد شاركت السعودية بوفد رأسه عبدالله الطريقي، وزير البترول والثروة المعدنية، وضمّ من الموظفين التالية أسماؤهم: عبدالهادي طاهر، هشام

ناظر، محمد جوخدار، فهد الخيال، فاروق الحسيني، حسن تيم، سليم الأعور، عبدالكريم الغلاييني، فتحي الخضري، عبدالفتاح الحمود، عمر الحايك، فرانك هندريكس.

هذا المؤتمر، هو أول مؤتمر للبترول العربي يحضره عبدالله الطريقي بعد تعيينه وزيراً، إذ أن مؤتمري «القاهرة» و«بيروت» حضرهما بصفته المدير العام لشؤون الزيت والمعادن بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، كما أن هذا المؤتمر هو آخر مؤتمر عربي يحضره عبدالله الطريقي بصفة رسمية، حيثُ أُعفي من منصبه الوزاري في مارس (آذار) ١٩٦٢م، لكنه حضر وشارك، فيما بعد، في أغلب مؤتمرات النفط العربي وغيرها بصفته الشخصية، كخبير وباحث في شؤون النفط العربي وقضاياه.

رغم الحضور الكبير الذي حقّقه الطريقي في مؤتمري «القاهرة» و«بيروت» حينما شجب مبدأ مناصفة الأرباح في القاهرة وحينما هاجم شركة أرامكو في مؤتمر بيروت، واهتمام الصحافة العربية والغربية بتصريحاته في المؤتمرين السابقين، إلا أن الطريقي لم يكن له ذلك الحضور في هذا المؤتمر! ويبدو أن حركة الانفصال التي تمت بين قُطري الجمهورية العربية المتحدة، والتي حدثت قُبيل انعقاد المؤتمر، قد ألقت بظلالها على أجواء المؤتمر، فخيّم الحزن على الحاضرين، الذين كان أغلبهم من مناصري الوحدة، خاصة الطريقي، الذي أصاب الهلع عينيه، قبل ذهابه إلى المؤتمر، حينما بدأت تتوارد الأخبار عن حركة انفصال سوريا، وكان يؤمل أن تكون مجرد إشاعة! لكنها كانت الحقيقة، فعدّها كارثة قومية(*).

ذهب الطريقي إلى مؤتمر الإسكندرية وهو مُتعب القلب، مكسور الخاطر، من هذه

(*) كان مجلس الوزراء السعودي قد اجتمع في شهر ربيع الثاني ١٣٨١هـ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦١، برئاسة جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز وقرر الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية السورية اعترافاً كاملاً وعهد لمعالي وزير الخارجية إبلاغ ذلك للحكومة السورية. وأعرب المجلس عن أمله بأن يوفق الله الجمهورية العربية السورية لتكون عضواً فاعلاً في المجموعة العربية تعمل لصالح الأمة العربية والمسلمين أجمعين. (صحيفة **القصيم**، العدد ٩٥، ١٣٨١/٥/٨هـ، ١٩٦١/١٠/١٧).

الكارثة القومية، التي لحقت بالعرب، فما كان له ذلك الحضور والوهج الذي حقّقه، في مؤتمر القاهرة ومؤتمر بيروت.

وقد حاولتُ أن أتتبع الصحف السعودية الصادرة في تلك الفترة، لا سيما أن لبعضها تغطيات صحافية مميزة، وحضوراً فاعلاً في مؤتمري «القاهرة» و«بيروت»، إلا أنني لم أجد إلا مجرد أخبار قصيرة عن مؤتمر «الاسكندرية»، تفيد بأن المؤتمر قد أنهى أعماله، من دون الخوض في تفاصيل ما دار في المؤتمر، ويبدو أن لسوء العلاقات السعودية ـ المصرية، التي بدأت في التدهور بعد التصعيد الإعلامي والهجوم الذي شنته الصحافة المصرية على السعودية، بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، قد ساهم في عدم حضور الصحافة السعودية إلى المؤتمر وتغطيتها للمؤتمر بالشكل الذي يليق.

مجلة «أخبار البترول والمعادن» وبما أن هذا المؤتمر هو الأول لها بعد صدورها، نشرت في العدد المزدوج (الثالث والرابع)[٢١] خبراً عن مشاركة السعودية بالمؤتمر، وأن الوفد السعودي قدّم ستة أبحاث في مختلف نواحي الصناعة البترولية، ووعدت المجلة بنشر الأبحاث في قادم أعدادها، وذكرت المجلة أن سكرتارية المؤتمر قد اختارت أحسن عشرة بحوث قدمت في المؤتمر، وقد مُنح صاحب البحث الفائز جائزة مالية قدرها (٥٠) جنيهاً مصرياً، ومن البحوث التي قدّمها الوفد السعودي، فاز بحث عبدالهادي طاهر، المدير العام للوزارة، علماً بأن سكرتارية المؤتمر قد استبعدت البحث الذي قدّمه الوزير عبدالله الطريقي، لأن مستواه أعلى من البحوث التي دخلت المسابقة.

أما صحيفة «الندوة»[٢٢] فقد نشرت خبراً صغيراً تحت عنوان «مؤتمر البترول الثالث يعلن توصياته» ورد فيه أن المؤتمر قد أنهى جلساته وأعلن توصياته، ومنها أن المؤتمر يوصي الدول العربية بالتأكد من فاعلية الإجراءات المتخذة لديها لتنفيذ توصيات مؤتمر المقاطعة التي قُصد بها الحيلولة دون نقل أو بيع البترول أيّاً كان مصدره إلى إسرائيل، كما أيّد المؤتمر حق الشعب الجزائري الشقيق وسيادته الكاملة على الصحراء وما تحتويه من ثروات بترولية.

وفي الصحيفة نفسها طالب عزيز صدقي، وزير الصناعة المصري في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر الإسكندرية بإعطاء الدول العربية نصيباً عادلاً من الأرباح التي تحصل عليها الدول الأجنبية التي تستغل البترول العربي، كما تضمن الخبر شكر الدكتور سيد نوفل، الأمين العام المساعد للجامعة العربية للدول العربية التي اشتركت في المؤتمر وكذلك التي لم تشترك!

المجلس الأعلى للتخطيط والمشروعات

في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩) وجهت المملكة دعوة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإيفاد بعثة علمية لدراسة الأوضاع الاقتصادية في المملكة وتقديم التوصيات الضرورية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد أمضت البعثة عدة أشهر في السعودية وخرجت بعدد من التوصيات الضرورية التي كان من بينها إنشاء مجلس أعلى للاقتصاد والتخطيط يكون من مهامه تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وتنسيق الخطط الاقتصادية.

وبتاريخ ١٧ رجب ١٣٨٠هـ، الموافق ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٦١، أصدر الملك سعود بن عبدالعزيز مرسوماً ملكياً ينص على تشكيل المجلس الأعلى للتخطيط، وذلك برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه، ويضم في عضويته وزير المالية والاقتصاد الوطني الأمير طلال بن عبدالعزيز ووزير المواصلات الأمير بدر بن عبدالعزيز، ووزير التجارة أحمد شطا، ووزير الزراعة عبدالله الدباغ، ووزير البترول والثروة المعدنية عبدالله الطريقي وناصر المنقور(*).

وقد تحدث الطريقي عن مهام هذا المجلس وعن إنجازاته في حوارات صحافية

(*) الجدير بالذكر أنه بعد تعيين الأمير نواف بن عبدالعزيز وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني بتاريخ ٤/٦/١٣٨١هـ، أسند إليه الملك سعود بن عبدالعزيز رئاسة المجلس الأعلى للتخطيط نيابة عنه (**القصيم**، العدد ٩١، ٩/٤/١٣٨١هـ، ١٩/٩/١٩٦١). كما أصدر الملك سعود مرسوماً ملكياً رقم ٢٧ وتاريخ ١٥/٥/١٣٨١هـ، والقاضي بضم وزير الصحة إلى تشكيلات مجلس التخطيط الأعلى ويكون عضواً فيه.

متعددة، منها الحوار الذي أجراه أنور زعلوك، ونشر في «الندوة»[٢٣] إذ ذكر الطريقي أن الملك سعود عازم على أن يقدم للشعب جميع الخدمات التي يمكن تحقيقها ضمن نطاق إمكانات البلاد، لذا خرج المجلس الأعلى للتخطيط والمشروعات بميزانية ضخمة قدرها ستون مليون ريال، خصصت جميعها لدراسة إمكانات البلاد البترولية والمالية والزراعية والمعدنية. حيثُ سيتم وضع مخطط عام لربط أجزاء المملكة بشبكة من الطرق الحديثة، من شمالها إلى جنوبها، من شرقها إلى غربها، الأمر الذي سيمكن من استغلال موارد البلاد والانتفاع بها. كما سيتم تعميم التلفون الأتوماتيكي. وفي مجال المياه تم حفر ٣ آبار جديدة في جهات مختلفة من مدينة الرياض، وسيتم حفر ١٥ بئراً في منطقة القصيم. وأشار إلى الدراسات التي يجريها المجلس للبحث عن موارد جديدة غير البترول، والبدء بالصناعات البتروكيميائية.

أيضاً، لم يغفل عزيز ضياء في استجوابه للوزير[٢٤] أن يسأله بحكم عضويته في المجلس الأعلى للتخطيط عن الجديد في سياسة المجلس؟ فقال الطريقي: إن المجلس يستهدف تحويل النقود إلى مشاريع بناءة، تُحقق النمو الاقتصادي المتكامل في مختلف الحقول، التي يمكن أن يستثمرها الشعب للإنتاج، وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق في يوم وليلة. وأضاف أنهم في المجلس خلال سنة قد استطاعوا أن يضعوا القواعد الأساسية لذلك.

هوامش الفصل السادس

(١) **صحيفة أم القرى**، السنة ٣٨، العدد ١٨٥، بتاريخ ١٣٨٠/٧/٥هـ، الموافق ١٩٦٠/١٢/٢٣م.
(٢) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.
(٣) **مجلة أخبار البترول والمعادن**، الأعداد من الأول إلى الخامس.
(٤) عبدالكريم الجهيمان، **صحيفة القصيم**، العدد ٦٦، بتاريخ ١٣٨٠/٩/٢٧هـ، الموافق ١٩٦١/٣/١٤م.
(٥) ناصر العمري، مجلة **الجزيرة**، العدد الأول، ذو القعدة ١٣٨٠هـ.
(٦) **صحيفة الندوة**، بتاريخ ١٣٨٠/١٢/٢٨هـ.
(٧) **صحيفة حراء**، العدد ١٤٦، بتاريخ ١٣٧٨/٢/٢٥هـ.
(٨) يعقوب الرشيد، **صحيفة القصيم**، السنة الثالثة، بتاريخ ١٣٨١/٦/٢٠هـ.
(٩) يعقوب الرشيد، **صحيفة القصيم**، العدد ١٠٣، بتاريخ ١٣٨١/٧/٥هـ.
(١٠) **صحيفة عكاظ**، العدد ٥٦، بتاريخ ١٣٨١/١/١١هـ.
(١١) عزيز ضياء، **صحيفة عكاظ**، العدد ٧٩، بتاريخ ١٣٨١/٦/٢١هـ.
(١٢) **صحيفة الندوة**، بتاريخ ١٣٨١/٧/٢٣هـ.
(١٣) **مجلة قريش**، العدد ٧٥، بتاريخ ١٣٨٠/١١/١٠هـ.
(١٤) محمد مليباري، **مجلة قريش**، العدد ٧، بتاريخ ١٣٧٩/٦/١٤هـ، الموافق ١٩٥٩/١٢/١٤م.
(١٥) هشام ناظر، **مجلة قريش**، العدد١١، بتاريخ ١٣٧٩/٧/١٢هـ، الموافق ١٩٦٠/١/١١م.
(١٦) **مجلة أخبار البترول والمعادن**، السنة الأولى، العدد ٢، سبتمبر (أيلول) ١٩٦١م.
(١٧) عبدالله الحقيل، **صحيفة القصيم**، العدد ٩٩، بتاريخ ١٣٨١/٦/٦هـ.
(١٨) عزيز ضياء، **صحيفة عكاظ**، العدد ٧٩، بتاريخ ١٣٨١/٥/٢١هـ.
(١٩) عباس الرميح، **صحيفة الخليج العربي**، بتاريخ ١٣٧٩/٩/١٣هـ.
(٢٠) مصطفى وهبة، **صحيفة الخليج العربي**، بتاريخ ١٣٧٩/١١/٢٣هـ.
(٢١) **مجلة أخبار البترول والمعادن**، العددان الثالث والرابع، جمادى الأولى والثانية ١٣٨١هـ.
(٢٢) **صحيفة الندوة**، بتاريخ ١٣٨١/٥/١٣هـ.
(٢٣) **صحيفة الندوة**، العدد ٨٤٤، بتاريخ ١٣٨١/٥/٨هـ.
(٢٤) عزيز ضياء، حوار سابق.

الخروج من الوزارة

مع مطلع القرن العشرين، هبّت على المنطقة العربية رياح فكرية تزامنت مع التغيرات التي حصلت في جسد الدولة العثمانية، وكنتيجة لمحاولة «جمعية تركيا الفتاة» تتريك الوطن العربي، ثم التغيرات التي طرأت بعد زوال الدولة العثمانية وقيام الدول الغربية الاستعمارية بتقسيم الوطن العربي ورسم حدود بين أقطاره، فحاول عرب المشرق مقاومة هذه السياسات، حينما رفعوا شعارات القومية العربية ودعوا إلى قيام دولة عربية واحدة وإحياء التراث العربي وبعثه، كما ظهرت في الآن نفسه، جمعيات وأحزاب في بعض البلدان العربية، طالبت بالاستقلال السياسي. وبدأ بعض الكُتّاب يطالبون بتوحيد الوطن العربي ومحاربة الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية من خلال الجميعات والأندية العربية، التي تشكّلت في ذلك الوقت، في بعض حواضر العالم العربي، ثم تشكّلت «عصبة العمل القومي» عام ١٩٣٣م والتي قدّمت برنامجاً قومياً عربياً شاملاً للأوضاع السياسية والاقتصادية. ونجحت العُصبة في تأسيس فروع لها في بعض البلدان العربية، وفي عام ١٩٣٤م تم تأسيس «الحزب القومي العربي»، وفي عام ١٩٣٧ نجح عدد من المفكرين العرب من مختلف البلدان العربية في تأسيس «الحزب العربي» واستطاع هذا الحزب أن يستقطب اهتمام عدد من أبناء الوطن العربي من مختلف البلدان العربية، بما في ذلك المهاجرون العرب في البلدان الأوروبية[١].

وفي منتصف القرن تطورت هذه الدعوات وتبلورت إلى اتجاهات سياسية وأيديولوجية

محددة، كحزب البعث في العراق وسوريا والحركة الناصرية في مصر، تحت مظلة «حركة القوميين العرب» التي هي امتداد لكتائب الفداء العربي، التي تأسست في عام ١٩٤٩م، وقد انخرط وتعاطف عدد من الشباب بمختلف الأقطار العربية، في تنظيمات هذه الحركة وخلاياها النشطة، وبعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م برزت شخصية عبدالناصر، رمزاً قومياً عربياً، وكان للوحدة التي تمت بين مصر وسوريا تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» عام ١٩٥٨م دورها في تغذية الشعور القومي لدى القوميين العرب، فتحولت الحركةٍ إلى أداة طوعية لهذه الجمهورية المتحدة، التي رأى القوميون العرب أنها بداية تشكُل الدولة العربية، التي يطمحون إلى إقامتها، على أنّ التغيّر المهم في حركة القوميين العرب، حدث على إثر الانفصال السوري عام ١٩٦١م حينما جرت إعادة تشكيل الحركة في فضاء المجرى الناصري، كمنظمة اشتراكية عربية طليعية.

هذا من جهة الأفكار التي نمّت الشعور القومي ودعت إلى القومية العربية وإلى توحيد الأقطار العربية في دولة واحدة. ومن جهةٍ ثانية، وفي الآن نفسه، هبّت على المنطقة العربية رياح قادمة من الشرق، تزامناً مع بدايات اكتشاف وتدفق النفط في منطقة الخليج العربي، وبالتالي التحاق العديد من أبناء الخليج العربي في شركات النفط العاملة في المنطقة[٢].

ونظراً للموقع الجغرافي المتميّز للسعودية، ووقوعها في مركز الصراع ومجاورتها لدول وأنظمة تبنّت الأفكار القومية أو الماركسية، لم يكن السعوديون بمنأى عن هذه التيارات التي عصفت بالمنطقة العربية، فكان لعدد منهم أن تأثروا بتلك التيارات والحركات، منذُ وقت مبكر، إذ تشكّلت في مطلع الخمسينيات خلايا نشطة فانخرط عدد من السعوديين في هذه الأحزاب، إما حركياً أو تعاطفاً فكرياً[٣].

وقد انحاز عبدالله الطريقي وتعاطف وانتمى إلى الناصرية وإلى أحلام دولة الوحدة العربية بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر، فكان قومياً عروبياً ناصرياً، أخلص لقوميته ولمبادئه العروبية، ويؤكد ما ذهبنا إليه، الطريقي نفسه، من خلال مقالاته التي طرح فيها أفكاره وآراءه، والتي دعا فيها بشكل جلي إلى الوحدة العربية، بمراحلها المختلفة وأوجهها المتعددة، وذلك يتضح جليّاً من مقالاته التي كتبها لاحقاً، ومن مقالات

الذين كتبوا عنه بعد رحيله، والذين أشاروا إلى قوميته الناصرية.

لستُ في كتابة هذه السيرة متتبعاً لسيرة الطريقي الأيديولوجية والحكم عليها، سلباً أو إيجاباً، بقدر ما أنا إزاء عرضٍ لسيرته العملية، لأقول إن الطريقي بعدما استقل بوزارة البترول والثروة المعدنية، تحوّل من خبير بشؤون النفط، وباحث جيولوجي متخصص، إلى سياسي، منافح ومدافع عن مبادئه القومية الناصرية، وهو الذي عُرف عنه حدّته وسرعة انفعاله، كما يقول روبرت ليسي(٤)!

* * *

في فترة ما قبل الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م، كانت العلاقات السعودية- المصرية على وفاق تام في مواجهة حلف بغداد، إلا أنها تعرضت للاهتزاز على إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، وانضمام مملكة اليمن إلى الجمهورية المتحدة في إطار اتحاد الدول العربية، ومن ثمَّ قيام النظام الناصري بشن الحملات الدعائية ضد السعودية، الأمر الذي تحول فيه القوميون العرب في الجزيرة العربية إلى أداة طوعية



الرئيس عبد الناصر محتفياً بالطريقي على هامش مؤتمر القاهرة ١٩٥٩م
الطريقي حينما عاد عبر لموظفي وزارته عن انبهاره الشديد بشخصية عبدالناصر

للاستراتيجية الناصرية في تلك المرحلة الحرجة، لذلك فإنه من غير الممكن أن يقوم مسؤول سعودي رفيع بالتعاطف مع المدّ الناصري وتأييد نظامه. ويذكر أحمد طاشكندي[٥]، الموظف في الوزارة في تلك الفترة، أن الطريقي قد تجاوز الحد في ناصريته، تجاوز الوطن إلى عروبيته، حتى وصل به الأمر، إلى نهيه لموظفيه في الوزارة، عن أن يفتخروا بوطنهم «السعودية»! وأنّ عليهم أن يتجاوزوا القطرية إلى العروبة. ولا يزال يتذكّر طاشكندي أن الطريقي حينما أراد السفر إلى بغداد لحضور اجتماع إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول، اجتمع بموظفيه وألقى بهم كلمة قال فيها: اسمعوني يا أولاد ـ وكان دائماً يستخدم كلمة أولاد ـ إذا لم ترضعوا مبادئ القومية العربية فأنتم غير مؤهلين لأن تمثلوا العروبة! فكل واحد منكم يعود إلى أصله! وأنت يا أحمد طاشكندي تعود إلى بُخارى!

يقول طاشكندي: (كان دائماً ينصحنا بأن نغتنم الفرصة ونكون قوميين عروبيين، فلا سعودي ولا تونسي ولا مصري! ولكن النتيجة أن الطريقي وقد تشتت في الأقطار العربية، الجزائر وليبيا والكويت وأبوظبي وغيرها، لم تفده قوميته، لقد كان يريد أن يجعل من وزارة البترول وزارة للقومية العربية، وأعتقد أن ذلك كان من أسباب إعفائه من منصبه!)[٦].

على هامش مؤتمر البترول الأول في القاهرة، التقى الطريقي بالرئيس عبدالناصر، ويُشير عاطف سليمان، الذي كان يعمل آنذاك مع الطريقي، إلى أن الطريقي كان قومياً أصيلاً ووحدوياً ملتزماً، مشيراً إلى حديثه الحماسي وهو يتحدث لموظفيه، على إثر لقائه بجمال عبدالناصر، ومدى انبهاره بشخصية الزعيم المصري، كما أشار عاطف سليمان إلى الهلع الذي أصاب الطريقي حينما بدأت تتواتر الأنباء عن حركة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، وقد عدّها الطريقي كارثة قومية[٧]، ويُشير الدكتور وليد خدوري إلى أن الطريقي كان قومياً في عصر طغت فيه شخصية وزعامة الرئيس جمال عبدالناصر، وكان تفكير الطريقي ينصبُّ على مركزية مصر في السياسة العربية وأهميتها كعماد أساسي للنهضة العربية الحديثة[٨].

ويذكر يوسف شبل أن الطريقي كان عربي الهوى والمنطق والمصير، وهو في موقع الوزير المسؤول، لذلك كان أكبر من المنصب الذي يشغله، احتضن عدداً

كبيراً من الخبراء العرب، الذين وفدوا على السعودية ومنح الكثير منهم الجنسية السعودية[٩].

ومن شواهد قومية الطريقي العروبية، ما فعله في أول اجتماع وزاري حضره، حينما تقدّم بقائمة أسماء لعدد من الإخوة العرب مطالباً بمنحهم الجنسية السعودية، ممّا أثار عليه الصحافة السعودية وقتها. يقول وليد خدوري: (كما اهتم الطريقي بتعيين الشباب العربي المتخصص لمساعدته في عمله، وقد تبوأ البعض منهم مناصب عليا في صناعة نفط المملكة حتى تقاعدهم مؤخراً وتوزع البعض الآخر في مختلف البلدان العربية حيث عملوا في صناعة النفط المحلية، ويروى أيضاً أن الشيخ الطريقي حمل معه قائمة بأسماء عدد من الأشخاص معظمهم من الفلسطينيين من الذين استقطبهم للعمل في القطاع النفطي السعودي، وطالب بمنحهم الجنسية السعودية في أول اجتماع وزاري حضره في الرياض، ومن هؤلاء الأشخاص السادة خضر حرز الله ، وفاروق الحسيني وجواد السقا وحسن تيم وعاطف سليمان)[١٠].

ويذكر داغويد أن الطريقي حينما كان في الحكومة السعودية، كان تركيزه على المشاكل السعودية، لكنه لم يغفل عن القضايا الكبرى، التي تمثل تحدياً للشرق الأوسط. وكان الطريقي حريصاً على الاشتراك بشكل أساسي في أكبر القضايا المتعلقة بالنفط والتعاون الإقليمي، وكان ينظر إلى المشاكل الإقليمية من منظور اقتصادي، ومن ثمَّ سياسي قومي، معتبراً ذلك من الفروقات بين رجل كالطريقي وبين قُدامى الوطنيين في الشرق الأوسط[١١].

ويذكر فؤاد زيدان أن أفق الطريقي القومي لم يكن ملوثاً بالقطرية والجهوية والانغلاق، ولا بالتبعية والضعف والتردد، وقد أبدع في توظيف طاقات خبراء النفط العرب في تكوين جبهة علمية ومعرفية ثم جبهة سياسية باتجاه تحرير النفط العربي وتصحيح مساراته[١٢].

* * *

في تلك الفترة، لم تكن الأوضاع السياسية في السعودية، الداخلية والخارجية، على خير ما يرام. فخارجياً، كان هناك الهجوم الدعائي الناصري، وداخلياً كانت هناك مطالبة بأن يعود

الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى مجلس الوزراء، نظراً للأخطار التي تهدد البلاد، مع تزايد اعتلال صحة الملك سعود بن عبدالعزيز. لهذه الأسباب أصدر الملك سعود بن عبدالعزيز مرسوماً ملكياً بتشكيل حكومة جديدة، وذلك بتاريخ ١٥ مارس (آذار) ١٩٦٢م حلّت محل الحكومة التي تمّ تشكيلها في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠م، وخرج الوزير عبدالله الطريقي، الذي مكث وزيراً للبترول والثروة المعدنية، لمدة سنة وشهرين وستة وعشرين يوماً، من التشكيل الوزاري الجديد، ولم يكن هو الخارج الوحيد، إنما خرج معه كل الوزراء الذين شكّلوا الحكومة السابقة، ما عدا الأمير محمد بن سعود بن عبدالعزيز، الذي احتفظ بمنصبه وزيراً للدفاع والطيران[*].

يرى البعض أنّ حدّة الطريقي والشعور القومي الناصري، الذي بدأ يتعاظم في نفسه، والاختلاف الذي نشأ في وجهات النظر بينه وبين حكومة بلاده، حيال السياسة النفطية السعودية، وعلاقة الحكومة بالشركات النفطية العاملة، كل هذه من الأمور التي ساعدت على إخراجه من التشكيل الوزاري، رغم كفاءته. ويرى المحامي خالد أحمد عثمان، الذي عمل في وزارة البترول بعد مغادرة الطريقي، أن الخلاف بين القيادة والطريقي حول الشأن النفطي لم يكن في الاستراتيجية، إنما في التكتيك، ذلك لأن الهدف الرئيس والأسمى الذي كان يحلم به ويسعى إلى تحقيقه هو تأميم الصناعة النفطية، وهذا الأمر الذي تحقق فيما بعد، عندما نضجت الظروف، حيث بدأت الدولة منذ عام ١٩٧٣م تشارك بشكل متصاعد في ملكية شركة الزيت العربية الأميركية إلى أن تمكنت من تملكها سنة ١٩٨٠م بأثر رجعي إلى عام ١٩٧٦م[١٤]. ويرى داغويد أنّ من أسباب استبعاد الطريقي زيادة شعوره القومي وتطلعاته الليبرالية، والتي ظهرت بشكل جلي تحت حكم الأمير فيصل، فكانت لا تتناسب مع نظرة

(*) تجدر الإشارة إلى أن الملك سعود قد أصدر خلال هذه الوزارة عدة مراسيم ملكية بإعفاء بعض الوزراء وإدخال آخرين. من ذلك خروج الأمير طلال بن عبدالعزيز وتعيين الأمير نواف بن عبدالعزيز وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني (المرسوم رقم ١٥ وتاريخ ١٣٨١/٤/٦هـ). وكذلك خروج الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز وتعيين الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز بديلاً عنه في وزارة الداخلية (المرسوم رقم ١٣ وتاريخ ١٣٨١/٤/١هـ). وخروج الأمير بدر بن عبدالعزيز وتعيين عبدالله السعد وزيراً للمواصلات بديلاً عنه (المرسوم رقم ١٣ وتاريخ ١٣٨١/٤/١هـ).

فيصل المحافظة للدولة ودورها كعنصر محدث[١٥]. وهو ما تراه الدكتورة مضاوي الرشيد من أن سبب إبعاد الطريقي عن وزارته هو مشاعره القومية التي بدأت تتعاظم في نفسه وليبراليته المتجاوزة[١٦].

وحينما سألتُ زميله مصطفى وهبة عن سبب إعفاء الطريقي من منصبه قال: في أفضل الدول تقدماً، فإن من صلاحيات رئيس الحكومة أن يُعفي الوزير وأن يُعينه. ويضيف وهبة أن الطريقي لم يكن يسمح لأحد بسؤاله عن سبب خروجه من الوزارة، كان أكثر ما يقول عن هذا الأمر أنه قرار صدر وأتقبله وأحترمه[١٧].

الحكومة الجديدة تم تشكيلها بتاريخ ٩ شوال ١٣٨١هـ، وبموجب المرسوم الملكي الذي أصدره الملك سعود بن عبدالعزيز ذي الرقم ٤٣ والمتضمن ما يلي[١٨]:

بعون الله تعالى

نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢ شوال ١٣٧٧هـ، وبناءً على ما اقتضته المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت:

أولاً: يشكّل مجلس الوزراء برئاستنا على الوجه التالي:

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.

صاحب السمو الأمير مساعد بن عبدالرحمن وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني.

صاحب السمو الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز وزيراً للداخلية.

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود وزيراً للدفاع والطيران.

صاحب المعالي أحمد جمجوم وزيراً للتجارة والصناعة.

صاحب المعالي أحمد زكي يماني وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

صاحب المعالي محمد المرشد الزغيبي وزيراً للمواصلات.
صاحب المعالي محمد الشبيلي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
صاحب المعالي الشيخ حسن بن الشيخ وزيراً للمعارف.
صاحب المعالي عبدالرحمن بن الشيخ وزيراً للزراعة.
صاحب المعالي الدكتور حامد هرساني وزيراً للصحة.
صاحب المعالي حسين عرب وزيراً لشؤون الحج والأوقاف.

ثانياً: يلغي أمرنا هذا جميع ما يتعارض معه من أوامر سابقة ويُعمل به من تاريخ صدوره.

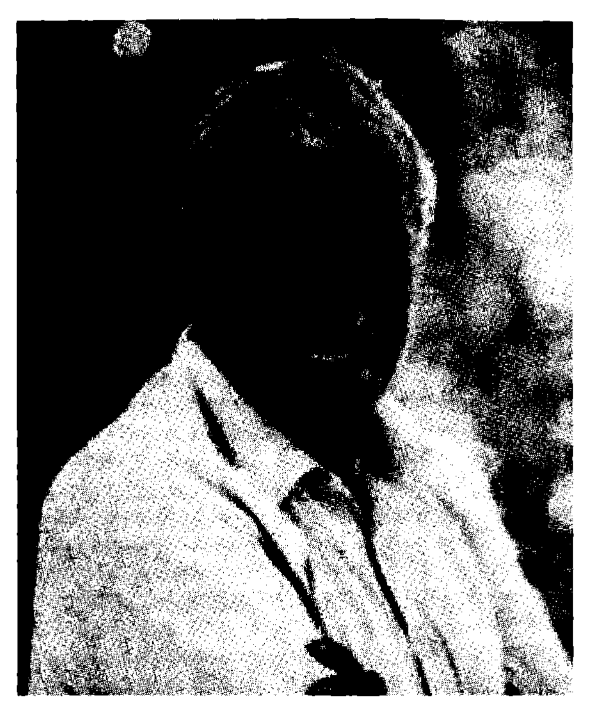
التوقيع الملكي الكريم
سعود(*)

* * *

بخروج الطريقي من الوزارة، انتهى دوره عملياً في صناعة النفط وإرساء دعائم فكر بترولي عربي، ليأخذ منحى آخر، وهو ما وصفته بالمرحلة الثانية من حياته، وذلك حينما قرّر طواعية البقاء خارج البلاد السعودية، ليعيش في المنفى الاختياري، متنقلاً بين عدد من العواصم العربية، ومتفرغاً للكتابة والنشر في شؤون النفط العربي، من خلال إصداره لمجلة نفطية متخصصة، وليعمل مستشاراً نفطياً في عدد من الدول العربية.

يُجمع أصدقاء الطريقي على أنه لم يُجبر على الرحيل إلى خارج السعودية، وأنه قد اختار المنفى بنفسه، طواعية وليس قسراً. وترى زوجته مها جنبلاط[١٩] أنه حينما صدر المرسوم الملكي القاضي بتشكيل الحكومة الجديدة، وخروج الطريقي منها،

(*) تجدر الإشارة إلى أن الملك سعود بن عبدالعزيز أصدر مرسوماً ملكياً بعد أسبوعين من تشكيل الوزارة تضمن تعيين عبدالرحمن أبا الخيل وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية بدلاً من محمد الشبيلي.


الطريقي مبتسماً... بعد أن ودّع وزارته

كان الطريقي مُشاركاً في مؤتمر نفطي في مدينة جنيف، وأنه حينما علم بالخبر توجه إلى بيروت، ولم يعد إلى السعودية، بينما يرى آخرون أن الطريقي حينما خرج من الوزارة مكث بضعة أشهر في الرياض، قبل أن يغادرها إلى بيروت. ويرى الدكتور وليد خدوري أن الطريقي كان في زيارة عمل خارج المملكة أثناء إقالة الوزارة التي كان عضواً فيها. وعاد إلى الرياض لفترة قصيرة جداً ومن ثمّ قرر العمل في الخارج[٢٠].

يذكر الدكتور يوسف شبل أن الطريقي خرج من السعودية إلى الخارج طوعاً لا قسراً عندما تباعدت وجهات النظر فيما يجب أن تكون عليه السياسة النفطية، مُضحياً بمنصب وزاري مهم، في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وهي شهادة لا ريب فيها في نزاهة وزهد الرجل، وعدم اكتراثه بالمناصب والإغراءات المادية[٢١]، ويُشير الكاتب فؤاد زيدان، إلى أن الطريقي، حين ترك الوزارة بات أكبر وأقوى فتحوّل إلى أحد رموز الأمة الصامدين في ميدان حماية مواردها وتاريخها ومستقبلها، وظل في كل المنابر المتاحة، وفي كثير من المواقع فارساً شهماً مقاتلاً حتى النفس الأخير من أجل حق الأمة العربية في الحياة ومن أجل إنسانية أفضل[٢٢]. ويرى الروائي عبدالرحمن منيف، أنه إذا كان الكثير من الوزراء يستمدون قوتهم من المواقع التي يشغلونها، وتنتهي هذه القوة بخروجهم منها، فإن الطريقي كان قوياً لما كان وزيراً، وظل قوياً بعد أن ترك الوزارة، بل ويمكن القول أنه تحرر وأصبح أكثر جرأة في طرح أفكاره، والدعوة إلى سياسة نفطية جديدة بعد أن تحرر من الوزارة[٢٣]. ويرى الدكتور وليد خدوري، أن حياة الطريقي في الغربة، قد شكلت امتداداً طبيعياً لعمله البترولي،

إذ أسس مكتباً لتقديم الاستشارات والخبرة لوزارات النفط العربية وشركات النفط الوطنية، وعمل بنشاط دؤوب لا يعرف الكلل أو الملل لمدة عقدين من الزمن، تقريباً ينشر ويحاضر حول النفط والغاز، ليس كسلعة اقتصادية فقط، بل كمورد طبيعي يمكن أن يخدم الأقطار العربية في حال توفر الإرادة السياسية وحسن استعمال الإيرادات المالية[٢٤].

وكشهادة على ما قدمه الطريقي من جهود صادقة إبّان عمله في إدارة وصناعة النفط السعودي، يرى الدكتور عبدالعزيز الدخيّل أن عقارب الساعة، لو توقفت في الشهر الذي أُعفي فيه الطريقي، لكفاه ما قدمه لأمته ووطنه، إلا أن تغيّر المواقع والألقاب لم يقعده ولم يثنه عن عزمه، فما كف عن العطاء وما ساوم على المبادئ، وقدم الرأي والمشورة لمن طلبها في الكويت وأبو ظبي والعراق وسوريا وليبيا والجزائر، من زعامات متنوعة وأيديولوجيات مختلفة، أما بالنسبة إليه فجميعهم عرب![٢٥].

ويرى محمد الهوشان أن الطريقي كان يتقد نشاطاً وتفاؤلاً، وكان مكتبه في النهار ومنزله في الليل ندوة علمية يؤمها الشباب الجامعيون وغيرهم ليستمعوا لأفكاره وآماله ويناقشوه مناقشة صريحة تتّسم أحياناً بالتحدي ولكنها لم تكن تخرج عن نطاق الاحترام والإعجاب، إذ كان الطريقي بالنسبة لأولئك الشباب مثالاً يحتذى ونجماً صاعداً متألق الشعاع، وقد كان مكتبه، كما كان منزله، على بساطتهما، يمثلان مستوى حضارياً غير مألوف في بلادنا. وأذكر كيف كانت إدارته على صغر حجمها وقلة مواردها مثالاً للإدارة الحديثة.

ويضيف محمد الهوشان أن الطريقي طبّق أحدث النظم الإدارية قبل أن تنشأ فكرة معهد الإدارة العامة، فكانت إدارته لا تقلّ في مستواها عن مكاتب شركة أرامكو في الوقت الذي كانت فيه بقية الإدارات الحكومية لا تزال رهينة الأساليب العصملية، التي كانت سائدة في المنطقة العربية كلها آنذاك. وقد ترك الطريقي بصمته على إدارة وزارة البترول بعد إنشائها وحتى يومنا هذا، كإدارة حديثة تواكب التقدم العلمي خطوة خطوة. لقد كانت إدارته مدرسة لمن كان يعمل معه، فتخرج منها أحمد زكي يماني وهشام ناظر وعبدالهادي طاهر وغيرهم ممن تأثر بالطريقي حتى في طريقته المميزة في لملبس والحديث[٢٦].

هوامش الفصل السابع

(١) لمعرفة المزيد عن الحركات السياسية والفكرية في الوطن العربي، انظر كتاب **«حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر»** لمحمد باروت، وكذلك كتاب **«التيارات الفكرية في الخليج العربي»** للدكتور مفيد الزيدي. وكتاب **«حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية»** لسهير التل، وغيرها.

(٢) لمعرفة مدى تأثير هذه التيارات على أبناء منطقة الخليج العربي، يمكن الرجوع للدراسات التي أعدها الدكتور فلاح المديرس عن الحركات الفكرية والسياسية التي نشأت في منطقة الخليج العربي. وكذلك كتاب **«التيارات الفكرية في الخليج العربي»** للدكتور مفيد الزيدي.

(٣) تأثر عدد من السعوديين بالحركات الفكرية والسياسية التي نشطت في المنطقة العربية، فكان أن انخرطت منهم أعداد في «جبهة الإصلاح الوطني» التي تشكلت مع مطلع الخمسينيات، والتي تبلورت وتطورت إلى «الحزب الشيوعي» و«حزب العمل». كما تأثر عدد منهم وتضامنوا مع حركة المد القومي البعثي، ووصل أحدهم إلى عضوية مجلس القيادة القومية. كما تأثرت أعداد مع المد القومي الناصري، مما ليس هنا مجال بسطه.

(٤) ليسي، مرجع سابق.

(٥) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.

(٦) أحمد طاشكندي، مقابلة سابقة.

(٧) عاطف سليمان، مرجع سابق.

(٨) وليد خدوري، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٩) يوسف شبل، **صحيفة السفير**، بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٧م.

(١٠) وليد خدوري، مرجع سابق، ص ١٩.

(١١) داغويد، مرجع سابق.

(١٢) فؤاد زيدان، **صحيفة الخليج**، بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٧م .

(١٣) **صحيفة أم القرى**، السنة ٣٩، العدد ١٩١٢، بتاريخ ١٧/١٠/١٣٨١هـ، الموافق ٢٣/٣/١٩٦٢م.

(١٤) خالد أحمد عثمان، **صحيفة الاقتصادية**، العدد ٣٨٥٣، بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٤م .

(١٥) داغويد، مرجع سابق.

(١٦) مضاوي الرشيد، الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ص ١٦٠.

(١٧) مصطفى وهبة، مقابلة سابقة.

(١٨) أم القرى، العدد السابق.

(١٩) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٢٠) وليد خدوري، مرجع سابق، ص ٢١.

٢١) يوسف شبل، مرجع سابق.

٢٢) فؤاد زيدان، مرجع سابق.

٢٣) عبدالرحمن منيف، مرجع سابق.

٢٤) وليد خدوري، مرجع سابق، ص ١٢.

٢٥) عبدالعزيز الدخيل، مرجع سابق.

٢٦) محمد الهوشان، مرجع سابق.

المنفى الاختياري

بصدور المرسوم الملكي القاضي بإعادة تشكيل الحكومة السعودية، بتاريخ ٩ شوال ١٣٨١هـ، الموافق ١٥ مارس (آذار) ١٩٦٢م وخروج عبدالله الطريقي من الوزارة، ننتقل إلى المرحلة الثانية من حياته العملية في مجال النفط والغاز، وهي الفترة التي تمتد من عام ١٩٦٢م وحتى مطلع الثمانينيات الميلادية، وهي فترة تحرّر فيها الطريقي من مهامه الرسمية، وتفرغ فيها للدراسات الاستشارية والكتابة في مجال النفط والغاز، وقد اتخذ من بيروت مقراً له وأسّس فيها مكتباً استشارياً في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٦٣م مشاركة مع الدكتور نيكولاس ساركيس(١).

يقول داغويد: بعد خروجه من مجلس الوزراء لم يكن للطريقي أي نفوذ في السعودية، ومع ذلك لم يقلّ نفوذه في العالم العربي بشكل واضح، ولذلك فقد اتخذ الطريق الوحيد المفتوح أمامه، وهو أن يغادر السعودية، وكان مصدره الوحيد في ذلك الوقت هو ٢٠٠٠ دولار أميركي في الشهر، وهو الراتب الذي كان يُدفع لجميع الوزراء السابقين(٢).

في عمارة ستاركو ببيروت أدار عبدالله الطريقي مكتبه الاستشاري، الذي اضطلع بالمهمات التالية:

- إعداد الدراسات البترولية من جميع جوانبها وتشعباتها.

- إعداد الدراسات المالية، والمحاسبية العائدة لشؤون النفط بمختلف مراحله.

- إعداد دراسات علمية بشأن تكلفة عملية التنقيب عن البترول، واستخراجه وتسعيره وتسويقه ونقله وتكريره وبيعه في السوق.

- تقديم الاستشارات النفطية لحكومات الدول العربية وشركات النفط الوطنية.

- إعداد وإقامة مؤتمرات وندوات موضوعها البترول العربي وشؤونه وشجونه لتثقيف الجمهور العربي وتوعية المسؤولين العرب.

- إعداد الدراسات التنظيمية الخاصة بشركات النفط الوطنية في بعض البلاد العربية.

- تحضير وإلقاء المحاضرات لنشر الوعي النفطي على جميع المستويات الخاصة والعامة.

- إصدار مجلة نفطية متخصصة لنشر الوعي البترولي لدى الشعوب العربية.

بعد أن أسّس هذا المكتب بمهامه وأنشطته، بدأت شركات النفط العربية الخاصة ووزارات الحكومات العربية المعنية، تتصل به وتطلب منه تقديم المشورة في مختلف الجوانب الفنية والإدارية والمالية والاقتصادية والقانونية والسياسية للبترول العربي، كما تطلب منه تقديم دراسات تفصيلية وعلمية بشأنها، ووقعت معه عقوداً تحدد فيها حاجاتها ومتطلباتها. وهكذا أصبح هذا الخبير النفطي مستشاراً لعدد من شركات النفط العربية ولبعض الحكومات العربية. منها لبنان، وسوريا والأردن والعراق والكويت وأبو ظبي واليمن ومصر وليبيا والجزائر. وكان في الوقت نفسه يزور دولاً أجنبية مثل الشيلي، وفنزويلا والمكسيك لمتابعة قضايا النفط والاضطلاع على آخر المستجدات. وكانت جهوده وأعماله وأفكاره وآراؤه محل تقدير وإعجاب المسؤولين لدى الدول والشركات. وكان الشيخ عبد الله يتنقل من بلد إلى آخر حيث تدعو الحاجة منطلقاً


الطريقي في بيروت مشاركاً في إحدى الندوات القومية وبدا إلى يساره
كمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي

من بيروت أو من حيث كان مكتبه فيما بعد[٣].

إضافة إلى هذا الدور الاستشاري لبعض الشركات والحكومات العربية، كان عبدالله الطريقي يُلقي محاضرات ويُشارك في ندوات عن النفط العربي والطاقة والغاز، في الجامعات العربية والمنتديات والمؤتمرات، وكانت أفكاره وآراؤه تجد صدى واسعاً وتفاعلاً من قِبل بعض الشباب العربي. فقد شارك في كل المؤتمرات العربية والدولية الخاصة بالنفط، وألقى عدداً من المحاضرات في جامعات بعض الدول العربية، من ذلك مثلاً، محاضرة بعنوان «هل يمكن تأميم البترول العربي؟» ألقاها في جامعة بيروت العربية في فبراير (شباط) ١٩٦٧م ومحاضرة بعنوان «تعاون لا استغلال» ألقاها ضمن ندوة «قانون النفط وسيادة الدول المنتجة» والتي نظمتها رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالميين، في الجزائر في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١م، وتقدم ببحث بعنوان «دعوا النفط المؤمم يتدفق» قدّمه إلى مؤتمر النفط العربي، الذي عُقد في الكويت في شهر مارس (آذار) ١٩٧٠م ومحاضرة بعنوان «النفط ومستقبل وحدة الخليج» ألقاها في رابطة الاجتماعيين الكويتيين بجامعة الكويت. وتقدّم بورقة بعنوان

«تأميم صناعة النفط وقيام السوق العربية المشتركة.. ضرورة قومية» إلى مؤتمر الاقتصاديين العرب، الذي عُقد في الجزائر في شهر أكتوبر(تشرين الأول) ١٩٧٠م وألقى محاضرة مطولة بعنوان «تأميم صناعة النفط العربي.. خطوة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي» ضمن حلقة دراسية حول صناعة النفط نظمتها كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في مدينة بنغازي، في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢م ومحاضرة بعنوان «دور النفط كسلاح سياسي في خدمة مصالح شعبنا العربي» ألقاها ضمن ندوة ناصر الفكرية الثالثة، في شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٨٠م في بيروت. كما ألقى محاضرة عام ١٩٨٠ حول النفط والصراع العربي الإسرائيلي، وذلك في جامعة سزرت ميثود، في مدينة دالاس في ولاية تكساس الأميركية، ويذكر المحامي خالد أحمد عثمان، الذي كان طالباً في الجامعة أن المحاضرة كشفت عن خبرة الطريقي وحنكته، حيثُ أجاب عن أسئلة بعض الحاضرين، وكانت أسئلة استفزازية ممن في قلوبهم هوى صهيوني، لكنه أجاب عنها بمزيج رائع من الموضوعية والدبلوماسية والمشاعر القومية.

يذكر فريد جنبلاط[٤]، الذي عمل مع عبدالله الطريقي في مكتبه الاستشاري، أنه تعرف إليه في أواسط الستينيات، حينما حضر عدة محاضرات للطريقي في عدد من الجامعات والنوادي الثقافية في لبنان، وكذلك مؤتمرات نفطية، كان هو فيها الأبرز بين المتكلمين، وكانت تدور جميعها حول النفط والغاز ومدى أهميتهما كمصادر أساسية للطاقة، وكمصادر رئيسية للثروة العربية، التي يجب أن تستخدم، كما كان دائماً يشير وينصح، لتنمية الطاقات البشرية العربية بالدرجة الأولى وكي تستثمر ثانياً في مجالات الزراعة والصناعة والثقافة في بلادها أولاً ومن ثمّ في تلك الدول العربية التي هي بحاجة إليها لتنمية وتطوير مجتمعاتها واقتصادياتها ومواردها وبالتالي من أجل إنسان عربي أفضل. يقول فريد جنبلاط: أعجبتُ بهذا الإنسان الصادق المؤمن والواعي وهذا الفارس الثائر، الذي كان يكافح ويناضل من أجل وطنه ومن أجل أمته، من أجل حق الأمة العربية في الحياة والتقدم والتطور، ومن أجل إنسانية أفضل، وكان هذا هو الهدف الأسمى له من هذه المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات والكتابات والمقالات، بالإضافة إلى نشر المعرفة في مجال اختصاصه ونشر أفكاره القومية العربية وتعميم الثقافة البترولية لخلق وعي نفطي حقيقي عند جميع الشعوب والحكومات على

جميع الأصعدة والمستويات لتحقيق أهدافه المنشودة بكل أبعادها الوطنية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية[٥].

لماذا بيروت؟

للقاهرة مكانة كُبرى في قلب الطريقي وروحه وفكره، فقد عاش فيها شبابه ودرس فيها الثانوية والمرحلة الجامعية، وهي لديه قطب الرحى ومركز الثقل في السياسة العربية، ومنها وفق رؤيته انطلق الأمل، الذي أحيا آمال الشعوب العربية، وهو ثورة ضباطها الأحرار، وكانت القاهرة، حينما خرج الطريقي من وزارته عام ١٩٦٢م موئلاً وملتقى وظِلاً يلتقي تحته الناصريون والثائرون من دعاة الوحدة العربية، كما كانت تستضيف وترحب بأولئك الذين هاجروا من بلادهم مُغاضبين ومعارضين لسياسات بلادهم، ففي سنوات الغليان العربي تلك، كانت القاهرة محط الآمال لمن خابت آمالهم، والصدر العربي الواسع لكل مساحات الحزن وخيبات الأمل! أوى إليها خلال عقود، مفجوعو وثكالى الأمة، فأخذت منهم الحزن وزمجرت عنهم!

ولا شك أن الطريقي قد خاب أمله، حينما خرج من الوزارة، فقد كان طموحاً مؤملاً، لم يتركها طوعاً أو رغبة منه. لكنه عندما قرّر الرحيل والعيش خارج بلاده، لم يتخذ من القاهرة مقراً له، رغم أنّ لديه شقة في القاهرة، مُطلة على النيل، تملّكها منذُ أواخر الخمسينيات ولا تزال! فما الذي حداه على اختيار بيروت دون القاهرة، رغم قوميته العروبية الناصرية وإعجابه الكبير بعبدالناصر، وتجمّع الرفاق في القاهرة؟!

يُجيب فريد جنبلاط عن هذا السؤال، بقوله: الذي جعل عبدالله الطريقي يتخذ من بيروت مقراً له بعد تركه الوزارة دون القاهرة، على الرغم من قوميته العربية، التي لا غبار عليها وإعجابه بشخص الرئيس عبد الناصر، هو نظرته الموضوعية وتطلعاته إلى حاجاته الفكرية والثقافية وإلى المناخ الفكري والحضاري، الذي يُريد أن ينطلق منه لنشر رسالته الفكرية والبترولية، التي كانت تتمتع بها بيروت في حينه، ولمعرفته الدقيقة بما توفره بيروت من خدمات ضرورية مختلفة لمكتبه وعمله الاستشاري وإلى مناخ الحرية وسهولة ممارسة الرأي الحر والجو الثقافي والعلمي العام، الذي كان سائداً حينئذ في تلك الحقبة من تاريخ لبنان وإلى توفر الكفاءات والخبرات العربية، التي

كانت موجودة في لبنان أو التي كان يسهل انتقالها من بلادها وعملها في لبنان والتي يمكنه الاستعانة بها عند الضرورة وبكل يسر[٦].

إضافة إلى ما ذكره فريد جنبلاط من أسباب، خاصة ما يتعلق بمناخ الحرية وسهولة ممارسة الرأي الحر في بيروت آنذاك، فإني أرى أنّ السبب الرئيس، الذي جعل الطريقي يتخذ من بيروت مقراً له، رغم إعجابه بالرئيس عبدالناصر وبأفكاره، هو أن ينأى بنفسه ويسمو بها عن المهاترات السياسية والتهويش الإعلامي، الذي كانت تمارسه إذاعة «صوت العرب» من القاهرة وبعض الصحف المصرية آنذاك، ضد النظام السعودي، لذا لم يشأ الطريقي أن يقوم عبدالناصر باستغلال خلافه واختلافه مع حكومة بلاده حيال السياسة النفطية، فيوظفها عبدالناصر في خلافاته السياسية مع الحكومة السعودية.

لقد قلّب الطريقي الأمر على وجوهه، في فترة تأمل بعد الوزارة، فعلم أنه خبير نفطي، جمع بين التخصص العلمي الدقيق والممارسة العملية الميدانية، وتوّج ذلك بإدارة صناعة النفط السعودي، وحقّق شهرة وذيوعاً على مستوى الوطن العربي، فقد رأى أن من الأنسب له، وهو العالم الخبير النفطي، أن يواصل رسالته في هذا المضمار، وإذا كانت إدارة البترول وشؤونه قد انتهت مرحلتها بخروجه مضطراً من الوزارة، فهناك الفكر والرأي والمشورة، لذا قرّر أن يواصل مشواره من خلال مكتبه الاستشاري، ولأنه يخشى لو افتتح مكتبه في القاهرة أن يتمّ توظيفه ضمن دائرة الخلاف السعودي ـ المصري، الأمر الذي لا يتمكن معه من مواصلة عمله وكتابة أبحاثه وتقاريره، فقد رأى أن بيروت هي المكان الأنسب والأكثر ملاءمة، رغم أنه كتب من بيروت مقالات تبجيلية عن عبدالناصر وثورته وعن مصر وشؤونها وشجونها، لم تحظ بيروت ولبنان بعشرها!



مع زوجته مها جنبلاط

الذي يجعلني أجزم بأن الطريقي قد سما بنفسه ونأى بها عن المهاترات السياسية، هو أن الطريقي لم يكن معارضاً سياسياً لحكومة بلاده، بل كان مؤمناً إيماناً تاماً بشرعيتها، وليس بينه وبينها إلا اختلاف حيال ما يجب وما ينبغي أن تكون عليه السياسة النفطية لبلاده، وهذا ما يتضح جلياً من خلال قراءة فكر الطريقي وتتبع مقالاته التي كتبها في منفاه، ما سيتضح بيانه في موضع آخر من هذا الكتاب، في الحديث عن علاقة الطريقي ببلاده السعودية أثناء إقامته في المنفى.

رئاسة التحرير والكتابة في شؤون النفط:

يُعد عبدالله الطريقي واحداً من أبرز الكُتَّاب العرب المتخصصين في شؤون النفط وقضاياه، وقد حرص في منفاه ومن خلال عمله في مكتبه الاستشاري على إيصال رأيه وفكره إلى الجمهور العربي، حينما أسّس مجلته «البترول والغاز العربي» التي صدر العدد الأول منها في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٥م واستمرت في الصدور تحت هذا الاسم حتى سبتمبر (أيلول) ١٩٦٩م ثم غيّر اسمها إلى مجلة «نفط العرب»، وجعل شعارها «نفط العرب للعرب» واستمرت في الصدور حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩م.

يرى بعض الذين كتبوا عن عبدالله الطريقي بعد رحيله، أنه أصدر في منفاه مجلتين، والحقيقة أنه لم يصدر مجلتين، بل هي مجلة واحدة، حملت اسم «البترول والغاز العربي» وكان شعارها «بترول العرب للعرب» ثمّ غيّر اسمها إلى «نفط العرب» وشعارها «نفط العرب للعرب» واستمرت المجلة في التسلسل السنوي نفسه، فالعدد الأول من مجلة «نفط العرب» صدر في السنة الخامسة، في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٩م، وعلى غلاف العدد الثاني عشر من السنة الرابعة، الصادر في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٩م نُشر تنويه تكرر ١٦ مرة، متضمناً أنه ابتداءً من العدد المقبل ستصدر هذه المجلة باسم «نفط العرب». ووجه عبدالله الطريقي رسالة إلى قرائه بعد هذا التغيير.

هذه المجلة أسّسها عبدالله الطريقي ورعاها على نفقته الخاصة، وكان يهدف من وراء إصدارها إلى نشر أفكاره القومية وتعميم الثقافة البترولية والوصول إلى الرأي العام في العالم العربي، حينما لم يجد الحرية الكافية، لينشر كل ما يريد في الجرائد والصحف

الرسمية في البلدان العربية. ورغم أن مقالاته وأبحاثه متخصصة بشؤون النفط والمعادن، ويُكثر فيها من الجداول والبيانات، إلا أنه كان صاحب أسلوب كتابي مميز، وكثيراً ما يستشهد في مقالاته بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والحكم والأمثال العربية، وشواهد الشعر العربي، وكانت أكثر الآيات القرآنية حضوراً في مقالاته، الآيتان الكريمتان «إن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم» ، «إنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون». يستشهد بهاتين الآيتين، حينما يتحدث عن واقع العرب، وما يعيشونه من خيبة أمل وتشرد وتشرذم، وحين دعوته لهم إلى الوحدة العربية، وأنها السبيل الوحيد لتحقيق آمالهم وطموحاتهم في العيش الكريم، ويستشهد بالآية الكريمة «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» وهو يوجه نداءه لأمته العربية، وليس الإسلامية، فالطريقي، كما سيتضح، ضد الأحلاف الإسلامية.

وحينما يتحدث عن مصر بعد العدوان الثلاثي، وعن نيات أميركا ودول العدوان في إذلال مصر وإسقاط ثورتها وتركيعها اقتصادياً، يستشهد بقوله تعالى «ويمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين» وحينما وجّه نصيحته للحكومة العراقية، ختمها بالآية الكريمة «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا». وبعد وفاة عبدالناصر ولتبيان موقف العرب، حكومات وشعوباً، من عبدالناصر، ذكر أن موقفهم كان موقف القائل «فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون»، حتى وصل به الأمر ذات مرة أن وضع آية كريمة عنواناً لأحد مقالاته، والآية هي قوله تعالى «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملّتهم» وهي مقالة نشرها في مجلته، في شهر مايو (أيار) ١٩٧٨م حلّل فيها الأوضاع السياسية للأمة العربية، وعرض ما سماها الحروب الصليبية الحديثة. وحينما بعث برسالة إلى شاه إيران، ذكّره بالحديث الشريف «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» وذلك حينما دعاه إلى أن يُغيّر سياسته تجاه الدول العربية وأن يقف في صفها.

وتحضر شواهد الشعر العربي في مقالات الطريقي، وبخاصة البيتان الشهيران:

كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى ... خطب ولا تتفرقوا آحادا

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً ... وإذا افترقن تكسرت آحادا

وحينما يتحدث عن العرب وأنهم يملكون ٧٠٪ من النفط العالمي، غير أنهم لم يستفيدوا منه الفائدة المرجوة، يستحضر البيت التالي:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول!

وحينما يكتب عن فلسطين الضائعة، وعن الخليج الذي يرى أنه في طريقه للضياع! يستحضر بيت الشاعر الفلسطيني عبدالرحيم محمود:

المسجد الأقصى أجئتَ تزوره أم جئت من قبل الضياع تودعه؟!

وحينما كتب عن نفسه، وعن الخيبة التي مُني بها بعد عودته من أميركا، وأنه لم يجد ما كان يؤمله، حضر البيت التالي:

خُلقتُ عيوفاً لا أرى لابن حرةٍ عليَّ يداً أُغضي لها حين يغضبُ!

هذه المجلة، وبجميع صفحاتها قامت على جهود الطريقي وفكره، فهو الذي يكتب الافتتاحيات، وهو الذي يُعلّق على الكاريكاتير، فقد دأبت المجلة على نشر كاريكاتير يرسمه القيسي، ويعلّق الطريقي عليه، وأحياناً يُعيد نشر كاريكاتير منشور في إحدى الصحف العربية فيضيف إليه تعليقاً من عنده، ومن ذلك مثلاً رسوم صلاح جاهين، من صحيفة «الأهرام» وأحياناً ينشر صوراً ويُعلّق عليها. كما ابتكر شخصية باسم «دحيم النفطي» وهي شخصية ساخرة أراد أن يُمرر من خلالها تعليقاته وانتقاداته تجاه شركات النفط العاملة.

كان الطريقي هو رئيس التحرير والمحرر، وكان رغم كتابته لمقدمة وافتتاحية كل عدد، إلا أنه لا يوقعها باسمه، رغم التشابه الكبير بين مقالاته وأفكاره وآرائه وأسلوبه، في مقالاته الموقعة باسمه، وبين ما تتضمنه الافتتاحيات من آراء، حتى أنّ القارئ يكاد يظن أن بعضاً من الافتتاحيات قد اقتبست مضامينها من مقالات سابقة للطريقي. ويبدو لي أن الطريقي لا يريد أن يُكرر اسمه في المجلة، فقط ينشر باسمه الأبحاث والدراسات والمقالات. وكان يساعده في الكتابة شريكه في المكتب الدكتور نقولا

ساركيس، من خلال نشر عدد من المقالات والأبحاث الموقعة باسمه، كما كان من أبرز كُتَّاب المجلة في بداياتها الدكتور هشام متولي والدكتور زياد بيضون والمهندس طاهر الجلبي والدكتور عاطف سليمان، وغيرهم من الباحثين والمثقفين العرب.

وكان الطريقي يحاول أن يُلطّف مجلته بنشر شيء من الشعر العربي، فقد نشر في العدد العاشر الصادر في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٦م قصيدة للشاعر السوري سليمان العيسى، بعنوان «المارد الجبار» قدّم لها الناشر بقوله: قد يُخيّل للبعض أن بين البترول والشعر جفاء مزمناً وعداءً مستحكماً، وأن القافية لا تُحسن جوار البيانات الإحصائية والخطوط البيانية، إلا أن الأبيات التالية تدلنا على أن البترول الذي أجاد التحكم بمصير الأمم قادر على إلهام الشعراء وإثارة مشاعرهم. ونشر الناشر قصيدة الشاعر العيسى التي من أبياتها:

أنا المارد الجبّار.. رجلاي في الثرى ... ورأسيَ دوي في النجوم عنيدُ
تكدّستُ في الصحراء دُنياً عريضةً ... من التبر يطغى بأسُها ويزيدُ

* * *

يرى عاطف سليمان، أن الطريقي أصدر مجلته حينما أحسّ بضرورة إيجاد وعي بترولي حقيقي بمختلف جوانب قضية النفط العربية، لدى المسؤولين والرأي العام العربي، بحيث يجعلهم مستعدين للوقوف بصلابة وإيمان وراء المطالب المشروعة. من أجل ذلك عمل مع مجموعة من البتروليين العرب المخلصين، على إقامة مؤتمرات البترول العربية، التي كانت مدرسة لنشر الوعي البترولي لدى الجمهور العربي العريض، وكانت فرصة ذهبية لتقديم الدراسات من الكفاءات العربية المتخصصة حول مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية للبترول العربي، ومن على منبر «مؤتمر البترول العربي» طرح الطريقي في الستينيات لأول مرة نداء تأميم النفط العربي. ويصف عاطف سليمان قلم الكاتب عبدالله الطريقي بأنه قلم ساخر، إذ ابتكر لمجلة «نفط العرب» شخصية «دحيّم النفطي» التي كان من خلالها يمرّر تعليقاته الساخرة وانتقاداته اللاذعة لسلبيات الوضع العربي، وقد دأب خلال الوقت على نشر كاريكاتير في كل عدد من أعداد المجلة، وقد اشتد الهجوم على الطريقي من مشايعي الشركات البترولية الأجنبية، نظراً لمواقفه البترولية الرائدة، فنشر كاريكاتير وكتب تحته «الكلاب تنبح

والقافلة تسير». ويُطلق الروائي عبدالرحمن منيف، لقب «بيت الخبرة العربي النفطي» على الطريقي، انطلاقاً من إصداره لمجلة متخصصة، تتناول الموضوعات الأكثر أهمية، ثم المساهمة في مؤتمرات النفط التي كانت من أبرز المؤتمرات التي توالى عَقْدُها في عِقدي الستينيات والسبعينيات، وتقديمه المشورة، ودراسة عدد من المشاريع النفطية في عدة بلدان عربية، بحيث استغنت دول عديدة عن الخبرة الأجنبية، وهذا ما لم يكن مدوناً وفعالاً قبل الطريقي[٨].

هذه المجلة، ضمّت أغلب آراء وأفكار الطريقي، في كثير ممّا يخص القضايا العربية التي شغلت وهيمنت على الفكر القومي طيلة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مثل قضايا الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار ومحاربة الأمبريالية والصهيونية والتأكيد على عروبة الخليج وغيرها من قضايا النفط العربي. فقد كتب الطريقي عدداً من المقالات داعياً إلى الوحدة العربية الاقتصادية وإلى التحرر من الاستعمار السياسي ثم الاستعمار الاقتصادي، من خلال شركات النفط العاملة في المنطقة، وندّد بأميركا وسياساتها في المنطقة العربية، وبيّن مخاطر الزحف الإيراني على الخليج العربي، ودعا إلى ضرورة قيام وحدة خليجية تحفظ للخليج عروبته، وتساءل في عنوان مقالة له: «الخليج العربي: أعربي هو أم فارسي؟ أم هو ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟» وشغلت قضايا التأميم فكره، فكتب مطالباً بالتأميم الشامل، في عام ١٩٦٤ ثم دعا لاحقاً إلى المشاركة، بدلاً من التأميم، وطرح أفكاراً بشأن خطوط الأنابيب العربية، وغيرها مما سأتناوله في الباب الثاني من هذا الكتاب.

من هذه المجلة بعث عبدالله الطريقي برسائله إلى عدد من الرؤساء والملوك والساسة في الوطن العربي وخارجه. كما تضمنت المجلة مقالات رثائية كتبها الطريقي، أبّن فيها عدداً من القادة والشخصيات العربية وغيرها، ممن كانت لهم أدوار ومواقف مع العرب وقضايا العرب.

وفي منفاه، لم تقتصر مقالات ودراسات عبدالله الطريقي على مجلته، بل نشر بعضاً من مقالاته وأُجريت عدة حوارات معه في عدد من الصحف والمجلات العربية والأجنبية باللغتين العربية والإنكليزية، من ذلك مثلاً، **مجلة الرائد العربي**، **والطليعة القاهرية ودراسات عربية الفلسطينية**، **ومجلة الطريق**، **وصحيفة القبس الكويتية**، **والأنباء الكويتية**

والوطن الكويتية، والأهرام المصرية، ومجلة المجاهد الجزائرية، وجريدة الخليج العربي، ومجلة المحرر اللبنانية، وجريدة الحرية، ومجلة الثقافة العربية، وعالم الاقتصاد العراقية، ومجلة الدستور الصادرة في لندن، **ومجلة المجتمع الكويتية**، وغيرها.

فضيحة في السان جورج

على مدى ربع قرن، أُعتبر بار فندق السان جورج في بيروت واحداً من أهم سبعة بارات فندقية في العالم، حيثُ كان مركزاً لرجال الأعمال والسياسيين والإعلاميين العالميين، الذين وجدوا في أجوائه الهادئة والمريحة ظروفاً ملائمة لتبادل الخدمات الظاهرة والمستترة، وعقد الصفقات الكُبرى في ميادين السياسة والحب والجاسوسية والاقتصاد.

وتوثيقاً لبعض ما دار في أجواء هذا البار في عقدي الخمسينيات والستينيات وقسم من عقد السبعينيات، أصدر الكاتب الفلسطيني سعيد أبو الريش، الذي كان يعمل في بيروت مراسلاً لراديو أوروبا الحرة، كتاباً عن هذا البار، حيثُ تعرّف في أجوائه إلى عدد من الشخصيات العربية والعالمية، كما كان والده أحد عملاء هذا البار ومرتاديه!

في الخمسينيات، كان عبدالله الطريقي أحد نزلاء فندق السان جورج، وفيه تعرف إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح، في عام ١٩٥٣م. وحينما أقام الطريقي في بيروت، كان يتردد كثيراً على بهو هذا الفندق، يقول سعيد أبو الريش، وهو يصف أحد المواقف، فيما كان عدد من الحاضرين يتطلعون لقدوم عبدالله الطريقي: (دخل عبدالله الطريقي لتوه وحيّا علياً(*) بهدوء وجلس في زاوية منعزلة بمفرده. وبدا أن الطريقي وهو مهندس نفط تلقى علومه في تكساس ومؤسس منظمة أوبك مع بيريز الفنزويلي، مرهقاً، كان قصير القامة وسميناً، أسمر اللون ليست له اللحية السعودية المعهودة، مدمناً على العمل، هادئ الحديث، طليق التصرف ذا أسلوب وسلطة لا تخفى على أحد، يشرب مياه «بيريه» في العلن احتراماً لقوانين السعودية الدينية(**)،

(*) علي بيطار، مدير البار.

(**) ليس هناك قوانين دينية سعودية! إنما هي تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

تحيته كانت مكبوتة، إلا أن مجرد حضوره عكس كرمه الاستثنائي وبُعد نظره، الذي شمل اهتماماً أصيلاً وقلقاً على جيل الشباب بمن فيهم أنا)[٩].



كان الطريقي يتردد كثيراً على فندق السان جورج. وفي عام ١٩٦٦ تلقى عرضاً مغرياً جداً مقابل صمته لكنه رفض، مقدماً المبدأ على المال!

وفي موضع آخر من كتابه يتحدث سعيد أبو الريش أن الفندق شهد عدداً من الأحداث التي برز من خلالها دمج المصالح السياسية والتجارية، وعرض لقصة ضابط العلاقات في شركة أرامكو مع والده بشأن عبدالله الطريقي عام ١٩٦٦م .

هذا الموظف الأميركي الكبير كان يُطلق عليه في أجواء الفندق «الحاج يوسف» فهو يتقن العربية ويطرح نفسه بصفاء المؤمن الذي أدّى فريضة الحج، وكانت طبيعة عمله تتطلب منه التنقل ما بين مقر رئاسة أرامكو في نيويورك ومركزها الميداني في الظهران، فكان كثيراً ما يتوقف في بيروت، للتمتع ولسبر مناخ المنطقة السياسي والتجاري. يذكر سعيد أبو الريش أن الحاج يوسف تودّد كثيراً إلى أبيه، فعرف والده أن شيئاً يعتمل في نفس الحاج يوسف، وأخيراً أفصح الحاج يوسف عن سره! فقد كان يريد واسطة أبي سعيد لدى صديقه عبدالله الطريقي، لقيام الأخير بالنقد الحاد لشركة أرامكو، وسأل الحاج يوسف أبا سعيد إذا كان مستعداً أن يؤدي دور الوسيط مع الطريقي، في أن تدفع الشركة خمسة ملايين دولار نقداً مقابل أن يلزم الصمت ويكفّ عن الكلام؟ هزّ أبو سعيد رأسه بقنوط، لعلمه بأن الطريقي لا يمكن أن يرتشى، لأن المبدأ لديه فوق المال، فرفض أن يؤدي دور الوسيط، لأن طبيعة الطلب تهدد علاقته بالسعودي الطريقي، غير أن الحاج يوسف لم يقبل بالرفض

وردّ بعرض آخر: «ما رأيك بخمسة عشر مليون دولار؟ هذا المبلغ يكفي لشراء هذا الفندق، نُريد أن يخفّف عبئه عنّا». لكن أبا سعيد رفض. وبعد يومين جلس أبو سعيد مع صديقه الطريقي، وفي سياق حديثهما سأل أبو سعيد الطريقي على سبيل الافتراض عن ردة فعله إزاء عرض المصالح النفطية عشرات ملايين الدولارات عليه لوقف حملته عليها؟! فالتفت الطريقي بألم، قائلاً: أبو سعيد، هل تريدني أن أقبل رشوة(١٠)؟!

وهكذا سرت هذه القصة في أجواء الفندق وبين مرتاديه، وكتبت عنها الصحف اللبنانية آنذاك.

في الصحافة الكويتية:

في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٦م شنّت صحيفة «الرأي العام» الكويتية هجوماً على عبدالله الطريقي في ثلاثة أعداد متتالية، وقد طلبت الصحيفة من الطريقي أن يوفر نصائحه التي يقدمها للحكومة الكويتية، معتبرة (الصحيفة) أن النصائح التي قدمها سابقاً لحكومته السعودية، هي السبب في تكبد السعودية لخسائر فادحة! وكان الطريقي يقدم وقتها استشارات للحكومة الكويتية منذ وقت مبكر، وتحديداً منذ أول لقاء جمع بينه وبين الشيخ عبدالله السالم في فندق السان جورج في بيروت عام ١٩٥٣.

عبداللطيف الحمد، وزير المال الكويتي سابقاً، ورغم أنه لا يتذكر هذه الهجمة على الطريقي، يقول: «ليس مستغرباً من رئيس التحرير في ذلك الحين المرحوم عبد العزيز المساعيد، حيثُ كانت انتقاداته توزع على عدد كبير من الشخصيات العامة. وقد طالني نصيب وافر منها في تلك المرحلة»(١١).

أما عبدالله الطريقي، فقد كتب(١٢) يقول: تصدر في الكويت جريدة يومية تحرر باللغة العربية، لكنها تعبر عن آراء وتدافع عن مصالح لا تمت في أغلب الأحيان للأمة العربية وآمالها ومطامحها المشروعة بأية صلة، وقد دأبت تلك الجريدة في المدة الأخيرة على مهاجمة المجهودات التي يحرص أحد ناشري هذه المجلة على بذلها في الكويت لتحقيق مبدأ «بترول العرب للعرب». وأضاف: تطرقتم أثناء بحثكم إلى عدة أمور

بعضها يمسني شخصياً، ويمكن بسهولة التغاضي عن التجريح الشخصي ما دمتم تؤمنون بحرية الصحافة وأنكم لا تهدفون من وراء ما تكتبون إلا وضع الحقائق أمام القراء ومنع أي ضرر قد يصيب المصلحة العامة لشعب وحكومة الكويت.

وحين تقول الصحيفة إن على حكومة الكويت، التي يعتمد شعبها في معيشته على موارد البترول، أن تلجأ في حل مشاكلها البترولية إلى العلم والمعرفة وتجارب الدول الأخرى، يقول الطريقي إنه يوافق الصحيفة على هذا القول، كل الموافقة، فرفاهية شعب الكويت ومستقبله يتوقفان بالدرجة الأولى على استخدام العلم في حل كل المشاكل البترولية، وأن الدراسات العديدة والنزيهة التي يمكن وضعها أمام رجال الحكومة ستنير لهم الطريق وتساعدهم على اتخاذ قرارات مدروسة تحقق مصلحة الشعب العربي في الكويت، وما دامت شركات البترول تطلب منا ألا نُدخل أية تعديلات أو نبدل شروط الامتيازات بعد توقيعها، فيجب علينا ألا نوقعها إلا بعد أن نتأكد من أنها تحقق مصلحة هذا الجيل من الكويتيين وكذلك مصالح الأجيال القادمة. وحينما تعود الصحيفة إلى الوراء، حينما كان الطريقي يرأس الوفد السعودي في مفاوضات المنطقة المحايدة وأنه قال للجانب الكويتي: (قوموا أنتم وهاتوا الإنكليز يفاوضوني) يرد الطريقي مطالباً الصحيفة بالرجوع إلى محاضر تسجيل تلك الاجتماعات!

وحينما تذكر الصحيفة أن الطريقي يتبرع بالنصائح لحكومة الكويت دونما خجل، يرى الطريقي أنه ليس متبرعاً بإسداء النصيحة لحكومة الكويت، لأنه يعتبر نفسه من أهل الكويت، حيث تربى وترعرع وتعلم فيها، هذا من ناحية الشعور والواجب، أما من الناحية الرسمية فيذكر الطريقي أنه يقدمها تنفيذاً لعقد رسمي بين مكتبه وحكومة الكويت.

أما ما حمّلته إيّاه صحيفة «الرأي العام» بشأن الخسائر السعودية، فيرى الطريقي أن نصائحه للمملكة لم تؤد إلى خسارة، بل أدت إلى مضاعفة الدخل، مذكراً بأنه تقدم فور عودته إلى السعودية من أميركا بمذكرة طلب فيها أن تُعامِل الشركات البترولية العاملة في المملكة حكومةَ المملكة، معاملتها لحكومة فنزويلا في أميركا الجنوبية، وذلك بأن تحصل الحكومة على نصف أرباح الشركة، كما هي الحال في فنزويلا،



رغم هجوم صحيفة «الرأي العام» الكويتية عليه عام ١٩٦٦م، تجاوز الإساءة ونقل مكتبه الاستشاري إلى الكويت عام ١٩٧٣م وأصبح أحد أبرز فرسانها، يصول ويجول في ميادين سباقها

وقد دخلت الحكومة السعودية في مفاوضات انتهت باتفاقية مناصفة الأرباح التي رفعتْ دخل المملكة، وهذا الذي حصلت عليه المملكة حصلت عليه بعد ذلك البلاد العربية الشقيقة كالكويت والعراق وقطر وكذلك إيران، كلٌ على حسب ظروفها. يقول: «وهكذا ترون أن نصائحي في المملكة العربية السعودية لم تكن خسارة لها بل كانت مكسباً لها ولحكومات المنطقة».

ويسعرض الطريقي تاريخ العلاقة بينه وبين الحكومة الكويتية، منذُ أن التقى بالشيخ عبدالله السالم في بيروت، حيثُ شرح له كيف أن الشركات تعطي خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة لمالكيها، وبذلك تخسر حكومة الكويت مبالغ كبيرة نتيجة لهذه العملية، وقدم له تقريراً عن الخصميات والخسائر التي تتكبدها الحكومة المنتجة في الخليج العربي نتيجة لهذه الخصميات، فأخذ الشيخ عبدالله السالم التقرير، ثمّ بدأت حكومة الكويت سلسلة طويلة من المفاوضات بينها وبين شركة البترول، انتهت إلى أن وافقت الشركة على أن تعوّض الحكومة عن نصيبها من الخصميات.

يقول الطريقي: «وهكذا ترون أن حكومة الكويت لم تخسر باتصالي بها بل بالعكس ربحت، والشاهد على ذلك أنه في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦١م تفضل صاحب

السمو الشيخ عبدالله السالم، باستقبالي وبصحبتي وزير البترول الفنزويلي السيد خوان بيريز ألفونسو، وكنا في طريقنا من السعودية إلى طهران لحضور اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول، وقد كان المترجم للحديث بين صاحب السمو والوزير الفنزويلي الأخ بدر الملا، وقال الرجل الكبير: «إنني لا أنسى النصيحة التي قدمتها لنا فيما يتعلق بالخصميات، وكنتُ أظنُ عندما تقابلنا في فندق السان جورج ، أن الأمر لم يكن بهذه الجدية، ولكن تعاون الحكومات وتساندها يقوّي من مركزها حيال الشركات، ولا بد من استمرار تضامن الشعوب المنتجة والمصدرة للبترول، وإن فكرة منظمة الدول المصدرة للبترول لفكرة عظيمة».

ولكي يحفظ الطريقي دوره الرائد مع الحكومة الكويتية، للأجيال القادمة، يذكر مفتخراً أنه قدّم نصيحة غاية في الأهمية للكويتيين، يقول: «أما النصيحة التي قدمتها بكل فخار لحكومة الكويت، فقد كانت منح المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة للشركة اليابانية، وذلك عندما تشرفتُ بمقابلة الأمير الراحل في قصره بشتورا صيف عام ١٩٥٧م وعرضتُ عليه مشروع الاتفاقية اليابانية، وأخبرته أنّ من مصلحة الحكومة الكويتية والسعودية أن يمنحا امتياز المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة لشركة واحدة بدلاً من شركتين، كما هي الحال في امتياز المنطقة اليابسة، وقد طلب مني رحمه الله الانتظار في لبنان وطلبَ حضور السيد أشرف لطفي من الكويت، وقد حضر المذكور واجتمعنا معاً ثم طلبَ مني سموه مقابلة وكيله في لندن وشرْح الاتفاقية له، ولما كانت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة مقطوعة في ذلك الوقت، فقد ذهبتُ لمقابلة ممثل الشيخ في لندن، في مدينة لاهاي في هولندا، وقضيتُ معه ومساعده أربعة أيام، شرحتُ له فوائد الاتفاقية ومزاياها، ثم بعد ذلك دخلتْ الحكومة الكويتية والشركة في مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية بينهما».

ويُذكّر الطريقي «الرأي العام» بعلاقته بأهل الكويت، بأنها علاقة أهل، وأنها: (ليست كما تريدون أن تُصوروها، ولستُ من قبائل الطوارق في الصحراء الأفريقية، وليس لديّ أسياد يوحون إليّ، كما تقولون، وكان الشيخ الراحل يستشيرني في بعض المواضيع البترولية، وكان يرسل لي إشعاراً للحضور إلى الكويت، لهذا الغرض عن طريق السيد بدر الملا، وكنتُ أعتبر ثقة الشيخ الراحل بي شرفاً ومسؤولية كبرى، فأي

نصيحة تقدم بدون سابق علم ومعرفة وتجرد من العاطفة تشكلُ خطراً كبيراً على الطرف الذي يتقبلها، والمستشارون الفنيون إن لم تتوفر فيهم العفة والنزاهة المطلقة، كانوا أخطر على البلاد المنتجة من الشركات الأجنبية).

لم ينس الطريقي، وهو يردّ على «الرأي العام» أن يُبرز دور حكومة بلاده في إثارتها لعدد من القضايا النفطية، لما فيه مصلحة المنطقة، يقول الطريقي: «بقيتْ كلمة أخيرة وهي أنه يجب أن تعلموا أن كل القضايا البترولية بين منظمة الدول المصدرة للبترول والشركات البترولية، كلها قضايا أثارتها المملكة العربية السعودية، عندما كنتُ مديراً ووزيراً فيها، فقضية المحاسبة على أساس السعر المعلن أثارتها السعودية في مؤتمر البترول العربي الثاني عام ١٩٦٠م، ومسألة تنفيق العائدات أثارتها السعودية في مؤتمر البترول الثالث، ومسألة تحديد الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب في الأسواق أثارتها المملكة». ويُطالب الطريقي صحيفة «الرأي العام» بأن تنكر أو تفنّد شيئاً مما ذكره، واصفاً بأنّ ما كتبه حقائق، «ولا على الذين يمولون هذه الحملة الظالمة ويكتبون ما تنشرونه باللغة الإنجليزية أولاً، والذين لا يبغون من ورائها إلا أن تظل الكويت نادياً للعاطلين عن العمل، بحيث لا تقام فيها صناعات ويعيش أهلها على عوائد الأموال، التي تعمل لتعمير بلاد الآخرين ويكون اقتصاد بلادنا متأثراً برغبة وسياسات البلاد الأخرى، فما على هؤلاء إلا أن ينكروا حقيقة واحدة مما ذكرت، واعلموا أن الرائد لا يكذب أهله، وشكراً»!

آل جنبلاط

حينما تدع بيروت خلفك وتتجه جنوباً، البحر يمينك والجبل شمالك، فإنما أنت تسير في منعرج فني أبدعه وارتضاه للبنان خالقها، الذي جمّلها وكمّلها. هذا الطريق الفني الإبداعي سيقودك حتماً إلى دور «آل جنبلاط» القابعة على قمة الجبل في شموخ وكبرياء، بما تمثله هذه الأسرة، وبما لها من ثقل تاريخي وسياسي، وما لعبته من أدوار عبر قرون، في تاريخ المنطقة عامة ولبنان خاصة، منذ علي باشا جنبلاط، الثائر في حلب على السلطة العثمانية وإلى اليوم، و«الموقف» يتوالد وتتوارثه الأجيال، الذين ما كان آخرهم المناضل اللبناني الشهير «كمال جنبلاط» رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي، والوزير في أكثر من حكومة لبنانية.



فريد جنبلاط... أبرز الشهود على العمل الاستشاري للطريقي في بيروت والقاهرة والكويت

هناك، كان لي حوارات مطولة مع «آل جنبلاط» الشاهدين على تاريخ عبدالله الطريقي، لا سيّما في النصف الثاني من عمره، حين استقر في بيروت، فزدات علاقته بهم وتوطدت أواصر اللقاء والمحبة، حينما توّج علاقته بمصاهرتهم،

فمنذ الخمسينيات كان عبدالله الطريقي على علاقة قوامها الإعجاب بشخص كمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، نظراً للتقارب فيما بينهما في الكثير من الآراء والأفكار حيال الديموقراطية السياسية والحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، وبعد أن قرّر الطريقي جعل بيروت منفى اختيارياً له، نمتْ علاقته بكمال جنبلاط وبأسرة آل جنبلاط.

يذكر فريد جنبلاط[١٣] أن عبد الله الطريقي تعرّف إلى آل جنبلاط عن طريق معرفته بالشهيد كمال جنبلاط وبأفكاره ومبادئه. وقد كان كمال جنبلاط معجباً بهذا الرجل العربي المناضل الشهم وبخياراته وطروحاته الفكرية والعلمية وبجرأته في قول الحقيقة دفاعاً عن ثروات وحقوق وطنه وأمته. كانت هناك ولا شك مبادئ وأفكار وآراء مشتركة فيما بينهما، مثل الديموقراطية السياسية، والحرية الإنسانية، والعدالة الإجتماعية والحضارة العربية وأسس الوحدة العربية. ويضيف فريد جنبلاط أن عبد الله الطريقي كان معجباً بكمال جنبلاط وبثقافته الواسعة وبآرائه التقدمية وأفكاره ومبادئه وبأخلاقياته ونضاله المستمر في سبيل رفعة بلاده وأمته. وقد حصلت بين الرجلين اجتماعات عدة وتناقشا وتحاورا وتدارسا وقيّما جميع الأمور والمسائل والمواضيع التي تعود إلى أمتهما

وشعوبهما ونهضتها. وقد حضرتُ أحدَ المؤتمرات التي دعا إليها كمال جنبلاط في بيروت. وكان الشيخ عبد الله الطريقي المحاضر الأول فيها وكان اللقاء بينهما مؤثراً ورائعاً وأحدثت أفكارهما النيرة زلزالاً بين الجماهير.

وعن الصفات المشتركة بين الرجلين، يذكر مالك جنبلاط[١٤]، أن ثمّة صفات مُثلى مشتركة بين الرجلين، هي: كبرياء النفس المتسمة بتواضع خلقي صادق وترفع عن المادة بل نبذها في جميع التصرفات الاجتماعية والسياسية، والصراحة المطلقة قولاً وفعلاً والجرأة التي تحلّيا بها، والتلاقي في وجهات النظر السياسية المحلية وأبعادها العربية. لقد تحلّى هذان الرجلان بهذه الصفات المثلى المشتركة، والتي اتضحت لتخلّد إسميهما كرجلين عظيمين تجاوزا الأنانية الفردية ودخلا صفحات التاريخ. لكن زوجته مها جنبلاط تستدرك لتقول أن لا علاقة بين زوجها عبدالله الطريقي والحزب التقدمي الاشتراكي، إنما كانت العلاقة بينه وبين كمال جنبلاط، حتى وإن حضر زوجها الاجتماعات الوطنية وتحدث فيها!

* * *

من أبناء جبل لبنان، الذين كانت تربطهم علاقة قوية بعبدالله الطريقي فؤاد نجار، الذي كان على صداقة قوية وحميمة مع الطريقي، حينما كان يعمل في السعودية في مجال التجارة في الخمسينيات الميلادية، وكان الطريقي وقتها مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن، وكان فؤاد نجار، الذي قضى بحادث طائرة الشرق الأوسط في الخبر، معجباً جداً بالطريقي وكان يقدره ويحترمه.

لقد مضى فؤاد نجار إلى رحمة ربه، تاركاً وراءه زوجته السيدة مها جنبلاط وأطفاله الثلاثة: أسامة ونمير ورندا، وفي لبنان وفي دور آل جنبلاط تعرف عبدالله الطريقي إلى أرملة صديقه، فعرض عليها العمل معه في مكتبه الاستشاري، كي تساعده في جمع المعلومات وإعداد التقارير والدراسات الإحصائية، بعد أن لمس لديها روحاً وطنية وقومية ومعرفة وقدرة على ذلك، وكان هذا في عام ١٩٦٦م.

بعد مرور عامين على عمل مها جنبلاط في مكتب الطريقي الاستشاري، رقّ لها



مها جنبلاط.. بدأت مترجمة في المكتب الاستشاري ثم أصبحت الزوجة والشريكة والرفيقة في كل تنقلاته

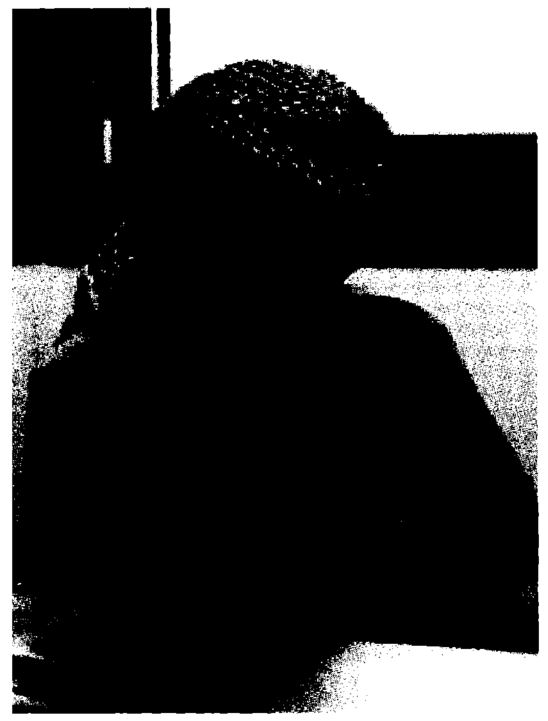
ولأطفالها الثلاثة، قلبه المرهف الحسّ، لا سيّما أنها زوجة صديقه الذي قضى. فتقدم عبدالله الطريقي إلى والدها كامل جنبلاط، يطلبُ يدها، إعجاباً بها ووفاءً لزوجها الراحل، فكان الزواج عام ١٩٦٨م. تقول مها جنبلاط متذكرة تلك الأيام: (الشيخ عبدالله الطريقي كانت تربطه علاقة قوية بنا، وكان معجباً جداً بكمال جنبلاط، وكمال جنبلاط كان معجباً جداً به، فكان هناك تقدير واحترام ومحبة وإعجاب متبادل بين الرجلين، ثم عملتُ معه في المكتب مترجمة، فتزوجنا في عام ١٩٦٨م وكان الزواج في لبنان، وقد كان الإعجاب متبادلاً بيننا، فهو لم يكن صغيراً، كان عمره خمسين عاماً تقريباً، وكان عندي ثلاثة أولاد، من زوجي الأول، فؤاد النجار، رحمه الله، ولدان وبنت، أسامة وعمره ١٠ سنوات، ونمير ٩ سنوات ورندا وعمرها ٣ سنوات، وقد رباهم الشيخ عبدالله وعلمهم وأوصلهم إلى أفضل الدرجات العلمية، وقد عاشوا معنا في كل الدول التي انتقلنا إليها، وكان الطريقي مثلهم الأعلى، أسامة بعثه الشيخ إلى لندن، ونمير في أميركا ومعه الدكتوراة في البيئة ورندا متخرجة من جامعة الكويت، وهي متزوجة اليوم من الأستاذ رامي حمدان)[١٥].

الشيخ الأحمر إلى القاهرة

في عام ١٩٧٠م توجه عبدالله الطريقي إلى القاهرة، وبرفقته زوجته وأبناؤها، وافتتح مكتباً استشارياً آخرَ، ولم يكن ذلك برغبة منه، بل كان الأمر خارج إرادته، ذلك أنّ ثمّة ضغوطات مورست على الحكومة اللبنانية من أجل إخراج الطريقي من بيروت، بعد هجومه على شركات النفط العالمية العاملة في حقول النفط العربي، وقد شنّعت

عليه الصحف الغربية واتهمته بالشيوعية، وأطلقت عليه لقب «الشيخ الأحمر». وينفي فريد جنبلاط أن تكون الحكومة اللبنانية، قد طلبت من عبدالله الطريقي مغادرة لبنان، فلم يكن باستطاعتهم إبعاده من لبنان، وهو موجود فيه، وله الكثيرون من المحبين والمريدين والمؤيدين، ويضيف قائلاً: (لقد استغلوا فرصة غيابه عن بيروت في الخارج، حيث ذهب وشقيقتي إلى أميركا أولاً لحضور حفلة في إحدى جامعات بوسطن، لإلقاء كلمة، ومن ثمَّ إلى الجزائر لتقديم دراسة كُلف بها. فقاموا بممارسة ضغوطاً كبيرة خارجية على مسؤولين كبار في لبنان لإصدار قرار منعه من الدخول إلى لبنان، وكان هذا في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، حيثُ كانت الشركات البترولية العالمية تخاف على مصالحها في الدول العربية من أفكاره وآرائه التحررية في هذا المجال بعد أن عمّم هذا الثائر الوعي بين الشعوب العربية، فبدأت هذه الشعوب تتساءل وتنتقد وترفع صوتها عالياً مطالبة بعودة الحقوق إلى أصحابها الأصليين)[١٦].

وحينما سألتُ فريد جنبلاط، الذي كان شاهداً على تلك المرحلة بكل تفاصيلها عن ردة فعل كمال جنبلاط، قال: (حينما أُخبرتُ بهذا القرار الخاطئ والمجحف بحق أشرف الرجال وأفضلهم معرفة وإيماناً، ذهبت باكراً صباح اليوم التالي إلى المختارة وأخبرتُ الشهيد كمال جنبلاط بما حصل. ففوجئ بالأمر وقال هذا خطأ كبير يرتكبه المسؤولون، وهذا عيب بحق لبنان، هذا جهل وهذا غبّاء، وردد هذه مراراً، ثم أضاف: هل يعقل أن يمنع إنسان مؤمن ومكافح ومثقف مثل عبدالله الطريقي من الدخول إلى لبنان، هل يعقل أن يُخنق صوت المعرفة الحقة وصوت ضمير الشعوب. أين هي الحرية التي ناضلنا من أجلها وحققناها إلى حدٍ ما في لبنان؟ هل بدأ عصر التقهقر والعودة إلى الماضي، إلى عصور الجهل والجاهلية، ونهض وطلب مني أن أتصل بمكتب رئيس الجمهورية في حينه «سليمان فرنجية» وإعلام المسؤول بالقصر بأن كمال جنبلاط يود التحدث إليه بشأن هام ففعلت، وتكلم كمال جنبلاط لمدة عشرين دقيقة ونيف مُبيّناً للرئيس خطورة هذا القرار على لبنان وعلى الحرية في لبنان، مدافعاً عن الشيخ عبدالله الطريقي مشيداً بمناقبه وعلمه وأخلاقه وإيمانه، بكل مبادئه وأعماله، وذلك بكل موضوعية ودقة وصدق. كنتُ أسمع هذا من جانب واحد وأتخيل الرد وردود فعل كمال جنبلاط. كنتُ أستمع والدموع في عيني، ولكن لم يكن بإمكان «الرئيس» أن يغضب ذوي الشأن، وضع كمال جنبلاط الهاتف بعصبية والتفت إليّ قائلاً بانفعال: إنهم لا يدركون أبعاد عملهم، على كل سأعمل على إلغاء


في الكويت.. يطالع أحد التقرير مع ابتسامته الدائمة

هذا القرار. فشكرته على تفهمه وموقفه الشهم، وقد ملأ الحزن قلبي ولكنني لم أيأس وعدتُ إلى بيروت من المختارة، وهاتفت الشيخ عبد الله في الجزائر وأخبرته بما حصل. وقلتُ له بأنني أنوي عقد مؤتمر صحافي لتوضيح ما جرى. فرفض قائلاً: هذا أمر يخصني شخصياً ولا أريدك أن تتورط بهذا الموضوع إطلاقاً، ومن ثم صمّم أخي مالك على مقابلة الرئيس فرنجية، وكان على صلة طيبة به، محاولاً إقناعه بضرورة العودة عن هذا القرار وقد زودته أنا بأعداد من نفط العرب لدحض التهمة السخيفة كسبب لهذا المنع). ورغم هذا التدخل من كمال جنبلاط، إلا أن الجهود لم توفق، يقول فريد جنبلاط: (لم يكن بالإمكان الوصول إلى نتيجة إيجابية).

تقول زوجته[١٧]، التي كانت برفقته إلى بوسطن، أنه بعد وصولهم إلى الجزائر أخبرهم أخوها فريد بأن الشيخ عبدالله ممنوع من الدخول، قائلاً: لا تحضروا إلى لبنان! وكانت التهمة التي ألصقت بالشيخ أنه شيوعي!

في تلك الأثناء كان عبدالله الطريقي قد أصدر أحد أعداد مجلته، وكتب على غلافها نداءً للشباب العربي، يقول فيه: «لا ترفعوا الكتاب الأحمر، بل ارفعوا القرآن الكريم»! تقول مها: كان أخي مالك قائم مقام الشمال وتربطه علاقة بالرئيس فرنجيه، فذهب إليه ومعه المجلة، وقال له: هل يمكن أن يكون قائل هذا الكلام شيوعياً؟! إلا أن الرئيس فرنجيه اعتذر منه!

بعد أن أنهى عبدالله الطريقي مهمته في الجزائر، سافر منها إلى دمشق فترة قصيرة، ثم ذهب إلى القاهرة وافتتح مكتباً فيها، يقول فريد جنبلاط: (بعد أن مُنع الطريقي من دخول بيروت قرر أن يفتح له مكتباً في القاهرة ليقوم بنفس المهام والأعمال التي كان يقوم بها مكتبه في بيروت وقد كلفني بهذه المهمة وزودني بتوجيهاته ونصائحه وعرَّفني إلى أصدقاء له هناك، منهم اللواء عبد الفتاح رحمي، لمساعدتي في بعض الأمور لتسهيل مهمتي. وقد أسّسنا المكتب والحمد لله وبدأنا العمل)[١٨].

من مكتبه في القاهرة، الكائن في شارع عبدالخالق ثروت، واصل عبدالله الطريقي إصدار مجلته «نفط العرب» لكنه واجه صعوبات في إصدارها من القاهرة، وتتمثل هذه الصعوبات في رداءة خدمات الطباعة وخدمات الاتصال، لذا قرّر أن يُعيد إصدارها من بيروت، وأوكل الأمر إلى فريد جنبلاط، الذي كان يتردّد بين القاهرة وبيروت، فكان يقضي ١٥ يوماً في القاهرة و١٥ يوماً في بيروت، حيث يشرف على طباعة المجلة ومراجعتها، ومن ثمّ يقوم بإرسالها بواسطة البريد إلى جميع المشتركين في جميع البلدان العربية والأجنبية، وحتى لأولئك الذين لم يشتركوا بها، إذ كانت هذه المجلة بالنسبة للطريقي رسالة لا عملية تجارية.

**

عن طبيعة العمل مع عبدالله الطريقي في مكتبة الاستشاري، يقول فريد جنبلاط: (عملتُ مع الشيخ عبد الله الطريقي في مكتبه الاستشاري في بيروت، وقد أوكل إليّ القيام ببعض الدراسات التنظيمية لشركات نفط عربية، وأناطَ بي بعض المهمات الإدارية والمالية والمسؤوليات العامة، كان العمل مع الشيخ عبد الله الطريقي متعة، فيه نكهة نضالية فريدة وروح عربية خالصة ونفحة افتخار وكرامة، جعلني أشعر ولأول مرة في حياتي أني أعمل لما فيه مصلحة وطني وأمتي العربية وأساهم ولو بجزء قليل مما يود هو أن يحققه من أفكار وآراء وأهداف وأعمال تعود بالخير على أمته وشعوبها. كنت فخوراً بأنني أعمل مع هذا الفارس الشهم المؤمن بدينه وأمته وبالحضارة الإنسانية. لقد منحني هذه الفرصة النادرة بكل طيبة خاطر لأن أكون شريكاً له متواضعاً في عطائه الكبير وعمله المبدع. لم أشعر بهذا الفخر وبمثل هذا الشعور المرهف بالاعتزاز والرفعة من قبل ولا من بعد عملي معه مشاركاً إياه في نضاله وكفاحه حتى النفس الأخير. كما منحني ثقته الغالية ففوض إليّ أن أتولى جميع أعماله الإدارية والمالية وأن أكون وكيلاً له في بيروت والقاهرة، وازداد إعجابي به



في مكتبه بالكويت ويقف بجواره ابن أخيه سعود بن ناصر الطريقي

واحترامي لشخصه عندما رأيته كيف يعامل أطفال شقيقتي مها بمحبة ورأفة ودلال ورحمة ومودة وتفان، وكيف أوصلهم بعطائه الكريم إلى أعلى درجات العلم والمعرفة وكان لهم المثل الأعلى)[١٩].

إلى الكويت:

لم يُمض الطريقي فترة طويلة في مكتبه في القاهرة، فبعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣م انتقل إلى الكويت، وهناك افتتح مكتبه الاستشاري في الدور العاشر بمبنى الخطوط الجوية الكويتية، الكائن بالصفاة، وواصل من مكتبه في الكويت رسالته النفطية، في العمل الاستشاري وفي إصدار مجلته «نفط العرب». ويبدو أن عبدالله الطريقي قد ارتاح في الكويت كثيراً، فالمناخ السياسي فيها يختلف عنه في مصر السادات. كما أن الصعوبات التي واجهته في القاهرة، من حيث رداءة خدمات الاتصال والطباعة، لم تعد موجودة في الكويت، وممّا زاد من ارتياحه لُغه كان قريباً من أبناء أخيه ناصر، (مساعد وعبداللطيف وشعيب وسعود) الذين فقدوا والدهم في وقت مبكر، قريباً من عام ١٩٤٦، فكان أن تولاهم عمهم عبدالله بالرعاية والاهتمام، رغم كثرة مشاغله ومسوؤلياته المتعددة، فقد ظل طيلة الخمسينيات والستينيات يتردد

على الكويت لرعايتهم والوقوف على حوائجهم. وحينما كان عبدالله الطريقي يزور الكويت في الخمسينيات، كان أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح يخصّه بسيارته الأميرية وبسائقه الخاص. يقول سعود الطريقي[٢٠]: حينما يزورنا عمي بسيارة الشيخ عبدالله السالم وبسائقه الخاص، كان الكويتيون يظنون أن الشيخ عبدالله السالم هو الضيف الزائر! وقد عمل سعود الطريقي مع عمه في تأسيس المكتب الاستشاري في الكويت وتقديم الخدمات اللازمة له.

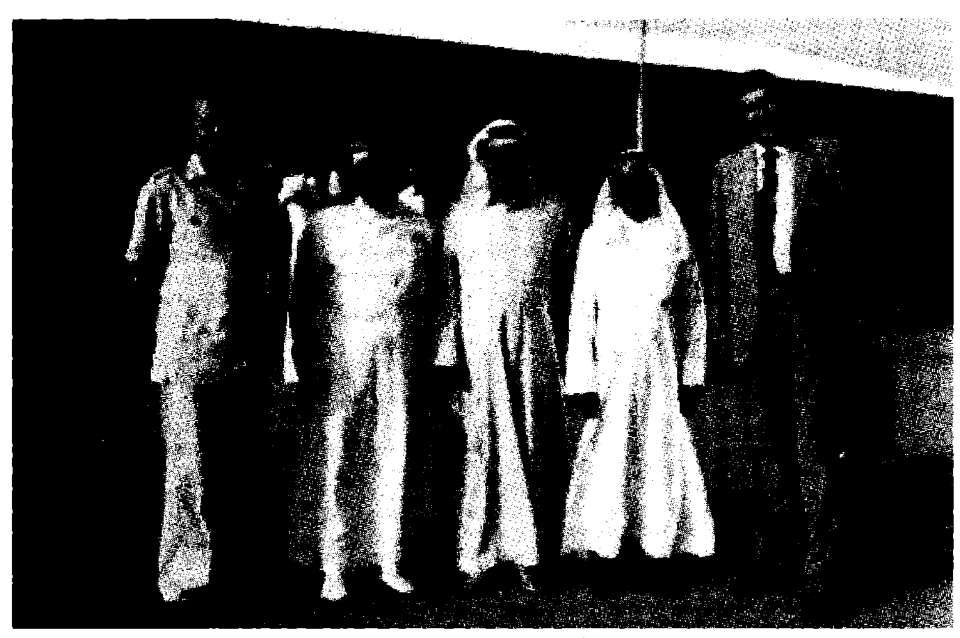
في الكويت عاد الطريقي لممارسة رياضته المحببة، رياضة الفروسية، فكان كثيراً ما يذهب إلى ميدان الفروسية، يُسابق وينافس الشباب الكويتي. ومما ساعده أن صديقه جاسم القطامي كان لديه مزرعة وخيول، فاشترى الطريقي عدداً من الخيول ووضعها في مزرعة القطامي، إلى أن فتح نادي الفروسية فنقل خيوله إليه.

وفي الكويت كان عدد من أصدقاء عبدالله الطريقي، الذين انتظم معهم في جلسات ونقاشات دائمة حول أوضاع الوطن العربي، من أمثال جاسم القطامي، وأحمد الخطيب، وعبداللطيف الحمد، وسامي المنيس، وعبدالله النيباري، وبدر الملا، وعبدالله زكريا الأنصاري، وصالح الشلفان، وبرجس حمود البرجس، وغيرهم من رموز الديموقراطية في الكويت.

ويذكر جاسم القطامي[٢١] أن أفكار عبدالله الطريقي كانت وراء اتفاقية المشاركة النفطية التي وافق عليها مجلس الأمة في الكويت عام ١٩٧٤م، كما أن الطريقي أشاد بجهود مجلس الأمة الكويتي حينما عارض اتفاقية المشاركة بنسبة ٢٥٪ والتي وصلت إلى ٦٠٪. لذلك يرى القطامي أن حركة النهضة والتنمية في الكويت مدينة للطريقي ولأفكاره، حينما عادت الثروة النفطية لأبناء الكويت، ومن ثمّ استخدامها في التنمية.

الوسيط السياسي

أثناء وجود عبدالله الطريقي في الكويت، كانت العلاقات الكويتية ـ العراقية متوترة بسبب الخلاف على الحدود فيما بين الدولتين وعدم التوصل إلى تسوية سلمية.



الطريقي مبتسماً كعادته ويقف إلى يساره رفيق دربه المناضل الكويتي الشهير جاسم القطامي مع آخرين

وقد لعب الطريقي آنذاك دور الوسيط في طمأنة الكويتيين إلى أن نائب الرئيس العراقي صدام حسين سيحاول تأمين تسوية قريبة معهم، فقد أشارت وثائق الأرشيف القومي البريطاني لعام ١٩٧٣ إلى ذلك، حيث تضمنت الوثائق تقريراً مكوناً من ثماني صفحات كتبه السيد ويلتون، السفير البريطاني في الكويت، حيث استشهد السفير بما أبلغه وزير الخارجية الكويتي إلى مجلس الوزراء بعد عودته من بغداد في آذار/مارس ١٩٧٣ فارغ اليدين، أن على الكويت التعايش مع جار مزعج وعدو! وهذا ما أكدته عودة الشيخ جابر الأحمد من بغداد، والتي زارها في أغسطس (آب) لكنه كما يقول السفير في تقريره، عاد وقد غابت البسمة عن وجهه، كما غابت الكلمات المتفائلة عن البيان المشترك الصادر بعد الزيارة. لكن في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بدأت الصحافة الكويتية تتحدث عن زيارة وشيكة يقوم بها صدام حسين إلى الكويت، وكانت الداخلية الكويتية قد اتخذت قراراً بإبقاء الحدود مغلقة بين البلدين، كما أنها أغلقت مكتب وكالة الأنباء العراقية وطردت مراسلها، وأبعدت عدداً كبيراً من الرعايا العراقيين المخالفين لقوانين الإقامة. وكان الموقف الكويتي يتمثل بمطالبة العراق بسحب قواته كاملة من الأراضي الكويتية وتركيزها خلف الخط الذي تمركزت فيه

قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١، وطالبت بالتزام الاتفاق الموقّع بين الرئيس البكر والأمير عام ١٩٦٣م.

ويُشير التقرير إلى أنه في ظل هذه الأوضاع المتوترة وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في بغداد واحتفالات تموز/يوليو، تسربت إلى الصحافة الأجنبية معلومات تشير إلى أن نائب الرئيس العراقي صدام حسين سيحاول تأمين تسوية نهائية مع الكويت. وتم نقل هذه المعلومات وتسريبها إلى الصحافة الأجنبية عبر الوسيط عبدالله الطريقي، وكذلك إلى المسؤولين الكويتيين. واعتبر الوسطاء أن مقتل الانقلابي ناظم الكزار يعني انتهاء السياسات القديمة وبدء صفحة جديدة مع دول الجوار[٢٢].

مركز دراسات الوحدة العربية

خلال إقامة عبدالله الطريقي في منفاه، وحينما كان في دولة الكويت يمارس عمله الاستشاري، ساهم مع عدد من مثقفي الوطن العربي في تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وذلك عام ١٩٧٥م وظل فيه عضواً مؤسساً وعضواً في مجلس أُمنائه، حتى توفي.

وكان المثقفون العرب، الذين وقعوا على بيان تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية إلى جانب عبدالله الطريقي، هم: أحمد السويدي، أحمد بهاء الدين، الأخضر الابراهيمي، أديب الجادر، الدكتور أنطوان زحلان، برهان الدجاني، الدكتور بشير الداعوق، جاسم القطامي، الدكتور جمال أحمد، جوزيف مغيزل، الدكتور خيرالدين حسيب، الدكتور سعدون حمادي، الدكتور سهيل ادريس، شفيق ارشيدات، الدكتور طاهر كنعان، الدكتور عبدالعزيز الأهواني، عبدالقادر غوقة، عبداللطيف الحمد، الدكتور عبدالله عبدالدائم، عبدالمحسن قطان، الدكتور علي فخرو، مانع العتيبة، محمد الميلي، الدكتور محمد سعيد العطار، منصور الكيخيا، ناجي علوش، الدكتور نديم البيطار، هاني الهندي، الدكتور هشام نشابة، وليد الخالدي، الدكتور يوسف صايغ.

يقول أديب الجادر: حينما اجتمع عدد من المثقفين العرب لتأسيس مركز دراسات

الوحدة العربية، كان الطريقي في مقدمتهم، وحين أسّسنا المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣م، كان الطريقي قد اعتكف في داره، وحين أطلعتهُ على بعض نشاطاتها وقلت له «لقد كنت معنا رغم غيابك، في كل اجتماعاتنا» ابتسم ابتسامة حزينة[٢٣]!

هوامش الفصل الثامن:

(١) نيكولاس ساركيس، لبناني من أصل مسيحي، متخصص بشؤون النفط، ويرى داغويد أن الطريقي قد اختار ساركيس حتى تتعامل معه شركات النفط بحرية أكثر!

(٢) داغويد، مرجع سابق. ص

(٣) فريد جنبلاط، مقابلة في لبنان، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩م.

(٤) ولد فريد جنبلاط في شباط ١٩٣٥م ويحمل شهادة الماجستير في الإدارة العامة، من الجامعة الأميركية في بيروت، يتحدث الإنكليزية والفرنسية، عمل في بداية حياته «فاحص مختبر» في مصفاة التكرير في صيدا بلبنان، ثم معاون باحث في الجامعة الأميركية ببيروت، ثم عمل محاضراً في معهد الإدارة العامة بالرياض، ثم خبيراً في شؤون التنظيم والإدارة في مؤسسة الأبحاث الإدارية في بيروت، حيثُ ساهم في مشروع تنظيم الخطوط الجوية السعودية، ثم عمل مديراً إدارياً لمؤسسة الأبحاث الإدارية في بيروت، ثم انتقل إلى مكتب الشيخ عبدالله الطريقي للاستشارات النفطية وعمل وكيلاً على أعماله ومديراً للمكتب في بيروت والقاهرة، وقام بتأسيس مركز الأبحاث والخدمات الإدارية في بيروت، وعمل مديراً عاماً للمركز، ثم انتقل إلى دبي ليعمل مديراً تنفيذياً مساعداً في شركة سوجكس للتجارة والمقاولات، ثم إلى البحرين ليعمل مديراً عاماً لشركة يونيتاك، والمسؤول الأول عن كل شؤونها وعلاقاتها التجارية وإدارة كل أعمالها، وفريد جنبلاط متزوج ولديه ولدان.

(٥) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٦) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٧) عاطف سليمان، مرجع سابق.

(٨) عبدالرحمن منيف، مرجع سابق.

(٩) سعيد أبو الريش، **بار السان جورج**، ص ٣٩.

(١٠) سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(١١) عبداللطيف الحمد، مقابلة مكتوبة بشأن الطريقي.

(١٢) عبدالله الطريقي، **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٦، ١٩٩٦م.

(١٣) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(١٤) مالك جنبلاط، حوار في لبنان في منزل أخيه فريد. ومالك حاصل على شهادة البكالوريس في الحقوق من جامعة السوربون في باريس، عمل منذُ ١٩٦٠ قائمقام بقاع الغرب ثم زغرتا ثم محافظ عكّار، ثم تقاعد عن العمل وتفرغ لشؤونه الخاصة.

(١٥) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(١٦) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(١٧) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

(١٨) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(١٩) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.

(٢٠) سعود ناصر الطريقي، مقابلة في منزله بالفيحاء بالكويت، بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢م.

(٢١) جاسم القطامي، شهادة منشورة في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٢) **صحيفة صوت العراق**، وثائق الأرشيف القومي البريطاني، الحلقة ١١. بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠.

(٢٣) أديب الجادر، **صحيفة السفير**، بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٣.

عودة الابن الشارد

يُعدّ شهر سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٧٩م نقطة فاصلة في مسيرة الطريقي مع قضايا النفط العربي، التي شغلت فكره واهتمامه طوال ثلاثة عقود، إذ في هذا الشهر صدر العدد الثاني عشر من مجلة «نفط العرب» في سنتها الرابعة عشرة.

هذا العدد يحمل أهمية خاصة، إذ جاء بمثابة العدد الأخير من هذه المجلة المتخصصة بشؤون النفط والغاز العربي. هذا يعني أن الطريقي طوى صفحات مجلته وأودعها التاريخ، بعد أن أرّخت وعلى مدى أربعة عشر عاماً، لمسيرة النفط العربي وتحولاته وتشابكاته مع قضايا السياسة، في عصر شهد كثيراً من التحديات التي واجهت العرب.



الابن الشارد... أسرج فرسه باتجاه بلاده



في الكويت محتضناً ابنته هيا، التي علمها السباحة وركوب الخيل

حينما طوى الطريقي بطوعه واختياره صفحات مجلته، كان ذلك إيذاناً منه بأن الرحيل قد أزف، وأن الأوان قد حان كي يعود الطائر المغترب إلى عشه وأن يعود الابن الشارد إلى حضن أمه الرؤوم.

في مطلع ١٩٨٠ حلّ الطريقي في الرياض، بعد أن أمضى ما يقرب من ثمانية عشر عاماً خارج بلاده. يقول وليد خدوري: جاء الطريقي إلى الرياض قادماً من الكويت، وكان قد تلقى رسالة رسمية من مسؤول سعودي كبير، عن طريق صديق حميم له، تفيده أن البلد بلده، يحضر متى ما شاء ويسافر متى يريد(١). لكن خدوري ذكر أن الطريقي عاد إلى السعودية في النصف الأول من السبعينيات في عهد الملك فيصل. والحقيقة أن أول عودة له كانت في عام ١٩٧٨، كما تذكر زوجته، وكانت زيارة عاجلة عاد بعدها إلى الكويت، ومكث فيها لمدة عامين، حتى عاد عودته الأخيرة عام ١٩٨٠.

عاد الطريقي إلى بلاده، بعد أن أغلق باب مكتبه الاستشاري، الذي كان يضم عدداً من الكفاءات العاملين معه، الرسميين أو المتعاونين، الذين يستعين بهم، وما كان

للمكتب أن يستمر بعد سفر مؤسسه وصاحبه. وحينما سألت فريد جنبلاط عن السبب في عدم استمرار العمل في المكتب، قال: (السبب واضح، المكتب هو الشيخ عبد الله الطريقي، فمع احترامي وتقديري الكبير للكفاءات والخبرات التي كانت تعمل معه وتساعده من وقت إلى آخر في مهامه، لم تكن باستطاعتها فردياً أو جماعياً أن تحمل نفس الرسالة وتتحمل نفس العبء بنفس الروح وبنفس الاندفاع وبنفس المعنى والبعد الأخلاقي والنضالي. فالشيخ عبدالله هو رسالة بحد ذاته وهو معجزة عصره وزمانه)[٢].

عن العودة إلى السعودية، يقول يوسف شبل: (من الكويت عاد إلى الرياض في عهد المرحوم جلالة الملك خالد بن عبد العزيز، الذي كان قد أصدر عفواً عاماً عن جميع السعوديين المبعدين، وكانت فرحته بالعودة إلى وطنه بعد طول غياب ومعاناة لا توصف، وقد أسس لنفسه مكتباً في الرياض واستمر في عمله ونشاطه)[٣]. والحقيقة أن الطريقي لم يكن مُبعداً عن بلاده، بل هو الذي قرّر العيش خارجها، أما عن فرحته بالعودة إلى الرياض، فدونما شك، كانت فرحة غامرة، فالطريقي بإجماع من التقيتُ بهم، داخل الوطن وخارجه، كان عظيم الشوق دائم الحنين لوطنه، خاصة الرياض؛ حاضرة نجد ورياض المجد، المتربعة بشموخ وكبرياء على هضبة طويق، والمعطر ليلها بروائح الشيح والقيصوم والعرفج. ويبدو أنه كان قلقاً طيلة إقامته، كصاحبه المتنبي، كثير السؤال عن ليل نجد، أطويل هو بعد رحيله أم قصير؟!

* * *

عاد الطريقي إلى بلاده، محاولاً مواصلة عمله في مكتبه الاستشاري (المجموعة الاستشارية للدراسات والخدمات الهندسية والصناعية CONGINESS) الذي افتتحه فور عودته عام ١٩٨٠ في شارع المطار القديم، على بُعد خطوات من وزارة البترول والثروة المعدنية. وقد ظل في هذا المكتب، الكائن في عمارة الخاشقجي، لمدة سنة واحدة انتقل بعدها إلى الشقة ذات الرقم ٢١٠ في مبنى العقارية الأولى، في شارع الستين في حي الملز. وكان عدد موظفي المكتب ثلاثة موظفين فقط، جمعتهم شقة لا تتجاوز مساحتها ستين متراً مربعاً. وكان أسامة فؤاد نجار، الذي تخرج في جامعة القاهرة متخصصاً بالهندسة الكيميائية أحد موظفي المكتب بعد أن التحق به عام ١٩٨٢. وعلى عكس ما كان عليه المكتب في بيروت والكويت، كان نشاطه في



بعد أن جاب العالم كله من تكساس وكراكاس إلى أقطار عربية متعددة... ها هو بعد أن شاب رأسه يعود إلى مسقط رأسه... إلى وادي عريعره، حيث منازل الشعراء الأوائل. ويبدو إلى يمينه عمر العقاد

الرياض متعثراً، حيث لم يحصل إلا على عقد واحد لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان، منحه إياه الأمير متعب بن عبدالعزيز، وزير الأشغال العامة والإسكان، وقد تم تجديد هذا العقد عدة مرات بمبلغ مليون ريال وهذا المبلغ بالكاد يكفي لتغطية مصاريف المكتب ورواتب موظفيه المنتدبين من المكتب للعمل في الوزارة(٤).

في أعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ شارك الطريقي في تنظيم ندوات في مجال الإدارة، عقدت في «شيراتون» الطائف، تحت عنوان «تحدي الإدارة» بمشاركة وحضور الكثير من الشخصيات الإدارية في القطاعين الحكومي والخاص.

الطريقي.. المزارع:

في الخمسينات، كان الطريقي من أشد المعارضين لتدشين المشروع الزراعي في السعودية، إذ كان يرى أن السعودية بلاد غير زراعية، فليست لديها أنهار ولا أمطار غزيرة، وافترض الطريقي في مجادلته (عام ١٩٥٩) أنه لو تم تنمية واستغلال كل ما لدى السعودية من إمكانات زراعية، فلن تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الزراعة، داعياً إلى ضرورة أن تتحول السعودية إلى بلد صناعي، وأن لا تهدر مياهها الجوفية، غير أنه بعد عودته من الكويت رأى أن صحاري بلاده، التي غادرها قفاراً، قد غدت واحات خضراء، بعد أن شهدت نهضة زراعية هائلة، لذلك قرّر خوض غمار التجربة الزراعية بنفسه، فيمّم وجهه شطر مسقط رأسه الزلفي، واشترى مزرعة قديمة في موقع متميّز، على طريق القصيم، بمبلغ قدره مليون وثلاثمائة ألف ريال!

* * *

في عام ١٩٨٣ سافر الطريقي إلى مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأميركية، بعد أن تلقى دعوة من جامعته (جامعة تكساس) التي تخرج فيها، لتكريمه ضمن برنامج تكريم الخريجين المتميزين، ويذكر ريتشارد أن الطريقي هو أول شخص يتم تكريمه من خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية! وكان الطريقي حريصاً على حضور هذا الحفل كي يستبدل خاتم الكلية الذي فقده منذ زمن[٥].

وفي غرفة الفندق الذي كان يسكنه، وقُبيل بدء حفل التكريم، لبس الطريقي ملابسه الأنيقة، التي اعتاد الظهور فيها، وبينما هو يهمّ بالخروج من المصعد، سقط مغشياً عليه، بعد أن أُصيب بجلطة في دماغه، فنُقل إلى المستشفى، فذهبت زوجته مها جنبلاط، لتتسلم الجائزة نيابة عنه، بينما ألقى كلمته في الحفل صديقه القديم الدكتور جو دبليو نيل، أحد الذين رشحوه لنيل الجائزة، والذي عمل سابقاً مديراً للمكتب الدولي القائم على تشغيل مشروع تدريب السعوديين في جامعة تكساس، وهو المشروع الذي تبناه الطريقي.



الطريقي متحمساً جداً للزراعة في مسقط رأسه! ها هو يولم لعدد من الفنيين في مزرعته التي لم يقدر له أن يغرسها فمات وهو يئن في القاهرة شوقاً إليها

بقي الطريقي في المستشفى لمدة ثمانية عشر يوماً، استعاد عافيته بعدها، وعاد إلى الرياض. تقول زوجته مها جنبلاط: (نعم، حصلت له جلطة وأدخل المستشفى ولم يتمكن من الحضور، فذهبتُ إلى الحفل وتسلمت الكأس بدلاً عنه، وأذكر أن صديقه الأستاذ

عبدالرحمن العمران، السفير السعودي السابق في تونس زارنا في المستشفى)[٦]. وبعد بضعة أسابيع من حصول الطريقي على الجائزة، قال صديقه الدكتور نيل لمراسل «الديلي تكساس»: (أعتقد أن الطريقي شخصية عظيمة وتاريخية، ويستحق أن يُدرج في موسوعة «من هو» في العالم العربي)[٧].

حول هذا التكريم، تحدث الطريقي نفسه قائلاً: (أنا فخور بأني رجل قد أبليتُ بلاء حسناً، ولكني لم أتعال لذلك). ويضيف: (الاحترام الذي نلته من جامعة تكساس ساعدني في إنجاز بعض الأشياء. والأميركيون يحبون أن يروا أنفسهم معلمين الحياة، لكننا لدينا حضارة أقدم منهم بكثير، ولذلك فلسنا سذجاً لهذه الدرجة، ولم نفكر أبداً في أننا أقل منهم)[٨].

يبدو أنه كان لهذه الجلطة التي نالت من دماغ الطريقي، أثرها الكبير على مسار حياته بعد ذاك. إذ جف حبره وقل عطاؤه وانحصر نشاطه. فأغلق مكتبه الاستشاري عام ١٩٨٤ وتعطلت آلته الزراعية، التي لم يكتب لها الدوران، والتي طالما أسرّ لمقربين أن مزرعته ستحقق الاكتفاء الذاتي لأهالي مدينته الزلفي، بل ربما تصدر منتوجاتها إلى خارج حدود المدينة! ومن الصور الشخصية الموجودة في أرشيفه، تبيّن أن الطريقي كان عازماً بالفعل على دخول التجربة الزراعية، فثمّة صور له مع أصدقاء وفنيين في مزرعته، التي بقيت أرضاً جرداء حتى وفاته!

الأمير سلمان بن عبدالعزيز

حينما كان الطريقي على رأس عمله وزيراً للبترول والثروة المعدنية، كان يسكن في فيلته الجميلة، الواقعة على شارع الجامعة، الذي يعد في مطلع الستينيات من أرقى شوارع مدينة الرياض، وهذه الفيلا ابتناها الطريقي، وهي من تصميم صديقه المهندس محمود عمر، الذي صمّم أيضاً مبنى وزارة البترول والثروة المعدنية، ولا تزال هذه الفيلا ماثلة، في الجهة المقابلة لمبنى الرئاسة العامة لرعاية الشباب. غير أن الطريقي حينما قرّر مغادرة السعودية أجرى توكيلاً عاماً لصديقه عمر العقاد، الذي باع هذه لفيلا إلى السيد كمال أدهم[٩] وقد ندم الطريقي لاحقاً على موافقته على بيع هذه لفيلا. إذ حينما عاد إلى بلاده عام ١٩٨٠ لم يكن لديه منزل يؤويه. وحينما استقبله



الطريقي في الصف الثاني واقفاً من اليمين، مشاركاً في ندوة «تحدي الإدارة» في مدينة الطائف ١٩٨٣ ويقف إلى يساره المهندس أسامة نجار

الملك خالد بن عبدالعزيز فورَ عودته ورحب به في وطنه وبلده، قال له: سنمنحك منزلاً، إلا أن الطريقي وهو يقدم شكره للملك خالد على استقباله واحتفائه به، أكّد على أنّ لديه منزلاً! حسبما تقول زوجته. لكن المنزل الجميل قد انتقلت ملكيته إلى السيد كمال أدهم، فنزل الطريقي في مجمع صديقه عمر العقاد، الكائن في نهاية شارع جرير، في حي الملز.

بعد فترة، نمي إلى علم الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، أن الطريقي يُقيم مع أفراد عائلته في مجمع العقاد، فكتب إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، الذي وجّه بسرعة شراء منزل مريح يُهدى للشيخ عبدالله الطريقي. وبعد فترة تلقى الطريقي اتصالاً من الأمير سلمان بن عبدالعزيز، دعاه فيه لزيارته في مكتبه في إمارة الرياض. وحينما استقبله الأمير سلمان قدّم له صكاً لبيت تبلغ مساحته ١٨٠٠ متر مربع، في حي الروضة، شرق الرياض. وبلغت تكاليف شرائه خمسة ملايين ريال. كما منحه الأمير سلمان بن عبدالعزيز شيكاً بمبلغ مليوني ريال، جميعها هدية من الملك فهد بن عبدالعزيز.

لقد سُر الطريقي من هذا الموقف الإنساني النبيل من حكومة بلاده، ممثلة بالملك فهد بن عبدالعزيز والأمير سلمان بن عبدالعزيز، وعلى ما وجده من رعاية واهتمام، منذُ أن حطت رحاله في أرض مدينة الرياض.

لم يكن هذا هو الموقف الأول والوحيد للحكومة السعودية وللأمير سلمان بن عبدالعزيز مع عبدالله الطريقي، إذ إن الطريقي حينما غادر بلاده السعودية كان يتقاضى راتباً تقاعدياً، وقدره (٦,٠٠٠ ريال) وهو الراتب الذي كان يتقاضاه الوزير السعودي عام ١٩٦٢. وحينما عاد الطريقي إلى السعودية عام ١٩٨٠ تم تحسين وضع راتبه الشهري، بما يتفق والوضع المعيشي الذي طرأ على السعودية بعد ١٨ عاماً من الغياب، لذلك تم اعتماد صرف مبلغ وقدره (١٩,٠٠٠ريال) مقرراً شهرياً يتقاضاه من وزارة المالية، إضافة إلى راتبه التقاعدي، كما تم اعتماد صرف مقرر سنوي له بملبغ (٤٢,٠٠٠ ريال) ولا تزال وزارة المالية السعودية تصرف هذه المقررات لورثة عبدالله الطريقي حتى كتابة هذه السيرة[١٠].

موقف آخر للأمير سلمان بن عبدالعزيز، أرى أهمية تسجيله، وهو أنه كان يُقيم عند الطريقي في الرياض أبناء زوجته من زوجها السابق، أسامة ونمير، اللّذان تربيا وتعلما على يدي عبدالله الطريقي، وفي عام ١٩٩٠ قرر الطريقي السفر إلى القاهرة لمتابعة دراسة ابنته هيا في الجامعة الأميركية، في الوقت الذي سيظل أسامة ونمير في السعودية، فأخذ الطريقي معه المهندس أسامة، وذهب به إلى مكتب الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وقدّمه إلى الأمير سلمان وعرّف بالأخوين على أنهما شابان متعلمان واعيان وعلى قدر من حسن السيرة والسلوك، وطلب لهما جوازات سفر سعودية، ليتمكنا من التنقل في الداخل والسفر إلى الخارج، وقد وجّه الأمير سلمان بسرعة إنهاء إجراءات منحهما جوازات سفر. وبعد أيام حصل الأخوان على الجوازات السعودية، التي ظلت تُجدّد لهما إلى اليوم، باستثناء الدكتور نمير، الذي قرّر البقاء في أميركا بعد حصوله على الدكتوراة في علوم البيئة، وذلك بحجة أن النظام السعودي يمنع تجديد الجواز لمن يُقيم في الخارج إقامة دائمة.

يتكئ الأمير سلمان بن عبدالعزيز على خلفية ثقافية وتاريخية، ويرتبط بعلاقات اجتماعية واسعة مع كافة فئات المجتمع، خاصة الأدباء والمثقفين والمؤرخين ويحظى بتقديرهم وإعجابهم. وقد عرف عنه الحوار والمناقشة وتقبل وجهات النظر الأخرى، لذلك فإن هذه المواقف التي قام بها مع عبدالله الطريقي، والتي كشفتُ عن بعض منها، لم تكن مستغربة منه ولا من حكومته، التي كانت ولا تزال تقدّر تلك الأدوار التي لعبها الطريقي في مسيرة النفط السعودي، والذي تعاملتْ معه لاحقاً، رغم

الخلاف حيال السياسة النفطية السعودية، انطلاقاً من مبدأ «الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية». فالود كان قائماً بين الحكومة السعودية وابنها الطريقي طيلة عمله في مؤسساتها الرسمية، وظل الود قائماً حينما عاش في منفاه الاختياري، وحينما عاد إلى الرياض مُنح من الود أجزله ومن التقدير أكثره.

الطريقي.. المعارض بشرف

الطريقي هو الآخر، بادل حكومة بلاده الود والتقدير والاحترام، فطيلة إقامته في منفاه الاختياري، كان على صلة ببلاده، يسأل عنها ويتابع أخبارها، عبر الصحف والإذاعات، خاصة ما يتعلق بشؤون نفطها، فيعلّق على هذا التصريح أو ذاك، مرة مشيداً وأخرى منتقداً مقوماً. ورغم أنه قد أعفي من وزارته، وظل معارضاً لسياسة بلاده النفطية، وعاش سنوات طويلة في منفاه، متنقلاً هو وأفراد عائلته بجوازات سفر غير سعودية، فإن معارضته اتسمت بشرف اليد وعفة اللسان، فلم يساوم على وطنه ولم يزايد، ولم يناوئه أو يستعد عليه أحداً، ولم يفرح أو يشمت، كغيره، بما ألمّ به أو تعرض له من أزمات، داخلية أو خارجية. ورغم أن الطريقي في طليعة التقدميين الليبراليين العرب، ورغم إعجابه بالثورة المصرية وبشخص الرئيس عبدالناصر، وإيمانه العميق بضرورة الوحدة العربية، كان مؤمناً بشرعية حكومة بلاده، بل إنه دعا في إحدى مقالاته إلى أن تنضم الدول الخليجية إلى الحكم السعودي، الأمر الذي أغضب



الطريقي دائماً في المقدمة! شيخ يسابق الشباب

إحدى الدول الخليجية آنذاك. والدليل على إيمان الطريقي بشرعية حكومة بلاده، أنه حينما سافر إلى منفاه، اتخذ من بيروت مقراً له، ولم يذهب إلى مصر وعبدالناصر، ليُهاجم بلاده، كما فعل غيره، بل نأى بنفسه وسما بها على كل المهاترات الشخصية. وكان الطريقي في منفاه مُقدراً لحكومة بلاده ورجالاتها العاملين، فقد كتب راثياً الشيخ عبدالله السليمان، حينما توفي عام ١٩٦٥م وأنصفه ووصفه بأنه أحد رجالات البترول العربي، وذكّر قراء مجلته بأن السليمان هو أول من أدخل مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات والحكومات في الشرق الأوسط، وقدّر جهوده التي بذلها مع سيده الملك عبدالعزيز، وجهوده في مجالات التنمية[١١]، وحينما توفي الملك فيصل بن عبدالعزيز، عام ١٩٧٥م نشر الطريقي صورته في صفحة كاملة في مجلته، وأبدى أسفه على الطريقة التي رحل بها، حيثُ إنها لا تليق برجل عظيم كفيصل بن عبدالعزيز، وتمنى له المغفرة ولخلفه التوفيق والسداد[١٢].

وحينما سافر الملك خالد بن عبدالعزيز إلى مصر في عام ١٩٧٥م وهي أول زيارة خارجية يقوم بها، بعد توليه مقاليد الحكم السعودي، وقيامه بدعم الحكومة المصرية بـ٦٠٠ مليون دولار، تُسدّد على دفعات مُيسرة، ولآجال طويلة، كتب الطريقي تحت عنوان «برافو الملك خالد بن عبدالعزيز» مُشيداً بالخطوة مقدراً للملك خالد دعمه ووقوفه، قائلاً: مثل هذا العمل العربي العظيم يُشكر للملك خالد ويرجى أن يتنافس في هذا المضمار هو وأخوته حكام الدول العربية الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط، والتي لديها فوائض من عوائد النفط. وبيّن الطريقي أن



الطريقي في شاليه جاسم القطامي
وإلى يساره عبد المطلب الكاظمي ومحمد الخنفري

مصر التي قضت ربع قرن تدافع عن العرب والمسلمين بحاجة لأن تُعطى الكثير، ودعا الله العلي القدير أن تكون زيارة جلالة الملك خالد لمصر بداية زيارات متعددة تتفهم فيها المملكة ما تحتاج له مصر[١٣].

يذكر الأستاذ يوسف شبل، أن الطريقي خلال إقامته في لبنان والخارج ظل شريفاً في معارضته بعيداً عن المهاترات الشخصية، وعمل خلال إقامته في منتصف الستينيات مستشاراً لحكومتي الجزائر والكويت وغيرهما من البلدان النفطية، وعندما عاد للرياض في مطلع الثمانينيات لقضاء ما تبقى من خريف العمر كان موضع حفاوة وتكريم المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم الملك فهد، إذ إن الخلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية. ويرى وليد خدوري أن المسؤولين السعوديين ثمّنوا موقف الطريقي من حيث إنه لم يُسئ لنظام الحكم فيها[١٤].

ويختصر الطريقي علاقته مع حكومة بلاده بالتصريح الذي أدلى به للصحافي بيرتير زيدان، قائلاً: (أنا أنتقد حكومتي لأنهم بني وطني وأهلي وعشيرتي، وأنا أهتم ببقائهم. أنا أعيش في السعودية وأقول للحكماء ماذا أفكر فيه أمامهم، هذا لأني قلق عليهم وليس لأني ضدهم)[١٥].

***

في منزله الكائن في حي الروضة، أمضى عبدالله الطريقي بقية عقد الثمانينيات في هذا المنزل، بعد أن قلّ نشاطه إلا من ممارسة رياضته المحببة؛ رياضة الفروسية، ورغم نصائح الأطباء وتحذيرهم إياه من ممارسة الرياضات الخشنة، لا سيما بعد تعرضه للجلطة، إلا أنه ظل فارساً حتى بلغ السبعين من عمره، وكان يتناول أدوية مسيلة للدم، ثم اتجه إلى ممارسة رياضة المشي السريع والسباحة، التي أعادته إلى أيام شبابه الباكر في القاهرة وتكساس، حينما كان أحد أبطال السباحة.

اعتاد السعوديون، طيلة عقد الثمانينيات، رؤية عبدالله الطريقي في نادي الفروسية في حي الملز بمدينة الرياض، لمشاهدة السباقات التنافسية والالتقاء ببعض أصدقائه القُدامى. وكان حريصاً على حضور الاحتفالات الرسمية، التي يقيمها نادي الفروسية.

ويذكر أسامة نجار أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حينما كان ولياً للعهد وفي إحدى مناسبات نادي الفروسية أخذ بيد عبدالله الطريقي عند مدخل النادي وأجلسه بجانبه على مائدة العشاء، وقال له أمام الحضور: (لقد كنت مخلصاً لوطنك في شبابك وأسمع أنك الآن أصبحت مخلصاً لربك، وهذا شيء عظيم كلنا نتمناه)[١٦].

في منزله، ظل عبدالله الطريقي يستقبل عدداً محدوداً من أصدقائه ومحبيه الأوفياء، منهم الشيخ عبدالعزيز التويجري، الذي كان يزوره كثيراً، والشيخ إبراهيم العنقري، والشيخ فيصل الحجيلان، والشيخ محمد اللحيدان، والشيخ محمد العمير، والشيخ فهد الدغيثر، والشيخ عبدالرحمن المرشد، والشيخ عمران العمران، والسفير عبدالرحمن العمران، وآخرون.

***

احتفال الأهرام:

في عام ١٩٨٦م احتفلت صحيفة «الأهرام» المصرية بمناسبة مرور مائة وعشرة أعوام على صدورها، وأصدرت الصحيفة في هذه المناسبة كتاباً توثيقياً بعنوان «شهود العصر» تضمن مقالات تمّ نشرها في «الأهرام» لعدد (١١٠) من الشخصيات العربية، من السياسيين والمفكرين والعلماء والكُتّاب، الذين نشروا مقالاتهم على صفحاتها، وقد تم انتقاء مقالات هؤلاء لتمثيل الفكر العربي، وقد جاء عبدالله الطريقي في المرتبة (٦١) من بين هذه الشخصيات العربية، بعد الإمام محمد عبده، وخليل مطران وعباس العقاد ومحمد حسين هيكل وفكري أباظة وتوفيق الحكيم وطه حسين وجمال عبدالناصر والبابا شنودة الثالث، وغيرهم. وقد جاء بعد الطريقي عدد من الكتاب، منهم: صلاح عبدالصبور ونجيب محفوظ ويوسف السباعي ويوسف إدريس ومحمد عبدالوهاب وياسر عرفات وسهير القلماوي ومحمد عمارة، وغيرهم، وقد جاء اختيار الطريقي على مقالته المنشورة في الأهرام، بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥م تحت عنوان «لكي يكون البترول سلاحاً ماضياً» والتي قال فيها إن الحرب بيننا وبين إسرائيل التي تساندها وتوجهها الولايات المتحدة الأميركية، أثبتت أن العرب أمة واحدة، وأننا في أوقات المحن، ننسى كل خلافاتنا ونواجه الأخطار متحدين، وهذه نعمة كبيرة، تبشر

بالخير وبالمستقبل الأفضل، كما أثبتت أن الإنسان العربي إذا تم إعداده للقتال نفسياً وعسكرياً فهو مقاتل لا يقل شجاعة وإيماناً عن شهداء معارك بدر واليرموك!

الطريقي وخيبة الأمل

قريباً من منتصف الثمانينيات، انصرف عبدالله الطريقي وبشكل ملحوظ إلى ممارسة الشعائر الدينية، بعد أن أعفى لحيته، ولزم المسجد ملازمة تامة، بحيث أصبح يؤدي جميع الصلوات الخمس في المسجد جماعة، وكان يؤم المصلين في الدور الأرضي في مجمع العقارية، وذلك في صلاتي الظهر والمغرب، حينما يكون متواجداً في مكتبه الاستشاري. ويذكر محمد القشعمي أن الطريقي كان يرفع شعائر الأذان من مسجد الحي إذا تغيّب المؤذن![١٧].

ثلاثة عقود، عاش الطريقي خلالها حماسة قومية ونشاطاً فكرياً وآمالاً عريضة ملأت ما بين جوانحه، أمّلها وتمناها واقعاً عربياً معاشاً، ناضل من أجلها وعنها، خسر أشياء كثيرة من أجلها ومن أجل تحقيقها، غير أن الطريقي وبعد هذه التجربة العريضة في العمل القوموي، قد أُصيب بخيبة أمل وشعر بشيء من الإحباط من كل الشعارات القومية التي رُفعت!

جاءت خيبة الأمل هذه لدى الطريقي بعد أن أغمد قلمه وجفّ حبره وطوى صحيفته إلى الأبد، وقد لحظ ذلك معارفه ومحبوه. يقول عبدالرحمن منيف: إن إحدى مآسي الطريقي أنه طرح أفكاراً وشعارات لم يستطع الوضع العربي

بعد كل الفواجع العربية.. ظهر هذا الشيخ الحزين في حديقة منزله بالقاهرة عام ١٩٩٥م

أن يستوعبها ويتعامل معها في وقتها، وقد ولد هذا تشاؤماً ثم إحباطاً لدى الطريقي، الذي هجر العمل السياسي وأصبح أقرب إلى التصوف، وهكذا تحامل على نفسه قاصداً القاهرة، ليقضي فيها الأيام ويتأمل ويراجع الفترة المتبقية. وفي الوقت الذي تؤكد ابنته هيا أن والدها أحبط في سنوات عمره الأخيرة إلى الحد الذي لم يعد يهتم كثيراً بواقع أمته العربية[١٨] إلا أن والدتها مها جنبلاط تنفي أن يكون زوجها قد أحبط أو أصيب بخيبة أمل. تقول جنبلاط: (لم يحبط في حياته أبداً، كان دائما متفائلاً، ويرى أنه إذا لم تتحقق بعض أفكاره وآماله، فإنه سيأتي اليوم الذي تتحقق فيه أمنياته وكانت أمنيته الكبرى وحدة الأمة العربية)[١٩].

* * *

في ليلة الثاني من أغسطس (آب) من عام ١٩٩٠ كانت الكويت تغفو كعادتها في حضن الخليج الرؤوم، فاستفاقت على حادث جلل، كاد يلغيها من الوجود، ويشطبها من خارطة الدول، وذلك حينما استيقظ الكويتيون فجر ذاك اليوم، فوجدوا أن دولتهم قد انتقلت، مؤقتاً، من الجغرافيا إلى ذمة التاريخ!

في ذاك اليوم، كان عبدالله الطريقي قد عاد إلى منزله بعد أن أدى صلاة الفجر جماعة في مسجد حذيفة بن اليمان، وحينما أدار المذياع، هزه الخبر وأبكاه الحدث وحار فكره من أمته، التي مزقتها الحروب وأنهكتها الثارات. لم يصدق بداية الخبر، وفزع كصاحبه المتنبي بآماله إلى الكذب، غير أن جهينة جاءته بالخبر اليقين!

صباح ذاك اليوم، لا بدّ أن ذاكرة الطريقي عادت به إلى الوراء، ليتذكر مقالته التي كتبها في مايو (أيار) ١٩٧٤ ونشرها في مجلته «نفط العرب» والمعنونة بـ«الكويت والعراق» والتي دعا في مقدمتها إلى ضرورة الوحدة العربية، وأفضى إلى الخلاف الحدودي بين الدولتين، الذي وصفه بأنه يجرح شعور كل عربي وحدوي. فالموضوع المختلف عليه لا يعادل الفوائد العظمى التي يمكن الحصول عليها لو أزيلت هذه العقبة وتعاون الشعبان الشقيقان لخلق حياة أفضل للإنسان في العراق والكويت. وبيّن الطريقي أن العرب محتاجون إلى حد أدنى من الثقة المبنية على أساس الحب المتبادل بينهم والتعاون للدفاع عن الكيان السياسي والجغرافي. وعرض الطريقي للصلات الخاصة التي تربط الكويتيين بالعراق، والتهديد الذي يتعرض له البلدان من إيران، ذات

الجيش الجرار المتطور، الذي لا يقابله من الجهة الأخرى، حسب الطريقي، إلا نفر قليل من حرس الحدود. ورغم أن ترسيم الحدود عمل غير وحدوي، لدى الطريقي، إلا أنه ليس تركيزاً للانفصال، بل هو تحديد للمسؤولية الإدارية المباشرة، لذلك فهو يدعو إلى التحام الكويت مع العراق اقتصادياً ودفاعياً من أجل الدفاع عن هوية الخليج وعروبته، ومن أجل خلق صناعات لتكرير النفط الخام وصناعة الأسمدة والبتروكيماويات، وتطوير الزراعة في جنوب العراق بأموال النفط لخلق مجالات عمل لسكان العراق وغيرهم من أبناء الدول العربية المجاورة. وقد عبّر الطريقي عن سروره لتصريح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في مؤتمره الصحافي الأخير بأن العراق والكويت ستصلان إلى حل لجميع المشاكل بينهما لكي تقطعا خط الرجعة على الذين يصطادون في الماء العكر.

هذا ما كتبه وتمناه الطريقي، الذي يقدم نفسه دائماً، بأنه أحد أبناء الكويت، لكنّ أمنياته ذهبت أدراج الرياح. وهو وإن كان من دعاة الوحدة العربية والالتحام، إلا أنه يرفض الوحدة التي تفرض على الشعوب قوة وعنوة، والتي تلغي حق الشعوب في تحديد وتقرير واقعها ومصيرها. ولا شك في أن ما فعله صدام جريمة كبرى في نظر الطريقي، لا يقبلها الدين ولا العرف ولا التقاليد العربية. ولأن جريمة صدام حدثت بعد أن أغمد الطريقي قلمه وجفّ مداده، لذا لم يكتب معلقاً على ما حدث، إلا أنه مُني بخيبة أمل شديدة، كرّست ذلك الإحباط، وتلك الخيبة التي عاشها سنوات قبل جريمة صدام.



في الكويت تشكلت علاقة عائلية حميمة جداً بين عائلتي الطريقي والقطامي.. هنا مها جنبلاط مع شيخة الحميضي زوجة أحمد القطامي ورفيقة دربه النضالي

هوامش الفصل التاسع:

(١) وليد خدوري، مرجع سابق، ص ٣١.
(٢) فريد جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٣) يوسف شبل، مرجع سابق.
(٤) أسامة فؤاد نجار، عدة مقابلات في مدينة الرياض، آخرها في ١٤٢٦/٩/٢٠هـ.
(٥) ريتشارد، مرجع سابق.
(٦) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٧) ريتشارد، مرجع سابق.
(٨) ريتشارد، مرجع سابق.
(٩) أسامة نجار، مقابلة سابقة.
(١٠) هذه المعلومات حصلت عليها من أسامة نجار.
(١١) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد الرابع، السنة الأولى، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥م.
(١٢) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد الثامن، نيسان/أبريل، ١٩٧٥م.
(١٣) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد الثاني عشر، آب/أغسطس، ١٩٧٥م.
(١٤) يوسف شبل، مرجع سابق.
(١٥) ريتشارد، مرجع سابق.
(١٦) أسامة نجار، مقابلة سابقة.
(١٧) محمد القشعمي، شهادة منشورة في الفصل الثالث من هذا الكتاب.
(١٨) هيا الطريقي، مقابلة في القاهرة، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١١م.
(١٩) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.

الفصل العاشر

عوداً إلى أرض الكنانة

حينما كانت الأمة العربية تعيش حدثها الجلل، وما رافقه من تداعيات أثرت على البيت العربي الكبير وأحدثت انقسامات وشروخات، تحامل الطريقي على نفسه، وذهب إلى القاهرة، برفقة زوجته مها وابنته هيا، التي التحقت في ذلك العام في قسم علم النفس في الجامعة الأميركية في القاهرة. تلك المدينة التي حلّ بها الطريقي حينما كان شاباً أمرد غراً، يملؤه الطموح والحماسة. لكنه حينما عاد إليها في مطلع ١٩٩١ كانت خيبة الأمل من واقع أمته العربية بادية على محياه، فهو وإن امتد به العمر ليرى أن شيئاً من آماله وطموحاته في مجال صناعة النفط العربي قد تحقّق، خاصة سعودة شركة أرامكو، التي تحولت إلى «أرامكو السعودية» إلا أن ما كان يؤمله وما نشِط له خلال أكثر من عقدين، في دعوته إلى وحدة أمته العربية، وحدة اقتصادية وسياسية، لم يتحقق منه شيء، فقد رأى واقع أمته أكثر تفرقاً وتشرذماً مما كانت عليه.

في فيلته الواقعة في ضاحية المعادي، جنوب القاهرة، وفي حديقة داره، أمضى عبدالله الطريقي السنوات المتبقية من عمره، متأملاً واقع أمته، مقيّماً مسيرته وما تخللها من نجاحات وإخفاقات. يستيقظ في صباحه الباكر ليؤدي صلاة الفجر في مسجد الحي، ثم يعود إلى بيته ليستمع إلى الإذاعات العربية والأجنبية، وبعد إفطاره يخرج إلى نادي الحي، ليُمضي وقته مع رواد النادي المتقاعدين، من ضباط ومهندسين وأطباء، ليعود بعد الظهر ليتناول غداءه ثم يرتاح قليلاً مستمتعاً بسماع مقاطع موسيقية كلاسيكية،

عربية وغربية، حيثُ تضم مكتبته مجموعات موسيقية لمشاهير، كما كان يطرب لسماع الغناء العربي الأصيل من أم كلثوم ومحمد عبدالوهاب وفيروز ونجاة ومحمد عبده[١].

يمضي العصر في استقبال زواره، وفي محاورة ومناقشة ابنته هيا حول دراستها، فقد كان كثير المتابعة لدراستها. علّمها قراءة الشعر العربي وحفظه، وحفظ السور القصار من القرآن الكريم، وقد كان على موقد ناره يطلب منها أن تُسمعه آيات من الذكر الحكيم. تقول هيا الطريقي: (رغم ما يقال عنه من حدة وصرامة، فقد كان عاطفياً جداً، ملأ البيت عاطفة وحناناً. يقرأ للمتنبي كثيراً ولأبي فراس الحمداني، وأمرئ القيس، وكان يُردد بيته الشهير:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول وحوملِ

كما كان يقرأ لعدد من الشعراء المعاصرين كنزار قباني وغازي القصيبي وآخرين)[٢].

في هذه الفيلا، جلس الطريقي مستقبلاً عدداً من أصدقائه ورفاق دربه، الذين اعتادوا زيارته ما بين فينة وأخرى، كالدكتور عمر وهبي، والدكتور مصطفى الرفاعي، واللواء عبدالفتاح رحمي، والدكتور نايل بركات، عميد كلية العلوم بجامعة القاهرة، والمهندس محمود عمر، والدكتور أمين الزنفلي والدكتور محسن الزنفلي، والدكتور عبدالمعطي لاشين، الذي كان أحد أصدقائه في أيام الثانوية العامة في القاهرة، والسيد أحمد ميناوي، سكرتير عام رئيس الجمهورية أيام الرئيس عبدالناصر، وكذلك الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، حينما يزور القاهرة، والسيد الأُخضر الإبراهيمي، الذي زاره مرات عديدة، في الرياض ثم في القاهرة، والدكتور خيرالدين حسيب والأُستاذ أديب الجادر، الوزير العراقي السابق، والأُستاذ جاسم القطامي، والدكتورة ثريا التركي، وغيرهم.

رغم هذا الجو الجميل الذي عاش فيه الطريقي، ورغم أن قد جاوز السبعين من عمره، فإنه لم يكن راضياً عن وضعه، في أن يكون حبيساً وأسيراً لراحته. لقد كان فارساً ما ترجل، عشق العمل والترحال حتى آخر لحظة من حياته. لم ينهزم ولم يتراجع ولم يتململ، بل ظل مقاوماً ـ رغم الثمانين ـ حتى النفَس الأخير، يوم أن



بعد مشاكساته لشركات النفط عقوداً طويلة اكتفى في آخر حياته بمداعبة أطفال عائلته حول موقد ناره التي توشك أن تنطفئ! القاهرة ١٩٩٦م

خانه الرمق، كان في منزله الأنيق بالقاهرة وفي سنوات عمره الأخيرة، يزأر كأسد جريح، يقول لزوجته: (لماذا أنا جالس هنا دونما عمل؟! أعيدوني إلى مزرعتي بالزلفي! أريد أن أعمل). فترد عليه زوجته: (لقد عملت ما يجب عليك عمله وأكثر، وآن لك أن ترتاح!) لكنه يردّ بقوة قائلاً: (أعيدوني إلى مزرعتي.. أريد أن أموت واقفاً!!)(٣).

إلى ثرى نجد:

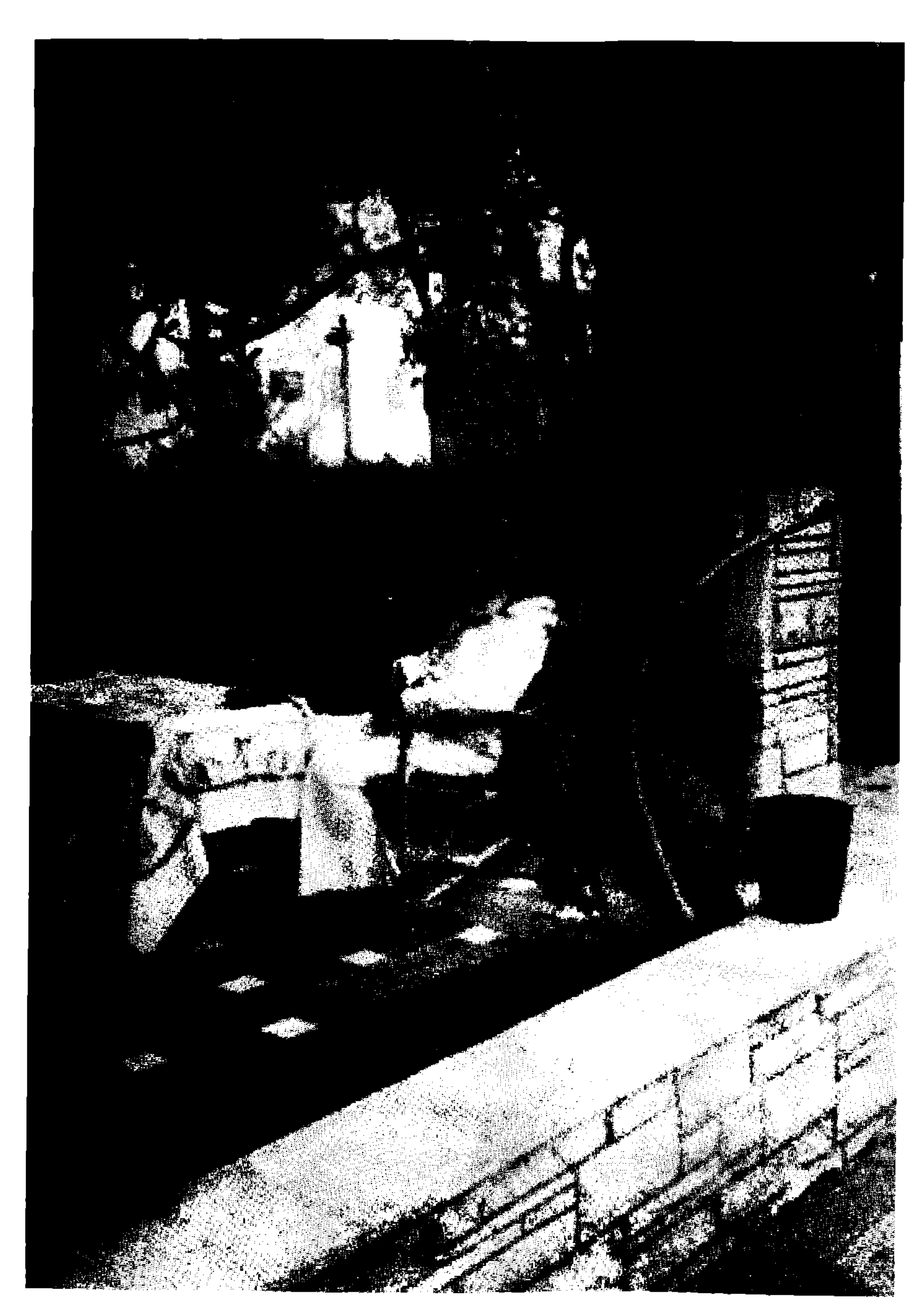
مكث عبدالله الطريقي في القاهرة ستة أعوام وبضعة أشهر، أمضاها في رعاية أسرته وفي قراءة ما تيسر من الكتب، وفي استقبال زملائه وأصدقائه. وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧ بدأ يعاني من بعض الظروف الصحية. وذات يوم فَقَد وعيه، فأدخل مستشفى الصفا في حي المهندسين بالقاهرة، وقد ظل في المستشفى لمدة ثلاثة أشهر، تتناوب على رعايته زوجته مع ابنته هيا، ورغم أنه خرج من غيبوبته وغادر المستشفى لبضعة أيام، إلا أنه عاد إلى المستشفى فكانت العودة الأخيرة، إذ بعد أيام

فاضت روحه إلى بارئها وخالقها. كان ذلك في يوم الأحد السابع من سبتمبر (أيلول) عن عمر بلغ ثمانين عاماً.

تصف هيا الطريقي خبر وفاة والدها، بأنه خبر أليم وذو وقع كبير على نفسيتها وعلى والدتها[٤]. ففي صبيحة يوم وفاته ذهبت إلى السفارة السعودية بالقاهرة لتخبرهم بوفاة والدها، وتطلب إذن دفن له، حيث أعدت والدتها وجهزت لزوجها قبراً بجوار صديقه اللواء عبدالفتاح رحمي، غير أنها ووالدتها فوجئتا بخطاب مُرسل إلى السفارة من الرياض، عبر الفاكس، بطلب دفنه بالسعودية، وكانت المفاجأة حينما حضرت سيارة لنقل الجثمان من المستشفى إلى المطار! فكان الاعتراض من الأرملة والابنة المفجوعة برحيل والدها.

تقول مها جنبلاط عن الخلاف الذي نشب على الجثمان: (الذي حدث أنه بعد وفاة الشيخ عبدالله، طلبت من ابنتي هيا أن تذهب إلى السفارة السعودية بالقاهرة وتخبرهم بوفاته. لكننا فوجئنا ونحن بالمستشفى بسيارة تريد نقل الجثمان ليدفن بالسعودية! هكذا وبدون أن يعطوا أهل المتوفى أي اعتبار! الشيخ عبدالله مكث بالمستشفى ثلاثة أشهر لم يزره أحد! لا من السفارة ولا من غيرها، ولما توفي جاءوا ليأخذوا جثمانه. نحن ليس لدينا مانع من أن يدفن بالسعودية لكن لا بد من مناقشة عائلته. وقد قابلت السفير السعودي بالقاهرة، وقلت له: ليس عندي مانع أن تكرم الحكومة السعودية الشيخ عبدالله وأن تدفنه في بلده، لكن الطريقة هذه غير صحيحة. الحقيقة لم يكن هناك لياقة في التعامل)[٥]. وحينما سألتها عما إذا كان الراحل قد أوصى بدفنه في السعودية، قالت: لا لم يوصِ بذلك، لكنه كان يرغب في أن يدفن بالسعودية[٦].

وتنفي مها جنبلاط أن تكون لديها رغبة في دفنه بالقاهرة، تقول: (المسألة ليست مسألة رغبات، رجل توفي في القاهرة أين سأدفنه؟! المهم عندي أن يدفن على وجه السرعة، فأنا لم أطلب أن يدفن في بيروت عند أهلي! كنت متعبة جداً من متابعة ورعاية الشيخ لمدة ثلاثة أشهر، فكان الهم عندي أن يدفن، وأن يأخذوا رأي ابنته على الأقل)[٧]. وتقول هيا الطريقي (لقد حصلت مشكلة كبيرة على الجثمان، كنت منهارة وأعصابي مشدودة، وفي هذا الأثناء اتصل بي صديق الوالد الأستاذ محمد للحيدان، وطلب مني أن نأذن في نقل الجثمان إلى السعودية، وقال لي سأحضر غداً



في الصباح الباكر يستمع في حديقة داره إلى إذاعات العالم،
آخر صورة التقطت للراحل قبل وفاته ١٩٩٧م

إليكم، وبالفعل حضر في اليوم التالي ومعه ابنته، وقدموا لنا واجب العزاء، وكان يهدّيني وطلب موافقتنا على إرسال الجثمان إلى السعودية)[٨]. وفي هذا يروي صديقه الدكتور عمر وهبي قائلاً: (كنت على علم أن صحة الشيخ عبدالله في تدهور، ثم قرأت خبر نعيه في «الأهرام» وأن الصلاة عليه ستكون بعد الظهر في جامع مصطفى محمود، فذهبت إلى هناك وبعد الصلاة لم تُحضر الجنازة، فانتظرت وخرج المصلون جميعاً، ووجدت الدكتور نائل بركات، عميد كلية العلوم، فسألته فكان مثلي لا يعلم ما الخبر؟ فخرجنا من الجامع ووجدنا الدكتور أمين الزنفلي، وهو من أصدقاء الطريقي القدماء، فأخبرنا أن الجثمان لا يزال في المستشفى، وأن هناك خلافاً حول مكان الدفن، هناك من يريد دفنه بالرياض، بينما السيدة مها جهزت له قبراً بجوار صديقه عبدالفتاح رحمي، فذهبنا إلى المستشفى، وسلمنا عليه وألقينا عليه نظرة الوداع الأخير، وكان الوداع)[٩].

لقد ظل جثمان الطريقي مسجى لأيام ثلاثة في قاهرة المعز! تتنازعه أرضان؛ أرض نجد، التي صرخ فيها أولى صرخاته وخطا على ثراها أولى خطواته، وأرض الكنانة، التي طارحها أشواقه في ميعة الصبا ورونق الشباب، وعلى ثراها شهق شهقته الأخيرة. كانت أرض نجد تريد أن تسقيه من صيّب روائحها الغاديات، لتنبت على قبره الخزامى والأقحوان. وكانت أرض الكنانة تريد أن تسقي ثرى قبره من مياه النيل الخالد. وفي النهاية، قهرت الصحراءُ الماء، فأخذته أرض نجد إلى ثراها، ولأن قلبه المفعم بحب العروبة، كان أرقّ من نفحات النسيم، فقد أودعوه مقابرَ النسيم في شرق الرياض، بعد أن أديت عليه صلاة الميت بعد صلاة العصر في جامع الراجحي. وبمواراته في الثرى، طوى معه صفحة العمل والبذل والعطاء، وفتح لنا صفحة البحث والسؤال والتنقيب في سيرته ومسيرته، فكانت هذه السيرة.

رحل الطريقي مخلفاً وراءه أرملته السيدة مها جنبلاط وابنه صخراً، المولود في مطلع الخمسينيات، والذي يعمل حالياً مديراً في أحد البنوك السعودية بالرياض، وابنته هيا، رفيقة درب والدها، والتي تنقلت معه في كل رحلاته وغزواته، من بيروت، حيث مولدها إلى القاهرة ثم الكويت والرياض وأخيراً القاهرة.

رثاء الصحافة:

ما إن لفظ عبدالله الطريقي أنفاسه الأخيرة حتى نعته الصحافة العربية والأجنبية، وأبرزت مناقبه وجهوده، وكتب عدد كبير من زملائه وأصدقائه ومحبيه في الصحافة العربية. وقد نعته أسرته في السعودية كما نعته صحيفة «الرياض» السعودية وصحيفة «الجزيرة» السعودية. ونعاه صديقه محمد العمير وصديقه الكويتي جاسم القطامي، الذي نعى في صحيفة «القبس» إلى أمته العربية وفاة أحد أبرز مناضليها في سبيل حقوقها وثرواتها الطبيعية.

كانت صحيفة «الأهرام» المصرية هي أول الصحف العربية نعياً، حيث نشرت خبراً عن وفاته، كما نعته صحيفة «أخبار الخليج» وصحيفة «الشرق الأوسط» في صفحتها الأولى تحت عنوان «وفاة أول وزير نفط سعودي وأحد مؤسسي أوبك»، كما نعته صحيفة «الحياة» وكتبت صحيفة «السفير» تحت عنوان «غياب عبدالله الطريقي رائد شعار نفط العرب للعرب» وأفردت صفحة كاملة تضمنت قراءة في أفكار عبدالله الطريقي، وقالت عنه أنه أول من رفع شعار نفط العرب للعرب، وتمكن من خلال مجلته ومحاضراته وجهوده المختلفة من تأسيس مدرسة فكرية نفطية تدعو لسيطرة العرب على هذا المورد، وأضافت أن الأمة العربية فقدت بوفاته شخصية فكرية وسياسية هامة ناضلت من أجل تمكين العرب من السيطرة على مواردهم النفطية ودفع ثمناً كبيراً من أجل هذه المبادئ وكان مثالاً للمفكر والخبير الملتزم بمصالح أمته(١٠).

كما نعته الصحافة الكويتية، وكتبت «القبس» تحت عنوان «الرائد الذي غاب» قائلةً إن الطريقي بعد أن ترك العمل الوزاري دافع عن آرائه، فساهم في العديد من المنتديات الفكرية العالمية والعربية وكان مشاركاً فعالاً في الندوات الاقتصادية، وكان ينظر إلى النفط نظرة بعيدة ويحذر من أن يكون التعامل معه وكأنه سلعة دائمة أو وحيدة، فكان يقول عن النفط: نحن أمام عدو خبيث لا يضمر لنا ذرة من الحب. وبذلك كان يدعو إلى ضرورة استفادة العرب من ثرواتهم، وحمل رسالة فكرية وقومية كانت شغله الشاغل ومحور اهتماماته مع عدد من أصدقائه من المفكرين والسياسيين العرب.

كما كتب عدد من أصدقائه ومحبيه في الصحافة العربية، ومن أبرز الذين نعوه وكتبوا

عنه بعد رحيله وقيموا جهوده وإنجازاته، عبدالرحمن منيف وعاطف سليمان وعبدالأمير الأنباري وأديب الجادر ويوسف شبل ومصطفى الرفاعي وصلاح منتصر وعبدالرزاق الفارس وعبدالعزيز السنيد وعبدالرحمن الراشد ومحمد العمير ومحمد رضا نصرالله ومحمد الهوشان وعبدالعزيز الدخيل وفهد العريفي وآخرون.

فتاة على خُطى أبيها

في ضاحية المعادي، حيث تلقي القاهرة بضفائرها وجدائلها إلى أعماق النيل الخالد، تقبع فيلا عبدالله الطريقي، المكان الذي أوى إليه، بعد عناء رحلة طويلة من العلم والعمل، والذي ألقى به عصا ترحاله، وودّع فيها أحباءه، ولن يكتب تاريخ الطريقي، دون الوقوف على تلك الفيلا الجميلة، والتجول في ردهاتها وصالونها، والتأمل ملياً في زوايا مكتبتها، والبحث في أرشيف صاحبها، وقد كان لي أن أقف على تلك «الفيلا» وأن أطّلع على شيء من مكتبتها وأرشيفها، في فرصة لم تتح لصحافي عربي قبلي(*). في يوم وحينما آذنت شمس القاهرة بالزوال، كنت أقف أمام الباب الخارجي لحديقة المنزل، استأذنت في الدخول، ففتح الباب، وإذا بـ«تشارلي» باسطاً ذراعيه بالوسيط، حاول منعي فزجرته ثم رجوته بعد أن مسحت على رأسه، وقد أخبرته أنني أبحث تاريخ أحد مؤسسي نظم النفط العربي وصنّاعه، وقد أدركت فيما بعد أن نباحه ذاك، ما كان إلا غضباً منه تجاه عقوق مارسناه طويلاً بحق



هيا الطريقي اختلفت كثيراً مع والدها حول عبد الناصر

(*) قامت دارة الملك عبدالعزيز بالرياض بنقل مكتبه عبدالله الطريقي للمحافظة عليها وإتاحتها للباحثين، وقد تم تخصيص مكان لها ضمن المكتبات الخاصة.

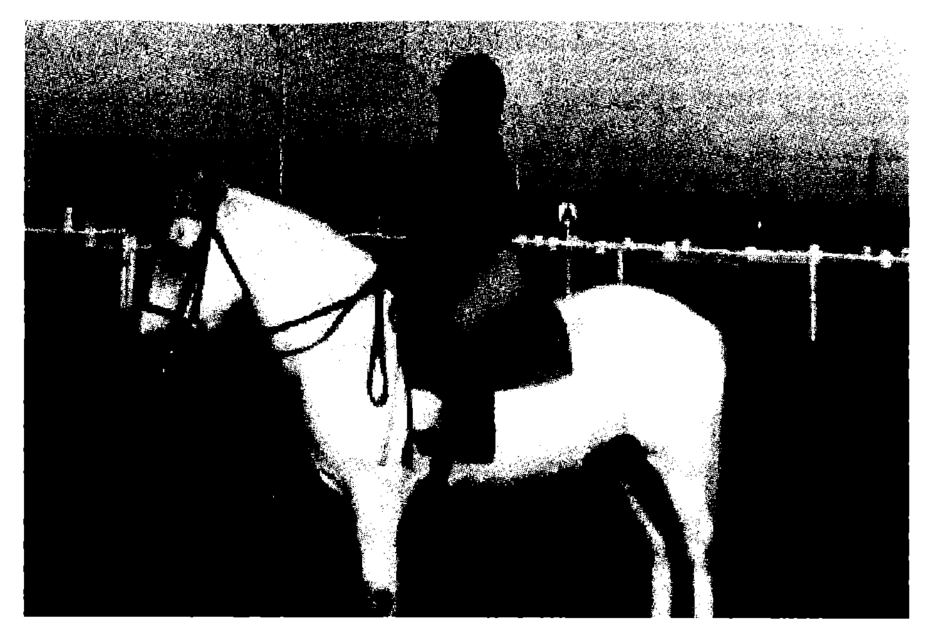
رجالات ورواد. ودليلي أن «تشارلي» هزّ ذيله طرباً حينما غادرت باب الحديقة مودعاً! في مدخل الفيلا، استقبلتني «سعاد» وأخذت بي إلى الصالون العابق بروائح النيل والخزامى، والمشغول بالتحف والجواهر، تأملتُ ملياً صورة الشيخ على صهوة جواده؛ صورته مبتسماً مع عبدالناصر؛ صورته متلثماً كأنما هو في ساحة قتال! نظرتُ إلى موقد ناره، مسبحته، متكئه، شاشته الفضية، سجادته الفارسية، مكتبته ذات المراجع الأجنبية، شموعه المضاءة كحقول نفط تحترق! صالون يختزل تاريخ عبدالله الطريقي، ويحفظ بدايات تاريخ نفطنا العربي الدافق.

في وسط الصالون، وقفتْ شابة متوثبة، تتقد ذكاء وفطنة، ثقافتها عالية، مع نضارة شباب ورونقه، طموح وتفاؤل وابتسام، كبرياءُ والدها النجدي وثقافة أمها اللبنانية الأصل، سليلة فارس عربي نحتت جبهته من صخور نجد، خرج من الزلفي مغامراً في حياته، فالتقى مع سيدة لبنانية، تتكئ على حسب ومجد عريقين، فالتقتْ الكبرياء النجدية مع المجد اللبناني الأثيل، فكانت هيا الطريقي، ابنة أول وزير للنفط السعودي.

ولدت هيا الطريقي، في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، درست المرحلة الابتدائية في القاهرة ثم الكويت، ودرست المرحلتين المتوسطة والثانوية في الرياض، ودرست علم النفس في الجامعة الأميركية بالقاهرة، وتحضّر لنيل شهادة الماجستير في الإعلام من الجامعة ذاتها.

كان والدها حريصاً على أن تتخص في القسم العلمي في المرحلة الثانوية، غير أنه ترك لها حرية الاختيار. وبعد الثانوية كان والدها يرغب في ابتعاثها إلى أميركا، غير أنها اختارت الجامعة الأميركية بالقاهرة. تقول هيا عن السبب في اختيارها الجامعة الأميركية بالقاهرة دون أميركا نفسها: (الحقيقة لا أجدُ نفسي كثيراً متوائمة مع الحياة الغربية، هنا أفضل وأقرب لعاداتنا وتقاليدنا وديننا)(١١).

تحب هيا القاهرة كثيراً، غير أنها لا تمانع العمل في مدينة الرياض، إذا توفّرت لها الفرصة الأفضل. وتذكر هيا أن والدها، ورغم سعوديته الخالصة، لم يربها تربية سعودية تقليدية. تقول: (كان متفهماً لي وكان يريد أن يبعثني إلى أميركا للدراسة في الجامعة، وكان يترك لي حرية الاختيار والتعبير، أنا أحب والدي جداً، فقد كان صاحب مبادئ وقيم. وعلى



هيا الطريقي... فارسة عربية أصيلة... الكويت ١٩٧٩

الرغم مما يقال عنه، فقد كان عاطفياً جداً، ولم يكن بالشخص العادي، ولم يكن مُدللاً لي، بل كان يحس ويشعر تجاهي وكان يناقشني في دراستي كثيراً، ويتابعني بشكل دقيق، وقد علمني قراءة الشعر وحفظه، وكذلك حفظ القرآن الكريم، وكان يطلب مني أن أُسمعه بعض الآيات الكريمة، وعلمني ركوب الخيل وقد حصلت على جوائز في الكويت كما علمني قيادة الدراجة والسباحة)[١٢].

وعن ناصرية والدها الراحل، تقول: (لم يكن والدي ناصرياً، ولم يكن منتمياً إلى أي حزب ناصري أو غيره، إنما لأن عبدالناصر يمثل الوحدة العربية والقيم والمبادئ، التي كان يتمثلها الوالد، فقد كان معجباً جداً بعبدالناصر، وكما تعلم فقد اجتمع الناس كلهم حول عبدالناصر، وكانت له كاريزما وكان ظاهرة، ومن وجهة نظري فقد كان مؤملاً أن الذي ممكن أن يوحد العرب هو الرئيس عبدالناصر، وهو شخص لن يتكرر، وليس معنى هذا أنه شخص بلا أخطاء، بل بالعكس كانت له أخطاء، وقد كنتُ أختلف مع والدي كثيراً حوله، وأقول: بقدر ما كان لعبدالناصر من إنجازات في الخارج، كانت له أخطاؤه في الداخل. وكان الوالد يغضب ويقول: جاء اليوم الذي ننتقد فيه ابنتي عبدالناصر! وبعد وفاة والدي شاهدت الفيلم الذي أنتج عن عبدالناصر،



في جبل لبنان وفي ظلال دور آل جنبلاط..
التفاتة حادة نحو مستقبل أمته العربية وصراعها مع الغرب ١٩٩٤/٦/٣٠

وقد تأثرت كثيراً وعرفت لماذا كان والدي يحب عبدالناصر؟)[١٣]. وعن الرؤية القومية العروبية لدى والدها، تقول هيا الطريقي: (والدي لم تكن لديه أي نظرة إقليمية أو قطرية، كان يحب العرب جميعهم، ومع ذلك كان يعتز بالسعودية كثيراً، وكان دائماً يؤمل نفسه بالعودة إلى وطنه السعودية. لا تعتقد أن الوالد كان مسروراً من عدم زياراته السعودية، بل العكس، فعندما كنا في الكويت، وفي آخر سنة لحكم الشيخ صباح، وكان يحب والدي، عَرَض عليه الجنسية الكويتية، إلا أن والدي رفض، على الرغم من حبه الكبير للكويت، فقد عاش فيها طفولته. والدي كان وطنياً مهما قيل ومهما كان الاختلاف، لكن مشكلته أنه لا يتنازل)[١٤].

هيا الطريقي لا تخفي فخرها الكبير بوالدها، بل تفتخر فيه إلى أقصى حد، ولم يكن فخرها أنه كان ذات يوم وزيراً، تقول: (أفتخر بوالدي ليس لأنه كان وزيراً، إنما لأنه صاحب مبادئ وقيم آمن بها ودافع عنها، فكان حاضراً دوماً، وكما قال أحمد شوقي: فاختر لنفسك قبل موتك ذكرها، فالذكر بعد الموت عمر ثاني. والحمد لله على ذلك)[١٥].

* * *

رحل عبدالله الطريقي من دون أن يدوّن مذكراته ويسجل أحداث وطنه العربي، الذي شُغل كثيراً بوحدته الاقتصادية والسياسية، لا سيما أنه شاهد على كثير من التحولات والتبدلات التي شهدها الوطن العربي، خاصة في السياسة العربية وتقاطعاتها مع قضايا الاقتصاد والنفط. كل ما أبقاه الطريقي للتاريخ، إضافة إلى منجزاته العملية، مقالاته وتحليلاته التي كتبها في مجلته، وتلك الحوارات التي أجريت معه في كثير من الصحف والمجلات العربية، يوم أن كان في مؤسسة الدولة الرسمية وبعد أن غادرها.

رغم أن الطريقي أحد الذين اشتغلوا وشغلوا بقضايا الفكر العربي، السياسي والاقتصادي، وأحد الذين عالجوا في بحوثهم ودراساتهم مرحلة النفط العربي والعالمي، فإنه لم يكتب مذكراته، لماذا؟! خاصة بعد أن أوى إلى الرياض، وتفرغ من أعماله ومهامه الاستشارية. تذكر زوجته مها جنبلاط أن كثيرين كانوا يسألون زوجها ويطلبون منه كتابة مذكراته، إلا أنه كان يقابلهم بابتسامته! أما ابنته هيا، التي كثيراً ما كانت تسأل والدها عن ذلك، فترجع السبب في عدم كتابة والدها مذكراته إلى الإحباط الذي واجهه في العقدين الأخيرين من عمره. ويذكر فهد العلي العريفي أنه حينما التقى عبدالله الطريقي في مدينة الزلفي، في مطلع الثمانينيات، بعد عودته من الكويت، سأله قائلاً: أبا صخر، ماذا فعلت بك الأيام؟! فردّ الطريقي قائلاً: كما تراني، هانئاً في مسقط رأسي! ثمّ أردف العريفي سؤاله بآخر، قائلاً: أبا صخر لقد عايشت شؤون النفط وشجونه، وخبرت مراوغات الشركات وأعمالها، وعملت قبل الوزارة في التنقيب عن النفط في بلادك، فأرجو أن تكون قد دونت ذكرياتك عنها للتاريخ، وستكون مرجعاً مهماً لتلك الحقبة في تاريخ النفط. عندئذٍ تنهد الطريقي وقال: أبداً لم أسطر حرفاً، فقد شغلتني الأيام عن تدوينها، وأنا الآن يكاد الندم ينكد عليّ حياتي، وعلى استعداد أن أملي ذكرياتي على من يتطوع لكتابتها. يعلّق العريفي قائلاً: (أخرسنا الألم على ضياع كنز من الذكريات، ثمين، لا يقدر بثمن، وساد الصمت، ولم يتطوع أحد منا بقبول المهمة الوطنية وتسجيل الذكريات العظيمة لرجل عظيم)[١٦].

الطريقي..الإنسان:

يجمع عدد من أصدقاء الطريقي الذين التقيت بهم على ما كان يتمتع به من إنسانية مفرطة ومن حب للأصدقاء غامر، ورغم حزمه وجديته وحدّته، فقد كان يحب

المزاح مع الأصدقاء

ويروي عدد من أصدقائه عن مواقف طريفة كان بطلها الطريقي. كما يروي آخرون وقوفه بجانبهم في كل ما يحتاجون إليه. ويدين عدد من موظفي وزارة البترول وموظفي شركة أرامكو بالفضل لعبدالله الطريقي، على ابتعاثه لهم ومتابعته لهم أثناء تعليمهم.



يوشك هذا الفارس أن يترجل..
صورة مع ابن زوجته المهندس أسامة نجار

في طفولته كان شقياً وفي شبابه كان مرحاً فكهاً ساخراً. ذكر صديقه عمر وهبي عدداً من المواقف الطريفة حينما كانا يدرسان معاً في جامعة القاهرة، وكيف كان يقوم بخدمة أصدقائه وزملائه، في إعداد الأكل لهم، وكيف أنه كان شعلة متقدة من النشاط والحيوية في المعسكرات الكشفية. وسجّل الدكتور حسن نصيف مواقف طريفة في كتابه «مذكرات طالب سابق» كان بطلها عبدالله الطريقي(١٧).

يروي عمر وهبي أن صديقه الطريقي كان صاحب مفاجآت ومواقف طريفة، ففي عام ١٩٦٩ كان عمر وهبي عائداً من كوالالمبور، فمرّ ببيروت فاتصل بالطريقي، الذي حجز له في أحد الفنادق ودعاه إلى تناول طعام الغداء في مطعم أسماك. يقول عمر وهبي: حينما ذهبت إلى المطعم وجدت الطريقي ومعه سيدة تجلس إلى جواره. وحينما دخلت قدمها لي قائلاً: هذه زوجتي مها جنبلاط! وهذا صديقي عمر وهبي. لقد فاجأني بزواجه من السيدة مها، فلم يخبرني قبل ذلك، إنما أراد أن يفاجئني بها. وقد كانت مفاجأة سارة(١٨).

يحرص الطريقي كثيراً على أصدقائه، وهو يحافظ عليهم، مهما تبدلت أو تغيّرت

مواقعه. سألت عمر وهبي عن الصداقة التي تربطه بالطريقي، هل اعتراها فتور أثناء عمل الطريقي وزيراً، فقال: (أبداً، صداقتنا لم تنقطع طيلة ستين عاماً، والطريقي لا تغيره المناصب. أذكر أنه في عام ١٩٦١ وكان وقتها وزيراً للبترول والثروة المعدنية، وكنت أعمل في أميركا وكلفت في مهمة إلى مصر، وحينما جئت إليها وجدت الطريقي فيها، فاتصلت به ودعاني وصديقي الأميركي إلى شقته المطلة على النيل، وتناولنا معه طعام الغداء. واستغرب صديقي أن يكون «هذا» وزيراً)[١٩].

وموقف آخر يرويه عمر وهبي، وهو أنه في عام ١٩٧١ كان يعمل في الأردن، فرغب في أن يدخل أولاده للدراسة في مدرسة (INTERNATIONAL COLLEGE) (I.C) في بيروت، وكانت المدرسة تشترط إذا لم يكن للطالب ولي أمر في البلد، فإنه لا بد من تسجيل أب روحي له. يقول عمر وهبي: حينما طلبوا مني تسجيل أب روحي لأبنائي، لم أتردد في كتابة وتسجيل اسم عبدالله الطريقي، كأب روحي لهم[٢٠].

يروي عبدالعزيز السنيد موقفاً حدث له مع الطريقي عام ١٩٦٠ حينما التقاه في بغداد، وكان الطريقي قد ذهب إلى هناك لحضور المؤتمر الذي أعلنت فيه منظمة الدول المصدرة للنفط. وكان عبدالعزيز مقيماً في بغداد بعد أن استقال من عمله في مصلحة العمل والعمال. فعاتبه الطريقي على تركه العمل وعلى مغادرته السعودية. وفي عام ١٩٦٤ تم إبعاد عبدالعزيز السنيد من بيروت، فذهب إلى ألمانيا، ولما ضاق ذرعاً بالحياة، بعيداً عن أهله وأصدقائه، اتصل بعبدالله الطريقي شاكياً له وضعه، فاقترح عليه الطريقي الذهاب إلى دمشق، لكن السنيد أيضاً غير مرغوب فيه وممنوع من دخول سوريا! وذلك بحجة أنه كان ضد الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا، وضد سياسة عبدالناصر، ذات النفحات الديكتاتورية، حسب قول السنيد، الذي أضاف قائلاً: (كان الطريقي من أشرف وأفضل الشخصيات العربية، التي تؤمن بالوحدة وبالرئيس عبدالناصر، وكل هذا لم يمنعه من الوقوف بجانبي، فقال: سأتصل بالسوريين، وسيكون التوفيق إن شاء الله معنا، وستلحق بعائلتك، وبالفعل اتصل برئيس الوزراء أنذاك «صلاح الدين البيطار» وقال له: لماذا تمنعون الابن من دخول بلدكم؟! وهو شاب وطني مؤمن بحرية التعبير والديموقراطية، وعدو الاستعمار والصهيونية والأفكار لرجعية، وبعد أيام اتصل بي أبو صخر، وقال: توجه إلى سوريا فهم يرحبون بك، في لمدك العربي، وبالفعل وصلت ووجدت من يستقبلني، وعشت فيها ١٥ عاماً أمارس


في بيت الدين في لبنان...
صورة أراد أن يودعها متحف أمته العربية!

نشاطي الصحافي والإذاعي بكل حرية. وعندما يزور الطريقي سوريا، يفرحون بقدومه ويخصصون له ندوة أو محاضرة يتكلم فيها عن البترول العربي والقضايا الوطنية ويتبرع بالمكافأة إلى الجمعيات الخيرية، وبالمناسبة كان الطريقي يساعد الطلاب مادياً ومعنوياً، والذين هم بحاجة إلى المساعدة)[٢١].

يتجلى حرص الطريقي على أصدقائه في ثقته بهم وإسناد بعض الأعمال لهم. من ذلك أنه دعا صديقه عمر وهبي عام ١٩٥٩ واثنين من زملائه في جامعة القاهرة، لكونهم متخصصين في المجال الزراعي، وذلك لوضع خطة وتقييم كيفية استغلال مزرعة الأمير طلال بن عبدالعزيز. وبالفعل قام الوفد بمهمته برفقة الطريقي. كما أنه وفي مطلع الثمانينيات دعا عمر وهبي وآخرين لوضع دراسة لمزرعته التي رغب في إنشائها في الزلفي. كذلك دعا الطريقي صديقه المهندس المصري محمود عمر لتصميم مبنى وزارة البترول والثروة المعدنية، الذي تم تشييده في شارع المطار القديم. وكذلك تصميم منزله الكائن في شارع الجامعة بالرياض.

امتاز عبدالله الطريقي بالبساطة في حياته، غير أنه كان يهتم بمظهره كثيراً، فكان يحرص على ارتداء أجود أنواع الثياب والبدل في خارج السعودية. وكان يهتم كثيراً

بربطة العنق. وكان يقول: إن حسن مظهر الإنسان يكسبه المعركة الأولى في أي لقاء.

احتضن الطريقي أبناء زوجته مها من زوجها السابق فؤاد نجار. وعن علاقته مع هؤلاء الأبناء الثلاثة، يقول أسامة فؤاد نجار: (كان الطريقي مربياً من الدرجة الأولى، لأنه كان يعتمد أسلوب القدوة الحسنة قبل الموعظة، فكان مستقيماً في تعاملاته كلها. وكان يخاف الله ويكن الاحترام للصغير قبل الكبير والفقير قبل الغني. لم يشعرنا قط بأي تقصير تجاهنا أو أي تفرقة بيننا وأختنا هيا. فقد أحبنا وأظهر هذا الحب في جميع تصرفاته تجاهنا. ذات يوم وكنا صغاراً، وبعد زواجه من والدتي بأسابيع، أخذنا في زيارة إلى جدتي لأبي، السيدة زهية نجار، وكان هدف الزيارة هو طمأنة السيدة العجوز، التي كان يعتصر قلبها ألماً وحزناً على فقدان ولدها الشاب، على أحفادها الثلاثة، واعداً إياها بأنه سوف يكون لهم خير راع وخير معيل. وقد كان رحمه الله، كما قال وأكثر). وعن تعليمهم يقول أسامة نجار: (أصر الراحل على أن نصل بتعليمنا إلى ما وصلنا إليه وكان يتباهى بنا أمام أصدقائه، لقد حصلت على البكالوريوس في الهندسة الكيميائية، ثم أوفدني إلى لندن للحصول على درجة الماجستير في الهندسة. أما أخي نمير فقد أقنعه بالدراسة في ولاية تكساس الأميركية، حيث درس الهندسة الزراعية، ولم يعد إلا بعد أن حصل على الدكتوراة في علوم البيئة. وقد ساعدنا على الزواج)[٢٢]. تقول هيا الطريقي إن والدها كان يقسو عليها أكثر من إخوتها أسامة ونمير وأختها رنا[٢٣].

وعن إنسانيته وتواضعه وخلقه، يقول عاطف سليمان: عملتُ معه قبل أن يصبح وزيراً، وعملت معه وهو في أوج نشاطه الرسمي ووهج المنصب، وزيراً للبترول ثم عملت معه وقد تخلى عن المنصب واختار إنشاء مكتب للاستشارات وإصدار مجلة «نفط العرب»، ولم يتغير الرجل وبقي على الدوام الإنسان الكبير المتواضع الوفي، صاحب الخلق الرفيع وعزة النفس، لقد كان رائداً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، متحلياً بكل الخصال الرفيعة التي تميّز الرواد، وقد تحمّل في سبيل رسالته الرائدة، كما يتحمل الرواد وأصحاب الرسائل الكبيرة، كل صنوف المتاعب والصعاب وبقي صلباً لا تلين له قناة[٢٤]. ويكشف الدكتور علي فخرو عن جوانب من شخصية الطريقي، المتقشف المتصوف، قائلاً: بذلك الأسلوب وبأدب جم وبتواضع، استطاع ذلك

الرجل الفني في حقل النفط أن يصبح مع الوقت الرجل السياسي النفطي بامتياز. ومع عدم إغفال الوزن الكبير للمملكة العربية السعودية في خطوات بناء منظمة أوبك، بالرغم من كل العراقيل التي وضعت أمام قيامها، إلا أن استعمال ذلك الوزن الكبير بحكمة يرجع الفضل فيه إلى شخصية المرحوم المتوازنة والعفيفة. وهذا يقودنا إلى شعوري الدائم في كل جلساتنا بأننا كنا أمام إنسان شبه متصوف لا يريد من الدنيا إلا ضرورياتها. أمّا ما يزيد على ذلك، فكان لا يأبه معاكساً بذلك الأجواء الرسمية الفاسدة التي كانت تحيط به. فكان من أولئك النفر الذين يدخلون تحت مظلة «إلا من عصم ربي»[٢٥].

ويقول عثمان حمد الخويطر، أحد موظفي أرامكو المتقاعدين، والذين سبق أن تم ابتعاثهم من قبل عبدالله الطريقي: كنتُ ضمن واحداً وعشرين طالباً أرسلهم الشيخ عبدالله إلى جامعة تكساس عام ١٩٥٩ لدراسة الهندسة، وكنا أول دفعة تلتها دفعات خلال السنوات اللاحقة، وقد كان هذا البرنامج من أنجح البرامج التعليمية، حيثُ تخرج المئات من الشباب من أميركا، معظمهم تبوأ مراكز مهمة في الشركات وفي الحكومة. ويضيف الخويطر: كان الشيخ رحمه الله رجلاً بمعنى الكلمة، كان شامخاً إلى عنان السماء، وكان متواضعاً حتى تظن أنه رجل عادي بسيط، كان مخلصاً لأمته ووطنه ودينه، كأفضل ما يكون الإخلاص وكان متفانياً في خدمة حكومته بكل صدق وأمانة، وكان بعيد النظر، ثاقب الرؤية، نادراً في زمانه، ولا أبالغ إذا قلت إن جميع ما كان يحلم به في الخمسينيات وأوائل الستينيات حصلنا عليه مع شركات الزيت بفضل الله ثم بفضل أفكاره وتخطيطه. كان رجلاً رائعاً عصرياً دون أن يفقد شخصيته النجدية المتواضعة والأصيلة[٢٦].

ويصف الشيخ عبدالعزيز التويجري صديقه الطريقي بأنه إنسان فاضل الخلق وفاضل النفس، وأنه كان عفيفاً عن توافه الحياة ومغرياتها، وأن جميع الفضائل قد اجتمعت فيه، ويكفيه أنه تولى الوزارة وخرج منها نظيف اليدين، لذلك فإن من يعرفه يعتزّ بمعرفته، والحديث عنه وعن عصاميته لا ينتهي، وهو هامة تقصر دونها كثير من الهامات، وقد توجه في آخر حياته إلى العبادة.

وعرض التويجري إلى موقف حدث له بعد أن تولى الطريقي الوزارة، حينما استفزع به في قضية شخصين تعرضا لأمر من أمور الدنيا، فكان الطريقي عند النخوة، فبذل جاهه

معهما، وكان للتويجري أيضاً موقف شهم مع صديقه حينما زاره ذات يوم وشرح له وضعه في إحدى القضايا، فذهب الشيخ التويجري إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حينما كان نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني، الذي بدوره وجّه بسرعة إنهاء موضوع الطريقي.

يقول التويجري: بيني والطريقي محبة ومودة، أزوره ويزورني، وبيننا رسائل متبادلة، وأنا بطبعي أميل لهذه النوعيات التي تجمعت فيها الفضائل(٢٧).

الطريقي.. الوزير الفقير

بعد رحيل عبدالله الطريقي، تساءل عدد من الذين أبّنوه ورثوه، كيف لوزير النفط في أكبر دولة منتجة للنفط في العالم أن يموتَ فقيراً؟! والحقيقة أن الطريقي لم يعش حياته فقيراً، بما تعنيه كلمة الفقر من معنى، إنما كانت حياته كفافاً، لا له ولا عليه، إضافةً إلى أنه لم يكن يأبه بالمال، ولا يعني له أي شيء. إنما كان فقره ـ إن صح ـ عند الذين رثوه، إذا ما قورن بغيره من وزراء النفط في دول العالم الثالث، الذين طال البعض منهم ثراءٌ فاحش.

الدكتور عبدالله الحامد، الأستاذ في كلية اللغة العربية سابقاً، نظمَ قصيدة في رثاء الطريقي، رغم أنه لم يلتق به ولم يجلس إليه، والمفاجأة أن الطريقي كان جاراً للحامد في حي الروضة بمدينة الرياض، ويصليان في مسجد واحد. وبعد رحيل الطريقي عرف الحامد أن ذاك الشيخ البهي، الذي كان يراه في المسجد هو عبدالله الطريقي! فكان الرثاء بحجم المفاجأة.

يقول عبدالله الحامد ما يلي: «سمعتُ منذ الصغر عن عبدالله الطريقي حكاياتٍ جميلة، تُجسد نموذجاً عالياً يحتذى، وترسم المثقفَ الذي يدرك أن له دوراً وموقفاً، فيُسخر ما وهبه الله لخدمة أمته ووطنه دون منة، لقد عزّ عليّ أن أكتشف بعد فوات الأوان أن ذلك الشيخ البهي الذي ألمحه كلما صليتُ في مسجد حذيفة بن اليمان في الروضة، هو عبدالله الطريقي دون أن أحيّيه، وعزّ عليّ أنه حين عرفته وسعيت لمصافحته سافر إلى مصر، ثم لم ألبث حتى نعاه النعاة، فعز علي أن أقصر عن تحيته

حيّاً ثم ميتاً، فلعل هذه النبضات بعض عزاء لأولاده وأهله خاصة وعامة، وبعض وفا وتذكيراً بموقف رجل أعطى ووفى ــ رحمه الله ـ[٢٨].

رنوتُ إلى رؤى نجمٍ … يحدقُ في السماواتِ
لنوء الخصب والبشرى … بصحراء انتظاراتِ
سعيتُ لكي أصافحه … أكفّرُ عن جهالاتي
وأقبسُ من حصافتهِ … ضياءً في الدجى الشاتي
أقبلهُ أحييهِ … وهل تشفي تحياتي
رعاك الله ياصقراً … يُجنحُ في المدارات
يؤم الصدقَ ممتطياً … متون الجندل الناتي
ليرفعَ رايةَ البشرى … على أعلى أبانات
يُعلّمُ كل متخذٍ … معاني الوعي بالذات
ويلهم كل منتكسٍ … ثقافةَ عصرنا الآتي
ويرسمُ في مهالكها … لجوابٍ أو علامات
فيومضُ مثل بوصلةٍ … تُشيرُ إلى المسارات
كنجم القطب لماعٍ … توقّد في المتاهات
أبا صخرٍ أيا نهراً … تحدّر من مروءات
فسال الغيثُ في مَرَخٍ … ليُخصب روض تنهات
من الزلفي يجري في … سهوبٍ نحو واحاتي
لينقش صخرةَ البشرى … عطايا وابتساماتِ
فيرسم فوقها حقلاً … بزيتونٍ ونخلات
ويرسم حولها بيتاً … بأعلامٍ وقاماتِ
ويطليها بألوانٍ … بزيتٍ حول مصفاةِ
ألا مرحى لنفطي … يخطُّ بروح نحاتِ
كدأب مثقفٍ ساعٍ … تعالى كالمجرات
وملاحٍ على فلكٍ … يجدّف للكرامات
يُصارعُ موج تيارٍ … ليرسو فوق مرساةِ

****

عن الإيثار حدّثنا … فنحنُ فرائس الذات
وإن هم كرّروا الماضي … فحدّثنا عن الآتي
كدأب مثقفٍ واعٍ … يهزُ لحاف أموات
يحدّقُ مثل زرقاءٍ … تشقُ دجى الدجنات
فتبصرُ تارةً غولاً … أتى في معطف الشاةِ
وتبصرُ تارةً سرباً … حماماً جوف حيّات
وتبصرُ ألف تنينٍ … غريبٍ حول غاباتِ
كدأب مثقفٍ صاحٍ … يرى جن المفازاتِ
كمثل الشمع محترقٍ … يضيء ليلنا الشاتي
يُجسدُ صدق أفعالٍ … لمرضى صدق نياتِ
يُقيمُ على مقالتهِ … بفعلٍ ألف إثباتِ
يُريحُ ضميره الهاني … بأعباء المشقاتِ
إذا حلبوا ثقافتهم … رآها طودَ آياتِ
ولم يجعل وظيفته … مصائد للعطيّاتِ
ولم ينسج تخصصه … عباءات احتفالاتِ
ولم يحصر عواطفه … بدمعٍ وابتهالاتِ
ومأساة المثقف أن … يُهرجُ جوف مأساةِ
يظنُ لنفسه دوراً … بدورٍ وسط ملهاةِ
ينقُ بجوف مخطوطٍ … ويُلهج بالحداثاتِ
ويرمزُ مثل عرّافٍ … يهمهمُ بالإشاراتِ
وينفثُ من سجائرهِ … حشيشاً في لفافاتِ
فيذوي الصوت من غبشٍ … فيخفى في الكناياتِ
وينفخُ بطنه نفطاً … ويهذي بالمعاناةِ
ويصرفُ علمه شيكاً … ويلهجُ بالرسالاتِ
ويسني أمتي ليلاً … كأبقارٍ بمنحاةِ
فيسقيها من البلوى … نكوصاً في خلاصاتِ
وشرّ العلم ثرثرةٌ … تفاخرُ بالتفاهاتِ
إذا هبطت ثقافتنا … غرقنا في المغاراتِ

وطفنا مثل خفاشٍ يُجنّحُ في الخراباتِ
وأحلى الشعر أكذبه إذن جوف الهباءاتِ
أحيي البارقَ الضاحي بدا من غيرِ ميقاتِ
أضاء على ليالينا بشمعٍ من مشكاةِ
على هبّات إعصارٍ وأمطارٍ وآفاتِ
ومعذرةً أبا سهلٍ أبا صخر الطموحاتِ
صفاتك حاكمتْ جيلي بمحكمةِ الجناياتِ
إذا لم نشتعل نفعاً فما جدوى الثقافاتِ
فعلمٍ دون تغييرٍ تعاليم انحطاطاتِ
وفكرٌ دون تنويرٍ ضباب من حماقاتِ
علامَ الشعر لا يروي عن الشعرى حكاياتِ
وأحلى الشعر أصدقهُ عن الأقوامِ لا الذاتِ
وأنت شمس ننظمها قلائد للمروءاتِ
إن اختلفت مسالكنا نعش أولاد علاّتِ
وأمتنا لنا قطبٌ يُجمّعُ كل أشتاتِ
إذا لم نثنِ لم ننصف ولم نصدّق طويّاتِ
فإن الشعرَ بالشعرى يحفّ بها كهالاتِ
إذا مدحتك أشعار حوت أعلى الفصاحاتِ
فإن الشعرَ أرواحٌ تحلقُ حول شمعاتِ
ومن يطمح إلى مدحٍ يُجنحُ في الفضاءاتِ
وأحلى الشعر أعلاه تسامى للسماواتِ
وأدنى الشعر مرتكسٌ أناني المعاناةِ
أبا صخرٍ يا صخراً لدى قرع الحصا العاتي
لقد ألفتَ ملحمةً تؤرخ بالبطولاتِ
ثقبتَ بشمعة البشرى سراديب الدجنات
رفعت لواء إصلاحٍ خفوقٍ فوق هاماتِ
ونفط العُرب أسئلة بحثن عن الإجاباتِ
ولأوبك أولت رؤيا المصدّق في النبوءاتِ

فصرت قصيدةً تروي ... لنا نبض الشهاماتِ
على أفواه شبانٍ ... نشيداً في احتفالاتِ
تعلقها صبايانا ... عقوداً فوق لباتِ
فأنت الناظمُ الباقي ... ونحنُ رواة أبياتِ
أيا نبضاً بأفئدةٍ ... كرمن عن المداجاةِ
غريبٌ أنتَ في زمنٍ ... تلطّخ بالدنياتِ
به أحلامنا انفقأت ... برواد الثقافاتِ
نعتك عروبةٌ جرحى ... تئنّ من الحراباتِ
نعتك ديانةٌ ثكلى ... ولودٌ مثل مقلاةِ
نعتك شبيبةٌ ترنو ... إلى ضوء المناراتِ
فتحتَ أمامها كنزاً ... مليئاً بالحكاياتِ
فقيرٌ عاش نفطيٌّ ... بلا قصرٍ وغلاتِ
وزيرُ الزيت مفتقرٌ ... ألا مرحى لزياتِ
سجايا حرةٌ تسمو ... على طُلاب أقواتِ
فهل نرثي الفتى الباقي ... لبعث روح أمواتِ
وهل نبكيه أم نحيي ... به موتى المروءاتِ
فكم أحياءُ أجسادٍ ... وهم أولى بمرثاةِ
عقيم عاقر يفنى ... ويبقى ذو الولادات
فلن أبكيك بل أروي ... من الذكرى هتافاتِ
فإن اليأس أن نبكي ... وأن نرثي البشاراتِ
وهل يخبو سنا ضوءٍ ... جلَى عن ألف مرآةِ
وإن يغرُب لنا نوءٌ ... فإن رقيبه آتِ
وإن غداً لناظره ... مليء بالعطاءاتِ

عليك غمامةٌ تترى ... رذاذاً بالتحياتِ
لمن أسدى بلا منٍ ... بأزمان المراءاةِ
لمن أعطى بلا ثمنٍ ... على عصر المراباةِ
لمن أجدى لمن وفّى ... بأوقات الخياناتِ

لـمـن ضـحـى لـخـالـقـه خـلـود وسـط جـنـاتِ
وداعــاً بــل لــقــاءات فـأنــت الـذاهـب الآتـي!

جائزة عبدالله الطريقي

حينما كان الطريقي في الكويت، ساهم عام ١٩٧٥ مع عدد من مثقفي الوطن العربي في تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، وتقديراً من المركز للدور الوطني والقومي الذي تبناه عبدالله الطريقي، ودعا إليه ولدوره في وضع وإرساء دعائم الفكر الوطني البترولي وفي تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ودوره في نشر وتعميم الثقافة البترولية والوصول إلى الرأي العام من خلال مجلته التي أسّسهما في المنفى، فقد قرر مركز دراسات الوحدة العربية إنشاء جائزة باسم «جائزة عبدالله الطريقي» وكان المركز قد أنشأ قبل «وقفية عبدالله الطريقي» التي من إيرادها يتم الصرف على الجائزة.



في الاجتماع الأول لمجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية
يبدو من اليمين الشيخ جابر العلي وزير الإعلام الكويتي آنذاك وإلى يمينه الدكتور يوسف صايغ. والطريقي الرابع من اليمين. الكويت ١٩٧٥م

ويتضمن البيان الأساسي لجائزة عبدالله الطريقي مقدمة وعدداً من البنود على النحو التالي: (لقد مثل عبدالله الطريقي ظاهرة فريدة في زمانه ومكانه، فقد تولى المسؤولية الأولى عن إدارة النفط في المملكة العربية السعودية، منذ عام ١٩٥٤م حين عُين مديراً لإدارة شؤون الزيت والمعادن، وهو أعلى منصب حكومي في هذا الحقل، حتى أنشئت وزارة مستقلة للبترول والمعادن، فكان أول وزير يتولى مسؤوليتها (١٩٦٠-١٩٦٢م). وفي غمار تلك المرحلة التاريخية، التي واكبت إسقاط الحركة الوطنية الإيرانية بقيادة مصدق، أسّس عبدالله الطريقي قواعد الفكر الوطني في مجال النفط، باعتباره إمكانية عربية وليس مجرد سلعة تجارية، وقد دفع بتوجهات وطنية عارمة، انطلقت لتصحيح العلاقات غير المتوازنة بين شركات النفط الغربية وبين الحكومات العربية، بما يعيد للوطن كرامته وسيادته على موارده، إعمالاً للشعار التاريخي الذي رفعه «نفط العرب للعرب» بكل ما ينطوي عليه من دلالات إذا وضع في سياق زمانه ومكانه. وعلى الطريق نفسه ساهم في تأسيس «مؤتمر البترول العربي» كما قام بالدور البارز والأهم في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠م وهي أول منظمة دولية تنتمي إلى عالم الجنوب تمثل تحدياً جدياً لعالم الشمال، حيث استطاعت أن تفرض إرادتها، في ظروف معينة، على الدول الغربية المسيطرة، وهي ما تزال المنبر الوحيد للتنسيق بين الدول المنتجة للنفط بما يعود عليها بأعلى العوائد الممكنة. ولذلك فقد نجحتْ جهوده في تحويل قضايا النفط من أمور تبحث بين شركات النفط والحكومات بعيداً عن الشعوب وحقوقها ومصالحها، إلى قضية شعبية ووطنية من الدرجة الأولى، ثم ما لبثت قوى سياسية أن تبنّت شعاراته ومبادئه، وصل بعضها إلى الحكم، وحولها إلى ممارسات وواقع، وضغط البعضُ الآخر على الحكومات القائمة مما دفعها إلى تبني سياسات وقرارات حققت تغييرات أساسية في صناعة النفط بمختلف مراحلها. وإذا كان عبدالله الطريقي قد اضطر إلى ترك منصبه الحكومي، فقد تابع نضاله مستقلاً في أماكن متعددة من الوطن العربي، من أجل المبادئ التي آمن بها، حيث عمل مستشاراً في مجال هندسة واقتصاد النفط لفترة تقارب العشرين عاماً، وفي خلال هذه الفترة أصدر مجلة «النفط والغاز» التي انصرفت إلى التأكيد على الدور الاستراتيجي للنفط العربي، وارتباطه العضوي بالتنمية المستقلة والوحدة العربية. كذلك فإن مساهمة عبدالله الطريقي كمواطن ومسؤول لها أهميتها البالغة، وذلك للمثل الأعلى الذي جسّده، حيث أثبت أن للمواطنة الحقة أهلها،

وللأمانة والأخلاق العليا رجالها، لا تثنيهم عن مبادئهم قوة قاهر، ولا يصدهم عنها إغراء مقتدر، وأطلق في عالم النفط صوتاً لا يزال صداه يقرع الآذان، ويشحذ الهمم من أجل الوطن والأمة، ويسمو على المطامع والمصالح الذاتية.

إن تقدير هذا الدور الوطني والقومي، وإبقاءه محفزاً ودافعاً، وبخاصة للأجيال الجديدة، هو الذي دفع بعض الذين يشغلهم مستقبل الأمة العربية، ويقدرون قيمة رجالها الكبار ومواقفهم الوطنية المشرقة، إلى إنشاء جائزة تحمل اسم «عبدالله الطريقي» بكل ما سطره هذا الرجل من صفحات رائعة في تاريخ وطنه وأمته، ولتحقيق هذه الفكرة تقرر إنشاء وقفية باسم «وقفية عبدالله الطريقي» تفي بأغراض هذه الجائزة، وما يتصل بالغاية من إنشائها في أية مجالات أخرى، ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، أنيطت بمركز دراسات الوحدة العربية مهمة الإشراف على جمع الوقفية، وإدارتها، وعلى منح الجائزة، وفقاً لبنود النظام الأساسي.

- تمنح الجائزة مرةً كل عامين، في احتفالٍ عام، يوم ١٩ مارس/آذار.

- تمنح الجائزة لشخصيةٍ عربية، طبيعية أو اعتبارية، تتويجاً لعملٍ محدد، ومواقف معينة عبر فترة ممتدة من الزمن، في مجال النفط وتحرير الثروات الوطنية، وفي مجال التنمية العربية المستقلة، والقيم العليا التي تنطوي عليها.

- قيمة الجائزة خمسة وعشرون ألف دولار أمريكي وشهادة تقدير ووشاح وميدالية.

- يتولى مركز دراسات الوحدة العربية الإعلان عن الجائزة والتخطيط لاحتفالاتها وإعداد قائمة بالشخصيات التي يمكن الاختيار من بينها لكل مناسبة.

- يتم الترشيح لنيل الجائزة عن طريق المؤسسات في الأقطار العربية، مثل: الجامعات ومراكز الدراسات والجمعيات العلمية، ومنظمات العمل العربي وغيرها.

- تقدم طلبات الترشيح إلى مركز دراسات الوحدة العربية، وينتهي أجل قبول الطلبات يوم ٣١ يوليو/ تموز، من العام الذي يتمُ خلاله الإعلان عن الجائزة.

- تمنح الجائزة في احتفالٍ قوميٍ عام، في يوم ١٩ مارس/آذار في بيروت، ويشترط حضور الفائز شخصياً أو من يمثل الشخص الاعتباري، لتسلم الجائزة.

- تعتبر بيروت مقراً لإدارة «جائزة عبدالله الطريقي» ويقدم مركز دراسات الوحدة العربية خدمات السكرتارية اللازمة لأعمالها[٢٩].

***

وقد فاز بجائزة عبدالله الطريقي في دورتها الأولى الدكتور يوسف صايغ، الذي سبق أن تولى إدارة مركز الدراسات الفلسطينية، وتم تكريمه في يوم ١٩ مارس/ آذار ٢٠٠٠م، في احتفال قومي في فندق البريستول في بيروت، بحضور الرئيس الدكتور سليم الحص، وفي كلمته قال الأستاذ أديب الجادر، رئيس لجنة التحكيم: إنه (تم استعراض ملفات ٢٠ مرشحاً تتوفر فيهم شروط الترشيح لنيل الجائزة، واتضح أن العديد من هؤلاء المرشحين كانت لهم مساهمات متعددة جديرة بالاعتبار في مجال النفط والتنمية، وبعد المداولات قررت اللجنة بإجماع الآراء اختيار الدكتور يوسف صايغ، لنيل جائزة عبدالله الطريقي، وكما هيمن شعار عبدالله الطريقي «نفط العرب للعرب» على تفكير جيل من المثقفين العرب، فقد هيمن شعار مماثل ليوسف صايغ «الخبز مع الكرامة» وهو عنوان كتابه الصادر عام ١٩٦١م على تفكير ذلك الجيل)[٣٠].

استفتاء مجلة «الفراعنة»:

بعد أن ودّع العالم القرن العشرين، قامت مجلة الفراعنة PHARAQHS المصرية، الصادرة باللغة الإنجليزية بعمل استفتاء لاختيار أفضل ٢٥ شخصية عربية في القرن العشرين، كان لها تأثير في الحركة السياسية والاجتماعية والفنية والرياضية في العالم العربي، وكانت لجنة الاستفتاء تتكون من الدكتور علي الدين هلال، وزير الشباب المصري، والدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتورة هبة حندوسة والدكتور محمد شاكر والدكتورة منى مكرم عبيد وسعيد سنبل وصلاح منتصر وطارق حجي.

وقد حقّق الملك عبدالعزيز آل سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية، المركز الأول



الطريقي وسكرتيره فريد جنبلاط وابتسامة تجمعهما بعد عمر طويل من الزمالة

في الاستفتاء، وحقّق عبدالله الطريقي المركز الثالث، وهما السعوديان الوحيدان اللّذان فازا في الاستفتاء، وقد جاء بعدهما عدد من السياسيين والأدباء من أمثال أنور السادات وجمال عبدالناصر وأحمد شوقي والإمام محمد عبده وسعد زغلول وطه حسين وغيرهم.

هوامش الفصل العاشر

(١) مها جنبلاط، مقابلة في منزلها بالقاهرة بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٦م.
(٢) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(٣) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٤) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(٥) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٦) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٧) مها جنبلاط، مقابلة سابقة.
(٨) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(٩) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(١٠) **صحيفة السفير**، بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٧م.
(١١) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(١٢) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(١٣) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(١٤) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(١٥) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(١٦) فهد العريفي، **مجلة اليمامة**، العدد ٢٤٧٤، بتاريخ ٢٦/٥/١٤١٨هـ.
(١٧) حسن نصيف، مرجع سابق.
(١٨) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(١٩) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(٢٠) عمر وهبي، مقابلة سابقة.
(٢١) عبدالعزيز السنيد، شهادة منشورة في الباب الثالث من هذه السيرة.
(٢٢) أسامة نجار، مقابلة سابقة.
(٢٣) هيا الطريقي، مقابلة سابقة.
(٢٤) عاطف سليمان، مرجع سابق.
(٢٥) علي فخرو، شهادة منشورة في الباب الثالث من هذه السيرة.
(٢٦) رسالة من عثمان الخويطر إلى كاتب السيرة.
(٢٧) عبدالعزيز التويجري، مقابلة في منزله بالرياض بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٦م.
(٢٨) قصيدة حصل عليها كاتب السيرة.

(٢٩) منشور وزعه مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣٠) **مجلة المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/أبريل ٢٠٠٠م.

الباب الثاني

الآراء والأفكار

خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٩، أصدر عبدالله الطريقي مجلته النفطية المتخصصة، التي حرص من خلالها على إيصال رأيه وصوته وفكره إلى الجماهير العربية، وحاول من خلالها تعميم الثقافة البترولية والوصول إلى الرأي العام في العالم العربي، حينما لم يجد الحرية الكافية لنشر كل ما يريد في الجرائد والصحف الرسمية في البلدان العربية.

هذه المجلة، كما ورد في الباب الأول، قامت على جهود الطريقي، فهو الذي أسّسها ورعاها على نفقته الخاصة، وهو رئيس التحرير والمُحرر والمُعلّق فيها، ومن خلالها نشر آرائه الجريئة، في مواضيع كثيرة شغلت وهيمنت على الفكر القومي العربي، طيلة الستينيات والسبعينيات، كقضايا التحرر والوحدة العربية وعروبة الخليج وخطر إيران والاشتراكية ومحاربة الإمبريالية، وغيرها.

في هذا الباب أعرض ملخصاً لأهم الأفكار والآراء التي طرحها الطريقي في مجلته، أما ما طرحه قبلُ، من آراء تخص الأوضاع المحلية في السعودية، والتي طرحها في الصحف السعودية المحلية إبّان عمله الإداري، كدعوته إلى تحويل السعودية إلى بلد صناعي وإنشاء الصناعات البتروكيماوية وعدم التوسع في الزراعة،

ودعوته إلى تطوير مناهج التعليم الثانوي وغيرها، فقد عرضت لها في الباب الأول الذي تضمّن سيرته.

هنا عرض لأبرز أفكاره التي طرحها في مجلته بعد مغادرته بلده السعودية، والتي تجاوزت المحلية إلى القومية العربية.

تأميم النفط العربي

من أكثر الموضوعات التي تناولها الطريقي في مجلته، كتابةً وبحثاً، وحظيت بالنصيب الأوفر من أحاديثه الصحافية وحواراته، قضية تأميم النفط العربي، فهو الحل الوحيد، الذي من الممكن أن يُستخدم كسلاح عظيم الأهمية في الحرب القومية العربية مع الغرب.

تعدّدت المواضيع والمناسبات التي تناول فيها الطريقي قضية تأميم نفط العرب، فمرةً يكتب مقالةً أو افتتاحيةً لمجلته، عن التأميم مطالباً ومناشداً، ومبيناً أهمية ذلك وأثره على المواطن العربي، وعلى حكوماته، ومرةً يُحاضر في هذه الجامعة أو تلك، ليتحدث إلى جموعٍ من الطلاب العرب، مبيناً لهم أهمية التأميم، وأخرى يُلقي ورقةً في مؤتمر البترول العربي[١].

لقد كان التأميم الشغل الشاغل لدى الطريقي، وغالباً ما تكون عناوين مقالات الطريقي عن التأميم مثيرة، أو تحمل تساؤلات، من ذلك مثلاً: «تأميم صناعة البترول العربي: ضرورة قومية» و«هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي؟».

لتبرير دعوته إلى التأميم، غالباً ما يُذكّر الطريقي بأن عقود الامتيازات التي عُقدت مع البلاد العربية كانت اتفاقيات بدائية وبسيطة، وقد عُقدت بين خبراء أقوياء من جهة،

وبين آخرين لم تكن لديهم الخبرة لتقدير قيمة ما سيمنحون من جهة أخرى، ولم يكن للبترول حينذاك الدور الحيوي في رفاهية العالم، لذلك أصبح لا بد من البحث عن طرق جديدة تنظم العلاقة بين الشعوب التي تستخرج هذه المادة من أراضيها والشعوب التي تستهلكها، التي أصبح البترول ضرورياً جداً لاقتصادها ولضمان استمرار رفاهية شعوبها. وحتى التعديلات التي أدخلت على الاتفاقيات، يرى الطريقي أنها لا تحقق مستقبلاً للشعوب، لذلك طالب بإحداث تغيير جذري في العقود المعمول بها وإبدالها بعقود أخرى تضمن للشعوب العربية الاستفادة التامة من مواردها بدون أن تحرم الشعوب المستوردة لهذه المادة من وصولها إليها بأسعار معتدلة لا ترهق اقتصادياتها وتضمن استمرار رفاهيتها.

في مؤتمر البترول العربي السادس، ألقى الطريقي محاضرةً بعنوان «هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي؟» واستأذن الحضور قبل أن يُجيب عن سؤاله الكبير أن يضع بين أيديهم حقائق أساسية عن صناعة البترول العربي، ليصلوا معه بعد محاضرته إلى قناعة تامة بأن تأميم البترول في الوطن العربي ضرورة قومية.

الحقائق التي عرضَ لها الطريقي هي أن البترول العربي ضرورة قصوى لازدهار الصناعة في أوروبا واليابان، وأنه لا يوجد مصدر آخر يمكن أن يعوض أوروبا الغربية واليابان وبعض بلاد أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا عن النفط العربي، لأنها أصبحت تعتمد إلى درجة كبيرة على المواد البترولية التي تستوردها من الوطن العربي في توفير الطاقة الرخيصة اللازمة لاستمرار نمو صناعاتها وتوفير الطاقة اللازمة لاطراد تطورها. كما أنها تحصل على المواد البترولية من الوطن العربي بأسعار تقلّ كثيراً عن تكاليف الطاقة التي يمكن توليدها من مصادر الطاقة التي تنتجها محلياً كالفحم والبترول والغاز الطبيعي. كما يستحيل استغناء أوروبا الغربية واليابان عن المواد البترولية بعد أن وظفت ملايين الدولارات في معامل التكرير ووسائل التخزين والتسويق. كما أن المواد البترولية الموجودة في المناطق الأخرى التي قد تمد أوروبا الغربية ببعض حاجتها من المواد البترولية كالولايات المتحدة الأميركية وكندا وفنزويلا والاتحاد السوفياتي قليلة بحيث لا تكفي حاجة أهلها والمنطقة المحيطة بها.

إضافةً إلى ذلك فطبيعة الحقول البترولية العربية تختلف عن طبيعة الحقول البترولية في

البلاد الأخرى، وذلك من حيث وجودها في أماكن صحراوية أو بحار ضحلة. كما أن قربها من البحار يسهّل عملية نقل البترول بالأنابيب إلى البحر ونقله بالناقلات إلى الأسواق، كما أن سلامة معظم الأراضي البترولية العربية من الهزات والزلازل حفظ الحقول العربية من التكسرات وجعلها كبيرة الحجم وطبقاتها قليلة الميل، وهذا سهّل خزن كميات كبيرة من البترول فيها، وخلوها من الكسور ساعد على إنتاج كميات كبيرة من الحقل الواحد بأقل عدد من الآبار، يرتفع البترول فيها من جوف الأرض إلى سطحها بدافع ذاتي وبدون حاجة إلى مضخات لرفعه.

بعد عرض الطريقي لهذه الحقائق، يدخل في مناقشة مدى إمكانية تأميم النفط في هذا البلد العربي أو ذاك، فالعراق لا يمكنه تأميم صناعة البترول تأميماً تاماً، إلا إذا تم الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي والصين ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول المستهلكة كالهند وباكستان وكوبا على شراء كميات من الإنتاج، وبدون ذلك سيضر التأميم بالاقتصاد العراقي، وربما سبّب نكسة تقوى بها قوى الرجعية والاستعمار وتستعيد قوتها فوق أرض العراق، وحينئذٍ لن يكون هناك مجال للتحدث عن النفط ولا عن الحرية ولا عن الاشتراكية ولا عن الوحدة. ويوجه الطريقي نداءه الى ما يسميها بـ«القوى التحررية في العراق» بأن تجمع كلمتها وأن تتفق على سياسة للتأميم وفقاً لخطوات وضعها الطريقي في مقالته. أما سورية، فيرى أن صناعة البترول فيها مؤممة، حيثُ إن الحقول البترولية تملكها الدولة ومعمل التكرير في حمص تملكه الدولة. أما أكثر الدول العربية قدرة على تأميم النفط، في نظر الطريقي، فهي الكويت، رغم أنها لم تفكر بالتأميم. ولم يُبين الطريقي في مقالاته لماذا الكويت هي الأكثر قدرة على التأميم؟! أما السعودية وليبيا، فمن غير المتوقع، لديه، أن تُفكرا في التأميم، لكن نجاح التأميم في الدول العربية الأخرى، ربما يجعلها تفكر تفكيراً جدياً في هذا الاتجاه.

بشكلٍ مجمل، يرى الطريقي أن التأميم عملية بسيطة ومشروعة وأنه لا يشكل عقبة للمستهلكين، لأن البترول لا بد له أن يتدفق إلى أسواقه، سواء أكان مؤمماً أم غير مؤمم، لأن فائدته لا تتحقق إلا بوصوله إلى مستهلكيه، والمستهلكون يعرفون جيداً أن العرب لا بد من أن يبيعوا بترولهم لحاجتهم إلى عوائد لتطوير إمكاناتهم الأخرى، وإذا ما أممنا فإنهم سيقبلون التأميم وسيتعاونون معنا لإنجاح التأميم لأنهم مضطرون إلى ذلك. وكل ما يفعلونه الآن هو أنهم يحاولون منعنا من الوصول إلى قرار نهائي عن

طريق التخويف وتصعيب الأمور. لكن التأميم بالنسبة للأمة العربية ضرورة حتمية، فالاشتراكية لايمكن أن تنجح بدون التأميم، ولا الحرية يمكن أن تتحقق بدون التخلص من الاستعمار الجديد الممثل بالامتيازات الأجنبية، ولا الوحدة يمكننا أن نصل إليها من دون الحرية. وهكذا نجد أن تأميم صناعة البترول إتمام للاستقلال السياسي والاقتصادي لأمتنا.

وبيّن الطريقي في مقالةٍ أخرى أن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية. متوجهاً في مقدمة المقالة إلى المعارضين على التأميم، طالباً أن يبينوا بالدليل القاطع أنه مخطئ ويسير في طريق مملوء بالمخاطرة. وهو على أتم استعداد لأن يستمع إلى وجهة نظرهم ويحاول تفهمها، ويعود إلى الصواب إذا ما وجد نفسه على طريق الخطأ، أما مجرد المعارضة بدون إثبات فإنها تنبع في نظر الطريقي من أحد الاعتبارات التالية: فإما أن يكون المعارضون قد استعمروا عقلياً من قبل الاحتكارات البترولية والنشرات الاستعمارية ولم يعد لديهم تفكير ذاتي ولا استعداد للتحليل العلمي للموقف، أو يكونوا من الفئة التي تحمي المصالح الاستعمارية حفاظاً على مصالحها الذاتية وهي بهذا تصيب مصالح الوطن بضرر كبير عامدة متعمدة.

ثم عرض الضرورة السياسية، وهي أن شركات البترول ذات طابع سياسي بجانب طابعها الاقتصادي والتجاري، وأنها تشكل حكومات في الأقطار العربية التي تعمل فيها، وتنظيماتها وأجهزتها مرتبة ومقسمة بطريقة تجعلها تعمل كأنها حكومات مستقلة ذات سيادة. وهي تتعامل مع الحكومة المحلية على قدم المساواة ولديها من القوة الفعالة ما يجعلها تتصرف في بعض الحالات وكأنها السلطة الوحيدة في البلاد، والذين لا يرون هذه الأمور بسهولة لا بد لهم أن يعيشوا ـ كما عاش الطريقي ـ مدة طويلة بين ظهراني تلك الشركات ليتأكدوا من هذه الحقائق. وهذه الشركات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحكومات البلاد التي تنتمي إليها، وكذلك حكومات البلاد الأخرى التي لها نشاط تكرير وتسويق فيها. ومجموعة الشركات تشكل فيما بينها حكومة عالمية مكونة من ممثلي عدد قليل من الشركات الكبرى التي لا يزيد عددها على ثماني شركات، لكنها تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمئة من وسائل إنتاج ونقل وتسويق وتكرير المنتجات البترولية. وهم يسيطرون بهذه القوة الهائلة على اقتصاديات الشعوب

المتطورة التي قضى عليها سوء حظها بالتعامل معهم. وهكذا أصبح التعاون بين حكومات الاستعمار وهذه الشركات أداة الاستعمار الجديد وسيلة للسيطرة على اقتصاديات العالم.

وتقسيم الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى إلى قطع صغيرة، لا يمكن أن تكون كل منها وحدة اقتصادية متكاملة، قُصِد منه تفتيت قدرتنا على العمل المنتج وتسهيل الأمر على الاستعمار الغربي لنهب ثرواتنا الطبيعية، والامتيازات البترولية أكبر دليل على ذلك.

لا يفوت الطريقي في مقالاته الكثيرة عن التأميم أن يُذكّر بأن العقبة الكأداء التي تقف في طريق التأميم هي عدم تفهم حكومات المنطقة للقوة التفاوضية التي تملكها، إضافةً إلى سيطرة الشركات على وسائل الإعلام في المجال البترولي بحيث لا يصل إلى الشعوب العربية والرسميين في الحكومات إلا ما توحي به الشركات وما تريد نشره على الناس من آراء مشوشة وتعليلات مغلوطة تهدف إلى بلبلة الأفكار وتخويف العرب من مزاولة النشاط البترولي بأنفسهم.

المشاركة.. لا التأميم

في مقالةٍ تالية، يذكر الطريقي بأنه لا ينصح بتأميم صناعة البترول في جميع البلدان العربية، لأنه من غير المضمون نجاحه، ما لم تقم علاقات سياسية واقتصادية أوثق بين البلدان المنتجة والمصدرة للبترول، بين بعضها والبعض الآخر، وبينها وبين البلاد العربية الأخرى.

لذلك، يرى الطريقي أن المشاركة هي الطريق الأسلم لا التأميم! وقد علّق في مقالة له، على اتفاقية المشاركة التي وقعتها حكومة الكويت مع الشركات الأجنبية المالكة لامتياز شركة نفط الكويت (غولف والبترول البريطانية) والتي حظيت بموافقة الأمة، والتي اعتبرها الطريقي، ومن وجهة نظره الخاصة، بأنها (تأميم يحدث على مراحل حينما أصرت الحكومة على تملك ٦٠٪ من أسهم المشروع بقيمته الدفترية واضطرت الشركات للخضوع للمشيئة الشعبية والحكومية الكويتية.

في مقالته هذه، خلُص الطريقي إلى قناعة بأنّ ثمّة نوعين من التأميم: الفوري كما حدث في العراق، والتأميم على مراحل، كما حدث في الكويت. وتناول بالأرقام الفروق بين التأميم الكامل والتأميم المرحلي، والفرق بين التأميم الإيراني والعراقي الكامل والثاني المرحلي الذي أقدمت عليه حكومة الكويت وحظي بموافقة مجلس الأمة.

يقول الطريقي إن دول الخليج العربي رأت ـ وهي على حق من وجهة نظره ـ السيطرة على صناعة النفط عن طريق تأميم أغلبية الأسهم والحفاظ بالخبرة الأجنبية عن طريق إعطاء الشركات الأجنبية الحق بتملك أقلية الأسهم. وذلك حفاظاً على الوجود التكنولوجي للشركات الأجنبية وفتح المجال واسعاً أمام الكوادر الوطنية للتعلم بالاحتكاك والممارسة بوجود الخبرة الأجنبية. لذلك فإن التأميم على مراحل هو الأنسب لمثل هذه الدول، بينما لا يحتاج إليه في البلاد المتقدمة نسبياً، والتي بدأت في تدريب شبابها وإرسالهم للمعاهد المختلفة كالعراق وفنزويلا وإيران، أي بالإمكان أن تؤمم العراق كل صناعة النفط، وكذلك تستطيع إيران إدارة صناعة نفطها المؤممة من عهد الدكتور مصدق، بدون أن يحدث أي عطل في سير الأعمال. ومثل هذا القول ينطبق على فنزويلا في أميركا الجنوبية لكن الطريقي يستدرك، ليُبيّن أنه لا يعني الخبرة فقط في إنتاج النفط وتصديره خاماً. إذ إنّ هذا سهل وميسور ويمكن القيام به من جانب الشركات الوطنية وبإمكاناتها الحالية من دون حاجة للشركات الأجنبية، لكنه يعني الخبرة اللازمة لتصنيع النفط محلياً، وخلق مجالات العمل الواسعة أمام المواطنين، ثم قيام صناعات بتروكيميائية تتفرع من صناعة التكرير، وكذلك قيام صناعات للأسمدة الصناعية، وصناعات لتكوين البروتينات اللازمة للإنسان والحيوان من المواد النفطية.

هذه حقائق ـ من وجهة نظره ـ يجب أن يعيها المفكرون في البلاد العربية، خصوصاً أولئك الذين يعالجون القضايا المصيرية، حيثُ إن النفط سيكون معنا لمدة قصيرة، وستنضب الآبار حتماً، وحتى ذلك الحين لا بدّ من تطوير الإنسان العربي محلياً، وإعداده لمواجهة عصر ما بعد النفط. فمعمل واحد خير من عشرات المدارس بالنسبة لتطوير إنسان الصحراء وتعويده على الاستقرار والعمل.

ويُقرّر الطريقي أنه ليس بوسع منتجي النفط الخليجي تأميم صناعة النفط تأميماً كاملاً والاستفادة في الوقت نفسه من تطوير الإنسان الذي هو أغلى وأهم من الثروات النفطية بدون التعاون مع الخبرة الأجنبية، والاحتفاظ بها حتى نتعلم أسرار الصناعة.

ويُبرّر الطريقي موقفه بأن التأميم الكامل سيكون تأميماً اسمياً بحيث تعلن الحكومة أنها اتفقت مع الشركات على شراء كل أسهم هذه الشركات، أو تأميمها بأسعار يتفق عليها. وقد تحاول الحكومة إقامة صناعات تكرير وبتروكيميائيات، لكن هذه الصناعات ستظل ناقصة لعدم وجود عدد كاف من المواطنين يمكنهم بالتدرج إدارة مثل هذه المشاريع. وسيظل المالك الحقيقي وهو الحكومة المحلية مالكاً غائباً عن ملكه. وسيظل المشروع يدار بأيد أجنبية لأطول مدة ممكنة. هذا هو واقعنا على الجانب العربي من الخليج. ومهما تحسّنا فإننا لن نستطيع إدارة صناعة النفط، إلا إذا مارسناها عملياً وتدريجياً، أي عن طريق إدارة المشروع بوجود الخبرة الأجنبية، ووجود الكوادر الوطنية تتعلم منها، ثم أوجدنا الوسائل الكافية لتدريب الشباب المحلي والعربي، وحددنا الوقت الذي يجب أن نستولي بعده على المشروع كله بحيث تكون إدارته عربية مائة في المائة، أي أن يدار المشروع في مراحل البحث والتنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والتصدير والتسويق والنقل بأيد عربية.

ولهذا فهو يقترح الإقدام على خطوات أقل عنفاً، والنجاح فيها أقرب منالاً من التأميم، وذلك بتحسين شروط الامتيازات وإنشاء صناعات مشتركة كإقامة معامل البتروكيميائيات على سواحل البحر الأبيض المتوسط تملكها الدول المنتجة والمصدرة للبترول والدول التي يمر البترول في أراضيها ويصدر من موانئها.

اليماني والمشاركة:

وحينما تحدث السيد أحمد زكي يماني، خلفه في وزارة البترول والثروة المعدنية عن المشاركة، وأنها كانت حلمه الأول، كتب الطريقي في افتتاحية مجلته «نفط العرب»[٢] قائلاً: (يحلو للسيد أحمد زكي يماني أن يتفلسف أحياناً ويقول إن المشاركة كانت حلمه الأول منذ البداية، والذين كانوا يتابعون الأحداث النفطية في الخمسينيات، يعرفون أن السعودية كانت قد رفعت شعار المشاركة من البئر إلى

السيارة، وأنها قد حققت ذلك في اتفاقيتها مع الشركة اليابانية في نهاية الخمسينيات، وأصبحت السعودية وبعدها الكويت تشارك هذه الشركة في رأس مالها وفي الأرباح، التي تحصل عليها من البئر إلى السيارة، ولم يكن لليماني أي يد في هذا الموضوع، وبذا نرى أن المشاركة ليست فكرة جديدة أتى بها اليماني، بل هي فكرة سعودية قديمة، حُققت فعلاً باتفاقية ناجحة معمول بها منذ عام ١٩٥٩ بين السعودية والشركة التجارية اليابانية وبين الأخيرة وحكومة الكويت).

عبدالناصر

لم يحظ زعيم عربي بالحفاوة والتقدير والتثمين لدوره في كتابات عبدالله الطريقي كما حظيَ بذلك الرئيس المصري جمال عبدالناصر، ولقد تنوعت مقالات الطريقي التي تناول فيها عبدالناصر وتعدّدت، مثمناً ثورة الضباط ومُبرزاً نتائجها على الأمة العربية وآثارها التي تجاوزت في نظره مصر[٣]!

يرى الطريقي أن من حسن حظ الأمة العربية أن ثار بركان الكرامة العربية في القاهرة، عاصمة العروبة الخالدة.

بركان الكرامة العربية، الذي يقصده الطريقي هو ثورة ٢٣ يوليو (تموز)، التي قام بها الضباط المصريون، حينما أطاحوا الملكية، ويرى الطريقي وبكثير من النشوة أن هذه الثورة لا يمكن اعتبارها مجرد ثورة مصرية قامت للقضاء على الحكم الملكي، بل ثورة عالمية، أثرت على مجرى الأمور في البلاد العربية، وأصبحت مثالاً يحتذى في الدول الأفريقية والآسيوية وبعض دول أميركا اللاتينية. إنها ثورة مثقفة أصيلة ذات رسالة مُصممة على تحقيقها بالعلم والصبر والعمل. وقد نجحت في تحقيق جزء كبير من رسالتها في الداخل وفي الخارج.

يقول الطريقي: حتى لا نتهم بالعاطفة والتحمس سنأتي إلى لغة الوقائع والأرقام لنرى

كيف استطاعت هذه الثورة أن تحقق من الإنجازات في الداخل وفي الخارج وفي فترة قصيرة، ما لم تستطع الأنظمة الأخرى تحقيقه في عشرات السنين. ثم عرض للحالة الاقتصادية في مصر قبل الثورة، كما عرض لمنجزات الثورة في المجال الاقتصادي كبناء السد العالي، وتأميم قناة السويس، وتنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي، وإصدار قوانين التأميم في عام ١٩٦١، ونجاح الخطة الخمسية الأولى، وبناء الصناعات الثقيلة، وزيادة الأراضي القابلة للزراعة، والتوسع في التعليم ومضاعفة الطاقة الكهربائية والتوسع في وسائل العناية الصحية، ومضاعفة عدد المستشفيات.

لماذا نجحت الثورة في مصر؟

في مقالة أخرى يذكر الطريقي أن نجاح الثورة لم يكن مجرد صدفة أو نتيجة لظروف خارجية، بل كان نتيجة لعوامل داخلية مصرية وعربية وكذلك لشخصية قادة الثورة أنفسهم، فثورة ٢٣ يوليو (تموز) ما هي إلا امتداد لثورة مصر الباسلة على النفوذ والطغيان الأجنبي الذي بدأ منذ بدأ الاحتلال الأوروبي لمصر في عهد نابليون. وما كانت ثورة أحمد عرابي إلا تعبيراً عن نفس الشعور وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها، وأن تتخلص من الأجانب وأذنابهم من الطبقة الحاكمة بوادي النيل. ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان قادتها يعرفون عن التاريخ وعن أنفسهم وشعبهم أكثر مما كان يعرف عرابي وسعد زغلول، ولهذا فقد حالفهم النجاح لوضوح فكرتهم ولتصميمهم على الوصول إلى الهدف مهما كانت الصعاب. ولعل من أهم العوامل في نجاح الثورة شخصية القادة، فلا شك أن (عبدالناصر) خُلق ليكون قائداً ملهماً، ومواقفه كلها تشير إلى هذه الحقيقة. فيوم أن حطم حصار الغرب لوطننا واشترى السلاح للدفاع عن كيان مصر وفلسطين والعروبة كانت هذه أول خطوة أعادت للعرب ثقتهم بأنفسهم ونبهت أعداءهم إلى أن زعيماً للعرب قد جاد به الزمان. ويوم أن أمَّم القناة رداً على تحديات الغرب، كان قد أعاد للعرب حقاً من حقوقهم المسلوبة بل أعاد إليهم شيئاً أثمن من هذا كله، وهو اليقين بأن أصحاب الحق دائماً منتصرون. ويوم أن هاجم الاستعمار ممثلاً بإنكلترا وفرنسا ومعهما إسرائيل منطقة قناة السويس للقضاء على جيش مصر وعلى زعمائها وعلى رأسهم عبدالناصر، كانت أوامر عبد الناصر بالرغم من رأي العسكريين الانسحاب من سيناء أوامر قائد موفق. ويوم أن ذهب السياسيون التقليديون إلى مجلس الوزراء لمقابلة عبد الناصر والطلب منه أن

يفاوض الإنكليز الذين كانوا قد احتلوا مدينة بورسعيد، ووقف عبد الناصر ينذرهم بالذهاب إلى منازلهم وعدم الرجوع إلى مثل هذا القول، وإلا فإنه سيأمر بشنقهم في ساحة مجلس الوزراء، كان هذا عمل قائد ملهم وموفق، فالله وحده يعلم ماذا كانت ستكون النتيجة لو كان في كرسي القيادة غير عبد الناصر!

لقد أحب الناس الثورة المصرية ممثلة بعبد الناصر واعتبروها ثورة العرب أجمعين، لأن الرجل كان يعبر عن جميع ما كان يخالج نفس كل عربي في كل مكان. لقد صفق الناس لعبد الناصر يوم أعلن شراء الأسلحة واستمع الناس لعبدالناصر يوم خطب في الأزهر. وبكى العرب أجمعين يوم خطب عبدالناصر يودع سورية ويتمنى لها حياة طيبة بعد جريمة الانفصال. وهلل الناس وعجبوا للتضحيات الهائلة التي قدمها الجيش العربي في اليمن.

لماذا أحبّ الناس عبدالناصر؟! يجيب الطريقي بأن الناس قد أحبوا عبدالناصر ورجاله، لأنهم أثبتوا على مر الأيام أنهم قادة حقيقيون، فكل تصرفاتهم تدل على العقل والحكمة والتضحية. فلا خلافات شخصية ولا إراقة دماء ولا تماثيل تقام للقادة بدون سبب واضح ولا دعاية تهدف إلى أن تجعل من قادة الثورة أنصاف آلهة كما حدث في أفريقيا وآسيا. أما على المستوى الدولي فقد ظهر عبدالناصر لأول مرة أمام رجال السياسة والعالم الثالث، وذلك في مؤتمر باندونغ ابريل (نيسان) عام ١٩٥٥ وأثبت أنه رجل دولة من الطراز الأول. وبعد ذلك وفي كل المؤتمرات الدولية التي حضرها، كان عبدالناصر من أبرز المتكلمين ومن أكثرهم خصوبة في التفكير ورجاحة في العقل، فأحبه الأجانب ورفع رأس العرب، وكان طوداً شامخاً في مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية الذي عقد في القاهرة في يوليو (تموز) ١٩٦٤.

الرحيل المُر !!

كتب الطريقي راثياً عبدالناصر[٤]، ومُقيماً أوضاع أمته العربية بعد رحيله، وأن أمته قد فقدت زعيماً وقائداً قد لا تجود الأيام بمثله! وقد حاول الطريقي بكلّ ما أوتي من كلمات لغة الضاد أن يُعبّر عن فداحة الخسارة، لكنه لم يستطع!

يرى الطريقي أن ثمّة حكمة في ظهور عبدالناصر واختفائه فجأة! ويُطالب بألا تغيب

هذه الحكمة عن أذهان المفكرين الذين نذروا حياتهم لتفسير الأحداث لأمتهم ولشعوبهم!

يقول الطريقي: من اليوم الأول لبزوغ نجم عبدالناصر إلى يوم أفوله وهو يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في حياة كل إنسان عربي. كما أن وجود عبد الناصر قد أقلق مضاجع المستعمرين والناهبين لثروات الشعوب. ومن السهل أن نستمر في تعداد مناقب زعيمنا العظيم الذي نفاخر شعوب العالم برجولته ووطنيته وشجاعته، لكن ما نريد أن نسجله هنا هو: ماذا بعد عبدالناصر؟ وماذا يجب علينا كأفراد وكجماعات أن نعمل لتستمر رسالة عبدالناصر بيننا لتحقيق حياة أفضل لجميع الشعوب العربية وليسترد إنساننا العربي عزته وكرامته ويمنع وإلى الأبد سيطرة الناهبين والمغتصبين؟!

يرى الطريقي أن تقييم الفترة التي عاشها عبد الناصر من عمره ومن عمر الأمة العربية ليس سهلاً. ولكي نقيّم ما حدث ونبرز نقاط الضعف والقوة لا بد من نظرة سريعة إلى ما وفق عبدالناصر في تحقيقه وما حالت الأحداث ودسائس الاستعمار دون حدوثه. فعبدالناصر غيّر طبيعة الإنسان العربي في مصر وحرره وأعاد إليه ثقته بنفسه، إذ ملّكه الأرض ورفع من مستوى معيشته. وعبدالناصر هو وحده الذي هزّ وجدان الإنسان العربي وأشعره بأنه أخ لكل إنسان عربي من المحيط إلى الخليج، فهو الذي جعلنا نشعر بأن ثورة الجزائر هي ثورة كل إنسان عربي، وهو الذي ساهم في إرغام الاستعمار على أن يضع متاعه على كتفه ويرحل من معظم البلاد العربية التي كان يسيطر على مقاليد الأمور فيها.

يضيف الطريقي أن قيادة عبدالناصر لم تكتف بالتوعية فقط، بل سار في جميع المجالات التي تهم العرب في جميع أوطانهم. فقد استطاع بشجاعته وبُعد نظره أن يحطّم احتكار بيع السلاح للبلاد العربية من البلاد الغربية، وتقنين الكميات التي يمكن شراؤها. وكان العرب قبل عبدالناصر ينظرون إلى الشيوعية والاشتراكية وكأنها (حمى الكوليرا). فأثبت عبدالناصر أن هذا الاعتقاد لعبة استعمارية وقحة وأن الشيوعية والاشتراكية أنظمة اقتصادية يمكن الاقتباس منها ما يناسب اقتصاديات العرب وأديانهم، وأن الشيوعيين والاشتراكيين ما هم إلا بشر مثلنا وهم يتطلعون مثلنا إلى حياة أفضل يسود السلام فيها جميع الشعوب.

وعن عمل عبدالناصر خارج مصر، يرى الطريقي أنه لم يجد الأمور تسير بنفس السهولة والتوفيق. إذ كان الاستعمار الغربي له بالمرصاد، فأفشل كل جهوده لاستمرار الوحدة بين مصر وسورية، ونجح الاستعمار في تعكير صفو العلاقات بينه وبين عدد كبير من قادة العرب. فقد بشر الاستعمار بأن عبدالناصر لا يطمع في وحدة العرب بل يحاول بناء امبراطورية مصرية على حساب العرب أجمعين من المحيط إلى الخليج.

يواصل الطريقي حديثه المفعم بالحب والشّجن تجاه عبدالناصر، فيقول: نعم لم ينجح عبد الناصر في تحقيق الوحدة السياسية الفعلية للأقطار العربية، ولكن ما فاجأ العالم هو نجاحه المنقطع النظير في تعميق فكرة الوحدة بين الطبقات العربية في كل مكان. فهذه الملايين التي جابت شوارع المدن العربية يوم وفاته ويوم إنزاله في مثواه الأخير، ماذا كانت تريد أن تقول؟ لقد كانت تعبّر باللغة التي تفهمها وكأنها تريد أن تقول إن هذا زعيمي وهذا رمز عربي. وإني لأشعر بالفزع والخوف من المستقبل.

لقد سقط عبدالناصر في وسط المعركة وقد تجنينا كثيراً عليه شعوباً وحكومات. كنا منه كما كان بنو إسرائيل من موسى حيث قالوا له: (فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون)، نعم كان عبدالناصر يعمل، وكان معظمنا يتفرج، وفي معظم الأحيان ينتقد. وبعد هزيمة حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ كان من الواضح أن عبدالناصر يتحمل ويطلب منه أن يتحمل أكثر مما يستطيع البشر، فكان عليه أن يعيد بناء الجيش أقوى مما كان عليه قبل الهزيمة، وكان عليه أن يوحد المجهودات العربية ويبني الجبهة الشرقية، وكان عليه فوق كل هذا أن يحفظ الاقتصاد في نمو مستمر ليرتفع مستوى الدخل القومي ويشعر الفلاح والعامل بأن ما حصل عليه من مكاسب لن يتأثر بالهزيمة الحربية.

وعن سياسيات عبدالناصر في سنواته الأخيرة، وما صاحبها من تخبط، يُلقي الطريقي اللوم فيها على الضغوط الأجنبية الاستعمارية! وعلى خيبة عبدالناصر من أخوة السلاح والمصير! يقول الطريقي: إنني أشعر بأن السياسات الأخيرة لعبدالناصر كانت نتيجة لضغوط أجنبية استعمارية لا حد لها، ونتيجة أيضاً لخيبة أمله في أخوة السلاح والمصير، من بعض قادة البلاد العربية. ورجل كعبدالناصر استطاع الاستمرار في إدارة دفة الحكم بعد هزيمة حزيران (يونيو)، كان بإمكانه الاستمرار لو نجحت محاولاته

في تكوين الجبهة الشرقية على النحو الذي يمكّنه من ضرب إسرائيل حيث يوجع الضرب، ووجد تفهماً وإدراكاً عميقين من بعض إخوانه في مصر وخارجها للظروف التي يعيش في ظلها، ولكان من الممكن لذلك القلب الكبير أن يستمر في النبضان، ولكن أنّى لعبدالناصر أن يفعل وهو يرى الدماء تسيل كالأنهار في الأردن، حيث يقتل العربي أخاه العربي بضراوة لم يظهرها في القتال مع الإسرائيليين؟!

يرى الطريقي أن العرب جميعهم ساهموا بتقاعسهم وتفرق كلمتهم في تسريع نهاية عبدالناصر! ويعرض لمستقبل الأمة بعد رحيل عبدالناصر وأنه متوقف على أمرين لا ثالث لهما، الأول سير العمل في مصر وسياسات رجال عهد ما بعد عبدالناصر، والثاني السياسات التي ستتبعها حكومات البلاد العربية التقدمية والبلاد العربية الأخرى التي آمنت وتؤمن بأن التعاون العربي ضرورة قومية لتقوية الموقف العربي عسكرياً واقتصادياً حيال إسرائيل والاستعمار والاحتكارات الأجنبية.

يؤكد الطريقي أن مجرى الأحداث في مصر بعد عبدالناصر هو أخطر هذين الأمرين. حيثُ يتأسف لما بدأ يُشاع وينشط من مطالبات بعزل مصر عن العالم العربي وحصر نشاطها داخل حدوده .

الاستعمار الغربي، هو وحده في نظر الطريقي، الذي سعى لإغراء الحُكام الجُدد بالموافقة على العزلة والتخلي عن صفة العروبة والعودة إلى الفرعونية والمستقبل المجهول. وهو الذي سيُقنع الحكام الجُدد أيضاً بالتخلي عن صداقة الاتحاد السوفياتي العظيم وصداقة الشعوب الاشتراكية التي أثبتت مع الاتحاد السوفياتي أنها الصديق الصدوق أثناء محنتها.

يلفت الطريقي انتباه القادة الجُدد في مصر إلى أنه من الصعوبة أن تعوض مصر زعامة قائدها الحكيم، وأن الفراغ الذي تركه لا بد لمجموعة كبيرة من الرجال أن تملأه. ولا بد من طريقة جديدة في التفكير. فعهد عبدالناصر قد انتهى بما فيه من قوة وضعف، ولا بد للعهد الجديد أن يأتي بأفكار جديدة تحفظ الأسس التي قامت عليها رسالة عبدالناصر وقد تختلف معها في التفاصيل.

مصر والطريقي!

لم يحظ بلد عربي باهتمام الطريقي، كما حظيت بذلك مصر، فقد احتلت حيزاً كبيراً في تفكيره، واشغلت ذهنه وكتب عنها العديد من المقالات، مُستعرضاً تاريخها ودورها السياسي، الذي تلعبه في الوطن العربي وبيّن في مقالاته أهميتها للمواطن العربي، حيثُ إنها قبلته ومحط آماله وتطلعاته ومصدر الوحي والإلهام له! لذلك طالب بانتشال وضعها الاقتصادي، وإقامة مارشال عربي فيها، قبل أن تبلعها الشيوعية، أو أن تذعن لشروط أميركا وإسرائيل!

مصر، بالنسبة للطريقي، هي البلد العربي التي ربما قضى فيها النصيب الأكبر من سنوات عُمره، إذ حلّ فيها طالباً عام ١٩٣٣م، وفيها درس الثانوية العامة ومن ثمّ الجامعة. وحينما انخرط في العمل الحكومي في بلاده، كان يعودُ مصر ما بين فترةٍ وأخرى، فهناك الأحبة والأصدقاء، وهناك ذكريات الشباب الغامر وروحه، وهناك نمت شخصيته، وفي القاهرة كان حضور الطريقي الطاغي في وسائل الإعلام، وكان فيها بروزه وشهرته حينما تحدث وبجرأة في مؤتمر البترول العربي الأول، فلفت الأنظار إليه، ووصفته الصحافة المصرية بأنه نجم المؤتمر وعلمه الأول! وفي مصر قضى أعوامه الأخيرة، ولفظ أنفاسه وصعدت روحه إلى بارئها.

يقول الطريقي(٥): إن جيش مصر الناصرية، ليس هو جيش مصر الملكية، إذ إنّ جيش

مصر الملكية، كان جيشاً للمحافظة على النظام، أما جيش مصر الناصرية، فهو جيش الحفاظ على الأمة العربية وحماية ثرواتها من الغزو الصهيوني الاستعماري الذي يحاول جاهداً القضاء على فكرة الأمة العربية الواحدة المسلمة الموحدة، والله وحده يعلم أنه لولا وجود الجيش المصري مشتركاً منذ البداية في معركة فلسطين لاستطاعت مساعدات أوروبا الغربية في أواخر الأربعينيات ثم مساعدات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تصفية الوجود العربي في فلسطين، ولتحققت مخططات إسرائيل في بناء الدولة الإسرائيلية من النيل إلى الفرات ومن جنوب تركيا إلى المدينة المنورة. ولكن هذا الجيش الذي لا ينضب عدده والذي هو مهيأ تاريخياً ليلعب أدواراً حاسمة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية، ظل بالرغم من الظروف الصعبة المحيطة به وبالشعب المصري في الميدان يمنع إسرائيل من التقدم إلا في حدود ضيقة.

يعرض الطريقي للدور الذي قامت به مصر في الوطن العربي، مستعرضاً تاريخها العسكري، والدور الذي أدته في تاريخ العرب والمسلمين، ثم يصل إلى دورها في الوقت الراهن، ليقول إنه ما من حركة استقلال في البلاد العربية والإسلامية، إلا كان لمصر يد طولى في مساعدتها. مذكراً بما قامت به لمساعدة الثورة الجزائرية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

يُشخّص الطريقي المشكلة التي تمرّ بها مصر، بأنها ليست مشكلة وقتية، بل هي مشكلة تكونت على مرّ السنين، وكل الحلول الوقتية لا تستطيع حل مشاكل الملايين المصرية أو توفير حياة تليق بهم، لأن مصر، من وجهة نظره، لا تستطيع إعاشة كل أبنائها، حيثُ إن مواردها الطبيعية محدودة، وأهم ما في مصر هو العامل المصري، فهو أحسن وأقدر الفلاحين العرب، بل هو من أقدر وأفضل فلاحي العالم. والوطن العربي بحاجة لتطوير إمكاناته الزراعية، فإذا وجدت الأرض والماء فثالثهما الفلاح المصري.

يقترح الطريقي في ذلك تهجير العمالة المصرية إلى دول الخليج العربي، فمصر لا تتسع للملايين المصرية، وعدد سكان مدن الخليج العربية يُعدّ بعشرات الآلاف والمئات، إضافةً إلى أنه لا يمكن قيام صناعات تعتمد على النفط من دون وجود عمال عرب، لأن منطقة الخليج أصبحت جُزراً من الرخاء في محيط من العوز

والحاجة، والأقربون أولى بالمعروف، فإما أن نسهل هجرة العرب أو تفقد مدن الخليج طابعها العربي.

أما المقترح الآخر، فهو إقامة صناعة عربية على مستوى الوطن العربي، شرط أن تكون على سواحل البحر الأبيض المصرية أو سواحل مصر على البحر الأحمر، حيثُ إن موقع مصر الجغرافي يجعل من السهل عليها الاتصال بالمغرب العربي الأفريقي وبالمشرق العربي. وقيام صناعة يشترك فيها العرب كصناعة السلاح وصناعة السيارات وغيرها من الصناعات يمكن أن تقوم بسهولة بمصر وبقدرات العامل المصري. وهذا سيوجد مجالات عمل للعمال المصريين ويساعد على حل مشاكلهم المعيشية.

يطلب الطريقي، وهو المُغرم بحب مصر والمصريين، من إخوته المصريين الإذن له للحديث عن الانفتاح الذي تعيشه مصر! فيقول: لقد عاش المصريون في الفترة الأخيرة لا يصدقون ما يطلب منهم تصديقه وهو أن ١ + ١ = ٣، إن المصريين يعرفون أن ١ + ١ = ٢ ولكن الانفتاح يحتم عليهم أن يصدقوا أن ١ + ١ = ٣ وقد انتظروا المعجزة ولم تتحقق. وعيب الذين قاموا بالانفتاح أنهم أصروا على أن يكون الانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية وبقية العالم الرأسمالي، علماً بأن مصر تعيش منذ ربع قرن تقريباً منفتحة على الدول الاشتراكية. وكان من الممكن أن يتم نوع من الانفتاح على العالم كله. ولكن الانفتاح على أميركا كان من جانب واحد، وبما أن هذا الجانب ليس لديه ما يعطيه، فإن انفتاحه على الغرب لم يؤد ما كان يؤمله المصريون. وبما أن هذا الانفتاح قد أورب الباب مع الدول الاشتراكية وأغضبها للطريقة التي حصل بها، شعر المصريون بأن الانفتاح على الغرب أدى إلى زيادة متاعبهم حيث شحّت المعونات الاشتراكية وزادت متاعبهم المعيشية. وكان من المفروض أن يعرف القادة في مصر أن الغرب يأخذ ولا يعطي، وأن الرأسماليين رجال أعمال لا مساعدات. وبما أن مصر قد استهلكت مواردها الطبيعية ولم تعد سوقاً شرائياً مغرياً، فإن الرأسمال الغربي ترك الباب مفتوحاً ولم يدخل. إن الرأسمال يريد فرصاً للربح ليست موجودة في مصر، فالانفتاح كان سياسياً ولم يكن له أثر يذكر على الاقتصاد المصري، اللهم إلا نشاط تلك الفئة المقربة من ذوي النفوذ الذين استطاعوا بعلاقاتهم أن يجمعوا الثروات الطائلة في أقصر وقت ممكن، مما جعل الصحافة الأميركية تطلق على هذه الطبقة «القطط السمان».

يرى الطريقي أن الانفتاح الحقيقي هو الانفتاح على العرب والأمة العربية، فعصرنا هذا هو عصر الكيانات الكبيرة ولا مجال للكيانات الصغيرة فيه. ولكي نحقق الوحدة العربية، يجب علينا أن نمدّ يدنا لمصر، لا نساعدها مساعدة الأخ الفقير، بل مساعدة البطل الجريح. يجب أن نعتبر الإنسان المصري هو نفط مصر.

يقترح الطريقي في سبيل ذلك أن تقوم صناديق النقد بجدولة ديون مصر وتسديدها، وأن تقوم الدول العربية بتكوين قيادة عسكرية واحدة تؤلف من الجيوش العربية جيشاً واحداً يسمى جيش الدفاع عن الوطن العربي. وتتولى الدول النفطية الإنفاق على الجيش، وأن تقوم مشاريع عربية مشتركة زراعية وصناعية، بحيث تتاح الفرصة للمصريين بالتحرك في جميع أنحاء الوطن العربي والعمل في الأمكنة المناسبة.

يأسف الطريقي لما تكتبه بعض الأقلام المصرية، من أنّ تليفوناً واحداً من مصر إلى (تل أبيب) يمكنه أن يحل مشاكل مصر! مُطالباً إياهم بالكفّ عن هذا التهديد للعرب! مُبيناً أنه كلام لا تفكير فيه، حيثُ إن مشاكل مصر ليست حربها مع إسرائيل، فإسرائيل لها مطامع في مصر، وتليفون من القاهرة لن يمحو خارطة إسرائيل المرسومة على مدخل البرلمان الإسرائيلي. وعن الذين يطالبون بأن تنسحب مصر من قضايا العرب، يتساءل الطريقي قائلاً: ما الذي سيحدث؟ هل ستتغير إمكانات مصر الطبيعية؟ وهل سيقل عدد سكان مصر؟ وهل ستتدفق الأموال الأجنبية إليها؟ وبأي شيء يمكن هذه الأموال أن تعمل، وها أنتم قد فتحتم الأبواب على مصراعيها ولم تأت أموال الغرب؟

يرى الطريقي أن هذه الأصوات البائسة، التي تصدر من مصر، يجب أن تكون إنذاراً للمخلصين من العرب لكي يعملوا على جمع شمل الأمة العربية وتوحيد صفها، وهذا سيساعد مصر على النهوض، لأن مصر الذليلة تجلب معها ذلاً للعرب وللمسلمين.

الطريقي.. وديغول

ضمن ما طرحه الطريقي من آراء صريحة وجريئة بحق عدد من رجالات وحكومات الدول الغربية، في أحاديثه ومقالاته التي يتحدث فيها عن النفط العربي، ومعركته مع الغرب! ثمّن الطريقي[٦] مواقف الجنرال الفرنسي ديغول من قضية الجزائر والجزائريين، حينما قدّر لهم بطولتهم واعترف بمواطنتهم وبحقهم في الانفصال عن فرنسا، كما ثمّن له موقفه المتفهم لعدالة القضية الفلسطينية. ويرى الطريقي أنه، أي ديغول، بحكم ثقافته وقوة خلقه أقدر من اليسار الأوروبي على تفهم قضايا العرب، وأقدر حفاظاً على المصالح الفرنسية في الوطن العربي وجلب مصالح أخرى لبلاده.

يقول الطريقي إنه قبل قيام جمهورية فرنسا الخامسة عام ١٩٥٨ وتولي الجنرال ديغول مقاليد الحكم، كان العرب يعتبرون فرنسا من ألد أعدائهم. إذ كان الفرنسيون يحاولون ابتلاع أرض عربية عزيزة عليهم، وهي الجزائر ويعملون على طمس عروبتها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. إلى أن أتى الجنرال ديغول، وهو الفرنسي الذي شهد سقوط بلاده تحت وطأة النازية ورأى بأم عينيه كرامة فرنسا تُهدر وبنيها يشردون، فحمل السلاح وحارب حتى انتصرت قضية فرنسا واستعادت كرامتها واستقلالها. لذا فقد شارك العرب شعورهم ووضع نفسه موضع الجزائريين فقدّر بطولاتهم واعترف لهم بأنهم مواطنون شرفاء، وأن لهم الحق في الانفصال عن فرنسا إذا أرادوا ذلك، وقد قام على أثر ذلك بإبرام اتفاقيات «إيفيان» التي حققت للجزائر استقلالها وللجزائريين حريتهم، ثم عمل على إبرام اتفاقية لتسوية المسائل البترولية بين البلدين للمحافظة على مصالح فرنسا في الجزائر فأبرم اتفاقاً بترولياً عام ١٩٦٥ تمّ بموجبه إنشاء مشاركة تعاونية بين فرنسا والجزائر، لاستثمار

الثروات البترولية هناك، وأعطيت الجزائر المستقلة الفرصة لتسيير دفة أمورها البترولية داخل حدودها بحرية كبيرة. وكان ديغول كريماً سخياً في معاملته، مما قرّبه إلى قلوب الجزائريين، فأحبوه واحترموه واستطاع أن يكسب بأعماله النبيلة ما فشل كل السياسيين والعسكريين الفرنسيين من قبله في تحقيقه لفرنسا.

يقول الطريقي إن ديغول كان يعرف أن البترول ضرورة قصوى للحرب والسلم، وأن الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وصلوا إلى النصر عن طريق البترول، كما عرف أن الصناعة في أوروبا في الوقت الحاضر لا يمكن أن يستمر ازدهارها إلا إذا توفرت لها الطاقة البترولية. وعرف أيضاً أن هذه الطاقة موجودة في الأرض العربية. لذلك قرَّر ديغول أن يخطو خطوات ناجحة في تحقيق الحصول على مُدخرات بترولية في البلاد العربية الصديقة، بحيث تستطيع فرنسا استيراد البترول من هذه الرواسب مباشرة وبدون أن تتخذ من الشركات البريطانية والأميركية واسطةً لذلك.

ويصف الطريقي ما فعله ديغول بأنه قد حقّق لفرنسا ما فشلت جميع الأنظمة الفرنسية التي سبقته في تحقيقه. فاليمين الفرنسي واليسار الفرنسي (غير الشيوعي) كانا عدوين للأماني العربية. فاليمينيون يحاولون الحصول على البترول بأرخص الأثمان، واليساريون عاطفيون ووقعوا فريسة للدعاية الصهيونية، ولم تثبت حكوماتهم في أوروبا أنها قادرة على تحقيق مصالح البلاد التي تحكمها وأمانيها. فاليسار الفرنسي الذي يهاجم (الآن) الأمة العربية بضراوة، والذي يريد منع ديغول من تفهم عدالة القضية العربية، هو اليسار نفسه الذي هاجم العرب عام ١٩٥٦ واشترك مع المستعمرين البريطانيين في محاولة للقضاء على النظام التقدمي في الجمهورية العربية المتحدة. وديغول الذي تفهم قضيتنا ودمغ إسرائيل بحب التوسع والتعالي هو إنسان بحكم ثقافته وقوة خلقه أقدر من اليسار الأوروبي على تفهم عدالة القضية العربية وأقدر كما ثبت فعلاً على الحفاظ على المصالح الفرنسية في الوطن العربي وجلب مصالح أخرى لفرنسا. فالاتفاقية العراقية ـ الفرنسية، ما كانت لتتم من وجهة نظره، لولا أن على رأس حكومة فرنسا رجلاً مثل ديغول يفهم أماني الوطنيين ويقدرها ويعتبر نفسه بمثابة رجل الأعمال الذي يعلم بأن ازدهار أعماله لا يمكن أن يستمر إلا بالقناعة بالربح المعتدل والتعامل الشريف. وإن ما تمّ إحرازه في العراق ما هو إلا بداية لطريق طويل من التعامل والتعاون بين فرنسا ديغول والأمة العربية من المحيط إلى الخليج. والعرب الذين يقدرون ويجلون الجنرال ديغول يتمنون لو استطاع كل واحد منهم أن يعطي سنة من عمره لهذا الرجل العظيم!

وسائل النقل وقناة السويس

كتب الطريقي مرات عديدة عن قناة السويس[٧]، وعن أهميتها الاقتصادية، وأنها سلاح بيد العرب في معركتهم ضد الاستعمار والغرب، مبيناً أن هذا الطريق الذي هو أقصر طريق بحري لنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا، سيظلّ باقياً ما ظلت التجارة العالمية تستخدم السفن لنقل البضائع من مكان إلى آخر.

يتناول الطريقي في مقالةٍ له الأثر الذي أحدثه إغلاق قناة السويس، نتيجة للاعتداء الصهيوني والانكلو أميركي، على اقتصاديات أوروبا، ويعرض لمقدار الخسائر، مستشهداً بزئير المملكة المتحدة على لسان وزير خارجيتها، وعلى لسان رئيس مجلس وزرائها، حينما طالبا بإيجاد حل لقضية قناة السويس وفتح القناة أمام التجارة العالمية. مُباركاً ومُشيداً بموقف مصر بإصرارها على عدم البدء بفتح القناة قبل الجلاء التام عن جميع الأراضي العربية.

يعلن الطريقي عن مراراته حينما لجأت شركات البترول إلى بناء الناقلات الكبيرة التي لا تستطيع المرور بقناة السويس، وذلك من أجل تخليص نفسها من المضايقات والخسائر التي يسببها كل غزو يهودي للأراضي العربية. وحرمان مصر من مصدر مهم من مصادر العملات الصعبة، حيثُ بدأت الشركات في بناء الناقلات الكبيرة منذ الغزو الأول لقناة السويس عام ١٩٥٦ والتي تستطيع أن تنقل البترول العربي من

الخليج العربي إلى أوروبا وأميركا مروراً برأس الرجاء الصالح بدلاً من المرور بقناة السويس. كما أن بناء ناقلات ضخمة تملكها شركات أجنبية لا تمر بقناة السويس معناه أن مصلحة عربية قد أهدرت وأن بلداً عربياً بدأ يخسر مورداً أساسياً وضرورياً لرفاهية شعبه.

يرى الطريقي أن ما فعلته الشركات هو محاولة لإذلال العرب اقتصادياً، ودعا إلى مواجهة هذه التحديات بتخطيط علمي. مقترحاً بناء خطوط للأنابيب من الخليج العربي إلى سواحل سورية ولبنان، بحيث تصبح تكلفة نقل البرميل الواحد من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط أقل من تكلفة نقله بالناقلات الكبيرة. وبهذا تضطر الناقلات الكبيرة إلى أخذ البترول من سواحل البحر الأبيض المتوسط بدلاً من الدوران حول أفريقيا، ونكون بذلك قد خلقنا صناعة كبيرة للأنابيب في البلاد العربية التي تقوم فيها صناعة للصلب، وهيأنا آلاف الوظائف للعمال العرب في منطقة الخليج والأردن والعراق وفي سورية ولبنان، بالإضافة إلى ما ستجمعه البلاد العربية التي تمر الخطوط في أراضيها من عوائد.

وبناء خطوط أنابيب عربية كبيرة سيكون من شأنه خفض أجور نقل النفط العربي وبالتالي تقوية مركزه حيال نفط المصادر المنافسة له في الأسواق، كما أن بناء هذه الخطوط سيساهم في تعمير البلاد العربية التي تمر بها.

إن بناء خطوط الأنابيب، من وجهة نظر الطريقي، سيزيد من قوة التفاوض العربي حيال الشركات والمستهلكين لأن هذه الخطوط التي ستبنى تدريجياً ستحفظ كميات كبيرة من البترول على الأرض العربية، بدلاً من خزنها بالناقلات التي تنقلها إلى الخارج، كما أن الأرباح التي تجمعها من هذه العمليات ستخلق مصادر دخل للبلاد العربية التي تمر هذه الخطوط في أراضيها. بالإضافة إلى أن صناعة الصلب في الجزائر وفي الجمهورية العربية المتحدة ستتسع وتزدهر، ويمكن تمويل هذه الخطوط من صندوق التنمية العربية ومن الخارج، فكثير من الشعوب الصناعية الكبرى تتلهف لبيع الأنابيب التي تستطيع صنعها مقابل أخذ بترول خام تحتاج إليه.

ويضرب الطريقي مثالاً في إيران، التي اتفقت حكومتها مع حكومة الاتحاد السوفياتي

على نقل الغاز بالأنابيب من جنوب إيران إلى جنوب الاتحاد السوفياتي على أن تقوم الحكومتان بتمويل الخط وبنائه. ويدفع الاتحاد السوفياتي ثمن الغاز مصانع تقام في إيران.

يُعلن الطريقي رفضه التام لفكرة بناء خط للأنابيب يحل محل قناة السويس عند إغلاقها، (من السويس إلى الاسكندرية) ذلك أنه يرى أن مصلحة العرب جميعهم تقضي بتبنّي مشروع على مستوى الأمة العربية لبناء عدد من خطوط الأنابيب ذات الحجم الكبير لنقل النفط العربي من الخليج العربي وشمال العراق إلى موانئ البحر المتوسط. ويُشكّك الطريقي في المبادرة الدولية بمساندة بناء خط السويس ـ الإسكندرية فنياً واقتصادياً، محذراً من أن تؤخذ هذه المبادرة دليلاً على صلاحية المشروع، مُبيناً أن الرغبة الحقيقية للبادرة الدولية هي عرقلة المشروع، وذلك بالتظاهر بمساندته إلى حين، والسبب أنه ليس من مصلحة إنكلترا التي أتت منها هذه المؤسسات بناء الخط وتشغيله لأن ذلك يتعارض تماماً ومصالحها القومية في المدين الطويل والقصير. ويستدرك الطريقي مبيناً أن لديه أمثلة على ما يقول، فحينما حاول السوريون التخلص من الشركات الاحتكارية وتطوير نفطهم تطويراً مباشراً، فزع المستعمرون والاحتكاريون واتصلوا بالحكومة السورية وأخبروها باستعدادهم لبناء خطوط للأنابيب لنقله من الشمال الشرقي في سورية منطقة (كراتشوك) إلى ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط. وقد خدع السوريون بهذا القول وساروا مع الشركات الاحتكارية إلى أبعد مدى، فتم اتفاق بموافقة الحكومة الإنكليزية وبضمانة منها بأن تمول المؤسسات البريطانية مشاريع تطوير الحقول السورية وبناء خطوط للأنابيب، وعندما حان وقت التنفيذ بدأ الإنكليز يبحثون عن أعذار لتأجيل العمل. فمرة يقولون إن المواصفات غير كاملة ومرة يقولون إن السعر منخفض ولا بد من زيادة نفقات العمليات. لذلك ألغى السوريون العقد مع الإنكليز وعهدوا الأمر إلى شركة إيطالية بنت الخط وأتمته.

كيسنجر: الرجل الذي فقد صفته كوسيط!!

الدكتور هنري كيسنجر، هو وزير الخارجية الأميركية والوسيط بين العرب واليهود، وهو بطل فك الارتباط بين الجيوش العربية والجيوش الإسرائيلية، أو الرجل الذي لعب دوراً هاماً في بناء جسر جوي بين الولايات المتحدة الأميركية وقواعدها في جزر البزور البرتغالية وبعض القواعد الأميركية في أوروبا الغربية من جهة، وبين فلسطين المحتلة وصحراء سيناء المصرية المحتلة من جهة أخرى، بغرض إنقاذ الجيوش الإسرائيلية المتقهقرة أمام الجيوش العربية على الجبهتين الشرقية والغربية في حرب رمضان من عام ١٩٧٣.

غير أنّ الطريقي، في مقالةٍ كتبها[٨]، طالبَ العرب بسحب ثقتهم من هذا الوسيط، وأن يتأكدوا أن هذا الرجل لا يعمل إلا لمصلحة نفسه وقومه، وأن استمرار ثقة البعض به خطر على كيان الأمة العربية ومستقبلها. حيثُ إنه، من وجهة نظر الطريقي، يمنع قيام صداقة وطيدة بين البلاد العربية والشعب الأمريكي!

يقول الطريقي: صديقنا العزيز هنري أظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنه يحقد على العرب ويحاول قهرهم وتحطيم روحهم المعنوية وسلبهم كل المكاسب التي حصلوا عليها بالدم والعرق والمال! لقد اتجه العرب بكل إخلاص بعد حدوث اختلاف في وجهات النظر بين الرئيس السادات والقادة السوفيات إلى أميركا، على أمل أن تنظر

أميركا إلى القضية العربية نظرة غير متحيزة، وأن تعتبر محاولة العرب الاستعانة بها للوصول إلى حل سلمي لقضية فلسطين، محاولة لنفي التهمة التي أُلصقت بهم جميعاً بأنهم يسيرون في فلك السياسة السوفياتية، وأنهم قد وضعوا بلادهم في منطقة النفوذ السوفياتي والصيني. والعرب أجمعين ينفون هذه التهمة ويستشهدون بصحة قولهم بأنهم من مؤسسي مجموعة دول عدم الانحياز، وأن صداقتهم للاتحاد السوفياتي قائمة على الاحترام وتبادل المصالح، والعمل لمصلحة السلام العالمي والتعاون الدولي. لكن أميركا اعتبرت ترحيب مصر بالرئيس نيكسون وثقتها بالوزير كيسنجر وتسهيل مهمته في فك الارتباط بين الجيوش المصرية والسورية والجيوش الإسرائيلية، هو وضع لمصيرها في يد السياسة الخارجية الأميركية، وفي يد السيد كيسنجر بالذات، الذي أصبح بعد استقالة الرئيس نيكسون المخطط الأول للسياسة والتجارة الأميركية الخارجية. ومنذ صعد الرئيس فورد سدة الرئاسة الأميركية وكيسنجر يعامله كما كان يتعامل السيد فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية مع الرئيس آيزنهاور. فالرئيس آيزنهاور أتى من ميادين القتال بطلاً أميركياً قوياً استغل سمعته الحزب الجمهوري ورشحه للرئاسة، وأصبح رئيساً للجمهورية بدون خبرة عملية في السياسة الخارجية، فعيّن دالاس، الخبير في السياسة الدولية، وزيراً للخارجية، وقد استطاع دالاس أن يسيطر على دفة الأمور في أول عهد آيزنهاور ويصبح أهم وزير في الوزارة. وهذا ما يفعله المستر هنري كيسنجر!

يرى الطريقي أن كيسنجر بتصرفاته وتصريحاته يمنع قيام صداقة وطيدة بين البلاد العربية والشعب الأميركي. فالعرب لديهم رغبة أكيدة في أن تصفى الأمور بين جميع البلاد العربية والشعب الأميركي ورغبة في الحصول على الخبرة الأميركية المتقدمة في جميع المجالات، لكن كيسنجر نصَّب نفسه وسيطاً بين العرب والإسرائيليين، بما سمي بفك الارتباط، وما هو في الواقع، إلا عملية تهدف إلى تمكين إسرائيل من بناء جيوشها بعد الخسائر التي تعرضت لها في حرب رمضان وبناء اقتصادياتها بحيث تتمكن من شن حرب أخرى على العرب بمساعدة أميركية مالية وعسكرية.

يتساءل الطريقي، قائلاً: ألم يكن كيسنجر، طبقاً للوثائق الأميركية، هو الذي لام وزارة الحرب الأميركية على تأخرها في بناء الجسر الجوي لإنقاذ الجيوش الإسرائيلية المتقهقرة أمام الجيوش العربية؟!

عن النفط العربي وكيسنجر، يذكر الطريقي أن كيسنجر ما فتئ منذ توليه وزارة الخارجية الأميركية يحاول السيطرة على سياسة النفط العربية. فهو يريد من العرب أن لا يرفعوا أسعار نفطهم، ولو كانت هذه الأسعار دون أسعار المواد الخام الأخرى، ويُرجع الطريقي أسباب اختيار كيسنجر للعرب وفرضه آراءه السياسية عليهم بأن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، دول صغيرة كدول الخليج العربي، لا تستطيع أن تكوّن جيوشاً للدفاع عن أراضيها لقلة سكانها، وبهذه الصفة فهي غير مستعدة لمقاومة الغزو الأميركي الذي يهدد به كيسنجر. ومجرد التهديدات تضعف قوتها المعنوية وتجعلها تسلّم بوجهة نظر السياسة الأميركية. كما أن هذه الدول لديها أكبر احتياطي نفطي في العالم ولديها احتياطي نقدي كبير. وسيطرة أميركا عليها تعطيها قوة تُعيد بها سيطرتها على اقتصاديات الدول الصناعية في أوروبا الغربية واليابان وبعض دول آسيا وأميركا اللاتينية. وهذه الحالة المحزنة شجعت المستر هنري كيسنجر على أن ينتهز كل مناسبة لتهديد العرب باحتلال بلادهم عسكرياً والاستيلاء على مناطق حقول النفط، لا لأن أسعار المواد النفطية عالية ولا لأن العرب قد يضطرون لمنع وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية ولكن أميركا تريد السيطرة على النفط العربي للاحتفاظ بزعامة العالم اقتصادياً وعسكرياً.

التابلاين وجورج حبش!

من السواحل الشرقية السعودية يمتدّ خط للأنابيب عبر عدد من البلاد العربية، وهو الذي عُرف بالتابلاين، وقد استخدم في بنائه ٢٦٥ ألف طن من الفولاذ، وبلغت تكاليف إنشائه ١٥٨ مليون دولار. ويبلغ طوله ١٠٦٨ ميلاً، منها ٨٥٣ في السعودية و١١٠ أميال في الأردن، و ٧٩ ميلاً في سورية، و٢٦ ميلاً في لبنان. وعلى جانبيه تعيش ألوف العائلات العربية التي يعمل أربابها في محطات الضخ الواقعة في السعودية والأردن وسورية ولبنان.

هذا الخط تعرّض عام ١٩٦٧ لعملية نسف! أدت إلى توقف العمل فيه، فلجأت الشركات إلى الاستعانة بالناقلات لشحن النفط من السعودية. ولما لم يكن بوسع الناقلات أن تشحن كميات كافية في فترة قصيرة، فإن إنتاج السعودية انخفض حتماً، بعد أن لجأت الشركات إلى التركيز على الإنتاج في ليبيا ونيجيريا وأميركا اللاتينية لتعويض خسارتها. وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن نسف الخط المذكور وإيقاف العمل فيه. وقال ناطق باسم الجبهة في عمان، إن رجالها أقدموا على هذا العمل لأن الخط مُلك لشركة أميركية، ولأن الحكومة الأميركية لا تزال تساعد إسرائيل وتعزز مركزها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري. وأضاف الناطق يقول إن نسف الخط يسبب مضايقات وخسائر مادية لإسرائيل، لأن النفط المتسرب من الأنابيب يلوث مياهها، كما أن نسف الخط سيرغم الولايات المتحدة

على الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الضفة الشرقية لقناة السويس، مما يؤدي إلى إعادة فتح القناة للملاحة ومساعدة مصر اقتصادياً. كما تحدث زعيم الجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش إلى مجلة «تايم» الأميركية. فما الذي قاله الطريقي عن هذه العملية؟ وما رده على تصريحات جورج حبش؟!

يرى الطريقي[٩] بدءً، أنه من المؤمنين دونما تحفظ بأن الفدائيين الفلسطينيين هم الذين رفعوا الروح المعنوية للأمة العربية التي أصيبت بضربة قاصمة بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأنهم طلائع هذه الأمة في زحفها لتحرير فلسطين. ذلك أن الحركات الفدائية، في نظر الطريقي، ليست إلا تعبيراً عن ثورة الأمة العربية على واقعها وغضبها الشديد من تقصير ولاة الأمور في إعدادها للمعركة بطريقة تتناسب وقوة عدوها. ثم يدخل الطريقي في نقاش تصريح جورج حبش، قائلاً: ليعذرني الدكتور حبش إذا قلت له إنني رغم إعجابي الشديد بحماسته واندفاعه، فإنني لا أعتقد أن تحرير فلسطين يمكن أن يتم بجهود الجبهة وحدها. ويقيناً أن الدكتور حبش يدرك قوة إسرائيل والقوة التي تدعمها وتساندها، كما أنه لا يجهل أن هذه القوى اللا أخلاقية قررت، كما سبق لها أن أعلنت أكثر من مرة، إعادة العرب إلى الصحاري التي أتوا منها. ويلاحظ أنه منذ أن بدأت الصهيونية تزحف على أرضنا وتسعى إلى تطويقها، كانت ولا تزال تعمل على تنفيذ مخططها الرهيب بطريقة علمية دقيقة مرحلية ومدروسة.

ذلك كله يحتم علينا الابتعاد عن الارتجال والعمل بدلاً من ذلك على تنسيق أعمالنا بحيث تصبح القوى الفدائية رأس الحربة الموجهة إلى صدر العدو والشعلة التي لا تنطفئ حتى يأتي اليوم الذي نطهر فيه أرضنا. ولكن الصراحة والمصلحة العامة تقضيان القول إن الارتجال والعمل غير المدروس والخطوات التي تكون نتائجها إلحاق أفدح الأضرار بالجهاد العربي من دون أن تسبب سوى خسارة طفيفة لا تكاد تذكر للعدو، لا يمكن أن تساعدنا على تحقيق أهدافنا، ولن تجعل العالم ينظر إلى الثورة الفلسطينية ومن ورائها البلاد العربية نظرة جدية.

ويضيف الطريقي بأن تفرّد (الجبهة) بهذا العمل من دون موافقة مسبقة من بقية المنظمات الفدائية يوضح بجلاء فقدان التنسيق، وهذا يبعدنا كثيراً عن الهدف. مبيناً

أنه مؤمن بأن قيام شكل من أشكال الوحدة بين البلاد العربية المحيطة بإسرائيل هو واحد من أهم السبل لانتصارنا على إسرائيل ومن ورائها الاستعمار الغربي. ومع ذلك فما زلنا عاجزين عن تحقيق وحدة بين المقاتلين من أبناء فلسطين.

يقول الطريقي: نحن نعتبر أن ما قامت به (الجبهة) كان عملاً حماسياً لا مبرر له، لعبت فيه العواطف الدور الأكبر. أما إذا كان الدكتور جورج حبش وإخوانه يريدون إلحاق ضرر كبير بإسرائيل والأميركيين فعلاً، فإني أدلهم على مكان يستطيعون أن يضربوا فيه فيوجعوا فعلاً. هذا المكان هو خط الأنابيب الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً بين ميناء إيلات على خليج العقبة، وبين ميناء عسقلان الذي يسميه الإسرائيليون (أشدود) في فلسطين المحتلة على البحر الأبيض المتوسط.

هذا الخط هو الذي يجب أن يكون هدفاً لضرب الفدائيين لأن تعطيله يلحق ضربة اقتصادية قاصمة بالعدو. أمّا خط (التابلاين) فيجب أن يُعرف أنه خط عربي سبق للشركات الأميركية أن استردت قيمة ما دفعته في سبيل بنائه، عن طريق الأرباح الناتجة من عمليات الضخ فيه، وذلك خلال فترة لا تزيد على خمس سنوات من بدء العمل فيه عام ١٩٥٠.

شركات النفط والاستعمار الجديد!

كتب عبدالله الطريقي مقالات عدة[١٠]، تناول فيها الشركات الاحتكارية العالمية وأنها وسيلة من وسائل الاستعمار الجديد، حيثُ إنها تمارس نشاطاً سياسياً بجانب نشاطها الاقتصادي! مستعرضاً التاريخ الحديث، وما حدث فيه من انقلابات عسكرية لخدمة مصالح خارجية، وبيّن أن ما حدث من انقلابات عسكرية في أميركا اللاتينية كان وراءه الاحتكارات الأميركية، وعرض للفترة التي قضتها فنزويلا، مثلاً، تحت الحكم العسكري من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨ مبيناً أنها تعطي درساً واضحاً عما تفعله الاحتكارات الأجنبية في أي بلد متطور يحاول أن يحتل مركزه الطبيعي تحت الشمس، حينما استطاع نفر من الضباط طرد حكومة ديموقراطية منتخبة وجلسوا على كراسي الحكم مدة عشر سنوات استطاعت شركات البترول أثناءها أن تتمتع بأزهى أيامها في تلك البلاد. وقد كانت الحكومة العسكرية طيعة القياد، حرص رؤساؤها على أن يشاركوا الأجنبي في استغلال ثروة البلاد بدون رحمة أو شفقة، كما استطاعوا أن يهربوا إلى خارج البلاد عشرات الملايين من الدولارات من أموال الشعب ولحسابهم الخاص.

وعرض أيضاً لما حدث في البرازيل عام ١٩٦٤، عندما تحركت طوابير العسكر من ثكناتها وأسقطت حكومة شعبية ديموقراطية منتخبة متهمة إياها بالشيوعية والتبعية لموسكو، ثم أوقفت العمل ببعض الأنظمة والقوانين التي كانت تهدف إلى انصاف

الشعب من الاستغلال وأعادت إلى الاحتكارات الأجنبية سابق سيطرتها على الاقتصاد الوطني.

وفي المشرق العربي، يرى الطريقي أننا إذا ما تبصرنا في نشاط الاحتكارات الأجنبية بطريقة موضوعية بحتة، لوجدنا أن نشاط هذه الاحتكارات لا ينفصل إطلاقاً عن النشاط الاستعماري والسياسي للحكومات التي تنتمي إليها. وما من حادث هام يحدث في المنطقة إلا أمكن الإثبات بأن لنشاط الاحتكارات الأجنبية يداً في الموضوع. والسبب في ذلك بسيط، فالمشرق العربي إلى جانب أهميته كممر جوي وبحري بين القارات الخمس أصبح أهم مصدر للطاقة في العالم. فالمشرق العربي مع المغرب العربي يحويان في باطن أرضهما أكثر من ٧٠ بالمئة من المواد البترولية الثابت وجودها في العالم والتي يمكن إنتاجها بالطرق المعروفة لنا حالياً.

وعن إيران، أوضح الطريقي كيف الصراع بين الدول الكبرى لتثبيت أقدام شركاتها في إيران، فهذه الولايات المتحدة الأميركية تصرّ في عام ١٩٢١ على حق الشركات الأميركية في دخول إيران، وها هو اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطاني، يعمد في عام ١٩١٩ إلى تقديم الرشاوى للشاه ولوزير خارجيته وكل ذلك بقصد إبقاء النفوذ البريطاني والمحافظة على الامتيازات البترولية البريطانية. وقد ذكر أن من أول أسباب احتلال بريطانيا للعراق خلال الحرب العالمية كان حرصها على منع النشاط العسكري من الوصول إلى الحقول البترولية في إيران. كما أن سيطرة الاستعمار البريطاني على مناطق الخليج العربي وإملاء الحماية على مشايخ الإمارات العربية وتقسيم المنطقة إلى وحدات صغيرة جداً لا يهدف إلا لإبقاء تلك المناطق مفككة مما يسهل السيطرة الاستعمارية عليها وبالتالي يسقطها لقمة سائغة بين فكي الاحتكارات الأجنبية، أوروبية وأميركية.

وعرّج الطريقي على الانقلابات العسكرية في سورية، حيثُ ذكر أن الاحتكارات الأجنبية هي التي أوحت وساعدت على قيام الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سورية في ٣٠ مارس (آذار) عام ١٩٤٩. فقد صمد السياسيون التقليديون في سورية حينذاك للضغط الذي مارسته شركات البترول وحكوماتها مستعينة بحكام البترول، وقد ساعدت هؤلاء ضآلة شروط الشركات في سبيل حصولها على حق

المرور. لكن الدكتاتورية العسكرية التي ساعدت على قيامها الاحتكارات البترولية لم تجد مانعاً من قبول عروض الشركات ووافقت على السماح لشركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) بمباشرة بناء خطها عبر سورية في اتجاه جنوب لبنان.

وعرض لمشكلة البريمي، التي فقدت السعودية بسببها جزءاً كبيراً من أراضيها الغنية بالبترول، وأنها من عمل الشركات الاحتكارية البترولية، حيثُ قام تنافس ودي بين المحتكرين، فهل يدخل هذا البترول ضمن امتياز الشركة الإنكليزية IPC التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المستعمرون الإنجليز في أبوظبي أم يظل تابعاً للشركة الأميركية (أرامكو) التي تعمل داخل الحدود العربية السعودية؟

وفي إندونيسيا رضخت حكومة الجنرال سوهارتو لمطالب شركات البترول وبدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد اتخذتها الحكومة الإندونيسية، وأهمها السيطرة والإشراف على شركات البترول في إندونيسيا وامتلاك جميع مؤسسات الشركة الخاضعة بتكرير البترول وتوزيعه داخل إندونيسيا وتوجيه إدارة الشركة للعمل لما هو في صالح الشعب الإندونيسي، وذلك بوضع مشرفين من قبل الحكومة في مكاتب الشركات. والذين تابعوا الحوادث في إندونيسيا لا بد أن يكونوا قد لاحظوا كيف اتهمت الاستخبارات الأميركية (CIA) بالتحريض على القضاء على حكم الرئيس سوكارنو واتهامه بالانصياع للأحزاب الماركسية ومحاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي. وأخيراً استطاعت الاحتكارات الأجنبية هناك إشعال نار كان حطبها مئات الألوف من أبناء إندونيسيا الأبرياء وكانت النتيجة انتصار الاحتكارات الأجنبية وعودة إندونيسيا إلى التحكم الاقتصادي الأجنبي.

يخلُص الطريقي في نهاية مقالاته عن الشركات الاحتكارية إلى القول بأن شركات البترول التي تسيطر على الاحتياطي البترولي العربي مضطرة للدفاع عن بقائها في المنطقة أكثر من بعض أنواع الحكم الفردي. فنحن نشاهد الآن حكاماً فقدوا عروشهم أو كراسي إماراتهم لكنهم غادروا بلادهم إلى بلاد أخرى وأخذوا يعيشون في بحبوحة من العيش من الأموال التي استطاعوا إخراجها من بلادهم، غير أن شركات البترول ذات الاحتياطي الكبير في المنطقة لا تستطيع اللجوء إلى مصدر آخر للبترول لعدم وجود مصدر آخر. لذلك فهي أخطر وأقوى أعداء التطور والتحرر في المنطقة،

وعلى القوى التقدمية في المنطقة أن تعي هذه الحقيقة وأن تجابهها مجتمعة. كما أن شركات البترول لم تعد ضرورة للبلاد العربية، فإنتاجه وإيصاله إلى الأسواق متيسر بدون هذه الشركات! ولذلك فلا بد من اقتلاع وجودها، خصوصاً الشركات التي تنتمي إلى البلاد التي ناصبت الأمة العربية العداء، وهي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا الغربية وهولندا.

وعمّا يقال بأن وجود شركات البترول هو لأنها تعرف كل شيء عن البترول وأنها تنتجه وتنقله إلى الأسواق، فتكرره وتبيعه وبدون هذه الشركات لا يمكننا أن نفعل شيئاً، يرد الطريقي قائلاً: هذا الكلام يمكن أن يقال بأنه كان صحيحاً قبل عشرين سنة. أما الآن فالصورة مختلفة تماماً، فصناعة البترول العالمية أصبحت أهم صناعات العالم كله على أساس أنها تمد الصناعات الأخرى بوسائل الحياة والبقاء، فالبترول قد حلّ محل الفحم في الصناعات الأوروبية والأميركية، بحيث تتعطل هذه الصناعات إذا لم يتوفر لها البترول كطاقة، والصناعات البتروكيميائية التي أصبحت من أهم الصناعات في العالم تُشلّ تماماً إذا لم تتوفر لها المواد البترولية. والمواد المصنعة من المواد البترولية أخذت تتغلغل في حياة الناس في البلاد المتحضرة والنامية على حدٍّ سواء إلى المدى الذي يصعب معه على الإنسان الاستغناء عنها. ونسبة استهلاك البترول تتزايد في الاتحاد السوفياتي إلى درجة أن هذا الأخير كما يقول الخبراء سيضطر في القريب العاجل إلى استيراد البترول من الخارج لأن موارده البترولية، إما أنها تصبح غير كافية لإشباع الازدياد المستمر في الاستهلاك أو لارتفاع تكلفة الإنتاج بحيث يصبح الاستيراد من الخارج أوفر على الاتحاد السوفياتي الذي أصبح يهتم بالربح والخسارة في اقتصادياته. وعليه فقد انعكست الآية، فلم تعد المسألة الأساسية أن البترول لا يصلح إلا إذا أخذ من الأرض ووصل إلى الأسواق، بل أصبح الأهم من ذلك ضمان وصول البترول إلى الأسواق بأي ثمن لأن التعطل الناتج في الأسواق من عدم وجود البترول أكبر بكثير من الضرر الناتج من عدم إخراج البترول بالنسبة للدول النامية التي تملكه. وهكذا ازدادت القوة التفاوضية للبلاد المنتجة والمصدرة للبترول.

أميركا والعرب

كتب الطريقي مقالات عدة تناول فيها العلاقة بين أميركا والعرب، مبيناً أنه لم تُبل أمة من الأمم بعدو لم تسع لاكتساب عداوته، كما بليت الأمة العربية بعداوة الولايات المتحدة الأميركية لها. فهذه الدولة العظيمة مالياً واقتصادياً وعسكرياً صغيرة إلى حد كبير في نظرتها إلى دول العالم نظرة عادلة وبدون تحيز[١١].

ويطرح الطريقي سؤالاً: لماذا يفعل الأميركيون بنا هكذا؟ ويجيب قائلاً: حتى نتمكن من فهم الدوافع التي تجعل أميركا تعادينا وتتخذ من نفسها معيناً وحامياً وناصراً للعصابات الصهيونية في فلسطين، علينا أن نعود إلى الوراء قليلاً لنحلل الأسباب السياسية والاقتصادية التي تكمن وراء تحيز الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل. فليس شيئاً جديداً أن يتسابق مرشحو الأحزاب الأميركية في بذل الوعود لنصرة إسرائيل على حساب العرب، وإمداد هذه الدولة المغتصبة بما يكفل لها البقاء والاستمرار والتوسع.

إن الولايات المتحدة الأميركية لا تفعل كل ذلك مدفوعة بعوامل إنسانية محاولة تجميع اليهود الذين شردتهم النازية وأفنت منهم الملايين، فكلنا يعرف أن الأميركان، كبقية الشعوب الغربية، ولو أنها تشعر بتوبيخ الضمير نتيجة للإساءات المتكررة التي قامت بها ضد المجموعات اليهودية في أوروبا، إلا أن الإنسان العادي في تلك البلاد

ما يزال لا يحب اليهود ولا يميل إليهم ولا يثق بهم. فلماذا إذن يساعدونهم على حساب شعب لم يسئ إليهم؟ السبب هو مصلحة أميركا القومية ومصلحة الشعوب الغربية التي تتزعمها.

إن الحضارة الغربية، ويجب أن يعرف ذلك جميع الزعماء والقادة العرب، تعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى، والصناعة تعتمد على الطاقة. وأفضل أنواع الطاقة وأرخصها بالنسبة للصناعات الحديثة هي النفط، والولايات المتحدة الأميركية هي أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

والخوف من نضوب مصادر النفط في الولايات المتحدة الأميركية نفسها قد دفع الأميركان منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى السير في جميع الاتجاهات خارج بلادهم بحثاً عن مصادر للنفط حتى أصبحت الشركات الأميركية تسيطر على معظم مصادر النفط في العالم خارج الاتحاد السوفياتي. وكانت الشركات الغربية تعمل في الاتحاد السوفياتي حتى تم تأميمها بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧ وفي بقية المعسكر الشيوعي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إن كل ما تخشاه الولايات المتحدة الأميركية، هو أن تفقد سيطرتها على مصادر النفط في الخليج العربي، لذا فإنها تبذل الغالي والرخيص في جعل هذه المنطقة تسبح في الفلك الذي ترسمه لها، وتظل كأميركا اللاتينية مقسمة مفككة، يعبث بها الرأسمال الأميركي كما يحلو له. فهي تشجع التقسيم في المنطقة وخلق كيانات سياسية هزيلة كما فعلت في أميركا اللاتينية، وتشجع الأنظمة الدكتاتورية حتى يتسنى لها، عن طريق هذه الحكومات، وهي التي تعتبر نفسها الوريث الوحيد للنفوذ البريطاني في المنطقة، تسيير الأمور بالطريقة التي تضمن استمرار سيطرتها على الثروات النفطية لكي تنقلها إلى أميركا بعد نضوب حقولها التي لا بد لها أن تنضب.

يقول الطريقي: قد يتساءل المرء عن علاقة كل هذا بعداوة الولايات المتحدة الأميركية للعرب، حيثُ إن المنطق هو أن تحاول أميركا التي يعتمد مستقبل إمداداتها بالنفط على الأرض العربية، اكتساب صداقة العرب بدلاً من معاداتهم؟ فيجيب الطريقي قائلاً: لكي نتفهم هذه النقطة نوضح أن الولايات المتحدة الأميركية تعرف

جيداً أن أمة عربية متحدة مصنّعة ستستهلك كميات كبيرة من الطاقة وستشكل تهديداً خطيراً لمستقبل سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على موارد النفط، لأن هذه الدولة لن تفرط بالنفط بمثل الطريقة الحالية التي تتبع في إخراج النفط وبيعه. كما أن هذه الدولة قد تلجأ للتأميم والمتاجرة بالنفط بالطريقة التي تحقق مصالحها القومية، فتبيعه لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء كما تفعل الولايات المتحدة الأميركية الآن بالنفط العربي. وإسرائيل ليست كياناً دينياً هدفه جمع المتدينين من بني إسرائيل في المكان الذي نزل فيه الوحي على موسى، ولكنها في نظر أميركا قاعدة أميركية ١٠٠٪ يملكها ويسيطر عليها يهود أميركا، لأن يهود إسرائيل وعددهم لا يزيد على مليونين ونصف المليون، يعتمدون في حياتهم وبقائهم على الستة ملايين يهودي الذين يحملون الجنسية الأميركية، ولهم فيها مصالح ضخمة يستخدمونها للإبقاء على يهود إسرائيل. وهكذا تعتبر الولايات المتحدة الأميركية الأراضي الفلسطينية أراضي أميركية، ولن يكون لديها مانع في المستقبل من اعتبارها ولاية أميركية كما فعلت مع جزر هاواي ومنطقة ألاسكا، وكلتاهما تبعد آلاف الأميال عن الأرض الأميركية.

مما سبق نرى أن الولايات المتحدة الأميركية قد أيقنت أنها لكي تضمن ازدهار صناعتها واستمرار سيطرتها وحلفاءها على أجزاء كثيرة من العالم، لا بد أن تكون لها قاعدة ثابتة في الوطن العربي. وقد أدركت أن خلق إسرائيل كامتداد للشعب اليهودي في أميركا يعطيها ما تسعى إليه. ومن الثابت من الأرقام أن العالم الغربي وربما العالم الشرقي، مضطر ولمدة مائة عام منذ الآن إلى الاعتماد على الثروات النفطية في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى سواحل الخليج العربي.

ويختم الطريقي قائلاً: إن الحرب بيننا وبين أميركا وإسرائيل حرب حياة أو موت بالنسبة لنا، والذين لا يضعون كل إمكاناتهم في المعركة الآن سيفقدون هذه الإمكانات وسيندمون يوم لا ينفع الندم. ولعل أفضل وصف للأمة العربية في محنتها الحالية ما قاله أحد رجال البادية، بادية الجزيرة العربية في عام ١٩٤٩: (إن الأمة العربية وفلسطين كعود من الحطب أحد أطرافه يحترق بالنار والطرف الآخر بارد).

وفي مقالة أخرى تحدث الطريقي عما سماه بـ(الحقد الأميركي على العرب)[١٢] متسائلاً في بداية مقالته بقوله: هل يتصور الإنسان أن يقيم رئيس الولايات المتحدة

احتفالاً بمناسبة هزيمة العرب في عام ١٩٦٧، أو أن يعلن رئيس آخر في عام ١٩٧١ أن أهم منجزاته في عام ١٩٧٠ كانت تمكين الملك حسين من القضاء على فصائل الفدائيين الفلسطينيين في الأردن في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٧١. فقد نشر الكاتب الأميركي سي.ل.سالزبرجر في جريدة «نيويورك تايمز» الأميركية، ونقلت ذلك عنها جريدة «الهيرالد تريبيون» في ١٩٧٣/١/٢٤، أنه دُعي من قبل المستر ليندون جونسون، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأميركية، بعد هزيمة العرب في يونيو (حزيران) من عام ١٩٦٧ للاحتفال بهذه المناسبة التي يعتبرها الرئيس من أعماله الخارجية الناجحة ويفخر بأنه مكّن إسرائيل بمدها بالمعدات الحربية المتطورة، وكذلك بخديعة العرب، بالقضاء على الجيوش العربية وعزيمة قائدهم ورمز وحدتهم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي يقال بأن جونسون قد أقسم على أن يضع أنفه في الرغام.

أما الرئيس الأميركي الآخر الذي يفتخر بأنه اشترك في القضاء على قوة عربية ومساعدة إسرائيل والحفاظ عليها قوية فهو الرئيس (الحالي) ريتشارد نيكسون. فالمستر نيكسون عندما زاد الهجوم على سياسته المختلفة في عام ١٩٧١ من قبل الرأي العام والصحافة الأميركية طلب من مجلة «نيوزويك الأميركية» أن تفسح مجالاً فيها لكي يرد البيت الأبيض على الانتقادات الموجهة لسياساته، وقام وزير الصحة أو أحد معاونيه في حكومته بالكتابة في المجلة المذكورة ففند الانتقادات، وكان ضمن ما استشهد به كأحد أهم الأعمال المفيدة التي قام بها الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٠ هو الضغط على الروس لإقناع السوريين بعدم التدخل بين الفدائيين والملك حسين وترك الملك حسين يرتكب مذبحة أيلول (سبتمبر) الأسود، حيث صفيت قواعد الفدائيين في الأردن وقتل المئات من النساء والأطفال الأبرياء. وأحدث مثل على حقد الأميركان على العرب واستهتارهم بحياة الإنسان العربي، هو الصمت المطبق الذي ساد الأوساط الأميركية عندما هاجم الإسرائيليون بطائراتهم الأميركية الصنع طائرة مدنية عربية فوق سيناء وقتلوا أكثر من مائة وثمانية أشخاص من ركابها. إن مصير هؤلاء البشر لم يُثر اشمئزاز الرئيس نيكسون، بل بالعكس استقبل بعد ذلك بقليل رئيسة وزراء إسرائيل ووعدها بإعطائها ما طلبت من أموال وأسلحة وطائرات مقاتلة نفاثة.

القساوسة ورجال الشركات[١٣]

يستعرض الطريقي تاريخ العلاقة بين العرب والولايات المتحدة الأميركية، فيقول إنها

لم تكن قبل الحرب العالمية الأولى ذات أهمية لكلا الطرفين، فالعلاقة كانت محصورة بالمهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة بحثاً عن حياة أفضل، وقدوم القساوسة والمبشرين الأميركان إلى البلاد العربية لنشر التعاليم المسيحية، مستخدمين الأطباء والمدرسين كأداة لتحقيق أغراضهم. وكان هؤلاء من ذوي الخلق والخلق الحسن، أدى معظمهم واجبه بإخلاص. وإن كانت مهمتهم التبشيرية قد فشلت، فإن مهمتهم الإنسانية قد نجحت كثيراً، وكلنا يذكر القس السمين الذي كان يمتطي صهوة الجواد العربي في الكويت، كان يعرف الجميع وكان الجميع يعرفونه ويحبونه، كما أن عدداً كبيراً من العرب في الخليج والجزيرة لا زالوا يترحمون على أيام الدكتور (ديم) في البحرين.

يقول الطريقي: كنا نحب الأميركان لأن قساوستهم كانوا من النوع المتواضع، وكانوا قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الأولى يظهرون للعرب الفقراء والمرضى الصداقة، ويقدمون المعونات الطبية مع الكتب التبشيرية وكانوا مخلصين في رسالتهم. كان القساوسة والمبشرون الأميركان على جانب عظيم من التواضع، أما رجال الشركات الذين أتى عدد كبير منهم من ميادين القتال إلى حقول النفط فمعظمهم من ذوي الطباع الشرسة والأخلاق الجافة، وكانوا يتعالون على الشعوب العربية ويحيطون أنفسهم بسياج من الأسلاك لمنع تسرب العرب والإيرانيين والمواشي إلى بيوتهم المكيفة الهواء وحدائقهم الغناء. وهكذا تغيرت نظرة العربي والإيراني في المنطقة إلى الأميركان. وبعد حرب العرب والإسرائيليين في فلسطين ووقوف الحكومة الأميركية بجانب إسرائيل، عرف العرب أن أميركان النفط يختلفون كل الاختلاف عن أميركان التبشير، وعرفنا، لأول مرة، ما سمي بـ(الأميركي القبيح) الذي يحاول تحقيق أغراضه، غير متورع بحصانة أخلاقية أو دينية، كما كان يفعل الأميركي الأول الذي عرفه العرب وعرف العرب أيضاً، وأن رجل النفط قد يكون في نفس الوقت رجل المخابرات الأميركية. وهكذا اختلط الأمر على العرب وفقدوا القدرة على مواجهة عدو ليس لهم من مجاملته بدّ.

وفي مقالة أخرى عنوانها (ارفع رأسك يا أخي العربي.. فإن كانت أميركا مع إسرائيل فالله مع العرب!)[١٤] استعرض الطريقي تاريخ الحرب العربية ــ الإسرائيلية، مبيناً أن العرب وإن خسروا الحرب في عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ إلا أنهم لم يخسروا أنفسهم ولا

أملهم في استرداد الأرض وطرد اليهود الغزاة إلى البلاد التي أتوا منها. لكنهم ـ أي العرب ـ فشلوا في تحقيق هذا الهدف، بل إن الشعب الفلسطيني هو الذي طُرد مما بقي له من أرض، وألقي به في الصحاري أو مخيمات اللاجئين في البلاد العربية المجاورة، وزاد عدد سكان إسرائيل حتى بلغ أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، وزادت قوتها وقامت بها صناعات ثقيلة، واعتبرت في نظر حلف الأطلسي نقطة ارتكاز للحفاظ على المصالح الغربية في الوطن العربي.

يضيف الطريقي أنه وبعد ثماني سنوات من هزيمة العرب من إسرائيل، في عام ١٩٥٦، دخل العرب الحرب ضد إسرائيل وانكلترا وفرنسا بعد أن حصلوا على السلاح الوفير من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، لأننا بعد رفض الغرب بيعنا السلاح والمساهمة في بناء السد العالي، أممنا قناة السويس، لتمويل بناء السد العالي وإيجاد موارد جديدة للشعب المصري، ولم يرض عملنا ـ أي شراء السلاح من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ـ الغرب، كما أنهم لم يرضوا عن عملنا في اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي لمعاونتنا في بناء السد العالي. واتفقت إنكلترا وفرنسا وإسرائيل على الهجوم على مصر لإسقاط حكومتها والسيطرة مرة أخرى على قناة السويس. وقد هزمنا في هذه الحرب ووصل الإسرائيليون إلى الضفة الشرقية للقناة ونزل الإنكليز والفرنسيون في ميناء بورسعيد. ولولا التدخل الروسي ممثلاً بالإنذار الذي قدمه بولغانين وخروشوف بضرب المعتدين بالصواريخ الطويلة المدى، ثم رفْض الرئيس الأميركي النبيل دوايت أيزنهاور مبدأ التدخل الإنكليزي والفرنسي في مصر وإرغام حكام إسرائيل على العودة إلى داخل حدود فلسطين المحتلة حينذاك وإخلاء غزة وسيناء، لكانت الهزيمة ساحقة.

يواصل الطريقي حديثه عما سماه بـ«الهزيمة الكبرى» فيقول: في فجر اليوم الخامس من شهر يونيو (حزيران) من عام ١٩٦٧ فاجأ الطيران الإسرائيلي الجيش المصري الذي كانت معظم وحداته قد أخذت مكانها على الحدود مع فلسطين المحتلة إثر التهديد الإسرائيلي باحتلال سورية، وقد تم إخراج قوة الأمم المتحدة التي كانت مرابطة في شرم الشيخ لحماية مدخل خليج العقبة، وكانت خطة الهجوم الإسرائيلي الغادر قد تمت على ما يظهر إثر تخطيط دقيق لها بين إسرائيل والقوى الغربية المتعاونة معها، بهدف القضاء على الجيش المصري والتخلص من النظام الثوري في

مصر وسورية. وقبيل الهجوم الإسرائيلي على الطائرات المصرية كان الرئيس الأميركي جونسون ينصح الرئيس عبد الناصر بالتريث وإرسال نائبه إلى أميركا للتحدث إليه، كما أن الروس بحكم معرفتهم لمدى تدريبات الجيش المصري واستعداده لدخول المعركة ينصحون مصر بالتريث وعدم أخذ المبادرة بالهجوم. وهكذا تسببت مجهودات أميركا والروس على ما يظهر بتهيئة الجو المناسب لإسرائيل للقيام بهجومها المفاجئ على جيش مصر وتحطيم الطيران المصري وتمزيق القوى المصرية المنتشرة في سيناء التي سادتها حالة من الفزع والفوضى، لأنها لم تكن مهيأة لخوض معركة كبيرة، بالرغم مما لديها من أسلحة، وهكذا حدثت الهزيمة الكبرى لأكبر الجيوش العربية وانتهى جيش مصر، الذي هزم التتار والصليبيين، في حرب لم تزد أيامها على ستة أيام. كما انهزم الجيش الأردني في الضفة الغربية للأردن واحتلت إسرائيل كل فلسطين وكل سيناء وكل هضبة الجولان السورية حيث ظهر أثناء القتال أن الجيش السوري العقائدي لم يكن أحسن حالاً من الجيش المصري.

يضيف الطريقي قائلاً: بعد هذه الهزيمة الكبرى أصبح العرب موضع سخرية دول العالم، فالأعداء يشمتون بنا والأصدقاء يحتقروننا، وكنا نسير مطأطئي الرؤوس، نتحاشى النظر في عيون الناس ونتفادى السفر إلى خارج البلاد العربية، وعشنا فترة عصيبة من الزمن، لا أعادها الله على أبناء أمتنا. وبالرغم من الهزيمة لم نيأس، وبدأ الجيش المصري ــ الذي أصيب بأكبر فاجعة في تاريخه الطويل ــ من الصفر لبناء جيش العبور الجديد. والقول نفسه ينطبق على جيش صقور بني أمية في سورية العظيمة. فقد بدأوا هناك أيضاً من الصفر في بناء الجيش الجديد الذي اقتحم في معركة رمضان المجيدة تحصينات العدو في هضبة الجولان ومرابضه فوق قمم جبل الشيخ. نعم لم يتخل العرب بعد كل هذه الحروب التي هزموا فيها عن العودة للحرب والتحرير، ومعركة رمضان أعادت للعرب الثقة بأنفسهم وبجيوشهم.

بريطانيا والعرب

مثلما كتب عن أميركا وعلاقتها بالعرب، كتب الطريقي[١٥] عن بريطانيا والعرب، مستعرضاً تاريخ العلاقات بينهما، مبيناً أنه منذ منذ القرن التاسع عشر والأمة العربية في صراع مع الإمبراطورية البريطانية. فقد غزت هذه الأخيرة مصر في عام ١٨٨٣ والعراق في عام ١٩١٤ واحتلت عدن في عام ١٨٣٩، وفرضت حمايتها على جنوب الجزيرة العربية ومسقط وعمان والسواحل المتصالحة على الخليج العربي، وبسطت حمايتها ونفوذها على مشيخات الكويت والبحرين وقطر. وبالرغم من أن كل شيء قد تغير في عالمنا، فقد ظلت بريطانيا تمارس نشاطها الهدام على أرضنا بدون رقيب أو حسيب. لكنها في الوقت نفسه أصدرت وعد بلفور في عام ١٩١٧ الذي وعدت به اليهود بمساعدتهم على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين العربية. وبريطانيا هي التي رعت هذا الوعد وساعدت الصهيونيين على تحقيقه بالخديعة تارة وبقوة السلاح تارة أخرى. ولا زالت إنكلترا تعتبر بعد الولايات المتحدة الأميركية الحامي والمعين لدولة إسرائيل على اغتصاب الأرض العربية وتشريد أهلها وتحقيق حلم غلاة الصهاينة بتكوين إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

ثم يعرض الطريقي للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين، ليقول إن اقتصاد بريطانيا يعتمد اعتماداً كبيراً على الأموال العربية الموظفة في الأسواق المالية البريطانية وفي التجارة العربية وعلى أرباحها من النفط العربي حين تنتجه من الحقول العربية وحين تستورده

بأسعار رخيصة جداً إلى بريطانيا. ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن علاقة بريطانيا بالعرب هي التي احتفظت لها بمكانها بين الدول الأربع الكبرى. فالشعب البريطاني نتيجة لاستعماله لأراضي الشعوب الأخرى تعود أن يعمل قليلاً ويكسب كثيراً، وإذا ما ترك لينافس الدول الأخرى بدون الموارد العربية فسيكون شأنه شأن الدول الأخرى، المتوسطة في الحجم وفي المكانة الدولية. ولهذا كله فإن بريطانيا تعتقد أن إبقاء الأمة العربية على ما هي عليه من تفرق وضعف هو حياة أو موت بالنسبة لها. وهذا يفسر أيضاً تمسكها بإسرائيل قوية لتمنع القوى العربية من التجمع ولتقضي على أية حركة عربية قد يكون فيها تهديد لمركزها الممتاز في الوطن العربي، وهذا يفسر أيضاً عداءها الشديد للقومية العربية، واقتراحها قيام الجامعة العربية بشكل يشبع فيه العرب حبهم للتجمع ولكنه يمنع الوحدة. ولما رأت بريطانيا أن حظر فرنسا لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل قد يضعف موقف إسرائيل ويقوي العرب، سارعت بالقول بأنها مرتبطة مع إسرائيل باتفاقيات لتسليم بعض الأسلحة، وأن هذه الارتباطات قديمة وهي مستعدة دائماً لبيع الأسلحة الضرورية لدول الشرق الأوسط وليس عملها هذا وقفاً على إسرائيل. والحقيقة التي يجب أن يعرفها العرب أن إنكلترا مرتبطة ارتباطاً يكاد يكون أزلياً مع إسرائيل وهي مستعدة دائماً لمدها بكل وسائل القوة التي تحفظها قوية وتبقي العرب ضعفاء. وإنكلترا تعمل في هذا السبيل بالاتفاق التام مع الولايات المتحدة الأميركية، والأسلحة والأموال تتدفق على إسرائيل سراً وعلانية. وهم يزودون إسرائيل بالأسلحة من مصادر مختلفة وباتفاق مسبق بين إنكلترا والولايات المتحدة. وهم يختارون المصدر الذي يمدون إسرائيل عن طريقه بالأسلحة بطريقة تجعل هذه الأخيرة لا تتعرض للأذى، فمثلاً كانوا يمدون إسرائيل بالأسلحة من فرنسا لما كانت فرنسا تحارب العرب في الجزائر. ولما استقلت الجزائر وتحسنت العلاقات بين العرب والفرنسيين، أصبح الإنكليز والأميركان يمدون إسرائيل بالأسلحة من ألمانيا الغربية، وذلك لأن ألمانيا الغربية ليس لديها امتيازات نفطية في الوطن العربي ومصالحها في المنطقة محدودة. وأخيراً لما وجدت فرنسا أن مصالحها في الوطن العربي أكبر من أن تغامر بها من أجل إسرائيل، وأن ولاء إسرائيل بالدرجة الأولى لإنكلترا والولايات المتحدة الأميركية، أصدرت حظرها الكلي لتصدير الأسلحة لإسرائيل، ثم لما وجدت إنكلترا أن عمل فرنسا يضعف إسرائيل، وبالتالي يعرض مصالح الغرب للخطر، سارعت بشحن الأسلحة لإسرائيل خوفاً من تغير ميزان القوى لصالح العرب.

لا.. للأحلاف الإسلامية!

عبدالله الطريقي أحد أبرز دعاة الوحدة العربية، كما اتضح من سيرته، وقد دعا إليها بشتى السُبل، وطرح آراءً وأفكاراً من شأنها أن تُساهم في وحدة العرب، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، غير أنه وبالرغم من ذلك، لم يكن مشغولاً بوحدة إسلامية أو ما يعرف بالأحلاف الإسلامية! بل كان معارضاً لها.

يقول الطريقي[١٦] مبرراً عدم قناعته بالأحلاف الإسلامية: إن الأحلاف الإسلامية ليست سبيلاً لمواجهة الاستعمار أو لمواجهة إسرائيل، ولا يمكن جني أي فائدة منها، لا لأن التقارب الإسلامي ضار بحد ذاته، بل لعدم إمكانية تكوين أحلاف إسلامية، يمكن أن تخدم المصلحة العربية، ولأن العرب لا يمكن أن يستفيدوا من مثل هذه الأحلاف، فالأحلاف لا بد أن تكون موجهة ضد مجموعة أخرى من الشعوب والحكومات أو للدفاع عن نفسها ضد مجموعة من هذا القبيل. والمجموعات البشرية التي نشكو منها والتي نريد أن تجتمع الأمة العربية للوقوف أمامها هي المجموعة الغربية، وهذه المجموعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بالبلدان الإسلامية غير العربية، ولا تستطيع هذه البلدان الوقوف معنا ضدها، فأهم هذه البلاد وهي باكستان تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الغربية وهي عضو في الحلف المركزي، ولن يكون بإمكانها أن تقف معنا ضد دول الكومنولث أو ضد أميركا وفرنسا. أما إندونيسيا فإن الحروب الأهلية تمزقها ومن المشكوك فيه أن تنضم إلى الحلف، أما بقية الدول

الإسلامية فهي دويلات صغيرة معظمها حصل على استقلاله أخيراً وهو ــ أي الاستقلال ــ يحتاج إلى سنوات من الحياد والاستقرار لبناء نفسه. وهكذا نرى أن قيام حلف إسلامي يكون عوناً للعرب متعذر.

وتمنى الطريقي في مقاله المنشور في عام ١٩٦٥ لو تمكن الملك فيصل بن عبدالعزيز من إقناع شاه إيران في تغيير موقفه من العرب، لأدى بذلك خدمة كبرى للعرب وللمسلمين، فالعرب يذكرون كيف أن حكومة إيران رفضت كل الطلبات التي تقدمت بها الدول العربية لمنع وصول البترول الإيراني إلى إسرائيل بحجة أن إيران تفقد كل سيطرة لها على البترول بعد مغادرته المياه الإقليمية الإيرانية. غير أنه لما قاطعت الدول الغربية روديسيا العنصرية، كانت إيران من أوائل الدول التي طلبت من الشركات ألا يصل البترول الإيراني إلى روديسيا، وامتثلت الشركات لهذا الطلب. كما أن العرب ما زالوا يتألمون من ادعاء إيران بأن جزيرة البحرين ملك لها، مع أن هذه الجزيرة امتداد طبيعي لشبه جزيرة العرب وسكانها من العرب الأقحاح. وجلالة الملك فيصل يخدم القضايا العربية خدمة كبرى كذلك لو استطاع إقناع جلالة الشاه بأن يتضامن مع العرب في حالة مقاطعتهم للغرب أو على الأقل يمتنع عن تمكين الغرب من محاربة المجهودات العربية بالبترول الإيراني. لو أمكن تحقيق كل هذه الأمور أو بعضها لقام تعاون إسلامي عربي يخدم جميع سكان المنطقة عرباً وغير عرب.

وعن الذين يطالبون بوحدة إسلامية كخروج من المأزق الذي يعيشه العرب، يعلق الطريقي على ذلك قائلاً: يا ليت إخواننا العرب الذين ينادون بالوحدة الإسلامية، كخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه نتيجة تمزق شملنا وافتراق كلمتنا، يبدأون بتوحيد الـ ١٠٠ مليون مسلم من العرب أولاً، ليكونوا ركيزة للوحدة الإسلامية المنشودة، فلو توحد العرب لاستطاعوا، ولا شك، أن يكونوا عوناً لأنفسهم ولإخوانهم المسلمين. ولكن الدول العربية الصغيرة قبل أن توحد نفسها لن تكون قادرة على توحيد غيرها.

وعن الحلف الإسلامي، يقول الطريقي: إنه وبرغم أن الجهات التي اتهمت بأنها تقوم بالترويج لهذا الحلف قد أنكرت مراراً وتكراراً بأنها لم تقصد من نشاطها تكوين

أحلاف، وأن غايتها هي شرح وجهات النظر العربية للأقطار الإسلامية، حتى تكون هذه الأقطار عوناً للعرب في المحافل الدولية، بالرغم من كل هذا التوضيح، فإن الصحافة الغربية وبعض الصحف العربية لا زالت تفسر هذا النشاط بأنه تجديد لنشاط سابق في المنطقة تكوّن على أثره حلفا بغداد والمركزي، وأن الغرب كعادته يريد تقسيم العرب إلى معسكرات تطبيقاً لسياسته الدائمة في المنطقة (فرق تسد).

إن التعاون الإسلامي هو بدون شك أمر مرغوب فيه من كل مسلم، وقد هيأ الله للمسلمين السُبل للتقارب عن طريق اجتماعهم في موسم الحج، ويمكن انتهاز هذه الفرص وتوثيق عرى التعاون الثقافي والاقتصادي بين المسلمين. أما طرح الموضوع على المستوى السياسي فقد أثار العرب الذين عانوا من ادعاءات الغرب رعاية الإسلام واحترامه لأغراض في أنفسهم، ولا يزالون يذكرون كيف ادعى موسوليني بأنه سيف الإسلام وحارسه. وقد جاء في التصريحات أن مشروع التعاون الإسلامي موجه ضد الإلحاد، وهذا سيجعل بعض الدول الاشتراكية تعتبره موجهاً ضدها مباشرة، مع أنه ليس في مصلحة العرب إلا أن يزيدوا من تقاربهم مع المعسكر الشرقي، فلولا أسلحة الاتحاد السوفياتي، لربما تغير الموقف في مصر ولتمكنت إسرائيل وحلفاؤها من القضاء، لا سمح الله، على الثورة في مصر. ثم إن معونات وقروض وخبرة الاتحاد السوفياتي قد ساعدت في جعل السد العالي حقيقة واقعة. كما أن العرب يسيئون إلى أنفسهم كثيراً بالتصدي للصين، فهي دولة أظهرت في كل مناسبة صداقتها للعرب، وعلى العرب المحايدين أن لا يخطوا خطوة قد تعتبر اتجاهاً يخرجهم عن دائرة الحياد الذي ارتضوه لأنفسهم. ويجب أن نتذكر بأن الدول الاشتراكية تحوي أكثر من ٦٠ مليون مسلم، لا يمكن تجاهل وجودهم كمسلمين، بينما ليس في العالم الغربي كله أكثر من بضع مئات الألوف من المسلمين، ولن يكون من مصلحتنا إثارة أولئك الملايين من المسلمين، بل محاولة جلبهم إلى صفوفنا.

ثورة ليبيا

يذكر الطريقي[١٧] أنه بعد ضياع فلسطين وهزيمة سبع دول عربية من جانب مجموعة صغيرة من مشردي الآفاق والحاقدين على الإنسانية، لبى الله دعاء الصالحين من العرب، فخرج من مصر، كما هي عادة التاريخ، نفر صالح قال لأمته ارفعوا رؤوسكم، فلسنا أمة يمكن القضاء عليها بسهولة. وقد عشنا أياماً سعيدة مع ثورة ٢٣ يوليو (تموز) حتى تألب عليها الاستعمار الجديد والصهيونية وحدثت نكبة يونيو (حزيران) ١٩٦٧. غير أن الطريقي يستدرك ليقول إن القدر ترفق بالعرب مرةً أخرى حينما ألهم هذه النخبة الشجاعة من شباب ليبيا ليزيحوا عن شعبهم وعن صدر أمتهم العربية ذلك الحكم الذي اتخذ من المستعمرين والمستغلين والفاسدين أولياء له من دون المخلصين من أبناء ليبيا وأبناء الأمة العربية. ثم يطرح الطريقي سؤالاً بقوله: والآن، ماذا نريد من ثوار ليبيا، وماذا يريد ثوار ليبيا منا؟

قبل أن يُجيب، يعرض الطريقي لتاريخ النفط في ليبيا، فيقول: لقد كان وجود النفط معروفاً في ليبيا قبل عام ١٩٥٥ وهو العام الذي بدأت فيه الشركات الأجنبية أعمال البحث والتنقيب. وكان الهدف من الإسراع في إقبال شركات النفط العالمية في الحصول على امتيازات نفطية هو إيجاد موارد ثابتة للحكومة الليبية تغنيها عن الاعتماد على معاونات الدول العربية المجاورة، ومن ثم منع تيار القومية العربية وما يسمى بالأفكار الناصرية من الانتشار بين أفراد الشعب الليبي. ولما تم اكتشاف النفط بكميات اقتصادية، ووجد أنه من النوع الممتاز، الذي تقل فيه المواد الكبريتية وتكثر فيه المواد

الخفيفة، التي يكثر الإقبال على استعمالاتها كبنزين للسيارات وللطائرات وكمادة أولية للصناعات البتروكيميائية، صمّمت الشركات الاحتكارية والحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات على الإسراع في تطوير تلك الرواسب النفطية المكتشفة لأسباب اقتصادية وسياسية. فأما الاقتصادية فتعود إلى جودة النفط وخلوه من الكبريت الذي يلوث جو المدن ويساعد على تآكل الآلات التي يستعمل وقوداً لها. كما أن قربه من أوروبا الغربية، وهي أكبر سوق مستوردة للنفط في العالم، يجعل تكلفة نقله قليلة إذا قورنت بتكلفة النقل من المصادر الأخرى. أما الأسباب السياسية التي دفعت المستعمرين للإسراع في تطوير النفط الليبي فهي إيقاف تيار القومية العربية، من الاندفاع نحو الشمال الأفريقي والخوف من تأثير ثورة الجزائر على تلك الشعوب.

يضيف الطريقي قائلاً: عندما هزم العرب في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ طالبت بعض الحكومات العربية مقاطعة أو تأميم ممتلكات البلاد، التي ساهمت في المجهود الحربي الإسرائيلي إما عن طريق العون المادي أو تقديم الأسلحة والخبرة العسكرية، كما فعلت كل من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية، كانت الشركات الاحتكارية النفطية العاملة في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط متأكدة أنه لن يحدث شيء مثل هذا في ليبيا، وأن العلاقات الوثيقة بين الحكم الليبي السابق والمستعمرين الغربيين ستمنع أية حكومة ليبية من الإقدام على أي عمل من شأنه الإضرار بالمصالح الغربية، كما أنهم كانوا متأكدين من أن الترتيبات المعمول بها في ليبيا لن تمكنها من أن تقدم للمجهود العربي أية معونات، مادية كانت أو اقتصادية، تتناسب والطاقات الحقيقية للشعب الليبي. وكانوا يرددون في صحفهم القول بأن تيار القومية العربية قد انحسر وأن الأنظمة العربية المتحررة على وشك الانهيار، وأن ليبيا الغنية بموارد النفط حري بها النظر إلى مصلحتها الخاصة والبعد عن الركب العربي المتحرر، ولا بأس من أن تساهم ليبيا في إمداد الجمهورية العربية المتحدة والأردن بمساعدات مالية، إرضاءً للوطنيين الليبيين ومنعهم من طلب الاشتراك في معركة المصير العربي ووضع جميع إمكانات ليبيا تحت تصرف الدول العربية المقاتلة. كما أن هذه المساعدات للدول العربية ستخفف من ضغطها على الحكومة الليبية لإزالة القواعد الأجنبية من أرض ليبيا.

لقد اتبعت الشركات الاحتكارية والحكومات الغربية أساليب غريبة لعزل ليبيا عزلاً تاماً

عن القومية العربية من الشرق وثورة الجزائر من الغرب. ومن هذه الأساليب إغداق الأموال على حكومة ليبيا نتيجة للإنتاج السريع من الحقول وإلهاء الحكومة في طرق صرف هذه الأموال، وخلق طبقة مترفة فاسدة من أبناء الشعب الليبي بفتح المجال أمامها لتغتني بطرق ملتوية وسريعة، وذلك بإشراكهم في مشاريع وأعمال لا يبذلون فيها مجهودات ولا يوظفون فيها أموالاً تتناسب وما يجمعونه من أرباح على حساب الشعب، كذلك تشجيع الحكومة الليبية عن طريق المستشارين الأجانب ورجال الشركات النفطية وسفراء الدول الغربية في الإقدام على مشاريع كبيرة باهظة التكاليف، بدون دراسة علمية صحيحة لاقتصاديات هذه المشاريع، وبذلك أصبحت حكومة ليبيا تحت رحمة شركات النفط وفقدت قدرتها التفاوضية على تحسين شروط الامتيازات المجحفة والمحافظة على الثروات النفطية من أن تنتج بطرق غير علمية.

وقد اتبعت الشركات النفطية أسلوباً ضاراً في إنتاج الحقول الليبية وذلك بزيادة الإنتاج، بغض النظر عما إذا كانت هذه الزيادة تضر بالضغط داخل المكامن. وهذه الزيادة في الإنتاج الليبي لم يقصد بها طبعاً رفاهية الشعب، بقدر ما كانت تهدف إلى تعويض أوروبا عن نفط الخليج العربي بعد قفل قناة السويس. وكانت هذه الشركات تعلن أسعاراً مخفضة للنفط الليبي وتشتري لنفسها حوالى ٩٠ بالمئة من النفط المصدر. وقد ساعدت هذه السياسة، أي زيادة الإنتاج الليبي وخفض أسعاره، على الإضرار بصناعة النفط الجزائرية وتقليل الإقبال على شراء النفط الجزائري المماثل في طبيعته الكيميائية للنفط الليبي. وبعد هذا العرض لنهج شركة النفط في ليبيا، يطرح الطريقي أمله ومطلبه من الثورة الليبية، فيقول: إن المطلوب من الثورة الليبية أن تولي هذا الموضوع جل عنايتها، فحقول ليبيا صغيرة نسبياً إذا قورنت بحقول الشرق الأوسط، وقدرتها على الإنتاج محدودة، ولا بد من العناية الفائقة بالطريقة التي تنتج بها آبار ليبيا، للاحتفاظ بضغط مكامن النفط بمستوى معين، إذا أريد إنتاج أكبر كمية من النفط الموجود في هذه المكامن. والشركات لا همَّ لها إلا الكسب السريع على أساس القول (إن دولاراً بيدك اليوم خير من عشرة دولارات بعد عشر سنوات). وهي لا تضمن أن تبقى لتنتج النفط حتى نهاية مدة الامتياز. كما أن حكومة الثورة مطلوب منها مراجعة الوسائل التي تم بها صرف أموال الشعب الليبي في الماضي. وهي مدعوة

لزرع عوائد النفط في أرض ليبيا والأرض العربية الأخرى، وذلك بالمساهمة في ملكية جميع المشاريع النفطية في البلاد وتحويل الساحل الليبي على البحر الأبيض المتوسط إلى مركز صناعي عالمي للأسمدة الصناعية ومعامل تكرير النفط، وكذلك الصناعات البتروكيميائية والصناعات الأخرى التي تعتمد على الكهرباء الرخيصة التي يمكن توليدها من الغاز الطبيعي.

يوجه الطريقي نصائح لثوّار ليبيا، قائلاً: يجب أن تأخذ ثورة ليبيا بعين الاعتبار أنها قد ولدت في ظروف صعبة بالنسبة للأمة العربية، وأنها مولود غير مرغوب فيه من وجهة نظر الطبقة الليبية المنتفعة والاستعمار الغربي، ممثلاً بالاحتكارات النفطية، وأن تحالفاً غير مقدس سيقوم بين هاتين المجموعتين لخنق الوليد في مهده. فالاستعمار، الذي أذهلته المفاجأة وأسرع بالاعتراف بالأمر الواقع، لن يضيع فرصة تتاح له لاحتواء الثورة ومحاولة توجيهها لصالحه، وذلك بالدس بينها وبين حكومات البلاد العربية المتحررة، وسيرددون النغمات نفسها التي رددوها في العراق وسورية واليمن والبلاد العربية الأخرى التي حدثت فيها ثورات مماثلة، وسيسمع منهم ثوار ليبيا بأن البلاد العربية المتحررة، كالجمهورية العربية المتحدة والجزائر، ستحاول استخدام ثورتهم للاستيلاء على مواردهم الطبيعية واستغلالهم لفائدة شعوبهم دون الشعب الليبي، وسيحاولون ترديد النغمات القطرية البغيضة بأن (ليبيا لليبيين). إن أعداء الثورة الليبية من العتاة الأذكياء الشرسين ولن يسلموا بالأمر الواقع. وما اعترافهم السريع إلا بغرض إفساد الثورة من الداخل وإعادتها إلى جوف الاستعمار الاقتصادي، ولن يتورعوا عن الإقدام على جميع الوسائل لاستعادة ليبيا لمنطقة نفوذهم. وليبيا اليوم بالنسبة لأوروبا الغربية وأميركا أهم مما كانت إيران بالنسبة للاستعمار الغربي في عام ١٩٥١ عندما أمّم الدكتور محمد مصدق النفط الإيراني، وكانت إيران في ذلك الوقت تنتج حوالى ٧٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد، بينما ليبيا تنتج اليوم ٣,٠٠٦,٠٠٠ برميل. ونفط ليبيا أفضل بكثير من النفط الإيراني من حيث التركيب والموقع الجغرافي خصوصاً وقناة السويس مغلقة. وقد ألهى المستعمرون مصدق بالوعود والمفاوضات حتى نضجت مخططاتهم واستطاعت المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) أن تصرف ثمانية ملايين دولار، في أسبوع واحد، كرشوة للطبقات الفقيرة في الشوارع الإيرانية ولقادة الجيش الإيراني، ثم أطيح بالحكم الوطني وأعيد الشاه إلى عرش إيران العتيد.

يواصل الطريقي عرض مطالبه أمام ثوّار ليبيا بأن يحافظوا على صفوفهم وأن لا يتركوا ثكناتهم إلى دواوين الحكومة، فيحدث فراغ في صفوف الجيش يتسرب إليه من هم أقل كفاءة وربما أقل إيماناً بالوحدة والحرية والاشتراكية. فأمتنا بحاجة إليكم وأنتم بملابس الميدان، حيث إن معركتنا مع الصهيونية والاستعمار الاقتصادي طويلة وشاقة مريرة وأنتم في ثكناتكم أقدر على توجيه الأمور في ليبيا لصالح ليبيا والعرب، منكم في دوائر الحكومة حيث يمكن الفنيين والمثقفين من إخوانكم المؤمنين برسالتكم إنجاز وتحقيق أهدافكم. ويريد منكم أبناء الأمة العربية أن لا ترتكبوا نفس الأخطاء التي ارتكبها إخوان لكم من قبل، وذلك بنسيان الشعب الذي ثرتم من أجله ومنعه من المساهمة الفعالة في تقرير مصيره. كما يريد منكم أبناء الأمة العربية أن تعلموا بأن تحقيق أهدافكم بالوحدة والحرية والاشتراكية أمامه صعوبات كبيرة وأن أعداءكم على جانب كبير من الحكمة والدهاء وأنهم سيبذلون كل طاقاتهم لترويضكم أو القضاء عليكم، وهم موجودون في عقر داركم ومسيطرون على مقدراتكم الاقتصادية ولهم حلفاء من أبناء الشعب الليبي، ولن تتمكنوا من التغلب على ما سيضعونه أمامكم من عقبات، إلا بالمحافظة على وحدتكم واستقطاب كل طبقات الشعب الليبي وتجنيدها في المحافظة على ما ستحققه ثورتكم من مكاسب. كما أن أبناء الأمة العربية يريدون منكم التقليل من رفع الشعارات والتصريحات الكثيرة المثيرة، ويكفيها منكم إيمانكم بالوحدة العربية وشعوركم بضرورة التغيير لصالح الإنسان العربي في جميع أوطانه. واستعينوا على تحقيق أهدافكم بالعمل المثمر المستمر الصامت. وعما يريده ثوّار ليبيا من العرب، يقول الطريقي: إن ما يطلبه الثوار هو وضع جميع القوى المادية والذهنية تحت تصرفهم لحماية ثورتهم من كل اعتداء خارجي بطريق مباشر أو غير مباشر وكذلك استخدام النشر والدعاية في بلادهم لشرح أهداف ثورتهم بدون إثارة، بل بطريقة علمية سليمة. ويختم الطريقي حديثه عن ثوّار طرابلس قائلاً: (نعم إن ثوار ليبيا لم يحققوا المعجزة بعد، ولكنهم نفر يؤمن بالله والأمة العربية كأمة واحدة، يتمتع الجميع داخل حدودها بقدر من الحياة الكريمة، يتناسب مع ما وهبه الله لهذه الأمة من خيرات. وهذا كله حري بتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية).

الخليج العربي: أعربي هو أم فارسي؟

من المواضيع التي شغلت بال الطريقي وانشغل عليها، وكتب عنها مقالات عدة، موضوع «الخليج العربي»[١٨] وتناوله من عدة نواح، مرةً عن الخطر الإيراني، الذي يدهم الخليج وعروبته، وأخرى عن إمارات الخليج التي استقلت دولاً، مبدياً رأيه في أن تتحد جميعها في دولة واحدة، كما دعا إلى ضرورة تحويل منطقة الخليج إلى منطقة صناعية كبرى، أسوةً بمناطق السار في أوروبا الغربية والبحيرات في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي كل مرة، لا بد أن يقدم الطريقي عرضاً تاريخياً للخليج، فعن قصة الجلاء البريطاني من المنطقة، يذكر الطريقي أنه لما جاء إلى الحكم «حزب العمال» وجل أعضائه من طبقات الشعب البريطاني العاملة، الذين يقدرون شعور الشعوب الأخرى ويتفهمون رغبتها في التخلص من كل نفوذ أجنبي، أرادوا أن يفصلوا للمملكة المتحدة ثوباً يلائم حجمها الحقيقي ويعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله. لذلك قرروا إخلاء قواعدهم في المناطق الواقعة شرقي قناة السويس وأن يعودوا شعباً أوروبياً، شأنه شأن جميع شعوب أوروبا، الذين ساهم البريطانيون أنفسهم في إخراجهم من مستعمراتهم. وإذا قدر للمملكة المتحدة أن تقبل كعضو أساسي في السوق الأوروبية المشتركة بموافقة الجنرال ديغول أو من يأتي من بعده، فإن ذلك سيضعها وإلى الأبد بالحجم الطبيعي لها وسيعتمد مستقبلها بالدرجة الأولى على ما تستطيع أن تنتجه داخل حدودها وتصدره إلى العالم، الذي لم يعد سوقاً محمية لها ولا مخزناً تنهب منه

المواد الخام بأثمان بخسة.

يضيف الطريقي قائلاً: بعد أن أعلنت إنكلترا أنها ستقفل قواعدها في الخليج العربي وستسحب جميع ما لديها من قوات عسكرية، دبّ الفزع في قلوب بعض مشايخ الخليج. ولا شك أن من الأسباب التي دعت بريطانيا إلى الإسراع في إخلاء منطقة الخليج العربي اعتقادها بأن القوى العربية المتحررة غير قادرة الآن على حماية عروبة الخليج خصوصاً بعد حربها في حزيران (يونيو). ويبدو أن حكومة إيران قد استندت إلى مثل هذه الاعتبارات وأرادت استغلال الظروف العصيبة التي تمر بها الدول العربية في مواجهة العدوان الصهيوني، فشمرت عن ساعديها وأخذت ترفع الصوت، مذكرة بما لها من ادعاءات في الأرض العربية، قائلة على لسان رئيس وزرائها أنها أقوى الدول في الخليج وهي مستعدة لحمايته ولن تسمح باستبدال الاستعمار البريطاني باستعمار آخر، كما أنها لن تسمح لدول غير دول الخليج أن يكون لها صوت في المنطقة. وبمعنى آخر فإن حكومة إيران التي تسيطر على شعب يبلغ عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة وعلاقتها بالأوساط الأميركية والبريطانية على أحسن ما يرام، والتي تصرف جزءاً كبيراً من موازنتها في شراء الأسلحة وبناء أسطول قوي في الخليج العربي، هذه الحكومة تعتبر نفسها الوارث الشرعي للأرض العربية وشعوبها، وستكون إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه في الأرض العربية، الحارس الأمين للمصالح الاستعمارية الغربية. إن إيران قادرة على فعل كل ذلك، فليس أمامها على الشاطئ المقابل إلا دويلات هزيلة. ومشايخ الخليج الذين يتباكون على خروج الإنكليز وتركهم كالأغنام الضالة، فريسة لذئاب إيران، ينسون أو يتناسون أن معظمهم كانوا يتاجرون بتجنيس الإيراني بالجنسية العربية وجلبهم إلى الخليج وإعطائهم جوازات سفر عربية، وكانت هذه العملية مورد رزق لبعض هؤلاء المشايخ. وقد استغلت حكومة إيران هذه الظاهرة وشجعت رعاياها على النزوح إلى مدن الخليج العربي والتجنس مؤقتاً بالجنسية العربية، فإذا ما دق ناقوس الخطر تنادى بنو ساسان وأطبقوا على تلك المدن كما فعل الصهاينة في فلسطين.

تقسيم العراق:

عرض الطريقي رؤيته حيال دول الخليج العربي، بدءاً من العراق، التي وصفها بأن شعبها ذكي وكرماء. لكن واقع العراق مؤلم. فالقوميون منقسمون، والبعثيون

منقسمون، والشيوعيون منقسمون، وكل فرقة تلعن أختها. وختم الطريقي حديثه بكلام صديق عراقي له قال: (والله لو استمر الوضع في العراق يسير في الاتجاه الذي يسير فيه الآن، فلن يكون هناك عراق بعد سنوات قليلة وستتقاسمه الأعاجم).

ثم عرض الطريقي للكويت، التي تحاول أن تثبت للعالم أنها موجودة، وأن الأمور فيها تجري وفقاً لخطة ذكية، تحاول إسعاد الفرد وربط مصيره بمصير حكومته. وعرج على البحرين وادعاءات إيران حيالها ثم قطر ثم أبوظبي، التي ذكر أنّ أكثر من ٩٠٪ من أراضيها هي أراضٍ سعودية، وأكثر من ٩٠٪ من حقولها هي حقول سعودية، ثم عرّج على دبي، التي وصف شيخها بأنه من أكثر المشائخ في الخليج نشاطاً حيال تغيير القرار البريطاني والإبقاء على الوجود البريطاني. ثم عرض لبقية الإمارات الصغيرة ومسقط وعمان، التي تعتبر أكبرها وأكثرها تخلفاً!

ثم تناول الدولة العتيدة (المملكة العربية السعودية) وأن إمارات الخليج هي امتداد لها، وكان المفترض ـ لدى الطريقي ـ أن تعاد تلك الإمارات إلى وضعها الطبيعي كجزء من الأرض العربية، التي تسيطر عليها حكومة المملكة العربية السعودية وترعى شؤونها. فإذا ما أرادت السعودية أن تلعب دوراً تاريخياً إسلامياً فباستطاعتها أن تلم شمل هؤلاء الإخوة وأن تعيدهم إلى الحظيرة وأن تكوّن منهم اتحاداً عربياً قوياً.

بعد هذا العرض التاريخي، يرى الطريقي أن هذه الدول الخليجية مع العراق، لا بد أن تنشئ أسطولاً عربياً ضخماً يحمي الشواطئ والحقول النفطية في الخليج العربي. ويذكر بوادر مشجعة تنم عن تفهم لضرورة وحدة الصف الخليجي، من ذلك تصريح وزير خارجية الكويت، الذي ذكر فيه أن انسحاب بريطانيا من الخليج العربي يجب أن يجمع شمل العرب ويوحد كلمتهم على سواحل الخليج، وكذلك البيان المشترك، الذي صدر بعد زيارة شيخ البحرين إلى السعودية، وقد أثبت ـ أي البيان ـ أن المصير العربي مصير واحد وأن البحرين وأهلها امتداد طبيعي لأرض الجزيرة العربية، وأن أهلها عرب أقحاح وغيرهم من السكان هناك وافدون وأغراب، وأن الجزيرة عربية وستظل عربية.

يرى الطريقي أن هذه البوادر قد أغضبت حكومة إيران، فقرر الشاه تأجيل زيارته إلى السعودية، ورفعت الصحافة الإيرانية صوتها عالياً منددة بالموقف العربي، وداعية للشاه

بالتوفيق شاكرة له إلغاء زيارته للسعودية.

في هذا الصدد، يذكّر الطريقي حكومة إيران، التي تهدد بالويل والثبور، بأن العرب ما زالوا يذكرون عربستان والمحمرة، وما زالوا يذكرون أن الطائرات التي قصفت مدنهم وقتلت رجالهم في سيناء وعلى الضفة الغربية كانت تتزود الوقود الإيراني الذي هو المصدر الأهم وقد يكون الوحيد لتزويد الصهيونيين في فلسطين باحتياجاتهم النفطية.

ويدعو الطريقي إلى ضرورة المحافظة على عروبة الخليج، من خلال تعاون دول الخليج مع العراق اقتصادياً ودفاعياً، وهذا في الآن نفسه، يحفظ الثروات العربية من التبعثر خارج الوطن العربي.

وفي مقالة أخرى بعنوان «الخليج العربي.. فلسطين أخرى في طريقها إلى الضياع»[١٩] بين أن الثروات النفطية في الخليج العربي قادرة على أن تعطي العرب سلاحاً اقتصادياً فعالاً لتطوير إمكاناتهم الطبيعية، وذلك من خلال عمل مقارنة بين الثروات النفطية على ضفتي الخليج.

وبيّن أن العرب يستطيعون أن يحولوا منطقة الخليج إلى منطقة صناعية كبرى، تشبه مناطق السار في أوروبا الغربية والبحيرات في أميركا. لكن وبالرغم من أن كل الدلائل تشير إلى أن الخليج يمكنه أن يبعث مجد العرب، فإن مشاكله كثيرة والطامعين فيه كثيرون. كل يريد الاستئثار بكنوزه.

ثم عرض الطريقي، في مقالته، لما سماه بالمصادر التي تهدد المصالح العربية في الخليج، وهي القوى الاستعمارية التقليدية، ممثلة في أميركا وبريطانيا، من خلال قواعدها العسكرية وامتيازاتها النفطية. وإيران، التي لديها رغبة وطموح في السيطرة على بعض الجزر العربية وعلى شط العرب. وإسرائيل، التي تحاول الاستيلاء على منابع النفط الخليجي، لإضعاف الكيان الاقتصادي الخليجي، مستعرضاً العلاقة الوطيدة التي تجمع إيران بإسرائيل.

ويختم الطريقي بقوله: إن خليج العرب عرضة للضياع، لأن عدد سكانه العرب

قليلون، وهجرة العرب إليه ممنوعة، بينما المجال واسع للإيرانيين ليتسللوا إليه. وكل المحاولات التي يقوم بها بعض المخلصين من أبناء الخليج وغيرهم من أبناء الأمة العربية لتجميع إمارات الخليج في دولة واحدة غير كافية لحماية الخليج من الاستعمار الغربي والتسلط الإيراني والغزو الإسرائيلي.

وفي مقالة أخرى بعنوان «العرب والإيرانيون»[٢٠] عرض الطريقي للروابط التي تجمع بينهم، حيث إن العلاقات الثقافية والتاريخية فيما بينهم، أقوى منها بين العرب والفرنسيين. فقد اختلطت دماء العرب والإيرانيين على مدى العصور وجمعتهم روابط الجوار والدين، وتربطهم اليوم، روابط المصلحة المشتركة، لذلك دعا الطريقي الإيرانيين والعرب إلى التعاون الأخوي للحفاظ على ثروتهم لرفع مستوى المعيشة لشعوبهم ومساعدة الشعوب الأخرى في تطلعاتها للوصول إلى حياة أفضل، وهذا لا يتم إلا بإزالة جميع العوائق التي قد تقف أمام تعاونهم المثمر والمحافظة على الروابط الأخوية القديمة والاستعداد لبدء علاقات جديدة تحفظ لكلا الطرفين مصالحه.

سلاح النفط في المعركة القومية

كتب الطريقي كثيراً عن «سلاح النفط»[٢١] وأنه أمضى الأسلحة في المعركة القومية مع الغرب، غير أنه سلاح ذو حدين، إذا لم نقبض عليه قبضة الفارس الشجاع فإنه سيدمي أيدينا ولن يضر العدو. وبيّن الطريقي أن سلاح النفط، هو السلاح الذي كان يجب استخدامه في الماضي، وقبل إيجاد إسرائيل، غير أن عدم النضوج السياسي، والجهل وتمزق الشمل العربي، كل ذلك ساهم في خسارة العرب المعركة والمساعدة على إيجاد إسرائيل.

يقول الطريقي: إن النفط هو أهم وأخطر أسلحتنا فيجب الحفاظ عليه، وبما أن أميركا قد وضعت نفسها في الجانب الإسرائيلي، فلا بد من استخدام النفط سلاحاً في المعركة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ثم بيّن معنى قطع البترول ومدى أثره، حيث ستضطر الدول «الباغية» إلى شراء البترول بأسعار مضاعفة من فنزويلا والاتحاد السوفياتي وكندا. لكن كل هذه المصادر لن تعوضها الخسائر الكبيرة التي عرضت نفسها لها بخضوعها للضغط الأميركي. ولا ينسى الطريقي أن يعرض لخسائر العرب في حالة استخدام سلاح النفط، فهو يُقرّر أن العرب سيتعرضون لخسائر، غير أن الشعوب لن تتأثر إطلاقاً، فالبلاد العربية ليست صناعية، والمصانع القائمة لن تتأثر بقطع البترول. أما الدول الغربية فعندما تتيقن من إجماع الإرادة العربية على استعمال سلاح البترول في المعركة، فأول ما ستفعله أنها ستبدأ بالبطاقة التموينية لاستعمال

البترول، وستعمد كثير من المصانع لاستعمال الفحم وقوداً بدلاً من البترول، وستتوقف القطارات والطائرات والسفن عن السير، ولذلك لن تغامر الدول الغربية بتأييد إسرائيل إذا تأكدت من تصميم العرب على استعمال هذا السلاح.

اليمن الشعبية

نالت «اليمن الشعبية» اهتمام الطريقي، فكتب عنها بمناسبة زيارة الرئيس القذافي لليمن الشمالية، متوجهاً إليه بنداء أن تُضم اليمن الشعبية إلى اتحاد الجمهوريات العربية، مبيناً أن اليمن الشعبية، هي الدولة الوحيدة، من دول جزيرة العربية، التي ليس لديها إمكانات كافية لتحسن أحوال المعيشة لمواطنيها، ومع ذلك لم تيأس، بل تحاول تحقيق هذا الهدف، من خلال جعل الإنسان فيها مواطناً فاعلاً ومنتجاً لا أحد الرعايا فقط، ومع ذلك ما زالت الأبواب مغلقة أمام حكومتها لدى الأخوة العرب الأغنياء.

يقول الطريقي[٢٢] إن حكومة اليمن الشعبية تتهم بأنها حكومة يسارية، ولو فهم الآخرون ما معنى الدولة اليسارية، لرحبوا بها ولضموها إلى صدورهم ولأعطوها حقها من الثروات. إن يسار أهل اليمن الجنوبية هو محاولة للتخلص من الاستغلال والاستعمار والسيطرة الأجنبية والجهل والفقر والمرض، وهم مخلصون في ذلك، فحاولوا يا إخوتنا العرب فهمهم قبل فوات الأوان. وإننا بمناسبة زيارة الأخ معمر القذافي رئيس مجلس الثورة في الجمهورية العربية الليبية لليمن الشمالية نتوجه إليه بالقول: نرجوك أيها الثائر الشاب أن تزور اليمن الشعبية، فحكوماتها والشباب الذين يسيطرون على مقاليد الأمور فيها يتحدثون لغتك الثورية أكثر من اليمن الشمالية، وستجد فيها يساريين مسلمين، وأنت تعرف أن محمداً، صلى الله عليه وسلم، أول يساري عربي، طالما عرفنا اليسارية بأنها العدالة الاجتماعية واحترام ذات الإنسان. إن

محمداً كما تعلمون نادى بأكثر من المبادئ التي نادى بها ماركس ولينين وماو تسي تونغ، وإن أقرب الناس إلى المسلمين الحقيقيين هم اليساريون الحقيقيون. إن اليمن الشعبية محتاجة إلى تعاونكم وتفهمكم لموقفها، وهي لا تريد إلا تعاون العربي مع أخيه العربي. اذهب يا معمر إلى عدن، هذا الميناء العربي العظيم، الذي هو حصن عسكري واقتصادي بالنسبة للأمة العربية. واعلم أن موارد اليمن الشعبية لا تساعدها في الحفاظ على هذا الحصن العربي للعرب. ونحن نقترح عليك أن تحاول جمع اليمنين الشمالية والجنوبية في دولة واحدة وأن تدخل هذه الدولة اتحاد الجمهوريات العربية. فكلتا اليمنين فقيرة بالموارد الطبيعية وتحتاج إلى الحصول على حقها من الثروات العربية سواء أكانت في جزيرة العرب أم في ليبيا العربية.

مشروع «مارشال» العربي

كتب الطريقي[٢٣] معقباً على تصريح الرئيس أنور السادات لمجلة «الأنوار» بضرورة إقامة مشروع إنماء وتعمير عربي، كمشروع مارشال، الذي أقامته الولايات المتحدة الأميركية لإنقاذ أوروبا من حالة التدمير والخراب بعد الحرب العالمية الثانية. وبيّن الطريقي أن هذه فكرة عظيمة وأن العرب بأشد الحاجة إليها، فالظروف السائدة في دول المجابهة تماثل الظروف التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا. غير أن الطريقي يستدرك للقول إنه حينما يؤيد مثل هذه الفكرة، فليس ذلك إنكاراً للجهود التي يبذلها بعض القادة العرب، كالملك فيصل وأمير الكويت ورئيس الإمارات العربية المتحدة والرئيس القذافي، غير أن المساعدات الفردية مهما كبرت لا تكفي، وهي مثل من يحاول علاج مرض السرطان بالأسبرين. حقيقة أن هذه المساعدات قد تخفف بعض الألم، لكن الموت حتماً حاصل.

ودعا في مقالته إلى ضرورة توظيف آلاف الملايين في البلاد العربية، من خلال إقامة مشروع مارشال عربي، ينشأ من أجله صندوق عربي يسمى «الصندوق العربي الدولي للإنشاء والتعمير»، تجمع فيه جميع الفوائض العربية من دول النفط ذات العوائد الكبيرة، ومن هذا الصندوق تسدد جمع الديون، التي على دول المجابهة. فليس من المعقول أن نقول للروس أنتم مقصرون في إمدادنا بالأسلحة ولهم في ذمة مصر وحدها خمسة آلاف مليون دولار. يجب تحرير مصر من الديون قبل محاسبة الاتحاد

السوفياتي على تقصيره. ويوضح الطريقي أن ثمّة ضمانات مؤكدة لاسترجاع الأموال التي تصرف في البلاد العربية، فهي ستعامل كودائع وستصرف بطريقة علمية صحيحة، كما يحدث في الودائع التي تحفظ في المؤسسات الدولية، كبنك الإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وهي ديون في ذمة الدول التي تستخدمها تعيدها إلى الصندوق وإلى أهلها بعد أن يعود الاقتصاد في تلك البلاد التي حالته الطبيعية. وأخيراً إذا ما تساهلنا في هذا الموضوع فمعنى ذلك أننا لا نعي خطورة موقفنا كأمة وكأقطار، وستكون النتيجة الحتمية لمثل هذه السياسات ترك مصر تسقط في أحضان المتطرفين من الشيوعيين أو التسليم بشروط أميركا وإسرائيل. والخيار هنا صعب!!

الاتحاد العربي

يرى الطريقي[٢٤] أنه من الواجب على العرب أن يكوّنوا لأنفسهم اتحاداً عربياً، كالاتحاد الأميركي والاتحاد السوفياتي والاتحاد الكندي والاتحاد الألماني وغيرها، على أن يكون لهذا الاتحاد مضمون يُبقي على شخصية التجمعات البشرية العربية المختلفة ويحفظ لها ثرواتها الطبيعية ويعطيها الحرية الكاملة في الأمور الداخلية في بلادها، كما هي الحال في الاتحادات، بالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها الوطنية والقومية.

ثم عرض الطريقي مهام هذا الاتحاد، المتمثلة في تكوين جيش الدفاع العربي، وفي تحقيق وحدة صناعية، وفي تنسيق سياسة عربية خارجية.

نحو وحدة اقتصادية[٢٥]

يقول الطريقي: إنني من المؤمنين باللامركزية، فأهل مكة أدرى بشعابها، ولا بد أن يترك لكل قطر عربي حرية إدارة شؤونه المحلية وتسيير دفة العمل في الداخل على أسس ديموقراطية تحفظ للإنسان كرامته وتصون حقوقه. لكنني مؤمن بأن الأقطار من الخليج إلى المحيط تشكل وحدة اقتصادية، لو قدر لها أن تنسق إمكاناتها بعلم وذكاء، لاختفت من فوق الأرض العربية كلها حالات الفقر والجهل والمرض، ولأصبحنا عوناً لأنفسنا ولأصدقائنا، وعوناً للإنسان في كل مكان.

ثم دعا الطريقي إلى عمل مخطط اقتصادي عربي شامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع الموارد والطاقات والإمكانات العربية الهائلة، لوضعها في خدمة المستقبل العربي وأهدافه الكبيرة. ومضى يتساءل: لماذا لا نستغل ثروتنا من الحديد والفحم والغاز والفوسفات في شمال أفريقيا العربية، فنقيم بها وعليها صناعة صُلب عربية عالية المستوى؟ ولماذا لا نصنع بإمكاناتنا الموجودة فعلاً، سيارة عربية تستعمل في كل أنحاء الوطن العربي، تصنعها أيد عربية ويركبها العرب؟ ولماذا لا نستغل ثرواتنا الزراعية، فننسق الزراعة في جميع أقطارنا بحيث نزرع لتأكل الأمة كلها؟ وكيف نسمح لأنفسنا أن نشتري القمح من الآخرين؟ بينما تظل مساحات هائلة خصبة بغير استغلال؟ وكيف نرضى لأنفسنا أن نستورد اللحوم، بينما يمكننا أن نوفر اللحوم من السودان الذي اشتهر بثرواته الحيوانية التي لم تستغل استغلالاً علمياً؟ ولماذا لا تكون لدينا شركة بواخر عربية واحدة، وشركة طيران عربية واحدة؟!

يُعلق الطريقي على تساؤلاته قائلاً: قد يقول قائل: إن أمام مثل هذه المشروعات الضخمة صعوبات كثيرة. لكنه يجيب قائلاً: لماذا لا نبدأ بدراسة هذه الصعوبات ووسائل تذليلها؟ وهل ننتظر مزيداً من الوقت الضائع هدراً؟

نحو وحدة عسكرية!

بعد أن عرض الطريقي ضرورة الوحدة الاقتصادية العربية، انتقل للحديث عن الوحدة العسكرية بين الأقطار العربية، قائلاً: لست أنكر أو أحاول تجاهل الفوارق الموجودة بين الأقطار العربية، من حيث التفكير الاجتماعي والأنظمة السياسية والنظرة للأمور.

يرى الطريقي أن أمة تسيطر على الجزءين الجنوبي والشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وعلى الجزء الأكبر من البحر الأحمر، وعلى قناة السويس والبحر العربي والخليج العربي، وتجري في أراضيها ثلاثة من أعظم أنهار الكرة الأرضية، وتملك ٧٠٪ من رواسب البترول في العالم، و٥٢٪ من رواسب الفوسفات، إن أمة بهذه الإمكانات والموارد لا يمكن أن تغلب، ولا بد أن تنتصر إذا ما استخدمت مواردها وإمكاناتها في خدمة قضاياها ومصيرها وغدها الأفضل، ولقد استطاع آباؤنا بالقليل من هذه الموارد والإمكانات أن يصنعوا حضارة عظيمة أثرها باق وغير منكور على التراث

الإنساني كله. حيال ذلك يتساءل عبدالله الطريقي: ماذا تعني إمكاناتنا للعالم؟ ويجيب بأن الحقيقة أن الغرب ينظر إلى هذه الإمكانات كما ينظر إليها موشي ديان، أي بعين واحدة، وهذه النظرة هي التي أوقعت بلاد أوروبا بشرّ أعمالها في المنطقة العربية. فالاقتصاد الأوروبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبترول العربي، ولا يستطيع عاقل أن يتصرف مثل هذا التصرف، إلا عندما يكون مستهتراً بقوة خصمه وقدرته على الإيذاء. فهم يعاملوننا معاملتهم لمستعمراتهم السابقة، والمطلوب منا أن نلقنهم درساً يعيدهم إلى صوابهم، فيعرفون أن البترول العربي ملك العرب فعلاً، وأن من يحتاج إلى بترول العرب عليه أن يدفع الثمن المناسب له. أما أن يأخذوا بترولنا بأرخص الأثمان، ثم يتجهوا إلى أعدائنا بالتأييد والتحريض ضدنا، فإن أبسط ردّ مطلوب منا يجب أن يكون من نفس حجم الإساءة ووزنها. ويتوجه الطريقي إلى الزعماء العرب، مبيناً أن المناطق النفطية معرضة للغزو العسكري الأميركي، وبذلك لا بد لهم من نبذ الخلافات والدخول في تكوين جيش دفاع مشترك، يكون قادراً على الدفاع عن حقول النفط وعن كرامة الإنسان العربي.

الشيوعيون العرب!

علّق الطريقي[٢٦] في إحدى مقدمات مجلته على محاولة الانقلاب التي حدثت بالسودان، والتي قام بها نفر من الأعضاء السابقين بالاشتراك مع الحزب الشيوعي، قائلاً: أثبتت محاولات الانقلاب الأخيرة في السودان والتي قام بها نفر من الأعضاء السابقين لمجلس الثورة السوداني بالاشتراك مع الحزب الشيوعي هناك، أن الشيوعيين العرب متى اعتنقوا الشيوعية تنكروا لكل شيء في بلادهم. فالدين في نظرهم معتقدات برجوازية متخلفة، والقومية العربية حركة تهدف إلى جمع التخلف السائد في معظم البلاد العربية في سلة واحدة وتعليق هذه السلة في ذراع الاستعمار الغربي. يكرهون القومية العربية ويحقدون على الدين ويمجدون الانفصال. لماذا يا ترى كل هذا والاتحاد السوفياتي مكون من عدة قوميات وأديان، ومع ذلك فهذه القوميات بأديانها المختلفة تكوّن الاتحاد السوفيتي العظيم ولم تمنعه من أن يصبح ثاني أو أكبر قوة على سطح الأرض من الناحية الاقتصادية والعلمية والعسكرية.

والصين الجبارة مكونة من سبعمائة وخمسين مليون إنسان، يعيشون ويعملون وينتجون في جو من الأخوة الصادقة والتعاون المثمر. فلماذا يستكثر الشيوعيون العرب على الأمة العربية رغبتها في توحيد نفسها ويحقدون على الوحدويين ويذبحونهم كالشياه في الخرطوم، لا لذنب اقترفوه أللهم إلا رغبتهم في أن يظلوا عرباً وأن يظلوا مسلمين مؤمنين بالله واليوم الآخر.

أيها الشيوعيون العرب: إن كنتم عرباً فعليكم أن تحترموا رغبة غالبية العرب في الوحدة وأن تحترموا معتقدات العرب وتقاليدهم وتراثهم، وإن كنتم غير عرب ولا تشعرون بما يشعر به العرب، فلماذا لا تتركون البلاد لأهلها وترحلون إلى حيث يطيب لكم العيش في ظل الديموقراطية والحرية الماركسية اللينينية، لأن العرب الوحدويين الحقيقيين يشكلون الأغلبية العظمى من البلاد العربية ويريدون اشتراكية محمد وعمر وعثمان بن عفان وأبو ذر الغفاري، فارحلوا عن بلادنا أيها الشيوعيون العرب وإلى حيث ألقت.

أما إذا كنتم تريدون البقاء في بلادكم، وهذا حق مقدس لكم، فمارسوا حقكم بالمجادلة بالحسنى، لا بالانقلابات العسكرية وتقتيل المعارضين.

برافو الملك خالد بن عبدالعزيز

كتب الطريقي[٢٧] في افتتاحية مجلة «نفط العرب»، معلقاً على الزيارة التي قام بها الملك خالد بن عبدالعزيز، فور توليه مقاليد الحكم في بلاده السعودية، إلى جمهورية مصر، وما قام بها جلالته من وضع مبلغ وقدره ٦٠٠ مليون دولار، تحت تصرف مصر، مثمناً هذا التوجيه، قائلاً: (إن رحلة الملك خالدِ بن عبدالعزيز إلى القاهرة، وهي أول رحلة له منذ أن تولى زمام الحكم تبشر بأن الملك الجديد متفهم كل التفهم للضائقة المالية التي تمر بها الشقيقة الكبرى مصر، وقد أمر بأن توضع تحت تصرفها ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار، كتسهيلات مالية بشروط سهلة ولآجال طويلة. ومثل هذا العمل العربي العظيم يشكر عليه الملك خالد ويرجى أن يتنافس في هذا المضمار هو وأخوته حكام الدول العربية الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط، والتي لديها فوائض من عوائد النفط، فالمملكة العربية السعودية هي أغنى الدول النفطية وثاني دولة في العالم بالنسبة لاحتياطها النقدي. فهي تأتي بعد ألمانيا الغربية مباشرة وتليها الولايات المتحدة ثم اليابان، حيث يبلغ الاحتياطي النقدي للمملكة حوالى ١٩,٥ مليار دولار، بينما الاحتياطي النقدي للولايات المتحدة الأميركية لا يزيد على ١٧,٥ مليار دولار).

تحية وتقدير للشيخ زايد

وفي افتتاحيات أُخر، كتب الطريقي عدة مقالات ثمّن فيها جهود الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، على دوره في لمّ الشمل العربي وتبرعه للمجهود الحربي في سورية، وعن موقفه في قطع البترول عن أمريكا وبريطانيا في حرب ١٩٦٧م.

يقول الطريقي عن الشيخ زايد[٢٨]: إنه وبالرغم من أن الاستعمار مسيطر على الشؤون الخارجية لبلده، فقد وافق على قطع البترول عن الإنكليز والأميركان، ولم يمنعه وجود المستعمرين في بلاده من التبرع للمجهود الحربي السوري بمليونين من الدولارات. لا شك أنها هدية مناسبة أتت في وقت مناسب. وكل ما نرجوه من الشيخ زايد أن يستمر في اتصاله بالدول العربية المتحررة التي تدافع أول ما تدافع عن الثروات البترولية الموجودة في بلاد الشيخ زايد، وأن يُنشيء جهازاً فنياً من جميع الجنسيات، لمراقبة الشركات الأجنبية، والتأكد من أنها لا تصدر البترول إلى إنكلترا وأميركا أو إلى مستعمراتهما، فهم سيحاولون التحايل على تصدير البترول إلى سنغافورة للأسطول الإنكليزي وإلى فيتنام الجنوبية للأسطول الأميركي، وقد يرسلون البترول إلى أيرلندا بدلاً من إنكلترا، والحل الأمثل هو خفض الإنتاج بمقدار ما كانت تأخذه كل من إنكلترا وأميركا أو مستعمراتها قبل العدوان.

وحينما صرح الشيخ زايد بأن الاستعمار والأعداء انتهزوا ظهور التمزق العربي وتفرق

الكلمة العربية وأخذوا يكيلون للعرب يمنة ويسرة، ثمّن الطريقي هذا التصريح من الشيخ[٢٩]، مبيناً أنه لم يُقصّر في أداء الواجب العربي، مقترحاً عليه القيام بالمزيد، وكان اقتراح الطريقي حيال شركة النفط البريطانية، حينما باعت ٣٠٪ من امتياز المناطق المغمورة المواجهة لسواحل أبوظبي، حيثُ يرى الطريقي أن المبلغ خيالي، وقد بلغ ٧٨٠ مليون دولار. ومضى الطريقي يقول: (تعرفون يا سيدي الشيخ أن الشركة البريطانية باعت ما لا تملك وتصرفت بثروة عربية ضخمة أخذتها بأبخس الأثمان، عندما كانت بريطانيا تحكم أبوظبي والمناطق المجاورة حكماً مباشراً غاشماً، ولم يكن الحكم في أبو ظبي في ذلك الوقت يملك القدرة على المفاوضة للحصول على شروط أفضل، وكان ممنوعاً من الخيار بين المتنافسين من الشركات الأجنبية، التي كان عليه أن يمنح الامتياز لشركات بريطانية. ومهما كانت الاتفاقيات الأخيرة التي تمت وأضفت شرعية على الظلم الذي وقع في الماضي، فإن الحق يجب أن يعود إلى نصابه. وكل ما نريده أن يُطلب من الشركة البريطانية، وقد فعلت حكومتكم فعلاً، أن تدفع لها نصيباً من أرباح هذه الصفقة، والذي يجب أن تدفعه شركة النفط البريطانية لحكومتكم الموقرة ما يعادل ٥٥٪ من الأرباح، التي تحققت من العملية بعد حسم ما سجل في دفاتر الشركة على أنه تكاليف بحث وحفر وإنشاءات للجزء المباع. إن هذا طلب معقول وعادل، فالشركة البريطانية حققت أرباحاً ضخمة في مقابل آلاف أو مئات من الدولارات، وصاحب الحق الحقيقي الذي يجب أن تذهب إليه هذه الثروة هو شعب أبوظبي وشعوب الأمة العربية.

يمكنكم يا سيدي أن تأخذوا هذا المبلغ من الشركة الأجنبية وتضعوه تحت تصرف الدول العربية المقاتلة في الشمال وكذلك ثوار فلسطين، الذين هم أشرف وأنبل المقاتلين من أمتنا العربية).

وثمّن الطريقي، أيضاً، للشيخ زايد جهوده في محاولة تقريب وجهات النظر بين الليبية والمصرية، واقناعه الرئيس السادات كي يدعو الشاب معمر القذافي لزيارة مصر.

يقول الطريقي[٣٠]: (إن الشيخ زايد، وبقية المخلصين من أبناء الأمة العربية، لا يفهمون لماذا إذا اختلف الرؤساء الكبار في الوطن العربي سُخرت الصحافة ووسائل الإعلام للحط من قيمة الرئيس، الذي يختلف رئيسهم معه. لماذا لا ينضج الحكام

والمحكومين ويعتبرون أن الخلاف في وجهات النظر شيء شخصي، أما الربط بين الشعوب فهذا شيء يهم الشعوب، وهي أكثر من الأفراد تأثراً بمضار الخلاف بين رؤساء الدول العربية. والشيخ زايد وبقية أبناء الوطن العربي لا يستسيغون أن ينقلب الخلاف الشخصي في النظرة إلى الأمور أو الاستلطاف أو عدم الاستلطاف الشخصي إلى تهم إلى الشقيق الآخر، والنتيجة تخريب لكل المجهودات التي حققتها الأمة العربية وهي تسير بخطى بطيئة نحو وحدتها).

وحينما أعلن الشيخ زايد في عام ١٩٧٦ أنه لن يُرشح نفسه رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة، بسبب الخلافات بين أمراء الإمارات، حيث جعل العمل مرهقاً وغير مجدياً، كتب الطريقي[٣١] في افتتاحية مجلة «نفط العرب» بعنوان «لا .. يا شيخ زايد» مبيناً أنه لا يجيد التملق والنفاق مع أحد، لكن مع الشيخ زايد بالذات، لأن له أملاً كبيراً فيه، وذكر الطريقي أن قرار الشيخ زايد هو نوع من الهروب من المسؤولية، إذ إن دولة الإمارات العربية تقوم على شيئين، حسبما ذكر، وهما:

ـ اكتشاف النفط بكميات كبيرة في إمارة أبوظبي.

ـ توليك يا شيخ زايد إدارة الحكم في الإمارة، وقد أثبتّ منذ توليك القيادة أن المال وسيلة لا غاية، فساهمت في بناء نهضة الإمارات الصغيرة، وحفظت لها كرامتها وعوضت عليها عدم اكتشاف النفط في أراضيها، كما أنك قد خلقت لأبو ظبي ولاتحاد الإمارات شخصية عربية ودولية، ولمن تترك الإمارات يا شيخ زايد؟

مراثي عبدالله الطريقي

كتب الطريقي راثياً عدداً من الرؤساء والملوك والمسؤولين، سواءً بالوطن العربي أو خارجه، والذين رأى أنّ لهم أثراً كبيراً في عملية صناعة النفط العربي. وكان أول هؤلاء هو الشيخ عبدالله السليمان، أول وزير للمالية في السعودية، والذي أبرم أول اتفاقية امتياز في تاريخ النفط السعودي، وكان الرئيس المباشر للطريقي.

الوزير عبدالله السليمان

كتب عبدالله الطريقي[٣٢] يقول: (مات في الشهر الماضي رجل من رجالات البترول العرب، ممن ساهموا مساهمة كبرى في عقد امتيازات البترول ومن ثمّ تعديلها لصالح الشعوب العربية. وكان الفقيد الكبير أول من أدخل مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات والحكومات في الشرق الأوسط. وكان الرجل الثاني في المملكة العربية السعودية طيلة حكم المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود. وكان لشدة نفوذه وثقة الملك المطلقة به يلقب خارج المملكة بالملك غير المتوّج. وكان رحمه الله ذكياً إلى أبعد الحدود، مغواراً شجاعاً في كل تصرفاته. وكان وطنياً إلى الحد الذي تمليه عليه مفاهيمه ونظرته إلى الحياة. وكان قوياً شديد البأس في معاملته للناس وحملاً وديعاً في حضرة الملك. وكان إذا دخل على الملك عبدالعزيز ذابت شخصيته في شخصية مولاه، وأصبح غير ما يعرفه الناس. أما إذا غادر القصر فهو إنسان آخر. وكان تحمسه

للإصلاح يذهب إلى أبعد مما يمكن لكفاءة المحيطين به مساعدته للوصول إليه يشعر شعوراً قوياً بأنه جزء لا يتجزأ من الشعب، يعطف على الفقير ويواسيه. وحاول جاهداً قبل ظهور البترول أن يوفق بين متطلبات وحاجيات البلاد، فلما تدفق البترول واستطاع عبدالله السليمان أن ينفذ رغبة الملك الراحل في بناء خطوط لسكك الحديد من الدمام إلى الرياض، وأن يشق الطريق بين مكة وجدة، وبين جدة والمدينة، وأن يبني خطوط أنابيب المياه من وادي فاطمة إلى جدة ومن ضواحي الرياض إلى وسط المدينة. وكان حبه الشديد لمدينة جدة هو الذي أوصلها إلى ما وصلت إليه من تقدم وعمران. وكان رحمه الله أول من اقام صناعة يملكها الوطنيون، فبنى أول مصنع للأسمنت في المملكة بقرب جدة.

كان عبدالله السليمان يريد الإصلاح للإصلاح نفسه. وكان فخوراً بكل ما يعمل، وكان مثلاً حياً لإنسان الجزيرة العربية في كل شيء، قسوته على نفسه، غضبه الشديد، كرمه، شهامته، شجاعته، كان قطعة من الشعب وعاش للشعب ومات وهو لا يزال يحلم في تحقيق مشاريع أخرى للشعب. لقد قام عبدالله السليمان بواجبه كمواطن عربي. ونحن نضعه ضمن رجال البترول العرب، لأن أهم ما قام به في نظرنا أنه فاوض ووقع اتفاقية البترول بين شركات ستاندر أوف كاليفورنيا وحكومة المملكة العربية السعودية. وكان أول وزير عدّل هذه الاتفاقية لصالح الشعب في المملكة العربية السعودية، وبالتالي لصالح العرب والإيرانيين في المنطقة في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٥٠ بإدخاله مبدأ مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركات. وقد كان من ضمن أسباب تأميم مصدق للبترول الإيراني أن الشعب الإيراني لم يستطع أن يحصل لإيران من الشركة الانكلو إيرانية ما حصل عليه عبدالله السليمان من شركة أرامكو بإقناعها بأن تدفع للحكومة العربية السعودية خمسين في المائة من صافي أرباحها.

نعم لقد مات الوزير مرضياً عنه من جميع من عرفوه واحترموه وقدروه. وبقيت نقطة أخيرة لا بد من إبرازها هنا، فعبدالله السليمان لم يكن معصوماً من الخطأ، وكانت له أخطاء كما كانت له حسنات، ولا عجب فهو إنسان. ومن أخطاء عبدالله السليمان أنه لم يعرف الوقت الذي يجب عليه فيه أن ينسحب من النشاط الرسمي فأنهك العمل قواه وسقط المفتاح من الناطور، وتسلّلت إلى مائدة الشعب القطط البيضاء والسمراء من الداخل ومن الخارج وتبعتها فيران أزقة نجد والحجاز، فعبثت بالمائدة

وخيراتها. ولما حضر أبناء الشعب لاستلام الأمانة لم يجدوا إلا ما تبقى من عبث القطط والفئران. ومع ذلك فسيظل عبدالله السليمان بطلاً قومياً لأبناء المملكة وسيذكرونه ويدعون له بالرحمة والمغفرة.).

الشيخ عبدالله السالم الصباح

وفي العدد نفسه[٣٣]، كتب راثياً الشيخ عبدالله السالم الصباح، أمير دولة الكويت، يقول الطريقي: (عبدالله السالم الصباح أو أبو سالم، كما يفضل أن يناديه محبوه وعارفو فضله، ترك الدنيا التي كان زاهداً فيها، دائماً وأبداً يُصر على أن تسير حياته مطابقة للحديث الشريف «أعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». كان ابو سالم رجلاً عملياً في كل تصرفاته، وكان يحاول الوصول إلى هدفه بأقصر الطرق. وكان يكره المتملقين والمتحذلقين، صريحاً يحب أصحاب الصراحة في القول. كان بسيطاً في معيشته حتى لتظنه لم يكن يعرف أن في الدنيا إلا ما عرفه هو في حياته البسيطة، مع أنه يستطيع أكثر من أي إنسان أن ينال ما يشاء من متع الدنيا. لكن أبو سالم كان يعرف أن نهاية كل مخلوق أن يوضع في مساحة من الأرض لا يزيد طولها على ستة أقدام فسخر من الدنيا وسخر من القصور حتى بيته «قصر الشعب» بُني في غيابه، لأنه كان يرفض أن يدخل عليه من التحسينات ما يتناسب وغنى الكويت، وما يجب أن يتمتع به أغنى الأغنياء. ولكن عبدالله السالم البسيط لم يكن بسيطاً عندما يكون الأمير متعلقاً بأمر من أمور الشعب، فقد فتح خزائن الدولة على مصراعيها، ليبني بيوتاً لشعبه ومستشفيات لأبناء الكويت وأبناء العرب المجاورين، وكان كريماً في الصرف إلى أبعد الحدود). ويضيف الطريقي قائلاً: (لم يترك عبدالله السالم شعب الكويت بعده بدون ضمانات لمستقبله، فقد أصدر النظام الأساسي للحكم ووزع الاختصاصات وأصبح كل إنسان في الكويت يعرف ما له وما عليه، فلما انتقل الرجل العاقل إلى ربه سارت الأمور في مجراها الطبيعي.. وهكذا مات عبدالله السالم بعد أن أدى واجبه نحو الكويت والعروبة والإسلام).

ولا ينسى الطريقي وهو يرثي الشيخ عبدالله السالم، أن يوجه نصيحة للحاكم الجديد للكويت. يقول: (أما نصيحتنا للشيخ الجديد، فهي أن لكل شيخ طريقة، ويمكن

لصباح السالم أن يقوم بأعمال لا تقل جلالاً عما قام به الفقيد العظيم، فقد كان عهد الفقيد عهد بناء وتشييد، وعهدك سيكون عهد توطيد أسس الديموقراطية في البلاد وجعل الكويت قوة فعالة في الوطن العربي. واعلم أن قوتك الحقيقية تستمدها من قلوب أهل الكويت واحترام العرب الآخرين، فضع يدك بيد الفئات الصالحة من أبناء الكويت واجعل من الكويت مركزاً صناعياً عربياً وذلك باستثمار أموال البترول في الكويت، واجعل من بلاد العرب سوقاً لصناعة الكويت، فتحفظ للكويت ثروتها وتساعد الأمة العربية على رفع مستوى معيشتها. وفقك الله وسدد خطاك).

الدكتور محمود أبو زيد

كتب الطريقي[٣٤] راثياً الدكتور محمود أبو زيد، يقول: (لم يحضر الدكتور محمود أبو زيد مؤتمر البترول العربي السادس، لأن المنية قد وافته أثناء التحضير للمؤتمر. وكان غيابه عن المؤتمر الذي عاصره منذُ ولادته في عام ١٩٥٩، فقد شكّل فراغاً عظيماً في قلوب محبيه، وعارفي فضله، فقد كان الدكتور أبو زيد بحق أبا الخبراء العرب وأكثرهم شجاعة أدبية. كان عالماً بحق وكان قومياً إلى أبعد الحدود، وقد علمته خبرته برجال الشركات الأجانب، أن الرأسمالي الأجنبي، يؤمن بعقلية شريعة الغاب، فإذا غاب الحارس فما على الذئاب إلا أن تأكل الغنم. وقد عانى الدكتور أبو زيد عناءً كبيراً من صراحته وعدم تساهله في قول الحق. وكان تلاميذه الكثيرون يشفقون على صحته من رغبته الملحة في إرهاق نفسه في العمل. وأخيراً عجز القلب وسقط الرجل الكبير وفقدت صناعة البترول رجلاً شجاعاً نزيهاً. فليرحمه الله وليعوضنا عنه خيراً).

الدكتور محمد مصدّق

وفي العدد نفسه[٣٥]، كتب راثياً الدكتور محمد مصدق، رائد فكرة تأميم البترول في الشرق الأوسط، يقول الطريقي: (توفي الدكتور محمد مصدق، الذي كان ملء سمع الدنيا وكان اسمه على كل لسان في الفترة ما بين عامي ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ حينما قاد حملة عنيدة مركزة من أجل تأميم البترول الإيراني وتحقيق سيادة الأمة الإيرانية على ثروتها البترولية. وكان مصدق من هؤلاء الرجال العظام القلائل الذين يتفانون في

سبيل تحقيق مبدأ نبيل يعتنقونه فيضحّون بكل شيء من أجل تحقيق أهدافهم ووضعها موضع التنفيذ. وإذا كان مصدق لم يوفق إلى تحقيق فكرة تأميم البترول الإيراني كما رسمها وحاول تنفيذها، نظراً لتظافر ظروف وعوامل وقوى مختلفة ضده، فإنه سيبقى على الدوام رمزاً ومثالاً للوطني الشجاع الشريف والمناضل الذي لا تلين له قناة).

وعرض الطريقي في المقالة لتاريخ مصدّق مع شركات النفط الإيراني العاملة هناك، وختمها بقوله: (لقد مات مصدق ولكن فكرة التأميم باقية في الشرق الأوسط، وهي تكتسب مزيداً من الأنصار يوماً بعد يوم، وسيؤتي ثمارها في يوم قريب، فتؤمن لدى دول المنطقة سيادتها الكاملة على ثروتها البترولية وتحريرها من استغلال الشركات الأجنبية المحتكرة).

الملك فيصل بن عبدالعزيز

وفي عام ١٩٧٥م حينما استشهد الملك فيصل بن عبدالعزيز، نشر الطريقي صورته على صفحة كاملة[٣٦]، وأسف لرحيله بهذه الطريقة غير اللائقة بملك عظيم كالملك فيصل بن عبدالعزيز. يقول الطريقي: حتى الملوك يصل إليهم الموت، ولكن جلالة الملك فيصل لا يستحق أن يموت على الطريقة التي لاقى بها ربه، رحمة الله وألهم المسلمين الصبر والسلوان وسدد خطى خلفائه ووفقهم إلى قيادة العرب والمسلمين إلى حياة أفضل.

كمال جنبلاط

كتب الطريقي[٣٧] تحت عنوان «سقط النسر في عرينه» رائياً صديقه كمال جنبلاط، الذي اغتيل في لبنان في ذلك العام. يقول الطريقي: (الخيانة سلاح رهيب مدمر تمتد آثاره إلى المستقبل وتظل لعنة دائمة على الأجيال القادمة، لقد سقط كمال جنبلاط، النسر الذي ظل يحكم منطقة الشوف اللبنانية سنوات طويلة، أحبه أهلها من المسلمين واحترموه واعتز به جيرانه من النصارى، وكان ملكاً غير متوّج هناك، أتته السلطة منقادة إليه تجرُّ أذيالها، ولكن النسر الذي كان بإمكانه أن ينقض على فريسته كالصاعقة رجل يحبُ السلام ويحب رعاياه جميعاً.

ظل يبكي لما علم بما حصل في قرية الدامور المسيحية لأنه يكره القتل بدون نبالة القتال، هذا النسر العظيم سقط برصاص الجبناء من أعداء العروبة والحرية والاشتراكية. كان كمال جنبلاط الزعيم من نوع خاص من الرجال، وزع المادة التي ورثها عن آبائه الإقطاعيين. كان إقطاعياً بالوراثة ولكنه اشتراكي في الواقع، كان المثل الأعلى في المعاملة وحب الأصدقاء والفقراء، كان عنيفاً متغطرساً على الساسة اللبنانيين من ذلك النوع الذي فقد الوطنية الحقيقية وحوّل لبنان إلى عزبة ليمارس السياسة فيها، ليكون ذا نفوذ يأكل أموال بيت المال بالسحت ولا همَّ له إلا بناء نفوذه وغناه على حساب الإنسان اللبناني الفقير. كان وحدوياً بالعقل يؤمن بقدرة الأمة العربية على بناء حضارة جديدة في العالم، طالما توحدت أفكارها وإمكاناتها المادية. كان جنبلاط يؤمن بالإنسان في كل مكان، وكان زعيم العدالة والمساواة في الوطن العربي والشرق الأوسط، أحبه الناس لأنه لا يرفع شعارات بل يمارسها، وكرهه الجبناء لأنهم لا يستطيعون تحقيق مآربهم الصغيرة بوجوده. نعم لقد سقط النسر فوق جبله، وسقطت معه في لبنان صِفات نبيلة كثيرة كانت توجد في لبنان ممثلة بشخص كمال).

وقد أعاد الطريقي نشر الحوار الذي أجرته سلوى البنا، المحررة بصحيفة «الوطن» الكويتية، مع كمال جنبلاط، والذي نشر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٨م، قبل اغتياله بيومين!

الرسائل

إلى شاه إيران[٣٨]

بدأ الطريقي رسالته بإبداء إعجابه بالخطوات التي أقدمت عليها حكومة الشاه، ونجاح خطط التنمية التي كانت نتيجتها تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الشعب الإيراني. ثم يعرض للدافع الذي جعله يكتب هذا الخطاب لجلالة شاه إيران، فيقول: «ما لاحظناه من أنه في الوقت الذي تحاولون فيه إقناع حكومات الغرب وشركائه بتفضيل زيادة الإنتاج الإيراني على الإنتاج العربي تستخدمون لإقناعهم حججاً كلها تعريض بالبلاد العربية وبحكامها. وسنحاول أن نرد على بعض ما قلتموه عند استقبالكم للمستر J.D.F. Jones مراسل جريدة الفايننشال تايمز اللندنية».

كان شاه إيران قد ذكر أن الحكام العرب يتصرفون بأموال النفط بغير حكمة وينفقونها على أمور لا تعود على البلاد بالخير، بينما كل قرش تجمعه إيران من نفطها يوجه لصالح الشعب الإيراني لتطوير إمكاناته ولرفع مستوى معيشته. ردّ الطريقي بأن كلام الشاه ليس كله صحيحاً. فإن كان هناك إسراف وقلة خبرة في الجانب العربي، إلا أن هناك أعمالاً نافعة ومفيدة تصرف لأجلها بعض عوائد النفط في البلاد العربية. وذكر مثالاً بدعم النفط العربي لمعركة العرب مع عدوهم الصهيوني، كما صرفت مبالغ لمصر لتعويضها عن الخسارة الاقتصادية الفادحة التي تكبدتها من جراء تعطيل قناة

السويس. كما أن المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، للمشاريع الإنمائية في البلاد العربية المختلفة لا يمكن أن يقال عنها بأنها صرفت بدون حكمة.

وحينما قال جلالته إن ثمّة خطراً على نظام النقد الدولي حينما يسمح للإمارات العربية الصغيرة بأن تحصل على أموال كثيرة نتيجة لإنتاج النفط من حقولها، ثم تحفظ الأموال بالعملة الاسترلينية كودائع في المملكة المتحدة وغيرها، يرى الطريقي أن تخوف الشاه في محلّه! إذ ستعي البلاد العربية التي تضع أرصدة كبيرة في المؤسسات الغربية أن عملها هذا ليس في مصلحتها وأنه لا بد لها أن تحتفظ بأموالها على شكل ذهب تخزنه في بلادها أو توظفه في مشاريع إنتاجية في البلاد العربية المختلفة.

أما نصيحة الشاه بأن يُركز النشاط على إيران لأنها أكثر البلاد استقراراً وأقربها إلى الغرب، فيرى الطريقي أنّ تفاؤلاً كبيراً في هذا الكلام لا يوافق الشاه عليه. فالتغير الممكن حدوثه في سياسات الإمارات العربية وارد، كما أن حدوث تغيير جذري في سياسات إيران نفسها وارد أيضاً!.

ثم عرض الطريقي في رسالته ما سماه «مسرحية جلالة الملك» وهي حينما يلجأ الشاه إلى عقد مؤتمر يهدد فيه الشركات ويطلب منها الاستجابة لمطالب حكومته ثم يُجري مشاورات ومفاوضات تُنشر أنباؤها في الصفحات الأولى من الجرائد الأجنبية في لندن ونيويورك لإيهام الناس بأن هناك أزمة خطيرة. ثم يتم اللقاء بين ممثلي حكومته والشركات وتعلن الشركات صاغرة قبولها طلب جلالته وشكرها لتفضله بأمرها بذلك.

يرى الطريقي أن هذا العمل مسرحية تتكرر كل عام، ولا يمكن أن ينطلي أمرها على عاقل. إنها مؤامرة تحاك ضد المصالح العربية وهي محاولة تهدف إلى التقليل من قدرة البلاد على الصمود في مواجهة أعدائها. وعن حديث الشاه بشأن علاقة بلاده بإسرائيل؟ يقول الطريقي: أنتم تعرفون من هي إسرائيل وماذا تفعل بإخوانكم المسلمين؟ وتعلمون كيف أنها تدنس المسجد الأقصى وتطأ أقدام جنودها المساجد والمآذن. ومع ذلك تصرون على توثيق علاقاتكم بها وتمدونها بالنفط الخام الذي

يلعب دوراً أساسياً في تحريك قوتها المدمرة الموجهة نحو إخوانكم المسلمين. وبعد كل هذا تتصورون أنه بالإمكان إيجاد علاقة وثيقة وحسن جوار مع العرب!

يختم الطريقي رسالته بقوله: (يا صاحب الجلالة: إن العرب في الوقت الحاضر أمة مهزومة، وهي تسجل أصدقاءها وأعداءها، ولكن أمتنا ذات حيوية لا مثيل لها وستقوم من تحت الركام وستحطم أعداءها وتطهر ديارها وتحافظ على ثرواتها النفطية وأراضيها وأنهارها، ولن تسمح بأن تفقد بوصة واحدة من أراضيها أو درهماً واحداً من ثرواتها. وإنه لمن الخير لإيران وللعرب أن تغيَّروا من سياساتكم وأن تعملوا كما جاء في الحديث الشريف: (انصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً)، ومعنى ذلك أن تقفوا معنا في وقت الشدة وأن تساعدونا بما تستطيعون، بالنصيحة وبالمادة، وهذه روح الإسلام، يا صاحب الجلالة).

إلى السادات

كما بعث الطريقي، من خلال مجلته، برسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات. قال فيها: (يا صاحب الفخامة، تقديراً لوقتكم الثمين سأدخل في الموضوع مباشرة، وكلي أمل في أن يتسع صدركم لمواطن عربي أحب مصر والأمة العربية وآلمه ألم الملايين من أبنائها بالانقسام الخطير الذي حدث في الصف العربي وأدى إلى خروج مصر الغالية من صف أشقائها والاتجاه إلى إسرائيل ومن ورائها حكومة الولايات المتحدة الأميركية لعقد صفقة صلح وسلام تتبعها علاقات طبيعية دبلوماسية وسياسية وتجارية.)

أبدى الطريقي دهشته من التطورات الخطيرة في العلاقات بين مصر وإسرائيل، التي لا تزال تحتل أراضي عربية، ويتساءل قائلاً: لماذا الصلح مع إسرائيل وهي الدولة المحاربة لنا والمغتصبة لأراضينا والتي لا تزال تؤكد أن القدس الشرقية لن تتحرر، وأن لإسرائيل الحق في البقاء في الضفة الغربية لنهر الإردن وغزة والجولان السورية، وأن ليس للفلسطينيين الحق في أن يحصلوا على ما تنادي به الإنسانية كلها، ألا وهو حق تقرير المصير وتكوين حكومة مستقلة فوق أرضهم..؟

في عام ١٩٧٢ قرر السادات الاستغناء عن المستشارين العسكريين الروس وترحيلهم

إلى بلادهم، وحيال ذلك يرى الطريقي أن هذا العمل مفاجأة محزنة لغالبية العرب، فالاتحاد السوفياتي كان الصديق الذي أثبت إخلاصه، كما أنهم ليسوا بحاجة لا لأراضينا ولا لنفطنا لتقدمهم التقني في الأسلحة ولوجود رواسب النفط الخام والغاز الطبيعي في بلادهم، وقد أثبتوا في حرب ٦٧ أنهم صديق يمكن الاعتماد عليه في وقت المحن. وإن طرد الخبراء السوفيات يضع الأمة العربية تحت رحمة الدول الإمبريالية، دونما صديق تلجأ إليه في الظروف الصعبة، اقتصادياً وعسكرياً.

طرح الطريقي في رسالته سؤالاً على السادات، مفاده: هل أميركا تريد حقاً حل مشكلة العرب وإسرائيل؟ وأجاب بأن حكومة أميركا لا تريد حل المشكلة وهي ترى في إبقائها مصلحة للعالم الغربي. ثم عرض لبعض الأسباب، ومنها أن بقاء الخلاف بين العرب وإسرائيل يتيح للنظام الأميركي استقطاب الأصوات اليهودية الانتخابية في الولايات المتحدة الأميركية، كما أن وجود إسرائيل عدوة للعرب والاتحاد السوفياتي في منطقة حساسة من الوطن العربي يتيح لحلف الأطلسي إقامة القواعد التجسسية والعسكرية في أراضينا المحتلة للدفاع عن مصادر النفط في المنطقة في حالة الضرورة، أيضاً فإن وجود إسرائيل يخضع العرب للإرادة الأميركية ويدخل الرعب في قلوب الدول النفطية، ولذلك فهي تقبل بأميركا حليفاً وحامياً للإبقاء عليها وتقدم على شراء الأسلحة الأميركية بالأثمان التي تطلبها الحكومة الأميركية، وهذا يعطي لأميركا حق الإشراف على الأسلحة المباعة وحماية إسرائيل من استخدامها في الوقت المناسب.

لذلك يعتب الطريقي على مصر. ويقول: (نحزن أن تفارقنا مصر، ونود أن تتأكد يا فخامة الرئيس أن العرب لا يريدون لشقيقتهم الكبرى إلا أن تعود إلى مكانها الطبيعي، وأن تستخدم كل ما لديها من علم وحكمة وتقدير للأمور في إعادة العرب إلى الطريق المستقيم عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، أما أن يوضع العرب أمام الأمر الواقع فتتم زيارتكم للقدس المحتلة بدون التشاور مع الأشقاء الذين هم حلفاء طبيعيون لمصر ولشعب مصر، وأن تبرم اتفاقيات «كامب ديفيد» المشؤومة، ثم يقال للعرب اقبلوا ما تُقدم عليه شقيقتكم الكبرى وإلا فأنتم جاحدون للمعروف تنقصكم الحكمة والفكر الحضاري.. ويصفنا أحد كتابكم في جريدة «الأخبار» المصرية بأننا ما زلنا «رعاة للأغنام» تنقصنا حضارة سبعة آلاف سنة مر بها الشعب لمصري، فهذا كلام يجرح شعورنا ولا يساعد على التقريب بيننا ونحن أمة واحدة).

بشيء من الأسى والحزن، يعرض الطريقي لما حدث في مؤتمر بغداد، حينما أرسل القادة العرب رُسلاً إلى السادات يدعونه إلى الامتناع عن متابعة السير في عقد صلح منفرد مع إسرائيل لأن ذلك سيضعف الصف العربي وسيضعه في موقف أكثر حراجة من الموقف الذي كان فيه قبل مصادقة السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد. يقول الطريقي: (كان المؤتمرون في بغداد وما زالوا مخلصين في نواياهم، وبينهم أصدقاء أوفياء لشخصكم، وكلهم يكنون لمصر الحب والاحترام والتقدير لكل ما قامت به مصر من عمل في هذا الوقت وعلى مر العصور الإسلامية، وكلنا ما زلنا لا نصدق ألا تكون مصر، الرائدة والقائدة في كل العصور لكونها أكبر الدول العربية وأكثرها خبرة في المجالات الدولية، حاضرة في كل تجمع، وكان ردكم يا صاحب الفخامة صفعة كبرى للمجهودات المخلصة، ولم يكن رداً حضارياً يليق بمصر الغالية).

نبّه الطريقي في رسالته الرئيس السادات إلى أن موقفه التفاوضي ضعيف جداً، بل وزاد من ضعفه «ذهابكم إلى القدس المحتلة ثم حاجتكم إلى مساعدة أميركا الاقتصادية ثم تخليكم عن الصداقة الروسية وأخيراً محاولتكم التخلي عن الأخوة العربية الإسلامية».

إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب(٣٩)

بعث الطريقي بخطاب مفتوح إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب، بدأه بقوله: (أرجو أن يُسمح لمواطن عادي أن يخاطب الرؤساء والملوك العرب مباشرة. فالظروف التي تمر بها أمتنا تحتم إسقاط جميع الفوارق وقيام كل فرد صغر أو كبر بتقديم جميع طاقاته للمساهمة في المعركة. إنها معركة حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية).

يعرض الطريقي الغرض الذي من أجله بعث بهذا الكتاب إلى المؤتمر وهو المساهمة في تقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بإحدى النواحي الهامة للمجهود الحربي والمتمثل بالمال اللازم لضمان استمرار المقاومة العربية والتحضير للمعركة الفاصلة، والاقتراح يضمن زيادة مساهمة الدول المصدرة للنفط في المجهود الحربي العربي بدون أن تزيد من الأعباء المالية التي تقدمها.

ويتحدث في خطابه نيابة عن المواطن العربي، سواء أكان في الرباط أم في مسقط،

بأنه يطلب من المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء أن ينسوا جميع خلافاتهم وأن يحققوا له مطلب قيام الجبهة الثانية أو الجيش الثاني، على أن تشترك فيه جميع البلاد العربية بجيوشها وبطيرانها وبأموالها.

كتاب مفتوح إلى السيد إدوارد هيث، رئيس حزب المحافظين البريطاني

في البدء، يذكّر الطريقي السيد هيث بأن العرب أناس لا يحبون السياسة البريطانية ويعتبرونها موجهة ضد مصالحهم. وإن بريطانيا شر مستطير فقد اقتطعت فلسطين وخلقت فيها وطناً قومياً لليهود، كبر حتى شمل كل فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان وحقول النفط العربية في سيناء. كما أن بريطانيا تكسب ما لا يقل عن نصف بليون دولار سنوياً من عمليات إنتاج النفط في الخليج العربي ـ الفارسي. كما أن النفط العربي يصل بريطانيا بنصف التكلفة التي ستدفعها لو أتت بالنفط من فنزويلا أو أميركا أو كندا.

يقول الطريقي: نحن نكره السياسة البريطانية ولكننا نتمنى للشعب البريطاني كل خير، ونرجو أن يعيش في جزيرته في أمان ورخاء. وليس لنا اعتراض على التعاون معكم ومبادلتكم المنافع.. ونصيحتي أن تعلم أن الأمة العربية ليْست فقط الملوك والرؤساء والأمراء والشيوخ الذين قابلتهم في تنقلاتك في المنطقة. فالأمة العربية هي مجموعة الشعوب العربية، مثقفيها وعمالها ومزارعيها الذين يرون في استعماركم لأرضنا سرطاناً يجب التخلص منه. ونحن نستغرب كيف يسمح لك أدبك الرفيع أن تحل في أرض وتقول لأهلها إن حزبك لا يؤمن بانسحاب بريطانيا المستعمرة من منطقة الخليج. إن العرب في الخليج وفي كل مكان يريدون منكم الانسحاب وبدون رجعة من كل أرض العرب. وإذا ما قررتم البقاء في الخليج أو في أي جزء من أجزاء الجزيرة العربية فسيحاربكم العرب كما حاربوكم في منطقة الجنوب العربي. وستضطرون للانسحاب بدون وقار وكرامة. ولهذا فعليك يا سيدي، إذا ما عدت إلى وطنك، أن تنصح زملاءك في حزب المحافظين أنه لا داعي للبقاء في الجزيرة العربية.

خطاب مفتوح إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية

افتتح الطريقي رسالته بالخبر الذي تناقلته الصحف وهو أن بعض الدول العربية لم تدفع

نصيبها في مخصصات لجنة الخليج العربي، التي أنشأتها الجامعة للعمل على تطوير الإمارات العربية الفقيرة الواقعة على السواحل الجنوبية للخليج العربي والمساهمة في تنميتها والنهوض بها. ولذا فإن هذه اللجنة لم تتمكن بعد من توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ خطتها لتطوير هذا الجزء المتخلف الفقير من الوطن العربي.

يقول الطريقي: ما رأي سعادة الأمين العام لو أن الجامعة أولت اهتماماً جدياً للمطالبة بالحصول على المبالغ التي كانت مشيخة أبوظبي قد أهملت الحصول عليها من شركات البترول العاملة لديها، نتيجة عدم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وتكريس هذه المبالغ لتنمية الإمارات العربية المجاورة لمشيخة أبوظبي، لا سيما أن المناطق التي اكتشف فيها بترول أبوظبي سواء في البر أو البحر هي مناطق لم تثبت ملكيتها لمشيخة أبوظبي، بل هي ملك مشترك مع الدول والمشيخات المجاورة.

ويعرض الطريقي في رسالته إلى أن الملك فيصل قد صرح بأن الحكومة السعودية مستعدة لتخصيص الأموال التي ستجمع من استثمار المناطق المختلف عليها في واحة البريمي ومشيخة أبوظبي لتطوير الإمارات العربية الواقعة على السواحل الجنوبية للخليج العربي. ويختم بالتساؤل: ما رأي سعادة الأمين العام في أن تقوم الجامعة العربية بحملة قوية واسعة من أجل استرجاع تلك الثروات العربية المنهوبة وتكريسها لتنمية وتطوير ذلك القطاع من الوطن العربي الذي يسيطر عليه الفقر والتخلف؟!

هوامش الباب الثاني:

(١) أنظر مثلاً: «تأميم صناعة البترول العربية.. ضرورة قومية» البحث الذي تقدم به الطريقي إلى مؤتمر البترول العربي الخامس المنعقد في القاهرة، مارس (آذار) ١٩٦٥م. وكذلك مقالته «هل يمكن تأميم البترول العربي؟» المنشورة في مجلة **البترول والغاز العربي**، فبراير (شباط) ١٩٦٧م. وكذلك «تأميم صناعة البترول في الوطن العربي.. ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية» المنشورة في **مجلة البترول والغاز العربي**، يوليو (تموز) ١٩٦٧م، وكذلك الدراسة التي تقدم بها إلى مؤتمر الاقتصاديين العرب، الذي عقد في الجزائر في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠، والمعنونة بـ«تأميم صناعة النفط وقيام السوق العربية المشتركة.. ضرورة قومية»، ومقالته المنشورة في مجلة نفط العرب، والمعنونة بـ«دعوا النفط المؤمم يتدفق» وكذلك محاضرته التي ألقاها في كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في بنغازي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢ والتي كان عنوانها «تأميم صناعة النفط العربية: خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جو من الثقة والصداقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه».

أما عن المشاركة، فانظر مثلاً مقالته «المشاركة هي الطريق الأسلم.. لا التأميم» والمنشورة في **مجلته نفط العرب**، يونيو (حزيران) ١٩٧٤.

(٢) **مجلة نفط العرب**، افتتاحية المجلة لشهر نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٧٢م.

(٣) «رؤية قومية للواقع العربي»، **مجلة الطليعة**، يوليو (تموز)، ١٩٦٦م.

(٤) «ماذا بعد عبدالناصر؟»، **نفط العرب**، أكتوبر (تشرين الثاني)، ١٩٧٠م.

(٥) «إذا ذلت مصر.. ذل العرب والمسلمون»، **نفط العرب**، فبراير (شباط)، ١٩٧٧م.

(٦) «العرب والغرب والبترول»، **مجلة البترول والغاز العربي**»، ديسمبر (كانون الاول)، ١٩٦٧م.

(٧) «قناة السويس والناقلات الضخمة»، **البترول والغاز العربي**، العدد ١١، وكذلك «الناقلات الضخمة وأثرها على اقتصاديات العالم العربي»، **البترول والغاز العربي**، مايو (أيار) ١٩٦٦م، وكذلك أيضاً «هل تتمكن إسرائيل من بناء قناة سويس جديدة لتحل محل قناة السويس العربية؟»، **مجلة البترول والغاز العربي**، سبتمبر (أيلول)، ١٩٦٦م. وكذلك «رؤية قومية للواقع العربي»، **مجلة الطليعة**، يوليو (تموز) ١٩٦٦م.

(٨) «هنري كيسنجر.. الرجل الذي فقد صفته كوسيط!»، **مجلة نفط العرب**، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥م.

(٩) «النواحي الإيجابية والسلبية في عملية نسف خط أنابيب التابلاين»، **مجلة البترول والغاز العربي**، يوليو (تموز) ١٩٦٩م.

(١٠) «الشركات الاحتكارية العالمية وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال»، **مجلة البترول**

والغاز العربي، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٦م.

(١١) **مجلة البترول والغاز العربي**، أكتوبر (تشرين الثاني)، ١٩٦٨م.

(١٢) «وداعاً يا خليجنا الضائع»، **نفط العرب**، أبريل (نيسان)، ١٩٧٣.

(١٣) «الولايات المتحدة الأميركية والنفط العربي»، نفط العرب، مايو (أيار) ١٩٧٧.

(١٤) **مجلة نفط العرب**، سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٧م.

(١٥) «الأمبراطورية البريطانية والعرب واليهود»، **مجلة البترول والغاز العربي**، أبريل (نيسان) ١٩٦٩م.

(١٦) «العرب والغرب والبترول والإسلام»، **مجلة البترول والغاز العربي**، مارس (آذار)، ١٩٦٦م.

(١٧) «ماذا يريد العرب من ثورة ليبيا؟ وماذا تريد ثورة ليبيا من العرب؟»، **مجلة نفط العرب**، أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٦٩م.

(١٨) انظر: «الخليج العربي: أعربي أم فارسي؟ أم هو ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟»، **مجلة البترول والغاز العربي**، يناير (كانون الثاني)، ١٩٦٨م. وكذلك «وداعاً يا خليجنا الضائع»، **نفط العرب**، أبريل (نيسان)، ١٩٧٣م.

(١٩) **مجلة نفط العرب**، ديسمبر (أيلول)، ١٩٧١م.

(٢٠) **مجلة البترول والغاز العربي**، فبراير (شباط)، ١٩٦٩م.

(٢١) أنظر: «النفط سلاح في المعركة»، **نفط العرب**، سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٢م. وكذلك «أثر الحظر العربي للنفط على حكومة الولايات المتحدة الأميركية»، **نفط العرب**، فبراير (شباط)، ١٩٧٤م. وكذلك أيضاً: «البترول العربي يدخل المعركة من أوسع الأبواب»، **مجلة الحرية**، يونيو (حزيران)، ١٩٦٧م. و«لكي يكون سلاح النفط ماضياً»، **نفط العرب**، نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٧٣م.

(٢٢) «ضموا اليمن إلى اتحاد الجمهوريات العربية»، **نفط العرب**، أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٧١م .

(٢٣) «مصر العرب.. هل نسلمها للشيوعيين؟ أم نتركها تركع لإدارة الإمبريالية والصهيونية؟»، **نفط العرب**، فبراير (شباط)، ١٩٧٥م .

(٢٤) «ارفع رأسك يا أخي العربي.. فإن كانت أميركا مع إسرائيل فالله مع العرب!»، **نفط العرب**، سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٧م.

(٢٥) «كيف يمكننا تحويل النكسة إلى انتصار سياسي واقتصادي وعسكري؟»، **الحرية**، يوليو (تموز)، ١٩٦٧م.

(٢٦) **مجلة نفط العرب، أغسطس (آب)، ١٩٧١.**

(٢٧) **مجلة نفط العرب**، أغسطس (آب)، ١٩٧٥م.

(٢٨) **مجلة البترول والغاز العربي**، يوليو (تموز)، ١٩٦٧م.

(٢٩) **مجلة نفط العرب**، مارس (آذار)، ١٩٧٣م.

(٣٠) **مجلة نفط العرب**، سبتمبر (أيلول)، ١٩٧٤م.

(٣١) **مجلة نفط العرب**، أغسطس (آب)، ١٩٧٦م.

(٣٢) **مجلة البترول والغاز العربي**، ديسمبر (أيلول)، ١٩٦٥م.
(٣٣) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد السابق.
(٣٤) **مجلة البترول والغاز العربي**، مارس (آذار)، ١٩٦٦م.
(٣٥) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد السابق.
(٣٦) **مجلة نفط العرب** أبريل (نيسان)، ١٩٧٥م.
(٣٧) **مجلة نفط العرب**، مارس (آذار)، ١٩٧٧م .
(٣٨) **مجلة البترول والغاز العربي**، يونيو (حزيران)، ١٩٦٩م.
(٣٩) **مجلة نفط العرب**، يناير (كانون الثاني)، ١٩٧٠م.

الباب الثالث

دراسات وشهادات

النهج السير ذاتي لدراسة الحاجة إلى التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط: عبدالله الطريقي رجلاً عصرياً(*)

ستيفن داغويد

مقدمة

أقرت معظم القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط الحاجة اليوم، إلى التغيير الاجتماعي، لكن تبقى الاختلافات بينها حول كيفية تنفيذ ذلك. وتتركز هذه الاختلافات حول نوع التغيير ودرجته. وتشترك ثلاث مجموعات اجتماعية أساسية في هذا الخلاف؛ العناصر التقليدية للمجتمع، التي قامت المنظمات بتجسيد خصائصها الأساسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين والعديد من العائلات الحاكمة وأجزاء كبيرة من الفلاحين. والشخصية الحديثة في العصر الليبرالي، مثل السياسيين الليبراليين والأطباء وملاك الأراضي والبيروقراطيين والتجار، وأمثالهم. والأشخاص «العصريون» من العصر التقني (العلمي ـ المادي)، مثل ضباط الجيش والمهندسين الزراعيين والمخططين والصناعيين. فالعناصر الأساسية للمجتمع هم هؤلاء المرتبطون بالعقائد والأحكام التي كانت دليلاً على الممارسات الماضية، والتي تعتبر أدلة للممارسة الصحيحة في

(*) دراسة أعدها الباحث ستيفن داغويد ونشرها في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، لندن، ١٩٧٠م، واحتلت الصفحات من ١٩٥ ـ ٢٢٠، وقد أمدني بها مشكوراً بنصها الأصلي وبلغتها الإنجليزية، الباحث الدكتور سعد الصويان، وقد تولّى ترجمتها إلى اللغة العربية أحد المختصين، وقمتُ بتحريرها وإعدادها للنشر في اللغة العربية، حيثُ تُنشر لأول مرة.

الحاضر[١]. والمجموعة الثانية هي التى غالباً ما تجتمع معاً مع المجتمع التقليدي، ولكنها تستحق تصنيفاً منفصلاً. هؤلاء هم الرجال الذين كانوا في السلطة في معظم دول الشرق الأوسط إبان الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤٥ حيث كان الموقف السائد هو محاكاة الديموقراطية الليبرالية، مع طموحاتها والافتقار إلى التخطيط النظامي والجهود السياسية الاقتصادية المفتقرة إلى التنسيق، والرغبة في التغيير بمنهج «الأساس ثم الفرع». وقام المؤلفون بتسمية المجموعة الثالثة «الطبقة المتوسطة الجديدة أو ذات الرواتب»، إلا أن العنوان مضلل لأن أعضاءها يتواجدون في جميع الجماعات الاجتماعية والدينية والاقتصادية وعلى جميع مستويات المجتمع. وقد قدم لنا وليام أر. بولك تصنيفاً مُرضياً بشكل أكبر «الرجال الجُدد»، وقد قدم التعريف التالي:

«الرجال الجدد» هم هؤلاء الذين يمتلكون المهارة والنظام والانضباط والتوجه والدافع لتطوير المجتمع. إلا أنهم قد يختلفون كثيراً فيما بين أنفسهم بالنسبة للدخل والتعليم والقدرات، فهم مختلفون بشدة، حتى فيما يخص الوسائل الأكثر أهمية سياسياً، عن العناصر التقليدية للمجتمع[٢].

إن أهم شيء يجب أن نتذكره جيداً فيما يتعلق بالرجال الجدد هو أنهم يشكلون مجتمعاً كاملاً، ومتكاملاً رأسياً موازياً لتأثير العناصر التقليديّة والليبرالية. تتفاوت قوة هذه المجموعات الاجتماعية إلى حد كبير نسبياً من دولة لأخرى.

ومن خلال معايشة عملية التحديث والتغيير الاجتماعي الناتج منها، فقد ووجهت كل دولة في الشرق الأوسط بمشكلة الصراع بين هذه الجماعات الاجتماعية أساساً بين «الليبراليين» و«الشخصيات المعاصرة» حيث إنهم الأكثر فاعلية ونشاطاً من الناحية السياسية. وكان من الضروري الوصول لحل هذا النزاع من خلال طريقتين؛ ففي الدول التي تسعى إلى التغيير الثوري، تولت الطبقة الوسطى الجديدة ذات الأجر من ضباط الجيش والتكنوقراطيين (أنصار التقنية) والمهنيين، الإشراف على تفكك المجتمع التقليدي وانصهار الصفوة القديمة وزعماء العصر الليبرالي، وذلك عن طريق إيجاد شخصيات عصرية جديدة على كل المستويات في المجتمع؛ وفي تلك الدول التي كرست نفسها للتغيير الثوري، تحاول العناصر الليبرالية والصفوة التقليدية المحافظة على تمسكهم، ومن خلال عملية إصلاح تدريجي وإخضاع معتدل ربما أنشأت تركيبة من هذين العنصرين.

هذه الدراسة تبحث أحد أعضاء هذا القسم من الشخصيات العصرية (أو الرجال الجُدد) والذي تشكلت شخصيته لكونه من أنصار التقنية وهو: الشيخ عبد الله الطريقي، الوزير السابق للبترول والمعادن في السعودية. ويُقدم استخدام الشيخ الطريقي نموذجاً لهذه الجماعة ضمن محتوى أكبر يفرض عاملاً محدوداً. وكما تم التوضيح أعلاه، فهناك طريقتان مميزتان تم استخدامهما في الشرق الأوسط في التعامل مع النزاع بين المنهجين المختلفين للتغيير الاجتماعي. وتعتبر السعودية أحد أفضل النماذج للطريقة الثانية، من حيث التكيف بين الإصلاح الثوري والإخضاع المعتدل. فالثروة التي نتجت من الصناعة النفطية جعلت ظهور الشخصيات العصرية في السعودية أمراً حتمياً، إلا أن المجتمع التقليدي كان أكثر رسوخاً هناك منه في أي دولة كبرى في منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، بينما يحاول الطريقي أن يكون ممثلاً لهذه الطبقة وسط الشخصيات العصرية في التدريب والسمات الأساسية، يختلف تطوره الثقافي واستجابته للبيئة السياسية والاجتماعية عنه في تلك الشخصيات العصرية في الدول التى تكون بها التقاليد أكثر قوة من الليبرالية السياسية.

هناك عوامل عديدة تجعل من الطريقي نموذجاً للشخصيات العصرية في مجتمع متطور. العامل الأول يتمثل بارتباطه بالصناعة النفطية في السعودية أولاً، ثم بكونه مستشاراً مستقلاً في المجال النفطي بعد ذلك. ومن خلال تصريحاته العامة حول النفط والأمور ذات الصلة، يستطيع المرء أن يحكم على مواقفه تجاه مثل هذه القضايا، مثل عملية التحديث والتأميم العربي والوجود الغربي في الشرق الأوسط، وفي قضيته المتمثلة في شركات النفط الدولية. وهناك فائدة أخرى من وراء ارتباطه بصناعة النفط، ألا وهي الثروة المقارنة بالمعلومات المتاحة المتعلقة بالطريقي. وعامل آخر يجعله نموذجاً مفيداً، هو قدرتنا على مراقبته كعضو في الحكومة السعودية، وبعد ذلك، بعد عام ١٩٦٢، عندما كان في المنفى في بيروت. وكنتيجة لهذا الخروج من السعودية هناك تغير واضح في الوضع العام للطريقي في الشؤون السياسية والاقتصادية وفي اتساع مجال اهتمامه كذلك.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لإبراز تكوين موقف الطريقي، على الأقل على المستوى العام خلال الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، وكذلك لإظهار المضامين الأوسع لتلك النشأة. وتنقسم المناقشات في هذه الدراسة إلى أربعة أقسام، حيث يتناول القسم

الأول أثر الخبرة التعليمية الغربية في الرجل الجديد، ووصفاً لأحوال المجتمع السعودي الذي عاد إليه الطريقي بعد تلقيه التعليم في الخارج. أما الأقسام الأخرى، فهي محاولة لعرض عملية التحول من خلال سيرة الطريقي خلال العمل في الفترات من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ والفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، على التوالي.

الجزء الأول

تتشابه الخلفية التعليمية لعبدالله الطريقي مع التي عند غالبية أنصار التقنية وسط الشخصيات العصرية. والخبرة التعليمية هي التي تفصلهم بشكل حاسم عن المجتمع التقليدي والتي يجب أن يعملوا بها. ولد الطريقي في الزلفي، وهي بلدة في نجد شرقي الجزيرة العربية(*). وكان والده من مواطني البلدة، ولكن والدته تنحدر مباشرة من قبيلة بدوية(**). وكانت لأصول والدته البدوية التأثير القوي وبشكل جلي عليه، لأنه أصبح بعد ذلك فخوراً بشدة بأنه قد ارتقى من مثل هذه الجذور البدوية[٣]. وكانت معظم دراساته الأولية في مصر حتى استكملها في عام ١٩٤٤ بحصوله على درجة بكالوريوس العلوم من جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن). وفي عام ١٩٤٥ انتقل إلى جامعة تكساس والتي حصل منها على شهادة الماجستير في هندسة البترول والجيولوجيا. وقد تزوج من أميركية أثناء وجوده هناك، ثم طلقها بعد ذلك في السعودية. وعندما كان هناك في تكساس، كان الناس يعتبرونه مكسيكياً وتعاملوا معه وفقاً لذلك، وتلك حقيقة قد يكون لها تأثير شخصي على علاقاته بعد ذلك بالأميركيين. وبعد تركه للجامعة، عينته شركة تكساس متدرباً لمدة ثمانية شهور في تكساس وأربعة شهور في كاليفورنيا[٤].

يفرز أثر هذا النوع من الخبرة التعليمية، خاصة تلك الفترة التى قضاها في الغرب، مجموعة من القيم وأنماطاً مقبولة من الأفعال لهؤلاء الذين خاضوا التجربة. وترى تلك الشخصيات العصرية هذه القيم داخل منظمة تثمر نتائج معينة في كفاءة التشغيل

(*) نجد في وسط الجزيرة العربية وليست في شرقها.

(**) والدته من أُسرة متحضرة وليست بدوية.

والاقتصاد في الجهد، وهم يؤمنون بالاستخدام الفعال للوقت بدلاً من اللامبالاة التقليدية في استخدامه المنظم السائد في منطقة الشرق الأوسط. تلك الشخصيات العصرية تهتم بالحكم على الآخرين من خلال أدائهم في المحيط الاقتصادي الحديث بنفس قدر الحكم عليهم من خلال جذورهم العائلية أو السمعة بالنسبة لحسن الضيافة(٥).

التغيير الأكثر أهمية الذي ينشأ من خلال هذه الخبرة التعليمية هو أن تلك الشخصيات العصرية يحددون وضعهم واحترامهم لذاتهم بين الناس من خلال ما يحققونه بأنفسهم، فهم محررون من الأساليب الشرق أوسطية النمطية لتحديد أوضاعهم: الارتباط الأسري والعمر والجنس والترتيب بين العائلة(٦).

الاحتكاك الطويل بمجتمع غربي يبدو أنه يؤثر في هؤلاء الذين جاءوا من أصول متواضعة، مثل الطريقي، أكثر من هؤلاء الذين عاشوا في مستويات اجتماعية أعلى في المجتمع التقليدي. فالصنف الأول أقل التزاماً بالطرق القديمة، وصدمة عودتهم للمجتمع النمطي التوجه بعد سنوات كثيرة في الغرب تكون أكبر بكثير بالنسبة لهم. وإن أهمية تميز الطبقة الاجتماعية تبدو كأنها ليست بالكبيرة عندما يكونون في الغرب، لكنهم يصطدمون بها مرة ثانية عند العودة. وتتعاظم هذه المشكلة بمرور الوقت، لأنه بقدر إرسال الطلاب إلى الغرب، فهم يتجهون إلى الصعود من الطبقة الاجتماعية الأقل(٧).

إن امتلاك السلطة من أجل إحداث التغيير، أو على الأقل بعض أنواع المشاركة في الحكومة، يعد من الضرورة بمكان للشخصية العصرية. ففي الشرق الأوسط لا تستطيع أي مؤسسة أن تحشد رأس مال وسلطة مثل الذي تستطيعه المؤسسات في الولايات المتحدة. وهذا صحيح جداً في الدول المحافظة والأكثر ارتباطاً بالتقاليد، مثل السعودية، حيث يحظر تكوين الأحزاب السياسية والمؤسسات المستقلة الأخرى، أو حتى تشجيع ذلك بفاعلية. وتستطيع هذه الشخصيات العصرية أن تعمل مع أو من خلال الدولة فقط، لكي يحققوا ما يقوله العلم الذي تعلموه بأنه ضرورة(٨)، حيث قال إدوارد شيلز إنه بالنسبة لأي مفكر في دولة غير متقدمة، فالسلطة تعنى شيئاً يجب أن يكون مستغرقاً فيها أو ضدها فلا بد أن يكون في المعارضة. فالقصد هو أنه لن يستطيع أن يكون محايداً في مسألة السلطة. ويعرّف، شيلز المفكرين في الشرق

الأوسط بأنهم «كل الأشخاص الحاصلين على أعلى درجات العلم وتترابط اهتماماتهم الفكرية ومهاراتهم بها بشكل عادي»[٩]. وعلى الرغم من أن التعريف قد لا يكون صحيحاً على الدوام بالنسبة لمعظم دول الشرق الأوسط بسبب الحاجة إلى التمييز الداخلي وسط المفكرين، ولا يعتبر صحيحاً بالنسبة للسعودية في الخمسينيات.

على الرغم من أن تلك الشخصيات العصرية في حاجة إلى هذه المشاركة في عملية التحديث، إلا أنهم لم يحسموا بعد أمر أي نظام معين للمؤسسات. فالمصلحة الوحيدة الثابتة لديهم هي حرصهم على التغيير؛ ومن ثم يستغلون السلطة، لا للدفاع عن النظام والملكية، لكن لإيجادها. ونتيجة لافتقادهم للعلاقات الوطيدة بالماضي، فإن الشخصيات العصرية يمكن أن يكونوا عمليين في أساليبهم، ليتبنوا البرامج التي يرون أنها ضرورية في التأثير. ومن عوامل تميز الرجال الجدد في المجتمعات التقليدية عدم وجود مصالح خاصة بهم، على العكس من الوسط التقليدي الذي يعيشون فيه حيث للطبقة الوسطى التقليدية مصالحها الذاتية على الدوام.

إن الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط هو أن الشعب، الذي بدونه لا يعمل المجتمع، يجب أن يُمثّل في الساحات السياسية. ففي السعودية هناك الكثير ممن يصنفون تحت هذا التصنيف، وبالتأكيد كان الطريقي ضمن هذه المجموعة في ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢[١٠]. فالسعودية التى عاد إليها الطريقي كانت من أكثر الدول نمطية في التوجه مقارنة بدول الشرق الأوسط ككل. ولم يكن هناك تطوير يمكن الاعتراف به للعناصر «الليبرالية» كما في دول مثل سوريا ومصر. وفي أواخر ١٩٦٦، استطاع أحد المؤلفين أن يقول أن عضوية العائلة الملكية أو الدخول في الدائرة الداخلية للعلماء كانت لا تزال المصدر الوحيد للسلطة السياسية في البلاد[١١]. والمفتاح للسلطة السياسية في السعودية هو الهيكل القبلي. وعلى الرغم من أن عبدالعزير آل سعود قد نجح في قمع حرب قبلية وقام بتأسيس سلطة السلالة السعودية الحاكمة خلال القبائل، إلا أنه لم يكن يتمنى أن يهد الهيكل القبلي القائم على صلة القرابة. فالأسرة السعودية، والتي تتراوح أعداد أفرادها بالمئات، هم أعضاء مرتبطون ببعض بشدة وبها دائرة عريضة من الأقارب المتباعدة، ليقوموا بدور القبيلة المسيطرة. وزعيم الأسرة، وهو الملك، يعتبر شيخ الشيوخ، ويتصل بغالبية السكان من خلال زعماء القبيلة. وبسبب هذا الهيكل التعاوني، فالرجل لا يعتبر بدون سلطة وهوية

سياسية ما دامت هناك صلات قبلية. وإذا كان الرجل سعودياً، فإن لديه سلطة سياسية على المستوى الوطني؛ وإذا كان غير سعودي فهو لا يزال يحتفظ بسلطته على قبيلته. والمشكلة في هذا النظام تظهر مع هؤلاء الذين تلقوا تعليمهم في الغرب ولم يعد هناك وجود لهذه الروابط القبلية والشخصيات العصرية الجديدة في الجيش والحكومة والصناعة، الذين يعتمدون قليلاً على هذه الروابط. فليس ما يثبت صلاتهم بالملك أو الحكومة. فكل الطرق القياسية للمشاركة السياسية، مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى، إما محظورة أو غير مشجعة رسمياً.

فالقوة الأكثر توحيداً في المجتمع السعودي هي الإسلام، وعلى الأخص النموذج الوهابي. وفي الأوقات الحديثة قامت بممارسات أثرت تأثيراً كبيراً على حياة الشعب في السعودية أكثر منه في أي مكان آخر في الشرق الأوسط بسبب ارتباط المنطقة بميلاد الدين وانعزالها عن المؤثرات الاجتماعية المتنافسة وكذلك تشدد المذهب الوهابي[١٢]. وتعزز أهمية الدين الإسلامي في السعودية من سلطة واستقرار الدولة، حيث ينظر للملك أيضاً أنه إمام، زعيم ديني. وهذه الطبيعة «الرسمية» للإسلام تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للسعوديين ذوي النزعة العصرية لتحقيق الإصلاحات المأمولة منهم، حيث إن الهجوم على الدولة أو الانضمام للمعارضة يمثل عملاً ضد الدين. وعلى العكس، فإذا كان الإسلام حجر عثرة أمام أي شكل من أشكال التغيير، فيتم تدعيمه من خلال ارتباطه بالدولة.

الواقع أن هنالك الكثير من الكتابات في مجال الإصلاح الإداري في السعودية. ويرى رودجرز دافيس أن تلك الكتابات يجب أن يتم تناولها ببعض الحذر. فمن الخطورة بمكان أن نقرأ كثيراً عن تصنيف القوانين التي تحمل تطوير الدولة. مثل هذه التصنيفات قد توجِد وبسهولة انطباعاً عن نظام سياسي منظم ومرتب، له وظائف محددة بدقة لأجزاء عناصره. فمثل هذا الترتيب المنظم لا وجود له في السعودية؛ إذ إن فكرة أيلولة السلطة الحكومية والوظائف الإدارية للوزراء والمديرين العامين مع أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين والكتبة والاحتفاظ بالملفات والسجلات هو أمر غريب على التقاليد والتطور التاريخي للدولة[١٣]، وبالرغم من أن هذا قد كتب في عام ١٩٤٨، إلا أن معظم ادعاءات السيد ديفيز حقيقية وكانت بالتأكيد بمثابة صورة دقيقة للحكومة التي انضم إليها الطريقي في ذلك الوقت. وتركيبة العائلات المالكة

للأرض والتجار من الحضر وزعماء القبائل والذين قاموا بإدارة العمل السياسي في معظم دول منطقة الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر مستمرة في حكم السعودية، رغم عملهم من وراء المنظومة الحكومية. وهذا المفهوم لهذا الرباط التقليدي بالقبائل قائم على افتراضية الاحتفاظ بشكل الملكية وتقديم برامج حديثة وليبرالية سوف تلبي في النهاية المطالب الشعبية لمجتمع أكثر تقدماً مع معايير أفضل للحياة[١٤]. وكانت هذه العملية في مراحلها الأولى عندما عاد الطريقي إلى السعودية في عام ١٩٥٣[*].

الجزء الثاني

كان تدريب الطريقي في الجامعة على هندسة النفط والجيولوجيا. وعلى الرغم من هذه الخلفية الفنية، فقد عين في منصب إداري عند عودته إلى المملكة العربية السعودية. فمن مايو (أيار) ١٩٥٣[**] حتى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤ شغل منصب مدير مكتب وزارة المالية في الدمام. وحتى عام ١٩٥٢ لم يكن هناك أية وكالة مسؤولة عن تنظيم السياسات النقدية، وشهدت الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ أولى توسعات الدولة داخل مشاكل الصناعة المصرفية والعملة وإعداد ميزانية دقيقة. وربما كان مكتب وزارة المالية في الدمام أحد أهم المكاتب في الوزارة بسبب قربه من حقول النفط والمنشآت النفطية الضخمة. ولهذه الأسباب، كان لمنصب الطريقي أهمية كبرى وربما كان يقوم بالعديد من المسؤوليات.

كان هذا التعيين بمثابة البداية للطريقي كي يعتلي المناصب ذات التأثير والمسؤولية في السعودية. وعلى الرغم من النهوض السريع في ميزات العديد من الشخصيات العصرية في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان أكثر وضوحاً بالنسبة للطريقي بسبب النقص الحاد في العمالة المدربة المؤهلة لإدارة الدخل الذي ارتفع بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥٤ أصبح الطريقي المدير العام لشؤون النفط والمعادن في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وقد كانت هذه الترقية أثناء إعادة التنظيم الإداري

(*) عودة الطريقي إلى السعودية كانت في عام ١٩٤٨ وليس في عام ١٩٥٣م.

(**) الصواب من عام ١٩٤٨م.

في السعودية والتي تم بها دمج منصبي وزيري المالية والاقتصاد معاً. وكان وراء ذلك الأمير فيصل، الذي قام بإنشاء مكتب البترول والأعمال المعدنية، وتأكد من تولي الطريقي رئاسته[١٥].

المنصب الجديد أعطى الطريقي السيطرة الكاملة تقريباً على العلاقة بين الحكومة السعودية والشركة العربية الأميركية للنفط (أرامكو)، الشركة الوحيدة التي كانت تعمل في الدولة في ذلك الوقت. وكان يبلغ من العمر في ذلك الوقت ٢٩ عاماً وكانت خبرته كمدير تعادل سنة واحدة تقريباً[*]. وكان الطريقي يتمتع بمميزات شخصية رائعة: الإخلاص والتفاني والعزة والصرامة والقيادة والعدل، والتي قدمت كلها الدليل على سرعة اعتلائه لأكبر المناصب في الحكومة السعودية[١٦]. وكان هناك توضيح أكثر توازناً لارتقائه تمثل في مجموعة الصفات الشخصية المذكورة أعلاه مع مهارته الإدارية وعلاقاته الشخصية، بالإضافة إلى النقص الحاد في الفنيين السعوديين، الذين لديهم المعلومات الكافية في صناعة النفط والقدرة على التعامل مع الغربيين على طريقتهم الخاصة. وكان قد عمل مع رجال نفط غربيين وتعلّم على الأقل أساسيات صناعة النفط العالمية عندما كان في الغرب. والأكثر من هذا، أولى رجال النفط الغربيون ومديرو أرامكو هذا الرجل احتراماً بسبب سمعة الإخلاص وبسبب تجاربه الدراسية[١٧]: وكانت الفترة من ١٩٥٤ حتى أول مؤتمر عربي للنفط في عام ١٩٥٩ بمثابة فترة تعليمية للطريقي ووقتاً استطاع من خلاله أن يضع أساس أسلوبه في التعامل مع المشكلات المتعلقة بالنفط السعودي. وكانت الفترة قد اتصفت بأسلوبه المعتدل نسبياً في شؤون النفط وتركيزه على الأمور الاجتماعية والاقتصادية.

قبل الاسترسال في دراسة أفكار محددة للطريقي، سنحاول الحصول على صورة أفضل للرجل واستجابته لمجتمعه. حيث وصفت مؤسسة واندا جابلونسكي المعروفة، والمعنية بشؤون النفط في الشرق الأوسط، الطريقي: «إنه شخص مخلص جداً وصادق ونزيه وبار لوطنه ولثرواته، ويفضل عزة ورفعة شأن وطنه على أية أطماع شخصية»، والصفة التي جعلته يقف شامخاً بين المسؤولين السعوديين كانت سمعته كونه حي

(*) خبرة الطريقي حينما اعتلى منصبه الجديد كانت تعادل ست سنوات تقريباً.

الضمير على الإطلاق.

يبدو أن الطريقى وأمثاله من الشخصيات العصرية في السعودية كانوا يحاولون إرساء نوع أصيل من الوطنية السعودية لكي تكمل إحساسهم العام بالوطنية العربية. وعلى الرغم من هذا، بات ينظر معظم الوطنيين السعوديين، بمن فيهم الطريقي، إلى الرئيس جمال عبد الناصر كملهم شخصي، فضلاً عن الملك سعود. ومع ذلك، استطاع أن يعمل ضمن «النظام» في السعودية من أجل تحقيق أهدافه الخاصة ورفقائه من الوطنيين. وفي مقال نشرته: «ذي ريبورتر» عام ١٩٥٨، نعت ريتشارد نولتي الطريقي ووطنيين سعودين آخرين بـ«الأقلية المبدعة» في السعودية، الذين كانوا معتدلين وعمليين، مقارنة بالمتطرفين العرب[١٨].

ربما كان أكثر المفاتيح أهمية لدى الطريقي لتحقيق رغبته في العمل داخل إطار النظام، رغم مفارقاته، أنه وضِع في موضع السلطة والمسؤولية، فقام بإعداد عدد كبير من الموظفين من الفنيين والمستشاريين، بمن فيهم بعض الغربيين، وحسب واندا جابلونسكي: «الإعداد الحالي فيما يفكر فيه الطريقي، ويعتمد عليه هو أنه الرجل الذي يتعين أن يفاوض على الشروط النهائية، من دون النظر إلى أي سوء فهم غير رسمي قد يصل إلى سعودين مؤثرين آخرين»[١٩]. وتحت هذه الظروف، ومع منح الملك سعود له مطلق التصرف نسبياً في الشؤون النفطية، كان الطريقي يأمل في الاهتمام بأهدافه وسياساته وأن تنفذ في النهاية وأنه كان يستطيع أن يسهم بإيجابية في إصلاح المجتمع السعودي.

بالنسبة للطريقي كانت الصناعة النفطية العامل الأكثر أهمية في عملية التحديث. وتعبر الجمل المقتبسة التالية تعبيراً بليغاً عن مشاعره: (أنا أعتبر أن تاريخنا شهد حدثين مهمين جداً. الحدث الأول هو ولادة نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم. والحدث الثاني هو اكتشاف البترول في منتصف الصحراء)[٢٠]. وأثناء هذه الفترة الأولية من خدمته في السعودية، تكونت سياسة الطريقي النفطية من ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول، إصراره على أن تكون أرامكو شركة متكاملة (شركة تتعامل مع النفط من البئر حتى نقاط التوزيع). الثاني، طلب زيادة التحكم السعودي في المشاركة في أرامكو؛ والثالث، منح امتيازات جديدة بشروط مواتية.

وتتكون الشركة العربية الأميركية للنفط من أربع شركات نفط أميركية: ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي، تكساكو وسوكوني (موبيل). وأرامكو في المقام الأول كانت شركة تنقيب وإنتاج وتكرير، يؤول إنتاجها بالكامل لشركاتها الأم الأربع للبيع في السوق العالمي. وينتشر تماماً هذا النمط نفسه من الترتيب في جميع شركات المشروع المشترك المنتجة للبترول في الشرق الأوسط. وكانت سياسة الطريقي الأولية في هذه الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٥٩) هي الإصرار على أن توافق الشركات الأم لأرامكو على تطويرها في شركة «متكاملة تماماً»، واحدة تنتج وتكرر وتقوم بنقل وتسويق المنتجات النفطية.

(بموجب الامتياز الحالي، فنحن مثل التجار، نفقد السيطرة على النفط حالما نستلم ضريبة الإنتاج والتي نسبتها ٥٠٪. ولا تقوم السعودية بالتحكم في صناعة النفط، ولكن الأجانب لا يأخذون النفط العربي إلى الأسواق النهائية مثل الشركات العربية؛ إنما يقومون بنقل النفط إلى شركة تسويق أجنبية لا نملك السيطرة عليها)[٢١].

رغم أنه ادعى أن التكامل سوف يضاعف من قيمة الأرباح السعودية، فقد اهتم الطريقي أساساً في الخطة بوسائل إنهاء هيمنة شركات النفط العالمية على الأسواق. فقد رغب في أن تمتلك السعودية شركة أرامكو في يوم ما، لكي يكون لها وصول مباشر لهذه الأسواق[٢٢]. هذه السياسة التي تركز على السيطرة على الأسواق تعرض لخصائص شخصية الطريقي التي قد تكون نتيجة مباشرة لتعليمه الغربي؛ فهو يروّج بثبات لسياسات تستلزم خسارات محتملة على المدى القصير، ولكن تضمن مكاسب على المدى الطويل[٢٣]. وكان لعدم معرفة الطريقي بالعديد من تعقيدات التسويق الدولي في هذه المرحلة من مهنته، دليل على تركيزه على هذه الخطة، وفشل في التعامل مع هذه المسألة[٢٤].

هناك أساس لادعاءات الطريقي التي يتذرع بها أكثر من الشعور بالوطنية عن كونه اقتصادياً، (فنحن نريد من أرامكو أن تدار من السعودية من قبل أرامكو نفسها. وقد منحنا الامتياز لشركة نفطية متكاملة كي تدير شؤونها بنفسها. ونحن نريد من الشركات الأم أن تحمي فقط مصالحها كمساهمين، وليس أن تدير أرامكو)[٢٥]. ومع إصرار السعودية، قامت أرامكو بنقل مكاتبها إليها، لكن بقيت السلطة الرئيسة في

نيويورك، كما أن اتخاذ القرارات التي تؤثر علىالسعودية بشدة كانت تتخذ من هناك، الأمر الذي أغضب وطني كالطريقي، الذي كان مدركاً جيداً للأهمية القصوى لصناعة النفط في مستقبل السعودية. وآزر حملة مستمرة لإجبار أرامكو على تعيين المزيد من السعوديين في جميع أنواع الوظائف في الشركة. وفي أواخر ١٩٦٦ كان يشكو من استثناء السعوديين من الوظائف الفنية والإدارية. ثم بعد ذلك قام بزيارة إلى فنزويلا عدة مرات وأولى اهتماماً بشركة كريوول للنفط، والتي تعادل أرامكو في فنزويلا، كنموذج لشركة النفط النموذجية. «والأكثر من ذلك أنها كانت تدار من خارج كراكاس. وكان يسكن عشرة من أربعة عشرة من مديريها في كراكاس. وكانت تدار في فنزويلا لمصلحة فنزويلا»[٢٦]. وقد سعى الطريقي بسرعة إلى منح امتيازات جديدة في السعودية، ولكن بموجب شروط أكثر صرامة عن التي مُنحت لأرامكو في عام ١٩٣٣. وطالب بأن تكون هناك خمسة شروط لأي امتيازات جديدة وهي:

(١) يجب أن تكون شركة متكاملة وتخضع لفرض الضرائب على كل من الأرباح المكتسبة داخل وخارج السعودية[٢٧].

(٢) يجب أن يتم تأسيسها في السعودية وأن تخضع إلى «توجيه» السعودية في سياساتها التسويقية الخارجية.

(٣) يجب أن تدفع أكثر من نسبة الـ ٥٠٪ الطبيعية (على الأقل ٥٦، ومن المحتمل ٦٠٪).

(٤) يجب أن تساعد في بدء صناعة البتروكيماويات في السعودية.

(٥) يجب أن تقبل الالتزام ببناء معمل تكرير يعادل الحد الأدنى من نسبة الـ ٣٠٪ من إنتاجها للنفط[٢٨].

شروط مثل هذه بالتأكيد جعلت من الصعب على السعودية الحصول على امتيازات جديدة، إلا أن الطريقي لم يتنازل عن سياسته. وهذا مثال آخر على مبدأ أنه لا يمانع

في أن يضحي لفترة من الزمن في سبيل أن يجني ثمار تلك التضحية على المدى البعيد[٢٩].

كانت مجهودات الطريقي في مجال النفط موجهة نحو هدف السيطرة السعودية على أسواق النفط السعودي. وأراد الطريق في جميع الامتيازات الجديدة بدلاً من مدفوعات الإتاوة النقدية أن يأخذ النفط الخام لبيعه في السوق العالمي. وفي النهاية، كان يأمل في الحصول على الخبرة الكافية والعلاقات لكي يشكل شركة نفط سعودية مستقلة، مثل تلك الشركات التي تعمل في إيران، والعراق والكويت. وقد أسقط الطريقي التأميم من حساباته أسلوباً لتحقيق هذه الأهداف، بقوله: (الآن لم نكن لننجح في التأميم حتى ولو حاولنا ذلك، علينا أن نتعاون مع الغرب لأن أسواقنا هناك، والشيء البديل لنا هو أن نبدأ صغاراً، لنسير قبل أن نركض. من شركتك الخاصة، أحصل على الخبرة لننمو تدريجياً؛ ولا نقفز على صناعة النفط القائمة. فسوف يضر هذا شعبنا). ولم يكتب لهذا النهج المعتدل والثوري أن يستمر.

الجزء الثالث

ارتقت مكانة الطريقي في السعودية وفي الدول العربية الأخرى بدرجة كبيرة نتيجة لكفاحه الصريح مع أرامكو، وظهور الأمير فيصل كحاكم حقيقي للسعودية في مارس (آذار) ١٩٥٩. وقد طرقت مطالب الطريقي الوتر الحساس في جميع الدول العربية المنتجة للبترول. إن مجمل خصائص الطريقي من تدريب وشخصية ديناميكية وإنجازاته الحقيقية للسعودية العربية منحته احترام كل العرب وشركات النفط الغربية، التي ارتأته الخبير العربي الوحيد في مجال النفط. ولقد رأينا بالفعل كيف كان الأمير فيصل مسؤولاً إلى حد كبير عن ارتقاء الطريقي المبكر في السلطة البيروقراطية للسعودية. وواضح أن الطريقي كان نتاج فيصل، ونفوذه داخل الحكومة السعودية قد ازداد وفقاً لذلك مع الإضافة الأخيرة في عام ١٩٥٨.

كان الطريقي يمثل إحدى القوى المحركة الرئيسة وراء أول مؤتمر عربي للنفط، والذي اجتمع في القاهرة في أبريل (نيسان) ١٩٥٩. وكان يعمل من أجل التعاون بين الدول المنتجة للنفط منذ ١٩٥٧، عندما عُقد اتفاق بين السعودية وإيران لتبادل

المعرفة النفطية بينهما. وبعد هذا المؤتمر، الذي بموجبه بزغت سمعة الطريقي كخبير نفط، كان حريصاً على الاشتراك بشكل أساسي في أكبر القضايا المتعلقة بالنفط والتعاون الإقليمي. وإن إدراك أهمية النظر إلى المشاكل الإقليمية من منظور اقتصادي، ومن ثم سياسي قومي، يُعد من الفروق الرئيسة بين رجل مثل الطريقي وقدامى القوميين في الشرق الأوسط. وبينما كان في الحكومة السعودية، كان تركيزه على المشاكل السعودية، لكنه لم يغفل القضايا الكبرى، التي كانت تمثل تحدياً للشرق الأوسط.

أثناء انعقاد المؤتمر، وصفت مجلة «التايم» الطريقي بأنه: «المتحدث غير المفند للجيل الجديد من الخبراء العرب في مجال النفط»[٣٠]. وقد اشتملت قائمة الخبراء هذه على رجال، مثل محمد سلمان ومحمود زايد من مصر. وخشي رجال النفط الغربيون أن يكون هذا المؤتمر بمثابة منصة للمتشددين العرب، لكنهم تنفسوا الصعداء عندما تميز المؤتمر بالصوت المعتدل ولم يخرج أحد من الوفود عن تفضيل التأميم. وقيل إن «ظلال مصدق» قد لازمت جميع أعضاء المؤتمر العرب[٣١]. وقد نجح الطريقي في أن يضفي بعض الإثارة على فعاليات المؤتمر باقتراحات شديدة إلى حد ما، والتي أرسلت رجفات صغيرة خلال صناعة النفط. وقد عرض السيد فرانك هندركس، موظف سابق في أرامكو، والذي عين بواسطة مكتب الطريقي للنفط وأعمال المعادن، بحثاً أمام المؤتمر، وبالطبع بموافقة وتعاون من الطريقي، قال فيه: إن جميع الاتفاقات النفطية يجب التفاوض عليها مرة ثانية بصفة دورية إذا لم تعد تلائم أحد الأطراف، أو عندما تتغير الظروف إلى درجة تشير إلى قدم الاتفاق. وقد تعلق هذا بإحدى شكاوى الطريقي، من أن الامتياز النفطي الأصلي كان قد تم الاتفاق عليه عندما كانت دول الشرق الأوسط إما تحت الاحتلال الأجنبي (العراق) أو كانت غير مدركة جيداً لأهمية وتعقيدات الاتفاقات (السعودية). وجاء على لسان الطريقي: «إن أي امتياز بين حكومةٍ ما وشركةٍ ما، يستحق اللعنة إذا لم يستطع أن يرضي الشعب»[٣٢] فضلاً عن التعبير عن مشاعره تجاه صحة الامتيازات النفطية، هذا التصريح يلمح إلى فكرة تكررت في العديد من تصريحات الطريقي: الرابط بين الطريقي، المفكر والرجل العصري، وبين «الشعب». ويرى بعض المفكرين أن كلمة «الشعب» كانت مسيطرة على معظم الشخصيات العصرية، وقد تم اصطلاحها بنوع من العمومية[٣٣].

«جميع اتفاقات النفط اتفاقات أملتها ظروف الدول التي قامت بإبرامها والحاجة إلى شركات للنفط. وعندما تعيد شركة ما أنفقته في شكل نفقات من أجل اكتشاف النفط، وعندما تحصل على أرباح مناسبة من عمليات النفط، وعندما ينتهى عامل المخاطرة، تصبح الاتفاقات غير مناسبة في الوقت الحاضر، ويجب أن تتغير حتى تعود الحصة الأكبر من الأرباح إلى شعب وحكومة الدولة المنتجة للنفط»[٣٤].

وإذ تم قبول هذا المبدأ من قبل الشركات، كانت جميع الدول المنتجة قد طالبت مباشرة باتفاقات جديدة، وكانت الشركات قد واجهت أرباحاً متقلصة إلى حد كبير.

كانت الخطة الثانية التى تقدم بها الطريقي أمام المؤتمر هي البدء في وضع حواجز راديكالية على عملية الإنتاج بغية المحافظة على الأسعار. ولقد كان هناك انخفاض حاد في الأسعار، وكان السبب الرئيسي هو الإفراط في الإنتاج، وكانت جميع الدول المنتجة للنفط تواقة لتجنب أية خسائر إضافية في العائدات. واقترح الطريقي بأن تضع الدول المنتجة للنفط أنصبة على الصادرات النفطية، تقوم على الشحن في عام ١٩٥٨، وتسمح بزيادة تساوي فقط الزيادة في الطلب. وعلى الرغم من استخدام هذا النظام في الولايات المتحدة لبعض الوقت، إلا أن شركات النفط العملاقة اعترضت على تطبيق هذا النوع من البرامج في الشرق الأوسط. وكأن مثل هذا التعاون بين الدول المنتجة للنفط، سيؤدى إلى أشكال أخرى من التعاون أو إلى فعل مشترك، وهو شيء طالما كانت الشركات تواقة لتجنبه.

رغم أن انتباه الطريقي كان مكرساً للأمور النفطية، إلا أنه حافظ على دعوته القوية للإصلاحات الاجتماعية في السعودية. وكان أفضل موضوعاته التعليم، الذي اعتبره، عندما يتم ربطه بالتصنيع ونهضات اقتصادية أخرى، مفتاح التحديث. وكان منحه عدداً وافراً من المقابلات في الصحافة المحلية، إحدى وسائله الأولية للإبقاء على موضوع التعليم أمام الشعب والتركيز على أهميته بالنسبة له. وحاول في هذه المقابلات إيجاد «وعي نفطي» بين الشعب السعودي. وأثناء وجوده في منصبه مديراً عاماً وبعد ذلك، بعد ١٩٦٠، وزيراً للبترول، رأى أن نشر صحيفة إخبارية متخصصة أسبوعية من أربع صفحات، من الممكن أن يمد الشعب السعودي بمعلومات عن تطورات صناعة النفط وبأهدافه المحددة وإنجازاته في السياسات النفطية التي يتبناها[٣٥].

عند سؤاله عن أفضل السُبل لتحسين المستوى المعيشي في السعودية وتقليل نسبة البطالة، أجاب بتعليم الشباب الذين يمثلون أهم مورد للبلد. وإن أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف، حسب الطريقي، كانت أن يعهد إلى جميع الأشخاص المتخصصين بالوظائف الفنية[٣٦]. وهذا يعني وضعه في خلاف مع الحكومة السعودية، التي كانت لا تزال تركز أكثر على الاتصال القبلي والنسبي وملأت الوزارات بأمراء العائلة المالكة[*]. ومع ذلك، فقد دافع عن أن التدريب الفني يقدم أفضل الفرص للتقدم. وبحلول ١٩٦٠ رأى الطريقي أن ٦١ سعودياً قد تلقوا تعليمهم في الغرب[٣٧]. وكان من الواضح أن يشغل قطاع النفط في الحكومة أهمية واضحة للدولة السعودية التي منحته وضعاً مستقلاً نسبياً داخل الإدارة، ولم يحاول الحاكم أن يكدسه بأعضاء العائلة المالكة. وقد صنّف الطريقي حق المواطن في العمل في مجال تخصصه بأنه حق مقدس، لكنه نبّه الشباب السعودي المتعلم إلى أن يتحلى بالصبر والرغبة في التضحية والتغلب على الشدائد. وخلال هذا الوقت كان العديد ممن تلقوا تعليمهم في الغرب بدأوا في العودة إلى السعودية. وكان لتزايد عددهم واندماجهم مع الصفوة الوطنية في معظم الوظائف، آثار سيئة تمثلت في الخلاف والإحباط لهذا الجزء من تلك الشخصيات العصرية، الذين لم يستطيعوا التقدم بسرعة كما فعل الطريقي، الذي بالتأكيد كان مهتماً بهذا الاتجاه، لأن معظم تصريحاته تضمنت النصيحة بالصبر والمثابرة.

دائماً ما كان الطريقي يحذر السعوديين من أن لا يتوقعوا أن تتولى أرامكو تعليم وتدريب شبابهم. «السبب وراء وجودهم هنا هو ببساطة كسب الأرباح، ولم تكن مهمتهم النهوض بمعاييرنا الاقتصادية والتعليمية»[٣٨]. وأكد على أن التعليم يجب أن يكون مسؤولية الحكومة وأن التدريب في أرامكو قد يكون مفيداً إذا تم إرسالهم للتدرب في الخارج. وكانت رغبة الطريقي في تعليم إضافي وأفضل في السعودية مرضية إلى درجة ما من خلال البرامج التي أرستها الحكومة السعودية، خاصة بعد ١٩٥٨. وكان اهتمامه تحديداً في مجال التعليم كي يتلقى السعوديون تدريباً ليتولوا

(*) هذا الكلام غير دقيق، إذ عُهد للفنيين بإدارة المؤسسات الفنية والمهنية في وقتٍ مبكر من نشأة الدولة السعودية.

عمليات التشغيل في صناعة النفط من بعد أرامكو. وكان هذا هو مفتاح التحديث من وجهة نظره، من أجل زيادة مصادر الدخل والأشخاص المدربين. «أريد أن أرسي مبدأ ذا أهمية قصوى: نحن عازمون على تعريب صناعة النفط وأن نجعلها في أيدي العرب»[٣٩]. وقد عمل على تحقيق هذا الهدف باستمرار بينما كان في السعودية من خلال ممارسة الضغط على أرامكو لتعيين السعوديين، لأنه كان يرى أن السعوديين قد تعلموا في الداخل والخارج جميع أوجه صناعة النفط.

استمر الطريقي في العمل من أجل التعاون العربي في الأمور المتعلقة بالنفط بعد مؤتمر النفط، خاصة في مجال قيود الإنتاج. وبعد الانخفاض الأول في أسعار النفط في فبراير (شباط) ١٩٥٩، بنسبة ٠,١٨ دولار أميركي للبرميل والتي أدت إلى مطلبه الأول الأصلي لضوابط الإنتاج، كان هناك انخفاض آخر في أغسطس (آب) ١٩٦٠ حيث وصل سعر البرميل إلى ٠,٠٩ دولار، مما دفع الدول المنتجة إلى ضرورة اتخاذ خطوة بهذا الشأن، وفي سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٠ أعلن في بغداد عن تأسيس منظمة الدول المصدرة النفط «أوبك» وكان الهدف المُعلن آنذاك هو أنّ على الدول المصدرة للنفط توفير وسيلة لتوحيد الجهود. وقد دعا الطريقي لمنظمة مثل هذه في مايو (أيار) من عام ١٩٦٠. وكان المفتاح لهذه المنظمة، في رأيه، أنها يجب أن تتمتع بالسلطة لإجبار الشركات على الاستماع للمنظمة وتنفيذ خططها. وأراد من المنظمة أن يكون لها الأهداف التالية:

(١) إقامة الأسواق من خلال منع الإنتاج من أن يتجاوز طلب السوق.

(٢) منع التبديد الاقتصادي الذي سببه الانخفاض غير الطبيعي للأسعار الناتج من فرط الإنتاج.

(٣) صيانة المصادر الطبيعية التي لا تستبدل من أجل صالح دول بعينها ومن أجل أجيال المستقبل[٤٠].

لكن عندما فشلت الأوبك في تحقيق أي تقدم تجاه هذه الأهداف والأهداف الأخرى، تحول ضدها. وقد ادعى بعض المنتقدين له أنه اتخذ موقفه هذا لأنه كان ينتظر أن يتولى منصباً عالياً في المنظمة، لكنه لم يحدث. ورغم أن هناك شيئاً من

الصحة في هذه الفرضية، إلا أن عدم دعمه كان متسقاً مع تفكيره السابق بالنفط في الشرق الأوسط. وبسبب الخلافات بين الأعضاء، لم يكن لأوبك أي سلطة حقيقية لإحداث تغيير، وبالنسبة للطريقي كانت بمثابة أداة في أيدي شركات النفط[٤١].

كلما تحدث الطريقي عن التعاون العربي في مجال النفط، يؤكد على فكرة أن الشرق الأوسط يشكل وحدة اقتصادية واحدة، وأنه يجب على الدول المنتجة للنفط أن تقدم المساعدة في التنمية الاقتصادية للدول غير المنتجة للنفط، ولم ترَ هذه الأفكار النور حتى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، عندما أصبح الأمر واضحاً أن منطقة اهتمامه قد توسعت لتكون إلى ما بعد السعودية. فقد تراءى له أن الدول المنتجة بدأت في توجيه إنتاجها أولاً إلى شعوبها ثم بعد ذلك إلى الدول العربية الأخرى من خلال تمويل التصنيع وتحسين الزراعة[٤٢].

في هذا الوقت، بدأت السمة البارزة في تفكير الطريقي بالظهور، كإصراره على السيطرة وعلى إجراء تغيير نوعي حقيقي، على سبيل المثال: مواقفه تجاه أوبك؛ كان تركيزه على التعليم خاصة؛ تركيزه على التعاون على الصعيد الإقليمي. كل هذه الأمور إضافة إلى معارضة النفوذ الغربي، تعتبر خصائص مشتركة لمعظم الشخصيات العصرية في العالم العربي.

عندما اعتلى الأمير فيصل منصب رئاسة الحكومة في عام ١٩٥٨، كان من المهام الأولى له خفض نفقات الدولة غير الضرورية. وبنهاية عام ١٩٦٠ استعادت الخزانة عافيتها بشكل كبير، وأثمر برنامج فيصل للتقشف عن علامات من الركود التجاري وانخفاض مفاجئ في مشاريع التنمية. أما الملك سعود، وفي محاولة لاستعادة سلطته في السعودية، فقد ربط نفسه سياسياً بمجموعة من الأمراء الشبان الوطنيين السعوديين بقيادة أخوه الأصغر، الأمير طلال. وطالبت هذه المجموعة ببرنامج لمزيد من التحديث للمجتمع السعودي. وناصر الأمير طلال ومجموعته الروح الدستورية، التي اعتبروها المحرك الوحيد المتوافر الذي من شأنه أن يمكنهم من المشاركة في السلطة السياسية مع الملك[٤٣].

في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ استقال الأمير فيصل، واستعاد الملك سعود

السلطة، وقام بتنظيم البيروقراطية (الروتين الحكومي) بطريقة مختلفة، بإعادة تأليف مجلس الوزراء. وقد منح الأمير طلال منصب وزير المالية والاقتصاد، بينما منح الطريقي وزارة البترول والمعادن. وقد جعل هذا التنظيم الطريقي يحتفظ بنفس المسؤوليات ونفس السلطة، ولكن زادت من هيبته حيث أصبح مكتبه الآن وزارة مستقلة وأصبح عضواً في مجلس الوزراء الموقر.

اكتشف الأمير طلال وأعوانه مبكراً أن الملك سعود لم تكن عنده الرغبة في تنفيذ الإصلاحات الليبرالية التي ألمح إليها في الماضي. وقد تم استبعاد الأمراء المختلفين، بمن فيهم الأمير طلال، من المجلس حتى بقي الطريقي النصير الوحيد «لليبرالية» في المجلس. وقد تم الاحتفاظ به لأن الملك سعود شعر بأنه في حاجة إلى مهاراته في وزارة النفط، وربما لأنه كان يريد من حكومته أن تُبقي على الشخصيات الوطنية.

بحلول مارس (مارس) من عام ١٩٦٢ أجبرت صحة الملك سعود المتردية والمشاكل في اليمن على أن يطلب من فيصل العودة للسلطة. والطريقي ـ كنصير للتقنية وشخصية عصرية ـ كان قليل الاهتمام بالأفراد والولاءات وكان كثير الاهتمام بتحقيق التقدم لبلاده وبمعرفته أنه لا يستطيع عمل شيء خارج الحكومة، لم يكن ليتبع فيصل عام ١٩٦٠.

هناك سبب آخر لإبعاد الطريقي وهو زيادة شعوره بالقومية وتطلعاته الليبرالية، والتي ظهرت جلية بشكل كامل تحت حكم الأمير فيصل، فكانت لا تتماشى مع نظرة فيصل المحافظة للدولة ودورها كعنصر محدث. وقد احتل مكان الطريقي الشيخ أحمد زكي يماني وزيراً للنفط. وبينما هو مؤهل ليحتل هذا المنصب، فإن طبيعته المحافظة تظهر في قوله: «إن النشاط الاقتصادي الحر لا يمثل نظاماً اقتصادياً ملائماً فحسب، بل يمثل بالدرجة الأولى قناعة دينية. إن المبادئ العامة التي وردت في القرآن وما قاله النبي محمد تمثل رسمياً دستور المملكة العربية السعودية، والتي لا يمكن أن تتغير والتي يجب أن تشتق منها القوانين»[٤٤]. وكان موقفه يتماشى بصورة كاملة مع فيصل. وكان من غير المؤكد قبول الطريقي بذلك، ولو قبله، لكان قد عمل بفاعلية معها[٤٥].

الجزء الرابع

بعد عزله من مجلس الوزراء، لم يكن للطريقي أي نفوذ في السعودية. ومع ذلك لم يتأثر نفوذه في العالم العربي بشكل واضح، ولذلك فقد اتخذ الطريق الوحيد المفتوح أمامه، وهو أن يغادر السعودية. وكان مصدره الوحيد في ذلك الوقت هو ٢٠٠٠ دولار أميركي في الشهر، وهو الراتب الذي كان يدفع لجميع الوزراء السابقين. وفي يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٦٣ أسس شركة استشارية مستقلة للنفط في بيروت مع الدكتور نيكولاس ساركيس، وهو لبناني مُلم بالشؤون النفطية(٤٦). وقد شعر الطريقي بأن المهمة الأساسية لشركته وبعد ذلك منشوراته، مجلة **البترول والغاز العربي**، هي تزويد العرب بأحوال النفط العالمي، ومقاومة «دعاية» الشركة وإيجاد الوعي النفطي بين الشعوب العربية وتشجيع العالم العربي لتبني سياساته. وفي الوقت الحالي، احتفظت سياساته في الأساس بنفس التوجه، كما كانت في السعودية، خاصة اهتمامه بالحصول على حقائق عن النفط في منطقة الشرق الأوسط.

من أكثر التغييرات وضوحاً التي طرأت على الطريقي بعد ١٩٦٢ كفاحه المتزايد من أجل قضية النفط والعديد من الأمور الأخرى التي تؤثر في منطقة الشرق الأوسط. وقد احتفظ تماماً بكونه خبير نفط عربياً أو نصيراً للتقنية وتولى دور السياسي العربي الذي يتوق الى العمل في الإصلاح الاجتماعي والنفط العربي لكل العرب(٤٧). وكانت البرامج والسياسات التي وضعها الطريقي بعد ١٩٦٢ متشابهة إلى حد كبير مع تلك التي عمل بها وقت أن كان وزيراً للنفط، لكن الوسائل التي اقترحها وأسلوب كتاباته كانت مختلفة. لقد كان منتقداً دائماً لشركات النفط، ولكنه الآن يضعهم جميعاً في دور «المغول مدخني السيجار». فيما يعترف بأن أرامكو قد استثمرت مبالغ ضخمة في السعودية، والفائدة لم تشمل سوى قطاع بسيط من المجتمع السعودي، بينما يجب أن تستفيد الدولة كلها من الثروات النفطية. وقد اعترف الطريقي بالأخطاء التي ارتكبتها بعض الحكومات الشرق أوسطية في إدارة الثروة النفطية(٤٨). وتصور نوعاً من الحكم الدستوري(٤٩).

جوهر سلوك الطريقي بعد ١٩٦٢ يكمن في الأهمية المتزايدة للعوامل السياسية(٥٠) في نظرته إلى النفط العربي. وعلى الرغم من زيادة عدد جماهيره، إلا أن سلطته الفعلية

كعامل مؤثر في قدرته على التغيير واستعمال النفوذ قد انخفضت. وكانت رغبته في رؤية التغييرات والإصلاحات والتقدم مرضية لدرجة امتلاكه القليل من السلطة السياسية في الحكومة السعودية. وكان قادراً على ممارسة الضغط على أرامكو والحكومة وحقق نتائج في هذا. والآن وقد أغلق هذا المنفذ، بدأ في التأكيد على المتضمنات السياسية لسياساته كوسائل لتوصيل رسالته عبر الدول المنتجة للنفط وشعوبها.

ربما كان الطريقي رجلاً «سياسياً»، واعتراضه على أن يكون فقط نصيراً للتقنية، لكنه لم يكن ليقدر على التعبير عن آرائه بحرية. ولم يستطع أن يغضب أرامكو كثيراً، أو يكون أكثر ليبرالية عندما كان في الحكومة السعودية المحافظة. وعندما تخلص من هذه القيود، فربما الذى نراه هو عبد الله الطريقي «الحقيقي» فضلاً عن «المتغير».

النظرة الواسعة التي لدينا عن تفكير الطريقي بعد الانتقال إلى بيروت تكمن في الورقة التي تقدم بها أمام المؤتمر الرابع للنفط العربي الذي انعقد في بيروت في خريف عام ١٩٦٣. وكان للعامل السياسي تأثير في تفكير الطريقي، ورغم أنه لم يكن مهتماً كثيراً، إلا أنه لا يزال حاضراً بوضوح. وقد اقتصرت معظم نقاشاته على النطاق الاقتصادي، رغم اللهجة الحماسية. وتتكون الورقة التي تقدم بها من أربعة أجزاء رئيسية، هي:

(١) لا تتم المفاوضة في حقوق الامتياز البريطاني والأميركي في الشرق الأوسط بشروط متساوية، لذا فهي تمثل أسوأ أنواع الاستغلال الاستعماري. فمعظم الامتيازات مُنحت قبل أن تحقق الدولة الاستقلال التام. لقد استخدم الطريقي هذه الحجة لسنوات، لكن استخدامه لعبارة «الاستغلال الاستعماري» إشارة إلى حرية التعبير والتي يتمتع بها الآن بالإضافة إلى استخدامه للبلاغة السياسية.

(٢) «يجب أن يسمح للدول المنتجة بالسيطرة على مصادرها الطبيعية من خلال شركات وطنية». وقد كان هذا خلافاً جديداً، في سبيل الدعوة إلى شكل من أشكال التأميم. فقد أراد أن ينقل سيطرة صناعة النفط المحلية إلى الشركات الوطنية وأن يعوض شركات النفط الأجنبية بالنفط الخام حتى يستطيعوا تلبية مطالب التسويق في أسواقهم.

(٣) «يجب أن تضع الشركات المنتجة والمستهلكة للنفط الأسعار، لا شركات النفط». وهذا يعكس ريبة الطريقي الشديدة في شركات النفط.

(٤) «لم تعد شركات النفط الأجنبية تمثل ضرورة لتنمية صناعة النفط في دول الشرق الأوسط»[٥١].

وكان أحد الأهداف الرئيسية للطريقي انتقاده للشركات والدول التي تتبعها لعدم تأسيسها صناعة على نطاق كبير لتكرير النفط في الشرق الأوسط[٥٢]. ويمكن أن نرى وبوضوح أن شركات النفط، باتباعها لتعليمات حكومات الدول المستهلكة للنفط، قد حولت عمليات التكرير من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، لا من أجل حوافز اقتصادية ولكن من أجل حوافز سياسية ووطنية. فهم يرغبون في الدول المنتجة أن تكون فقط منتجة للمواد الخام، كي تحافظ على علاقة المستعمِر بالمستعمَر[٥٣].

يعرض الطريقي هنا نظرية أن شركات النفط وحكوماتها ترتبط سياسياً. وهو مفهوم عام بين القوميين العرب (وتوجد هذه الفكرة في النقطة الثالثة المذكورة من قبل).

كما التمس الطريقي من أوبك أن تقوم (بتوزيع) الإنتاج بين جميع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. وبدلاً من أن تكون سبباً في وضع حدود للإنتاج من أجل استقرار الأسعار، والتي كان قد اختلف عليها في ١٩٦٠، فهو الآن يؤكد على أنهم سوف يمنعون الشركات من لعب دور خروج دولة واحدة مقابل الأخرى إذا أرادت إحداهما التأميم، الشيء الذي فعلته إيران ونجحت فيه في عام ١٩٥٤[٥٤].

أبرز شيء ظهر في أطروحته استمراره في الدعوة إلى التأميم. هذه القضية هي أفضل معيار لدينا لكي نحكم على عملية الطريقي الثورية. عندما كان وزيراً للنفط ناقش التأميم، لكنه قال إنه غير عملي، على الأقل حتى يتلقى المواطنون التدريب الكافي لإدارة صناعة النفط. وقد عرض الطريقي أمام المؤتمر شكل معدل للتأميم مع اقتراحه للشركات الوطنية. كما تحدث أيضاً عن التأميم الصحيح: «نحن لا نريد أن ندعو إلى تأميم وطني. إذا كان هناك لزاماً من أن يأت التأميم، وإذا كان ذلك ممكناً، يجب أن

يكون وراء ذلك مجهود جماعي من قبل الدول العربية وإيران، بالإضافة إلى أعضاء الأوبك إذا أرادوا أن يشتركوا. وبالطبع، قبل أن نأخذ هذه الخطوة، علينا أن نتأكد من قدرتنا على تحمل المسؤوليات ذات الصلة، مثل الإدارة وتقديم الموارد المالية لتطوير هذه الصناعة وإقامة المنشآت الضرورية لتصدير النفط الخام ومنتجاته»[٥٥]. وعلى ذلك، وبالرغم من أنه قد تقدم خطوة عما قبل، فهو لا يزال يعالج موقفه مستنداً إلى مؤهلات التدريب والتعليم، مؤهلات عالية بدرجة كافية حتى لا يأتي أحد ويفسر هذا البحث بأنه دعوة إلى تأميم في المستقبل القريب.

كان عام ١٩٦٤ عاماً محورياً لثورة الطريقي من نصير للتقنية، اقتصادي التوجه، إلى قومي عربي، سياسي الفكر. وكانت الحجج الاقتصادية التي كان الطريقي يتذرع بها عندما كان يتحدث عن النفط العربي لا تزال حاضرة، لكن اللغة القومية أصبحت الآن جزءاً من مقالاته وأحاديثه، والتي أكسبته أهمية كبرى. ومثال على هذه الثورة هو الاختلاف بين عنوان البحث الذي تقدم به أمام المؤتمر الرابع للنفط العربي في عام ١٩٦٣، «نحو تعاون أفضل بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له»، والورقة التي تقدم بها أمام مؤتمر عام ١٩٦٥، «تأميم صناعة النفط العربي ضرورة قومية». ولم يعد يستخدم في كلماته ما يشير إلى قضية التأميم. ويستطيع المرء فقط أن يتكهن بذاك التغيير في الموقف[٥٦].

في أوائل أبريل (نيسان) من عام ١٩٦٤ كان الطريقي يدعو الى تأميم أحادي الجانب من جانب الدول المنتجة للنفط. وفي خطاب له أمام جمعية المهندسين العراقيين قال: «إن التفاوض مع شركات النفط هو في الأساس خطأ، وعلى الحكومات أن تسن قوانين لتضمن حقوقها وليس للشركات بديل عن الانصياع لذلك»[٥٧]. من المهم بمكان أن نضع في الاعتبار الجماهير التي كان يتحدث الطريقي أمامها، والحكم على لغته وفقاً لذلك. قال في هذا الاجتماع إن المناقشة تضييع للوقت، ودعا إلى اتخاذ إجراء في هذا الشأن، مستشهداً بما حدث في إيران عام ١٩٥٣ وإندونيسيا والأرجنتين عام ١٩٦٣ والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤. كما أن تأميم شركات النفط الأجنبية في الجمهورية العربية المتحدة قد يعطينا إشارة إلى اختيار هذا الوقت بالذات للدعوة إلى التأميم. وكان الطريقي متأثراً بشدة بالرئيس عبدالناصر، ومال إلى أن يتبع قيادته في العديد من الأمور. وكان من الممكن أن يكون الأمر

محرجاً لناصر إذا كان الطريقي يرغب في شن حملة تأميم، بينما كانت لا تزال هناك شركات نفط أجنبية تعمل بحرية في الجمهورية العربية المتحدة.

وفي أواخر أبريل (نيسان) من عام ١٩٦٤ تقدم الطريقي ببرامج معينة تدعو إلى التأميم الفوري لشركة النفط البريطانية في الشرق الأوسط، ناعتاً الشركة بأنها «غطاء» لعمليات الحكومة البريطانية. وكانت الشركة البريطانية هدفاً جيداً لهذا النوع من الهجوم، لأن الحكومة البريطانية تملك ٥١٪ من الشركة. وأكد الطريقي على أن أرباح سنة واحدة من التشغيل كافية للتعويض. «ومن غير المنطقي أن يقف العرب، مكتوفي الأيدي ولا يفعلون شيئاً، حيث يقوم العدو الرئيس بمص دمائهم وزرع الشقاق بينهم»[٥٨].

لم تغفل الشركات الأميركية عن ملاحظة الطريقي. وفي المقالة نفسها، التي هاجم فيها الشركة البريطانية للنفط، أشار إلى أن الشركة كانت تمرر أنشطتها للولايات المتحدة. «كلهم لصوص كالآخرين ولهم نفس المخططات لاستنزاف الثروات العربية، والاحتفاظ بمصالحهم وجعل العرب منقسمين على أنفسهم. لقد حان الوقت كي نقول للأميركيين ما قاله لهم الرئيس سوكارنو: لتذهب المعونة الأجنبية للجحيم»[٥٩].

هذا الهجوم على الشركة البريطانية للنفط والشركات الأميركية لا يعبر بالضرورة عن تغيير في افتراضيات الطريقي، إلا أن اللغة المستخدمة والتأكيد على جدال القومي والسياسي يشير إلى فصل واضح عن النغمة الفنية التي كانت بالماضي. إن من المهم أن تكون أفعال شركات النفط وحكوماتها ترتبط الآن وبشكل كامل بأفكار الطريقي.

شهد عام ١٩٦٤ تركيز الطريقي على أوروبا الشرقية وكوبا والصين كأسواق المستقبل للنفط العربي، خاصة في حدث المقاطعة الأوروبية كنتيجة للتأميم. وأصر على أن الغرب لم يكن ليقدر على مقاطعة النفط العربي بسبب اعتماده المتزايد على النفط كمصدر للطاقة، ولكن هذا الحدث إذا كان ممكناً، لم يكن للعرب منفذ آخر[٦٠].
ويلقي الطريقي انتقاداً مستمراً على التجارة مع الصين على نطاق كبير، فيما الصين تزعم أن لديها اكتفاء ذاتياً من النفط، رغم أن الطريقي كان يتجه دائماً في تفكيره للشرق لتحقيق أهداف طويلة المدى بأقل قدر من المجازفة. والصين لديها أقل

متوسط استهلاك بالنسبة للفرد في العالم. قد يكون عندها اكتفاء ذاتي الآن، لكنها قد تكون في حاجة إلى استيراد النفط في المستقبل القريب باتخاذها سياسة تصنيع مكثفة. ويشكو الطريقي من أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي الشركات الأميركية، تمنع التجارة مع هذه المنطقة ومن ثم درأت إمكانية بلوغ العرب موطئ قدم في السوق الصينية في المستقبل. وقد عززت هذه السياسات من شعبية الطريقي في العالم العربي، وزاد الطلب عليه كمستشار للنفط في دول مثل الجزائر وسورية والكويت.

الموقف الجديد الذي اتخذه الطريقي في عام ١٩٦٤ تميز بالطبيعة المزدوجة: التطرف والعقلانية، والمادة السياسية والاقتصادية والبلاغية. وبدت هذه الازدواجية في معظم منشوراته لعام ١٩٦٤، في مقال من ثلاثة أجزاء في «الأهرام» بعنوان «الأوجه الاقتصادية لمعركة النفط العربي». وفي هذا المقال ذهب الطريقي إلى مسافة أبعد عما فعله من قبل في اتهاماته لشركات النفط. «.. هم تواقون أكثر من أي أحد آخر لتخليد الوضع القائم، ويرون أن العرب ممزقون ومنقسمون على أنفسهم، وإذا ما درسنا الأحداث، نرى أن شركات النفط وحكوماتها أكثر قدرة من الآخرين في تخريب المنطقة. وأرباحهم ضخمة ويشكلون حكومات داخل حكومات في الدول التي يعملون فيها، ونحن العرب يجب علينا أن نفكر ملياً في هذا الوضع. نتحدث دائماً عن ذيل الثعبان (إسرائيل) ونترك الرأس (المحتكرين الأجانب). لن نستطيع أن نحرر أنفسنا ونتخلص من الصهيونية إلا بعد أن نحرر أنفسنا من المحتكرين الأجانب والذين يشكلون بالتأكيد العوامل الرئيسية التي تقيدنا وتحرمنا من التقدم»[٦١].

علينا أن نضع في أذهاننا أنه، في هذا المقال، لم يكن الطريقي يتحدث من أجل انتقاء جمهور من خبراء النفط أو مسؤولين من الحكومة لكنه كان يتحدث لعامة الشعب والتي قد يحسب على أنها بعض من البلاغة المثيرة. وفي المقالة نفسها، عرض الطريقي لبرنامج من الخطوات على العرب أن يتخذوها لتحسين وضعهم الاقتصادي والاستخدام الأمثل لكل من النفط والعائدات النفطية. وحاول أن يبرهن على أن الدول العربية كانت في موضع خطير باعتمادها الشديد على مصدر واحد من الدخل، وعرض أن عليهم إقامة صناعات مكملة أخرى، مثل بناء وتأسيس منظمة للتنمية قائمة على دراسة شاملة للطاقات والإمكانات العربية. وأن تشترك أعضاء هذه

المنظمة في تمويل مشاريع التنمية التي تنتج منها في حالة ارتفاع ضرائب النفط بالإضافة إلى مستحقات الدفع عن نقل النفط عبر قناة السويس. وبعض المشاريع الأخرى التي اقترحها كانت صناعة عربية للبتروكيماويات؛ صناعة حديد وصلب لكل الدول العربية، في الجزائر حيث تستطيع الإمداد بالصلب لبناء خطوط الأنابيب العربية؛ أسطول ناقلات بترول عربية من أجل نقل النفط العربي ومشروع إنشاء مصانع للأسمدة الكيميائية ومشروع لتصدير غاز الميثان[٦٢]. كل هذه المشاريع ستستخدم الموارد النفطية العربية بطريقة أو بأخرى.

هذا التأكيد على التطوير الصناعي تميز به «العصريون»، الذين يعتبرون الاعتماد أو التركيز على الإنتاج الزراعي يرمز للمجتمع التقليدي أو الماضي الاستعماري. ورغم أن بعض مشاريع الطريقي تعبر عن طموحات ضخمة كي تكون ملائمة من الناحية الاقتصادية في المستقبل القريب، فهي تصور نهجاً اقتصادياً عقلانياً للمشاكل في الشرق الأوسط وتعرض للطبيعة المزدوجة لمناقشاته. وقد احتوت أغلب تصريحاته الصحافية الحالية جزءاً بلاغياً (كقومي) ممزوجاً بخطط أو برامج منطقية، مع التكيف مع جمهور معين. أما مقالة «المحرر» التي تضمنت الحديث عن البرامج الصناعية فقد نشر في سبتمبر ١٩٦٤ بعد شهر واحد فقط من سلسلة مقالات «الأهرام» والتي حطت من قدر شركات النفط.

يبدو الطريقي ظاهرياً متضارباً، داعياً إلى التأميم العاجل ثم بعد ذلك ملطفاً هذه الدعوى بالتأكيد على أن هذا يجب أن يتم بشكل جماعي، وأنه لم يكن لينجز حتى يتحقق شيء من التوحد العربي[٦٣]. وحتى بعد دعوته في أبريل (نيسان) للتشريع وعدم التفاوض، قام بعد ذلك بتلطيف موقفه بقوله بأن التوحد العربي أصبح مقوماً ضرورياً للتأميم. وفي الواقع، كان الطريقي قد أجبر على هذا الموقف الذي يبدو أنه متضارب بضرورة التحدث ليس فقط لنوعين من الجماهير، لكن أيضا للشخصية «المنفصلة» للرجل العصري، الذي لا يرغب في خسارة الدخل النفطي من خلال المبالغة، في الوقت الذي يشعر فيه بمرارة بالغة حيال الموقف المهيمن لشركات النفط على الاقتصاد القومي. وصعوبة موقف الطريقي هي أن بلاغته أصبحت أكثر تطرفاً، كما يجب، وأصبحت أكثر صعوبة ليس فقط لكي يقبل الآخرون أفكاره، ولكن بالنسبة له لكي يعود إلى افتراضاته الاقتصادية المنطقية[٦٤].

في مؤتمر النفط العربي الذي عقد في مارس (آذار) ١٩٦٥، دعا الطريقي إلى تأميم كل شركات النفط الأجنبية في العالم العربي، دون أي تأكيد على الحاجة إلى الحذر أو استكمال توحيد المواقف: «... الوضع العام ليس إلا استمراراً للاستعمار الذي سحب قواته المسلحة من البلاد، ونجح في أن يجعل القوات القومية تدافع عن مصالحها. وما أحاول أن أثبته هنا هو أننا لا يمكن أن نحقق الإصلاح المنشود إلا من خلال تأميم إنتاجنا من النفط، وأن يتولى العرب عملية الإنتاج وعمليات التكرير والتنقيب عن النفط»[٦٥]. ومن ناحية أخرى، أكد على بعض من أشكال التعاون الضروري: «في رأيي، أن التأميم الفوري ممكن، ولكنه يعتمد على اتفاق عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، إذا اتفق العراق والكويت على التأميم ستنجحان، وليبيا والجزائر كذلك، وإذا اتحدت كل من سوريا ومصر والعراق سينجحون لأن عملهم المشترك سيشمل شبكة خط أنابيب مشتركة، ما أعتقد أنه غير ممكن في الوقت الحالي هو تأميم جميع الدول العربية في وقت واحد»[٦٦]. وقد بنى قضيته بدقة على ما رآه من الأمبريالية الاقتصادية، باستخدام البيانات والجداول، في معظم نقاشاته القديمة وبعض الحديثة منها. ولنضرب مثلاً على هذا، فقد قال إنه على الرغم من ارتفاع نسبة تشغيل السعوديين في أرامكو منذ ١٩٥٢، الا أن الرقم الفعلي قد انخفض من ١٤,٨١٩ في ١٩٥٢ إلى ١٠,٣٩١ في عام ١٩٦٣. وكان سبب هذا الانحدار، حسب الطريقي، يعود إلى فشل أرامكو في تأسيس صناعة تكرير على نطاق كبير في السعودية.

برغم أن الورقة التي تقدم بها كانت من أفضل الأشياء التي عملها، إلا أن الطريقي لم يتمتع بالنجاح الذي حققته الوفود في المؤتمر الرابع للنفط العربي. والعامل الحاسم لهذا التقدم تمثل في موقف الوفود من الجمهورية العربية المتحدة. فقد أيد عبدالناصر الطريقي بشيء من الانسجام لعدة سنوات وقد وافق على موقفه بدون شك، إلا أن التغير في موقف الجمهورية العربية المتحدة حول الشؤون النفطية كان حتمياً من خلال إمكانية وجود مستودعات من النفط في البلاد. وقد مُنح الامتياز لشركة أميركية للاستمرار في عملية التنقيب المكلفة والإنتاج الأولي. ولم يكن هذا وفقاً لأفكار الطريقي بشكل واضح، إلا أن عبدالناصر لم يتحمل تكلفة التنقيب والإنتاج الأولي، وبالتالي لم يكن ليستطع أن يخاطر بإغضاب شركات النفط بتأييد الطريقي بحماسة

في المؤتمر. وفي الحقيقة، فقد انتقد وفد الجمهورية العربية المتحدة ورقة الطريقي علانية. وكان الكسوف المؤقت للطريقي واضحاً من خلال الافتقار الواضح لذكر كلمة التأميم في القرار الختامي للمؤتمر.

أما مقالة الطريقي في منتدى الشرق الأوسط في عام ١٩٦٦، «النفط في خدمة القضية العربية»، فكانت تعرض لكلمة الازدواجية في كتاباته وإلى أين تأخذه. وكانت النقاشات الاقتصادية لا تزال بارزة، إلا أن الاهتمام بالعوامل السياسية والقومية الآن أصبح متجاهلاً. والطريقة الأكثر فاعلية لعرض هذا التقدم هو من خلال سلسلة من الاقتباسات من المقال: «وكان وجود إسرائيل على حساب تشريد مليون عربي. فقد شعر كل عربي، من المحيط إلى الخليج، بالغش والمهانة. ولم يكن للعرب أن يشعروا بأنهم أحرار في أي مكان بسبب هزيمتهم، وينتظرون الفرصة التي تمنحهم القتال مرة ثانية من أجل حقوقهم. دعونا، إذن، نبحث إمكانات استخدام مصادر النفط في المعركة القادمة»[٦٧].

«في كل هذه الأماكن كان العرب في موقف قوي جداً من المساومة والذي كان من الممكن استخدامه في ممارسة الضغط على السياسي والاقتصادي لإقناع تلك الدول التي ساندت إسرائيل في الماضي ليفكروا مرة أخرى قبل إثارة غضب وعداوة العرب. ويجب على الغرب أن يدرك أن جميع خططه الدفاعية تعتمد على النفط العربي، فالأسطول السابع الأميركي والأسطول البريطاني في الشرق الأوسط يعتمدان على منتجات النفط التي تُنتج في معامل التكرير في البحرين ورأس تنورة»[٦٨].

«يمر العرب بواحدة من أصعب المراحل الحرجة في كفاحهم ضد قوى الاستعمار والاستغلال والتي هي الآن، أكثر عزماً على القتال من أجل تطلعاتها لتحقيق الوحدة والمجتمع الاشتراكي. فالتحالف بين الإمبريالية والعناصر الرجعية المحلية والانتهازية قد تم لمعارضة الثورة العربية». «إنه واجب كل المخلصين العرب، الذين يؤمنون بالأمة العربية الموحدة، لكي يربطوا جهودهم لسد الثغرة الناشئة عن غياب المنظمات السياسية على المستوى القومي، حتى نواصل المضي قدماً نحو حياة أفضل وحماية إنجازات ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر؛ وثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ في العراق والثورة الجزائرية»[٦٩].

في هذا المقال أصبح التأميم أداة اقتصادية في تحقيق الهدف السياسي، تحولاً لاهتمامه السابق بالأمور الاقتصادية. هناك مستويان أساسيان في المناقشة فيما يتعلق بصناعة النفط في الشرق الأوسط، تم توجيههما من قبل أنصار التقنية ويستهدفان الرأي العام. وكلاهما خطيران، إلا أن طبيعة نقدهما مختلفة على نحو واسع. فبعد عام ١٩٦٢، بدأ الطريقي في الانتقال، باختياره وبالضرورة، من العنصر التكنوقراطي إلى الشعبي. وكان قد انتُقد بهذا من عدد من أنصار التقنية، وكان من بينهم عبد العامر كبة، ناشر من العراق، عرض للنفط والاقتصاديات، واحد من أكثر المواضيع تعبيراً: «لقد كنا يوماً ما من المعجبين به، معجبين بفطنته وديناميكيته. وقد خاب ظننا، وكذلك آخرين، عندما نبذ معاييره العلمية وبدأ تقديم النصيحة للجماهير العربية القائمة على أنصاف الحقائق»(٧٠).

وكانت دقة هذا النقد وصحته محل نقاش وجدل، منذ أن كانت معظم نقاشات الطريقي قد تم توثيقها بطريقة سليمة وبسبب أنه ناقد للعراق إلى حدٍّ ما. وعلى الرغم من أن العديد من التكنوقراطيين لم يعودوا حلفاء الطريقي وأنصار أفكاره، إلا أن وضعه لا زال قوياً أمام الرأي العام. عندما كان، تكنوقراطياً، بمؤهلات لا تقبل الجدل، يهاجم الأوبك كان الناس ينصتون له، خاصة عندما كان ضمن أحد أعضائها المؤسسين لها. ورغم أنه العديد من الأشخاص والمنشورات في الشرق الأوسط موجهة إلى الرأي العام، إلا أن دعواتهم الغوغائية لا تحمل بصمات الطريقي.

منذ حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، حظي الطريقي بنفوذ وهيبة. كانت مقالاته حول القضايا النفطية الكبيرة تُنشر بتفويض من بعض المجلات والدوريات مثل «مسح اقتصادي للشرق الأوسط» ومطبوعات أخرى. وكان لتأييده ودعمه لعناصر المقاومة الفلسطينية وفترة الراحة مع الرئيس ناصر ما منحه موضع القيادة بين العرب الذين لا يرون مستقبلاً في الإجابات السابقة ولا تخدم المسائل الشرق أوسطية. ولا يدخل في جدل أيديولوجي معين، بل ظل مرناً وهمّه الوحيد تعزيز قوة الدول العربية في كفاحها ضد إسرائيل والغرب. وقد تجلى موقف الطريقي بوضوح في رسالة لشاه إيران، والتي رغم أنها تضمنت الكثير من الثناء على مجهوداته في التحديث، إلا أن موقف الطريقي كان ظاهراً بجلاء: «صاحب الجلالة: العرب في هذه اللحظة أمة مهزومة، تأخذ دعمها من أصدقائها وأعدائها. لكنها تمتلك قوة لا تضاهيها قوة أخرى وسوف تنهض

من أطلالها وتهاجم أعداءها وتطهر بيتها وتحمي مصادر نفطها. وإنه لمن صالح إيران والعرب أن تغيروا سياساتكم وتتبعوا القول: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». ومعنى هذا أنه يجب أن تقفوا بجانبنا في أوقات الشدائد وتساعدونا قدر استطاعتكم، معنوياً ومادياً. هذه هي روح الإسلام، يا صاحب الجلالة»[٧١].

الهوامش

(١) إدوارد شيلز، **التنمية السياسية في الولايات الجديدة، لاهاي**، ماوتون وشركاه ١٩٦٦.
(٢) وليام أر بولك، «الشرق الأوسط: تحليل التغير الاجتماعي»، **نشرة علماء الذرة** (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧)، صفحة ١٣. حسب معلوماتي، فالمصطلح «شخصيات عصرية» استخدم من قبل في فرانتز فانون، الأردأ على الأرض (نيويورك: جروف برس، ١٩٦٨)، صفحة ٣٦ (أول نشر كان ١٩٦١).
(٣) **الأسبوع النفطي**، ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٥٧، صفحة ٢٥.
(٤) بعض التفاصيل عن حياة الطريقي ليست متوافرة عندي في هذا الوقت. ولكي تفهم الرجل بشكل كامل فقد يكون من الضروري ما فعله والده، ولماذا ذهب للمدرسة، أو بالأحرى لماذا أرسل، وما سبب اقترانه وطلاقه بعد ذلك، إلخ.
(٥) نورمان سي والبول. إيه. تي. أل.، كتيب منطقة المملكة العربية السعودية (**واشنطن، دي. سي.، يو.إس.جي.بي.أو.**، ١٩٦٦)، صفحة ٨٢. فهناك معنى لعبارة «بنفس قدر حكمهم» لها معنى ذو مغزى حيث إنها تشير إلى أن هذا التعليم لا ينتج منه شخصيات «حديثة» بالمعنى الحرفي، أو رجال تخلصوا تماماً من جذورهم. فحداثتهم يجب أن تكون نسبية دائماً.
(٦) إدوارد شيلز، «المفكرون في التطور السياسي للأوضاع الجديدة». **السياسات العالمية**، المجلد الثاني عشر (إبريل (نيسان) ١٩٦٠)، صفحة ٣٤١؛ التحرير هو، بالطبع، مسألة نسبية، ولطالما مثلت الجذور عاملاً في حياتهم.
(٧) وليام أر بولك، «الولايات المتحدة والعالم العربي» (كمبرديج، ماسس: إصدارات جامعة هارفرد، ١٩٦٥)، صفحة ٢٢٥. يمضي العديد من الطلاب فترة تقدر بثماني سنوات على الأقل في الغرب، في محاولة للتكيف مع الأشياء الجديدة التي تحيط بهم قبل البدء في الدراسة.
(٨) مانفريد هالبيرن، **سياسات التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (برنستون: اصدارات جامعة برنستون، ١٩٥٦)، صفحة ٥٤.
(٩) إدوارد شلز، التطور السياسي في الدول العصرية، صفحة ٥٢.
(١٠) وليام أر. بولك، **الشرق الأوسط، تحليل التغيير الاجتماعي**، صفحة ١٨.
(١١) رودجر بي ديفز، «المملكة العربية السعودية» **التحديث السياسي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا**، المؤتمر الثامن عشر، مؤتمر جامعة برنستون، ١٩٦٦، صفحة ٧.
(١٢) نورمان سي والبول إيه، صفحة ٢.
(١٣) رودجرز ديفيز، استشهاد ـ صفحة ٤.
(١٤) جون إس. بادو، « السبل المتعارضة مع التحديث»، **جورنال الاموال الدولية**، المجلد التاسع عشر، رقم ١ (١٩٦٥) صفحة رقم ٤.
(١٥) لقد كان الريع السعودي من النفط ٣٩ مليون دولار في عام ١٩٤٩، و٣١٥ مليون دولار في عام

١٩٥٩، و٨٠٥ مليون دولار في ١٩٦٦. وفي الميزانية الأولى للسعودية (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) بلغ الريع من النفط ٦٥٪ من إجمالي الريع الحكومي، وفي عام ١٩٦٧ قفزت هذه النسبة إلى ٩٠٪. **خدمة الصحافة النفطية** (يوليو/تموز ١٩٦٧)، وزهير مقداشي، **تحليل مالي لامتيازات النفط الممنوحة لدول الشرق الأوسط:** ١٩٠١ ـ ١٩٦٥ (نيويورك: بريجر، ١٩٦٦) صفحة ١٢٢.

(١٦) ريتشارد إتش. نولتي، «فيصل يعتلي عرش السعودية»، **ذى ريبورتر**، ١ مايو (أيار) ١٩٥٨، صفحة ٩.

(١٧) أسبوع النفط، ٢٢ فبراير/شباط ١٩٥٧ صفحات ٢٤ ـ ٢٥.

(١٨) ريتشارد نولتي، استشهاد صفحة ٩.

(١٩) **أسبوع النفط**، ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٥٨.

(٢٠) حراء (مكة الأسبوعية)، ١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٥٨.

(٢١) **أسبوع النفط**، ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٥٨، صفحة ٤٠.

(٢٢) وايني إيه ليمان، «أسعار النفط في الشرق الأوسط» (**أيزاكا:** اصدارات جامعة كورنيل، ١٩٦٦)، صفحة ٢٢٤.

(٢٣) في عام ١٩٦٦ حث الطريقي العراق على بيع ملكية النفط الخام (١٢,٥٪ من الإنتاج الكامل المحدد للحكومة العراقية) بدلاً من أن يأخذ المقدار المعادل نقدا كما كان متبعاً من قبل، ومن ثم يبدأ في إنشاء أسواق لنفط العراق الخام. وقد يعني هذا خسارة في مصادر الدخل، حيث إن العراق سوف تضطر للبيع بأسعار منخفضة لكي تنافس الشركات الكبيرة، ولكن سيجلب مكاسب على المدى البعيد إذا كانت العراق قادرة على توفير أسواق آمنة. لم تستطع الحكومة العراقية أن تنظر إليها بهذه الطريقة. مسح اقتصادي للشرق الأوسط.

(٢٤) واندا جابلونسكي، **أسبوع النفط**، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٧، صفحة ٢٠.

(٢٥) **نيويورك تايمز**، ٧ مارس/آذار ١٩٥٧، صفحة ٦. وكان الامتياز الأصلي في السعودية قد تم منحه إلى شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا في عام ١٩٣٣. وبزيادة أسعار تكلفة التنقيب عن البترول وإنتاجه، قامت الشركات الأخرى بشراء حصص الامتياز بموافقة السعودية. زهير مقداشي، صفحة ٧٨.

(٢٦) **أسبوع النفط**، ٢٢ فبراير/شباط ١٩٥٧، صفحة ٢٢.

(٢٧) كان مطلوباً من أرامكو أن تدفع ضرائب على الأرباح المكتسبة من انتاج البترول والتشغيل في السعودية، بالإضافة إلى ضريبة تصدير والإتاوات، ولم تتجاوز كلها نسبة ٥,٥ من أرباح أرامكو. أما الأرباح التى اكتسبت في نهاية العملية التسويقية من قبل الشركات الأم فلم تفرض عليها الحكومة السعودية شيئاً.

(٢٨) **أسبوع النفط**، ٢٠ يونيو/تموز ١٩٥٨، صفحة ٤٠.

(٢٩) لم ينجح الطريقي في الحصول على مكاسب فورية للسعودية من خلال المفاوضات التي قام بها والمطالب التي طالب بها أرامكو. وفي تسوية ذات مردود رجعي كانت تغطي الفترة من ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٥حتى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٣، نجح الطريقي في الحصول اتفاق على النحو

التالي: (١) التخلص من الخصومات على كميات التداول من الاسعار المعلنة على المشاريع الأربعة المستهدفة بالتخصيص. وتمشياً مع الأنماط في دول الشرق الأوسط الأخرى، كانت أرامكو قد أعطت لشركاتها الأم ٥ إلى ٧,٥ و ١٠٪ حسماً على كميات التداول من ٧٥٠,٠٠٠، مليون و١,٢ مليون برميل في اليوم على التوالي، (٢) التخلص من بدل التسويق والذي كانت نسبته ٢٪ من المشاريع المستهدفة بالتخصيص. واستخدم بدلاً عن ذلك تكاليف التسويق «الفعلية» التي روجعت. (٣) التخلص من رسم ٨ سم للبرميل الممنوح لأرامكو من قبل المشاريع المستهدفة بالتخصيص للنفط المكرر في رأس تنورة. وعوضاً عن ذلك، تم حساب أرباح التكرير «الفعلية». **أسبوع النفط**، ٢٢ فبراير/شباط ١٩٥٧، صفحة ٢٣. وقد تأثر الطريقي في ظهور اليابان على مسرح النفط في الشرق الأوسط بمعلومات شركة النفط العربي (أرامكو) في عام ١٩٥٨ وامتياز المنطقة السعودية المحايدة. **خدمات صحافة البترول**، مارس/آذار ١٩٦٠، صفحة ١٠٣.

(٣٠) **التايم**، ٢٧ أبريل/نيسان ١٩٥٩.

(٣١) هارلي سى ستيفنز، «انعكاسات أول مؤتمر عربي عن النفط»، **ميدل ايست جورنال**، المجلد الثاني عشر (١٩٥٩)، صفحة ٢٧٣ الى ٢٨٠.

(٣٢) **التايم**، ٢٧ أبريل/نيسان ١٩٥٩.

(٣٣) إدوارد شيلز، **التنمية السياسية في الدول الجديدة**، صفحة ٢١.

(٣٤) **الندوة**، ٢٥ مارس (آذار) ١٩٦١. في بحث تم تقديمة أمام المؤتمر العربي الرابع للنفط أشار الطريقي إلى أن شركات النفط قد وصلت المرحلة التي انتهت فيها المخاطرة ووصلت الأرباح إلى أقصاها. وفي عام ١٩٦١، وصلت أرباح أرامكو إلى ٨١,٥٪ من استثماراتها، بينما كان معدل الربح الإجمالي على الاستثمار الأميركي الخارجي ١٣٪ في عام ١٩٦١.

(٣٥) قد يبدو هذا هو الدافع الاساس على السطح، ولكنه أيضا قام بتشجيع سعوديين آخرين في وزارته لمنح مقابلات وكتابة المقالات. محمد جوخدار، وهشام ناظر وسمير شمة، وعبد العزيز معمر أسماء مألوفة في عالم النفط العربي والذين برزوا لأول مرة في وزارة الطريقي. ديفيد هيرتز، **النفط والرأي العام في الشرق الأوسط** (نيويورك: بيرجر، ١٩٦٦) صفحة ١٠١.

(٣٦) **البلاد**، ٢ يوليو/تموز ١٩٦٠

(٣٧) **الندوة**، ٢٥ مارس/آذار ١٩٦٠.

(٣٨) **الندوة**، ٣١ يوليو/تموز ١٩٦٠.

(٣٩) **الندوة** ٢٢ أغسطس/آب ١٩٦٠

(٤٠) **نيويورك تايمز**، ٨ مايو/أيار ١٩٦٠، صفحة ١٠.

(٤١) تحول الطريقي ضد أوبك كان بسبب أنها لم تكن لتستطيع اتخاذ موقف حاسم في المجالات التي اعتبرها الطريقي حرجة. وعشية اجتماع الأوبك في الرياض عام ١٩٦٣ حيث كانت المنظمة بصدد إعلام أعضائها بتشريع اتفاقات ملكية جديدة وأمام عناد الشركة، أدلى الطريقي بهذا التصريح: «عيون

الملايين من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط عليكم. فإذا فشلتم في اتخاذ قرار، لتبحثوا عن ذريعة لتأجيل اجتماعكم هذا. وإذا ما فشلتم في اتخاذ قرارات عادلة فهذا سوف يضمن نهاية منظمتكم. عقد الاجتماع من دون اتخاذ أية قرارات. ديفيد هيرتز، صفحة ١١٦.

(٤٢) نورمان سي. وولبول، صفحة ١٥٥

(٤٣) **الندوة**، ٢٥ مارس/آذار ١٩٦٠.

(٤٤) **الجارديان** (لندن ومانشستر)، ٦ مايو/أيار ١٩٦٧.

(٤٥) حسب حسنين هيكل، كاتب في **الأهرام**، كانت أرامكو سببا في عزل الطريقي. وادعى الأمير طلال أن أرامكو لطالما اعتبرت الطريقي العدو الأول. وكان من الواضح اعتياد الأجانب في الدولة إرسال التقارير إلى الملك حول الطريقي والتي أشارت إليه بـ«الشيوعي» د. هيرتز، صفحة ٣١.

(٤٦) من المحتمل اختيار الطريقي لسركيس لكونه مسيحياً. واعتقد الطريقي أن شركات النفط سوف تتعامل مع مسيحي بحرية أكثر منه.

(٤٧) جورنال **النفط والغاز**، ١٦ مارس/آذار ١٩٦٤.

(٤٨) «إذا ما قارنا بلادنا قبل النفط قبل ٣٠ عاماً مضت وبلادنا الآن، نجد، للأسف، أن التقدم الذي تحقق هو أقل من المتوقع كنتيجة للثروات الضخمة التى تلقيناها. وهذا بـ«الشيوعي»، بالطبع، لافتقارنا الخبرة الكافية في صرف الأموال وفي الإعداد لخطط حكيمة لاستخدامها لكي يستفيد بها جميع المواطنين.» **القاظم**، ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠.

(٤٩) **منتدى الشرق الأوسط**، المجلد الأول (١٩٦٦)، صفحة ٣٦.

(٥٠) كلمة (السياسية) المستعملة هنا في معناها العام لا تشير إلى السياسات المحلية أو إلى أيديولوجية معينة.

(٥١) الجانب الأصعب والأكثر تكلفة للإنتاج هو التنقيب ومراحل الانتاج الأولية. وفي الشرق الأوسط، الذي يتصف بحقول نفط ضخمة وآبار قليلة، يعتبر انتاج النفط سهلاً نسبياً بعد الانتهاء من عمليات التشغيل الأولية وبناء المنشآت. وقد شعر الطريقي بأنه في ١٩٦٣سيكون للعرب أشخاص مدربون بدرجة كافية لإدارة الصناعة، على الرغم من أنهم لا يزالون يعتمدون على الشركات الأجنبية للتسويق.

(٥٢) وعلى الرغم من أن الدول العربية تنتج ٢٦,٤٪ من النفط الخام في العالم، إلا انها تملك ٣,٦٪ فقط من سعة التكرير العالمية. ويقع فقط ما نسبته ١٥٪ في الدول العربية ويملكها ويقوم بتشغيلها الحكومات المحلية أو شركات خاصة محلية. **إحصائيات النفط العالمية**، مكتب أخبار النفط، لندن، ١٩٦٦.

(٥٣) عبد الله الطريقي «نحو تعاون أفضل بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة له»، بحث عرض أمام مؤتمر النفط العربي الرابع.

(٥٤) نتيجة طبيعية مهمة لدعوته إلى إنتاج موزع، شعر بأن إيران كان يجب أن تمنح أعلى متوسط للإنتاج، في المقام الأول بسبب نزاع ١٩٥٤. «إذا ما أراد العرب التعاون مع ايران بشكل كامل عليهم الاعتراف بأنه تم استغلالهم من أجل الضغط على الإيرانيين وتخريب رهان التأمين». **مسح لاقتصاد الشرق الأوسط**، ١٧ مارس/آذار ١٩٦٧. وهذا يعرض نزعة أنصار التقنية تجاه التأميم الإقليمي والوطني عن

مجرد التأميم العربي، كما يبين أن للمسألة أكثر أهمية للطريقي من ولاءات خاصة. للمزيد من إصراره على أن ايران يجب أن يتعامل معها العرب، انظر **مسح اقتصاد الشرق الأوسط**، ٢٣ مايو/أيار ١٩٦٩، صفحة ٢.

(٥٥) **ملحق أبييد.**

(٥٦) ولي العهد فيصل اعتلي عرش السعودية بشكل كامل في ٣٠ مارس من عام ١٩٦٤، بالرغم من بقاء سعود رئيساً للحكومة بشكل اسمي. إلا أن هذا الانتقال في السلطة تبعته محاولات من سعود لاستعادة سلطته، أحداث من المؤكد أن الطريقي كان يراقبها عن كثب. **مسح اقتصادي للشرق الأوسط**، ٣ أبريل/نيسان ١٩٦٤.

(٥٧) **العرب**، ١٨ أبريل/نيسان، في الشهر نفسه قام الطريقي بنشر مقالة مطولة عن الأوبك يحثها، «لا تفاوض ـ شرع». أيضاً في أبريل/نيسان، كان قد تولى منصب مستشار للوزارة السورية لشؤون النفط.

(٥٨) **مسح اقتصادي للشرق الأوسط**، ١ مايو/أيار ١٩٦٤، ترجمة لمقال مطول في جريدة **الأنوار** (١٠ أبريل/نيسان) عن النفط البترولي.

(٥٩) **أبييد**، صفحة ٤.

(٦٠) **المحرر**، ٩ يونيو/حزيران ١٩٦٤. ٤٨٪ من الطلب الأوروبي على الطاقة تم تلبيته من خلال النفط: إجمالي ٣٧٩,١٠٠,٠٠٠ طن متري في ١٩٦٦. وتقريباً ٥٪ من هذا النفط ينتج في اوروبا الغربية، في فرنسا في المقام الأول وألمانيا الغربية. وما يقرب من ٥٪ من الباقي من النفط الخام يتم استيراده من الأصل من دول الشرق الأوسط والـ ١٥٪ الإضافية تأتي من شمال أفريقيا. وبالإضافة الى الأهمية الواضحة لأوروبا الغربية، يعتمد الكثير من الدول الآسيوية على النفط العربي بقوة. وتستورد كل من اليابان والهند ٦١٪ من النفط من الشرق الأوسط.

(٦١) **الأهرام**، ٨، ١١ أغسطس/آب ١٩٦٤.

(٦٢) **المحرر**، ٢٢، ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٦٤.

(٦٣) **الأنوار**، ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٤، **والطليعة** ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٦٤.

(٦٤) طبيعة الطريقي المندفعة هي التي زادت من صعوبة موقفه. حيث أن تطرفه كان بمثابة نتاج لهذا وإخلاصه في النزعة المقاتلة. وكانت بعض من تصريحاته القوية قد أتت بدافع اللحظة كرد فعل على بعض مواقف شركة ما كانت له بمثابة استثناء خاص. ديفيد هيرتز، صفحة ١٠٤.

(٦٥) عبد الله الطريقي، تأميم صناعة النفط العربي ضرورة قومية، بحث عرض أمام المؤتمر الخامس للنفط العربي، مارس/آذار ١٩٦٥.

(٦٦) **مسح اقتصادي للشرق الأوسط**، ٩ أبريل/نيسان ١٩٦٥، صفحة ٤.

(٦٧) منتدى الشرق الأوسط، رقم ١ (١٩٦٦)، صفحة ٢٩. منذ حرب يونيو/تموز ١٩٦٧، كان للطريقي الكثير لكي يقوله عن الثورة الفلسطينية. وعارض بقوة خطوات التسوية السلمية، وقد حذر شعبه من الاعتماد بقوة على الروس. وكان لتأييده الحماسي لعناصر المقاومة مغزى في أن يكون فترة فاصلة من

موقف الرئيس ناصر وزعماء وقادة عرب أخرين. **مسح اقتصادي للشرق الأوسط**، ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨.

٦٨) أيبيد، صفحة ٣١. هذه إحدى مناقشات الطريقي الثابتة والتي حصلت على موافقة ضئيلة في الغرب أو الشرق الأوسط.

٦٩) أيبيد، صفحة ٣٣.

٧٠) **مسح اقتصاد الشرق الأوسط**، ١٧ مارس/آذار ١٩٦٧. سحبت الحكومة العراقية تصريح النشر من كبة بعد أن نشرت هجوماً مطولاً ومفصلاً على الطريقي في المؤتمر السادس للنفط العربي، مشيراً إلى أن الطريقي لا يزال قوة يعترف بها من قبل العديد من الحكومات العربية.

٧١) **مسح اقتصاد الشرق الأوسط**، ٢٣ مايو/أيار ١٩٦٩.

الطريقي فارس النفط العربي*

جاسم بن عبدالعزيز القطامي**

عندما نذكر عبدالله الطريقي وعندما نذكر النفط العربي العائد لأهله نتذكر عبدالله الطريقي.. ولا بدّ أن نذكر هذا الفارس الخليجي الذي لعب دوراً محورياً في إرساء قواعد العمل العربي في قضايا النفط ونقل هذه القضية من مباحثات الشركات الأجنبية والحكومات في الغرف المغلقة وتحت الضغوط الهائلة للقوى الاستعمارية إلى المواقع الشعبية والصحافة والاتحادات المهنية والبرلمانات. ولا بد أن تتذكر الأجيال في الكويت عبدالله الطريقي، الذي قذف بكرة النفط إلى ملعب مجلس الأمة في الكويت.

وعندما نرى اليوم الدور الهام الذي تلعبه منظمة «أوبك» في توازن الاقتصاد العالمي والحفاظ على مصالح أصحاب الثروات النفطية، فلا بدّ أن نتذكر عبدالله الطريقي، صاحب الدور الكبير في تأسيس المنظمة على اعتبار أنها أول منظمة تقود الجنوب في مواجهة احتقارات الشمال.

عبدالله الطريقي هو الفارس الأول وقائد الركب في تأميم صناعة النفط وإقامة السوق

(*) كتبت هذه الشهادة بناءً على طلب من كاتب السيرة.

(**) كاتب ومفكر كويتي، ناشط سياسي ومن رواد الحركة القومية في الكويت، انفرد بعلاقة متميزة مع الطريقي لتقارب الآراء والهموم المشتركة.

العربية المشتركة في مواجهة الشركات الاحتكارية الأجنبية. يقف عبدالله الطريقي على رأس دعاة الوحدة العربية من خلال اتحاد الولايات العربية، الذي دعا إليه بهدف توحيد الأمة في كيان اقتصادي وسياسي وعسكري.

لقد كانت أفكار عبدالله الطريقي وراء اتفاقية المشاركة النفطية، التي وافق عليها مجلس الأمة في الكويت عام ١٩٧٤ وقال عنها: الاتفاقية ملائمة لظروف دول الخليج العربي، تعطي عائداً للبرميل الواحد أكثر مما تعطيه اتفاقية التأميم الكامل مع إيران. ولا ننسى إشادته بجهود مجلس الأمة الكويتي في معارضة اتفاقية المشاركة بنسبة ٢٥٪ والتي وصلت إلى ٦٠٪.

من هذا المنطلق، فإن حركة النهضة والتنمية في الكويت مدينة لعبدالله الطريقي وأفكاره في أن تعود الثروة النفطية لأبناء الكويت لاستخدامها في التنمية. ولا بدّ أن يتذكر العرب جميعاً ومنهم الفلسطينيون نداءات عبدالله الطريقي بضرورة استخدام سلاح النفط للضغط على أوروبا وأميركا لكي يتوقفوا عن مساعدة إسرائيل، حتى تنسحب من الأراضي العربية. ولا بد أن تتذكر الأجيال العربية مقولة الطريقي الشهيرة: «أن النفط ملك للإنسان العربي لا للحكومة أو للفرد».

لقد كان الطريقي بحق فارس النفط العربي، الذي رفع شعار «نفط العرب للعرب» وقام بتأسيس مدرسة فكرية اقتصادية عربية تدعو إلى استخدام النفط في التنمية العربية على المستوى الشخصي والإنساني.

ربطتني بالراحل الكبير علاقات متميزة من خلال المنظمات والتجمعات العربية الوحدوية، التي كُنا نعمل من خلالها إيماناً بفكرة الوحدة. فقد كان في طليعة مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية، التي كانت انطلاقته من الكويت عام ١٩٧٥ وسوف نتذكر مع الأجيال المؤمنة بحق الإنسان العربي في حياة كريمة دور العملاق الشيخ عبدالله الطريقي، الذي لم يكن ابناً للمملكة العربية السعودية فقط، لكنه كان ابناً باراً لكل قيم الشرف والأصالة في أمتنا العربية.

الطريقي كما عرفته(*)

علي محمد فخرو(**)

معرفتي بالمرحوم عبدالله الطريقي لم تكن حميمية، لكن أحد زملائي من وزراء البحرين كان يجمع المرحوم معنا في لقاءات متعددة عبر السنين جعلت من الممكن الكتابة في موضوع من مثل «الطريقي كما عرفته». والواقع أن المرحوم لم يكن إنساناً غير عادي، لكنه حتماً كان إنساناً مثيراً للإعجاب في مستويات كثيرة.

كان هادئاً وموضوعياً وعادلاً في كل أحكامه العامة.. ومن هنا كان الرجل يأخذ بعين الاعتبار معطيات ومحددات ومصاعب الواقع ولكن دون تنازل عن المبادئ الأساسية التي يؤمن بها. ففي حقل البترول الذي عمل فيه، كانت عينه لا تعمى عن رؤية قوة وقدرات شركات البترول الهائلة والحكومات التي تدعمها، ولا عن رؤية الضعف الذي تتميّز به الحكومات والمجتمعات العربية، لكنه مع ذلك كان ممسكاً بمبدأ «بترول العرب للعرب» والعمل بتأن من أجله وبمبدأ مواجهة تكتلات الشركات بتكتل بلدان النفط.

كنت ألمس فيه ذلك دون أن أشعر بأي تناقض أو عجز أو استسلام فيما يقوله ويفعله

(*) كتبت هذه الشهادة بناء على طلب من كاتب السيرة.

(**) كاتب وأكاديمي من البحرين. عمل وزيراً للتربية ثم وزيراً للصحة وأخيراً سفيراً للبحرين في فرنسا.

كانت مشاعره الوطنية والقومية تتناغم بعذوبة وتتناسق بواقعية مع أساليبه ومواقفه العملية.

بذلك الأسلوب وبأدب جم وبتواضع، استطاع ذلك الرجل الفني في حقل النفط أن يصبح مع الوقت الرجل السياسي النفطي بامتياز. ومع عدم إغفال الوزن الكبير للمملكة العربية السعودية في خطوات بناء منظمة أوبك، بالرغم من كل العراقيل التي وضعت أمام قيامها، إلا أن استعمال ذلك الوزن الكبير بحكمة يرجع الفضل فيه إلى شخصية المرحوم المتوازنة والعفيفة. وهذا يقودنا إلى شعوري الدائم في كل جلساتنا بأننا كنا أمام إنسان شبه متصوف لا يريد من الدنيا إلا ضرورياتها. أما ما يزيد عن ذلك، فكان لا يأبه به، معاكساً بذلك الأجواء الرسمية الفاسدة، التي كانت تحيط به. فكان من أولئك النفر الذين يدخلون تحت مظلة «إلا من عصم ربي».

ثم إن أحاديثه كانت دائماً وأبداً تحمل قلق الملتزم بأمته العربية وبوطنه العربي الكبير. فكان من القلّة الرسمية في منطقة الخليج التي خرجت من عباءة القطرية الأنانية الجشعة إلى حب توزيع الخير والثروة على أبناء كل أمته وعلى أجزاء كل وطنه. هذا الإحساس بالفقراء والمهمشين كان ينضح في أقواله وفعله.

ولأنه كان في تلك الدائرة الكبيرة من المشاعر والفكر، لم يعطنا قط الانطباع بوجود الخوف أو الرهبة من قوى البترول والمال والسياسة التي كان يواجهها.

لم تفاجئني أخبار خروجه من منصب الوزير بعد ستة عشر شهراً في بلد يخلد فيه الوزراء لسنين طويلة، بل بالعكس لقد قلت لنفسي بأن ذلك الخبر هو تلخيص كامل لحياة ذلك الإنسان الرقيق المؤمن الملتزم الصادق.

إذا كان المرحوم قد مات بصمت، فلأن ما آمن به من رسالة تموج بالوطنية والقومية والعدالة يراد لها أن تموت معه. رحم الله الفقيد.

عبدالله الطريقي: دفء الشمس(*)

روبرت فيتالس(**)

إنّ أعظم اكتشاف مرّ بي خلال العشر سنوات الماضية التي قضيتها بين الأبحاث في تأليف كتاب عن النفط وتشكيل الدولة في السعودية هو ألمعية مولود الزلفي، المتخصص والمتألق في البترول: عبدالله الطريقي.

تزامنت الفترة التي كنت أكتب عنها مع عودة الشيخ عبدالله الطريقي إلى السعودية بعد أن أنهى تعليمه في ولاية تكساس الأمريكية وسطع نجمه في المملكة والمناطق المجاورة، حينما سعى جاهداً لتحويل رؤيته في تسخير الثروة النفطية في المنطقة للأجيال القادمة إلى حقيقة، وهذا ما انتهى به إلى نهاية مأساوية وهي نفيه من البلاد(***).

كانت تلك الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٣ تشكل مرحلة نمو الاقتصاد في

(*) كتب الدكتور روبرت فيتالس هذه الشهادة بناءً على طلب من الصديق الدكتور برنارد هيكل، أستاذ التاريخ والدراسات الإسلامية في جامعة نيويورك. وقد قامت الزميلة وفاء المهنا، من صحيفة «الاقتصادية» السعودية بترجمة المقالة إلى اللغة العربية.

(**) أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنسلفانيا ـ أميركا.

(***) لم يُنف الطريقي ولم يُجبر على العيش خارج السعودية، بل هو الذي قرّر العيش خارجها باختياره ورغبته.

المملكة في عدة اتجاهات، وكان الطريقي، وبلا منازع، أهم شخصية سعودية تحتل منصباً في ذلك الوقت، ويعتبر الإرث الذي خلّفه خلال توليه منصب مسؤول في وزارة المالية وأول وزير سعودي للنفط وأول مدير سعودي في أرامكو في تلك الفترة القصيرة، التي لم تتجاوز بضع سنوات، إرثاً استثنائياً تخطى حدود الوظيفة.

أخذ على شركة النفط العملاقة تلاعبها بالعقود وإساءة معاملة العاملين، والتمييز العنصري الذي مارسته الشركة تجاه مواطنيه، ففي الوقت الذي كان الأميركيون يجادلون بأن التعليم الجامعي للسعوديين ما هو إلا مضيعة للموارد، أرسل الطريقي أبناء بلده لدراسة أعمال النفط وأسّس أفضل منظمة حكومية في المملكة ووضع قواعد إنشاء «بترومين».

كان يمثل القوة المهيمنة التي كانت تقف خلف إنشاء أول منظمة للمؤتمرات العربية للنفط، وأنشأ بالتعاون مع زميله الفنزويلي جوان بيريز الفونسو واحدة من أهم المنظمات الدولية في نهاية االقرن لعشرين ألا وهي «أوبك».

وخلال مساعيه لتنفيذ مشروعه المتكامل، الذي مثّل تهديداً للمنظمات التي كان لها ثقلها في اقتصاد البترول العالمي، لم يكن مستغرباً ظهور أعداء له، من اللبناني أميل البستاني إلى أرامكو ومنظمة الـ(سي. آي. إي) وإيزنهاور في البيت الأبيض.

يعتبر نفي الطريقي خسارة كبيرة للمملكة بشكل خاص، فحتى أعداؤه الغربيون الذين يكنون له الضغينة يعترفون بألمعيته ونزاهته المطلقة وإخلاصه لبلاده، التي أجبر في نهاية الأمر على العيش خارجها في سنواته الأخيرة، وهي أيضاً لم يكن لديها شك في ولائه وإخلاصه.

لم يحصل الطريقي على التقدير الذي يستحقه أبداً، والذي طالب به صديقه المشاكس وأحد المعجبين به عبدالرحمن منيف بقوله «حاول أن يقدم للمنطقة والتاريخ قيمته الفعلية وما يستحقه».

قد تكون الأمور عادت إلى نصابها الآن، حيث جمع وليد خدوري كل ما كتبه

الطريقي، وفي القريب ستصدر سيرة ذاتية من إعداد محمد السيف، وتعد السيرة الذاتية الأولى التي تكتب عن هذا العملاق، ولا حاجة للقول أن هذه السيرة التي طال انتظارها كان من المفترض أن تعد في وقت سابق(*).

كل من يرغب الاطلاع على تاريخ العالم العربي، كيف كان في السابق وإلى أين يتجه؟ عليه أن يقرأ حياة الطريقي، الذي يستحق أن يكون موضوعاً لعديد من الأطروحات والكتب الوثائقية. ولو كان الطريقي في عالم منصف أفضل من عالمنا، لوجدنا نصباً له في الحدائق العامة، إن لم يكن في الظهران ففي الجزائر وبيروت والقاهرة والكويت، ولأطلق اسمه على المدارس والشوارع في أنحاء العالم العربي، ولأصبح معروفاً في المملكة العربية السعودية أكثر مما هو معروف في كراكاس، ولقام أصحاب الثروات الذين يعود الفضل في جزء كبير من ثرواتهم النفطية له، برد جزء من هذا الجميل على شكل منح دراسية وجمعيات تحمل اسم عبدالله الطريقي، تقدم لأبناء وبنات شبه الجزيرة العربية.

(*) هي هذه السيرة.

Abdallah Turayqi: The Warmth of the Sun(*)

Robert Vitalis(**)

The greatest revelation I had in the ten years of researching and writing a book on oil and state formation in Saudi Arabia was the absolute brilliance of the ZulfiÙborn oil specialist, 'Abdallah Turaiki. The period I was writing about coincided with Shaykh 'Abdallah's return to Saudi Arabia following his studies in Texas and his meteoric rise in the kingdom and in the wider region as he sought to turn his vision of harnessing the region's oil wealth for future generations into reality, which ended with the tragedy of his exile(***). That period in the economic development of the kingdom, 1949 to 1963, is in many ways the story of Turaiki, and, doubtless, he is the most important citizen ever to hold public office there.

The legacy he left behind in those few short years as official of the

---

(*) Doctor Robert Vitalis wrote this article responding to a request of our friend Doctor Bernard Haykel a professor of history and Islamic studies at new York university, the article was translated to Arabic by Wafa AlÙMuhanna from "Al eqtisadiah" Saudi Newspaper.

(**) A Professor of political science at Pennsylvania University ,USA.

(***) Never was Al Turiki exiled nor forced to life out of Saudi Arabia, it was he who decided to life outside his country by his own will.

finance ministry, Saudi Arabia's first minister of petroleum, and ARAMCO's first Saudi director is extraordinary. He took on the oil giant for cheating on its contracts, for routinely mistreating its workers, and for its racism toward his people. In an era when the Americans still argued that universities for Saudis were a waste of resources, Turaiki sent his fellow countrymen to study the oil business. He built the bestÙrunning government organization in the kingdom. He laid the groundwork for PETROMIN. He was the dominant force behind the organization of the first Arab Petroleum Conferences. And he built together with his Venezuelan colleague, Juan Perez Alfonso, one of the most important international organizations of the late twentieth century, OPEC.

No one is surprised by the fact that, in pursuing a project that amounted to a fullÙfledged assault on the institutions of hierarchy in the international oil economy, Turayqi made enemies, from Lebanon's Emile Bustani to ARAMCO, the CIA, and the Eisenhower White HouseÛ Turaiki's exile came at great cost, above all, to Saudi Arabia. Even those Western enemies, grudgingly, and in private, admitted Shaykh 'Abdallah's brilliance and his utter incorruptibility. His devotion to his homeland, where he finally returned to live out the last years of his life, was also never in doubt. Turaiki has never received the tribute he is owed, in partial payment for what his fierce friend and admirer, 'Abd al-Rahman Munif, recalls about him, that he ôtried to give the region and the era what they were worth, what they deservedè.

Perhaps the tide is turning. Walid Khadduri did world scholarship a service in compiling Turayqi's collected writings. Now there is the biography by Muhammad Al-Saif, the first biography ever of this giant and, needless to say, one that is long overdue. Turaiki's life ought to be required reading for anyone interested in where the Arab world has been and where it is going. He deserves to be the subject of a dozen dissertations and documentaries. In a better world, we would find statues of him in public parks, if not in Dhah-

ran, then in Algiers, Beirut, Cairo, and Kuwait City. Schools and streets throughout the Arab world would be named for him. He would be better known in Saudi Arabia than he is now in Caracas. The wealthy, whose oil wealth in no small part is due to him, would pay some small part of it back in the form scholarships and fellowships in ‘Abdallah Turaiki’s name for the sons and daughters of the Peninsula.

شهادة في الرجل الكبير.. الشيخ الطريقي(*)

عاطف سليمان(**)

رحل عنا منذ أيام شيخ البتروليين العرب، المرحوم الشيخ عبدالله الطريقي، الذي كان بحق رائد الفكر البترولي العربي الأصيل المقرون بالعمل الدؤوب والمستند إلى تفهم صحيح ووعي كامل بمعطيات قضايا النفط العربي والمصالح الحقيقية المشروعة التي من حق هذه الأمة تحقيقها من وراء ثروتها البترولية، ولعل من الممكن تكثيف رسالة الشيخ عبدالله بالشعار المعروف (نفط العرب للعرب)، وهو الشعار الذي كان المرحوم أول من أطلقه والذي أصبح فيما بعد على كل لسان وكان له أثر كبير في نشأة تيار عربي عارم، سواء على صعيد المسؤولين أو الجماهير العربية، يساند أهداف هذا الشعار النبيل ويعمل على تحقيقها.

لقد كان لي شرف العمل مع الشيخ عبدالله سنوات عديدة بدأت في الخمسينيات عندما كان المرحوم يشغل منصب (المدير العام لشؤون البترول والمعادن) في السعودية ثم عند تعيينه أول وزير للبترول والثروة المعدنية في السعودية عام ١٩٦٠، وبعد ذلك عندما تخلى عنه المنصب واختار الإقامة في بيروت حيث فتح مكتباً للاستشارات البترولية، قدم استشاراته للعديد من الحكومات العربية، وأصدر مجلة

(*) صحيفة «الخليج» الإماراتية تاريخ ١٩٩٧/٩/٢١م.

(**) خبير في شؤون النفط، عمل مع الطريقي منذ الخمسينيات، ثم عمل معه في مكتبه الاستشاري في بيروت، ثم انتقل إلى شركة أبو ظبي.

«البترول والغاز العربي» ثم مجلة «نفط العرب».

إنني مازلت أذكر لقائي الأول معه في جدة في مطلع عام ١٩٥٧، وكنت حينذاك خالي الذهن تماماً من عالم البترول العربي، وإذا بالشيخ يتدفق في حديث ممتع مستفيض نابع من القلب تتجلى فيه حماسة كبيرة ويلمس ببراعة الخطوط العريضة للوضع البترولي العربي القائم وثغر ومساوئه، وملامح الوضع الذي يجب أن نسعى إليه والأهداف التي ينبغي تحقيقها، لقد فتح عيني في أقل من ساعتين على عالم جديد وقضية جديدة، وتبين لي أن هنالك قضية يجب الكفاح من أجلها هي (قضية النفط العربي) ولقد أدركت يومها أني أمام إنسان غير عادي، إنسان صاحب قضية، صاحب رسالة يؤمن بكل كلمة يقولها وينقل هذا الإيمان للآخرين.

عاد الشيخ الطريقي من أميركا عام ١٩٤٩ حاملاً شهادة في الجيولوجيا وهندسة البترول والتحق بالعمل في الحكومة السعودية في المكتب المكلف بالاتصال بشركة البترول العاملة في البلاد، وسرعان ما بدأت تتكشف له مساوئ الإطار القائم حينذاك للعلاقة بي الشركة البترولية العاملة في البلاد والحكومة المضيفة، ومنذ وقت مبكر بدأ يتمرد على بعض جوانب هذا الوضع ويشعر بضرورة إدخال التعديلات عليه، وبدا واضحاً أن هذا المهندس الشاب لن يقنع بالقيام بمجرد دور فني تقليدي، كمهندس بترول، كما كان متوقعاً منه، ضمن إطار العلاقات بين الحكومة والشركة البترولية سبق رسمه ولا ينبغي المساس به، ولكنه يطمح في أن يدخل التغيير على ذلك الإطار المرسوم نفسه، ولا بد من الإشارة هنا إلى الزيارة التي قام بها حينذاك لبلد منتج بترولي كبير، هو فنزويلا، حيث اطلع على معالم الوضع البترولي هناك ومختلف جوانب العلاقات بين الحكومة والشركات البترولية، هذه الزيارة فتحت عيني الشيخ عبدالله على كثير من الجوانب الإيجابية في إطار العلاقات بين الحكومة هناك والشركات البترولية والتحسينات الكثيرة التي حصلت عليها فنزويلا بالمقارنة مع الوضع السائد في البلدان العربية المنتجة للبترول، ومن بينها السعودية.

وحتى يستطيع المرء أن يتلمس أهمية الرسالة التي تبناها والأفكار التي طرحها في ذلك الوقت المبكر، لا بد أن يتمثل في ذهننا الوضع البترولي الذي كان سائداً في الخمسينيات في البلدان العربية المنتجة للبترول في ظل اتفاقيات الامتياز البترولية

التقليدية العتيقة التي كان معمولاً بها حينذاك، إذ من المعروف أن هذه الاتفاقيات كانت تكرس الهيمنة المطلقة للشركات البترولية العالمية العاملة في البلدان المنتجة وتمنحها السلطة المطلقة في إدارة عملياتها وتوجيه سياساتها واتخاذ كافة القرارات من دون أية مشاركة تذكر من البلدان المضيفة، مما جعل أحد الكتّاب الغربيين يذكر بأن تلك الامتيازات قد جعلت من كل شركة أجنبية دولة داخل الدولة، وكان دور الحكومة المضيفة يتمثل في انتظارها نهاية العام لتقيض حصتها من الريع الذي نصت عليه اتفاقيات لم يكن لتلك الحكومات دور حقيقي في تحديد مضمونها، وكان هذا الريع يتمثل بصورة عامة في مبلغ أربعة شلنات ذهباً عن كل طن من البترول المصدّر (كما في الاتفاقية المبرمة مع السعودية) أو ثلاث روبيات عن كل طن، كما في الاتفاقيات المبرمة مع حكومة أبوظبي، مهما يكن الدخل الذي تحصل عليه الشركة البترولية العاملة.

لقد بدأ الشيخ ومنذ الخمسينيات في إبداء استيائه ونقده لكثير من الجوانب السلبية وغير المقبولة في الإطار السائد للعلاقات بين الحكومة والشركة البترولية العاملة وبدأ بطرح أفكاراً كانت في حينها بمثابة ثورة على الأوضاع البترولية السائدة وبدأت تتبلور لديه عناصر بناء فكري سليم لا تنقصه الجرأة الفائقة والصراحة غير المعهودة، وهو لم يكتف بطرح الأفكار ووضع اللبنات في بناء فكري بترولي عربي وإنما حرص على أن يقترن العمل بالفكر وأن يسعى لجعل هذه الأفكار تأخذ طريقها للتطبيق.

ولعل من بواكير ثمار جهوده نحو تحقيق وضع أفضل في العلاقات بين الحكومة والشركة البترولية العاملة في السعودية (شركة أرامكو) إقناع الحكومة بأن تطلب من الشركة البترولية أن تتبنى في التزاماتها المالية تجاه الحكومة قاعدة مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركة البترولية التي علم الشيخ عبدالله أنها القاعدة المعمول بها في فنزويلا بدلاً من التزام الشركة البترولية بأن تدفع ريعاً زهيداً عن كل طن من البترول المصدر مهما يكن الدخل الذي تحققه الشركة. واضطرت شركة أرامكو إلى الاستجابة لمطلب الحكومة وتم تعديل اتفاقية الامتياز في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٠ بإدخال قاعدة أو مبدأ (مناصفة الأرباح) بين البلد المضيف والشركة البترولية العاملة فيه، وكان هذا التعديل أول تعديل هام يدخل على اتفاقيات الامتياز التقليدية، وبعد اعتماده في السعودية تم تعميمه بالتدريج في البلدان المنتجة الأخرى في

المنطقة. ولكن طموحات الشيخ عبدالله كانت أكبر من ذلك بكثير وكان يشعر بضرورة إحداث تغييرات جذرية كثيرة على الوضع البترولي السائد بمساوئه الصارخة التي أشرنا إليها والوصول إلى الوضع الذي يحقق المصالح الحقيقية المشروعة لأصحاب الثروة البترولية. إلا أنه أدرك أن تغيير الأوضاع السائدة تغييراً جذرياً ومجابهة الشركات العالمية العملاقة ليس أمراً سهلاً من الممكن تحقيقه بين ليلة وضحاها وأنه لا بد من التخطيط لذلك والسير خطوات مرسومة على الطريق لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ولقد شعر الطريقي في البداية بأنه لا بد من خلق وعي بترولي حقيقي بمختلف جوانب قضية النفط العربية لدى المسؤولين ولدى الرأي العام العربي بحيث يجعلهم مستعدين للوقوف بصلابة وإيمان وراء المطالب المشروعة التي من حق البلدان المنتجة للبترول أن تعمل على تحقيقها، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد تبنى مع مجموعة من البتروليين العرب المخلصين، وبالتنسيق مع إدارة البترول في الجامعة العربية، فكرة إقامة مؤتمرات البترول العربية التي بدأت منذ الخمسينيات تعقد كل سنة في بلد عربي مختلف (وقد عقد أحد هذه المؤتمرات في دبي عام ١٩٧٥ وكان الشيخ عبدالله أحد نجومه)، هذه المؤتمرات كانت مدرسة لنشر الوعي البترولي لدى جمهور عربي عريض وكانت فرصة ذهبية لتقديم الدراسات من الكفاءات العربية المتخصصة حول مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية للبترول العربي، كما دعي إليها كمراقبين مندوبون عن بعض البلدان البترولية غير العربية مثل فنزويلا وإيران وعن بعض الشركات البترولية الوطنية (مثل شركة إيني الإيطالية) والشركات المستغلة من غير الشركات الكبرى. ومن على منبر (مؤتمر البترول العربي) طرح الطريقي في الستينيات ولأول مرة نداء لتأميم النفط العربي، وانطلاقاً من الحرص نفسه على نشر الوعي البترولي الصحيح بين الجماهير العربية على أوسع نطاق تبنى الطريقي عام ١٩٦٥ في بيروت إصدار مجلة «البترول والغاز العربي» ثم تلاها بمجلة «نفط العرب» لتكون منبراً للرأي البترولي العربي الحر، واتخذ شعاراً لها (نفط العرب للعرب).

كما أدرك الشيخ عبدالله من ناحية أخرى أن بلداً بترولياً عربياً واحداً لن يستطيع الوقوف وحده في مواجهة الشركات البترولية العالمية العملاقة والوصول إلى أهدافه المشروعة، وأن من الضروري حتى يمكن تحقيق ذلك أن تقوم البلدان المنتجة للبترول سواء منها البلدان العربية أو غير العربية، بضم صفوفها وتحقيق التضامن بينها

وإنشاء جبهة واحدة للدفاع عن قضاياها النبيلة المشتركة، هذه الاعتبارات هي التي دفعت الشيخ عبدالله وبمساندة كبيرة من صديقه وزير النفط الفنزويلي حينذاك، إلى تبني فكر إنشاء منظمة البلدان المصدرة للبترول يكون هدفها الدفاع، صفاً واحداً، عن مصالحها المشروعة، وهكذا تم إنشاء منظمة (أوبك) التي لعبت دوراً مهماً في تحقيق مكاسب كبيرة للبلدان الأعضاء ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في تنسيق مواقف وسياسات البلدان المنتجة للبترول.

كان ـ رحمه الله ـ في علمه واطلاعه الواسع وفي وطنيته وخلقه الرفيع، كان صاحب رؤية وصاحب رسالة، كان جريئاً في قول الحق لا يخشى لومة لائم، وكان صريحاً في طرح أفكاره الرائدة التي كان يعتبرها الكثيرون بمثابة أفكار ثورية، هذه الخصال ألبت عليه الخصوم وأصحاب المصالح المكتسبة، وجلبت له المتاعب التي لا تحصى. كان ذا حس عربي أصيل، أذكر في الخمسينيات أنه علم بأن أحد مهندسي البترول العرب لا يجد عملاً، وقد تأثر لذلك بالغ التأثر ولم يغمض له جفن حتى ألحقه بالعمل في إحدى الشركات البترولية العاملة، وتعهد أمامنا بأنه سيفرض على شركات البترول العاملة توظيف كل مهندس بترول عربي يتقدم إليها.

وكان قومياً أصيلاً ووحدوياً ملتزماً، ولا أزال أذكر حديثه الحماسي لنا عن لقائه بجمال عبدالناصر وانبهاره بالشخصية الفذة للزعيم الراحل، كما لا أنسى الهلع في عينيه حينما بدأت تتوارد إلينا الأخبار عن حركة انفصال سوريا عن الجمهورية العربي المتحدة، وكان رحمه الله لا يزال وزيراً حينذاك وتحلقنا، معه حول المذياع نتابع الأخبار آملين أن تكون مجرد إشاعات مغرضة، وكان الشيخ يعتبر عملية الانفصال كارثة قومية.

والشيخ عبدالله هو أحد مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية. وكان الطريقي من المعارضين للدعوة إلى زيادة إنتاج صادرات النفط العربي بشكل مفرط خشية أن يؤدي ذلك إلى استنفاد هذه الثروة وحرمان الأجيال القادمة من حقها فيها، وكان من رأيه (أن باطن الأرض هو أفضل بنك لحفظ هذه الثروة البترولية) من أجل الأجيال القادمة.

وكان ذا قلم ساخر، وقد ابتكر لمجلة «نفط العرب» شخصية (دحيم النفطي) التي كان يمرر من خلالها تعليقاته الساخرة وانتقاداته اللاذعة لسلبيات الوضع العربي، وقد

دأب خلال بعض الوقت على نشر كاريكاتير في كل عدد من أعداد المجلة، ولا أزال أذكر ذلك الكاريكاتير الذي نشرته المجلة وقد اشتد الهجوم على الطريقي من مشايعي الشركات البترولية الأجنبية نظراً لمواقفه البترولية الرائدة، وكتب تحت الكاريكاتير عبارة (الكلاب تنبح والقافلة تسير).

إن من يرصد الوضع الحالي للعلاقات بين البلدان العربية المنتجة للبترول والشركات البترولية العاملة مقارناً بالوضع الذي كان سائداً في الخمسينيات يلمس المكاسب الكبيرة التي تحققت لهذه البلدان عبر خطوات ومراحل تطور متتالية يجب أن لا ينسى الدور الذي لعبه الرواد في دفع وتسريع حركة التطور نحو أهدافها المثلى، وعلى رأس هؤلاء الرواد الشيخ عبدالله الذي أطلق الشرارة الأولى وعمل على نشر الوعي الصحيح بجوانب القضية وفتح الأذهان على ما يجب أن تكون عليه الأمور، كما ساهم في خلق الأداة (منظمة أوبك) التي ستمكن البلدان الأعضاء من مجابهة الشركات الكبرى وتسريع حلقات التطور وتحقيق تلك المكاسب المتتالية.

لقد عملت معه قبل أن يصبح وزيراً، وعملت معه وهو في أوج نشاطه الرسمي ووهج المنصب وزيراً للبترول، ثم عملت معه وقد تخلى عنه المنصب واختار إنشاء مكتب للاستشارات البترولية وإصدار مجلة «نفط العرب»، ولم يتغير الرجل وبقي على الدوام الإنسان الكبير المتواضع الوفي صاحب الخلق الرفيع وعزة النفس، لقد كان رائداً بكل ما تحمله الكلمة من معنى متحلياً بكل الخصال الرفيعة التي تميز الرواد، وقد تحمل في سبيل رسالته الرائدة، كما يتحمل الرواد وأصحاب الرسائل الكبيرة، كل صنوف المتاعب والصعاب وبقي صلباً لا تلين له قناة.

رحم الله عبدالله الطريقي رحمة واسعة وأثابه أجزل الثواب عن مجهوداته الجسام وتضحياته الكبيرة حين حمل لواء شعار نفط العرب للعرب، في وقت مبكر وفي أصعب الظروف وعمل دون كلل أو ملل على أن يجعل منه حقيقة واقعة. إننا ننحني بكل إكبار وإجلال أمام ذكرى هذا الرجل العظيم.

هكذا يمضون بصمت(*)

الدكتور عبدالرحمن منيف(**)

الصمت في أحيانٍ كثيرة، يليقُ بوداع العظام، لأن عظمة هؤلاء نابعة من الذات، من الداخل، وليست مستمدةً من الآخر، من الخارج، مما يجعل هذا الصمت رداً على ضجيج الخارج المصطنع والمظهري. وإذا كان التاريخ، حسب أبسط التعريفات، هو ذاكرة إضافية للبشر، فإن أحد أبرز عيوب التاريخ العربي المعاصر أن يقرأ الأحداث مجزأة، متفرقة، متباعدة، بحيث تفقد سياقها، وتفقد بالتالي صفة التراكم والسيرورة، مما يجعلها أحداثاً متقطعة ومعزولة تتداخل فيها الأسباب بالنتائج. ولعل تاريخ النفط العربي وتاريخ أحد أبرز صانعيه، عبدالله الطريقي، دليل على ذلك. فالمنطقة العربية حين أعيد النظر جذرياً بتقسيماتها الجغرافية والسياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان المقياس الأساسي الذي اعتمد في هذه التقسيمات هو النفط، إذ حدّد طبيعة الأنظمة السياسية والحدود الجغرافية، أي أين هي الخطوط المتحركة، المسموح بها، وأين هي الخطوط التي يجب الوقوف عندها.

هذا الدرس الذي بدأ تنفيذه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يقرأ جدياً من أكثر العرب، وفي أكثر من مرحلة، مما أدى إلى كوارث متلاحقة، في الوقت الذي كان

(*) صحيفة «السفير» اللبنانية، بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٧م.

(**) روائي عربي يحمل الدكتوراه في اقتصاديات النفط وقد رأس تحرير مجلة «الإدارة والتنمية» الصادرة عن مجلس قيادة الثورة بالعراق.

يفترض فيه استيعابه جيداً، والاستيعاب هنا لا يعني الامتثال لما يريده الآخر، الأجنبي، وإنما باتباع سياسة تمكّن من تحويل هذه الثروة إلى مصدر قوةٍ ورفاه، لا إلى أداةٍ للاستعباد والقهر والإعاقة، والتجويع لاحقاً. إن ذلك لو تم، ومن خلال قراءة التاريخ بشكلٍ عقلاني لجنبنا الكثير من المآسي، ولجعلنا في وضع أقوى الآن وفي المستقبل، لكن الأمور سارت، ولا تزال تسير بشكلٍ مختلف. أما تاريخ الرجال الذين حاولوا تقديم صيغة أخرى لصناعة النفط العربي، وبذلوا جهداً كبيراً في هذا الاتجاه، فإن عبدالله الطريقي يأتي في المقدمة وعلى رأس هؤلاء. فهذا الرجل الذي ناطح أكبر احتكار نفطي في المنطقة، الأرامكو، ومنذ نهاية خمسينيات هذا القرن، كان مؤمناً أنه لا يمكن مواجهة جبهة الشركات النفطية، إلا بجبهة مقابلة، وهكذا كان الطريقي مع وزير النفط في فنزويلا، أول من نادى لإقامة منظمة للدول المصدرة للنفط، وبجهوده وبالتعاون مع وزراء نفط آخرين، قامت منظمة الأوبك.

لقد خاض الطريقي معركتين في آنٍ واحد: معركة في الداخل، من أجل تعديل العلاقة بين أميركا ـ أرامكو والسعودية، بتحسين الشروط المالية وحجم العمالة المحلية، وتحديد الإنتاج، وتقليص مقادير النفط الخام مقابل زيادة المواد المكررة، والتدخل في النقل والتكرير، مما اقتضى تحويل إدارة الزيت إلى وزارة لها صلاحيات التفاوض والتدخل والمراقبة، الأمر الذي لم يكن مألوفاً في العلاقة بين الشركات ومناطق الاستثمار، وكانت هذه الصيغة بداية الحرب التي شنتها الأرامكو، أي أميركا، ضد الطريقي. أما معركته الخارجية فكانت منطلقة من اعتبار أن الاحتكار العالمي للنفط، الذي تمارسه الشركات السبع الكبرى، يُواجه من خلال التضامن والتنسيق والاتفاق على الأسعار وحجم الإنتاج، وهكذا خاض الطريقي هذه المعركة، والتي أدت بنتيجتها إلى قيام الأوبك، التي استطاعت أن تحقق مكاسب للدول المنتجة.

ولأن واحداً مثل الطريقي، بهذه النظرة، وبتلك المواقف، غير مقبول من الشركات الاحتكارية، فلم يمهل طويلاً في موقعه الرسمي، وهكذا «غادر» الوزارة. وإذا كان الكثير من الوزراء يستمدون قوتهم من المواقع الذي يشغلونها، وتنتهي هذه القوة بخروجهم منها، فإن الطريقي كان قوياً لما كان وزيراً، وظل قوياً بعد أن ترك الوزارة، بل ويمكن القول إنه تحرر وأصبح أكثر جرأة في طرح أفكاره، والدعوة إلى سياسة نفطية جديدة بعد أن تحرر من الوزارة. فشعار نفط العرب للعرب، وشعار استعمال

النفط سلاحاً في المعركة الكبرى، معركة التحرير ومواجهة البقية، وشعار تصنيع النفط، أي عدم تصديره خاماً، وشعار توظيف العائدات النفطية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة، وشعار التضامن العربي، من خلال الصناعات والمشاريع المشتركة. هذه الشعارات، وما يماثلها، كانت من العناوين الرئيسة التي رفعها الطريقي، وعمل من أجلها، بعد أن ترك المنصب الرسمي، وأصبح من أبرز دعاة السياسة النفطية الجديدة، فعلَ ذلك من خلال المجلة التي أصدرها في بيروت «البترول والغاز العربي» أو من خلال مشاركاته في مؤتمرات النفط العربي التي كانت تعقد دورياً، وفي الاستشارات التي كان يقدمها لعدة بلدان عربية نفطية.

إن ما يذكر الآن ليس تاريخاً لعبدالله الطريقي، فالرجل يستحق الكثير من «القراءة» و«البحث» لأننا من خلاله نقرأ كبرياء مرحلة، وما جرى فيها من أحداث، وتبيّن أن هناك رجالاً سبقوا عصرهم، وقالوا قولاً هاماً وجميلاً، لكن الآخرين لم يسمعوه أو لم يستوعبوه بشكلٍ كاف، ولذلك كانت الخسارة مضاعفة، فلم نأخذ بما قالوا، ولم يعطوا ما يستحقونه من عناية واهتمام.

أتذكر هنا ثلاثة مواقف للطريقي، أرى من الضروري تسجيلها:

الأول: أواخر الخمسينيات، حين كنتُ أحضر رسالتي الجامعية، كتبتُ للطريقي أسأله حول الموضوع الأكثر أهمية في مجال النفط العربي، السعودي تحديداً، الذي يحسن أن أتعامل معه، وقد أشرتُ إلى عدة خيارات، فكتب إليّ يلفت نظري إلى الاهتمام بموضوع أسعار النفط، والعوامل التي تتحكم بهذا الموضوع، ولقد أرسل لي الكثير من المعطيات والمراجع. كان الطريقي يعتبر أن جزءاً من الحرب الطويلة لمواجهة الشركات النفطية الاحتكارية، يرتكز على المعرفة، أي معرفة تاريخ الشركات، وطريقة عملها، وطبيعة علاقاتها فيما بينها وبالأسواق، ثم آلية التسعير التي تعتمدها من أجل جني أقصى الأرباح الممكنة، ولإحكام سيطرتها على جميع مراحل الصناعة النفطية.

اعتماداً على هذه الحقيقة الأساسية، وباعتبار أن الطريقي درس الهندسة النفطية، فقد واجه الشركات من خلال المعرفة الدقيقة والواثقة، ثم إنه استطاع الاستعانة بخبرة اختصاصيين عرب وأجانب في وضع أسسٍ جديدة لما يجب أن تكون صناعة النفط،

وقد ساهم، وساهم معه الآخرون، في تكوين كادر فني، وباختصاصات متعددة، لمواصلة المسيرة، من خلال الدراسة والتدريب معاً. وحين غادر وزارة النفط لم يتخلّ عن مهمة نشر الوعي النفطي بإصدار مجلة متخصصة ودراسات تتناول الموضوعات الأكثر أهمية، ثم المساهمة في مؤتمرات النفط التي كانت من أبرز المؤتمرات التي توالى عقدُها في عقدي الستينيات والسبعينيات، كما قام بتقديم المشورة، ودراسة عدد من المشاريع النفطية في عدة بلدان عربية، وكان بمثابة بيت الخبرة العربي النفطي، بحيث استغنت دول عديدة عن الخبرة الأجنبية، وهذا لم يكن مدوناً وفعّالاً قبل الطريقي.

أما الموقف الثاني الذي يسجل للطريقي فهو أنه وسّع مفهوم الوعي النفطي، وبالتالي السياسة النفطية التي يجب أن تتبع، فالدراسات التي قدمها، والتي تعتمد على المعلومات الدقيقة والموثوقة، لم تقتصر على الجانب الفني، لأن النفط، ومنذُ البداية، كان سلعةً سياسية، وهكذا أولى اهتماماً كبيراً لعلاقة النفط بالسياسة، كيف يتصرف الآخرون، وكيف يجب أن يكون الرد المناسب والفعال.

لم يكن في وارد أكثر العاملين في الحقل السياسي العربي، أو الحقل الفكري ـ الثقافي، أهمية النفط ودوره، وأيضاً تأثيره في الحياة العربية المعاصرة، نظراً إلى التكتم الشديد الذي كان يحيط بهذه الصناعة، وتلخيصها فقط بالواردات المالية، دون الالتفات إلى الجوانب الأخرى.

لقد أخذ الطريقي على عاتقه توضيح وكشف الكثير من الأسرار، ولفت النظر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه النفط، كما قام ببلورة مواقف وشعارات حول كيفية استعمال سلاح النفط في مواجهة العدو.

أتذكر موقفاً لا ينسى للطريقي في الجزائر قبل عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، ففي ندوة «الاشتراكيين العرب» التي عقدت في الأيام الأخيرة من أيار (مايو) ١٩٦٧، كان الشعار الأساسي الذي طرحه الطريقي في تلك الندوة: مقاطعة الغرب، أميركا تحديداً، نفطياً، واستعمال النفط سلاحاً في المعركة. لو استعمل ذلك السلاح في تلك المعركة لتغيرت النتائج، كما حصل عام ١٩٧٣م، ولأصبح العرب

في موقع تفاوضي مختلف، ليس تجاه العدو الصهيوني، وإنما تجاه راعية هذا العدو: أميركا، والتي لا تفهم ولا تتحرك إلا من خلال مصالحها.

إن موقف الطريقي الذي تبناه ودعا إليه، منذ وقت مبكر، وصل إلى أبرز تجلياته في الندوة المذكورة، وبعد حزيران (يونيو) وإلى أن وقعت حرب تشرين (أكتوبر)، أصبح شعار «النفط سلاح في المعركة» أهم الشعارات وأكثرها إلحاحاً، مما اضطر البلدان العربية النفطية إلى استعماله جزئياً، ولفترة محدودة، في تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣م. ويمكن أن نشير، مجدداً، إلى الشعارات الأخرى، التي دعا إليها الطريقي في إطار استخدامٍ أمثل للنفط العربي، سواء في البلد المنتج ذاته، أو على مستوى المنطقة العربية، من حيث وضع سقف للإنتاج يتناسب وحاجات البلد المنتج للتنمية، لأن الاستغلال السريع والجائر لهذه الثروة، وتبعاً لرغبات الشركات الاحتكارية ودولها، سوف يبدد هذه الثروة، ويحرم الأجيال القادمة من منافعها. أما بالنسبة لتوظيف الفوائد المالية، فكان الطريقي يطالب، ويُلح في المطالبة، بأن يكون مكانها ومجالها البلدان العربية غير النفطية والدول الصديقة، من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وأسواق واسعة، والاستفادة من التنوع الموجود، حيثُ تتوفر الشروط من أجل إقامة السوق العربية المشتركة، ويساعد بالتالي على الانعتاق من التبعية للغرب.

إن إحدى مآسي الطريقي أنه طرح أفكاراً وشعارات لم يستطع الوضع العربي أن يستوعبها ويتعامل معها في وقتها، ولقد ولد هذا تشاؤماً ثم إحباطاً لدى الطريقي، وهذا يقودنا إلى الموقف الثالث الذي غيّر مسيرته: إذ بعد محاولات عديدة ومتلاحقة من أجل خلق مناخ ضاغطٍ على الدول النفطية، خاصةً في الجزيرة والخليج، لاتباع سياسة نفطية وطنية، أي تراعي، بالدرجة الأولى، الوضع الداخلي ثم الوضع العربي، فإن تبدد القوى التي راهن عليها الطريقي، خاصةً بعد غياب عبدالناصر، وهذا الاستنزاف السريع للثروة النفطية، ثم توظيف الفوائض في الولايات المتحدة، والتناحر والتناقضات العربية، وبعد أن قضى الطريقي وقتاً طويلاً، وبذل جهداً كبيراً من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من التضامن والعقلانية، والحد من تأثير الدول المرتبطة بالغرب، فإن النتائج التي تتابعت، بدءاً من الاستخدام الخاطئ لسلاح النفط، ثم رهن المنطقة لأميركا، والصلح مع إسرائيل، وزيادة مديونية الدول غير النفطية، وتراجع قوى التغيير والمستقبل، وبعد غياب عن السعودية استمر عدة عقود، فقد تعب الرجل، وآثر

العودة، في محاولة أخيرة لقضاء ما تبقى له من أيام في الأرض التي ولد فيها.

جرّب أكثر من مدينة، الرياض ثم الزلفي، حاول أن يغض النظر عن أمورٍ كثيرة كانت تثيره فيما مضى، هجر العمل السياسي وأصبح أقرب إلى التصوف، لكن لم يحتمل البقاء والاستمرار، وهكذا تحامل على نفسه قاصداً القاهرة، ليقضي فيها الأيام يتأمل ويراجع الفترة الماضية، ومسيرته خلالها.

ولأن الناس، أغلب الناس، يحبون الضجة والأضواء، والطريقي يكره الضجة ويؤثر النور العادي، ولأن التاريخ العربي المعاصر لا يحسن قراءة الأحداث والوقائع، ولا يعطي الناس استحقاقاتهم، فقد تسلل الموت بصمت، في العتمة، وانتزع واحداً من أبرز أبناء الجزيرة العربية، والذي حاول أن يعطي المنطقة والمرحلة ما هي جديرة به، وما تستحقه.

قد يأتي يوم، وقد يكون غير بعيد، يكتشف الكثيرون أهمية الطريقي، الذي مضى بصمت.

❊

الطريقي والعودة للسعودية(*)

عبدالرحمن الراشد(**)

كان هذا الرجل، أكثر عربي أثر في مجرى تاريخ النفط العربي الحديث، يكفي أن نذكر أنه الذي أسّس منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وهو الذي بدأ الحرب على الشركات العالمية المنتجة للنفط، ومهد الطريق لتمليك العرب نفطهم.

هذا العملاق لسوء حظنا جاء في زمن قبل بدء دقات الساعة الرقمية وطيران المحركات النفاثة وظهور المحطات الفضائية وانتشار الصحف الملونة.

سوء الدعاية، مثل غياب حسن الدعاية، فقد أظهروه بمظهر الثوري والراديكالي واعتبروه من الرافضين فيما نجمه برز في السعودية وقضى آخر اثنتي عشرة سنة بين أهله فيها، وقصته لا تستقيم إلا برواية فصولها العامة والشخصية، ولا يسمح لي المكان أن استعيد بعض عناوين حياته ومواقف لم تذع من قبل، فالطريقي كسب معركته التعريبية ضد شركات النفط وخسر كل شيء في آخر مشواره مع رفاقه في الجزائر وليبيا، بعدها قرّر العودة إلى بلاده، ومن خلال رسالة شخصية وجهها للأمير

(*) صحيفة «الشرق الأوسط»، ١٩٩٧/٩/١٧م عدد ٦٨٦٧.

(**) رئيس تحرير صحيفة «الشرق الأوسط» سابقاً والمدير العام لقناة «العربية» حالياً.

سلمان، تأثر الملك فهد بما حدث له وأبلغه باهتمامه بأزمته، فمنحه مسكناً وأعطى أفراد عائلته جوازات سفر سعودية بمن فيهم الذين لم يكونوا سعوديين، وقد تأثر الطريقي بالموقف الذي أحيط به دون دعاية.

هذا هو الفصل الأخير، لكن الفصل الأول في حياة الطريقي، يصلح لأن يكون دراما سينمائية باضطرابها وتشابكاتها الإقليمية والدولية في أكبر صراع على الموارد الطبيعية في هذا القرن. فالطريقي كان نتاج مشروع الملك عبدالعزيز لمواجهة شركات البترول المقترة، فالملك هو الذي دفع الشركات البترولية للتنقيب عن النفط في أراضي دولته الحديثة، وصادفت رغبته رفضاً متكرراً بدعوى أن الملك قد يفهم في السياسة لكنه يجهل في جيولوجيا النفط، وعليه ألا يقارن أرضه القاحلة الشحيحة بالماء والنفط بإيران الغنية، ووافقت إحداها بتلكؤ لتضرب أعظم حظ لها وتضع يدها على أكبر احتياط بترولي في العالم وسط غيرة الشركات الإنكليزية في إيران التي كانت أول من هزأ بالدعوة.

إيران اكتشفت النفط في عام ١٩٠٨م والسعودية لم تعثر عليه إلا بعد ذلك بثلاثين عاماً بالضبط، ومن هنا قرّر الملك أن ليس له سوى أن يعرف سر المهنة من خلال تأهيل أبنائه لها، ولهذا أرسل الطريقي فور تخرجه من القاهرة إلى حيث يوجد النفط وشركاته العالمية، حيث تكساس الأميركية، وبالفعل عاد الطريقي ليصبح عند الملك رجلاً يفهم في الجيولوجيا والهندسة، عاد في العام نفسه الذي أُسست فيه أكبر شركة بترول جماعية، سميت «أرامكو» وفي العام نفسه أيضاً وقعت حرب عام ١٩٤٨، أول الحروب العربية ـ الإسرائيلية، فكان ذلك إيذاناً بعلاقة معقدة بين البترول والسياسة.

أما قصة الطريقي مع النفط فقد بدأت عندما قررت الحكومة أن يكون لها مكتب يدير شؤون النفط والمعادن في عام ١٩٥٥م عهدت به إلى الشاب عبدالله الطريقي، كانت مهمته البحث عن وسيلة لتحسين مداخيل البلاد المتواضعة من النفط. دارت في خلده خاطرة خطيرة، كما يذكر مؤلف كتاب «برايز» وهي تأميم شركة أرامكو الأميركية، وبالتالي الاستيلاء على مصدر الدخل، لكنه في عام ١٩٥٩ بدل استراتيجيته تماماً إذ اكتشف أن للتأميم قيمة دعائية سياسية، لكن بلا سلطة حقيقية، فقرّر أن السيطرةَ على السوق أهم من السيطرة على آلات الحفر والإنتاج، والتملك

التدريجي خير من مغامرة الاستيلاء الفوري، فمنحت الحكومة السعودية اليابانيين حق التنقيب في المنطقة المحايدة مع الكويت، كما أسّست شركة موازية هي «بترومين» بديلاً وطنياً عند الضرورة. وعلى الجبهة الخارجية كانت خطة الوزير الطريقي أن يؤسّس تكتلاً للشركات المنتجة، وقد صحب الطريقي زملاءه العرب، لمشاهدة أول ناقلة نفط تحمل البترول السعودي من المنطقة المحايدة تعبر قناة السويس، وتدّعي صحافية أميركية تراسل «ويكلي بتروليوم» أنها عرّفته على وزير النفط الفنزويلي قائلةً له بإعجاب: «إنه مخبول مثلك» فأصبح رفيقه في حرب كبيرة.

ولم يُضع الطريقي الوقت، فجمع مسؤولين من العراق وإيران والكويت وفنزويلا في مناخ وصفه المندوب الإيراني لاحقاً بأنه أشبه بأجواء جيمس بوند. فالعراقي قال إنه جاء بصفة مندوب في الجامعة، والإيراني خاف من افتضاح الأمر، فقال إنه جاء بصفته الشخصية. الطريقي فكر محقاً أنه يملك من خلالهم مجتمعين ثمانين في المائة من بترول العالم، وردّت الشركات الصاع صاعين، فأعلنت شركة البي بي البريطانية خفض سعرها، لكن اتفاقهم أصبح علامة فارقة في تاريخ المنطقة منذ عام ١٩٦٠م، وبهمته ولدت أوبك واضطرت شركات مثل ستاندر أويل إلى الاعتذار علانية. وبعد أن خرج من الوزارة تحول إلى العمل الاستشاري حاملاً مهمته على كتفه يدعو العرب لامتلاك نفطهم. وعرفت الشركات الأميركية أن «الشيخ الأحمر» كما كانت تنعته، كسعودي متمرد، وراء المفاوضات التي تدور في العاصمة الليبية بين جنرالات العقيد وممثليهم، والحقيقة أن الطريقي كان مؤمناً بحقوق العرب في ثرواتهم، لكنه لم يكن ثورياً ولا تأميمياً لأنه من بين القلة التي عرفت جيداً تقاطعات النفط مع السياسة والاقتصاد والتقنية. واكتشف أن العمل مع راديكاليي العرب، ليس بأهون من مخاصمة شركات البترول، فعبدالسلام جلود، حينما كان نائب رئيس وزراء ليبيا، استعان بالطريقي مستشاراً له في مفاوضة الشركة الأميركية. عقلُ الطريقي لم يُفد جلود كثيراً في التفاوض مع شخص مثل رئيس شركة أوكسدنتال، فقد فضّل ابن الثورة أن يستعمل لغته، فوضع مسدسه على الطاولة، وصار يقذف وجه مفاوضه بكل ورقة يحاول أن يعرضها عليه، ولم يستطع الطريقي في نهاية المطاف أن يتعايش مع الثوريين، فغادرهم وعاد إلى المملكة التي حققت حلمه فتربعت على سوق النفط وتملكت صناعته كاملة وصار لها ناقلاتها وشبكة أنابيبها وجامعتها البترولية.

الطريقي كسبناه واحداً من قلةٍ آمنت بصدق بالرابطة العربية، وحاربت بصدق من أجلها، وخسرنا بوفاته شخصيةً عظيمة.

تحية وفاء للشيخ عبدالله الطريقي(*)

يوسف شبل(**)

حملت الأنباء من القاهرة نبأ وفاة الشيخ عبدالله الطريقي وزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية سابقاً، والخبير البترولي المعروف في الوطن العربي. وقد ساهم الشيخ عبدالله الطريقي في إنشاء هيكلية وزارة النفط السعودية وفي تحويلها من مديرية إلى وزارة، وقد ترك بصمات واضحة على العلاقات النفطية بين الحكومة العربية وشركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها. فمنذ مطلع الخمسينيات وهو يدعو من موقعه الرسمي إلى تعديل اتفاقات النفط الجائرة بهدف أن تصبح الثروة النفطية في نهاية الأمر في يد السلطة الوطنية لا الشركات الأجنبية، وله صولات وجولات مشهودة مع شركة (أرامكو). في هذا المجال كانت الشركات الأجنبية تجد فيه عدواً لدوداً لمصالحها.

كان الشيخ عبدالله الطريقي عربي الهوى والمنطق والمصير عندما كان في موقع الوزير والمسؤول، لذلك كان أكبر من المنصب الذي يشغله، احتضن عدداً كبيراً من الخبراء العرب الذين وفدوا للسعودية ومنح الكثير منهم الجنسية السعودية فاستفادوا وأفادوا البلد الذي احتضنهم. كان من أكبر دعاة إنشاء السوق العربية المشتركة

(*) صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٠م.

(**) أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وقد عمل قبل ذلك مستشاراً بوزارة المالي والاقتصاد الوطني بالسعودية.

بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية. وقد ترأس الوفد السعودي إلى المجلس الاقتصادي العربي الذي انعقد في دمشق في تموز (يوليو) من العام ١٩٦١، وكنت عضواً في هذا الوفد بصفتي مستشاراً في وزارة المال والاقتصاد الوطني السعودية. وفي هذا الاجتماع أعلن موافقة المملكة السعودية على التوقيع على الاتفاقية، ولم يكن يؤيد هذه الاتفاقية سوى الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية. وفي جميع الاجتماعات التي عقدت على مستوى اللجان الوزارية في المملكة كان يدعو لتنفيذ السوق العربية المشتركة والانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من دون الالتفات إلى المكاسب القطرية للسعودية. فقد كان يؤمن بأن الوحدة بكافة أشكالها هي قدر العرب إذا أرادوا الصمود في وجه التكتلات العربية التي بدأت طلائعها في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وأعتقد أن نبوءته قد تحققت بعد أن ظهرت التكتلات العديدة في وقت لا يزال العرب يلهثون وراء حد أدنى من التعاون الاقتصادي، وفي وجه خطر إسرائيلي اقتصادي داهم.

وعندما وقعت الحكومات العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة (أوبك) على (اتفاقية المشاركة) العام ١٩٧٢ والتي أتاحت للدول المنتجة امتلاك ٥١ بالمئة من الشركات العاملة في أراضيها، حذر الشيخ عبدالله من مساوئ هذه الاتفاقية ودعا إلى تملك كامل لهذه الشركات، وهذا ما حدث فعلاً لاحقاً.

خرج الشيخ عبدالله من السعودية طوعاً لا قسراً عندما تباعدت وجهات النظر في ما يجب أن تكون عليه السياسة النفطية مضحياً بمنصب وزاري مهم في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وهي شهادة لا ريب فيها في نزاهة وزهد الرجل وعدم اكتراثه بالمناصب والإغراءات المادية. وخلال إقامته في لبنان والخارج ظل شريفاً في معارضته بعيداً عن المهاترات الشخصية، وعمل خلال إقامته في لبنان في منتصف الستينيات مستشاراً لحكومتي الجزائر والكويت وغيرهما من البلدان النفطية. وفي لبنان صاهر الشيخ عبدالله آل جنبلاط الكرام حيث كان يكن احتراماً كبيراً للمرحوم الزعيم كمال جنبلاط. وعندما عاد للرياض في مطلع الثمانينيات لقضاء ما تبقى من خريف العمر كان موضع حفاوة وتكريم من المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم الملك فهد، إذ إن الخلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية. رحم الله الشيخ عبدالله الطريقي، وعوض السعودية والأمة العربية خيراً.

فارس اسمه عبدالله الطريقي(*)

أديب الجادر(**)

فقدت الأمة العربية بغياب عبدالله الطريقي فارساً من أبرز فرسانها، إذا كان المرض قد أقعده عن العمل العام في السنوات الأخيرة فإن نشاطه في الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات كان مميزاً. وكانت بيروت إحدى محطات نشاطه وكان هنالك حب متبادل بينه وبين صحافة بيروت في ذلك الحين.

تعرفت إلى الطريقي، عام ١٩٥٨ بعد ثورة تموز (يوليو). كنت قد عينت مديراً عاماً لشؤون النفط في العراق وكان عبدالله يشغل منصباً مماثلاً في السعودية، ونمت صداقة قوية عبر نضال مشترك في سبيل أهداف عربية عليا. وذقنا خلال ثلاثة عقود حلو هذا النضال ومره. وحين كنت أقرأ الملفات الموجودة أمامي في الأيام الأولى لمهمتي الجديدة وجدت رسالة من الشيخ عبدالله الطريقي إلى زميله في الحكومة العراقية في العهد الملكي يقترح عليه تبادل المعلومات حول مفاوضات البلدين مع شركات النفط الأجنبية. وبعد أيام تسلمت رسالة مماثلة كان يحملها المشاور القانوني في مديريته يجدد الطلب ويقترح أن يتم التعارف بين كبار الموظفين في الدائرتين. ثم جاء الطريقي إلى بغداد ووجدت فيه أكثر من خبير جيولوجي. لقد كان شاباً طموحاً

(*) صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٧م.

(**) وزير النفط العراقي سابقاً ورئيس سابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

يحلم بوحدة أمته ولم يكن طريقه لتحقيق هذا الحلم الانقلاب العسكري أو الغزو بل كان مؤمناً بأن توحيد السياسة النفطية هو طريق الوحدة السياسية. لقد كانت شركات النفط الدولية تتعامل مع كل قطر وحده. وتبقى المفاوضات سرية على العرب الآخرين ومعممة على الشركات الغربية. لقد كان الطريقي يقول لأولئك المشككين بوحدة الأمة: يكفي أن تعودوا إلى نظرة الغرب لهذه الوحدة وخوفهم من أي تقارب عربي.

والطريقي العقلاني والواقعي كان يريد أن يكون هنالك وعي عربي شعبي بقضايا النفط إضافة إلى الاهتمام الرسمي. وفي اجتماع خبراء البترول العرب المنعقد بالجامعة العربية في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٩ طرحنا فكرة عقد مؤتمر بترولي عربي تشترك فيه الحكومات العربية وشركات البترول ومواطنون عرب، وترك باب الاشتراك مفتوحاً لمن يرغب، وكانت الغاية من ذلك إجراء حوار بين المواطنين العرب والحكومات وشركات النفط الأجنبية لتطوير هذه المشاركة لتكون مشاركة شعبية واعية في القرارات المصيرية التي تمس المكون الرئيس لاقتصاد العرب وأمنهم.

وتطورت هذه المؤتمرات وزاد الاهتمام الشعبي بها، وعندما ترك عبدالله الوزارة استمر بالحضور بصفته مواطناً عربياً وطرح هناك شعار (نفط العرب للعرب). ولم يكن هذا شعاراً فضفاضاً لا يعني أي شيء محدد. فالطريقي كان يعرف أن معركة تحرير النفط معركة شرسة ولا يمكن أن يربحها بلد وحده. وكان يريد أن تتعاون الدول العربية عن طريق مؤسسات الجامعة العربية وبمشاركة شعبية وتلاحم فعال في تحرير النفط من سيطرة الشركات الأجنبية حفظاً للأمن القومي ومن أجل التنمية. ولم يكن يتصور الطريقي أن يأتي يوم ترهن دولة عربية نفطها لدولة أجنبية لتحفظ لها أمنها!!

لقد كان الطريقي يدعم الجامعة العربية لأنها الجهاز الرسمي الذي يدافع عن الهوية العربية. ولم يكن يخطر على باله يوماً أن شمعون بيريس سيطلب الانضمام إلى الجامعة العربية بشرط تغيير اسمها إلى الجامعة الشرق الأوسطية وإدخال اللغة العبرية لغة رسمية ثانية فيها!! لقد توقفت هذه المؤتمرات في أواخر السبعينيات ثم أعيدت تحت اسم مؤتمرات الطاقة وبعيداً عن الجامعة العربية ومن دون المساهمة الشعبية.

اقترح الطريقي حين الإعداد لمؤتمر البترول العربي الأول دعوة وزيري البترول الإيراني والفنزويلي، لأن الطريقي كان يفهم جيداً طبيعة النظام الدولي ودور النفط، وكانت تلك الدعوة تمهيداً لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وحين اجتمع عدد من المثقفين العرب لتأسيس مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٥ كان الطريقي في مقدمهم. وحين أسسنا المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ كان الطريقي قد اعتكف في داره. وحين أطلعته على بعض نشاطاتها وقلت له (لقد كنت معنا رغم غيابك في كل اجتماعاتنا) ابتسم ابتسامة حزينة. لقد كان الطريقي الإنسان داعية من دعاة العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية، متسامحاً ومبتسماً طيلة حياته.

ربما كان الإحباط المستمر خلال العقدين الأخيرين لهذا الفارس الحامل هموم أمته في شبابه وكهولته وشيخوخته عاملاً في توقف فعاليته ومرضه ثم وفاته. لقد عاش فارساً ومات فارساً.

رحم الله شهيدنا عبدالله الطريقي وأسكنه فسيح جناته.

الشيخ الطريقي.. ونفط العرب(*)

د. عبدالرزاق فارس الفارس(**)

كم من نفط العرب هو ملك العرب وبيدهم، وكم من هذه الثروة يصبّ في القنوات التي تحقق مصالحهم وطموحاتهم. قد يختلف الناس والمراقبون في ذلك، إلا أن مما لا خلاف عليه هو ان الوضع الحالي يختلف بشكل جذري عمّا كانت عليه الأمور في دول الخليج والدول النامية الأخرى منذ اكتشاف النفط في المنطقة وحتى مطلع التسعينيات. وهذا التحول الهائل في صناعة النفط وفي علاقة الدول المضيفة مع الشركات العالمية المنتجة، وفي قرارات الإنتاج والتسعير، ومقدار الأرباح التي تحصل عليها الشركات متعددة الجنسية، هذا التحول يعود إلى جهود قلة من المخلصين الذين امتزجت فيهم الخبرة مع الشعور الوطني، وفي مقدمهم الشيخ عبدالله الطريقي، الذي فارقنا أمس القريب.

وللملايين من الأجيال الناشئة التي لا تعرف شيئاً عن الشيخ الطريقي ومدى التأثير الذي مارسه ولعبه في الصراع مع شركات النفط، فإن الملكية الوطنية للثروة النفطية هي واقع لا تعرف ملابساته وظروف نشأته. وهذه الملايين تنعم بالثروة النفطية لكنها لا تدرك المعاناة التي مرت بها دول المنطقة من أجل تحقيق ذلك، بعد أن كانت

(*) صحيفة «الخليج»، ١٤/٩/١٩٩٧م.

(**) أكاديمي إماراتي وكاتب متخصص بشؤون النفط.

هذه الدول الجانب الأضعف في هيكل سوق النفط. وانتصار هذه الدول في صراعها مع الشركات النفطية المتكاملة والذي تحقّق في عام ١٩٧٣ لم يكن بدون مقدمات، وكانت أفكار ومحاضرات وكتابات الطريقي هي الملهم الأساسي للعديد من متخذي القرار والمفكرين وطلاب العلم.

الشيخ الأحمر:

وقد كان الساسة في الغرب وممثلو الشركات النفطية يطلقون على الطريقي «الشيخ الأحمر» كناية عن أنه متأثر بالفكر الوطني القومي السائد في تلك المرحلة. وكان بإمكان الطريقي اختيار الطريق الأسهل الذي يؤدي به إلى المجد الشخصي والثروات الطائلة والارتباط المصيري مع الغرب، إلا أنه الفارس الذي لم يخذل أهله، والخبير الذي لم يرض ببيع ضميره بأموال الأرض.

واختيار الطريق الأصعب كان صفة ملازمة للشيخ الطريقي، فهو منذ الصغر لم يقبل بما تمناه له والده في العمل معه في تربية الجمال وتنظيم الرحلات البرية بين السعودية والكويت. واختار بدلاً من ذلك طريق التعليم الحديث، حيث انتقل إلى الكويت ثم القاهرة لإنهاء دراسته الثانوية. وبعد ذلك انتقل إلى الولايات المتحدة لإنهاء الدراسة الجامعية، واختار «المركز النفطي» أي ولاية تكساس لإنهاء دراسته. وقد جمع في دراسته بين الجيولوجيا والكيمياء، ثم قرن بين الدراسة النظرية والعملية من خلال القبول بوظيفة متدرب في شركة تكساكو الأميركية. وحين عودته للسعودية في عام ١٩٥٥ عيّن مديراً لدائرة تم استحداثها وهي دائرة النفط والمعادن، والتي حولت إلى وزارة للنفط والمعادن وعلى رأسها الشيخ الطريقي. وبالرغم من أنه خريج المدرسة الغربية، إلا أنه لم يسلك طريق المهادنة مع الشركات الغربية التي كانت تستنضب الثروة النفطية مقابل عوائد زهيدة لا تمت إلى الأرباح الطائلة التي كانت تحصل عليها.

والشيخ الطريقي كان يدرك جيداً أن معركته ليست مع شركات ذات طابع محلي، بل هي شركات عالمية متكاملة أفقياً ورأسياً. وحيثما سلك طريقاً للمفاوضات أو المجابهة، كان يجد هذه الشركات متحدة الموقف، وذلك بسبب الاتفاقية التي

وقعتها فيما بينها سراً، والتي يطلق عليها اتفاقية «أكناكاري» عام ١٩٢٨. وقد جاءت هذه الاتفاقية لضمان سيطرة سبع من الشركات العالمية على صناعة النفط خارج الولايات المتحدة، والتي أطلق عليها اسم «الشقيقات السبع» وقد ضمنت هذه الاتفاقية لهذه الشركات السيطرة على حوالى ٩٥٪ من صناعة النفط في العالم. والبديل الآخر أمام الطريقي كان من خلال محاولة إيجاد «تكتل» أو جبهة مقابلة لهذه الشركات تتكون من الدول المصدرة للنفط. وقد كانت جهوده ناجحة في تكوين جماعة من الخبراء في النفط أطلق عليها «خبراء النفط العرب» كانت تجتمع في القاهرة. كما استطاع مد الجسور إلى الدول النامية الأخرى المصدرة للنفط، وعلى رأسها فنزويلا. وفي هذا البلد الأخير، وجد الطريقي مشابهاً له، وهو جون بابلو بيريز ألفونسو. وأوجه الشبه بين الرجلين عديدة، فكلاهما عاش في الولايات المتحدة، ودرس الصناعة النفطية عن كثب، وكلاهما أيضاً أدرك مبكراً العلاقة الوثيقة بين سياست الشركات النفطية ومصالحها وبين سياسات الدول التي تنتمي إليها وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا. وإذا كان الطريقي قد عانى الأمرين من سياسة التمييز والتحيز ضده حين عمله في شركة تكساكو، فإن ألفونسو قد قضى سنوات عديدة في الولايات المتحدة كمنفي سياسي بعد مجيء الحكم الديكتاتوري عن طريق الانقلاب العسكري في عام ١٩٤٨. والعلاقة بين شركات النفط الغربية وهذا الانقلاب كانت واضحة، فالتغيّر في الحكم قد حدث مباشرة بعد نجاح فنزويلا في كفاحها لتحقيق اتفاقية المشاركة مع الشركات النفطية. وبالرغم من أن هذا الانقلاب العسكري قد جاء ليخلف حكومة ديموقراطية منتخبة، إلا أنه قد لقي الدعم والتأييد من الولايات المتحدة راعية حقوق الإنسان.

المعركة مع شركات النفط:

وبصمات الشيخ الطريقي واضحة في كل الإنجازات التي حققتها الدول الخليجية والعربية في مجال الصناعة النفطية. فهو من المهندسين الأوائل والمؤسسين لمنظمة أوبك. وقد رعى مفاوضاتها الأولى وتحرير نظامها الأساسي في الاجتماعات السرية التي جرت في القاهرة في أواخر الخمسينيات بحضور وزير النفط الفنزويلي، ثم إعلانها وإشهارها في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠.

وفي الخمسينيات كانت الدول النفطية تحصل على شلنات قليلة للنفط الذي يستخرج ويصدر من أرضها. وتحت أنظمة التسعير المختلفة التي صممتها الشركات الكبرى، سواء كان نظام نقطة الأساس الوحيدة أو نظام نقطتي الأساس أو نظام الأسعار المعلنة، كانت هذه الشركات تسعّر النفط بطريقة تضمن لها تحقيق أعلى معدلات الأرباح. وقد لجأت هذه الشركات عدة مرات لتخفيض الأسعار المعلنة بالرغم من معارضة الدول المضيفة لذلك. إلا أن الدول المضيفة لم تكن تدرك الحكمة في سعي الشركات المنتجة للنفط لخفض أسعاره، لأن في ذلك انخفاضاً لأرباحها هي الأخرى. إلا أن الشيخ الطريقي قد انبرى ليبيّن الطبيعة الاحتكارية والتكاملية لهذه الشركات، فهي تسيطر على صناعة النفط منذ استكشافه ثم عمليات الحفر والتنقيب والإنتاج والنقل والشحن والتكرير والتوزيع للمستهلك النهائي. وهي بخفض أسعار النفط الخام تستطيع تغطية أرباحها في المراحل اللاحقة وخاصة التكرير والتوزيع النهائي.

وإنشاء منظمة أوبك لم يكن المعركة الوحيدة التي خاضها وكسبها الشيخ الطريقي. فهو كان يدرك منذ البداية أن مصدر الخلل في صناعة النفط، هو عدم انخراط الدول المضيفة في شؤون المادة الخام التي تستخرج من أرضها. وإن الطريق الطبيعي لإعادة التوازن هو من خلال دخول الدول المصدرة للنفط في الصناعة النفطية بشكل تدريجي يتيح لها معرفة أبعاد هذه الصناعة وجوانبها المختلفة تمهيداً للسيطرة عليها. وفي وجه المقاومة الشرسة التي خاضتها الشركات الكبرى، استطاعت الدول الخليجية تحقيق اتفاقيات المشاركة التي أتاحت لها مناصفة الأرباح أولاً ثم تملّك النفط الخام مقابل حصتها في الريع.

وبالرغم من أن الشيخ الطريقي قد فقد منصبه كوزير للنفط، إلا أن تأثيره ومواجهته مع الشركات النفطية ظلت كما هي، فمعركة «تنفيق الريع» كانت معركة الطريقي، واستطاعت الدول الخليجية من خلالها تحقيق الامتيازات التي حصلت عليها فنزويلا من قبل، وهي جعل الريع جزءاً من النفقة وليس الأرباح. وبهذا استطاعت الدول النفطية زيادة الحصة التي تحصل عليها من برميل النفط الخام المباع بنسبة معتبرة. وظل أثر الطريقي واضحاً أيضاً من خلال الاستشارات التي كان يقدمها للدول المنتجة مثل الجزائر والكويت ودول أخرى. ومن خلال منظمة أوبك التي ساهم الطريقي في

إنشائها أو من خلال المفاوضات الجماعية مع شركات النفط التي كان يدعو لها، تحققت في نهاية المطاف للدول العربية السيطرة الكاملة على الصناعة النفطية إبان حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣.

والشيخ الطريقي «ابن الصحراء» الذي كانت أبواب الدنيا كلها مفتوحة أمامه، لم يلجأ للحياة الخاصة والانكفاء عن العمل العام بعد فقد منصبه، فقد قام بإنشاء مجلة «نفط العرب» التي كان لها دور كبير وهام في نشر الثقافة والمعلومات الصحيحة عن الصناعة النفطية والعلاقة مع الشركات متعددة الجنسية. وكان الطريقي أيضاً معلماً عظيماً من خلال محاضراته العامة أو من خلال جلساته الخاصة، ومن خلال مكتبه الاستشاري الذي يحوي مكتبة متخصصة نادرة في مجال الصناعة النفطية.

إن محاضرات ولقاءات الطريقي كانت مصدر فكر وتعليم لعدد كبير من أبناء المنطقة، ومنهم كاتب هذه السطور، الذين أُتيح لهم بعد ذلك جعل النفط محور حياتهم من خلال الدراسة أو العمل. وهو قبل ذلك مساهم أساسي في تقدم مجتمعاتنا وانتقالها بخطوات متقدمة في صناعة النفط وفي إعادة هيكل العلاقة مع الشركات النفطية.

رحم الله أبا صخر، وعوض الأمة العربية خيراً.

عبدالله الطريقي نموذج الملتزم بقضايا أمته(*)

فؤاد زيدان(**)

في الحياة أشخاص حباهم الله بسمات الصدق والثبات على المبدأ، وأعطاهم في الوقت نفسه من القدرات ما يمكنهم من التطور والتقدم واكتساب المعارف واستشراف المستقبل. ومن هؤلاء من يزدادون حضوراً بعد رحيلهم عن هذه الفانية، مع أنهم في كل مرحلة من مراحل حياتهم ظلوا يزدادون عطاء وألقاً وطهراً والتصاقاً بقلوب وعقول الناس. ومن النماذج البارزة من هؤلاء البشر المتميزين الشيخ عبدالله الطريقي رحمه الله وجزاه عن أمته خيراً، فالرجل كان بحق ممن لا تفسدهم السلطة ولا تأسرهم المقاعد الوثيرة.. وإنما كانت كل مواقعه المهمة والهامة تكبر به في حقول الحكم والعلم والعمل.

بوصلة حياته ظلت معه نقية صافية دقيقة تقوده دائماً في الاتجاه الصحيح، فقد فضل العلم على المال، والفكر على الارتجال، والعطاء على الأخذ، والخدمة على السلطة، والمواجهة ضد قوى البغي والاستغلال بعقل ووعي وخطوات محسوبة ناجعة تبنى على بعضها بعضاً وصولاً إلى الهدف.

(*) صحيفة «الخليج» الإماراتية بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٧م.

(**) صحافي في صحيفة «الخليج» بالإمارات العربية المتحدة.

وطوال حياته، صدق الرجل أمته بالقول والعمل، وكان من أوائل من اكتشفوا سحر وقوة العلم والقدرة على توظيفه في خدمة الحياة. وكان الطريقي من أوائل الذين عرفوا القيمة الحقيقية لسلعة (النفط) العربي، فتعامل معها بالعلم والمعرفة والحرص الواجب، وسعى ما وسعته الطاقة إلى الدفع باتجاه جعل هذه السلعة خادمة للأمة لا كما أراد الأعداء أن تكون الأمة خادمة لها، وكان من أوائل من قالوا والتزموا بشعار (نفط العرب للعرب) وعملوا على تجسيده واقعاً حياً.

تعلم فنياً في أرقى مدارس وجامعات الغرب الأميركي. لكنها لم تأسره ولم تؤثر على منظومته القيمية ومعدنه النبيل، وإنما أخذ منها العلم والمعرفة ليوظفها في خدمة وطنه وأمته وفي مواجهة البغي والاستغلال الغربي نفسه.

وقد قام الطريقي بإنشاء أول وزارة للنفط والمعادن في المملكة العربية السعودية، فأعطى لمنصب الوزير أكثر بكثير مما أخذ منه، وكبرت به الوزارة التي نجح بتوجيه إمكاناتها باتجاه تحرير النفط العربي من المستغلين عبر اتفاقيات (المشاركة) المتتالية التي شكلت منهجاً لعديد من الدول العربية في السيطرة على مواردها.

ولأن أفقه القومي لم يكن ملوثاً بالقطرية والجهوية والانغلاق، ولا بالتبعية والضعف والتردد، فإن الطريقي أبدع في المساهمة الجادة بتوظيف طاقات (خبراء النفط العرب) في تكوين جبهة علمية ومعرفية ثم سياسية وإنتاجية باتجاه تحرير النفط العربي وتصحيح مسارات إنتاجه وتسعيره وطرق التعامل معه تكريراً وتصنيعاً.

ولأن عروبته السمحة وإسلامه الإنساني النبيل كانا أعمق سمات شخصيته، نجح في الانطلاق إلى العالمية من بوابة مقهوري العالم الثالث، ليقوم بدور رئيسي في تكوين (الأوبك) كتجمع لمنتجي النفط قادر على مناطحة الشركات المسيطرة والمستهلكين الجشعين.

وحين ترك الوزارة بات أكبر وأقوى، فتحول إلى أحد رموز الأمة الصامدين في ميدان حماية مواردها وتاريخها ومستقبلها، وظل في كل المنابر المتاحة وفي كثير من المواقع، فارساً شهماً مقاتلاً حتى النفس الأخير من أجل حق الأمة العربية في الحياة

ومن أجل إنسانية أفضل.

وقد شاءت الظروف أن أكون قريباً من صوته النبيل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، عبر ندوة ناصر الفكرية الثالثة التي انعقدت في بيروت تحت عنوان: (النفط في الحياة العربية). وفي تلك الندوة ساهم بدور نشط في حوار غني، كما قدم محاضرة مختصرة مكثفة ودسمة تحت عنوان (دور النفط كسلاح سياسي في خدمة مصالح شعبنا العربي)، ولعل من المفيد أن نطل من خلالها على محطتين من فكر الطريقي تذكيراً بفكر الرجل وعرفاناً وتقديراً لمكانته وفضله.

الروح المعنوية

قال الطريقي في مدخل محاضرته السالفة الذكر: ما زال النفط العربي أمضى أسلحة الأمة العربية، أملها في تحقيق الرخاء لجميع العرب، ورفع الذل والمهانة عن جميع الشعوب العربية واسترداد الأراضي المغتصبة، وكل ذلك لا يحدث إلا إذا آمن العرب أولاً بأنهم أمة واحدة تحقيقاً لقوله تعالى: (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون).

وأضاف رحمه الله: إن كل ما تتعرض له الأمة العربية في مسيرتها نحو الحياة الأفضل والاستمتاع بما حباها الله من خيرات وثروات ومواقع استراتيجية، مرده أن هذه الأمة لا تعرف تماماً ما تريد ولم تحدد بعد موقفها من الأحداث العالمية كأمة واحدة، وقد منعها التمزيق الاستعماري السياسي والاقتصاي من الشعور بشعور الأمة الواحدة.

وقال الطريقي: وحتى الآن فإن كل المحاولات لتوحيد هذه الأمة كانت إما ساذجة لا تحسب حساب أعداء الوحدة الأقوياء الذين يرخون رؤوسهم عند النداء بالوحدة ويخططون مبكراً لإفشالها وينجحون دائماً في ذلك، لأنها وحدة قائمة على العاطفة يسهل قهرها والقضاء عليها، أو تكون محاولات الوحدة مضادة للوحدة ذاتها وهي ترفع شعارات الوحدة لتروي عطش الجماهير ورغباتها الملحة في تحقيق الوحدة، وهذه المحاولات المضادة للوحدة تجيد التخطيط وتعبث بشعور الجماهير وتخلق العقبات في سبيل تحقيق الوحدة الفعلية، وتظل الجماهير حائرة تفقد تدريجياً الثقة

بنفسها وبقياداتها وتتحطم عندها الروح المعنوية وتكون حينئذٍ سهلة القيادة تسير في جميع الاتجاهات إلا التي تقودها إلى النصر.

وأشار المفكر العربي الراحل إلى أن كل ما يحدث لأمتنا ودويلاتها من المحيط إلى الخليج من تقهقر وتخلف وانهزام جيوش وفقدان أرض وعبث بثرواتها الوطنية واستهتار بمستقبل أجيالنا القادمة مرجعه انحطاط روحنا المعنوية (...) وعدم تحقيق قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم).

سلاح النفط

ثم أوضح رحمه الله في محاضرته فقال: إذا كان هناك أمل في إخراج الأمة العربية من ورطتها الحالية فلن يكون ذلك إلا باستخدام النفط العربي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والنفط العربي في الظروف الحاضرة قادر على القيام بهذه المهمة الصعبة إذا ما أمكن إقناع الشعوب العربية بأن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة يتوقف بالدرجة الأولى على توحيد صفوفها والوقوف وقفة رجل واحد أمام العالم وأطماعه الجشعة في ثرواتها ومواقعها الاستراتيجية ونفطها الذي هو أثمن مادة في جوف الأرض من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتابع الطريقي: هذا النفط من الأرض العربية يمثل كما يقول عنه السيد (جون كونالي) حاكم ولاية تكساس سابقاً ووزير مالية الرئيس نيكسون وأحد الذين رشحوا أنفسهم للرئاسة الأميركية نيابة عن الحزب الجمهوري الأميركي: (إن نفط الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة للمدنية الغربية).. إن قول هذا المسؤول الأميركي ذي المقام الرفيع يجب أن يلفت نظرنا وأن نأخذه مأخذ الجد، فإذا كان نفطنا له هذه الأهمية بالنسبة لهم فلماذا لا نحصل له على ثمن يعادل أهميته ولو من الناحية المعنوية، وأعني بذلك أن يحاولوا المحافظة على مصالحنا بنفس النسب التي يخدم بها نفطنا مصالحهم.

ثم قال الطريقي بأسى ومرارة: لكن للأسف هم لا يعملون لدولنا حساباً وكل ما يريدونه هو استمرار النفط لمصافيهم ولمدنهم، وهم يحاولون جاهدين لفت نظر

أعدائهم إلى أنهم مستعدون لاحتلال ديارنا للحفاظ على النفط اللازم لهم، ودخول حرب عالمية ثالثة مع كل من يحاول منع النفط من الوصول إلى موانئهم، وهم يتحدثون عن النفط وكأنه لا يعنينا إطلاقاً، وذلك لأننا لا نشكل عقبة حادة في سبيل أطماعهم، وهذا كله بسبب تمزق شملنا وضعف قوتنا وعدم قدرتنا على الحفاظ على أراضينا في وجه الغزو الصهيوني لأراضينا ومقدساتنا.

مضحكة الشعوب..!!

ثم دعا الطريقي إلى إعادة النظر في توظيف الأموال العربية وإعادة توجيه الاستثمار نحو الوطن العربي لحماية الأموال نفسها ولبناء حاضر ومستقبل الأمة. كما طالب بالتركيز على الزراعة وعلى الأمن الغذائي العربي، ومما قاله في هذا الاتجاه: (المجاعة قد بدأت فعلاً في العالم (...) وإن لم نطور إمكاناتنا الزراعية فإننا سنموت جوعاً بالرغم من أن جيوبنا مليئة بالدولارات والجنيهات الذهبية)..!!

ثم أصر الراحل الكبير على ضرورة السعي لبناء (جيش الدفاع العربي) وقال في هذا المجال: خسرنا كل أو معظم المعارك التي دخلناها مع (إسرائيل)، فـ(إسرائيل) تستمد سلاحها من أميركا ومن الغرب وتستمد منه وسائل التدريب والإعداد والتكلفة اللازمة لهذا الإعداد، وقد أثبت التاريخ في جميع العصور أن السلاح والإعداد لا يكفيان بدون إرادة القتال، وهذا ظهر بوضوح في هزيمة الجيش الأميركي في فيتنام (...) ويجب أن يتزود العرب بجميع أنواع الأسلحة وأن تتوفر فيهم إرادة القتال لكي يستطيعوا الدفاع عن أراضيهم في معاركنا المقبلة مع الاستعمار والطامعين، وهذا لن يتم بوضعنا الحالي..!!

وحذّر الطريقي البلاد العربية من أنها (إذا لم تغير ما بنفسها فإن مصيرها امتصاص جميع ثرواتها الطبيعية وتركها جسماً لا حياة فيه). ورأى أن العرب (مدعوون إلى وعي واقعهم ومدعوون للقتال، وهذا هو السبيل الوحيد، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وجيش الدفاع العربي (..) سيكون بالإعداد العلمي والثروات العربية قادراً على حماية الأرض والإنسان العربي). وفي خاتمة محاضرته قال الطريقي بسخرية مرة: العرب مكوّنون من ٢٢ دولة هزمتهم (إسرائيل) التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين

ونصف (ذلك عام ١٩٨٠) ونحن الآن مضحكة جميع الشعوب، وخلافاتنا التي لا معنى لها موضع التندر لدى الشعوب الأخرى، وأمتنا لن تستطيع تحقيق أي من أحلامها إلا بتوحيد صفوفها وإرادتها، وكل ما نطالب به أن يدرس جميع العرب ضرورة العمل على مستوى الأمة العربية، فعلى هذا المستوى يزدهر الاقتصاد، وعلى هذا المستوى وحده نأخذ مكاننا في التاريخ بين الأمم. رحم الله الشيخ عبدالله الطريقي رحمة واسعة بقدر ما أخلص وصدق بالقول والعمل، ولعل أبلغ تحية للرجل الكبير مراجعة كلماته الصادقة الواضحة المطلة على المستقبل.

في ذكرى المرحوم عبدالله الطريقي(*)

عبدالأمير الأنباري(**)

من مفارقات الصناعة النفطية في الشرق الأوسط وبقية دول العالم الثالث أنه لولا المرحوم عبدالله الطريقي لما تحقق الكثير مما حصلت عليه هذه الدول في عقدي السبعينيات والثمانينيات، كما أن غيابه بعد رحيله إلى يوم الآخرة ساهم كثيراً في المحنة التي تمر بها الدول المنتجة للنفط في عقد التسعينيات وربما العقد الذي يليه.

يمكننا القول إن الطريقي كان من أوائل الفنيين السياسيين في صناعة النفط في الشرق الأوسط وأكثرهم نجاحاً. فإن غالبية ـ إن لم نقل كل ـ من كانت لهم صلة في اتخاذ القرار السياسي في مجال النفط أو من عمل خبيراً أو فنياً في الصناعة النفطية في عقد الخمسينيات كان يعمل ضمن إطار نظام الامتيازات النفطية مسلّماً عن قناعة أو عجز بطبيعة العلاقات المالية والقانونية التي كانت بين شركات النفط الكبرى وحكومات الدول المنتجة للنفط، إلا أن الطريقي كان من الرواد العرب الذين شكو بمشروعية تلك العلاقات المجحفة وطالب بتطويرها بما يحقق الإنصاف للدول المنتجة سواء في علاقاتها الثنائية مع شركات النفط أو في مستويات الإنتاج وهيكل الأسعار.

(*) كتاب «عبدالله الطريقي... الأعمال الكاملة»، ص ٧١.

(**) مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة سابقاً.

ولقد شخص المرحوم الطريقي علة الظام الذي كان سائداً في الخمسينيات بقوة وتحالف شركات النفط المسيطرة على احتياطات النفط في الشرق الأوسط من جهة، وضعف وفرقة الدول المنتجة للنفط، مما أعطى للأولى اليد العليا في فرض سياستها وتعزيز مصالحها، وفرض على الأخيرة التبعية للشركات الأجبية العاملة في أراضيها. ويمكن القول إن الطريقي كان أيضاً رائداً في الدبلوماسية النفطية حيث عزز علاقاته مع كبار المسؤولين والمختصين في صناعة النفط في الدول العربية والأجنبية. لقد كان المرحوم علماً في جميع مؤتمرات البترول السنوية التي كانت تنظمها جامعة الدول العربية، وقد استطاع أن يوظف مسؤولياته العليا في قطاع النفط في المملكة العربية السعودية وخبرته النفطية وتطلعاته المستقبلية في إقناع حكومات الدول المنتجة للنفط الرئيسية، وهي المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وأمبراطورية إيران والجمهورية الفنزويلية، للبدء بمشاورات من أجل تنسيق سياساتهم النفطية وتطوير علاقاتهم مع الشركات النفطية. كان هناك بالطبع رواد آخرون يشاركونه هذه التطلعات خصوصاً في العراق وفنزويلا، ولكن عقدة الضعف لدى تلك الحكومات في مواجهة الشركات وحكوماتها، علاوة على اختلاف سياساتها الدولية ونظمها الداخلية كما هو واضح في الأسماء الرسمية لهذه الدول، جعل مهمة الطريقي تبدو آنذاك شبه مستحيلة، إلا أن المهمة نجحت حينما وافقت حكومات هذه الدول على عقد مؤتمر في بغداد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والذي انبثقت عنه منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

لقد ولدت الأوبك ضعيفة بحكم ضعف أعضائها، لكن مجرد إنشائها كمنظمة دولية لها ميثاقها وأهدافها واجتماعاتها الدورية ومقرها في جنيف كان أمراً في غاية الأهمية. أما الدور الريادي للمرحوم الطريقي فلم يقتصر على مساهمته في تأسيس الأوبك، بل استمر بعد انتهاء مسؤولياته الرسمية حيث أسس أول مجلة نفطية عربية شهرية خلقت وعياً علمياً وفنياً في جميع مراحل الصناعة النفطية لدى المتخصصين وغيرهم من الاقتصاديين والسياسيين العرب، مما هيأ الأرضية المناسبة للتطورات السياسية والتشريعية الوطنية في مجال الصناعة النفطية.

إن دور المرحوم الطريقي لم يقتصر بالطبع على نقد وتطوير الصناعة والسياسة النفطية القائمة آنذاك، بل سعى إلى تنوير المجتمعات النفطية بالتطورات المستقبلية في صناعة

النفط، وهو ما ينبغي العمل عليه من أجل الاستفادة من مثل هذه التطورات أو الامتناع عن الوقوع فيها. ولعل من أهم تنبؤاته أو بالأحرى تحذيراته، أن الدول الصناعية وعلى رأسها أميركا سوف تعمل على نقل وخزن احتياطات النفط العربي في أراضيها، مما يحرم العرب والأوبك من السيطرة على نفوطها. وبعد سنوات عديدة إثر الثورة النفطية عام ١٩٧٣ وإنشاء منظمة الطاقة الدولية ظهر إلى الوجود مشروع المخزون النفطي الاستراتيجي في الدول الصناعية والذي نفذته جميعاً بما حصن اقتصاديات هذه الدول من معظم الأزمات النفطي الطارئة أو القصيرة الأمد. ولا إخالني مبالغاً إذا قلت إن لا أحد من جيل المرحوم الطريقي أو من الجيل الذي جاء بعده لم يستفد ويتأثر بآراء الطريقي وأفكاره ومقترحاته.

باريس في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

أبو الأوبك: عبدالله الطريقي(*)

مازن البندك(**)

(عبدالله الطريقي هو علة كل شيء!)

هكذا كانت تردد شركات النفط الأجنبية العاملة في الأقطار العربية وبقية أقطار العالم. وفي تاريخ النفط العربي والعالمي، كان الدور الذي قام به عبدالله الطريقي في تحرير النفط من سيطرة الشركات العملاقة أسطورة من الأساطير. ولا يوجد رجل واحد تصدى لهذه الشركات العملاقة كما تصدى لها عبدالله الطريقي. وكقصة النبي داود مع جوليات الجبار، فقد استطاع هذا الفتى العربي أن يهزم شركات النفط المفترسة بمقلاعه الصغير: المعرفة والوطنية وحسن التصرف والتصميم.

وكان عبدالله الطريقي يتمتع بخاصية أخرى أتاحت له أن ينتصر في معركته، فقد كان رجلاً عصياً على الفساد. فصلابته الخلقية وعفة يده وصفاء نفسه كانت أقوى من كل المغريات التي طالما هوت بالكثيرين.

كانت الأوبك هي فكرة عبدالله الطريقي البسيطة، بل البديهية لكنها الأقرب

(*) كتاب «عبدالله الطريقي... الأعمال الكاملة»، ص ٧٣، نقلاً عن مجلة «الجيل»، السنة ١٨ العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧م.

(**) رئيس تحرير مجلة «الجيل» اللبنانية.

للمستحيل في وقتها، وهي التي بقيامها وتجسّدها في منظمة فعلية استطاعت أن تحرر النفط العربي، بل العالمي من سيطرة الشركات المنتجة وأن تعيد إلى أصحاب النفط بعض حقوقهم التي كانت نهباً حلالاً لهذه الشركات.

(أكلت يوم أكل الثور الأبيض!)

هذه الحكمة القديمة التي جاءت في «كليلة ودمنة» هي أنسب ما يصف لسان حال الدول المنتجة للنفط وهي تنشئ منظمة الأوبك. فحين تستطيع إحدى شركات النفط العالمية العاملة في أحد الأقطار المنتجة أن تغتصب حق هذا القطر، بطريقة الحساب أو بخفض الأسعار أو خفض الإنتاج أو تقسيم الحصص أو غير ذلك، وتتضامن معها بقية الشركات العالمية في صناعة النفط، فتستفرد الشركة بالقطر المنتج الذي لا يجد مخرجاً أمام طغيان الشركة، فإن بقية الأقطار المنتجة تتعرض لهذا المصير نفسه على أيدي بقية الشركات العاملة فيها. فالشركات المتواطئة في الكارتل تفرض شروطها من موقع واحد على الدول المنتجة، وعلى كل دولة على حدة، ولا سبيل إلى منع ذلك إلا بأن لا تقف دولة منتجة وحدها، بل أن تقف جميع الدول المنتجة موقفاً واحداً في مواجهة شركة واحدة أو بقية الشركات.

بغداد وطهران إلى جانب فنزويلا.. ولعل أبرز مثال على انفراد شركات النفط العالمية بأحد الأقطار المنتجة هو الحصار الذي فرضته الشركات على تأميم النفط في إيران، فمنعت شراءه وتصديره، واستعاضت عن النفط الإيراني بزيادة الإنتاج في البلاد المنتجة الأخرى، وقفزت بالإنتاج العالمي للنفط من ٥٣٥ مليون طن سنة ١٩٥٠، وهي سنة التأميم، إلى ٦٣٧ مليون طن سنة ١٩٥٣. وبهذه الطريقة استطاعت الشركات العالمية الاستغناء عن النفط الإيراني، ولو مؤقتاً، حتى أنضجت الظروف لتجهض الوضع الوطني في إيران وتطيح التأميم وحكومته.

والذي لا يعرف قواعد اللعبة، يخسرها، والذي يعيش في الغابة ولا يكون قوياً تأكله الوحوش، (وإن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب). وهذه قواعد أولية في صناعة النفط العالمية، التي هي أقرب ما تكون إلى الغاب ويسودها، بالتالي، قانون الغاب.

والجيل الجديد من المسؤولين عن صناعة النفط في البلاد المنتجة كان قد بدأ يعرف أخطار الغابة التي يعيش فيها، ويدرك تواطؤ الكارتل العالمي الذي يهيمن على صناعة النفط العالمية، ويفرض على كل أطرافها، سواء الدول المنتجة أو الدول المستهلكة، شروطه وأسعاره التي تكفل مصالح الشركات العالمية المكونة للكارتل.

ولاحت لعبدالله الطريقي فكرة بسيطة، لكنها أساسية، كبقية الأفكار التي يفجرها الإنسان في معركة البقاء، ليبقى. ومضمونها هو: إذا كانت الشركات العالمية تتصرف من مركز القوة بسبب تضامنها والتقائها في موقع واحد، فليس أمام البلاد المنتجة للنفط إلا أن تلتقي، بدورها، في جبهة واحدة لتواجه تحدي الشركات وترد عليه. وبدون الموقف الموحد للبلاد المنتجة ستبقى للشركات الكلمة العليا.

وقد طرح هذه الفكر عبدالله الطريقي الذي كان مديراً للمعادن والنفط في السعودية حينذاك ثم أصبح وزيراً مختصاً بهذه الشؤون سنة ١٩٥٨، في حديث مع أحد كبار المسؤولين العراقيين، في أحد اجتماعات الجامعة العربية، سنة ١٩٥٠. وبدأت فكرة معتمة بلا تحديد وبلا معالم أو قسمات. وانتهى هذا الحديث بين المسؤولين العرب بالاتفاق على تبادل المعلومات واستمرار الاتصال بين الحكومتين العراقية والسعودية حول شؤون النفط.

وفي هذه الفترة، كان وفد فنزويلي يتجول في أقطار الشرق الأوسط ويحمل معه قوانين النفط الجديدة في بلاده، ومن ضمنها الخمسون في المئة، أي مناصفة الأرباح بين البلاد المنتجة والشركات، ويحمل باقي الأفكار التي كانت تراود الحكومة الفنزويلية الديموقراطية الجيدة أو تحاول أن تطبقها. ولكن الوفد الفنزويلي أراد أن يتبادل الأفكار ويقترح الحلول للقضايا المشتركة التي تواجه البلاد المنتجة للنفط، أملاً في تطوير هذه الأفكار إلى صيغة معينة، للتعاون والتنسيق بين أقطار الشرق الأوسط وفنزويلا. وكانت أحاديث الوفد الفنزويلي تدور حول ضرورة إنهاء المنافسة بين أسعار النفط الفنزويلي وأسعار النفط في الشرق الأوسط، وهي منافسة تفيد منها الشركات فقط، وتلحق الخسارة بعوائد البلاد المنتجة جميعاً.

لكن الوفد الفنزويلي لم يستطع دخول المملكة العربية السعودية نتيجة تدخل شركة

أرامكو الأميركية، لتمنع مناقشة الأفكار الخطرة التي يحملها الوفد الفنزويلي. ويبدو أن تدخل أرامكو حدث بواسطة أحد الأساليب الخفية التي تجيدها أرامكو، فلم يعلم بالمنع المسؤولون عن النفط السعودي إلا بعد أن عاد الوفد الفنزويلي إلى بلاده. لكن عبدالله الطريقي قرر أن يعرف جيداً التجارب التي مرت بها فنزويلا وأن يتزود من دروسها، وحين علم بنبأ مؤتمر للنفط يعقد فيها، سنة ١٩٥١، ذهب ممثلاً للمملكة العربية السعودية لحضور هذا المؤتمر، فحزم أمتعته وحمل أوراقه إلى كاراكاس، العاصمة الفنزويلية.

وقد اعتنت الصحافة الفنزويلية بهذا الزائر القادم من الصحراء اعتناءً غير عادي، وكان الطريقي طوال مدة إقامته يقابل إما صحافياً أو إذاعياً أو مسؤولاً في صناعة النفط ويودع آخر. واستمع كثيراً وقال كثيراً، واكتشف أن بعض الأفكار التي تجول في خاطره هي الأفكار نفسها التي يتحدث بها المسؤولون في فنزويلا.

وبعد انتهاء المؤتمر، قرر عبدالله الطريقي أن لا يعود رأساً إلى السعودية، وأن يعرج على طهران وبغداد في طريق عودته ليستمر خيط الأفكار الذي بدأه مع أحد المسؤولين العراقيين، والذي تعزز وتقوّى بعد زيارته لفنزويلا.

وفي طهران، قابل عباس هويدا، الذي كان يتولى منصب وزير المالية قبل أن يصبح رئيساً للوزارة، بعد ذلك، وشرح له فكرة قيام تعاون ما بين الدول المنتجة للنفط، فقدمه هويدا إلى رئيس شركة النفط الإيرانية، ليستأنفا الحديث. وفي هذا اللقاء، عرض عبدالله الطريقي فكرة إيجاد الوسائل لإيجاد رابطة اتصال دائمة بين الدول المنتجة، للتشاور وتبادل المعلومات ووجهات النظر المختلفة. وطار عبدالله الطريقي من طهران إلى بغداد، بعدما لقي تشجيعاً من الجانب الإيراني.

وفي بغداد، فوجئ الطريقي بأن العهد الملكي وشركة النفط البريطانية قد استطاعتا تعطيل قيام جهاز حكومي متخصص بشؤون النفط، ولكنه عرض فكرته، التي بدأت تتخذ بعض المعالم والقسمات، على المسؤولين في بغداد، الذين رحبوا بالفكرة. كذلك التقى بنوري السعيد نفسه الذي أيد الفكرة ودعا الطريقي إلى المضي بها.

وعاد عبدالله الطريقي إلى المملكة وقد عزم عزماً أبدياً على متابعة هذه الفكرة وتطويرها وترجمتها إلى صيغة عملية. وكما يقول: (كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بأن تحقيق هذه الفكرة هو الوسيلة الوحيدة لحفظ الأسعار ومنع تلاعب الشركات بها، التي تنفرد بتحديد الأسعار بدون مشورة الحكومات المنتجة، وهي بذلك ضرورة من ضرورات الحياة لهذه البلاد). وفي سنة ١٩٥٣، وضع الطريقي تقريراً عن مغالطة الشركات في الحساب لحرمان البلاد المنتجة من جزء كبير من عوائدها التي تستحقها بموجب عقود الامتياز السائدة، وبعث بنسخة من التقرير إلى العراق والكويت. واستمرت، بعد ذلك، الحكومات الثلاث في تبادل الخبرات. وبعد ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ في العراق، تقوضت السيطرة الأجنبية وأخذ نفوذ شركات النفط العاملة فيه بالتلاشي، وبدأ صراع مرير بين العراق والشركة. وقد انتبهت العراق، أكثر من أي وقت مضى، لأهمية الموقف الموحد للأقطار المنتجة للنفط، وخصوصاً العربية منها، فتقدمت، في يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩، بجملة اقتراحات للجامعة العربية، كلها تصب في اتجاه إقامة صيغة عملية لموقف عربي موحد في كل ما يتعلق بسياسة النفط، في التشريع أو الإنتاج، والمحافظة على الاحتياطي، وتنظيم الأسعار وتبادل المعلومات والخبرات الفنية، واعتماد طرق عادلة لحسابات شركات النفط وإنشاء معهد للبحوث النفطية.

إلى أن تم انعقاد النفط العربي الأول سنة ١٩٥٩، وحضرته وفود من إيران وفنزويلا وإندونيسيا بصفة مراقبين، واجتمع، سراً رؤساء الوفود، وتداولوا القضايا التي تواجهها البلاد المنتجة. وكانت هذه هي الفرصة الأولى التي يلتقي بها عبدالله الطريقي وبيريز ألفونسو، المهندس الأول لسياسة تحرير الثروة النفطية في فنزويلا. وفي هذا الاجتماع توصل المجتمعون إلى كتابة مذكرة، يوصون بها بإنشاء منظمة تجمع البلاد المنتجة للنفط يكون هدفها الأول المحافظة على الأسعار، وإجراء المشاورات والدراسات لتحقيق المصالح المشتركة للدول المنتجة وحمايتها. ولأول مرة، يتبلور، في محاولة فعلية، اتجاه الدول المنتجة ليكون لها رأيها في تحديد الأسعار التي تعودت الشركات الكبرى أن تتلاعب بها على هواها.

وفي أقل من سنة بعد هذا الاجتماع حدثت الهزة التي حركت الجبل، وذلك في أغسطس (آب) ١٩٦٠، حين قررت، فجأة، شركة ستاندارد ـ جيرسي خفض السعر

المعلن للبرميل من النفط الخام بخمسة عشر سنتاً، أي خفض قيمة الطن الواحد، بسبعة ونصف في المئة، وبالتالي خفض عوائد الدول المنتجة بالنسبة نفسها، فقد تبعها في خفض السعر كل الشركات الكبرى المتواطئة في الكارتل العالمي. مثلاً، هذا الخفض كان يعني أن تخسر السعودية حوالى ثلاثين مليون دولار في السنة، في وقت لم تزد فيه عوائدها من النفط على ٢٩٦ مليون دولار في سنة ١٩٥٩.

هذا الإجراء التعسفي دفع كل الدول المنتجة لفتح الملفات الخاصة بحرية الشركات في تحيد الأسعار، ودفعها أيضاً إلى التعاون في إجراء موحد ومشترك.

الأسعار

من المعروف أن الشركات الكبرى التي تملك امتيازات الشرق الأوسط، ما عدا الشركات (المستقلة) القليلة التي لم تغير العناصر الرئيسية للصورة، هي الشركات نفسها التي تملك شركات النفط العاملة في الأسواق العالمية وتسيطر فيها على النقل والتكرير والتسويق. ولكن كل شركة من هذه الشركات العملاقة مجزأة إلى عدة شركات مختلفة، تنفرد كل منها بإحدى عمليات النفط أو بإحدى أسواقه، ومرتبطة في النهاية بالشركة الأم برباط قانوني وفعلي كحبل الوريد. وقد جرت العادة على أن تستخرج النفط الشركة صاحبة الامتياز في منطقة معينة، ثم تبيعه في السوق العالمي للشركة الأم. مثلاً، الشركة البريطانية صاحبة الامتياز في إيران، تستخرج النفط الإيراني ثم تبيعه للشركة الأم. شركة النفط البريطانية، وكذلك شركة أرامكو في السعودية، تستخرج النفط من الأراضي والمياه السعودية، ثم تبيعه للشركات الأربع الأم المكونة لها. وفي أيام جاهلية النفط، كانت هذه الشركات تلجأ إلى الخداع الفاضح لتحقيق أعظم قدر من الربح، وذلك بأن تبيع الشركة، صاحبة الامتياز، النفط المستخرج بسعر متدنّ لشركتها الأم، وبناء على هذا السعر المتدني تحتسب حصة البلاد المنتجة، وفي الوقت نفسه، تستأنف الشركة الأم بيع النفط في الأسواق العالمية بالأسعار العالية السائدة فيه، والمحسوبة على أساس أسعار نفط الولايات المتحدة المرتفعة. وهكذا، تعود على البلاد المنتجة أدنى العوائد وتلتهم الشركات أسمن الأرباح.

وفي أحد مؤتمرات شركات النفط العالمية، وبعد تحقيق مبدأ مناصفة الأرباح في

الشرق الأوسط، قال ممثل لمجموعة شركات نفط بريطانية: (علينا أن نحسب درجة أقل مما كنا ندفع لها بحسب الصيغة السابقة). وبكلمات أخرى، فإن سعر النفط الخام المستخرج عند البئر ليس هو السعر الحقيقي لكنه السعر الاسمي الذي تقرره الشركات بحسب مصالحها، معتمدة على تحقيق أرباحها الأسطورية في مراحل متأخرة من عمليات صناعة النفط، وذلك في النقل والتكرير، والتسويق الفعلي للنفط الخام ومشتقاته.

كما يقول عبدالله الطريقي، فإن جميع عمليات صناعة النفط هي عمليات متشابكة، وإن ما يؤثر على مرحلة ما من مراحلها يؤثر على الأخرى. فإن أي خسارة يمكن أن تنتج من النقل، مثلاً، تؤثر على أرباح الإنتاج، وهو الأمر الذي ينطبق على كل مراحل عمليات النفط. ولكن، متى نتجت من عملية من هذه العمليات خسارة ما، فإن الشركة لا تتردد في أن تعمد إلى خفض أسعار النفط الخام، أي عند فوهة البئر... فهل من العدالة في شيء أن تخسر الأقطار المنتجة جزءاً من نصيبها في الأرباح بحجة أن عمليات النفط التالية ستتمخض عن خسارة ما، وفي الوقت نفسه، تحرم حصتها في الأرباح الناتجة من العمليات التالية؟!

والخفض الذي أجرته ستاندارد ـ جيرسي، ومعها بقية الشركات، على أسعار النفط الخام في هذه المرة، لم يصاحبه أي خفض في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية. وبدا واضحاً أنه إجراء تعسفي يهدف، فقط، إلى خفض حصة الدول المنتجة في مدخولها من النفط، لمصلحة الشركات.

فالشركات تعمد إلى تحديد الأسعار بطريقة تعسفية، وتقرر بنفسها المرحلة التي تحقق فيها معظم أرباحها، فتنقل مرحلة الأرباح المجزية من البئر إلى الناقلات أو المصافي، بعيداً عن البلاد المنتجة. وبهذه الطريقة استطاعت الشركات العاملة في الشرق الأسط تحقيق أرباح بلغت خمسة بلايين ونصف بليون دولار ما بين ١٩٥٣ و١٩٦٠، أي في فترة سبع سنوات، وحرمت البلاد المنتجة من نصف هذه الأرباح التي كان يجب أن تعود عليها بموجب اتفاقيات مناصفة الأرباح.

وفي السعودية، وبعد التوصل إلى مبدأ مناصفة الأرباح، اتفق على أن يكون السعر

المعلن للبرميل الواحد ١,٧٥ دولار، لكن شركة أرامكو كانت تسجل في دفاترها ١,٤٣ دولار سعراً للبرميل الواحد، وتعطي الحكومة السعودية حصتها على هذا الأساس. وحين سأل المسؤولون السعوديون عن أسباب هذا الفارق بين السعر المتفق عليه والسعر الذي يدفع بالفعل، أجابت شركة أرامكو بأن هذا الخفض هو قيمة الحسم الذي تعطيه أرامكو للشركات الأم مقابل تسهيل عمليات التسويق وتحمّل نفقاته. ولكن أرامكو لم تكن قد ذكرت شيئاً عن هذا الحسم في أثناء مفاوضاتها حول الأسعار مع الحكومة السعودية، وعمدت إلى تسجيل سعرها التعسفي في دفاترها بدون العودة إلى الحكومة، وكانت نتيجة ذلك نسف اتفاقية مناصفة الأرباح، فلم يعد على الحكومة السعودية سوى ٣٢ في المئة، بحسب هذه الصيغة التي فرضتها الأرامكو، والتهمت الشركة ٦٨ في المئة.

والحجة التقليدية التي تلجأ إليها الشركات في خفض الأسعار هي الادعاء بتحقيق فائض إنتاج في السوق، يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب، فإلى هبوط الأسعار. ولكن الرد على مثل هذا الوضع هو تحديد الإنتاج حتى يتعادل الطلب مع العرض، فتتوازن الأسعار مرة أخرى. والواقع أنه ليس هنالك فائض في الإنتاج، لكن هنالك قدرة على رفع الطاقة الإنتاجية فحسب، وحين تندفع شركات النفط الكبرى، التي تسيطر على أغلبية احتياطي النفط إلى زيادة الإنتاج إلى درجة تزيد على حاجات السوق والطلب على النفط، وتهبط الأسعار تبعاً لذلك، فإن الشركات تكون قد دفعت للأسواق كل الفائض الذي تحقق بسعر مجاني، ولا يعود على البلد المنتج بشيء. ففي وسع الشركات منع زيادة الإنتاج بكميات تزيد على الحاجة، وبالتالي المحافظة على الأسعار. والاعتقاد بإمكانية وجود منافسة حرة في ظل الكارتل العالمي للنفط، وسيادة قانون العرض والطلب في تحديد الأسعار هو الوهم بعينه.

ففي الولايات المتحدة الأميركية، وفي ظروف سابقة اندفعت فيها الشركات إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج تفوق حاجة السوق، عندئذٍ فرض على الإنتاج نظام صارم للرقابة لا يتيح زيادة الحجم الكلي للنفط الذي يصل السوق الداخلية، على درجة معينة. وبعد أن فرض التقنين على حجم النفط الذي يسمح باستيراده إلى السوق الأميركية يخضع لتنظيم هدفه معادلة العرض والطلب، وبما يقتضيه ذلك من تحديد الإنتاج في حقول النفط الأميركية. وبالتالي، فإن نظام رقابة الإنتاج والعرض في

الولايات المتحدة هو نظام لتثبيت الأسعار ودعمها. لماذا، إذن، لا يجوز في البلاد المنتجة للنفط ما يجوز لصناعة النفط في الولايات المتحدة نفسها؟!

... إلى مؤتمر بغداد

ومن اللحظة التي أعلن فيها الخفض تنادت كل البلاد المنتجة، وهي عازمة هذه المرة على أن تصون حقوقها. فبادر الشيخ جابر الأحمد، ولي عهد الكويت، حينئذٍ وأميرها الحالي، والذي كان يتولى بنفسه السياسة النفطية في بلاده حينذاك، إلى إرسال برقية إلى عبدالله الطريقي يقترح فيها أن الوقت قد حان لعمل شيء، وأنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع يحضره مندوبو البلاد المنتجة لمواجهة الوضع الجديد. وكذلك وصلت الطريقي برقية أخرى من بيريز الفونسو، الوزير المسؤول عن صناعة النفط في فنزويلا،-تحمل المعنى نفسه. وعلى الفور عرض عبدالله الطريقي فكرة عقد اجتماع للأقطار المصدرة للنفط على (الأمير) فيصل، الذي كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء حينذاك، قبل أن يصبح ملكاً فيها فيما بعد، فرحب بالفكرة، ولكن فيصل اعترض على أن تكون الرياض مقراً للاجتماع المزمع عقده، لئلا يسيء فهمه جمال عبدالناصر، وأشار على الطريقي بالبحث عن مكان آخر للاجتماع. فقام الطريقي بجولة سريعة زار فيها بغداد، والكويت وطهران، واجتمع بالزعيم عبدالكريم قاسم، الذي كان يحكم العراق، فتحمس للفكرة، وعرض ـ أن تكون بغداد هي مكان الاجتماع. وهكذا حلت مشكلة المكان، لأن اختياره كان يمكن أن يسبب حساسيات لا لزوم لها، ووهمية أيضاً. ويقول عبدالله الطريقي إن مصر، من البداية، لم تطمئن إلى فكر قيام منظمة تجمع الأقطار المصدرة للنفط، في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط ولا تكون عضواً فيها، وكانت تخشى أن تكون المنظمة حيلة سياسية لاستبعاد مصر. ويذكر الطريقي أن محمود يونس، أحد وزراء عبدالناصر في تلك الفترة، أبدى له مخاوف مصر في هذا الشأن. واستمرت شكوك مصر في الأوبك فترة طويلة، حتى إن الأمين العام لاتحاد العمال العرب، أنور سلامة، هاجمها في المؤتمر الثالث للنفط العربي الذي عقد في القاهرة. ولم تتبدد المخاوف المصرية من الأوبك إلا بعد أن تبينت الدوافع الاقتصادية البحتة التي أدت إلى تشكيلها، للمحافظة على الثروات النفطية للبلاد المنتجة، بغض النظر عن أنظمتها السياسية وسياساتها المختلفة. وفي أقل من شهر واحد من تاريخ خفض الأسعار الذي أقدمت عليه شركات النفط،

وبدون استشارة الحكومات المنتجة، اجتمع في بغداد مندوبو العراق وإيران والسعودية والكويت وفنزويلا، وأعلنوا قيام (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، المعروفة بالأوبك، في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠.

فقد كانت الأوبك هي الأداة الوحيدة لمواجهة كارتل الشركات بجبهة موحدة تجمع الأقطار المنتجة.

وفي بيان إعلان الأوبك، أكدت الدول المؤسسة للمنظمة الجديدة أهدافها الرئيسية التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أولاً: نوهت الأقطار المنتجة بأهمية النفط في تطوير مجتمعاتها، فالنفط هو عماد اقتصاد هذه الأقطار، وهو مصدر الدخل الوحيد أو الرئيسي، وهو، في النهاية، مادة هالكة ومحددة بزمن تنتهي بانتهائه.

ثانياً: اعترضت الأقطار المنتجة على تذبذب الأسعار التي تتلاعب بها الشركات على هواها، وأبدت نيتها وعزمها الأكيدين على أن تشترك في تحديد الأسعار، وأن لا تترك ذلك للشركات وحدها.

ثالثاً: أبدت الأقطار المنتجة موافقتها على أن تقتطف الشركات ثمار استثماراتها، ولكن في حدود معقولة وعادلة.

رابعاً: تعهدت الأقطار كلها بأن تقف جميعاً موقفاً موحداً، وأن يرفض كل قطر أية مكاسب خاصة يمكن أن تعرضها الشركات على ذلك القطر، لضعضعة موقف بقية الأقطار وإيجاد ثغرة في صفها.

خامساً: أعلن بيان الأوبك النية على تنظيم عملية الإنتاج وزيادته بالمعدلات اللازمة لحاجات الدول المستهلكة، وبما يكفل للدول المنتجة عوائد مضمونة ومستمرة.

وقد انضمت للأوبك فيما بعد بقية الدول الرئيسية المنتجة للنفط وهي أبوظبي

وإندونيسيا وليبيا وقطر والجزائر والغابون ونيجيريا وإكوادور. ولم تستطع الأوبك أن تشق طريقها بسهولة بعد انطلاقها، إذ رفضت الشركات أن تعترف بها في أول الأمر، وامتنعت عن مفاوضتها بصفتها هيئة تمثل الأقطار المنتجة بمجموعها، وأصرت على مفاوضة كل بلد على حدة، ونفذت ضغوط الشركات أكثر من مرة للتأثير في مواقف بعض الدول المنتجة، كما أن عوامل المنافسة لم تختف تماماً بين هذه الدول، التي لم تستطع أن تصل إلى الاتفاق على برنامج محدد للمحافظة على معدلات معينة لزيادة الإنتاج في كل قطر. ورغم ذلك، فإن الأوبك استطاعت أن تستمر، وأن تنمو وأن تحقق مكاسب كبيرة للأقطار المنتجة في وجه كل الصعوبات. ومع ازدياد الوعي، وتكامل أسباب السيادة الوطنية وتراجع النفوذ الخارجي، لدى الدول المنتجة، تعمق شعورها بوحدة المصالح التي تجمعها وضرورة وقوفها صفاً واحداً في وجه كارتل الشركات الكبرى.

ويمكن القول إن الأوبك اَستطاعت منذ نشوئها إلى اليوم أن تحقق الحد الأدنى في الاتفاق مع الشركات المنتجة، ولكن بجهود ومعارك مستمرة، لأن تسليم الآخر بالحق ليس سهلاً. كذلك فإن الأوبك تواجه باستمرار محاولات بعض الدول الإنتاج بأكثر من حصصها مما يؤدي إلى الإضرار بأسعار النفط. وهذه القضية أيضاً تحتاج دائماً إلى جهود مستمرة وأحياناً خصومات حادة. ولكن على العموم وفي النهاية فإن أعضاء الأوبك لا يلبثون أن يسووا هذه الخلافات بطريقة أو بأخرى. والأوبك هي قصة فكرة بسيطة، وسليمة، وأساسية، تمت واستمرت وتعاظمت، لأنها كذلك.

«نم هانئاً أبا صخر»(*)

فهد العلي العريفي(**)

كان عبدالله الطريقي إلى آخر يوم، بل آخر ساعة من حياته شغوفاً بأمته مخلصاً لقضاياها أميناً على أموالها وممتلكاتها ونفطها التي جاهد لتطويرها وإنمائها وتخليصها من أشداق الأجانب بالحق والحوار والوعي، والعمل على تطوير الأنظمة التي لها مساس بالنفط وإنتاجه وتسويقه في كل شبر من الوطن العربي، وحتى الأوطان الأخرى التي كانت في أواخر حياته تقيمه مستشاراً لها في هذا الجانب، عندما افتتح مكتباً استشارياً لشؤون النفط في عمارة (ستاركو) في بيروت. كنتُ أتابع أحاديث الأستاذ عبدالله، من خلال الصحافة ووسائل الإعلام عندما كان وزيراً للنفط وأتابع الندوات العلمية التي كانت تقام له أو يقيمها في بعض الجامعات والنوادي في ذلك الوقت حول حقوق الوطن العربي المنهوبة من بعض الشركات، ودعواته لإنشاء (الأوبك) التي تحققت في ذلك الوقت! ومقولته المشهورة (يجب أن يكون بترول العرب للعرب). لكنني سعدتُ بمقابلته في مقهى (ستاركو) في شارع الحمراء ببيروت حوالي عام ١٩٦٩م وتعرفتُ إليه، فكان في حديثه الرائع يكاد في كل كلمة ينطقها أن يوحي إليك بعشقه وتعلقه بوطنه وإخلاصه منقطع النظير لسهوله وجباله، ولكل شبر وحفنةٍ من ترابه. كان يقول في ذلك الحديث القصير: (الإنسان مهما لاقى، فإنه عزيز

(*) مجلة «اليمامة»، العدد ٢٤٧٤، السنة ٤٧، بتاريخ ٢٦ ـ ٥ ـ ١٤١٨هـ، ٢٧ ـ ٩ ـ ١٩٩٧م.

(**) كاتب سعودي، رأس تحرير مجلة «الأمن» وعمل مديراً عاماً لمؤسسة اليمامة الصحافية.

في وطنه وبين أهله وربعه، وعندما يرحل عنه يشعر بالضياع) وكان يردّد في كل حرفٍ الثناء على وحدة البلاد، التي حمته من التمزق والفرقة والتشتت. كان هذا محور حديثه في تلك السويعات الممتعة المفيدة، وعندما عاد إلى الرياض تكرم الصديق الأخ ناصر الطريقي بدعوتي على شرف أبي صخر مع مجموعة من الأفاضل في فندق «ماريوت» إلى الغداء، وكنت بجواره فسألته: أين سكنت يا أبا صخر؟! فابتسم وقال: لقد أكرمني صديقي (فلان) وذكر اسماً لشخص من أصدقائه يقيم في الرياض ويحمل الجنسية السعودية، ويعمل في التجارة الواسعة، فأسكنني في «فيلا» صغيرة من الجاهز! قلتُ في نفسي: الله أكبر! وزير نفط لا يملك مسكناً في وطنه! ولكن ولي الأمر، نمي إلى علمه هذا الأمر، فأمر في الحال بشراء منزلٍ له، فكان هذا العمل الجليل مصدر ارتياح وتقدير أصدقاء الطريقي وتلاميذه ومحبيه ومواطنيه. وتكرم ثانيةً الصديق ناصر الطريقي فدعا مجموعة من الأصدقاء لزيارة بلد الزلفي العزيزة، وعندما حضرنا إلى مقر الجماعة، التي أقامته بلديتها، رأيتُ شخصاً عرفته من عينيه الثاقبتين بالشهامة والكرامة، فقد كانت اللحية البيضاء الكبيرة تغطي كل جزء من ملامح وجهه، فسألته وأنا أتقدم للسلام عليه: أبا صخر.. ماذا فعلت بك الأيام؟! قال: كما تراني!! هائئاً في مسقط رأسي.

وذهبنا برفقته في سيارة صغيرة مع صديقين في اليوم التالي للتجوال، فقلتُ له: يا أبا صخر لقد عايشت شؤون النفط وشجونه، وخبرت مراوغات الشركات وأعمالها، وعملت قبل الوزارة في التنقيب عن النفط في بلادك، فأرجو أن تكون قد دونت ذكرياتك عنها للتاريخ، وستكون مرجعاً مهماً لتلك الحقبة في تاريخ النفط، فتنهد وقال: أبداً لم أسطر حرفاً، فقد شغلتني الأيام عن تدوينها، وأنا الآن يكاد الندم أن ينكد عليّ حياتي، وعلى استعداد أن أملي ذكرياتي على من يتطوع لكتابتها.

وأخرسنا الألم على ضياع كنزٍ من الذكريات، ثمين، لا يقدر بثمن!! وساد الصمت، ولم يتطوع أحد منا بقبول المهمة الوطنية وتسجيل الذكريات العظيمة لرجلٍ عظيم.

رحل أبو صخر، لا يشغله التفكير في عقارات أوروبا التي لا يملك فيها شيئاً. رحل أبو صخر، من دون أن يفكر بأنباء البورصة والأسهم والسندات! رحل أبو صخر، خفيفاً نظيفاً لم يسرق ولم يظلم، ولم ينافق على حساب المبادئ والأخلاق،

والفضائل العربية. رحل أبو صخر هانئاً هادئاً ودفن في بلاده التي باع المال والراحة والجاه في سبيل أن يحافظ على محبتها، ويحافظ على صدقيته معها، وعاش حتى رآها تنمو وتزدهر وتنال من الشركات الحقوق التي وقفت الدولة معه في مطالباته ودعوته لنيلها.

الطريقي.. الرجل الإنسان(*)

عبدالعزيز السنيد(**)

لم يكن عبدالله بن حمود الطريقي رجلاً كبيراً في عالم البترول وتكويناته فحسب، وإنما كان رجلاً كبيراً في عواطفه ومشاعره وأخلاقه ومصداقيته. كان صديقاً مخلصاً لكل أبناء وطنه «السعودية» ووطنياً متحمساً لكل أبناء أمته العربية، فقد سعى بكل تفانٍ ونكران ذات وحميّةٍ واجتهاد، عندما كان رجلاً مسؤولاً في المناصب الهامة التي تولاها في بلاده في مجال العمل في تخصصه في عالم البترول والغاز، كان متحمساً بفرحٍ وقوةٍ في البحث عن الشباب السعودي والعربي، لتشجيعهم على معرفة ودراسة البترول ليؤدوا دورهم في الحفاظ على ثرواتهم الوطنية، وفي مقدمتها «النفط» ليتعلموا أسراره ويكتشفوا ماهيته وتكويناته ويمسكوا دفة العمل به، ويحفظوا أولياته وليعملوا على تطويرها وحل ألغازها، وعندما كان مسؤولاً عن «الذهب الأسود» في بلاده، عمل على اختيار نخبة من الشباب الوطني، لإرسالهم إلى خارج البلاد للتخصص في علم البترول والغاز، وقد نجح في استقطاب الكفاءات وعمل أيضاً على اختيار أفضل الشباب العربي المتعلم، والتوسط لدى الجهات العليا في البلاد، لمنحهم الجنسية السعودية، ليعملوا يداً بيد، مع أبناء الشعب السعودي في عملية نفطنا، اكتشافاً وإنتاجاً

(*) كتبت هذه الشهادة بناء على طلب من كاتب السيرة.

(**) من موظفي مصلحة العمل والعمال حينما تأسست عام ١٩٥٣م ثم غادر السعودية إلى الخارج، كاتب أسبوعي في صحيفة «اليوم» السعودية.

وتسويقاً وممارسة كل الوسائل الأخرى المرتبطة بالبترول وتفرعاته، وقد نجح الطريقي في هذا المجال نجاحاً مميزاً، وقد تعلم منه الكثيرون أشياءً كثيرة، في هذا العلم الذي كان محصوراً بين الأوساط الأجنبية الأميركية والأوروبية، فكانت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الجامعة التي تخرج ويتخرج فيها سنوياً الكثيرون من شبابنا، للعمل في هذا الحقل من العلم وفي غيره، من مجالات العلوم التكنولوجية والمعلوماتية والتقنيات الحديثة.

معرفتي بالطريقي، تمتدّ إلى زمنٍ بعيد، فقد عرفته وعرفتُ عبدالعزيز بن معمر، والشيخ حمد الجاسر، رحمهم الله، وأسكنهم فسيح جناته، لما بذلوه من جهدٍ وإخلاص وأمانةٍ في خدمة وطنهم وخدمة أبناء شعبهم، وحكومتهم السعودية، بنكران ذات.

لقد التقيتُ بأبي صخر، في بغداد عام ١٩٦٠م عندما جاء إلى بغداد، من أجل متابعة مشروع تكوين «منظمة الأوبك» وزرته في فندق بغداد، ولما رآني قال: لماذا أنت هنا؟! كيف تستقيل من عملك، وتترك مصلحة العمل والعمال؟ وكانت هذه المصلحة قد أمر الملك سعود بإنشائها وكلف عبدالعزيز المعمر بهذه المهمة، وهذه المصلحة أنشئت بعد إضراب عمال شركة أرامكو عام ١٩٥٣م الذين طالبوا بتحسين ظروف عملهم وتحقيق مطالبهم، وأهمها الاعتراف بحقهم في إنشاء اللجنة العمالية التي انتخبها العمال في كل مناطق عملهم، فقامت أرامكو بإنشاء «لجان الاتصال» لخداع العمال وسرقة جهودهم، ولكن العمال رفضوها ففشلت «لجان أرامكو الاتصالية».

التقيتُ بالطريقي بعد تقاعده في مكتبه الاستشاري في بيروت، وكان ذلك في عام ١٩٦٤م ولاحظ أثناء قراءاتي أنني لا أرى الحروف والكلمات جيداً، فقال لي: أنت بحاجة إلى نظارة طبية، وقد عملتُ تلك النظارة، ففرح عندما رآني أقرأ بوضوح، وبعد فترة أُبعدتُ من بيروت، وقالت لي سلطات الأمن اللبنانية: «أنت غير مرغوب وجودك في بيروت» فتركتها وذهبتُ إلى ألمانيا، ولما ضقتُ ذرعاً بالحياة هناك بعيداً عن الوطن والناس، الذين أعرفهم ويعرفونني، وأفهمهم ويفهمونني، اتصلتُ بالطريقي شاكياً وضعي ورغبتي بالمجيء إلى البلاد، فقال: لماذا لا تذهب إلى سوريا، وأنت متزوج منها؟!! فقلتُ: أنا ممنوع من دخولها! فقال: لماذا؟ قلتُ: لأنهم منذُ أيام الوحدة

السورية ـ المصرية، منعوني من دخولها بحجة أني ضد الوحدة، وضد سياسة عبدالناصر، التي لها نفحات ديكتاتورية، وكان الطريقي من أشرف وأفضل الشخصيات العربية، التي تؤمن بالوحدة وبالرئيس عبدالناصر، وكل هذا لم يمنعه من الوقوف بجانبي، لأنه عرف بأنني لست ضد وحدة الأمة العربية، ولستُ ضد عبدالناصر، ولكن لي وجهات نظر! فقال: سأتصل بالسوريين! وسيكون إن شاء الله التوفيق معنا، وستلحق بعائلتك، وبالفعل اتصل برئيس الوزراء آنذاك «صلاح الدين البيطار» وقال له: لماذا تمنعون الابن من دخول بلدكم؟! وهو شاب وطني مؤمن بحرية التعبير والديموقراطية، وعدو الاستعمار والصهيونية والأفكار الرجعية، وبعد أيام اتصل بي أبو صخر، وقال: توجه إلى سوريا فهم يرحبون بك، في بلدك العربي، وبالفعل وصلتُ ووجدتُ من يستقبلني، وعشتُ فيها ١٥ عاماً أمارس نشاطي الصحافي والإذاعي بكل حرية.

وعندما يزور الأستاذ عبدالله الطريقي سوريا، يفرحون بقدومه ويخصصون له ندوة أو محاضرةً يتكلم فيها عن البترول العربي والقضايا الوطنية ويتبرع بالمكافأة إلى الجمعيات الخيرية. وبالمناسبة كان الطريقي يساعد الطلاب مادياً ومعنوياً، والذين هم بحاجة إلى المساعدة.

أود أن أكتب الكثير والكثير عن الطريقي والمعمر وحمد الجاسر، فهؤلاء شخصيات وطنية لها تاريخ وصفحات عطرة بالحب للوطن وللشعب وللحرية والعدالة الاجتماعية، ومن العاملين على تحرير الأوطان العربية وضمان سؤدد وكرامة الإنسان العربي وتأمين حقوقه في الحرية والديموقراطية والتطور، والتقدم في شتى مجالات الحضارة والعرفان والعلم والثقافة، ولكن الزكام الذي تلبسني منذُ أسبوع لم يساعدني كثيراً على حرية الحركة. رحم الله شيوخنا الأفاضل، ولنا في تاريخهم القدوة الحسنة والأيام العطرة.

الشيخ الطريقي .. صاحب فكر ورؤية(*)

د. مصطفى الرفاعي(**)

في قلوب وعيون من يعرفون قدره، هو الشموخ ورمز النضال من أجل حقوق العرب. وإذا كان النفط أحد دعائم اقتصاد الأمة العربية وقوتها ونهضتها، فالشيخ عبدالله الطريقي هو باعث هذه النهضة ورائدها.

كان فكره السابق لعصره وعزيمته وعلمه ونضاله وحسه وانتماؤه العربي الأصيل وراء الكثير من المتغيرات والأحداث التي تمت في عهده ومن بعده. اجتمع في روحه وقلبه فكر وأمل صحوة العرب من غفلة طويلة، وتوحدهم في أمة عربية واحدة تترامى أطرافها وتتكامل ثرواتها وإمكاناتها ويتآخى أبناؤها كي تكون مهابة قوية يعتز أبناؤها بانتمائهم لها.

تأثر فكر وتكوين عبدالله الطريقي بفكر وروح الحركة السياسية العظيمة التي نشطت في جموع الشباب والطلبة في الأربعينيات، والتي أنجبت الكثيرين من رجالات مصر والعالم العربي، واعتنقت جماهير الشباب فكر النضال والتضحية من أجل التخلص من الاحتلال وتوحد البلاد العربية، وكانت صناعة البترول في الشرق الأوسط تحت

(*) صحيفة «الأهرام»، المصرية بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٧.

(**) مستشار في عدد من شركات النفط والصناعة، ورئيس شركة إتمام الصناعية.

سيطرة الشركات الأجنبية تديرها وتشغلها وفقاً لمصالحها ومصالح دولها. وكان الشيخ عبدالله الطريقي أول من درس علوم البترول من أبناء الجزيرة العربية عام ١٩٤٥، وأدرك الشيخ الطريقي أهمية وقيمة الثروة البترولية ونادى بضرورة حسن استخدامها، بما يعود على البلاد بالنفع والتنمية. كان هدفه تعظيم عائدها كي يستخدم في بناء البلاد العربية دون استنزافها وبيعها بأسعار متدنية لا تتناسب مع قيمتها، وقد تبنّى ونادى بضرورة تحسين شروط الاتفاقيات بحيث تستفيد الدول العربية من ثرواتها القومية، وكان للشيخ الطريقي في هذا المجال صولات وجولات، وخاصة في مؤتمرات البترول العربية الأولى، وتناولت أحاديثه وأبحاثه قضايا تعديل شروط الاتفاقيات البترولية، ومبدأ الظروف المتغيرة والتأميم.. إلخ.

أسّس منظمة أوبك عام ١٩٦٠ واشترك معه في هذا العمل التاريخي وزير بترول فنزويلا بيريز ألفونسو، ونجحت الأوبك خلال فترة ازدهارها في الحفاظ على أسعار البترول، وعُيّن الشيخ عبدالله بعد ذلك كأول وزير بترول عربي، إذ عُين وزيراً للبترول في المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز في عام ١٩٦٢.

في بيروت أنشأ مكتباً للاستشارات البترولية، وأصدر مجلة «البترول والغاز العربي» وكلاهما كانا لخدمة قضية استرداد حقوق الدول المنتجة للبترول من الشركات العالمية وجعل شروط الاتفاقيات أكثر عدالة وأقل إجحافاً، وكانت هذه الدول في حاجة إلى المال، لبناء الدولة ومؤسساتها ولتنميتها زراعياً وصناعياً وعمرانياً، إضافة إلى نفقات التعليم والتسليح واستمرت المجلة في الصدور لمدة ٣٠ عاماً.

لم يكن الطريقي مجرد خبير بترولي، بل كان صاحب فكر ورؤية بعيدة وتصوّر لما يجب أن يكون عليه حال العرب كافة.

الطريقي وجيل الرواد في صناعة النفط(*)

خالد أحمد عثمان(**)

قرأت باهتمام وعناية التحقيق الذي كتبه محمد السيف، والذي نشرته جريدة «الاقتصادية» على جزئين في عددها الصادر بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٤ و١٩/٤/٢٠٠٤ عن المغفور له بإذن الله عبدالله حمود الطريقي، وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق، حيث كان أول من تبوأ هذا المنصب الوزاري بعد أن تحولت المديرية العامة للزيت والمعادن التابعة لوزارة المالية إلى وزارة سنة ١٩٦٠.

إن هذا التحقيق يستحق التنويه والإشادة، لأنه كشف لقراء الجيل الحالي ملامح السيرة الذاتية لأول وزير بترول سعودي، الذي كان أحد رجال هذا الوطن الغالي، الذين كانت لهم مساهمات متميزة في خدمة الوطن والدفاع عن مصالحه، وهو وإن كان لم يمكث في منصبه الوزاري إلا سنة وأربعة أشهر، إلا أن جهده ودوره البارز في شؤون صناعة النفط كان مشهوداً من خلال عمله في وزارة المالية، خصوصاً بعدما أصبح مديراً عاماً لشؤون الزيت والمعادن في هذه الوزارة سنة ١٩٥٤.

(*) صحيفة «الاقتصادية» السعودية، العدد ٣٨٥٣، العدد ٣٨٥٣، الخميس ٢٩/٤/٢٠٠٤م.

(**) محام ومستشار قانوني ـ جدة (السعودية).

ولعل مما يلفت النظر في هذا التحقيق أن الطريقي كان محل تكريم وتقدير أولي الأمر، رغم الاختلاف الذي حدث في وجهات النظر وخروجه من الوزارة وبعده بإرادته واختياره عن الوطن ردحاً من الزمن، ويرجع السبب في هذا التقدير إلى إخلاصه وصدقه وحسن نواياه، فهو كما جاء في التحقيق لم يسئ وهو في الخارج إلى بلده وقيادته.

الذي يبدو لي أن الخلاف حول الشأن النفطي بين القيادة والطريقي لم يكن في الاستراتيجية، إنما في التكتيك، ذلك أن الهدف الرئيسي والأسمى الذي كان يحلم به ويسعى إلى تحقيقه هو تأميم الصناعة النفطية، وهو الأمر الذي تحقّق فيما بعد، عندما نضجت الظروف، حيث بدأت الدولة منذ عام ١٩٧٣ تشارك بشكل متصاعد في ملكية شركة الزيت العربية الأميركية «أرامكو» إلى أن تمكنت من تملكها سنة ١٩٨٠ بأثر مالي رجعي إلى عام ١٩٧٦. ولا شك أن لأحمد زكي يماني، الذي حلف الطريقي في منصبه دوراً كبيراً وبارزاً لا مشاحة فيه في عملية تملك شركة أرامكو التي تغيّر اسمها بعد ذلك، فأصبحت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية». وذلك بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز المرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٩/٤/٤هـ، بالموافقة على نظام الشركة. ودخلت الشركة بذلك في عهد جديد من التنظيم والإنجازات والتوسع في الأعمال محلياً ودولياً وأصبحت أكبر شركة نفط في العالم.

يبدو لي أن أهم وأخلد إنجازات عبدالله الطريقي هو إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك». فقد كان هو ووزير البترول الفنزويلي خوان بابلو بيريز ألفونسو، القوة المحركة والدافعة لإنشاء هذه المنظمة التي كانت وسيلة مهمة من وسائل تبادل المعلومات ونشر الوعي بحقائق الصناعة النفطية في الدول الأعضاء وأداة قانونية للدفاع عن مصالح الدول المصدرة للنفط، وإحداث تغيير إيجابي لصالح هذه الدول في هيكل العلاقات النفطية الدولية، ولا تزال هذه المنظمة أداة فاعلة في ضبط توازن السوق العالمية للنفط، حتى قال بعض خبراء النفط إنه لو لم توجد هذه المنظمة لكان من الواجب إيجادها، وإذا كان أول وزير بترول سعودي هو أحد الآباء المؤسسين لمنظمة أوبك، فإن ثاني وزير بترول سعودي وهو أحمد زكي يماني كان صاحب فكرة إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك» الذي قام وسعى بموافقة

وتوجيه من الملك فيصل بن عبدالعزيز، رحمه الله، إلى إخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود سنة ١٩٦٨، وبلغت حماسة أحمد زكي يماني لهذه المنظمة ورعايته لها أن وافق على تولي منصب الأمين العام لهذه المنظمة خلال السنوات الأولى من حياتها، إضافة إلى عمله الوزاري في بلاده حتى رسخت قواعدها واشتد عودها. عندئذ تخلّى عن منصب الأمين العام الذي شغله من بعده مواطن ليبي اسمه سهيل السعداوي، علماً بأن الأمين العام الحالي لهذه المنظمة هو عبدالعزيز عبدالله التركي، وكيل وزارة البترول السعودية الأسبق. وأصبحت هذه المنظمة من أنجح وسائل العمل العربي المشترك، حيثُ انبثق عنها شركات ومشاريع تعمل في العديد من مجالات الصناعة النفطية. وكانت منظمة أوابك منظمة عربية تنشأ في إطارها محكمة عربية وهي الهيئة القضائية، وهي ذات اختصاصات اختيارية للفصل في منازعات تتعلق بشؤون وأنشطة نفطية ليس هنا مجال الحديث عنها. ومن نافلة القول أن هذه المبادرات السعودية في إنشاء منظمتي أوبك وأوابك تدل على إدراك أولي الأمر وتقديرهم أهمية التعاون والتنسيق بين الدول المصدرة للنفط سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد العربي.

إن كاتب هذه السطور عمل مستشاراً قانونياً في وزارة البترول والثروة المعدنية سنين عدداً في عهد أحمد زكي يماني، لذا فإنني من الجيل الذي لم يقدر له أن يعرف عبدالله الطريقي، لكنني سمعت وقرأت عنه، وكان أبرز ما قيل إنه كان رجلاً ألمعياً ومحل احترام وتقدير مخالفيه في الرأي والاتجاه قبل المؤيدين، وأنه كان أحد كبار الخبراء العرب في مجال الصناعة النفطية. وشاء الله تعالى أن ألتقي عبدالله الطريقي مرة واحدة سنة ١٩٨٠ عندما جاء ليُلقي محاضرة في جامعة سزرن ميثودست (U.M.S) في مدينة دالاس في ولاية تكساس، حيثُ كنتُ أدرس فيها برنامج الماجستير في القانون، وكان موضوع المحاضرة حول النفط والصراع العربي الإسرائيلي. وتجلّت بعد المحاضرة خبرة الطريقي وحنكته حيث أجاب عن أسئلة بعض الحاضرين وكانت منها أسئلة استفزازية، ممن في قلوبهم هوى صهيوني، لكن الطريقي أجاب عنها بمزيج رائع من الموضوعية والدبلوماسية والمشاعر القومية.

جميل أن يعرف الجيل الحالي السيرة الذاتية لشخصيات أدت دورها في العمل العام، وأتمنى أن تواصل جريدة «الاقتصادية» تحقيقاتها في هذا الشأن وتُلقي بعض الأضواء على رجال الرعيل الأول في صناعة الذين كانت لهم مساهماتهم المتميزة في خدمة

الوطن في هذا المجال الحيوي، وأخص منهم بالذكر الدكتور عبدالهادي حسن طاهر، أسبغ الله عليه ثوب الصحة والعافية، فقد أدى دوراً مهماً وبارزاً في إدارة وتطوير الصناعة النفطية الوطنية في حقبة مهمة من تاريخ هذه الصناعة، وذلك من خلال عمله محافظاً للمؤسسة العامة للبترول والمعادن «بترومين» وإشرافه على المشاريع والشركات المنبثقة عنها، وشهد له العديد من الذين عرفوه أو تعاملوا معه أنه أحد العلماء الأفذاذ في اقتصاديات النفط والغاز.

وجدت الدولة سنة ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) أن دواعي المصلحة العامة تقضي بدمج مصافي التكرير ومرافق توزيع المنتجات النفطية التابعة لـ«بترومين» في شركة أرامكو السعودية، ودخل التنظيم القانوني للصناعة النفطية بهذا الاندماج في طور جديد، إلا أن هذه المصافي والمرافق تظل ولا شك شاهداً على منجزات حقبة من العمل الوطني الدؤوب في مجال الصناعة النفطية.

تلك أمة قد خلت، أدت دورها مدعومة بثقة وتشجيع وتوجيه قيادتها، فلها ما كسبت وللجيل الحالي ما يكسب. والله ولي التوفيق.

الطريقي... البترولي الفقير(*)

محمد رضا نصرالله(**)

كنا صغاراً حين رفع الشيخ عبدالله الطريقي، أول وزير بترول سعودي، شعاره التاريخي «نفط العرب للعرب» وتملكنا العجب كيف يجرؤ الرجل على مناوأة شركات النفط العالمية، بهذه الدعوة السافرة لتملك العرب حقوقهم الطبيعية؟ كانت شركات النفط وقتذاك تتعامل مع الدول المنتجة، وكأنها بقرة حلوب لا ينضب معين عطائها، لقاء أسعار بالغة التدني!!

ولم يكن ذلك إلا بسبب إحساسها، أن الدول العربية المنتجة للبترول، غير قادرة فنياً على التعامل مع هذه السلعة الاستراتيجية، فلم يوجد بعد في الخمسينيات والستينيات الجيل التكنوقراطي والفني القادر على إدارة البترول وهندسته بصورة بتروكيمائية، من هنا كانت تفرض السعر الذي تريد، لأنها هي وحدها المتحكمة في إنتاجه وتسويقه وتصنيعه.

عبدالله الطريقي، هو أولُ بترولي عربي وسعودي، يتنبه بوعي مبكرٍ لخطورة المكانة البترولية في سوق الاقتصاد العالمي.

(*) صحيفة «الرياض» ١٤١٨/٥/١٧هـ. ١٩٩٧/٩/١٨م.

(**) كاتب وأديب سعودي وعضو مجلس الشورى السعودي.

وعيه هذا لم يأتِ من فراغ، وإنما تخصصه بتفوق في هندسة المعادن وعلم طبقات الأرض في كلية دار العلوم بالقاهرة سنة ١٩٣٨م، كان أولَ ثمار حركة الابتعاث العلمي في المملكة، التي كانت وقتذاك تحاول الوقوف على قدميها، تشمّ أنفاس الحياة، عبر اكتشاف أول بئر بترولية في المنطقة الشرقية. وفي مواكبة لبداية الانتعاش الاقتصادي السعودي، سافر عبدالله الطريقي إلى أميركا ليخصّص رسالة الماجستير في ذات الحقل، حيث عينته الدولة في أواخر الأربعينيات أول سعودي مسؤول عن البترول في الدمام، وبعد ذلك بسنوات حيث عمل خبيراً بترولياً في عدد من الشركات، تكررت صوره على صفحات المجلات والصحف كأول وزير بترول في المملكة، متخذاً من الدفاع عن ثروات بلاده قضيته الأساسية أمام شركة أرامكو، قبل أن تتحول إلى أرامكو السعودية. ولأنه صاحب قضية وطنية كان له اجتهاده، ولكن هذا الاجتهاد لم يمسّ سمعة بلاده في عمله السياسي، ولم يتاجر بمواقفه هنا أو هناك!! وإنما اغتنم أولَ فرصةٍ للعودة إلى الأرض التي رأى على ثراها نور الحياة والعلم والوظيفة، ليجدد صلته بذرات الرمال والأرض التي تكون منها. وأيضاً فإن اللافت في حياة الشيخ عبدالله الطريقي، أنه يكاد يكون أول وزير بترول عربي أو عالمي يموتُ فقيراً! فلم يعبئ جيوبه بالمال العام، ثم ينبري يلبس قميص الوطنية المبهرج، وهو متمدد على كنوز من الثروات العابرة للقارات، مدافعاً عن قضايا الوطن والمواطنين!!

إن الكثيرين يعرفون هذه الحقيقة الناصعة في تاريخ الطريقي، ولذا جاء تقدير الدولة لمكانته الكبيرة في المجتمع، فراحت تخصص له بيتاً، قضى فيه سنواته الأخيرة متعبداً لله ناسكاً، بين الرياض ومسقط رأسه الزلفي، بعدما تكشف له زيف الدعاوى الأيديولوجية، وران عليه وعلى الشارع العربي الإحباط العام بعد هزيمة ١٩٦٧م، وهذا ملمح آخر في حياة هذا الرجل الشديد الصدق مع نفسه ومع وطنه، وقبل ذلك وبعده مع يده التي لم تتلوث بحرام.

رحمك الله أبا صخر، لقد رحلتَ عنا والجميع يذكر مواقفك ـ المتفقون معك والمختلفون ـ بكل تقدير، لأنك أحببت قضيتك ووطنك بنقاء سريرة وطهارة ضمير.

واحد من أهم عشر شخصيات عالمية(*)

د. ماجد المنيف(**)

لم أقابل الشيخ عبدالله الطريقي سوى مرتين قبل وفاته بأعوام قليلة. ولكني كنت ارتبطت بسيرة الشيخ الطريقي ومساهماته قبل ذلك بأعوام من خلال تخصصي العلمي في اقتصاديات النفط وتدريسي لها في الجامعة وممارستي لها عملياً من خلال عملي في قطاع النفط في المملكة وحضوري مؤتمرات منظمة أوبك التي يعتبر الطريقي أهم مؤسسيها منذ نهاية عقد الثمانينيات وحتى الآن. لقد تخطى دور وإسهامات الشيخ الطريقي حدود المملكة والعالم العربي ليصبح شخصية عالمية أثرت على تاريخ علاقات النفط والطاقة والاقتصاد العالمي وعلى ميزان القوى بين الشركات العالمية وحكومات الدول النامية المنتجة وبين الأخيرة والدول الصناعية. ولا يكاد يخلو مرجع في تاريخ النفط وعلاقاته من إبراز للدور الفذ للطريقي في تعديل ميزان القوى لصالح الدول المنتجة بل وإيجاد صيغه علاقات في سوق النفط لا تزال موجودة حتى الآن. إن أي مؤرخ للنفط وعلاقاته لا بد أن يضع اسم عبدالله الطريقي ضمن أهم عشر شخصيات عالمية أثرت على مجريات العلاقات الاقتصادية والنفطية الدولية خلال القرن العشرين.

(*) شهادة بعث بها الدكتور ماجد المنيف إلى كاتب السيرة.

(**) أكاديمي سعودي متخصص باقتصاديات النفط، عضو مجلس الشورى السعودي.

لقد آمن الطريقي وهو الصبي المغامر القادم من أعماق الصحراء والذي درس جيولوجيا النفط في الولايات المتحدة بأن الشرط الرئيس للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية هو في تعلم أساسياتها الفنية والقانونية والاقتصادية، ولا يتأتى ذلك إلا بإعداد القوى المواطنة لذلك التحدي عن طريق الضغط على شركة أرامكو التي كانت تملكها الشركات الأميركية الكبرى الأربع لتوظيف وتدريب السعوديين وعن طريق التوسع في البعثات الدراسية إلى الخارج. وآمن أيضاً بأن السيطرة على الثروة لا تأتي بإعلانات تأميم وتملك الثروة الخام في مناطق الإنتاج فحسب بل ولأن النفط سلعه دولية لا بد من التعرف على طرق تسويقها وتسعيرها والحصول على أعلى عائد ممكن منها لذلك استعان بالكفاءات العربية والوطنية في بداية عمله مسؤولاً عن إدارة النفط في وزارة المالية ثم وزيراً للبترول. وقد عاش الطريقي ليرى ثمرة رؤياه صناعة نفطية وطنية تقوم عليها قوى عاملة مواطنة عالية التأهيل والتدريب وشركة نفط وطنية لا تسيطر على مرحلة إنتاج الخام وتسويقه فحسب بل تكريره سواء محلياً أو بالخارج ونقله وتوزيعه ومتابعة تسعيره في الأسواق العالمية.

ومع أن الكثيرين أكدوا على أفق الطريقي الوطني والقومي العربي إلا أن أهم إنجاز له بنظري هو ربط الجوانب الوطنية والقومية بالبعد العالمي. ويعتبر إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أهم تجسيد لذلك. إذ أدرك الطريقي مبكراً أن مواجهة التكاتف الاحتكاري للشركات العالمية لا يقابله إلا تكاتف موازٍ لحكومات الدول المنتجة أياً كانت. لذلك جاءت ولادة منظمة أوبك عام ١٩٦٠ في بغداد كأول تكتل اقتصادي للدول النامية تتويجاً لجهود خرجت من أروقة مؤتمرات النفط العربية التي كان يحرص الطريقي على حضورها عندما كان مسؤولاً عن قطاع البترول في المملكة وبعد تركه للوزارة. وقد أسرّ لي أحد من عاصروا تلك المرحلة إصرار الطريقي على أهمية إشراك إيران غير العربية وفنزويلا غير المسلمة في تأسيس المنظمة لإعطائها الصبغة العالمية الضرورية لنجاحها وبقائها.

لقد استمرت المنظمة بأداء دورها لخدمة الدول المنتجة والدفاع عن مصالح الدول النامية عموماً طوال العقود الأربعة الماضية على رغم الخلافات العاصفة بين أعضائها أحياناً وعلى الرغم من المحاولات الدؤوبة من الدول الصناعية لتقويض المنظمة. وأصبحت بذلك من أنجح المنظمات الاقتصادية للدول النامية. ولا شك أن لذلك

أسباباً عده لعل أهمها بعد نظر آبائها المؤسسين وعلى رأسهم الشيخ عبدالله الطريقي في تحديد أهداف بعيدة المدى في دستور المنظمة منسجمة مع واقع صناعة النفط عالمياً ودوره في اقتصاديات الدول الأعضاء. وخلال مسيرة المنظمة حاولت أكثر من مره إعادة النظر في دستورها لتدرك أن الأهداف المصاغة قبل أكثر من أربعين عاماً لا تزال قائمة وتفي بواقع الصناعة وبتطلعات وأهداف دولها الأعضاء.

لقد كانت حياة عبدالله الطريقي حافلة، ولا تزال إسهاماته في نهضة وطنه وأمته وشعوب الدول النامية ماثلة. وقد بادر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتخصيص جائزة سنوية باسمة تقديراً لدوره القومي نأمل أن يتبعها مبادرات أخرى. رحم الله الطريقي فبغيابه خسر وطنه والعالم العربي والعالم شخصيه فذة.

نفط العرب للعرب(*)

صلاح منتصر(**)

في عام ١٩٦٧ وفي وسط ظلام اليأس الخانق، الذي ملأ نفوسنا بعد مفاجأة ما حدث في يونيو، اتجهتُ إلى التعلق بالبترول، باعتبار أنه كان النافذة التي يمكن أن يتسرب منها شعاع أمل لمستقبل مصر. ومثل تلميذ في مدرسة، بدأتُ أستذكر كل ما يتعلق بالبترول في مصر، ولكنني سرعان ما اكتشفت أنه لا يمكن عزل مصر عن المنطقة العربية ولا عزل المنطقة العربية والحديث عن بترولها دون دراسة ومعرفة كل أوضاع البترول في العالم. وفي هذه الدراسة الواسعة التي لا نهاية لها، كانت مجلة «البترول العربي» التي يصدرها الشيخ عبدالله الطريقي وزير بترول السعودية السابق، مائدة فكرية دسمة كنت أنتظر صدورها أول كل شهر. كان عبدالله الطريقي في ذلك الوقت يتحدث حديثاً غريباً عنوانه الدائم «نفط العرب للعرب» فكيف يمكن أن يحصل العرب من بترولهم على أقل من ٨٠ سنتاً عن كل برميل ينتجونه، بينما تحصل الشركات الاحتكارية على أضعاف أضعاف هذا النصيب من الإنتاج، وبعد ذلك عمليات تكريره وتسويقه. كان متوسط سعر البترول في ذلك الوقت ١٨٠ سنتاً للبرميل، وكانت جميع الدول العربية المنتجة للبترول بغير استثناء لا تعرف عن بترولها إلا الأرقام التي تسجلها عدادات الشركات السبع العملاقة، التي كانت تنفرد في ذلك

(*) صحيفة «الأهرام» المصرية، ١٨/٩/١٩٩٧م.

(**) كاتب يومي في صحيفة «الأهرام» ومؤلف مصري.

الوقت باحتكار إنتاج كل البترول العربي. ولهذا بدا كلام الشيخ الطريقي نوعاً من الهلوسة التي ينطق بها حالم، خاصة أن الشركات الاحتكارية كانت قد تحالفت على إفشال قرار الدكتور مصدق، رئيس وزراء إيران، عندما أصدر قراراً بتأميم البترول الإيراني، فحاصرت الشركات إيران وامتنعت عن شراء بترولها وجعلتها توقف الإنتاج وتسرح عمالها وتفتح الباب لشاه إيران كي يضرب ضربته ويتخلص من مصدق. لكن الطريقي لم ييأس من استمرار الحديث عن قدرة العرب على امتلاك بترولهم وتحقيق أكبر الفائدة منه، ورغم أنه كان يقول هذا الكلام من خلال مجلته والمحاضرات والمؤتمرات، التي كان يُدعى لحضورها، إلا أنه كان وحده مدرسة علّمت الكثيرين من العاملين بالبترول أن يحلموا بهذا اليوم الذي يستعيد فيه العرب بترولهم. كان مثل الذي يزعق ليوقظ النائمين، ويصرخ ليستفز الساكتين، ويثور ليحرك الثورة في نفوس المستسلمين. وتحقّق بالفعل أكثر مما كان يحلم به الشيخ عبدالله الطريقي بعد أن تم استثمار فرصة حرب أكتوبر، وأصبح العرب يملكون بترولهم، ولم أعد أسمع كثيراً عن الشيخ الطريقي، خاصة أن اهتماماتي البترولية توزعت إلى اهتمامات أخرى، إلى أن قرأتُ أخيراً عن وفاته، وأحسستُ أنني فقدت أستاذاً تعلمت في مدرسته وكنت أنتظر دروسه بلهفة. أستاذ لم ييأس إلا بعد أن تحقّق شعاره وأصبح نفط العرب للعرب!

الطريقي.. عملاق النفط(*)

د. إحسان بن علي بو حليقة(**)

الاهتمام بالشيخ الطريقي مستحق بالفعل، هناك الكثيرون ممن يعرفون عنه لكن يبدو أن أحداً لا يكترث فتاريخنا يبقى مكتوماً لسبب أو آخر في صدور الرجال والنساء. على أي حال لي تجربة مؤثرة مع الشيخ الطريقي، أذكر أني في بداية ابتعاثي للولايات المتحدة الأميركية قضيت فصلاً دراسياً في جامعة ولاية أوكلاهوما، وكان يدرسني برفسور عربي من أصل مصري، واستدعاني بعد انتهاء إحدى المحاضرات، وقال لي: ما لديك بعد ظهر اليوم؟ سألته لماذا، قال: هناك شخص عزيز يريد رؤيتك. ثم أردف: أنت لا تعرفه لكنك تعرفه فهو شخصية سعودية مرموقة بل تاريخية. لم يخبرني البرفسور عن اسم الشخصية ، لكنه وعد بأن سندويتش همبورجر وبطاطس مشوية وشيء من السلطة ستقدم. بالفعل ذهبت حسب الموعد وكنت في صحبة د. محمد الصادق الجفري وهو مبتعث سعودي آخر، يعمل حالياً أستاذاً في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة. وما إن دلفنا إلى بيت الأستاذ المصري حتى قدم لنا الشيخ الطريقي.

لقد سمعت عن الرجل الكثير منذ طفولتي في الأحساء، والكبار يتحدثون عنه بكثير من الاحترام كلما أتى ذكر النفط، وكثيراً ما يأتي في تلك النواحي حيث شعل الغاز

(*) شهادة بعث بها الدكتور إحسان بو حليقة إلى كاتب السيرة.

(**) أكاديمي سعودي متخصص بالاقتصاد. عضو مجلس الشورى السعودي.

التي كانت آنئذ متناثرة في الصحاري تعطي وهجاً لأي «كشتة» إلى البر أو أي سفرة إلى بقيق أو الدمام أو الرياض. قابل الشيخ الطريقي كلينا بكل ود وكأننا من أبنائه، فأخذ يسألنا بإسهاب عن دراساتنا وعن البلاد وآخر علمنا بها، ثم عرجنا على النفط وصناعته فكانت أفكاره مرتبة عميقة وجريئة.. حدثنا عن جوانب من التاريخ الذي كنت أتخيل وهو يقوله أنه جبله بيديه.. مضى اللقاء بسرعة رغم أننا قضينا معه ما يقارب الساعتين، لكن كان بادياً أن صحته لم تك على أتم وجه، لكن عقله وفكره كان نيراً، لقد جعلني جلوسي معه أشعر بكثير من الارتياح إلى أن أمثال هذا الرجل هم من جلس قبالة أرباب صناعة النفط العالمية يمثلون مصالح بلدي، وكنت سعيداً أكثر بأن ما كنت قد قرأته في دروسي الجامعية وخصوصاً ما كان يلوكه برفسور مثل أدلمان حول أوبك والعرب وصناعة النفط مردّه نهوض أشخاص أصحاب رؤية عميقة ضاربة في عمق الوطن وفي عمق صحرائه وعروبته.. لقد وجدت في الطريقي عملاقاً يقول إن اكتشاف النفط واستخراجه في بلادنا ليس معجزة، فهو كثيف التواجد، أما التحدي الحقيقي فهو أن نجعل من هذه الفرصة التاريخية إنطلاقة تاريخية تأخذنا إلى صدارة الأداء والتحدي التنافسي والرغبة لسد الفجوة مع الدول المتقدمة.. لقد بقيت كلماته وصورته ماثلة في وجداني فهو عملاق أحب وطنه وأهل وطنه ..

الطريقي في مسقط رأسه(*)

محمد القشعمي(**)

قبل أربعين عاماً، وبالتحديد عام ١٣٨٢هـ الموافق ١٩٦٢م، ومع بداية وعينا وانفتاحنا ومتابعتنا لما يجري حولنا من أحداث، سمعتُ بمحاضرة بعنوان «تحويل نهر الأردن» تقام بعد مغرب يومٍ من أيام الصيف، وسيلقيها وزير البترول والمعادن الشيخ عبدالله الطريقي.

كان الجو ملتهباً بالأحداث المتسارعة، فمن ثورة اليمن إلى انفصال الوحدة بين مصر وسورية، إلى بداية مقاومة الاستعمار البريطاني إلى اكتشاف الجاسوس الإسرائيلي بسورية «ايليا كوهين» إلى تهديد إسرائيل بتحويل نهر الأردن، وعبدالناصر يدعو لمؤتمر قمةٍ عربي.. إلى غيرها من الأحداث.

في محاضرة الشيخ الطريقي تلك، التي ألقاها بجامعة الملك سعود بحي الملز بالرياض، سمعتُ لأول مرة بأنه بالإمكان القضاء على إسرائيل في مدة ستة أشهر، فيما لو اتفق العرب! على استعمال سلاح النفط وقطعه عن الدول المؤيدة لها، وبعد فترة وجيزة سمعتُ بسفر الشيخ الطريقي إلى خارج السعودية.

(*) كتبت هذه الشهادة بناء على طلب من كاتب السيرة.

(**) كاتب وأديب سعودي، مدير الشؤون الثقافية في مكتبة الملك فهد الوطنية.

في عام ١٤٠٢هـ تلقيتُ دعوةً كريمةً من الأخ ناصر الطريقي، لحضور حفل غداء في أحد فنادق الرياض الشهيرة، على شرف الشيخ عبدالله الطريقي، بمناسبة عودته إلى المملكة، وبحضور عددٍ من الأدباء والكتاب السعوديين، وبعد سنوات التقيتُ به مرةً أخرى، بمنزل ناصر الطريقي، نفسه، ولكن في مسقط رأس الطريقي، مدينة الزلفي، وكان الحديثُ عن مزارع القمح المنتشرة على امتداد الصحراء، وكان الشيخ الطريقي ينذرنا بقدوم سنوات عجاف، وخطورة نفاد مخزون المياه الجوفية، وقال إن رشاشات الري المحورية، في مشاريع القمح الكبيرة، ستحول الأرض إلى أرضٍ سبخة، على المدى الطويل، وذلك وفقاً لوجهة نظر الشيخ الطريقي، لأن الماء الحلو يتبخر، ولا يبقى إلا الماء المالح، الذي ينزل إلى جوف الأرض، وبهذا تتلوث الأرض، ويستنزف المخزون المائي، وينتهي مع الأيام، وحينما أسمع اليوم نداءات وزير المياه الدكتور غازي القصيبي، أتذكر نداءات ومناشدة الشيخ الطريقي، قبل عشرين عاماً، وممّا ذكر الطريقي آنذاك، قوله أن القمح الذي ننتجه لا نأكله، بل نسلمه لصوامع الغلال، ويقبض المزارعون قيمته، بينما تفكيرنا واستهلاكنا لما تنتجه بشاور والهند من الرز!.

بعد سنتين من ذلك اللقاء، جمعتنا مناسبة ضمت مجموعةً من الأدباء والمسؤولين، وذلك في مدينة الزلفي، وكان من الحاضرين الأساتذة/ فهد العريفي وجاسر الحربش وعثمان العمير ومحمد رضا نصرالله وصالح الصالح وغيرهم، وبعد تناول طعام الغداء في استراحة البلدية، أردنا القيام بجولة على بعض معالم الزلفي، فاتجهنا شمالاً، حيثُ «جزرة» ملتقى جبل طويق بنفود الثويرات، وفي الطريق إلى جزرة، كان الشيخ الطريقي في المرتبة الأمامية، وكنتُ والأستاذ العريفي، في المرتبة الخلفية، وكنا نتحدثُ معه عن أهمية تسجيله لمذكراته، قبل أن تمحوها الأيام، وتشيخ الذاكرة، وبمجرد أن ذكّرته برواية «مدن الملح» للروائي عبدالرحمن منيف، إلا والتفت بكامل جسمه إلينا، وحينما ذكرت الجزء الرابع، والذي لم يطلع عليه الطريقي، وهو «المنبت» إلا وألقى الحديث الشريف «المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى».

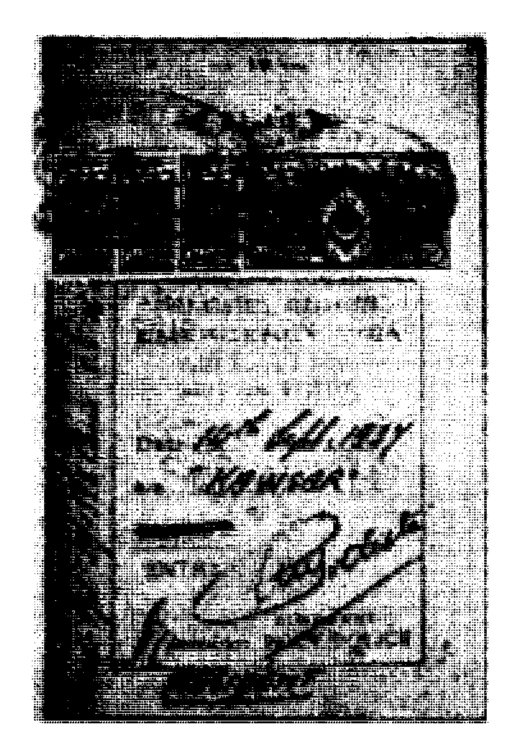
عدنا من جزرة، مع غروب الشمس، وقد سبقنا الضيوف إلى مزرعة الوجهاء تركي وعبدالرحمن الطوالة، وحينما وصلنا إليهم، وجدناهم وقد صلوا صلاة المغرب، فذهب الطريقي ليتوضأ، وأمّنا في صلاتي المغرب والعشاء الأستاذ صالح الصالح، وكان عجلاً في صلاته، ولما أتى الطريقي، بعد وضوئه وجدنا وقد سبقناه بركعةٍ أو ركعتين، فلحق

بنا، وبعد الانتهاء من الصلاة، قام غاضباً وقال: هذه صلاة ليستْ كما ينبغي، إنها خالية من الطمأنينة والسكينة والوقار، وأنا مضطر لإعادتها! فأقنعه الدكتور جاسر الحربش، بأننا على جناح سفرٍ، وللسفر ضروراته، والجميع على أهبة الاستعداد للسفر، فاقتنع على مضضٍ.

بعد هذا اللقاء بمدة، سمعتُ بأنه عندما يسافر مؤذن المسجد المجاور لمنزله، بحي الروضة بالرياض، فإنه يعطيه مفتاح المسجد، ويتولى الأذان والإقامة، وفي آخر سنوات عمره، قرّر الذهاب إلى القاهرة لمرافقة ابنته (هيا) للدراسة الجامعية، وقد توفي هناك عام ١٤١٨هـ.

رحم الله أبا صخر.

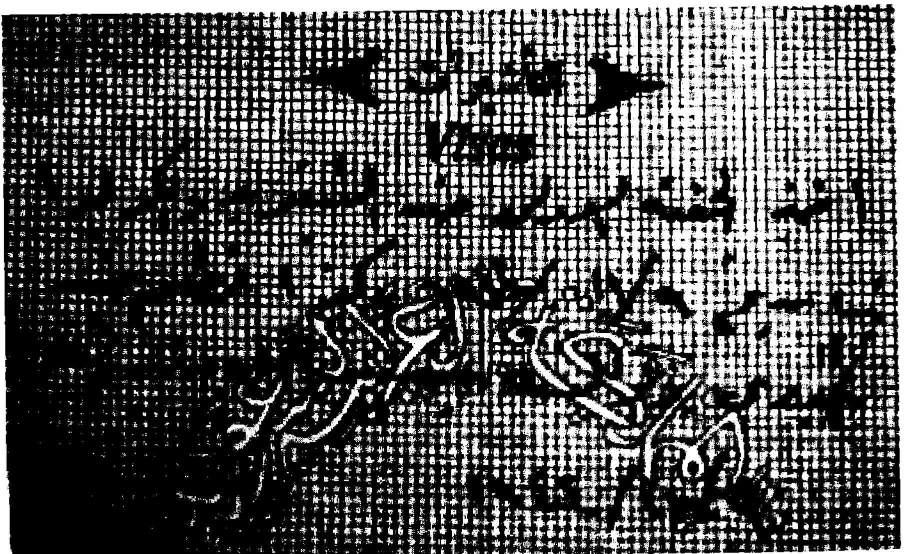
الوثائق







صور من صفحات جواز سفر عبدالله الطريقي... الصادر عام ١٩٣٤م



معلومات مؤرخة في ١٩٤٥/٢/٢٧م على صفحات جواز سفره تتعلق بانه لم يختلط بالحجاج
وأخرى بتاريخ ١٩٤٢/١١/٩م تفيد بانه أخذ التطعيمات ضد حمى التيفوئيد والكوليرا بالقاهرة

وزارة المالية

المكتب الخاص

رقم البرقية	٦٠٨٦	برقية واردة	البلد الصادرة منها	الرياض
تاريخ ورودها	١٣٥٧/٦/٢٩		تاريخ صدورها	

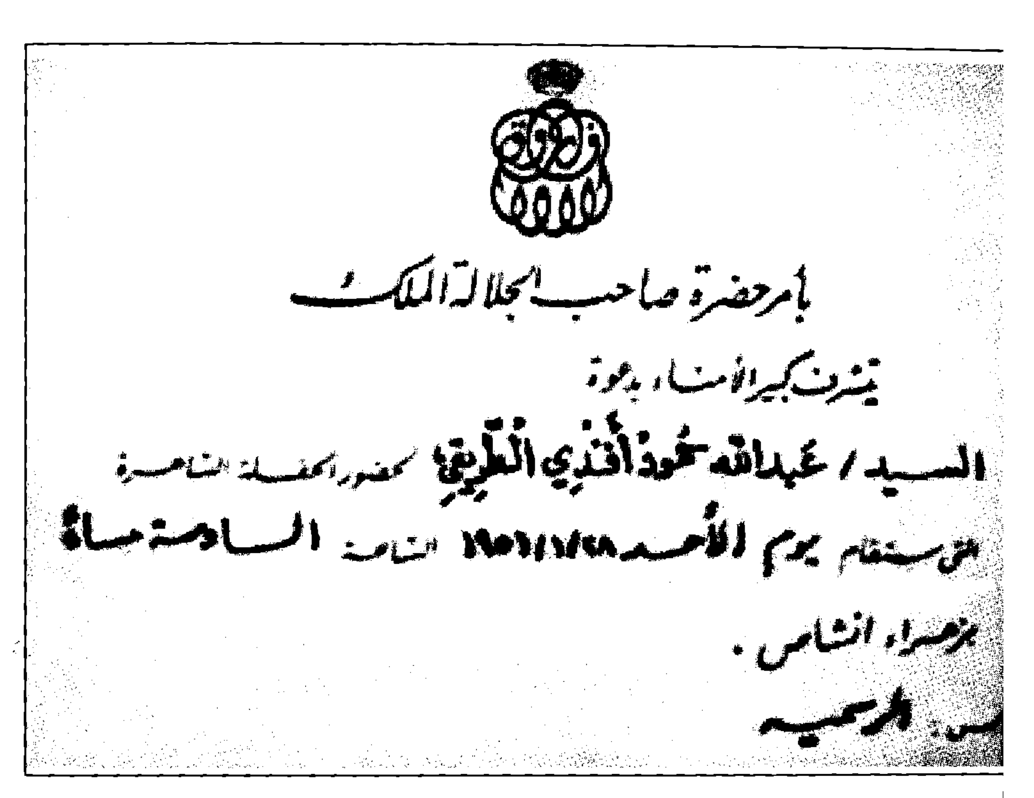
١٤

ابن سليمان

عندنا شاب اسمه مهنا بن معيبد من اهل نجد كانت
مع البعثة الاولى في مصر وباقي له سنة لياخذ شهادة
الثانوية وعنده معرفة باللغة الانكليزية وفيه استعداد
للتعليم ومن رأينا ان يرسل للشركة في الظهران للتدريب
على الاعمال الفنية وبعد ذلك يرسل لامريكا للتخصص في فن
الزيوت ولوجد شخص آخر اسمه عبد الله الطريقي من اهل الزلفي
يتعلم الآن في مصر مع البعثة [illegible] وهو يصلح
لهذه المسألة ايضا ونظرا لأن الحكومة محتاجة لناس من
رعايانا يكونون متفننين لهذا العلم ولذلك راجعوا الشركة
كما ليفيدونا في هذا الامر وطرفونا بالنتيجه

عبد العزيز

صورة برقية من الملك عبد العزيز إلى وزير ماليته بشان ابتعاث مهنا بن معيبد وعبدالله الطريقي لدراسة النفط في أميركا وذلك في عام ١٣٥٧هـ الموافق ١٩٣٧م.
الطريقي استغل هذا التوجيه فمضى في دربه وحقق مراد مليكه



بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

يتشرف كبير الأمناء بدعوة

السيد / عبدالله حمود أفندي الطريقي لحضور الحفلة الساهرة

التي تقام يوم الأحد ١٩٥١/١/٢٨ الساعة السادسة مساء

بقصر أنشاص.

س: الرسمية

يبدو أن عبدالله الطريقي كان على صلة بالقصر الملكي المصري..
هذه دعوة له إلى حضور مناسبة بتاريخ ٢٨/١/١٩٥١م



عبد الله الطريقي.. يتحدث عن شؤون بترولنا بصراحة

• اتفاقية الزيت اليابانية تعتبر تحولاً تاريخياً في بترول الشرق الأوسط • مجلس الوزراء يصدر أول تشريع للمعادن من نوعه في الشرق الأوسط

• ٦٣ مواطناً يدرسون صناعة الزيت والتعدين في أمريكا • قريباً.. ستصبح جميع وظائف أرامكو.. سعودية ١٠٠٪

هناك.. دول أخرى غير إيران ملوثة أكثر منها

بقلم
أحمد محمد جمال

تحقيق صحفي

كتب أحمد عبد الحميد مندوب الندوة يقول:

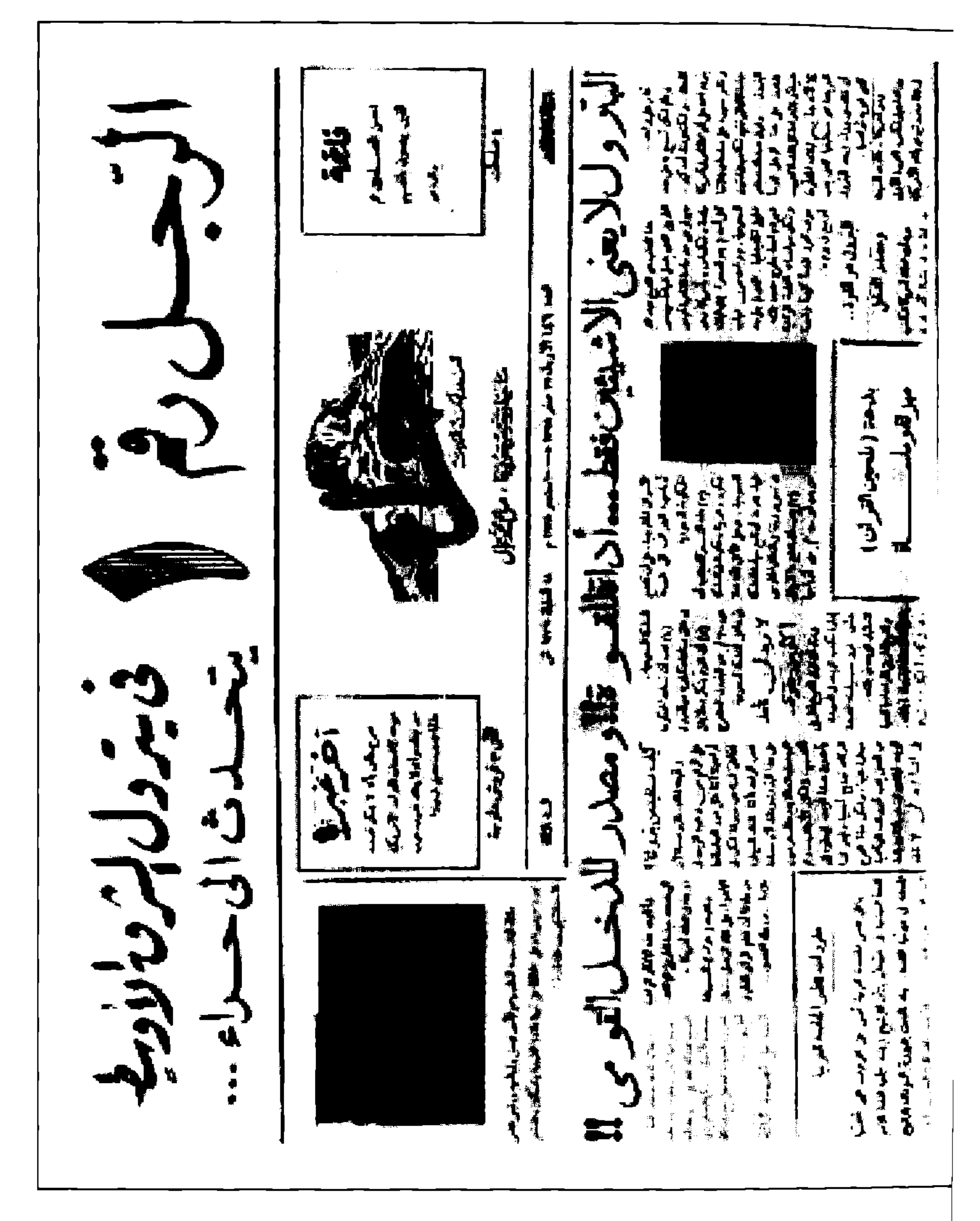
الصحافي أحمد عبد الحميد يحاور المدير العام لشؤون الزيت والمعادن حول الاتفاقية اليابانية «وأشياء أخرى». صحيفة «الندوة».



من بيروت بعث رئيس تحرير «البلاد» حسن قزاز بتغطية شاملة لفعاليات مؤتمر البترول الثاني. ٣/ ٥/ ١٣٨٠هـ الموافق ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٠م.



صحيفة «الندوة» أجرت حواراً مطولاً مع وزير البترول والثروة المعدنية حول قضايا النفط وشؤون المجلس الأعلى للتخطيط. ٢٨ ذي الحجة ١٣٨٠هـ الموافق ١١ يوليو ١٩٦١م



الرجل رقم ١ في بترول الجزيرة العربية يتحدث الى حراء...

على الصفحة الأولى من صحيفة «حراء» المحتجبة، حوار مطول مع الرجل رقم (١) في بترول الشرق الأوسط ١٣٧٨/٢/٢٥هـ الموافق ١٩٥٨/٩/١٠م

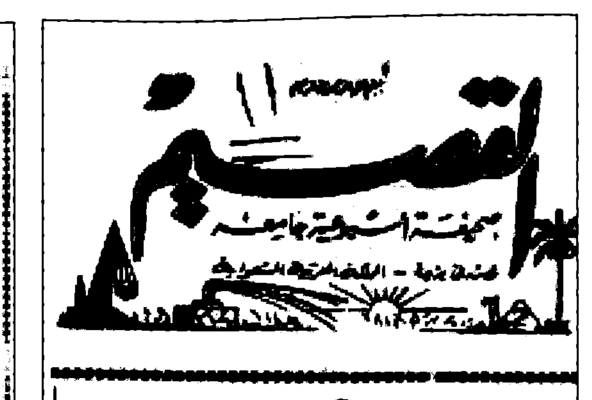


أيضاً صحيفة «الندوة» تحاور وزير البترول وعضو المجلس الاعلى للتخطيط والمشروعات في ٢٨/١٢/١٢٨٠هـ



المهندس الزراعي السيد عبد الله الدباغ يدلي إلى «السعودية»
بحديث هام حول مستقبل وإمكانيات بلادنا الزراعية

المهندس الدباغ يرد على حديث الطريقي عن الزراعة في السعودية.



مع الزمن

الى معالى وزير البترول

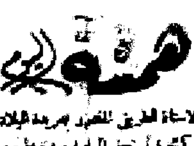
يا صاحب المعالي لقد كان للمواطنين يتطلعون اليكم بآمال بآمال مشرقة .. ويتطلعون الى مثل هذه الظروف التي تستطيعون فيها ان تشاركوا في توجيه سياسة بلادكم .. ولا سيما سياسة البترول الذي هو حتى الآن عماد حياتنا ومصدر رزقنا وهو ومحصولاته موضوع الصراع في الداخل وفي الخارج ... كل يريد ان يأخذ منه لمصالحه الخاصة النصيب الاوفر .. والقسم الاكبر .. ويتساوى في هذه الرغبات الجامحة معظم الاعداء ومعظم الاصدقاء على حد سواء!

وامام هذه الرغبات المسعورة لا بد ان يكون هناك موقف صلب يحفظ لهذه الامة ولهذه البلاد ثروتها ... لتوجيه هذه الثروة الى ما فيه خير هذا الوطن .. وتوظيفه دعائم نهضته واقتصاده على أسس قوية يوجهها العالم .. والمراقب

معالي وزير البترول

عبد الكريم الجهيمان

ـ البقية على الصفحة ١١ ـ



في حديث الاستاذ الطريقي المنشور بجريدة البلاد يوم الثلاثاء الماضي أشياء كثيرة تستحق الوقوف عندها والسؤال عنها، من ذلك مثلا:

١ - لماذا [illegible]

٢ - [illegible]

٣ - [illegible]

عبدالله عريف

على الصفحة الأولى من صحيفة «القصيم» وجه الكاتب عبد الكريم الجهيمان نداء إلى وزير البترول وفي أول مقالة توجه للطريقي بعد توليه الوزارة. وفي «الندوة» الكاتب عبدالله عريف يطرح عدداً من التساؤلات على الطريقي



(العدد الأول) ذو القعدة ١٣٨٠ هـ – ابريل ١٩٦١ م (السنة الثانية)

الطريقي والنفط

بقلم الأستاذ ناصر بن سليمان العمري

كان الأستاذ عبد الله الطريقي متضايقاً من وجوده على رأس مديرية شؤون الزيت والمعادن مرتبطة بوزارة المالية وود أن ينفصل اداريا عن وزارة المالية ليتسنى له العمل بخبرته الفنية في حدود صلاحيات ادارية غير موجهة من وزارة المالية – قبل الوزارة الجديدة التي اصبح احد اعضائها – وليس الطريقي متعمدا في رغبته انفصاله في ذلك حيث العبء الراسب في العمل دون مبررات .

وفي تشكيل الوزارة الجديدة حصل ما لم يكن في الحسبان فقد شاء الله أن يكون الطريقي وزيراً للنفط والثروة المعدنية وإنا لسنا بصدد هنا ... الطريقي فالطريقي صاحب طموح وكتابته – إلا أني ممن يسوقون التي نشرت في مجلة اليمامة ما زال صداها في المذاكرة كما أن الأوساط الصحفية ... الأستاذ الطريقي على ما أمله ورغبته فكل معجبه ولكن لم يكن في حسبان شركة الزيت فقد كان الطريقي صريحا في كلمته في الإذاعات العربية للنفط لدرجة أن ... شركة الزيت كان ينقد شركة الزيت وتشكيلاتها من الشركات ويتهمها بالهيابة وطلب من شركات الزيت في العالم طرح أسهمها للبيع لكي يشتريها العرب ليصبحوا مالكين لشركات الزيت تدريجيا .

وكنت أعلق على الطريقي من مسائل شركات الزيت بمكالمة شركة الزيت في بلدنا لو لم يقم الأمريكي بتدبيره

ولعجباً في مؤتمر البترول الثاني بمناسبة الطريقي بصفة دفاع عن شركات الزيت حينما هاجم الطريقي شركات الزيت وانتقد بفعالها لوصف صاحبه الطريقي بأنه صورية لا تمثل المقال في حين أن الطريقي يمثل الحكومة العربية السعودية في الأكثر بل يحافظ على مصالح الشعب العربي في هذه البلاد وغيرها من بلدان العالم العربي والشعوب العربية على اختلاف ديارها تنتظر ما يقوله الطريقي وإنا هنا أكتب للطريقي وطنيه .

ولقد كنا نرى بعض الكتاب يصف الأستاذ عبد العزيز ابن معمر بأنه المصالح المعزول ونحن لا نشك في كفاءة الأستاذ ابن المعمر ويعرف الأستاذ ابن معمر التي نشرها بجريدة اليمامة الغراء تدل على سعة اطلاعه في شؤون الاتفاقيات استخراج وتسويق الزيت وله مؤلف عن الزيت وأنا لست من المطلعين بشؤون الزيت ولكني شديد على المصالح البترول أن يلعب وقلت في نفسي متى كان الأمريكيون وأذنابهم يطمئنون الى الأستاذ عبد العزيز بن معمر .

وكنا نرى تشجيع شركة الزيت للأستاذ محمد جمجوم وزير التجارة قبل وتعريفها له بأنه مسيطرة في الظهران وتعرفها للكافة من الناس لسماع تلك المحاضرة ، الـ... شركة ... شركة الزيت الأستاذ احمد جمجوم ...

الة لناصر العمري في الصفحة الأولى من جريدة «الجزيرة» بعد أشهر من تعيين الطريقي وزيراً. المقالة منشورة في الباب الأول من هذه السيرة.

بعثة وزارة البترول



الطالب غازي سلطان مبعوث وزارة البترول بجامعة تكساس [illegible]

Dear Mr. Tariki:

You do not know of me because I did not begin teaching at Texas until 1952. I am writing this letter to let you know how highly I think of one of your Saudi students, Mr. Ghazi H. Sultan. I have had him in two of my courses, both of them graduate courses in sedimentation where he was competing with many of our best Ph.D. candidates. In both courses, he finished in the upper half of the class. He is a very hard and serious worker, enthusiastic about his studies and very diligent in his work. I am very much impressed with him as he has never made excuses about language. Just gets in there and does real good work. He is a very fine person and I know he will do well when he gets back to Arabia. He has also been very helpful to me as I collect stamps and coins and he has gotten me good sets of Saudi money and stamps.

Sincerely yours,

Robert L. Folk

يكتب الوزير للطالب الرسالة التالية :

المكرم السيد غازي سلطان المحترم

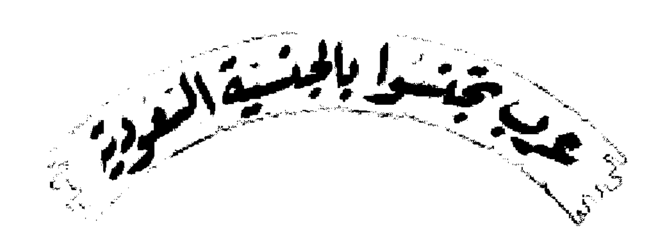
بعد التحية :

لقد سرنا ان تصلنا دائما الاخبار السارة عن ابنائنا في الخارج [illegible] الاستاذ فولك [illegible] الجيولوجيا بجامعة تكساس ، واننا لنثني على [illegible] واجتهادكم [illegible] ان يكون النجاح حليفكم دائما . وفقكم الله الى ما فيه خير الوطن .

وزير البترول والثروة المعدنية

عبد الله الحمود الطريقي

د. فولك من جامعة تكساس يبعث بخطاب إلى وزير البترول يثني فيه على أحد مبتعثي الوزارة. الطريقي بدوره بعث للطالب خطاباً مثنياً فيه على اجتهاده.



عرب تجنسوا بالجنسية السعودية



معن جميل السراج
فلسطيني
بكالوريوس في هندسة البترول



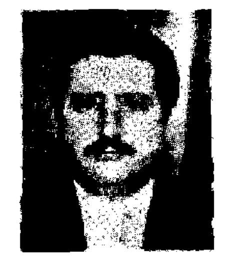
الدكتور عاطف ابراهيم سليمان
اردني
دكتوراه في الحقوق



جواد عمر السقا
فلسطيني
ليسانس في الحقوق



احمد محمود سلمان الشنطي
اردني
بكالوريوس في البيولوجيا
والكيمياء



عبد الرزاق ابراهيم الحسيني
اردني
بكالوريوس في الاقتصاد

الاسم	الجنسية	المؤهلات العلمية
حمزة فؤاد سمير	فلسطيني	بكالوريوس تجارة
خضر ابراهيم عزالله	فلسطيني	بكالوريوس تجارة
عبد الكريم عبد الله العلايني	فلسطيني	بكالوريوس في الجيولوجيا والكيمياء
عدنان حسن عراب	فلسطيني	بكالوريوس في البيولوجيا والكيمياء
حسن احمد ليم	اردني	بكالوريوس في العلوم الكمالية والطبيعية

نشرت مجلة «أخبار البترول والمعادن» هذه الصفحة فثار عدد من الكتاب على وزير البترول

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر
مكتب المديرية بالرياض

الرقم [illegible]
التاريخ ٢/٥/١٣٨١هـ

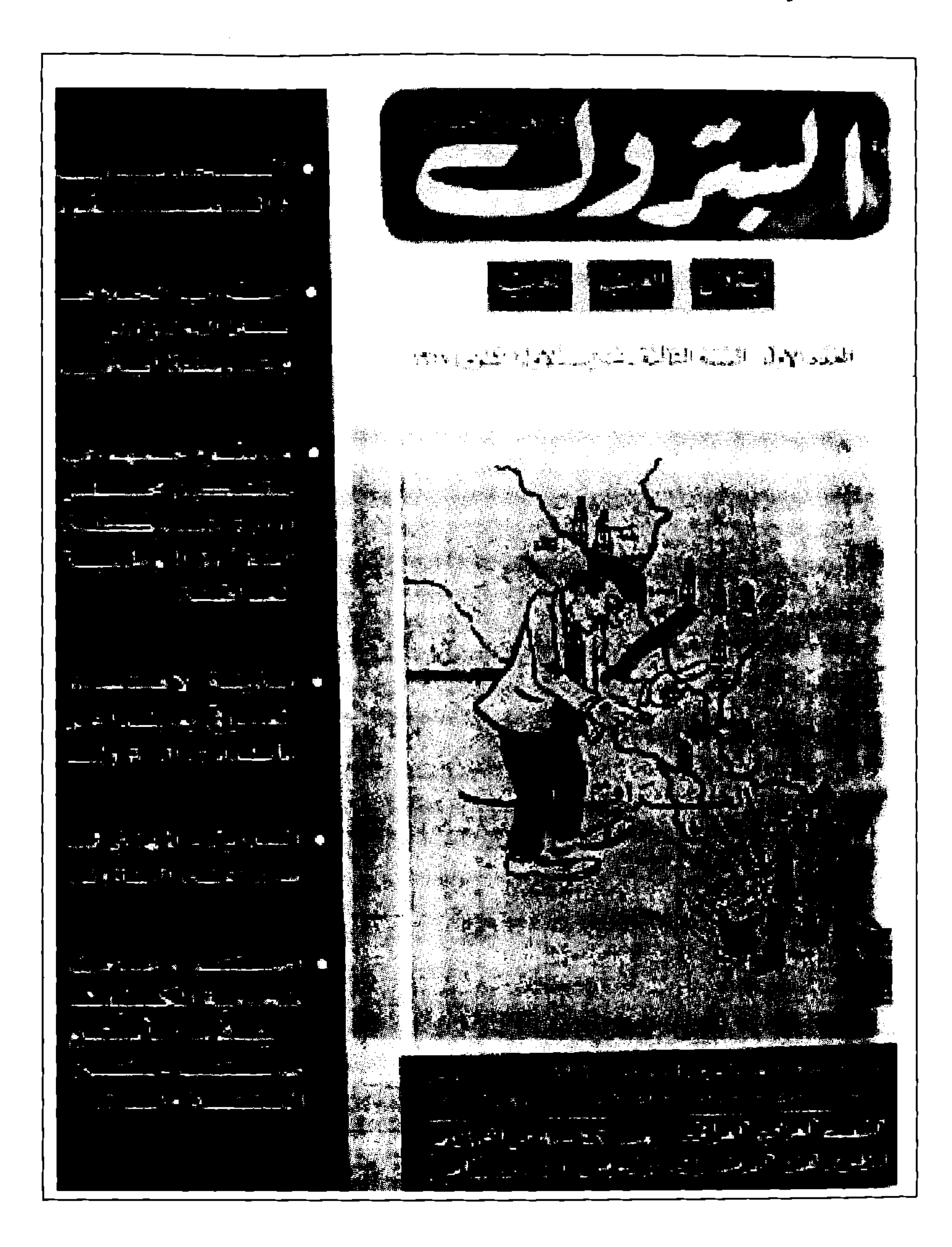
حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله الطريقي
وزير البترول والثروة المعدنية

بعد التحية أود أن أشير إلى النشرة الشهرية التي يصدرها قسم العلاقات العامة في وزارتكم عن أخبار البترول والمعادن. ولا أكتم معاليكم الشيخ الكريم عندما أقول إن هذه النشرة قد سدت فراغاً كبيراً من [illegible] هذه البلاد وجاءت في أوانها الصالح لتلبية الرغبة من شباب الوطن وجماهير الشعب العربي في كل مكان. ودللت إن صدورها بإشرافكم وفي المملكة السعودية بالذات على الرغبة لمواكبة تطور التقدم في بلادنا وملاحقة المعلومات الموفقة التي تفيض بها في فن البترول والمعادن الجديد على دنيا العرب والذي تساهم نشرتكم فيه بالآراء الجديدة والمعلومات العلمية في إعطاء فكرة صحيحة عما يجري هنا من تقدم ونهضة وتطور. فتقبلوا يا صاحب المعالي أصدق التهاني والتبريك بهذه الخطوة المباركة آملاً أن تصدروها بما لا يقل عن مائة نسخة من كل عدد لتوزيعها على كافة الصحافيين وعلى المشتركين والاستفادة في الصحف التي تصدرها مما يصدر عن هذه النشرة من معلومات.

مع التحية لكم وللقائمين على إصدار النشرة والسلام عليكم

عبد الله بلخير
وزير الدولة لشؤون الإذاعة والصحافة والنشر

صورة من خطاب وزير الدولة لشؤون الإذاعة والصحافة والنشر يهنئ ويبارك للطريقي بمناسبة صدور مجلة «أخبار البترول والمعادن» التي تصدرها إدارة العلاقات العامة بالوزارة



صورة من غلاف العدد الأول من السنة الثالثة،
الصادر في شهر أكتوبر ١٩٦٧م

مجلة

البترول والغاز العربي

تصدر شهرياً عن

المركز العربي للدراسات البترولية

بإدارة

عبد الله الطريقي ونقولا سركيس

مدير الإدارة: سابا زكالك

العنوان: بناية ستاركو – الشقة الجنوبية

بيروت – لبنان

هاتف: ٢٤٥٧٩٣-٢٩١٦٦٣

لبنان	٦٠ ل.ل.
البلاد العربية	٨٥ ل.ل.
أمريكا وأوروبا	
البلاد الأخرى	٢٨ دولاراً

[illegible]

***

سعر العدد

لبنان	١ ل.ل.	سوريا	١ ل.س.
مصر	٥٠ مليما	الأردن	٢٠ فلسا
الكويت	١٥٠ فلسا	العراق	١٢٥ فلسا
السعودية	٢ ريال	السودان	١٥ قرشا
تونس	٢٠٠ فلسا	المغرب	٢٠٠ فرنك
ليبيا	١٥ قرشا	قطر	٢ روبية

البحرين: ٢ روبية

صفحة

صورة من الغلاف الأول لمجلة «البترول والغاز العربي» ١٩٦٦م



صورة غلاف آخر عدد صدر من مجلة «البترول والغاز العربي» الصادر في شهر سبتمبر ١٩٦٩م. وقد استبدل الطريقي مسماها إلى «نفط العرب».





صورة من غلاف أول عدد صدر من مجلة «نفط العرب» أكتوبر ١٩٦٩م. والتي هي امتداد لمجلة «البترول والغاز العربي».

مجلة
نفط العرب
NAFT AL-ARAB

تصدر شهرياً عن
مكتب عبدالله الطريقي للاستشارات البترولية

العنوان: بناية ستاركو – الشقة الجنوبية
هاتف: ٢٩١٦٦٣
صندوق البريد: ٥٧٩١
بيروت – لبنان

لبنان ٦٠ ل.ل
البلاد العربية ٨٥ ل.ل
أمريكا وأوروبا
البلاد الأخرى ٢٨ دولارا
يضاف إليها أجور البريد الجوي

***

سعر العدد

لبنان: ١ ل.ل		سوريا: ١ ل.س	
مصر: ٥٠ مليما		الأردن: ٢٠ فلسا	
الكويت: ١٥٠ فلسا		العراق: ١٢٥ فلسا	
السعودية: ٢ ريال		السودان: ١٥ قرشا	
تونس: ٢٠٠ فلسا		المغرب: ٢٠٠ فرنك	
ليبيا: ١٥ قرشا		قطر: ٢ روبية	

البحرين: ٢ روبية

الصفحة

صورة الغلاف الداخلي لأول عدد من مجلة «نفط العرب» أكتوبر ١٩٦٩م.

نفط العرب

NAFT AL-ARAB

نفط العرب للعرب

MAY

15 MAY
ذكرى اغتصاب فلسطين

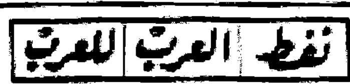
ياعيب الشوم .. ماتوا رجالنا ولم يبق لنا إلا خيال الصحراء

عن السياسة الكويتية
والتعليق لنا

صورة من غلاف العدد التاسع من مجلة «نفط العرب»
الصادر في شهر يونيو ١٩٧٨م







Vol. 12 - No. 7 - April 1977
العدد السابع - السنة الثانية عشر - ابريل نيسان ١٩٧٧

الجندي العربي: لا أفهم لماذا لا تنزل في [illegible]!!

الكاريكاتير من جريدة السياسة للرسام ناجي

التعليق لنا

صورة من غلاف العدد السابع من مجلة «نفط العرب»
الصادر في شهر أبريل ١٩٧٧م





كاريكاتير من رسوم القيسي وتعليق الطريقي. مجلة «نفط العرب»



بعض المنتفعين من رفع أسعار النفط

أمين الصندوق : تقدير خبرائنا يا سيدي الرئيس ان دول النفط في الخليج ستحصل على زيادة في دخلها تقدر بحوالي ألف ومائتي مليون دولار هذا العام .

الرئيس : ما دام الأمر كذلك فيمكنكم التوسع في النفقات وبناء صالات جديدة للقمار وتوظيف عدد كبير من الجميلات . أطال الله لنا عمر النفطيين وزادهم اسرافا .

كاريكاتير من رسوم القيسي وتعليق الطريقي. مجلة «نفط العرب»



العمانية : أهلاً وسهلاً بالحرة والحمد لله على السلامة . أين كنت ؟

الحرة : في وسط المعركة ومع الرجال الذين [illegible] . كنت في عمان ورأيت الأهوال ورأيت البطولة التي [illegible] [illegible] الولدان [illegible] كالأبطال . والأطفال والنساء [illegible] .

العمانية : وكيف ما أصابك ؟

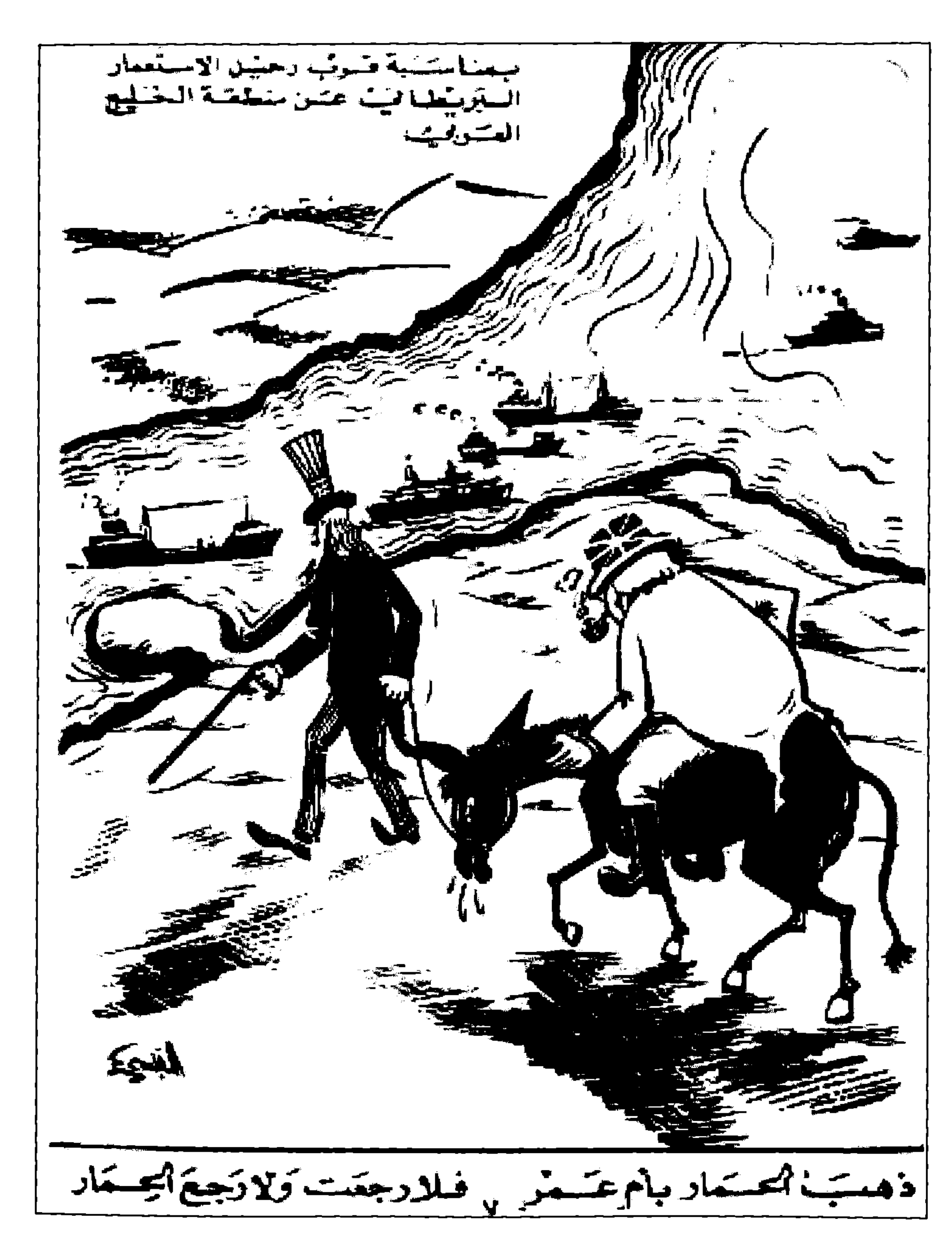
الحرة : لا يا أختي . أنا جريحة [illegible] مع أني كنت [illegible] . [illegible]

حوار بين ناقتين: عمانية وحرة حول الحرب في فلسطين
مجلة «نفط العرب» سبتمبر ١٩٧٠م



واقع الحال في ظل الامتيازات النفطية الحالية

كاريكاتير عن شركات النفط العاملة في المنطقة العربية
مجلة «نفط العرب» ديسمبر ١٩٧٠م



كاريكاتير من رسوم القيسي وتعليق الطريقي
مجلة «نفط العرب»

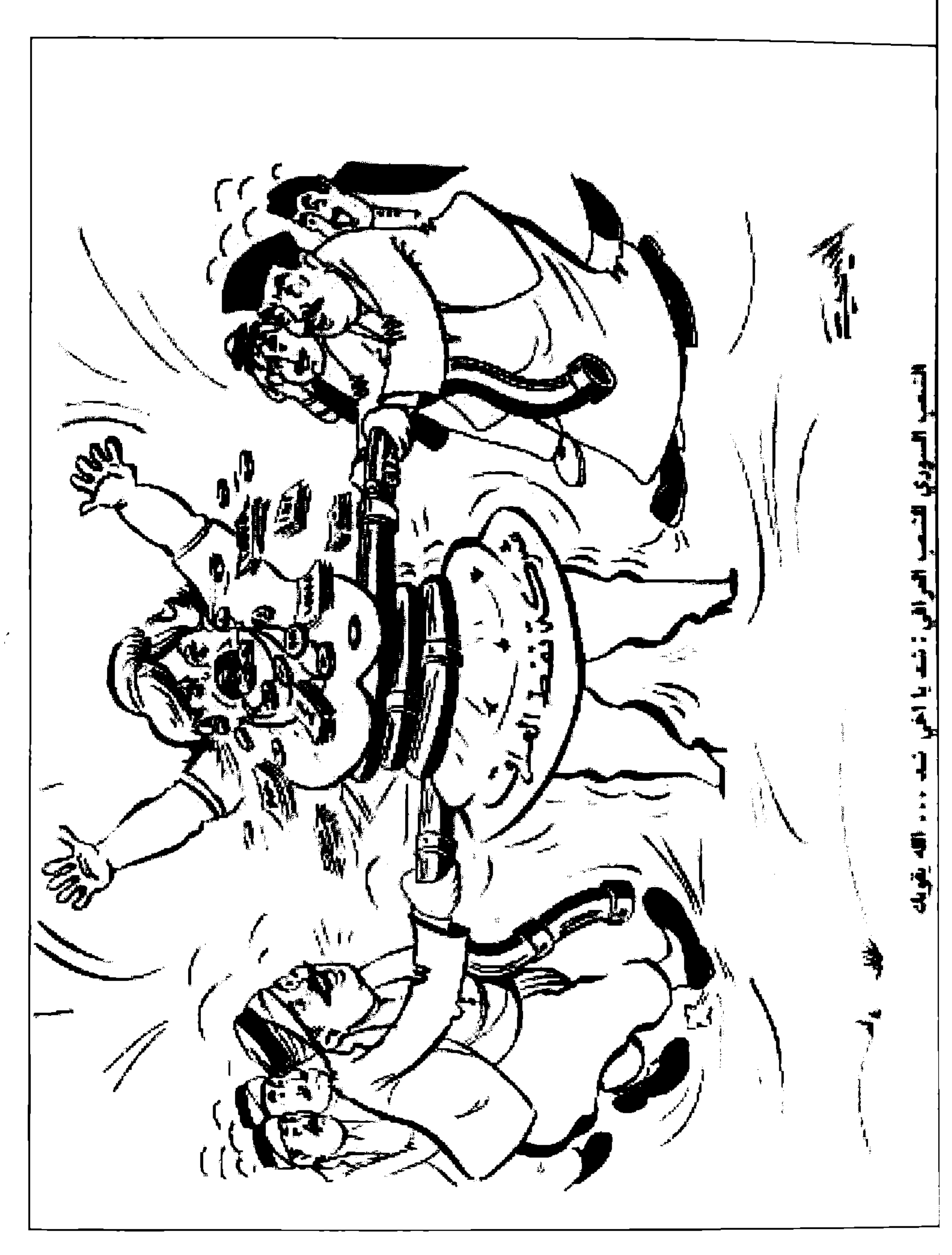


احتفاء وتقديراً للثورة المصرية
مجلة «نفط العرب»



ابو عبد الرحمن : وش تسوي يا ابو راشد

ابو راشد : بعلم الجهال حتى يعرفون يشاحون ويطيرون الطيارات ويدافعون عن عروبة الخليج من اللي انت خابرهم .



كاريكاتير من رسوم القيسي وتعليق الطريقي حول شركة نفط العراق، يناير ١٩٦٧م



كاريكاتير ساخر حول الشركات البترولية الأهلية



مع الشكر للاستاذ صلاح جاهين والاهرام

اما سؤالنا فهو :

هل نحن قد نشرنا الوعي النفطي بين الجماهير العربية ، ام ان الفتيات من اول المتعلقات بعوائد النفط ولا زلن ؟

يلجأ الطريقي أحياناً إلى إعادة نشر بعض الكاريكاتيرات المنشورة في الصحافة العربية ويضيف إليها تعليقاً أو تساؤلاً. هذا الكاريكاتير من رسوم صلاح جاهين من صحيفة «الاهرام» وأعاد الطريقي نشره في مجلة «نفط العرب»



حوار بين ناقة عمانية وأخرى حرة حول الحرب في ظفار بعمان مجلة «نفط العرب»



مذكرات دحيم النفطي

«دحيم النفطي» شخصية ابتكرها الطريقي ليمرر من خلالها تعليقاته الساخرة وانتقاداته لسلبيات الوضع العربي. هذه مذكرات «دحيم النفطي» المنشورة في مجلة «نفط العرب» في شهر مايو ١٩٧١م



تعـــزية

يتـــقدم

محمد العـــمير

بأحر التعازي إلى عائلة معالي

الشـــيخ

عبدالله الطريقي

الذي انتـــقل إلى رحمة الله

يوم الأحد الماضي في القاهرة

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه

فسيح جنـــاته وألـهم أسرته الكريـمة

وأصــــدقـــاءه الصـــبر والســلوان

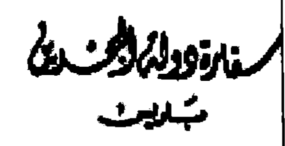
(إنا لله وإنا إليه راجعون)

محمد العمير يعزي بوفاة صديقه عبدالله الطريقي

صحيفة «الرياض» السعودية ١٩٩٧م

Ambassade de l'Etat de Bahrain Paris





Réf. ______

Date ______

الرقم ٩/٦١

التاريخ ١٩٩٧/٩/١٠

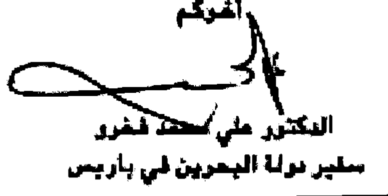
حضرة الاخوان الأعزاء عائلة المرحوم الشيخ عبد الله الطريقي المحترمين

تحية طيبة وبعد ،

فلقد علمت عن نبأ وفاة المغفور له إن شاء الله الشيخ عبد الله الطريقي، أرجو أن تقبلوا خالص مواساتي وأحرّ تعازيّ لوفاة الفقيد ، راجيًا من المولى العلي القدير أن يتغمد روحه برحمته ويدخله فسيح جناته وأن لايريكم أيّ مكروه في عزيز لديكم .

لقد كان صادقًا في مواقفه ، شريفًا في تعادله مع نفسه وأمته ، أمينًا للمبادئ العظيمة التي آمن بها .

أخوكم



الدكتور علي محمد فخرو
سفير دولة البحرين في باريس

برقية عزاء لعائلة عبدالله الطريقي من الدكتور علي فخرو

دكتور مصطفى الرفاعي

مستشار الصناعة والبترول ورئيس شركة [illegible] الصناعية
مهندس استشاري في مجالات تصميم وتنفيذ وإدارة المشروعات البترولية
والكيماوية – ترخيص رقم ٨٠١٠/٥ من نقابة المهندسين
خريج جامعتي القاهرة وأوكلاهوما بالولايات المتحدة في الهندسة الكيماوية
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة [illegible] عشر سنوات
عضو مجلس إدارة شركة الإسكندرية للإطارات

عضو المعهد الأمريكي للمهندسين الكيماويين
عضو [illegible] بالولايات المتحدة
مستشار [illegible]
مستشار أول شركة بترول أبوظبي الوطنية ١٩٩٠/١٩٩١
مستشار شركة [illegible]

أسرة الشيخ عبد الله الطريقي - رحمه الله
فيلا ٣١ شارع ١٦
المعادي

٢٢ سبتمبر ١٩٩٧

أقدم لكم خالص حزني في وفاة الشيخ عبد الله الطريقي - ندعو الله تعالى أن يرحمه ويغفر له ولنا وأن يجزيه عن أمتنا وعن عمله النافع الصالح الجزاء الحسن .

سيظل الشيخ عبد الله الطريقي المكانة في قلوبنا والاعتراف بمواقفه ونهجه وبما قدمه لأمة العرب .

أرفق طيه ما حصلت عليه منكم من صور وأعداد المجلة . وإن شاء الله ستنشر مقالتي عنه في الأهرام الاقتصادي قريباً .

والسلام عليكم ورحمة الله ...

د. مصطفى الرفاعي

برقية أخرى في تعزية عائلة الطريقي من صديقه د. مصطفى الرفاعي

الدكتور عاطف سليمان
المستشار العام
شركة بترول أبوظبي الوطنية
ص.ب ٨٩٨
أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

٣٠ سبتمبر ١٩٩٧

حضرة السيدة حرم المرحوم الشيخ عبدالله الطريقي المحترمة
٣١ شارع ١٦
المعادي
القاهرة – جمهورية مصر العربية

حضرة الأخت العزيزة السيدة مها

ببالغ الحزن والأسى تلقيت الخبر الأليم بوفاة فقيدنا العزيز المرحوم الشيخ عبدالله. لقد كان المرحوم أستاذا لنا وكان إنسانا كبيرا ورائدا صلبا وصديقا كريما. وأنت تعلمين مدى المنزلة التي كنت أحملها له وسوف أحمل على الدوام أغلى الذكريات عن السنوات العديدة التي عملت فيها إلى جانبه. أرجو أن تتقبلي مني ومن زوجتي وبناتي خالص تعازينا القلبية ومشاركتنا الوجدانية في هذا المصاب الكبير، داعين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهمكم الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

لقد نشرت في جريدة "الخليج" الاماراتية كلمة عن المرحوم بعنوان "شهادة في الرجل الكبير: الشيخ عبدالله الطريقي" أرفق لك صورة عنها.

مع كل المودة وخالص التعازي القلبية مني ومن عموم أفراد عائلتي،

المخلص

عاطف سليمان

برقية تعزية من الخبير عاطف سليمان في وفاة عبدالله الطريقي



بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي"

صدق الله العظيم

نـنـعى إلى الأمة العربيـة

أشرف رجالها وأول مناضليها في سبيل توعية شباب الأمة العربية في حقها في ثرواتها النفطية

المـرحـوم

الشيخ عبدالله الطريقي

لقد كان أول من رفع شعـار (نفط العرب للعرب)

وأشد رجلته بهذا الاسم ولقد عانى ما عانى في سبيل تحقيق هذا الهدف

لقد كان بإصراره وشجاعته في التصدي لكل التجاوزات والظلم الواقع على هذه الأمة العربية في شؤون نفطها حيث استطاع فضح الاتفاقيات الجائرة في حق العرب وهو مؤسس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) التي دعمت مطالب المنتجين.

رحمك الله يا أبا صخر يا رفيق العمر .. وإلى جنة الخلد مع الأتقياء الأبرار .. إنا لله وإنا إليه راجعون

جـاسـم عبد العـزيـز القطـامي

جاسم القطامي ينعى إلى الأمة العربية أحد رجالاتها المناضلين، صحيفة «القبس» الكويتية

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية، المطبوعة والمخطوطة:

ـ باروت، محمد جمال: **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٧م.

ـ البسام، عبدالله بن عبدالرحمن: **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

ـ بن بشر، عثمان: **عنوان المجد في تاريخ نجد**، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

ـ التويجري، عبدالعزيز بن عبدالمحسن: **عند الصباح حمد القوم السرى: الملك عبدالعزيز**، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ الجاسر، حمد: **في شمال غرب الجزيرة**، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ط٢، ١٤٠١هـ.

ـ الجهيمان، عبدالكريم: **الأمثال الشعبية في الجزيرة العربية**، دار أشبال العرب، الرياض، ط٢، ١٤٠٠هـ.

- الحريري، صالح جمال: **من وحي البعثات السعودية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٦٨هـ.
- الحمدان، محمد بن عبدالله: **ديوان حميدان الشويعر**، دار قيس للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- الحموي، ياقوت: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
- خدوري، وليد (دكتور): **عبدالله الطريقي: الأعمال الكاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م .
- بن خميس، عبدالله بن محمد: **بلادنا والزيت**، مطابع الفرزدق، الرياض، ط٢، ١٤١٠هـ.
- الدويش، عبدالله بن عبدالعزيز: **الفنون الشعبية**، مطابع القبس التجارية، الكويت، ط١، ١٩٨٥م.
- الذكير، مقبل بن عبدالعزيز: **طوق الحمامة في أخبار اليمامة**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض.
- الرشيد، مضاوي (دكتورة): **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- الرويشد، عبدالرحمن: عبدالله السليمان: **صفحة مشرقة في تاريخ المملكة العربية السعودية**، دار الشبل للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- أبو الريش، سعيد: **بار السان جورج وكر الجواسيس في بيروت**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٩م .
- الزيدي، مفيد (دكتور): **التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ - ١٩٧١م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الشبل، عبدالله بن يوسف (دكتور): **تاريخ ابن ربيعة**، النادي الأدبي، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.
- عبدالجبار، عبدالله: **التيارات الأدبية في قلب الجزيرة العربية**، محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة، ألقاها في معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩ .

ـ عطار، طلال محمد نور: **قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية**، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

ـ العكري، عبدالنبي: **التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

ـ فاسيليف: **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦م.

ـ فلبي، عبدالله: **مغامرات النفط العربي: قصة اكتشاف ومنح امتيازات النفط السعودي**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ القصيبي، غازي (دكتور): **حياة في الإدارة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.

ـ الطاهر، علي جواد (دكتور): **معجم المطبوعات العربية**، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥م .

ـ كشك، محمد جلال: **السعوديون والحل الإسلامي**، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ ليسي، روبرت: **المملكة**، ترجمة دهام العطاونة، لندن.

ـ المديرس، فلاح بن عبدالله (دكتور): **البعثيون في الخليج والجزيرة العربية**، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ نافع، إبراهيم: **شهود العصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

ـ نصيف، حسن بن يوسف (دكتور): **مذكرات طالب سابق**، دار الفكر العربي، القاهرة.

ـ وهبة، حافظ: **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.

ـ يرغن، دانييل: **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور، دار التكوين للنشر والتوزيع، دمشق، ط١،

نياً: الصحف والمجلات العربية:

صحيفة **أم القرى**. وزارة الإعلام والثقافة في المملكة العربية السعودية، الرياض.

صحيفة **الأهرام**، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

صحيفة **الاقتصادية**، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، الرياض.

صحيفة **البلاد**، مؤسسة البلاد الصحفية، جدة، وقد تم الاعتماد على أعداد الصحيفة في فترة صحافة الأفراد.

صحيفة **حراء**، صدرت في مكة المكرمة، عام ١٩٥٦ ثم اندمجت مع صحيفة **الندوة**، بعد إلغاء صحافة الأفراد عام ١٩٦٤م.

صحيفة **الرياض**، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.

صحيفة **السفير**، دار السفير، بيروت.

صحيفة **الشرق الأوسط**، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، لندن.

صحيفة **الخليج العربي**، صدرت في الدمام عام ١٩٥٥ن وتوقفت بعد صدور نظام المؤسسات الصحفية وإلغاء صحافة الأفراد عام ١٩٦٤م.

صحيفة **القصيم**، صدرت في بريدة عام ١٩٥٩م وتوقفت بعد صدور نظام المؤسسات الصحفية.

صحيفة **الجزيرة**، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، وقد تم الاعتماد على أعدادها في فترة صحافة الأفراد.

صحيفة **الندوة**، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، مكة المكرمة، وقد تم الاعتماد على أعدادها في فترة صحافة الأفراد.

صحيفة **عكاظ**، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وقد تم الاعتماد على أعدادها في فترة صحافة الأفراد.

صحيفة **أخبار الظهران**، صدرت بالدمام عام ١٩٥٤ وتوقفت قبل صدور نظام المؤسسات الصحفية.

صحيفة **اليوم**، دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر، الدمام.

ـ صحيفة **القبس**، دار القبس للصحافة والطباعة والنشر. الكويت.
ـ صحيفة **الخليج**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة.
ـ صحيفة **الرأي العام**، دار الرأي العام للصحافة والطباعة والنشر، الكويت.

المجلات العربية:

ـ مجلة **أخبار البترول والمعادن**، وزارة البترول والثروة المعدنية، الرياض.
ـ مجلة **البترول والغاز العربي**، المركز العربي للدراسات النفطية، عبدالله الطريقي ونقولا سركس، بيروت.
ـ مجلة **الجيل**، بيروت.
ـ مجلة **الحرية**، دار التقدم العربي، بيروت.
ـ مجلة **الرائد**، صدرت في جدة عام ١٩٥٩م، وتوقفت بعد صدور نظام المؤسسات الصحفية عام ١٩٦٤م.
ـ مجلة **صدى طويق**، نادي طويق في علقة بالزلفي.
ـ مجلة **العرب**، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.
ـ مجلة **قريش**، صدرت في مكة المكرمة عام ١٩٥٩ وتوقفت بعد صدور نظام المؤسسات الصحفية.
ـ مجلة **المجتمع**، جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت.
ـ المجلة **العربية**، الرياض.
ـ مجلة **المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
ـ مجلة **نفط العرب**، مكتب عبدالله الطريقي للاستشارات النفطية.
ـ مجلة **النفط والتنمية**، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد.
ـ مجلة **اليمامة**، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.



ثالثاً: الكتب والمجلات الأجنبية:

- Stephen Duguid, International Journal of Middle East Studies. Britain, 1970.
- Richard Pennington, Coming To Texas: International Students At The University Of Texas, 1993.
- PHARAONS, Egypt, January 2000.
- New York Times, OBITUARIES, Sheik Abdullah Al-turiki, 80, First Saudi Arab An Oil Minister, Septemper16, 1997.

رابعاً: الرواة الذين تمت مقابلتهم، مشافهةً أو مكاتبة:

- أحمد محمد طاشكندي، مقابلة في الرياض بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٣م.
- أسامة فؤاد نجار، عدة مقابلات في الرياض.
- حسن يوسف نصيف، حوار مكتوب بشأن الطريقي.
- سعود بن ناصر الطريقي، مقابلة في منزله بالفيحا في الكويت بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٥.
- عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري، مقابلة في منزله بالرياض بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٦م
- عبدالكريم الجهيمان، عدة مقابلات في الرياض والقاهرة.
- عبداللطيف بن يوسف الحمد، حوار مكتوب معه من الكويت.
- عبدالله عبدالجبار، مكالمة هاتفية.
- عمر وهبي، عدة مقابلات في القاهرة خلال عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦.
- فريد كامل جنبلاط، مقابلة في منزله في جبل لبنان بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٣م.
- مصطفى حافظ وهبة، مقابلة في مدينة الرياض بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٣.
- مها جنبلاط، عدة مقابلات في القاهرة ولبنان خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥.
- هيا عبدالله الطريقي، مقابلة في القاهرة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٣م.

فهرس الأعلام

أ

غ

ف

ق

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

محمد بن عبد الله السيف

عبد الله الطريقي
صخور النفط ورمال السياسة

يُسلط الكتاب الضوء على بدايات صناعة النفط العربي وظروف نشأة وعي فكري بترولي في المنطقة، من خلال تناول سيرة أحد الآباء المؤسسين في صناعة النفط العربي، وأحد أبرز دعاة تحرير الثروات العربية القومية، من خلال مقاومة احتكار شركات النفط الأجنبية لامتيازاتها النفطية في المنطقة العربية.

اتكأ كاتب السيرة على المعلومة والوثيقة والصورة والتحليل، ليوثق سيرة أول وزير نفط في التاريخ السعودي، مبتدئاً من مولده وظروف نشأته في مسقط رأسه الزلفي (وسط السعودية) ومتتبعاً مسار حياته المبكرة وتنقلاته في الكويت والهند ومصر، ثم أميركا التي تخرّج فيها عام ١٩٤٨م. عارضاً لمسيرته العملية في صناعة النفط العربي وتأسيس دعائمه من خلال صراعه الطويل مع شركة النفط الأجنبية، ومن ثمّ دوره الرئيس في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، لتخرج بذلك الحكومات من تحت رحمة الشركات.

عَمَد كاتب السيرة إلى تأريخ مرحلة جيل عربي، شكّل الطلائع العربية الأولى، التي تلقت تعليمها في الغرب، ثم عادت بعد وعي ونضال لمقاومة الهيمنة الغربية على الثروات القومية، لتبدأ فصول علاقة طويلة ووثيقة ما بين النفط والسياسة. ولقد وظّف الطريقي جهده ووعيه السياسي في خدمة قضايا أمته العربية، حينما رفع شعاره «نفط العرب للعرب»، الذي تجاوز الشعار ليكون مدرسة نفطية وعنواناً لخطة اقتصادية ذات أبعاد سياسية، لها قوامها ومبرراتها العملية.






ISBN 9953-21-280-5
9 789953 212807